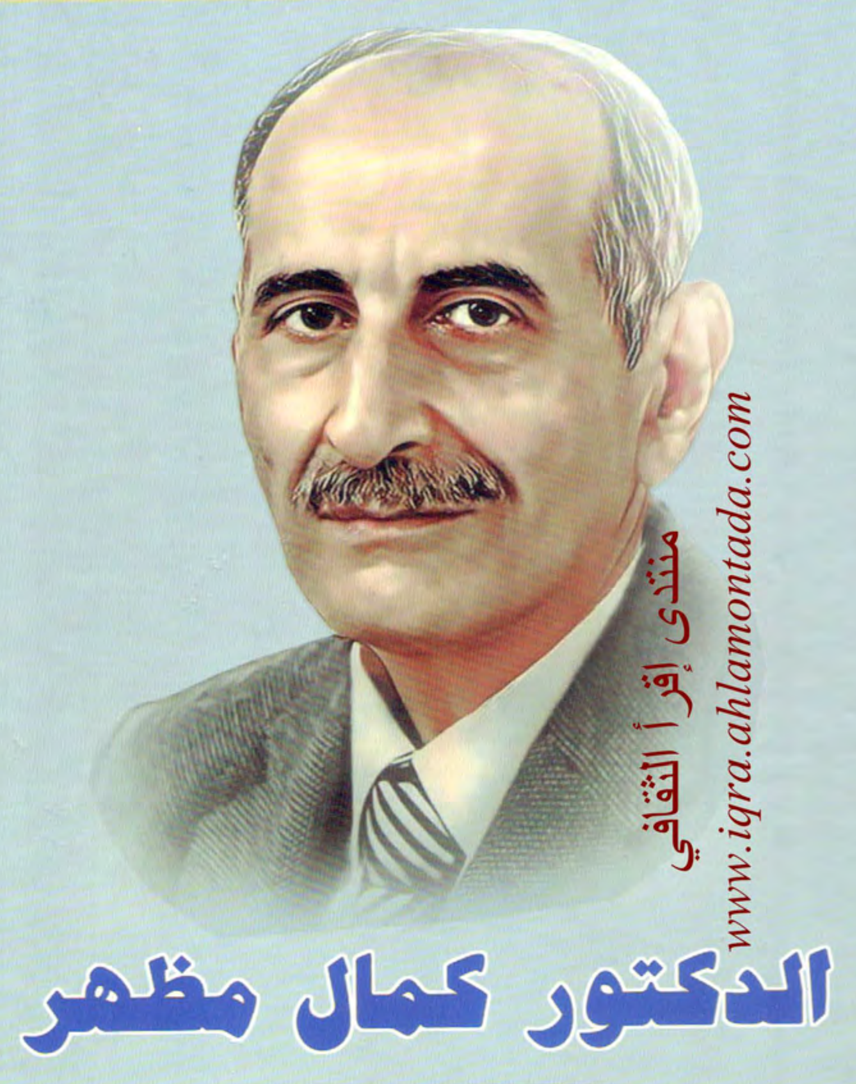
الآثار الكاملة



الدكتور كمال مظهر

المجلد التاسع

اعداد

الدكتور جبار قادر   الدكتور دلشاد محمود

الدكتور آزاد عبيد   الدكتور كامران محمد

أربيل

٢٠٢٢

الآثار الكاملة
الدكتور كمال مظهر

المجلد التاسع

اعداد

الدكتور جبار قادر		الدكتور دلشاد محمود

الدكتور آزاد عبيد		الدكتور كامران محمد

اربيل ٢٠٢٢

* اسم الكتاب: الآثار الكاملة - الدكتور كمال مظهر - المجلد التاسع
* اعداد: اللجنة المختصة بجمع ونشر الآثار الكاملة للأستاذ الدكتور كمال مظهر احمد
* الاعمال الفنية والاشراف على الطبع: عثمان پيرداود كواز
* صورة الغلاف: الفنان نورالدين الجاف
* الطبع: مطبعة دانشفر- أربيل
* عدد النسخ: ١٠٠٠
* رقم الايداع (٩١٨) لسنة ٢٠٢٢
* السعر(٦٠،٠٠٠) دينار

المجلد التاسع:

يضم هذا المجلد الكتب التالية:

* صفحات من تاريخ العراق المعاصر (دراسات تحليلية).
* الطبقة العاملة العراقية (التكون وبدايات التحرك).
* ثورة العشرين في الإستشراق السوفيتي.
* رأي للمناقشة: الاطار الزمني لتأريخ العراق الحديث والمعاصر.

تقديم

من دواعي الفخر للجنة المختصة بجمع ونشر النتاج العلمي والثقافي للراحل المؤرخ الفذ والمربي الكبير الأستاذ الدكتور كمال مظهر أن تضع بين أيدي قراء اللغتين الكردية والعربية الكرام أعماله الكاملة التي تتوزع على عشرة مجلدات، الستة الأولى منها بالكردية ومايليها حتى العاشر منها بالعربية وهي بمجملها تمثل القسم الأول من مشروع كبير يهدف الى جمع ونشر مجمل منجزه العلمي والثقافي.

يعد الدكتور كمال مظهر أحمد رائدا للدراسات التاريخية الكردية الحديثة، بل ومؤسسا لمدرسة تاريخية كردية متميزة؛ فقد إطلعت أجيال عديدة منذ سبعينات القرن الماضي لأول مرة على دراساته المتعلقة بتاريخ الكرد وكوردستان وفق منهجية علمية لم يألفوها من قبل، إذ كانت هاتيک الأجيال تقرأ حكايا وأساطير تغنت بمناقب أمرائهم وزعمائهم المحليين وتحسبها مصادر ومظانا تاريخية! وبتأثير كتبه المؤلفة ومقالاته التاريخية عشقت الأجيال الجديدة من سواد القراء ومن المثقفين تاريخ الكرد، وراحت تدلو بدلائها في دراسة تاريخ أمتها الكردية المستضعفة إضافة الى دوره الكبير في دفع العديد من الطلبة في أقسام التاريخ في الجامعات لإكمال دراساتهم العليا في مجال التاريخ داخل العراق وخارجه، كما وجدت محاضراته على الطلبة ومعظمهم من غير الكرد دورا مماثلا في التوجه الى الدراسات العليا لدراسة التاريخ بمنهج علمي وظلوا أمناء لمعلمهم الكبير طوال حياتهم ومسيرتهم العلمية. ولم يقتصر عمله هذا على الطلبة الكرد فقط بل وشمل الجميع ممن أشرف عليهم أو إستشاروه في دراساتهم ومشاريعهم البحثية.

لطالما أكد الدكتور كمال على أن مجال التاريخ الكردي كالأرض غير المحروثة والمزروعة؛ وتحتاج هذه المهمة الكبيرة الى أجيال من الباحثين لكي ينجزوا جزءا من هذه المهمة! وكان من أسباب سعادة الدكتور كمال أن يلتفت الى منجزه التربوي فيشهد العديد من الباحثين والمتخصصين في التاريخ الكردي من الذين أسهم مباشرة في إعدادهم تعليما أو إشرافا أو تنويرا من خلال مؤلفاته كتبا ومقالات وبحوث علمية وما ترجمه من أعمال في التاريخ والفكر التاريخي التي كانت تثير إهتمام أوساط واسعة من القراء والمثقفين الكرد والعراقيين عموما.

غني عن القول أن جمع وتحقيق الآثار الكاملة لمؤرخ غزير الإنتاج مثل الراحل كمال مظهر يستوجب تكاتف العديد من الباحثين والمثقفين، بل إنه مهمة مؤسسة متخصصة مع كوادر علمية وإدارية متفرغة لهذه المهمة، وليست مهمة لجنة من

المتطوعين غير المتفرغين يعملون هنا وهناك، ومنهم أساتذة في الجامعات منهمكون بإعداد محاضراتهم وبحوثهم العلمية.

لقد إرتأت اللجنة المتشكلة قبيل وفاة العلامة كمال مظهر بأيام معدودة؛ بهدف جمع تراثه العلمي والثقافي وتصنيفه، ومن ثم طبعه ونشره، إرتأت تقسيمه الى ستة أقسام على النحو الآتي:

القسم الأول والذي يسرنا أن نضعه بين أيدي القراء يضم كل مؤلفاته المنشورة باللغتين الكردية والعربية في عشرة مجلدات، بلغ مجموع صفحاتها سبعة آلاف ومائتين وخمسين صفحة.

القسم الثاني: سيشتمل على بحوثه العلمية ومقالاته المنشورة في الصحف والمجلات الكردية والعربية، وقد قامت اللجنة بتصوير وجمع قسم منها، لكنما مازال هناك الكثير مما ينتظرها في هذا المجال؛ وهو يستوجب بذل جهود شاقة من قبل عدد أكبر من أعضاء اللجنة المشرفة.

القسم الثالث: وسيضم أعماله العلمية والصحفية باللغة الروسية وسيربو عدد صفحات هذا القسم على ألف وخمسمائة صفحة. ومن الضروري ترجمته الى اللغة الكردية وقد خطت اللجنة الخطوات الأولى على هذا الطريق. ولقد تبين لنا عند الإطلاع على قائمة مؤلفاته وبحوثه أنه قد ترجم بعض بحوثه ومقالاته في حينها من الروسية الى الكردية أو العربية أو وظفها كنواة لدراساته وبحوثه اللاحقة.

القسم الرابع: وقد خصص لجمع كلمات التقديم التي كتبها لعدد معتبر من الكتب والمؤلفات لباحثين كرد وعرب فضلا عن مذكرات قام بتقديمها وإعدادها للنشر، وتنطوي هذه المقدمات على أفكار ومعلومات مهمة تفرض علينا الإهتمام بجمعها في أكثر من مجلد.

القسم الخامس: تسعى اللجنة الى تخصيصه ليضم لقاءاته الصحفية والحوارات معه، التي عبر من خلالها عن آرائه وتصوراته عن الكثير من المسائل العلمية والقضايا الفكرية والثقافية، وهي تشهد على إطلاعه الواسع وواقعية تصوراته وعمق تحليلاته. وهي تشكل مادة غنية؛ لإجراء البحوث والدراسات عن رؤاه الفكرية وتوجهاته الثقافية.

القسم السادس: من المأمول أن يتضمن كل ما كتب ونشر عن الراحل من دراسات وبحوث ورسائل علمية وما قيل عنه أثناء وفاته أو في الذكرى السنوية الأولى

لرحيله. ووجدنا من الضروري أن ندرج في هذا القسم رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي أشرف عليها الأستاذ الدكتور كمال مظهر أحمد وهي بحوث مشتركة بحكم التعليمات. وكان الراحل خلاقا في دعم المنجز العلمي لطلبته في مشاريع رسائلهم وأطاريحهم فكرة وعنوانا وموضوعا وتحليلا وتركيبا؛ ولذا وجدنا من الضروري أن نفهرس في هذا القسم عناوين رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه التي أشرف عليها الدكتور كمال مظهر وإسم الطالب ومستوى العمل وتاريخه. والجدير بالذكر هنا إسهاماته المشهودة في مناقشة العشرات من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه. ولئن كانت هاتيك المناقشات مسجلة صورة وصوتا؛ فسنسعى الى الإتصال بذوي العلاقة للحصول على نسخ من هاتيك التسجيلات، وسنقوم بتفرغيها وطبعها ورقيا وإصدارها ضمن الأعمال الكاملة. كما ستعمل اللجنة على الإتصال بتلامذته المتميزين؛ لكتابة مقالات عن أسلوبه في محاضراته.

لقد قامت اللجنة المتخصصة المشكلة من: (الأستاذ الدكتور جبار قادر، الأستاذ الدكتور آزاد عبيد، الأستاذ المساعد الدكتور دلشاد محمود عبدالرحمن والأستاذ المساعد الدكتور كامران محمد حاجي) قامت خلال العام الأول من عمرها بإنجاز بيبليوغرافيا أولية لمجمل الأثار العلمية والثقافية للراحل كمال مظهر فضلا عن إعداد مؤلفاته وترجماته باللغتين الكردية والعربية للطبع، وهو هذا القسم الذي نضعه بين أيدى القراء والباحثين. كما قامت اللجنة بجمع كل ما ظفرت به في مكتبته الشخصية وكل ما وقع تحت أنظار أعضاء اللجنة والعديد من الزملاء والأصدقاء من خارج اللجنة من المقالات والبحوث والكتب المتعلقة بالراحل باحثا أو مترجما أو معلقا على مسألة عامة أو خاصة أو قام به تلامذته وأساتذتهم وأصدقاء الراحل من كتابات عن سيرته وترجمة لحياته الشخصية والعلمية. كما قامت اللجنة بطبع العديد من مقالاته وبحوثه ومراجعتها بصورة دقيقة. وستواصل اللجنة بعد نشر مؤلفاته الكاملة سعيها لإنجاز المراحل الأخرى من هذا المشروع العلمي والثقافي الكبير؛ خدمة للحقيقة والتاريخ وتذكيرا لعطاء هذا الإنسان العالم والمؤرخ والمربي الكبير الذي قلما يجود الزمان بمثله.

ومن هنا تناشد اللجنة المشرفة الباحثين والقراء المهتمين بتراثه العظيم أن تمد يد المساعدة للجنة بتزويدها بما يتوافر لديهم من صحف ومجلات تضم بحوثا ومقالات أو لقاءات صحافية منشورة للراحل. ومن المؤكد أن مؤازرتهم ستساهم

حتما في تأسيس مكتبة خاصة ومتحف خاص يجمع فيهما كل ما يتعلق به.

شكل توزيع مؤلفات الراحل الكبير من حيث المواضيع وعدد الصفحات تحديا أمام اللجنة وجرى نقاش مطول حول الأمر الى أن إستقر الرأي في النهاية على توزيعها على الشكل التالي، ونثبت هنا عناوين الكتب المنشورة في مجلدات القسم الأول:

المجلد الأول: "كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى"، "التاريخ- دراسة علمية موجزة عن التاريخ والكرد والتاريخ" و"كتاب الحركة التحررية للكرد والآذربايجانيين في إيران".

المجلد الثاني: "تێگەیشتنی ڕاستی (أي فهم الحقيقة) – وموقعها في الصحافة الكردية" و"صفحات من تاريخ الشعب الكردي – الجزء الأول".

المجلد الثالث: "صفحات من تاريخ الشعب الكردي – الجزء الثاني".

المجلد الرابع: الترجمات الكردية لكتبه "مكيافيللي والمكيافيلية"، و"النهضة"، و"الطبقة العاملة العراقية: التكون وبدايات التحرك" ومؤلفه "المرأة في التاريخ".

المجلد الخامس: "الكرد وكردستان في الوثائق السرية للحكومة البريطانية".

المجلد السادس: "الكرد وكردستان في الوثائق السرية للحكومة البريطانية". وكما أسلفنا فإن هذه المجلدات الستة تضم مؤلفاته باللغة الكردية أو التي ترجمت إليها من اللغة العربية.

المجلد السابع: الترجمة العربية لكتاب: "كوردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى" ومؤلفه "كركوك وتوابعها، حكم التاريخ والضمير – دراسة وثائقية عن القضية الكردية في العراق ".

المجلد الثامن: "دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر" و"أضواء على قضايا في الشرق الأوسط "و"النهضة".

المجلد التاسع: "صفحات من تاريخ العراق المعاصر"، و"الطبقة العاملة العراقية – التكون وبدايات التحرك"، و"ثورة العشرين في الإستشراق السوفيتي"، و"رأي للمناقشة".

المجلد العاشر: "دور الشعب الكردي في ثورة العشرين"، و"إنتفاضة ١٩٢٥ في كردستان تركيا"، وترجمته لكتاب شاميلوف"حول مسألة الإقطاع بين الكرد"، و"ميكافيللي والمكيافيلية" و"تاريخ الدول الكبرى بين الحربين العالميتين". وكما نوهنا فإن المجلدات الأربعة الأخيرة هي باللغة العربية.

وختاما تشكر اللجنة كل من أبدى إستعداده لدعم المشروع ماديا أو معنويا وهم كثر، وفي مقدمتهم رئيس الأكاديمية الكردية الأستاذ الدكتور عبدالفتاح البوتاني الذي خصص غرفة خاصة للجنة في الأكاديمية. كما تشكر اللجنة الأستاذ الدكتور عماد الجواهري الذي كان لملاحظاته دورا مهما في إضافة محور جديد الى القسم السادس من المشروع، وكل من ساهم ولو بإعلام اللجنة بوجود مقالة أو دراسة للراحل في صحيفة ما أو مجلة. وتعبر اللجنة كذلك عن إمتنانها للأستاذ جلال زنگابادي على جهوده المخلصة لإخراج المشروع بأفضل صورة.

اللجنة المختصة
بجمع ونشر الآثار الكاملة
للدكتور كمال مظهر احمد

الدكتور كمال مظهر أحمد

صفحات من تاريخ العراق المعاصر

"دراسات تحليلية"



منشورات مكتبة البدليسي

الدكتور كمال مظهر أحمد

صفحات من
تاريخ العراق المعاصر

"دراسات تحليلية"



منشورات مكتبة البدليسي

* الدكتور كمال مظهر احمد. صفحات من تاريخ العراق المعاصر «دراسات تحليلية».
* الطبعة العربية الاولى، ١٩٨٧.

* الناشر: مكتبة البدليسي، ص. ب: ٣٨٠١٨ بغداد تلفون ٤١٦٦٩١٦. شارع فلسطين عند التقاطع المؤدي الى باب المعظم.
* التنفيذ والطباعة: دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»، بغداد ـ الاعظمية.
* خطوط صفحة العنوان: الخطاط مهدي.
* الاشراف على الطبع وعمل الكشاف: حسين فيض الله الجاف.

* Dr. Kemal M. Ahmed. Analytical Studies on Contemporary History of Iraq.

* First Arabic Edition, 1987.

* Published by: Bidlisi Bookshop. P.O. Box 38018 Palestine Street, Baghdad, IRAQ.

◇

٩٥٣٫٢
ك ٥٢٧ كمال مظهر احمد

صفحات من تاريخ العراق المعاصر «دراسات تحليلية

بغداد، منشورات مكتبة البدليسي، ١٩٨٧.

١٩٦ ص.

(١) العراق ـ تاريخ حديث (٢) الكرد في العراق (٣) العراق ـ الحالة السياسية
(٤) العنوان

■ المقدمة

قدم الجيل الاول من المؤرخين العراقيين خدمات جليلة لدراسة جوانب اساسية من تاريخ العراق الحديث والمعاصر. اما عطاء الجيل الذي جاء بعدهم فانه ما يزال متواضعاً، لم يقدم سوى القليل لتخطي طوق السرد والعرض المجرد اللذين يطغيان على بحوثنا ودراساتنا الحديثة، وهما امران لا يتفقان قطعاً مع التوجه العلمي الحديث الذي يتطلب تحليل الاحداث، والبحث عن عواملها المحركة غير المرئية، والربط فيما بينها حتى يغدو بالامكان تقديم بضاعة اكثر فائدة للمجتمع، وللقيمين على اموره، فيتحول التاريخ بذلك الى مادة تساعد على استنباط دروس الماضي لتفادي الوقوع في اخطاء الاسلاف، وللاستفادة من تجاربهم.

ويتوضح قصورنا اكثر إذا علمنا ان الجانب الاكبر من شروط البحث التاريخي العلمي هي في متناول ايدينا، لا سيما ما يتعلق منها بالمصادر الاصيلة، او المادة الخام التي بوسعنا ان نبني استنتاجاتنا على اسسها. والبحوث التي اقدمها بين دفتي هذا الكتاب هي مجرد محاولة لطرق بعض الابواب الجديدة بأسلوب يأخذ، قدر المستطاع، التحليل والاستنتاج بنظر الاعتبار. وفي كل الاحوال ليست محاولتي هذه سوى اجتهاد متواضع دافعه البحث عن الحقيقة ـ نبراس المؤرخ، ومقياس موضوعيته.

الموضوع الاول:

حول الاقطاع ودراسته في العراق

انصبت الدراسات العلمية في العراق، كما هو الحال في بلدان شرقية اخرى كثيرة، على التاريخ الحضاري والسياسي في مختلف المراحل، دون ان تعير التاريخ الاجتماعي، بمفهومه الواسع، ما يستحق من اهتمام، وفي ذلك نقص محسوس كبير لا بد من معالجته حتى يصبح بالأمكان تحديد الاطار الشامل لذلك التاريخ. وتاتي دراسة الاقطاع بمراحله المختلفة في مقدمة القضايا التي تنتظر الاهتمام العلمي الكافي من لدن الاختصاصيين، مما يساعد حتماً في القاء اضواء جديدة على جوانب خافية من ماضي البلاد، ومسار تطورها التاريخي، والقوى الفاعلة والمؤثرة في ذلك التطور(1). وفي بحثنا هذا نحاول وضع خطوط مقتضبة، هي في رأينا ضرورية، لاجراء دراسة شاملة لهذا الموضوع.

لا بد من الاعتراف مقدماً بأن دراسة النظام الاقطاعي وتحديد معالمه، سواء في إطار عام او في اطار خاص، هي من القضايا الاجتماعية الحساسة التي يعتورها عدد كبير من المصاعب والمشاكل الناجمة بالأساس عن تشابه جانب غير قليل من خصائص هذا النظام مع جميع مراحل ما قبل المجتمع الرأسمالي من قبيل سيطرة الاقتصاد الزراعي والانتاج الطبيعي ورتابة وسائل الانتاج، وكذلك الاختلاف البين في طبيعة ومراحل هذا النظام حسب مناطق تواجده، فهي لذلك لا يمكن حصرها في النظام الاقطاعي. ويمتد هذا الاختلاف الى اشكال الارض واسلوب استغلالها والى طبيعة النظام السياسي الاقطاعي وغير ذلك من الامور التى تعقد الى حد كبير مهمة دراسة المجتمع الاقطاعي الذي تدور

(1) هذا لا ينفي بطبيعة الحال وجود دراسات جدية ومفيدة عن الاقطاع في العراق خاصة في مراحل انحلاله، ولكن بشكل عام لم ينظر الى الاقطاع كجزء من القاعدة ارتكزت عليه ايجاباً ثم سلباً مظاهر شتى من حياتنا السياسية والثقافية والاجتماعية في الماضي.

حوله وحول مراحله حتىٰ اليوم اختلافات في الرأي ونقاشات لتحديد جوانب مهمة منه. وحتىٰ الماركسيون الذين درسوا الاقطاع بشكل اعمق وأوسع من غيرهم لم يتفقوا نهائياً حول مواضيع معينة لها علاقة مباشرة بهذا النظام الاجتماعي. فمثلاً، ان معظم علماء الاجتماع الماركسيين كانوا في الفترة من ثلاثينات هـذا القرن حتىٰ الخمسينـات منه يعتبرون ميلاد الاقطاع نتيجة لثـورة العبيد، بينمـا اثبتت بعض البحوث المـاركسية الحديثة، بالاستناد الى التحولات التي حدثت في مناطق الامبراطورية الرومانية الغربية، خطل هذا الرأي علمياً، ولكن دون ان تنفي طابع التحول الثوري الاجتماعي من مرحلة العبيد او المشاعية الى مرحلة الاقطاع. اي ان هذه البحوث لم تعتبر ثورة العبيد شرطاً اساساً للانتقال الى المرحلة الجديدة، بل انها رأت وبحق في التحول الاجتماعي الجذري في علاقات ووسائل الانتاج، وبالتالي في نمط الحياة واسلوب التفكير، ثـورة اجتماعيـة حددت التباين العميق بين مرحلتين تأريخيتين اصبحتا بحكم ذلك مختلفتين عن بعضهما الى حد كبير، واصبحت الثانية تمثل تقدماً اجتماعياً ـ اقتصادياً نوعياً كبيراً بالقياس للاولىٰ.

واذا كان مثل هذا الحكم حول صعوبة دراسة الاقطاع شاملاً، فـأنه بـالنسبة للشرق يتخذ طابعاً اكثر تعقيداً، وهذا ما حدا بالعديد من المؤرخـين الى انكار وجـود العلاقات الاقطاعية اصلاً في الشرق وتفسير مظاهرها على اساس وجود ما يسمونه بـ «المجتمع الشرقي التقليدي». ويحاول العديد من النظريين والكتاب الماركسيين معالجة المسألة من خلال موضوعة ماركس المعروفة «اسلوب الانتاج الآسيوي» التي لا تزال مثار جدل ونقاش علمي واسع يدل بدوره على مدىٰ اهمية الموضوع وعمقه.

ولكن في كـل الاحوال من الضـروري في المقام الاول تحـديد مفهـوم الاقـطاع Feudalism[2] وخصائصه بأسلوب علمي[3] يساعد بالطبع، في وضع بعض الخطوط

(٢) الاقطاع -Feudalism- فيودِاليزم، مأخوذة من Feedum وهي كلمة لاتينية متأخرة بنيت على اساسها في اوروبا الغربية مسألة اقتطاع الارض وانتقالها الى ايد اخرىٰ حسب اسس وشروط معينة. جاء في «المنجد»: «الاقطاعة جمع اقطاعات: قطعة من ارض الخراج يقطعها الجند فتجعل لهم غلتها رزقاً» («المنجد في اللغة والاعلام»: بيروت ١٩٦٩ ـ الطبعة العشرون ـ ص، ٦٤١). وجاء في «لسان العرب» «... والقطيعة ما اقتطعته منه واقطعني اياها اذن لي في اقتطاعها واستقطعه اياها سأله ان يقطعه اياها واقطعته قطيعة اي طائفة من ارض الخراج، واقطعه نهراً اباحه له وفي حديث ابيض بن حمال انه استقطعه الملح الذي بمأرب فاقطعه اياه. قال ابن الاثير سأله ان يجعله له اقطاعاً يتملكه ويستبد به وينفرد والاقطاع يكون تمليكاً وغير تمليك. يقال استقطع فلان الامام قطيعة فاقطعه اياها اذا سأله ان يقطعها له ويبنيها ملكاً فاعطاه اياها». («لسان العرب لابن منظور جمال الدين بن محمد بن مكرم الانصاري»، الجزء العاشر، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر، بلا، ص ١٥٢).

(٣) استند المؤلف في كتابة هذا الجزء من بحثه الى عدد من المصادر الفلسفية والانسكلوبيدية مع دراسات خاصة بالاقطاع لدىٰ بعض شعوب العالم الثالث.

الاساسية لمعالجة الموضوع. فالاقطاع هو المجتمع الطبقي الثاني بعد مجتمع العبيد وهو في الوقت ذاته مجتمع ما قبل الرأسمالية، جاء ظهوره على انقاض مجتمع العبيد في الغالب او المجتمع المشاعي البدائي في حالات معينة. وبالنسبة لهذه الاخيرة يشكل الاقطاع المجتمع الطبقي الاول، فقد جاء ظهوره دون المرور بمرحلة العبيد.

والاقطاع في واقعه تكوين اقتصادي ـ اجتماعي تمتد آثاره الى جميع نواحي المجتمع، بما في ذلك اسلوب التفكير والقيم السائدة. وبالرغم من جميع الاختلافات التأريخية المحددة والتباين حسب المكان فأن توفر شرطين اساسيين يحددان طبيعة علاقات الانتاج أمر ضروري لأعتبار النظام القائم اقطاعياً، وهما اولاً احتكار الطبقة المسيطرة لملكية الارض وثانياً استغلال هذه الملكية اقتصادياً على شكل قطع زراعية صغيرة، اي توفر اقتصاد مستقل لدىٰ الفلاح يرتكز على ملكية المالك الكبير (الدولة او الاسياد) للارض مقابل ريع معين هو ما لم يكن موجوداً بالنسبة للعبيد في المرحلة السابقة. وهكذا يستند اسلوب الانتاج الاقطاعي الى التمازج بين ملكية الارض الكبيرة للاقطاعي والاقتصاد الفردي الصغير للمنتج الرئيس ـ الفلاح. وقد تطلب مثل هذا التنظيم الجديد في العلاقات ما بلغته وسائل الانتاج من تطور في مرحلة الاقطاع، اي ان التطور في الانتاج كان يتطلب تنظيم علائق جديدة تختلف الى حد واضح عن العلائق التي كانت قائمة بين الاسياد والاقنان سابقاً حيثما وجدت مجتمعات العبيد او عن «التسيب» حيثما سادت المشاعية.

وبالرغم من التدهور النسبي للانتاج في العهد المبكر لظهور الاقطاع، فأن العلائق الجديدة في الانتاج، وخاصة ظهور الاقتصاد المستقل لدىٰ الفلاح الذي تجسد في تحرره الى حد كبير بالمقارنة مع ما كان سائداً من قبل [٤]، قد ادىٰ الى تطور ملحوظ في انتاجية العمل التي اصبحت تهم في المرحلة الجديدة المنتج الرئيس نفسه، وهذا شكل بحد ذاته القاعدة الضرورية للتطور النوعي اللاحق فيما بعد، وفيه يكمن ايضاً الطابع المتقدم للنظام الاقطاعي في حينه، فقد كان عند ظهوره خطوة اقتصادية ـ اجتماعية مهمة في مسيرة التطور التاريخي للانسانية[٥]. وهنالك نقطة اخرىٰ جديرة بالملاحظة تشير بدورها الى الطابع المتقدم لهذا النظام، وهي انه، اي النظام الجديد، امتد ـ على عكس نظام العبيد ـ الى جميع الشعوب تقريباً فدفعها بذلك وبدون استثناء الى الفلك الحضاري القائم في عصره.

---

(٤) ان اهم ميزة لأسلوب الانتاج الاقطاعي هي تملك الاسياد التام للارض والتملك غير التام (بعكس مجتمع العبيد) لوسيلة الانتاج الرئيسة ـ الفلاح، الذي يمتلك، بعكس العبيد، اقتصاده الخاص ووسائل انتاجه الخاصة ولذلك أصبح عمله يهمه الى حد كبير.

(٥) في المرحلة الجديدة تطور تعدين وصنع المعادن وبالتالي تحسنت وسائل الانتاج وظهرت الطواحين المائية وغيرها من الوسائل والعلاقات التي ساهمت في تقدم المجتمع البشري اشواطاً كبيرة بالنسبة لما كان سائداً في السابق.

يقابل النظام الاقطاعي تاريخياً العصور او القرون الوسطى في مراحل التطور الاجتماعي للانسانية. وفي اطاره العام يمتد من القرن الخامس ـ حيث بداية انتصاره ـ الى اواسط القرن السابع عشر ـ حيث بداية انهياره ـ. وبالطبع لا يدخل مثل هذا التحديد في حكم المطلق، لأن هنالك مجتمعات ظهرت فيها علاقات الانتاج الاقطاعي بعد القرن الخامس وتوجد اخرى سادت فيها تلك العلاقات لفترة طويلة جداً امتدت حتى القرن العشرين. ولكن التحديد هذا جاء على اساس ان علاقات الانتاج الاقطاعي كانت تشكل المحرك الاساسي للتاريخ البشري خلال الحقبة الممتدة بين القرنين الخامس والسابع عشر.

مر الاقطاع خلال تطوره بثلاث مراحل اساسية: مرحلة الميلاد او التكوين ثم مرحلة النمو والتطور واخيراً مرحلة الانحلال والانهيار. وتختلف هذه المراحل الثلاث من حيث الطابع والزمن باختلاف المناطق والبلدان في العالم. فقد استغرقت عملية الميلاد في بعضها مثلاً فترة زمنية اقل وفي بعضها الآخر احتاجت عملية الانحلال والانهيار الى زمن أطول، كما ان مساهمة المجتمعات الاقطاعية في مراحل بلوغ تطورها المتكامل كانت متباينة بدورها بالنسبة لعملية التطور الحضاري الانساني.

من المسلم به، كما سبق الذكر، انه لم يجر الانتقال من مرحلة العبيد او المشاعية الى المرحلة الاولى من النظام الاقطاعي الجديد بقفزة مفاجئة، بل ان التحول جرى في الغالب بصورة تدريجية في القاعدة، في الاساس ومن ثم في القمة ـ فوق. وحتى ان بعض العلماء، وبالاستناد الى هذا الواقع، يقترحون مصطلح «فترة ما قبل الاقطاع» للتعبير عن المرحلة الزمنية التي تظهر فيها العلاقات الاقطاعية الاولى التي تتعايش وتتصارع مع العلاقات القديمة الى ان تقضي عليها وعلى دورها في الكيان الاقتصادي ـ الاجتماعي.

ولم يجر ميلاد الاقطاع حتى في غربي وأواسط اوروبا، حيث المساحة الصغيرة والظروف المتشابهة الى حد كبير، على نمط واحد. فظهور الاقطاع في بعض مناطق اوروبا (شمال غربي المانيا والبلدان الاسكندنافية) التي لم تظهر فيها سيادة الامبراطورية الرومانية او انها كانت ضعيفة فيها، قد جرى في مجتمعات عشيرية لم تمر بمرحلة العبيد او شهدت منها بعض علاقاتها غير المتطورة. وتميز ظهور وتطور الاقطاع هنا بكونه قد استغرق فترة زمنية أطول مما كان عليه الامر في المناطق الاخرى، وبالتالي احتفظت الاراضي المشاعية وحتى اسلوب استغلالها المشاعي بوجودها لفترة طويلة، كما تميز ايضاً بضعف الملكيات الواسعة وقوة العلاقات الابوية والدور الكبير للرؤساء السابقين في تكوين الطبقة الاقطاعية الجديدة. ومن ميزات النظام الاقطاعي في هذه المناطق ايضاً ان الفلاح قد تمتع ببعض الحقوق القانونية التي كانت تختلف عن المناطق الاخرى حتى ان قسماً من الفلاحين، في النرويج مثلاً، كانوا يتمتعون باستقلال واضح بالنسبة لملكية الارض.

ويجب ان نشير هنا الى اننا نجد مثل هذه الحالات في مناطق شرقية مختلفة بما فيها العراق بالذات. وقد اختلف وتباين ميلاد الاقطاع في الشرق ايضاً، كما يوجد في نفس الوقت اختلاف بينه وبين ما جرىٰ في اوروبا. وبالرغم من وجود رأي حول ظهور الاقطاع في بعض مناطق الشرق (في ايران مثلاً) قبل اوروبا، الا ان فترة ميلاده بشكل عام في الاول (وخاصة في بلدان الشرق الادنىٰ) تعود الى القرنين السابع والثامن الميلاديين.

ومن المتفق عليه وجود ثلاث مجموعات رئيسة في الشرق تختلف من حيث طبيعة وسرعة عملية ظهور وتطور الاقطاع فيها هي: اولاً مراكز الحضارات القديمة ـ وادي الرافدين، مصر، ايران، الهند والصين، والمجموعة الثانية هي المناطق التي ظهرت فيها الحضارات الزراعية الاخرىٰ وتكونت فيها الطبقات والحكومات في القرون الاولىٰ للميلاد مثل بلدان جنوب شرقي آسيا واليابان والحبشة، اما المجموعة الاخيرة فهي الشعوب المتأخرة والمتنقلة بالأساس التي ظلت تعيش بشكل او آخر فترة المشاعية حتىٰ النصف الثاني من الالف الاول للميلاد ـ بدايات الالف الثاني للميلاد مثل بعض القبائل المنغولية والتركية والعربية والكردية.

وبالرغم من ان الاقطاع قد ظهر في بلدان المجموعة الاولىٰ على أسس مجتمعات طبقية متطورة بمقياس زمانها بينما ظهر في بلدان اخرىٰ كأول نظام طبقي، فأن الطابع العام لتطور العلاقات الاقطاعية في الشرق هو النمو البطيء[٦] مع احتفاظ علاقات معينة لمجتمعات ما قبل الاقطاع بقوتها في المجتمع الجديد. ان هذه المسألة تستحق تمعناً عند دراسة الاقطاع في العديد من المجتمعات الشرقية بما فيها المجتمع العراقي الذي كان يحتوي على نماذج متباينة من العلاقات الاقطاعية تتراوح ـ كما نأتي الى ذكر ذلك ـ بين الاحتفاظ بمظاهر قوية من العلاقات المشاعية والابوية والاستغلال الاقطاعي المتكامل.

وكما بالنسبة لمرحلة الميلاد هنالك ايضاً تباين بالنسبة لمرحلة النمو والتكامل الاقطاعيين. فبالنسبة لاوروبا تمتد مرحلة الاقطاع المتطور او المتكامل من القرن الحادي عشر الى القرن الخامس عشر، حيث سيطرت خلالها العلاقات الاقطاعية على جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية ـ الفكرية واصبحت الملكية الكبيرة للارض اثناءها هي الشائعة في جميع البلدان الاوروبية تقريباً. وفي هذه المرحلة بالذات قدم النظام الاقطاعي كل ما فيه من امكانات التطور والتقدم، فنتيجة ارتفاع الانتاج وتطور قواه ازداد السكان وظهرت المدن الاقطاعية كمراكز للانتاج الحرفي والتبادل التجاري. وشهدت هذه المرحلة ايضاً تقسيم العمل الذي تجسد في انفصال العمل والانتاج الحرفيين عن الزراعة واصبح بذلك أحد أهم العوامل الحاسمة في التطور اللاحق للمجتمع. ثم ان تثبيت

---

(٦) استغرقت عملية ميلاد ونمو الاقطاع في بعض بلدان الشرق حوالي عشرة قرون، وهي فترة زمنية طويلة حداً اذا ما قورنت بما كان عليه الامر في اوروبا الغربية مثلاً.

الاستقلال النسبي لاقتصاد الفلاح قد تحول مع الزمن الى القاعدة الاقتصادية الاساسية للتطور الكبير الذي شهدته اوروبا خلال الفترة الممتدة بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر.

ان تطور المدن كمراكز للانتاج الحرفي والتبادل التجاري كان من شأنه التأثير بشكل فعال على كيان المجتمعات الاقطاعية. فبأنتقال الانتاج الحرفي الى المدن جراء تقسم العمل ظهر مجال انتاج جديد اختلف فيه شكل التملك جذرياً عما كان عليه في الزراعة. فكان الحرفي صاحب وسائل انتاجه الرئيسة وما ينتجه بواسطتها. ان هذا الواقع، الى جانب التطور التجاري، قد هيأ الظروف المناسبة لتطور الانتاج البضاعي الحر مع ان طابع العلاقات الاقطاعية السائدة والممتدة آثارها الى اسلوب ونظام الانتاج الحرفي قد عرقل من ذلك الى حد كبير. وقد امتدت آثار جميع هذه المظاهر الى الزراعة، الى الريف، الى اسلوب الاستغلال الاقطاعي والعلاقات الاقطاعية القائمة. فشهد النظام الاقطاعي في اوروبا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر اول ازمة جدية انعكست ايضاً في سلسلة من الانتفاضات الفلاحية في عدد من البلدان الاوربية.

ولكن مع ذلك وبالرغم من ظهور الريع النقدي والتطور الكبير في جوانب مهمة من العلاقات الاقطاعية وظهور نظم حكم اقطاعية مستبدة وغير ذلك فأن بداية انحلال النظام الاقطاعي في اوروبا تعود الى القرن السادس عشر حيث ظهرت في بعض مناطقها العلاقات الراسمالية الجديدة، وقد استغرقت عملية الانحلال ثم الانهيار في اجزاء منها مثل انكلترا والاراضي المنخفضة الفترة الممتدة حتىٰ القرن الثامن عشر، بينما استمرت في بعض اجزائها الوسطىٰ والشرقية حتىٰ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

اما بالنسبة للشرق فأن الاقطاع قد وصل في بعض اجزائه المتطورة، بما فيها العراق، مرحلة النضوج والتكامل في القرون الاولىٰ من الالف الثاني للميلاد، أي بشكل متواز تقريباً مع اوروبا. ومن مؤشرات هذه الحقيقة الارتفاع الملحوظ في التبادل النقدي ونمو المدن في الهند والصين والشرق الادنىٰ وتوسع الملكيات الاقطاعية الخاصة على حساب الملكيات العامة للفلاحين وعلى حساب اراضي الدولة التي اصبحت تنتقل الى الورثة من الملتزمين اياها. ولكن حتىٰ في مثل هذه المناطق المتطورة من الشرق وفي ظروف التكامل الاقطاعي احتفظت بقايا علاقات المراحل الاولىٰ من هذا النظام في اجزاء منها بقوتها. وقد شهدت هذه المرحلة في الشرق ما يمكن وصفه بصراع اتجاهين كان احدهما مرتبطاً بتقوية ملكية الدولة للارض والآخر بتقوية ملكية الفرد لها. وبالرغم من توسع النوع الثاني على حساب الاول الا ان ملكية الدولة للارض احتفظت بشكل عام بوزنها النسبي في الشرق.

ان واحدة من أهم خصائص النظام الاقطاعي في بلدان الشرق هي ان الاقطاعيين حتىٰ بعد تحولهم الى اصحاب ملكيات واسعة لم يبنوا اقتصادهم على أساس التسخير في

نطاق واسع بل انهم كانوا يعتمدون ريع المنتوج اساساً لأستغلال الفلاح الذي كان يستأجر لقاء ذلك الريع قطعة من ارض الاقطاعي. وكانت توجد في الشرق الملكيات الخاصة للفلاحين واحتفظت الزراعة الجماعية وكذلك استغلال الارض الجماعي بوجودهما في بعض المناطق. وكان للانتاج الطبيعي في الشرق موقع اهم في الحياة الاقتصادية مما كان عليه الامر في اوروبا، كما كان انتاج الفلاح الشرقي ادنىٰ مستوىً من انتاج الفلاح الاوربي. وبالرغم من تطور التجارة في الشرق، الا انها ظلت تتحرك في اطار محدود لأنها غالباً كانت محصورة في ايدي الاقطاعيين كما اقتصر نشاطها بالأساس على التجارة الخارجية. ومن خلال تقييم هذه العوامل تظهر الاسباب الموضوعية لتأخر انحلال وانهيار الاقطاع في الشرق، حيث تحركت عوامل ميلاد العلاقات الرأسمالية في رحم المجتمع القديم وبسبب الظروف التي ذكرناها بشكل أبطأ بكثير مما كان عليه الامر في المجتمع الاقطاعي الاوروبي. وهكذا لم يدخل الاقطاع حتىٰ في اكثر بلدان الشرق تقدماً مرحلة الانحلال والانهيار النهائي لغاية القرن الماضي ويكمن في هذا «سر» تخلف الشرق المفاجيء عن الركب الحضاري بعد ان سار على رأسه في العصور القديمة وواكب اوروبا او حتىٰ تقدم عليها في العصور الوسطىٰ.

ومن الجدير بالذكر ان مجتمعات شرقية معينة قد خطت بحكم ظروف محددة في العهد الاقطاعي بعد بلوغ التكامل خطوات جدية الى الوراء، اي انها تراجعت في مرحلة معينة من التطور الاقطاعي الى المراحل الاولىٰ لهذا النظام كما حدث فعلاً لمجتمعات كثيرة في الشرق الادنىٰ، وعلى رأسها العراق، جراء انتقالها الى الحكم العثماني المتخلف. وفي كل الاحوال حدث انحلال العلاقات الاقطاعية في معظم المجتمعات الشرقية بالأساس بفعل عامل خارجي مهم هو الاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية وما رافق ذلك من تغييرات مهمة في الكيان الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم بين تلك المجتمعات. علماً بأن التغلغل الكولونيالي ومن ثم السيطرة الاستعمارية قد ساهما في الاحتفاظ بتلك العلاقات بالرغم من انحلالها لفترة طويلة اخرىٰ ويعتبر العراق النموذج الامثل لهذا الامر.

مدخل لدراسة الاقطاع في العراق

هذه كانت الخطوط العامة للاقطاع كنظام وكمرحلة تاريخية يجب اخذها بنظر الاعتبار عند دراسة العلاقات الاقطاعية في اي مجتمع كان، فهي تساعد في فهم مواضيع معينة وتصلح كقاعدة لبناء دراسة شاملة ومقارنة على اساسها. ولا بد من معالجة المراحل المختلفة للنظام الاقطاعي في مجتمعنا على نفس الاسس كي نتمكن من الاجابة بشكل علمي صحيح على اسئلة تاريخية كثيرة غالباً ما تفرض نفسها في مجالات شتىٰ مثل تفسير التخلف الحضاري الذي انتاب العراق وظواهر سياسية مختلفة وما الى ذلك.

وفي الواقع تتوفر الأسس والشروط الكافية لالقاء الضوء باسلوب علمي على جوانب مختلفة من المراحل الثلاث للنظام الاقطاعي في العراق. فبالنسبة لمرحلة الميلاد يمكن الاستفادة الى حد كبير من نتائج الحفريات والبحوث الكثيرة عن تاريخ العراق القديم وكذلك من الآثار الكلاسيكية القيمة لمؤرخي وجغرافيي العصور الوسطى التي تعتبر في نفس الوقت كنزاً ثميناً لارتشاف معلومات واسعة عن العلاقات الاقطاعية في مرحلة نضوجها وتكاملها. وتسمح المعلومات المتوفرة بالاعتقاد بان ميلاد الاقطاع في العراق قد جاء عبر الطريقين ـ على انقاض مجتمعات العبيد والمشاعات وربما يعود سبب ذلك الى ما يمكن تسميته بـ «التراجع الحضاري» الذي اصاب البلاد اثر انهيار امبراطورياتها القديمة وللظروف الطبيعية تاثيرها المباشر ايضاً في اسلوب ميلاد الاقطاع هنا.

من المعروف ان ما اعطاه وادي الرافدين للحضارة الانسانية في العصور الوسطى عصر ازدهار الاقطاع، يفوق اهمية وبعداً كل ما اعطاه لها في عصور ما قبل الوسيط وما بعده. ولقد درست، كما ذكرنا، الجوانب الحضارية والسياسية المختلفة لتلك المرحلة، اما جوانبها الاجتماعية فانها لا تزال بحاجة الى دراسات جدية. فاننا مثلاً نعرف الكثير عن المدن في تلك المرحلة، ونعرفها بالذات كمظهر حضاري، بينما لا نعرف شيئاً يذكر عن الريف فيها بالرغم من انه كان يشكل الاساس الاقتصادي للازدهار الذي ساد مختلف مرافق الحياة آنذاك. فعلى الاختصاصيين، والحالة هذه، التوجه الى دراسة «الدهماء» و «السواد» ايضاً، ما كان يربط هؤلاء بالأرض وبصاحب الارض، الى الحرفيين والى مواضيع مثل تقسيم العمل وآثاره، الريع وانواعه وغيرها من المسائل التي من شانها استكمال الصورة التي نعرفها عن العصور الوسطى والتي بدونها من الصعب ايجاد تفسيرات علمية للتراجع الحضاري ـ السياسي الذي انتاب البلاد ـ صحيح ان الغزوات الخارجية وضعف الخلفاء وما الى ذلك من العوامل لعبت دوراً مهماً في ذلك، ولكن لم تكن جميعها سوى نتائج لعوامل اعمق في القاعدة جعلت من القوة التي وصلت باندفاع الى تخوم الصين عاجزة عن صد هجمات قبائل متخلفة من آسيا الوسطى.

وقد بدأ التخلف والانحلال والتسيب بالتغلغل في مرافق الحياة المختلفة مع تلك الهجمات. وتعتور دراسة هذه المرحلة الجديدة صعوبات اكثر من المراحل الاخرى، وذلك امر طبيعي لأن دراسة المجتمعات المتخلفة اصعب بكثير من دراسة المجتمعات المتقدمة. ولكن بالنسبة للعهد العثماني فان الأمر يختلف الى حد ما، لأن الاتراك منذ عهد السلاجقة وبشكل خاص في فترة العثمانيين كانوا مهتمين بجمع السجلات والوثائق ومن هنا تعتبر الارشيفات التركية من اغنى الارشيفات في العالم، فيها قضايا مهمة تتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية لا بالنسبة

للشعب التركي فحسب بل بالنسبة لجميع شعوب الامبراطورية ايضاً. فيكفي القول هنا مثلاً ان الدفتر رقم ٥٤٣ لـ «باشوكالت ارشيفي» في استانبول مخصص لـالوضع القانوني في لواء الموصل، وهو يعود الى عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥)، وتوجد في مواده الاحدى والثلاثين قضايا مهمة عن تنظيم الضرائب والالتزامات الاقطاعية وغيرها(٧).

وفي مجرى دراستنا للاقطاع في المجتمع العراقي يجب الاهتمام باسلوب جديد بموضوع العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية بين العشائر البدوية في الوسط والجنوب والعشائر المتنقلة ونصف المتنقلة في الشمال وذلك لا بسبب وزنها الواضح في حياتنا الاجتماعية والسياسية لمرحلة تاريخية طويلة فحسب بل ايضاً لأن سبر اغوار هذا الموضوع المهم بحاجة اكثر من غيره لدراسات علمية عميقة وشاملة(٨). وكمدخل لهذا الموضوع نرى من الضروري التاكيد هنا على بعض الحقائق العلمية الجديدة، سيما وان العلاقات الاقطاعية بين الشعوب المتنقلة في الشرق قد تميزت بدورها بخصائص معينة جديرة بالاهتمام.

لم تجر حتى الآن في الواقع دراسات كافية لخصائص المجتمعات المتنقلة مع انها لم تكن قليلة الوزن ليس في العالم القديم وحسب بل وحتى في العصور الحديثة ايضاً. ومن هنا يعتبر التطور التدريجي للكيان الاجتماعي لمثل هذه المجتمعات من المواضيع العلمية المهمة التي لا تزال تنتظر البحث المستفيض وهو لنفس السبب يعتبر من القضايا التي لم يتفق العلماء بشأن كل ما يتعلق بها وباسلوبها. وقد جرت بعد الحرب العالمية الاولى دراسات علمية مهمة للمجتمعات المتنقلة خاصة في الاتحاد السوفيتي(٩). وقد دحضت هذه الدراسات وبالاستناد الى

---

(٧) في نفس الارشيف كرس الدفتر ٤٣٠ الذي يعود الى علم ١٥٤٨ الوضع القانوني «في ولاية الشام ـ دمشق» والدفتر ٩٩١ الذي يعود الى علم ١٥٧٠ للوضع القانوني «في لواء حلب».

(٨) الدراسات القليلة الموجودة حول هذا الموضوع تؤكد بالاساس على الوضع القانوني وبعض العادات والتقاليد لدى العشائر البدوية.

(٩) بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية اصبحت دراسة مجتمعات آسيا الوسطى مهمة سياسية ـ اجتماعية بالاضافة الى اهميتها العلمية، فتوجهت انظار العلماء الى هذه الناحية وتشكلت فرق خاصة لدرس مجتمعات قرغيزيا وغيرها. وامتدت دراسات العلماء السوفيت الى المجتمعات المتنقلة في الخارج ايضاً وتوصل العلماء الى نتائج متشابهة بالنسبة لقضايا مهمة عديدة. وقد كرس ف. تاردوف احدى دراساته للبحث في خصائص علاقات الانتاج بين القبائل المتنقلة في ايران في القرن الثالث عشر ـ القرن الرابع عشر، (موسكو ـ لينينغراد ١٩٦٠) الى بعض النواحي المهمة لنفس الموضوع. وتوجد دراسة خاصة عن الاكراد بعنوان «حول مسالة الاقطاع بين الاكراد» نشرها شاميلوف في علم ١٩٣٦ فيها قضايا مهمة تتعلق بخصائص «الاقطاع المتنقل» وقد اعد صاحب هذا البحث ترجمتها الى العربية. [نشر الدكتور كمال مظهر احمد ترجمته لـ «حول مسالة الاقطاع بين الكرد»، بغداد، ١٩٧٧، واعاد نشره ثانية علم ١٩٨٤. انظر تقييم ترجمة الكتاب بمقدمته وهوامشه في مقالة «دليل لدراسة العشائر الكردية»، القسم الثاني، لـ «حسين فيض الله الجاف» في «كاروان» (اربيل)، العدد ١٥، كانون الاول ١٩٨٣ ـ الناشر]

اسس وحقائق مادية ملموسة الراي السائد حول عدم امكانية تواجد العلاقات الاقطاعية في المجتمعات المتنقلة وياتي كتاب ب. فلاديميرتسوف «الكيان الاجتماعي للمنغول» الذي طبع في عام ١٩٣٤ في مقدمة الدراسات المهمة في هذا المجال. فقد بين المؤلف باسلوب علمي عميق كيف ان التطور الاقطاعي كان هو الاساس في تحريك تاريخ منغوليا خلال الفترة الممتدة بين القرنين الحادي عشر والعشرين. واثبت عدم وجود تباين كبير في العلاقات الاقطاعية القائمة بين ذلك المجتمع المتنقل مع غيره من المجتمعات الاقطاعية المستقرة. ومن هنا اقترح فلاديميرتسوف مصطلحاً علمياً جديداً هو «الاقطاع المتنقل»(١٠). وقد اصبح متداولاً في الدراسات العلمية الجديدة التي وان اختلفت في تحديد اهمية القطعان والارض بالنسبة للمجتمعات المتنقلة الا انها اقرت وجود «الاقطاع المتنقل» المتجسد قبل كل شيء في السيطرة المطلقة للاقطاعيين على عصب حياة تلك المجتمعات ـ أرض الترحال.

في العهد الاقطاعي كان التملك الفردي للحيوانات متطوراً لدى الرعاة ـ المتنقلين، كما ان ظروف التنقل فرضت في الشكل نوعاً من المشاعية بالنسبة للمراعي ومصادر المياه ولكن في الواقع كان الرؤساء هم الذين يتمتعون بالسيطرة الفعلية على كليهما. ثم ان الاختلاف في الثروة وكذلك في الوضع الاجتماعي اعطى الاغنياء من المتنقلين إمكانية استغلال الفقراء منهم. ولقد احتفظت العبودية ـ البتriاركية بوجودها لفترة طويلة من الزمن فكان العبيد يباعون في الواحات.

تنطبق جميع هذه المظاهر تقريباً على المجتمعات البدوية والمتنقلة في العراق، الا انها بدورها تحتاج الى دراسات خاصة تعير الهيكل الاجتماعي والكيان الاقتصادي للعشائر المكان الاول. ومن المسائل المهمة التي تحتاج الى اهتمام خاص في هذا المجال والتي لم يعر لها حتى الآن اهتمام يذكر قضية العلاقات المتبادلة بين العشائر المستقرة والمتنقلة. فلقد فرض واقع طبيعة تقسيم العمل الاجتماعي العلاقات المتبادلة على مر التاريخ بين الرعاة ـ المتنقلين والزراع المستقرين، فلم يكن بمستطاع المتنقلين بحكم واقع اقتصادهم العيش بشكل منعزل. ولكن غالباً ما كانت الحروب والمعارك تعكر صفو العلاقات بين الفريقين، اذ كان هؤلاء الاخيرون يتعرضون لهجمات مفاجئة من جانب القبائل المتنقلة التي كانت ترغب في السيطرة على المدن ـ مركز تبادل علاقات افرادها. وكانت مثل هذه الهجمات والمعارك تحدث ايضاً أيام انتقال الرعاة بين مراعيهم الصيفية والشتوية حيث كانوا في احيان كثيرة يقطعون خلالها الارض الزراعية للمستقرين، وقد ترك هذا، الى جانب ضغط العشائر على القوافل التجارية، آثاراً كبيرة على الحياة الاقتصادية وتطورها في المجتمعات التي كانت فيها عشائر متنقلة مثل العراق. كما انه اتخذ في بعض الاحيان

(١٠) يقصد به الاقطاع في المجتمعات المتنقلة.

طابعاً سياسياً لا يمكن فهم جميع ابعاد احداثه دون أخذ عوامل النزاع بين المستقرين والمتنقلين بنظر الاعتبار. فمثلاً عند تفسيرنا لهجمات الوهابيين المتكررة على العديد من المدن العراقية في الماضي القريب يجب الا نغض الطرف عن هذا العامل الاجتماعي - الاقتصادي المؤثر.

ولو أن بعض الاهتمام قد اعير لمسألة استقرار العشائر المتنقلة الا ان الموضوع، وخاصة كل ما يتعلق منه بأسلوب الاستقرار والعوامل المؤثرة فيه، بحاجة الى دراسات اخرى، خاصة وان التنقل بشكليه الدائري والعمودي[11] - لا يزال يحتفظ بشكل او بآخر بوجوده في مجتمعنا. وهنا تكتسب الدراسات الميدانية - كما الأمر بالنسبة لبعض المواضيع الاخرى - أهمية خاصة قد نتوصل عن طريقها الى استنتاجات علمية جديدة[12].

وبشكل عام يجب التركيز على الاقطاع في مرحلة الانحلال والانهيار لأن لمواضيع هذه المرحلة وآثارها علاقة مباشرة بقضايا معاصرة سياسية واجتماعية مهمة. وفي الواقع خصص الجانب الاكبر من الدراسات الموجودة عن الاقطاع في العراق للبحث عن هذه المرحلة، الا انها تعالج بالأساس جانباً مهماً واحداً من الموضوع هو مسألة الاستغلال الاقطاعي وقضية تمركز الملكية الاقطاعية وتتجاهل لسبب او آخر اسلوب وخصائص انحلال العلاقات الاقطاعية والعوامل التي ساهمت في تسريع او تعويق عملية

(١١) فرض اختلاف الظروف الطبيعية تبايناً في اشكال التنقل. ومن اكثر الاشكال الشائعة هي «التنقل الطولي» ويطلق على التنقل الذي يشمل مساحة شاسعة تمتد بين الشمال صيفاً والجنوب شتاءً كما كان الحال عند الكازاخ سابقاً. و«التنقل الصحراوي او الدائري» ويكون في المناطق الصحراوية حيث ينحصر التنقل بين الابار الموجودة في المنطقة كما هو الحال عند البدو العرب والبلوجيين. والنوع الثالث هو «التنقل العمودي او الراسي» ويجري هذا النوع بين المراعي الصيفية في المناطق المرتفعة والمراعي الشتوية في الوديان وأحياناً في السهول كما كان عليه الأمر بالنسبة للقرغيز سابقاً وما عليه بالنسبة لبعض القبائل الكردية حالياً.

(١٢) لم تحض الدراسات الميدانية، بالرغم من اهميتها البالغة، الا باهتمام ضئيل فردي من لدن عدد قليل من الاختصاصيين. وفي الواقع يشكل تجاهلنا لمثل هذه الدراسات ثغرة علمية كبيرة تحول دون التوصل الى نتائج مهمة في العديد من الحقول. وتثبت بعض المحاولات الاولية التي قام بها عدد من الاختصاصيين (الدكتور شاكر خصباك في دراسته لبعض العشائر الكردية والدكتور كمال خياط في مسحه الاقتصادي - الاجتماعي لقرية حاصل الذي قام بانجازه بالتعاون مع طلبته) مدى جدوى واهمية الدراسات الميدانية. وتستطيع بعض الكليات المهتمة بالدراسات الانسانية اخذ انجاز مثل هذه المهمة على عاتقها حسب خطة علمية مرسومة يمكن عن طريقها توجيه قسم من الطلبة الجامعيين الى ميدان البحث العلمي الجاد. [يشير المؤلف الى دراسة الدكتور شاكر خصباك «الاكراد، دراسة جغرافية اثنوغرافية. بغداد، ١٩٧٢. ٥٦٠ص. التي هي، بالاصل، رسالة دكتوراه. وكذلك الى «مسح اقتصادي - اجتماعي لاحدى قرى محافظة السليمانية - قرية حاصل»، اعداد الدكتور كمال محمد سعيد خياط والدكتور محمد بكرو. السليمانية، ١٩٧٣. ٦٠ص. - الناشر].

لانحلال، ونادراً ما نتطرق الى قضايا مهمة كتكون وميلاد الطبقات والفئات والعلاقات الجديدة في رحم المجتمع الاقطاعي الذي أثر واقع علاقاته على طبيعة وفكر وأسلوب تطور هذه الكيانات الاجتماعية الجديدة لمدى بعيد.

وبالطبع فأن معظم الدراسات الموجودة تتجاهل انعكاسات هذه التغييرات في السطح – في المسرح السياسي – بينما تعطي دراسة علمية شاملة للاقطاع، سيما في مرحلة انحلاله، المجال لفهم اعمق لأحداث سياسية كثيرة. ففي اعتقادي، وهذا رأي أولي يحتاج الى درس وتمحيص شاملين، ان تراجعات قاسم بالنسبة لمسألة الارض وقضية الاصلاح

الزراعي[١٣] لم تكن لتعكس مجرد تردده وتخوفه من اليسار ولم تكن نقيضاً لمنطلقات البورجوازية الثورية في مرحلة معينة بقدر ما كانت تعكس واقع طموحه في تحييد، ولو جزئي، لكبار الاقطاعيين وكسب الملاكين وأغنياء الفلاحين ليجعل من القاعدة الاجتماعية لنظامه قاعدة ثنائية بورجوازية وطنية – ملاكية، وهذا بحد ذاته كان يعكس ضعف البورجوازية النسبي الى جانب ما كان يتمتع به الملاكون من بقايا نفوذ لم يستطع ابن تاجر الحبوب، بغض النظر عن مدى ادراكه الواعي لذلك، تجاهله[١٤]. ولكن قولبة مثل هذا الرأي في اطار علمي ثابت تحتاج، كما ذكرت، الى درس وتمحيص شاملين تمتد آثارهما الى قضايا فكرية واجتماعية متشعبة يرتبط جانب مهم منها بالكيان الاجتماعي للبلاد قبل انهيار النظام شبه الاقطاعي فيها.

ومن خلال دراساتنا المقبلة للاقطاع في مرحلة الانحلال يجب توسيع اهتماماتنا بموضوع اندماج العراق بالسوق الراسمالية العالمية كأهم عامل حاسم ساهم في تكوين العوامل الاساسية التي نخرت كيان النظام الاقطاعي وعلائقه في مجتمعنا[١٥].

---

(١٣) لم تمض على صدور قانون الاصلاح الزراعي بعد انتصار ثورة ١٤ تموز سوى فترة قصيرة عندما بدأت حكومة قاسم بتقليص مضمونه الذي كان بالأساس مثار انتقاد القوى الوطنية ولم يكن بمستطاعه ارضاء الفلاح او المالك.

(١٤) في مثل هذا الحكم يجب الا ناخذ بالحسبان عند التقييم شوارع المدن وحسب بل نعطي الريف وزنه الحقيقي من حيث تاثيره على تناسب القوى وتحركها.

(١٥) بالرغم من اهمية وجدية دراسات الدكتور محمد سلمان حسن في هذا المجال (راجع كتابه «التطور الاقتصادي في العراق. التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ – ١٩٥٨»، صيدا – بيروت، ١٩٦٦) الا ان الموضوع بحاجة الى دراسات متممة اخرى.

وهنا يجب الرجوع الى مصادر أصيلة مهمة قلما جلبت انتباه المؤلفين مثل السالنامات التركيـة والتقارير القنصلية وغيرها[١٦].

ومن المواضيع المهمة الاخرىٰ التي تستحق اهتماماً خاصاً وجديداً هو موقـع الفلاح في الهيكل العام للنظام الاقطاعي وفي الاحداث التي وقعت في ظله. فمن المعروف ان الطبقة الفلاحية تشكل في العراق حتىٰ اليوم، كما هو الحال في جميع بلدان العالم الثالث، أوسع الطبقات الاجتماعية التي وقع عـلى عاتق ابنـائها كـل ثقل الاستغـلال الاقطاعي المباشر والجانب الاكبر من ثقل النضـال التحرري المعادي للاستعمار والاقطاع عـلى السواء. وهم يشكلون الى ذلك أوسـع قطاعـات المنتجين المبـاشـرين في الحقـل الاقتصادي، ومن هنا يعتمد على دورهم تحقيق مهمة التحرر الاقتصادي الذي تعتمد على مدىٰ عمقه جميع منجزات التحرر السياسي في البلدان النامية. ولكن مع ذلك لم يلق الدور التأريخي والوضـع الاجتماعي لهذه الطبقـة سوىٰ اهتمـام محدود من لدن البـاحثين والمتتبعين هو أقرب الى العدم منه الى الوجود. وفي الواقع لا يمكن ايفاء النظام الاقطاعي حقه بالبحث والتقصي دون تحديد الموقع الصحيح والمؤثر للفلاح في ذلك النظام. ويساعد مثل هذا التحديد في ايجاد معالجات صحيحة لمشاكل الفلاحين، وهذا أمر في غاية الاهمية ترتبط به الى حد كبير مسألة توعية الجماهير الفلاحية سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبـار حقيقة ان الاقطاعيين السابقين يتمتعون حتىٰ اليوم بما يمكن وصفه بالنفوذ المعنوي المؤثر على قطاعات معينة من الفلاحين.

يعطي هذا الاستعراض المكثف المجال للتأكيد في الختـام على اننـا بحاجـة الى دراسات واسعة وبأسلوب جديد وحسب خطة علمية محددة لمعالجة قضايا الاقطاع في المجتمع العراقي[١٧]. وبالرغم من اهمية الجهـود الفرديـة في هذا المجـال الا ان عمق الموضوع وشموله يتطلبان ـ حسبما نعتقد ـ جهود لجان وهيئات مشتركة منسقة.

---

(١٦) على سبيل المثال لا الحصر نشير هنا الى التقارير النادرة للقنصل الروسي في البصرة اليكسندر اداموف التي قلما سمع بها اختصاصيونا، وبشكل خاص كتابه القيم «العراق العربي ـ ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها» الذي طبع في عام ١٩١٢ وهو يقع في ٦١٦ صفحة من الحجم الكبير. يتناول بالبحث المستفيض مجموعة من القضايا المهمة من قبيـل الوضع الجغـرافي والطبيعي والاداري والاقتصادي لولاية البصرة، الملاحة البحرية والنهرية فيها، تجـارتها وعلاقتها، عادات وتقاليد سكانها، عشائرها واديانها وطوائفها، نشاطات البعثات التبشيرية والقناصل الاجنبية بين اهلها ويستعرض المؤلف من خلال كل ذلك معلومات احصائية قيمة للغاية. وقد كرس قسم من الكتاب لتاريخ العراق في العصور الوسطىٰ والعصر الحديث.

(١٧) للاستدلال على اهمية الموضوع لاباس ان نشير هنا الى ان ما يقرب من عشر رسائل علمية في الاتحاد السوفيتي قد كرست لمجرد بحث العلاقات الزراعية في المجتمـع العراقي الحـديث والمعاصر. وقد نشرت احداها على شكل كتاب مستقل بعنوان «المسألة الزراعية في العـراق المعاصر» (موسكو ١٩٦٦، ١٧٥ صفحة) لمؤلفه الدكتور س.ن. اليتوفسكي.

الموضوع الثاني:

البورجوازية
مراتبها وسبل التعامل معها

يحاول القسم الاول من الموضوع* تحديد مفهوم البورجوازية ومراتبها والخصائص الاساسية لهذه المراتب في إطار عام مستنبط من التاريخ الاوربي بالاساس، فيما يتصدى قسمه الثاني لموضوع جديد في معظم ابوابه التي تحاول طرح آراء وإستنتاجات تستحق النقاش توخياً لتعميق مضمونها علها تسهم بتواضع في فهم افضل لجوانب محددة من قضايا مجتمعاتنا المعاصرة.

(*) اصل البحث محاضرة القيت في الموسم الثقافي لكلية الآداب بجامعة البصرة بتاريخ ٢٥ كانون الاول عام ١٩٧٧.

قبل الخوض في تفاصيل البحث أود التأكيد على ان نظرتي الى البورجوازية ليست جامدة ـ دوگماتية ، بل نظرة واقعية ـ في إطار فهمي للامور ـ تأخذ بنظر الاعتبار حقيقة انه لا يزال يوجد في جعبة هذه الطبقة الاجتماعية وانظمة حكمها الشيء الكثير من شأنه دفع عجلة التطور الى أمام، فليس مجرد صدفة ان اول انسان نزل فوق سطح القمر جاء بالذات من النظام البورجوازي الأقوىٰ في العالم. ومرة اخرىٰ ليس مجرد صدفة ما نراه اليوم من مظاهر «المساومة» بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، ففي الوقت الذي تحاول المجتمعات البورجوازية تطبيق إجراءات ذات طابع اشتراكي واضح (تأميم الطب في انكلترا مثلاً) تأخذ المجتمعات الاشتراكية بأسباب التقدم الغربي دون تردد كبير، بل وحتىٰ بمظاهر معينة من ديمقراطيته الليبرالية!. ثم ان البورجوازية ما تزال تؤلف قوة تقدمية كبيرة، بل وحتىٰ قيادية في اجزاء مهمة من العالم الثالث.

البورجوازية كلمة قديمة لها جذور حتىٰ في اللغة الميدية، وهي بمفهومها الحديث مقتبسة من الكلمة الفرنسية bourgeoisie المأخوذة بدورها من الكلمة اللاتينية المتأخرة (burgus) التي تعني المدينة المحصنة. ففي العهد الاقطاعي عندما كان الفصل الرديء يشل تحرك التجار كانوا يضطرون الى البقاء في المدن القريبة من ملتقىٰ طرق المواصلات او منافذ الانهار ليسهل عليهم معاودة اعمالهم مع تحسن الطقس. وهذا الواقع هو الذي أنعش المدن القديمة التي لم يعد ثمة سبب لبقائها فيما بعد سوىٰ كونها مقراً للاساقفة. وكثيراً ما نشأت قرب قلاع المدن القديمة ضاحية جديدة تدعىٰ (بُرج)، في حين نشأت ضواحٍ اخرىٰ عفوياً في الاماكن ذات الموقع الافضل. ومن هذه الضواحي التي اهتم التجار بتقويتها لتوفير الامن لهم ولبضاعتهم إبان السفر جاء اسم «بورجوازي» الذي اطلق على التجار الذين يجتمعون فيها. واستمرت كلمة «بورجوازي» ردحاً طويلاً من الزمن مرادفة لكلمة التاجر بشكل خاص وسكان المدن بشكل عام وذلك قبل ان تأخذ مفهومها الاجتماعي الجديد الذي ظهر في أواخر العصر الوسيط عندما أصبحت البورجوازية تعني الطبقة الأغنىٰ في المجتمع الراسمالي الوليد ـ الطبقة المسيطرة على الثروة وعلى وسائل الانتاج والتي بدأت تستغل العمل الأجير.

ظهرت العناصر الاولىٰ للبورجوازية كطبقة اجتماعية جديدة في اواخر القرن الخامس عشر، وبالذات في ايطاليا (في فلورنسا اولاً وفي جنوا والبندقية وغيرهما فيما بعد). وقد تكونت النواة الاولىٰ للبورجوازية من فئات مدنية مختلفة كالتجار والمرابين والحرفيين وحتىٰ بعض العمال الاجيرين الاكفاء الذين غدوا رأسماليين صغاراً طوروا ثرواتهم بالتدريج. ومع نمو الرأسمالية وتطورها تحول الريف الى مصدر آخر من مصادر تكون الطبقة الاجتماعية الجديدة. ولئن كان التوسع الكولونيالي والتجاري والتطور المانيفاكتوري وعوامل اخرىٰ مشابهة قد هيأت الظروف المناسبة لأثراء البورجوازيين

السريع فأن الثورة الصناعية هي التي فتحت امامهم إمكانات الاثراء بصورة لم يسبق لها مثيل في التأريخ.

إعتمد تطور البورجوازية ونموها على سرعة تطور العلاقات الرأسمالية حيثما ظهرت. فأن البورجوازية ظهرت في اوروبا الغربية بسرعة اكبر عما كان عليه الامر في المناطق الاخرى. ففي الوقت الذي تعثرت عملية نمو البورجوازية في ايطاليا نرى انها تطورت في انكلترا بسرعة كبيرة وذلك بسبب توفر المناخ الملائم لذلك التطور الذي اعتمد على عوامل عديدة منها وجود مستلزمات التقدم الصناعي وبُعد انكلترا عن جانب كبير من المشاكل الاوروبية ولسرعة عملية تراكم رأس المال بشكليه البسيط او الطبيعي والاجتماعي جراء ظهور عملية التسييج فيها وأخيراً بفضل «انتحار الاقطاع التقليدي الانكليزي» - حسب تعبير فيشر - بسبب حروب الوردتين. وهكذا فأن البورجوازية الانكليزية تحولت الى طبقة متكاملة من جميع الأوجه في القرن السابع عشر، بينما تأخرت هذه العملية في فرنسا الى القرن الثامن عشر وفي المانيا الى القرن التاسع عشر، وتأخرت في بعض المناطق الاوروبية، مثل البلقان بسبب السيطرة العثمانية، حتى بدايات القرن العشرين.

كانت البورجوازية تؤلف عند ظهورها قوة اجتماعية متقدمة مهمة وقعت على عاتقها أعباء تطوير المجتمع وتحولت الى القوة القائدة للنضال ضد العلاقات الاقطاعية البالية، فوقفت على رأس الثورات الاوروبية العارمة التي وضعت البشرية على أعتاب مرحلة تأريخية جديدة، منها الثورة الفرنسية الكبرى التي لم ينته صدى أفكارها حتى اليوم. ولم تلعب البورجوازية دوراً قليلاً في التأريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشعوب والمناطق الاخرى. فعلى يدها تمت الثورة الامريكية (١٧٧٥-١٧٨٣) وبفضل افكارها انتصرت الحركة الكمالية وتحت رايتها ناضلت شعوب كثيرة من أجل التحرر والاستقلال.

تتألف البورجوازية من مراتب أساسية تحددها قوة رساميلها، وهي:

١ - البورجوازية (او الراسمالية) الكبيرة.

٢ - البورجوازية (او الراسمالية) المتوسطة.

٣ - البورجوازية (او الراسمالية) الصغيرة.

تعيش مراتب البورجوازية وأصنافها منذ زمن بعيد حالة تقلص وتركز مستمرين حسب قاعدة «الاسماك الكبيرة تأكل الاسماك الصغيرة». فمع تطور الرأسمالية وظهور الاحتكارات في القرن التاسع عشر بدأ تركز رأس المال بمفهومه الواسع لدى الصنف الاول من البورجوازيين على حساب تقلص أمكانات الصنفين الاخيرين وحتى جزء من الصنف الأول الذي أصبح يقتصر على حفنة من كبار الاحتكاريين. فأن حوالي ٦٠٪ من كل الرأسمال الوطني في الولايات المتحدة الامريكية و٥٦٪ منه في انكلترا تتركز في أيدي

١٪ فقط من أصحاب رؤوس الاموال.

ويمكن توضيح هذا الواقع من خلال ملاحظة تركز البورجوازية نفسها كطبقة إجتماعية مستقلة. ففي الولايات المتحدة الامريكية الف اصحاب المؤسسات الصناعية، بما في ذلك صغار البورجوازيين ومن يقومون بادارة تلك المؤسسات، حوالي ٣٠٪ من مجموع السكان القادرين على العمل في العام ١٨٧٠ ثم أصبحوا يؤلفون حوالي ٢٣٪ في العام ١٩١٠ ومن ثم أقل من ١٦٪ في العام ١٩٥٠. اما في انكلترا فأنهم كانوا يؤلفون اكثر من ٨٪ في العام ١٨٥١ ليصبحوا اكثر من ٢٪ بقليل في العام ١٩٥١. وبصورة عامة فأن البورجوازية تؤلف في الوقت الحاضر حوالي ١ الى ٥٪ من مجموع السكان القادرين على العمل في البلدان الرأسمالية المتطورة.

يوجد صراع داخل الاجنحة المختلفة للطبقة البورجوازية وذلك في اطار المصالح الخاصة للفئات البورجوازية التي يعتمد تباين مواقفها في الغالب على مجال استخدام رساميلها، فبعضها مستغل في حقل الانتاج الصناعي وبعضها الآخر في البنوك او في التجارة او الزراعة. وفي كل الاحوال يعتمد هذا التباين في الموقف على الاختلاف في الاجتهاد لأختيار انجع السبل التي من شأنها الحفاظ على مصالح الرأسمالية وتطويرها، ولكن البورجوازية تتوحد عادة كطبقة متماسكة في مقاومتها لنضال المُسْتَغَلين او كفاح الشعوب المغلوبة على أمرها، وقد لا يقتصر ذلك على أجنحة بورجوازية واحدة بل يمتد ليشمل بورجوازيات مختلفة، والتأريخ حافل بشواهد معبرة عن هذه الحقيقة نقتصر على ذكر نماذج قليلة منها. فأن «كومونة باريس»، مثلاً، جعلت من اعداء الامس حلفاء اليوم، فقد ساعدت قوات الاحتلال الالماني البورجوازية الفرنسية للقضاء على اول سلطة للعمال ظهرت في التأريخ، الامر الذي تجسد بصورة واضحة في القرار الالماني القاضي بالافراج فوراً عن ٦٠ ألف شخص من اسرى الجيش الفرنسي وتزويدهم بالأسلحة والعتاد بهدف القضاء على الكومونة بأسرع ما يمكن. وقد اعاد التأريخ نفسه بصورة معكوسة بعد نصف قرن فقط. ففي العام ١٩٢٤ عندما إحتلت القوات الفرنسية ـ البلجيكية منطقة روهر الالمانية هبت في الاخيرة انتفاضة عمالية كبيرة ضد المحتلين ومساومات السلطة، وإذا بالقيادة الفرنسية تمنح الحكومة الالمانية كل التسهيلات اللازمة للقضاء على الحركة التي ضمت في صفوفها حوالي ٤٠٠ الف شخص. وان أقرب مثل بالنسبة لمنطقتنا هو الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فلا يخفىٰ على أحد الصراع المستمر المستميت بين الرأسماليتين الانكليزية والفرنسية من أجل مصر وقناة السويس بالذات، ولكن إذا بالتأميم يوحد المتنافِسَينْ اللدودين[1] على صعيد واحد وكأن شيئاً لم يكن!.

---

(١) ظل التنافس قائماً بين الطرفين وفي ظل المساومات المعروفة التي جرت بينهما من اجل التخفيف من حدته.

الكل يبحثون عن الربح، ولكل واحد طريقته واجتهاده في ذلك، ولكن قلما يوجد ما يتدنى في أساليبه الى مستوى الرأسماليين الذين يؤلف الربح غايتهم الاسمى في الحياة حتى ان الركض وراءه يتحول الى نوع من المرض المزمن الملازم لهم، فانهم في الواقع وكما تبين الشواهد المادية الملموسة، يفقدون إنسانيتهم أمام شهوة الربح وطغيانه. وهنا ايضاً نقتصر على ذكر عدد قليل من النماذج المعبرة. فقد رافق اكتشاف العالم الجديد ظهور الطبقة الجديدة التي تحولت الى عامل محرك أساس للاستكشافات الجغرافية الكبرى التي جعلت الرأسماليين بحاجة ملحة الى الايدي العاملة لاستغلال الثروات الهائلة في القارتين الامريكيتين المكتشفتين. وبسبب من قلة الأيدي العاملة الاوروبية وجراء الموقف السلبي الذي اتخذه السكان الاصليون (الهنود الحمر) في العالم الجديد ابتدع الرأسماليون أبشع تجارة في التأريخ كلفت القارة الافريقية خلال أقل من ثلاثة قرون ١٠٠ مليون شخص من خيرة قواها الشابة، لقي ٩٠ مليون منهم حتفهم ووصل ١٠ ملايين منهم فقط الى امريكا. وخلاصة قصة هذه المجزرة البشرية التي تعاني منها أفريقيا السوداء حتى اليوم والتي يؤلف التمييز االعنصري المقيت في الولايات المتحدة بعضاً من بقايا مأساتها هي:

كان تجار العبيد الاوروبيون، ومعظمهم كانوا من الانكليز، يحصلون على الزنوج الافارقة الذين يقعون اسرى حرب بأيدي العشائر المنتصرة وينقلونهم افواجاً الى النصف الغربي من الكرة الارضية. وكلما ازداد عدد هؤلاء الاسرى، نشطت تجارة العبيد المربحة جداً، لذا لجأ الاوروبيون الى بث بذور الفرقة والعداء والحزازات بين العشائر الافريقية بأساليب في غاية المكر والدهاء ارادوها وسيلة لتأجيج نار الحروب العشيرية في افريقيا السوداء التي فقدت بسببها مالا يقل عن ٨٠ مليون شخص قتلوا في ميادين القتال دون أي مبرر منطقي. أما الاسرى الذين بيعوا للاوروبيين بأسعار بخسة فيقدر عددهم بعشرين مليون شخص آخر عوملوا منذ لحظة نقلهم الى امريكا بأسلوب بشع أودي بحياة عشرة ملايين منهم تحولوا الى خير طعم لأسماك البحار وحيتان المحيطات. اما الملايين العشرة الآخرون فقد تحولوا الى عنصر أساس ورخيص جداً وقع على عاتقه بناء الرأسمالية في العالم الجديد، ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية.

والى جانب هذه الحروب فأن الرأسماليين لم يتوانوا عن اللجوء الى شتى اساليب الاغراء لجذب اكبر عدد ممكن من الزنوج الاشداء الى العالم الجديد، منها نشر المشروبات الروحية، ولا سيما الروم الامريكي بينهم، مما كان يقلب جحيم اخوانهم الذين سبقوهم الى نعيم منشود في تقييمهم البسيط.

تمخضت عن تجارة العبيد ـ الوليد المسخ للرأسمالية ـ مشكلتان عويصتان تناسبانها هما مأساة الزنوج في الولايات المتحدة الامريكية[٢] والتخلف الاقتصادي الافريقي الذي تجسد في تعثر الانتاج الحرفي ولا سيما الزراعي في معظم اقطار افريقيا السوداء. فقبل ظهور تجارة العبيد كان الانتاج الزراعي الافريقي يكفي سكان القارة ويزيد، بينما تعاني اقطار عديدة منها منذ قرون مضت من نقص في الغذاء. ويستهلك الفرد الافريقي اليوم في المعدل ١٥٪ اقل عما كان يستهلكه اسلافه في القرن الماضي.

وتتجسد المأساة الاخيرة اكثر فيما لو قيمناها ضمن اطارها العام ونظرنا اليها من زاوية موقف الرأسماليين إزاءها. فبموجب المعلومات التي نشرتها منظمة الغذاء والزراعة التابعة للامم المتحدة بلغ عدد الناس الذين يعانون من سوء التغذية في العالم الثالث اكثر من ٤٥٥ مليون شخص[٣] ينتظر الموت جوعاً قسم كبير منهم، حتىٰ ان جمع الجثث والحجارة[٤] من الشوارع غدا واحدة من المشاكل العويصة التي تجابه بلديات كبريات المدن يومياً في الهند مثلاً. بينما غالباً ما يلجأ الرأسماليون الامريكان الى القاء عشرات الوف الاطنان من الحبوب في قاع المحيطات ليحافظوا بذلك على مستوىٰ الاسعار التي يريدونها. وقد سرت آثار هذا المرض الخبيث الى نظائرهم الاوروبيين كذلك. فخلال شهر واحد من العام ١٩٧٧ دفن الايطاليون لوحدهم ٤١ الف طن من أفضل انواع الخوخ تحت الارض بالبلدوزرات. وفي الصيف من العام نفسه أتلف الاوروبيون الغربيون مليونا ومئة الف طن من أجود انواع الفاكهة التي حرم منها قطاع واسع من المستهلكين حتىٰ في الاقطار الاوروبية نفسها، والانكىٰ من ذلك هو رفض اصحابها توزيع هذا الفائض من الانتاج على المدارس والمستشفيات ودور العجزة بنصف قيمته.

■//■//■

---

(٢) يبلغ عدد الزنوج في الولايات المتحدة الان حوالي عشرين مليون شخص، يؤلفون قرابة ١٠٪ من مجموع سكانها.

(٣) راجع جريدة «العراق»، ١ آب ١٩٧٨.

(٤) في الليل تفترش اعداد كبيرة من سكان المدن الهندية ارض الارصفة حيث يستخدمون الحجارة كوسائد في نومهم.

(٥) للتفصيل راجع جريدة «الجمهورية»، ٢٣ كانون الاول ١٩٧٧.

قبل الانتقال الى البحث عن البورجوازية في العراق من الضروري ان نتحدث بشيء من التركيز عن فئات وشرائح بورجوازية غير التي ذكرناها وذلك لما لها من دور كبير ووزن سياسي واقتصادي، ايجابي او سلبي في المجتمعات النامية قاطبة.

يستحق الكومبرادور والبورجوازية الصغيرة اهتماماً خاصاً. والاول منهما مصطلح شائع في اللغات الغربية، وهو مقتبس من الكلمة الاسبانية (Comprador) التي تعني حرفياً (المشتري). والكومبرادور فئة بورجوازية اقتصر تكونها على البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والمتخلفة بوجه عام، ولا سيما في القارتين آسيا وأفريقيا والى حد أقل في أمريكا اللاتينية. ويرتبط ميلاد هذه الفئة بأولى محاولات تغلغل الرأسمالية الى المناطق الاخرى حينما أصبحت الحاجة ملحة اليها لتقوم بدور الوسيط بين الشركات الاجنبية والسوق المحلية. وفي الغالب يتحول ابناء هذه الفئة الى حلقة وصل بين الفلاحين والمرابين المحليين مع المنتجين الرأسماليين في الخارج. وقد بدأ استخدام الكومبرادور كمصطلح اجتماعي خاص منذ أواخر القرن التاسع عشر ليطلق على كل فرد او مجموعة افراد يقومون بدور الوكيل لشركة او مؤسسة رأسمالية اجنبية. ومن الجدير بالذكر ان هذه الفئة نمت وترعرعت بشكل خاص حيثما منعت السلطة التعامل المباشر للشركات الاجنبية مع الافراد، كما كان عليه الامر في الامبراطورية العثمانية مثلاً.

ترتبط مصالح هذه الفئة بالف خيط وبصورة مباشرة بمصالح الدول الرأسمالية، الامر الذي يحدد بالضرورة موقفها السياسي الذي غالباً ما يبلغ حد العمالة الصريحة. فهي تقف عادة الى جانب استمرار السيطرة الاجنبية المباشرة التي تضمن لها مصالحها بالشكل الذي تريده، لذا تؤلف مع الاقطاع اكثر القوى رجعية في البلدان المتخلفة حيث تتحول الى عقبة جدية امام تطور حركات التحرر - الوطني فيها. ومن الطبيعي ان يعتمد المستعمرون على هذه الفئة فيختاروا كبار الموظفين من بين أبنائها الذين يظلون، بحكم واقع مصالحهم، أوفياء لهم حتى بعد زوال حكمهم المباشر.

تلعب فئة الكومبرادور دوراً اقتصادياً خطيراً في حياة المجتمع بعرقلتها نمو البورجوازية والصناعة الوطنيتين، ويزداد خطرها هذا بشكل متواز مع نمو الانتاج الوطني. فهي التي تغرق الاسواق بالبضاعة الاجنبية وتلعب بالاسعار بصورة تحول دون رواج البضاعة الوطنية التي تكون ضعيفة في بدايات ظهورها على الأقل، وهي التي تسرب الرأسمال الوطني الى الخارج بشتى الصور والاساليب المشروعة وغير المشروعة، وتلعب دوراً مباشراً في إفساد قطاع واسع من الموظفين.

وخير نموذج للكومبرادور وحرص الاستعماريين عليهم جماعة تشان كاي شيك في الصين التي تمكنت خلال عشرين سنة فقط من نشاطها جني أرباح طائلة تزيد عن عشرين مليار دولار، أتتها صافية من دورها التجاري الوسيط خاصة مع الولايات المتحدة. وعندما إنتقلت السلطة اليها كان من الطبيعي ان تعمل من أجل تحويل البلاد الى

مستعمرة تابعة للامريكان بواسطة سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات عقدتها معهم خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٣. من هنا لم يكن عبثاً ان صرف الامريكان اكثر من ٦ مليارات دولار من أجل الابقاء على حكمهم. اما البورجوازية الصغيرة فهي فئة اجتماعية[٦] تحتل موقعاً وسطاً او فاصلاً بين طبقتي المجتمع الرأسمالي الرئيستين - البورجوازية والعاملة. ان أهم ما يميز هذه الفئة هو تملك ابنائها لوسائل الانتاج مع طبيعة عملهم. وبهذا المفهوم يتميز البورجوازي الصغير بطابع مزدوج، فهو - على العكس من البروليتاري - يمتلك وسائل إنتاجه، وعلى العكس من الرأسمالي يعمل بنفسه، ولئن تمكن من استخدام العمل الاجير فأنه لايستطيع، مع ذلك، التفرغ كلياً لأعمال الاشراف والمراقبة، وفيما لو بلغ حد التفرغ أصبح حينذاك رأسمالياً صغيراً.

يجلب التكامل الرأسمالي، عادة، الدمار للبورجوازيين الصغار الذين يتقلص عددهم الى حد كبير فيتحول معظمهم الى مجرد عمال بينما ينتقل عدد قليل منهم الى مرتبة اقتصادية أعلى، بأن يصبحوا رأسماليين صغاراً ومن يتبقى منهم فأن نطاق عملهم يقتصر في المجتمعات الرأسمالية المتطورة على مجالات معينة كالخدمات والتجارة وما شابه.

ينعكس الواقع الاقتصادي للبورجوازية الصغيرة بصورة واضحة على دورها السياسي في المجتمع، فهي لا تؤلف بحكم موقعها الوسط عنصراً اجتماعياً موحداً له اهداف سياسية ثابتة، الا انها لعبت، مع ذلك، دوراً بارزاً جداً في الثورات البورجوازية الاولى في العالم لانها كانت ما تزال تؤلف قوة اجتماعية كبيرة وكانت تمثل في ظروف عدم تبلور البروليتاريا اجتماعياً وفكرياً اكثر الاوساط ثورية فتحولت بذلك الى القوة المحركة الاساسية للثورة الانكليزية في أواسط القرن السابع عشر وللثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، وقد ظهر من بين صفوفها ثوريون كبار من أمثال اليعاقبة الذين ذهبوا الى مدى أبعد بكثير من البورجوازيين انفسهم مع انهم (أي البورجوازيين) كانوا مهتمين جداً بتحطيم النظام الاقطاعي ومتلهفين الى اقصى حد لتسلم السلطة السياسية المباشرة في المجتمع.

ولكن سرعان ما فقدت البورجوازية الصغيرة هذا الطابع الثوري الراديكالي وبدت على نشاطاتها في المجتمعات المتطورة ملامح الازدواجية اكثر فاكثر. فمن جهة انها مهتمة بالحفاظ على التملك الفردي الرأسمالي الذي يؤلف عصب نشاطها الاقتصادي، ومن جهة اخرى انها بدأت تعاني بصورة متزايدة من ضغوط الرأسمالية، ولا سيما منذ ان دخلت مرحلة الاحتكار. وهكذا بدأ هذان العاملان المهمان يحددان منذ اكثر من قرن الطابع المزدوج للبورجوازية الصغيرة التي بدأت تتخذ منذ القرن الماضي مواقف متخاذلة بل وحتى رجعية من الافكار الراديكالية والثورات الاعمق مضموناً من الثورات البورجوازية

---

(٦) توصف احياناً كطبقة.

الاولى كما انعكس، مثلاً، في موقفها من ثورات ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ التي تحول جانب كبير من الفلاحين اثناءها الى آلة عمياء بيد قوى الثورة المضادة في وقت ساعدها تذبذب البورجوازيين الصغار لتحقيق المهمة نفسها في المدن. وبالرغم من ان قسماً كبيراً من البورجوازيين الصغار في باريس وقفوا الى جانب الكومونة الا ان القسم الاعظم من ابناء هذه الفئة اتخذوا على نطاق فرنسا اما موقفاً سلبياً من الاحداث الجارية اووقفوا صراحة ضد القوى الثورية، بينما نلاحظ من جانب آخر عطفاً واضحاً لدى أوساط واسعة من البورجوازية الصغيرة على الحركة العمالية في العالم الراسمالي المعاصر، ولا سيما بعد ان أخذت الاحتكارات بخناقها وهزت الازمات الرأسمالية والحروب العالمية أسس إقتصاده.

اما في البلدان النامية حيث تعاني جموع الشعب من مشاكل عميقة ومن آثار الحكم الاستعماري السابق وبقايا التغلغل الاقتصادي الراسمالي فأن البورجوازية الصغيرة غالباً ما تلعب دوراً ثورياً واضحاً بحيث تتخذ عناصرها البعيدة النظر المنتمية اصلاً الى الانتليكينسيا أسلوب التطور اللاراسمالي او طريق الاشتراكية مباشرة كسلاح ماضٍ في الصراع السياسي الدائر وكوسيلة فعالة لبناء المجتمع المنشود.

ومن الضروري ان نتحدث هنا ايضاً عن الانتليكينسيا (الفئة المثقفة) بوجه عام وعن الانتليكينسيا البورجوازية بوجه خاص لما لهذه الفئة من اهمية إستثنائية في عالمنا المعاصر.

بدأ تداول مصطلح الانتليكينسيا[7] منذ أواخر القرن التاسع عشر، وهي مشتقة في الاصل من الكلمة اللاتينية (Intellegens) التي تعني الموهوب والقدير والعليم والفاهم، وتطلق الانتليكينسيا كمصطلح اجتماعي على ابناء تلك الفئة من الشعب الذين يتخصصون في مجال العمل والانتاج الفكري، من هنا يكون ثقل الانتليكينسيا كبيراً في المجتمع، إذ يرتبط بنشاطاتها التطور في مجالات العلم والفكر والثقافة بكل ما فيها من فروع وتشعبات.

ان بدايات ظهور هذه الفئة الاجتماعية المهمة قديمة جداً تعود الى المرحلة التي إنفصل فيها العمل الفكري عن العمل الجسماني او اليدوي، أي انها ترتبط بالخطوات الاولى من التطور الحضاري للانسان والذي تطلب منذ البداية تفرغ أقلية من الناس للاضطلاع بمهام تنظيم المجتمع (الحكم) والاهتمام بالآداب والفنون والعلوم التي أصبحت جزءاً ملازماً لحياة الانسان وتطور المجتمع منذ زمن بعيد.

---

(٧) الانتلجينسيا ايضاً. ولكن طغت الصيغة الروسية للكلمة لان المثقفين الثوريين الروس اول من استخدموها كمصطلح اجتماعي ـ سياسي.

قبل ظهور المجتمع الرأسمالي كان القسم الاعظم من أبناء هذه الفئة ينتمون الى الطبقات الاجتماعية العليا (النبلاء من أصحاب العبيد والاقطاعيين بعد ذلك) اما مباشرة او يلتصقون بها بعد بروزهم من بين صفوف الفئات الدنيا او الوسط الروحي. ومع ظهور العلاقات الرأسمالية وتكون البورجوازية حدث تحول نوعي وكمي كبير للغاية بالنسبة للفئة المثقفة فظهرت الانتليكينسيا البورجوازية التي أصبح لها ثقل كبير ومركز بارز مؤثر في المجتمع، فقد وقعت على عاتقها مهمات تطوير وسائل الانتاج عن طريق الاختراعات الحديثة وقولبة أفكار الطبقة البورجوازية في إطار فلسفي واستنباط النظريات والافكار الاقتصادية الجديدة التي من شأنها إيجاد أقرب وأفضل السبل ـ طبعاً في نظر الطبقة الجديدة ـ لتسريع عملية التطور الرأسمالي. وقد فرضت حاجات المجتمع الرأسمالي الجديد على الانتليكينسيا البورجوازية توجهاً شاملاً واكبر الى حد لا يقاس بالمرحلة السابقة نحو الثقافة الدنيوية. وهنا نورد مثلاً واحداً كمؤشر مقنع لهذه الحقيقة الثابتة. فأن نمو الانتاج البضاعي وإزدياد دور النقود في التعامل والتطور التجاري المتشعب الذي أصبح يعتمد على عقد الصفقات والقروض والتنافس وعوامل اخرىٰ كثيرة مشابهة ادت بالطبع الى ظهور مشاكل وحدوث نزاعات إقتصادية ومالية كثيرة جداً بين مختلف أصناف التجار وأصحاب المانيفاكتورات (الورشات) والمخترعين وغيرهم ممن أصبحوا بحاجة ملحة الى عون المحامين لأيجاد مخارج قانونية وعملية لمشاكلهم المعقدة. وهذا بالذات هو الذي يفسر لنا لماذا أصبح المحامون يؤلفون جزءاً كبيراً ومؤثراً للغاية من الأنتليكينسيا البورجوازية، وقد برز من بينهم أناس لعبوا ادواراً سياسية مهمة وذلك بحكم إحتكاكهم المباشر بمشاكل الناس اليومية واتصالاتهم الواسعة ونتيجة لوزنهم الكمي بين أبناء الفئة المثقفة الجديدة المؤثرة.

ادىٰ تكون الانتليكينسيا البورجوازية وتطورها الى نتائج اجتماعية وسياسية جد مهمة. فأن ابناء هذه الفئة هم الذين تحولوا الى لولب الحركة الثقافية ـ العلمية ـ الفكرية العظيمة في عصر النهضة، وهم الذين وقفوا وراء التطوير اللاحق للاختراعات الجديدة التي أحدثت قفزة نوعية عميقة في مسار تطور وسائل الانتاج، كما برز من بين صفوفها زعماء معروفون لعبوا دوراً قيادياً مشهوراً في الثورات البورجوازية.

ومن الضروري ان نشير كذلك الى حقيقة اخرىٰ ترتبط بالأنتماء الاجتماعي لأبناء الانتليكينسيا البورجوازية، فأنهم في اكثريتهم الساحقة خرجوا من بين صفوف الفئات الاجتماعية الدنيا، ولم يفقد قسم كبير منهم، على الاقل في حدود الاجيال الاولىٰ، جميع الخيوط التي كانت تربطهم بالاوساط التي خرجوا منها، وهذا يفسر سبباً مهماً من أسباب اهتمام رجال النهضة بالتعبير عن واقع تلك الاوساط سواء في لوحاتهم او في مؤلفاتهم التي إنعكست فيها بقوة لغة وحكم وأمثال وفولكلور الاوساط الشعبية. واكثر من ذلك فقد ظل بعض أفراد الانتليكينسيا ينتمون فكرياً الى نفس الفئات الاجتماعية وبدأوا يعبرون

عن مشاكلها الحياتية بأخلاص وباسلوب لا يخلو عن عمق فلسفي.

إزداد عدد المثقفين المنصرفين للعمل الفكري في العصر الرأسمالي الى حد كبير جداً، وذلك بحكم إزدياد الحاجة الى المهندسين والميكانيكيين وغيرهم. وكان معظم هؤلاء يؤلفون قبل انتقال الرأسمالية الى مرحلة الاحتكار، رجال اعمال غير مرتبطين، ومن هنا ظهر مصطلح «الاعمال الحرة» ليعبر عن واقع وضعهم المستقل، وهم كانوا ينتمون اما الى الفئات الاجتماعية الوسطىٰ (البورجوازية) او الى البورجوازية الكبيرة نفسها. ولكن كان يوجد الى جانب هؤلاء عدد كبير من المثقفين الذين كانوا يعيشون لقاء بيع جهدهم الجسماني، شأنهم في ذلك شأن العمال الأجيرين.

إن قسماً من المثقفين الذين يتحسسون الآم الشعب ومشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة يتحولون الى مفكرين وزعماء ثوريين بارزين يقودون نضالات الجماهير ضد الاستغلال، ويدخل ضمن هؤلاء عدد غير قليل من المثقفين البورجوازيين البعيدي النظر. ولكن مع ذلك فأن العديد من مثقفي العالم الرأسمالي (المهندسون والاطباء وغيرهم) يقعون بحكم طبيعة عملهم ومصالحهم الضيقة تحت تأثير الافكار البورجوازية، ويدخل ضمن هؤلاء معظم المثقفين المنتمين اجتماعياً الى الفئات الدنيا، وفي الواقع لا يستثنىٰ منهم سوىٰ أصحاب الدخل المحدود من صغار الموظفين والمعلمين ومن كان على شاكلتهم.

//■■//

يعتبر موضوع البورجوازية العراقية، تكونها وفئاتها، طبيعتها ووزنها الاقتصادي والسياسي من المواضيع الشائكة التي تحتاج الى دراسة جدية ضرورية من الناحية العلمية والعملية. وأن اول ما يواجه الباحث في هذا المجال هو عدم توفر جميع المستلزمات الضرورية التي تمكنه من التصدي الناجح له، لذا فأن ما اعرضه هنا قابل، دون شك، للنقاش والتطوير او الدحض.

تعود بدايات تكون القشرة الاولى للبورجوازية العراقية الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويمكن اتخاذ العقد السابع من ذلك القرن بداية لظهور عملية التكون تلك على أساس ان اواخر العقد المذكور شهدت إفتتاح قناة السويس التي لعبت دوراً اساسياً في ربط مناطق واسعة من الشرق الاوسط بعجلة الرأسمالية العالمية. وبفعل عوامل عديدة جرت عملية تكون البورجوازية العراقية ببطء كبير. فقبل كل شيء ان دور العامل الداخلي في تكونها كان محدوداً الى حد كبير، ذلك لأن تطور الانتاج الحرفي في البلاد قد تعثر بصورة خطيرة تحت ضغط البضاعة الأجنبية بحيث غدا من الصعب جداً ان ينتقل أي حقل من حقوله الى مستوى الانتاج المانيفاكتوري على غرار ما حدث في أوروبا في أواخر العصر الوسيط. وربما يكفي القول هنا ان عدد الحائكين في بغداد وحدها قد تقلص بعد الحرب العالمية الاولى الى ١٢٠ حائكاً فقط مقابل ٣٤ الف حائك كانوا يعملون في اسواقها عام ١٨٦٦، أي قبل افتتاح قناة السويس بثلاث سنوات فقط.

وفي ظروف العراق يومذاك كان من الطبيعي ان تجري عملية تراكم رأس المال ـ العنصر الاقتصادي المهم لتكون البورجوازية ـ ببطء كبير، الامر الذي نجم اساساً عن سيادة الانتاج الطبيعي وضعف العلاقة بين المدينة والريف وتخلف التبادل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي وأخيراً بسبب ضعف القوة الشرائية لدى الفرد العراقي الذي كان يصعب عليه في ظروفه يومذاك ان يتحول الى مستهلك مشجع لظهور نوع جديد من الانتاج. فقد كانت القوة الشرائية للفرد في العراق تقل عن مثيلتها في ايطاليا بمقدار ١٨ مرة وفي مصر بمقدار ١١، بل انها كانت تقل عن المعدل العثماني العام بمقدار سبع مرات.

تتوفر شواهد معبرة كثيرة تبين ضعف الرأسمال الوطني وبطء نموه وصعوبة تحركه آنذاك. فإن استيراد اول آلة نسيج يدوي بقوة البخار اعتبر حدثاً فريداً جلب انظار الكثيرين. وأثارت محاولة «وطنينا الفاضل محمود جلبي الشابندر» تأسيس تراموای كهربائي للربط بين الاعظمية وبغداد مع اقامة محطة لتوليد الكهرباء في الاخيرة إنتباه الجميع[٨]. وقد جرى اكثر من محاولة فاشلة لتأسيس خط حديدي بين بغداد وخانقين بالرأسمال الوطني.

---

(٨) راجع: «لغة العرب»، بغداد، نيسلن ١٩١٢، ص ٤٥٥.

وهكذا فأن التطورات الداخلية الصرفة كانت أعجز من ان تلعب دوراً أساسياً في ميلاد البورجوازية العراقية على غرار ما حدث في القارة الاوروبية. وقد فسح هذا الواقع مجالاً رحباً امام العوامل الخارجية لتلعب الدور الحاسم في ظهور فئة بورجوازية في البلاد اختلفت بحكم واقع تكونها عن بورجوازيات الدول الرأسمالية في نقاط اساسية كثيرة حددت فيما بعد مسارها في كل شيء تقريباً.

يرتبط العامل الخارجي الاول الذي مهد الطريق لظهور البورجوازية في العـراق باندماج البلاد بالسوق الرأسمالية العالمية التي من طبيعتها، وكما يبين الواقع التأريخي، ان «تجر وراءها حتى اكثر الشعوب بربرية». وقد انعكست عملية الاندماج هذه في الطفرة الكمية والنوعية الهائلة لعلاقات العراق التجارية مع الدول الرأسمالية المتـطورة التي بدأت تستورد منتوجاته الزراعية والحيوانية بكميات كبيرة، ولا سيما بعد إفتتاح قناة السويس. فقد ارتفع، مثلاً، معدل تصدير الشعير من ٣٠٠ طن في السنة الى ٧٧ الف طن والصوف من ٣٠٠ طن ايضاً الى اكثر من ١٢ الف طن. ويكفي ان نقول ان معدل تصدير القمح قد إرتفع بمقدار ١٤ مرة وان التمور العراقية وجدت طريقها الى أبعد الاسواق الرأسمالية، ومنها الولايات المتحدة الامريكية.

تطلب هذا التطور الكبير تنظيم أمور التصدير بصورة أفضل من السابق، الامر الذي فرض ظهور شركات خاصة أخذت على عاتقها كل ما يتعلق تقريباً بتصدير الحبوب والتمور وعرق السوس والمنتوجات الحيوانية وغيرها، مستخدمة في ذلك، منذ العقود الاخيرة من القرن الماضي الآلات والمعدات الحديثة للتنظيف والكبس والندف وما شابه من اعمال. فقد بلغ عدد الشركات التي كانت تعمل في مجال تصدير التمور وحدها ١٢ شركة.

ترك الاندماج بالسوق الرأسمالية آثاراً مباشرة على الانتاج الطبيعي والحـرفي والتبادل التجاري الداخلي والعلاقة بين الريف والمدينة، وعلى عملية تـراكم رأس المال بشكليه الاقتصادي الصرف والاجتماعي، وعلى حركة النقود ودورتها من خلال النظرة الجديدة اليها، وعلى تقسيم العمل بشكليه البسيـط وحتى الاجتماعي، وكـل ذلك من المستلزمات الضرورية لظهور البورجوازية ونموها. ولكن بما ان العامل الخـارجي هو الذي فـرض كل هـذه المتغيرات فكـان من الطبيعي ان يرتبـط ظهـور النـواة الاولى للبورجوازية العراقية به بصورة مباشرة. فأن عدداً غير قليل من العراقيـين نزلوا الى ميدان التصدير، فعلى سبيل المثال ان ستاً من شركات تصدير التمور الآنفة الذكر قد أسست براسمال محلي صرف. من هنا يمكن القول إنه ظهرت فئة متبلورة الى حد ما من الكومبرادور العراقي قبل ان ينتهي القرن التاسع عشر. ولئن كان معظم افراد هذه الفئة من غير المسلمين (من اليهود خاصة والمسيحيين بدرجة أقل) الا انها ضمت كذلك أبناء بعض الاسر المسلمة المعروفة من قبيل عائلتي المنديل والصانع في البصرة.

تأخر ظهور الانتاج الصناعي الوطني الحديث في العراق قياساً مع معظم اقطار المنطقة، فلغاية أواسط العقد الثالث من القرن الجاري لم تتكامل شروط ميلاد مثل ذلك الانتاج الذي أصبح ظهوره ضرورة لتلبية حاجات محدودة للسوق المحلية منذ ان وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها. فأن تفاقم أزمة الانتاج الحرفي واستمرار ضعف القوة الشرائية لدى الفرد العراقي وحاجة الاخير الى انواع من البضائع الخاصة وعوامل اخرى مشابهة أبقت بعض المجال مفتوحاً امام الراسمال الوطني لولوج ميدان الصناعة الخفيفة. ففي العام ١٩٢٦ أسس نوري فتاح باشا اول معمل بالراسمال الوطني تبعه آخرون (الحيدري والخضيري....) في تأسيس مشاريع مشابهة كان انتاجها في الغالب من النوع الاقل تعرضاً لمنافسة البضاعة الاجنبية.

وبالرغم من العوائق والعراقيل المختلفة تطورت الصناعة الوطنية بوتائر لا بأس بها في اطارها العام. فخلال خمس سنوات، مثلاً، إرتفع عدد عمال معمل فتاح باشا من ٦٥ الى ٢٠٠. وبعد الغاء الانتداب (١٩٣٢) وتشريع قانون التعريفة الكمركية (١٩٣٣) خطت الصناعة الوطنية خطوات اخرى الى أمام. الجدول التالي يبين ديناميكية التطور الصناعي العراقي خلال الفترة المذكورة:

المعامل	العدد (عام ١٩٣٢)	العدد (عام ١٩٣٩)	نسبة الزيادة
الصابون	١	٤	اربعة اضعاف
النسيج	١	٥	خمسة اضعاف
الطابوق	٣	١٣	اكثر من اربعة اضعاف
السكائر	١ (عام ١٩٣٢)	١١ (عام ١٩٣٥)	١١ مرة

وهكذا لم تبدأ الحرب العالمية الثانية حتى كانت البورجوازية الصناعية في العراق قد تحولت الى قوة اجتماعية ذات وزن اقتصادي ملموس. وفي سنوات الحرب المذكورة، ولا سيما بعدها، ثبتت هذه الفئة الجديدة أقدامها في جميع المجالات اكثر مما كان عليه الامر قبل الحرب. فبموجب نتائج اول إحصاء عام جرى في العراق عام ١٩٥٧ تبين ان هناك ٢٦٤ الف عامل يشتغلون في مجالات الصناعة والخدمات، ٩٥ الف منهم كانوا يعملون في الصناعات التحويلية.

لم تلعب شرائح البورجوازية العراقية وفئاتها المختلفة دوراً متشابهاً في الحياة السياسية للبلاد، الامر الذي كان يعكس واقع تكون هذه الفئات ومصالحها الخاصة التي تركت بصمات واضحة على منطلقاتها الفكرية. ان اول فئة بورجوازية عراقية نزلت

الى الميدان السياسي هي الكومبرادور، ولا سيما في ولاية البصرة. فأن المنتمين الى هذه الفئة لعبوا منذ البداية وحتىٰ النهاية دوراً تابعاً للانكليز في أفضل الاحوال ان لم يكن دوراً عميلاً صريحاً في اسواها. فقبل الحرب العالمية الاولىٰ بفترة غير وجيزة أصبح أبرز عناصر هذه الفئة على اتصال وثيق بالانكليز متجاهلين حتىٰ القيم والمشاعر الدينية السائدة يومذاك في المنطقة والتي كانت تفرض النظر بحذر كبير الى كل ما من شأنه التقرب من «الكفار» على حساب خليفة المسلمين. ولا تقتصر الشواهد التأريخية بهذا الصدد على ما يتردد على الالسن عادة من علاقات أقامها الرحالة والدبلوماسيون الانكليز مع بعض الشخصيات المتنفذة في إطار تقليدي فرضته طبيعة التوسع الكولونيالي للدول الكبرىٰ قبل الحرب العالمية الاولىٰ، بل انها تعدتها ايضاً الى تعبير سياسي من نوع جديد. فلم يكن مجرد صدفة ان وقف متنفذو البصرة، وفي مقدمتهم كبار التجار، الى جانب الائتلافيين اعداء الاتحاديين بعد انتصار ثورة العام ١٩٠٨ في تركيا، فبقدر ما كان الاتحاديون يميلون للالمان كان الائتلافيون يميلون للانكليز الذين تركزت بين أيديهم مفاتيح الامور في حوض الخليج دون إستثناء. واننا عندما نحكم على مواقف طالب النقيب يجب الا نغض الطرف عن حقيقة مهمة لم يجر التأكيد عليها حتىٰ الآن وهي ان نفوذ الرجل ومصالحه كانت تعتمد أساساً على تجار البصرة قبل غيرهم.

وقد تطورت هذه الظاهرة اكثر مع اندلاع نيران الحرب العالمية الاولىٰ التي فرضت فرز الامور بصورة أوضح من قبل. فما ان احتلت القوات البريطانية البصرة حتىٰ أسرع كبار متنفذي المدينة، وعلى رأسهم التجار، الى ارسال برقية تهنئة حارة الى الملك البريطاني وبادروا للتبرع بالأموال للصليب الاحمر الانكليزي في وقت كانت القوات العثمانية لا تزال متمركزة بالقرب من المدينة وتجري استعداداتها لأستعادتها على قدم وساق ويقوم الموالون لها بدعاية نشطة ضد الانكليز وبتهويل قوة المانيا وتفوقها وحرصها على طرد الانكليز من كل شبر احتلوه في العراق الجنوبي، ويدغدغون العاطفة الدينية على نطاق واسع وبأسلوب دفع بالالوف من العراقيين الى حمل السلاح ضد الانكليز. واذا كان الشيوخ ورؤساء العشائر هم الذين مثلوا جميع المناطق المشرفة على حوض الخليج في المؤتمر الذي عقد في الكويت بتأريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٦ فأن عدداً من كبار أغنياء البصرة هم الذين مثلوها في نفس المؤتمر الذي اختتم اعماله بالقسم على التعاون المخلص مع بريطانيا.

ومع انتهاء الحرب العالمية الاولىٰ وفرض السيطرة البريطانية المباشرة على العراق تأصل مثل هذا التوجه السياسي بين فئتي الكومبرادور وكبار العقاريين اللتين يصعب في ظروف العراق ايجاد خطوط فاصلة واضحة بينهما، فأن معظم كبار التجار كانوا من أصحاب العقارات في الوقت نفسه. وتتوفر شواهد تاريخية كثيرة تبين هذه الحقيقة بصورة لا لبس فيها. ففي الوقت الذي بلغ الصراع بين الوطنيين والمحتلين أشده أيام

ثورة العشرين وعندما فرض العراقيون إرادتهم بالدم بابعاد الحاكم السياسي العام المتعجرف ارنولد ولسن من منصبه أقام له التاجر البصري الكبير وصاحب احدى شركات تصدير التمور عبداللطيف باشا المنديل احتفالاً كبيراً بمناسبة مغادرته للبلاد حضره عدد كبير من «وجهاء المدينة» الذين أثنوا على «خدماته الجليلة» التي تركزت، في الواقع، على العمل من أجل تحويل العراق الى جزء من الهند، مما استوجب تقديم «سيف شرف» له إعترافاً منهم بجميله!!. وما ان بدأ «خطر» الاستقلال في الافق حتى ظهرت في البصرة بالذات الحركة الانفصالية المعروفة التي وقف على رأسها بحماس منقطع النظير أبرز تجار البصرة من أمثال عبداللطيف باشا المنديل واحمد الصانع وغيرهما، وفي الواقع لم يختلف موقف هؤلاء في شيء عن موقف كبار التجار غير المسلمين، واليهود منهم بشكل خاص، إزاء الوجود البريطاني في العراق. ولم يكن مجرد صدفة مطلقاً ان اودع الانكليز وجهاء البصرة حوالي نصف الحقائب الوزارية لأول وزارة تألفت في ظل الاحتلال، فقد اصبح طالب النقيب وزيراً للداخلية وعبداللطيف باشا المنديل وزيراً للتجارة واحمد باشا الصانع وزيراً بلا وزارة.

وفي الواقع يمكن معرفة الموقع السياسي للبورجوازية العراقية بصورة أفضل من خلال فحص دقيق لبنية الوزارات التي تألفت في البلاد قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٩]. فخلال الحقبة التأريخية تلك تألفت في العراق ٥٩ وزارة فضلاً عن وزارة واحدة للاتحاد الهاشمي، وجاء الى دست الحكم ٢٣ رئيس وزارة و١٧٥ وزيراً يمكن تصنيفهم حسب انتماءاتهم كما يلي:

(٩) اجرينا الاحصاء بالتعاون مع الاستاذ عبدالرزاق الحسني.

رؤساء الوزارات

الملاك الصرف (والمرتبط بالأرض اساساً)	صاحب عقارات	صاحب عقارات وارض	الموظفون ـ المثقفون
١[١٠]	١٠	٨	٤[١١]
النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
٤٪	٤٥٪	حوالي ٣٥٪	حوالي ١٦٪

المجموع حوالي ٨٠٪

الوزراء

الملاك الصرف (المرتبط بالأرض اساساً)[١٣]	صاحب عقارات	صاحب عقارات وارض	الكومبرادور	الموظفون المثقفون ـ
١٤	٨٣	٢٥	١٢	٤١[١٤]
النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
٨٪	حوالي ٤٨٪	حوالي ١٤٪	٧٪	٢٣٪

٦٢٪

(١٠) هو عبدالمحسن السعدون الذي انهى الدراسة في مدرسة العشائر باستانبول فكان في تفكيره واسلوب حياته اقرب الى الصنف الثالث من رؤساء الوزراء ـ اي الى الموظفين ـ المثقفين.

(١١) من امثال نوري السعيد وجعفر العسكري.

(١٢) كانوا ينتمون فكرياً الى الفئات الاجتماعية العليا واصبحوا يؤلفون بالتدريج فئة بورجوازية تربطهم خيوط كثيرة بالبورجوازية العقارية، وكان الانكليز يعتمدون عليهم كثيراً.

(١٣) هم عجيل السمرمد، ضاري ومحسن السعدون، علوان الياسري، محمد امين باش اعيان، عبدالمهدي، رايح العطية، اركان عبادي، برهان الدين باش اعيان، عبدالغني الدلي، عزالدين الملا، محمد الصيهود، محمد مشحن الحردان.

(١٤) منهم نوري السعيد، جعفر العسكري، رستم حيدر، توفيق وهبي، نور الدين محمود، سعيد قزاز.

عند تحليل النسب المذكورة نرىٰ ان «البورجوازية العقارية» هي التي تحتل مكان الصدارة، بينما كان التوجه السياسي للانكليز والاوساط المتعاونة معهم يقضي بأن يكون ذلك الموقع من نصيب الاقطاعيين الذين حولهم المحتلون الى القاعدة الاجتماعية المعول عليها في حكم البلاد بصورة مباشرة او غير مباشرة. وفي الواقع لم يكن هذا الامر ناجماً عن الحقيقة العامة التي لا تنفي امكانية ارتباط الفرد فكرياً بفئة لا ينتمي اليها اجتماعياً(١٥) بقدر ما كان نابعاً عن ظروف محددة كانت تسود العراق يومذاك. فأن رؤساء العشائر وكبار ملاكي الارض كانوا دون مستوى تحمل المسؤولية المباشرة في إدارة دفة الحكم التي لها قواعدها وأصولها التي تتطلب في كل الاحوال الالمام بالحد الادنىٰ من فن الحكم. ومما يؤيد هذا الاستنتاج اكثر واقع تكوين البرلمان العراقي الذي غالباً ما انحصرت مهمته في ذلك العهد على تثنية القرارات المصاغة مسبقاً(١٦)، الامر الذي جعل بالأمكان ان يعكس البرلمان التوجه السياسي المفروض آنذاك بصورة أصدق من مجالس الوزراء، فأن نسبة رؤساء العشائر وكبار ملاكي الارض في جميع الدورات البرلمانية كانت اكبر الى حد كبير من النسب المذكورة اعلاه. ومن المفيد ان نشير الى ان عدداً غير قليل من هؤلاء كانوا أميين او أشباه اميين بمعنىٰ الكلمة.

(١٥) كالعمال المتبرجزين مثلاً.

(١٦) عندما يعود المرء الى محاضر مجلس النواب يجد ان الجانب الاكبر من اعضائه لم يشتركوا في اي من مناقشاته، إذ لم تتعد واجباتهم حدود التصويت على القرارات والتشريعات الجديدة بصورة آلية.

كان من الطبيعي ان يعوض الانكليز والبلاط عن النقص الناجم عن واقع اجتماعي محدد بالأعتماد على المنتمين الى أقرب الفئات من الاقطاع فكراً وأقلهم إحتمالاً للتحرك، ونقصد بهم كبار البورجوازية العقاريين الذين كان معظمهم مرتبطين بالريف وبالانتاج الزراعي بوشائج مختلفة وكانوا في وضع ثقافي أفضل من حلفائهم الاقطاعيين، ولكن دون ان يختلفوا عنهم كثيراً في نظرتهم الاجتماعية والسياسية وفي إرتباطاتهم بالانكليز.

لعب الانتماء الديني لجانب كبير من التجار ـ الكومبرادور دوره في تحديد الوزن الكمي لهذه الفئة في السلطة. ولكن مع ذلك فأن هؤلاء كانوا يتمتعون بموقع قوي ومتميز في جميع الوزارات تقريباً، ولا سيما في سنوات الانتداب. فقد كان ساسون حسقيل العقل المدبر واللولب المحرك في جميع الوزارات التي اشترك فيها. واحتل عبداللطيف باشا المنديل منذ البداية مناصب حساسة في الوزارات التي إشترك فيها. اما الحاج عبدالمحسن الشلاش الذي تؤكد كيرترود بيل بشكل خاص على إخلاصه للانكليز فقد رفض منصب وزارة المعارف في ثالث وزارة عراقية بحجة «كثرة اعماله التجارية» بينما رضي بعد فترة وجيزة ان يدخل في الوزارة مع جعفر العسكري لأن الاخير اناط به حقيبة وزارة المالية لا غيرها.

لم يأت ممثلو البورجوازية الصناعية (محمد حديد) او البورجوازية الوطنية بمفهومها الأوسع (كامل الجادرجي) والفئة المثقفة الثورية (يونس السبعاوي) الى دست الحكم الا في حالات استثنائية كانت تعكس قبل كل شيء وجود الفئات الاجتماعية الجديدة وتحركها مع حاجة الاوساط التي كانت تحاول كسر الطوق التقليدي الى مساندة القوى النامية في المجتمع. ولكن لا يصح ادخال مثل هذا الاستثناء ضمن القاعدة العامة الثابتة التي اعتمدت عليها بُنية السلطة السياسية في عراق ما قبل الثورة. مع ذلك فأن الشرائح المختلفة للبورجوازية الوطنية[١٧] لعبت منذ العقد الثالث من القرن الجاري دوراً ملموساً في حياة البلاد السياسية، خاصة وأن افكار الثورة الفرنسية وجدت طريقها الى العراق قبل الحرب العالمية الاولى بطرق مختلفة منها اصلاحات الوالي المتنور مدحت باشا[١٨] ونشاطات الاتحاديين في الامبراطوية العثمانية وثورتهم عام ١٩٠٨[١٩]. وان من يرجع الى صحافة ما قبل الحرب في العراق يجد شذرات متفرقة تشير الى بدايات غير

---

(١٧) نقصد بها جميع القوى الاجتماعية الجديدة ـ فيما عدا الشغيلة ـ التي وقفت ضد الاستعمار بصورة او باخرى.

(١٨) راجع ما ورد في جريدة «الزوراء» من آراء جديدة في الاعداد التي صدرت في عهده.

(١٩) من المفيد ان نشير بهذا الصدد الى ان رجال السلطان عبدالحميد في بغداد اكتشفوا في صيف علم ١٩٠٢ مجموعة كبيرة من البيانات السرية للاتحاديين مع بعض الصحف المعارضة للسلطان لدى عدد من الضباط والجنود. حتى ان السلطة المحلية قامت باعتقال ستة عشر ضابطاً وارسلتهم مخفورين الى استانبول.

واضحة المعالم لانطلاق فكري من نوع جديد يختلف في قضايا أساسية عن الشائـع والمألوف من الافكار. وبالامكان تقييم العديد من آراء محمود شكري الآلوسي والزهاوي والرصافي من هذه الزاوية بالذات.

وبحكم عوامل عديدة متفاعلة فيما بينهـا، يأتي بضمنهـا حتىٰ عامـل التقليد والمحاكاة، بدأ الاتجاه الجديد يتبلور ويتخذ ابعاداً واضحة له بعد الحرب العالمية الاولى ففي تلك السنوات نحس لأول مرة بتحرك وطني ذي مسحة بورجوازية في العهد الملكي تميز في اطاره العام بالتأرجح والضعف، الامر الذي نجم عن عـوامل كثيـرة يأتي في مقدمتها ضعف البورجوازية نفسها، بما في ذلك ضعفها من الناحية الاقتصادية. وان ابسط مثال نورده بهذا الصدد هو مصادر ميزانية الدولة التي كانت تأتي بالاساس من الريف لا من المدينة[٢٠] مما كان يؤثر على الوزن الحقيقي للبورجـوازيين في حســابات الحكام، وبالبداهة لا يشترط ان يكون ذلك نابعاً من تقدير واع للموضوع.

ثم ان البورجوازية تبنت شعارات سياسية صحيحة في حدود فهمها للامور وفي ضوء مصالحها الخاصة، فهي كانت مع الديمقراطية والحياة الدستورية السليمة وكانت ضد الاستعمار والاقطاع الى حد أقل. وبالرغم من اهمية هذه المواقف بالنسبة لمرحلتها الا انها ظلت دون مستوىٰ الطموح والمطلوب في ظروف العراق والمنطقة يومذاك. فأن البـورجوازيـة العراقيـة لم ترفـع شعار اسقـاط النظام الملكي مـع ايمانهـا بالنـظام الجمهوري[٢١]، وهي عندما مدت يدها لتشترك مع غيرها في رفع هذا الشعار، ضمنياً لا صراحة، اثر تأسيس الجبهة (١٩٥٧) فأنها كانت واقعة تحت تأثير القوىٰ الراديكالية والجماهير التي رفعت شعار اسقاط النظام الملكي لأول مرة ايام انتفاضة العام ١٩٥٢. وبالأسلوب نفسه كان موقف البورجوازية العراقية تجاه الاقطاع دون مستوىٰ طموح الجماهير، الامر الذي وجد له انعكاسات واضحة حتىٰ بعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز.

وبحكم العوامل المذكورة أصبحت البورجوازية العراقيـة تفتقر الى اداة فـاعلة للضغط والتنفيذ، فقد ظلت افكارها تتحرك في نطاق ضيق لا يتعدىٰ المحافل الخاصة او صفحات الجرائد في أفضل الاحوال. وربما يكفي القول هنا ان البورجوازية العراقية لم تعرف الطريق الذي يفضي الى الريف أصلاً[٢٢]، مع العلم ان كل الطرق الىٰ حركة وطنية

---

(٢٠) خاصة في المرحلة الاولى من العهد الملكي، وتستثنىٰ موارد النفط عند تقييم مثل هذه الامور.

(٢١) تدخل توجهات ياسين الهاشمي الجمهورية في اواسط العقد الرابع ضمن الصراع السياسي التقليدي من اجل سلطة اوسع ولا يمكن تقييمها الا من خلال العلاقات السيئة القائمة بين الملك غازي وياسين الهاشمي.

(٢٢) إستهوت افكار البورجوازية ابناء بعض كبار ملاكي الاراضي الذين انتمى قسم منهم الى صفوف حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال، ولكن هؤلاء يعتبرون من الليبراليين فكرياً، كما انهم كانوا اعجز من ان يتمكنوا من التاثير فكرياً على واقع الريف العراقي.

مؤثرة كانت تؤدي الى الريف بالضرورة. وبهدف القاء الضوء على البعد الحقيقي لهذه المسألة المهمة اكثر نشير الى ان البورجوازية العراقية قد تخلفت في هذا المجال المهم عن نظيراتها التي تمكنت في المناطق المجاورة من التغلغل الى صفوف الفلاحين بصورة او بأخرى في فترة مبكرة تعود الى ما قبل الحرب العالمية الاولى، الامر الذي نلاحظه جلياً في الثورة الدستورية الايرانية (١٩٠٥-١٩١١) وثورة الاتحاديين في تركيا (١٩٠٨).

وعلى الغرار نفسه لم تستطع البورجوازية العراقية ان تجد لها قاعدة قوية بين شغيلة المدن من عمال وحرفيين صفار وغيرهم، مع انه كان يوجد الف خيط وخيط يربط بين الطرفين ويشدهما الى صعيد واحد انعكس احياناً في تعابير عاطفية بلغت حد اختيار نوري فتاح باشا بين الجميع ليصبح رئيس شرف لجمعية أصحاب الصنائع التي كانت تمثل الحركة العمالية العراقية قبل ان تشب من الطوق بفترة غير قصيرة من الزمن. وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، وكما تؤكد شواهد تاريخية ثابتة، لم ترفع الاوساط البورجوازية صوتها دفاعاً عن العمال الا في الحالات التي كان بأمكانها ان تحدث بعض الخدوش في صرح النظام القائم.

وفي الواقع لا يمكن تقييم تراجعات عبدالكريم قاسم السريعة في سياسته الزراعية بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي بصورة صحيحة الا من خلال ربطها بواقع البورجوازية العراقية، الامر الذي ادى الى ان يكون، في اطار توجهاته، بحاجة الى قاعدة ثنائية يستند اليها في حكم البلاد. صحيح ان عبدالكريم قاسم لم يعد للاقطاع وزنه السياسي السابق، وما كان بوسعه ان يفعل ذلك، الا انه بأرجاعه له جانباً مهماً من مصالحه التي أصبح على وشك ان يفقدها أمن جانبه الى حد كبير، بل وكسب تأييده في حالات غير قليلة.

والآن ما هي الفئات البورجوازية التي يمكن لها ان تؤلف خطراً فكرياً او اقتصادياً واقعياً اوكامناً. ان الاجابة على هذا السؤال ليست بالامر الهين، انها تحتاج الى دراسات مستفيضة مستندة الى احصاءات مختلفة، بل الى التغلغل الطبيعي في محافل البورجوازيين للوقوف على حقيقة أفكارهم وتصوراتهم التي يمكن معرفتها كذلك من خلال الدراسات الميدانية التي تعتمد على الاستمارات الخالية من الاسماء والعناوين. مع ذلك فأن هناك رؤوس اقلام في هذا المجال تستحق، في اعتقادنا، التأمل والنقاش.

فقبل كل شيء لا شك في ان الكومبرادور، شأنه في ذلك شأن الاقطاع، قد انتهى سياسياً منذ زمن ليس بقريب، لكنه لم ينته فكرياً والأخطر من ذلك انه لم ينته اقتصادياً، ولا سيما بعد ان تعشش قسم غير قليل منهم في الخارج. اما من بقي منهم في الداخل فقد بدأوا باستغلال رساميلهم في مجالات جديدة تشبه في طابعها العام اعمالهم السابقة وتعتمد في الغالب على السوق السوداء من قبيل المتاجرة بالسيارات والربا الفاحش

والتلاعب بالبضائع الحياتية الضرورية وما شابه. وهؤلاء يعرفون كيف يبثون سمومهم الفكرية. وهم في كل الاحوال يؤلفون خطراً كامناً مهما قل شأنه، وعبئاً اقتصادياً على كاهل الناس لا يمكن الاستهانة به، ويؤلفون احتياطياً يمكن الاعتماد عليه والركون اليه فيما لو واتت الفرصة الضائعة بأي شكل كان، وتجربة مصر ما بعد عبدالناصر خير شاهد على ما نقول. وللوقوف على حقيقة هذه الفئة أينما كانت بصورة أفضل لا بأس ان نشير الى ان اصرار اسرائيل على اجراء استفتاء في الضفة الغربية المحتلة بعد مرور عشرين سنة ليس مجرد مناورة لكسب الوقت وتغيير وضع راهن مفروض الى واقـع مسلم به حسب، بل انها (اسرائيل) تستهدف، فيما تستهـدف، خلق فئة متنفـذة مرتبـطة بها إقتصادياً بوشائج قوية يكون لها مردودها السياسي حسب جميع حساباتها. وفي تجربة الالزاس واللورين ما يشير بوضوح كذلك الى طبيعة هذه الفئة. فأن الالمان المـرتبطين اقتصادياً بفرنسا كانوا يتحمسون للانضمام اليها ويصوتون لصالحها في كل استفتاء جرىٰ بهذا الشأن، واتخذ الفرنسيون المرتبطون اقتصادياً بالمانيا موقفاً مشابهـاً من الاخيرة.

يستحق الواقع المعاصر للحرفيين العراقيين تأملاً خاصاً ودراسة مستفيضة جدية تأخذ جميع نواحي الموضوع بنظر الاعتبار، ومما يسهل انجاز هذا الامر جزئياً هو أوجه الشبه الكثيرة بين هؤلاء وامثالهم في البلدان الاخرىٰ. وهناك مجموعة عوامل تستوجب الاهتمام بهذه الشريحة الاجتماعية منهـا النمو المستمـر لوزنها النسبي الاجتمـاعي والاقتصادي، ومنها ايضاً بصماتها السلبية على أوجه مختلفة من الحياة الاقتصادية، بما في ذلك ما يتعلق بالخاص والعام، الامر الذي لا يمكن تجريده حتىٰ من مردود سياسي في مداه البعيد.

وأول ما يسترعي الانتباه هو تحول الحرفيين الى عبء ثقيل على كاهـل الناس، وبصورة خاصة على ذوي الدخل المحدود. ويبقىٰ ضغط هؤلاء مستمراً ما دام رفاههم لا يعتمد على تطوير مصالحهم بالأستناد على ما يأتيهم من موارد جيدة يمكن لها ان تتحول الى رأسمال متراكم متحرك ذي مردود اقتصادي عام، بل يعتمد اساساً على استغلالهم اليومي «الأمثل» لمن يقع فريسة سهلة بين ايديهم. ان هذه الحقيقة، مع ما طرأ من تغيير ملموس في اسلوب حياة هؤلاء وكل ما يرتبط بهذا التغيير من مظاهـر سلبية[٢٣] يـدفع بالمتتبع الى القول دون تردد ان هؤلاء يحرقون الرأسمال الوطني ويعرقلون تطور القطاع العام ويشتركون من حيث لا يدرون في خلق نوع من اليأس والتذمر في نفس المواطن

---

(٢٣) حياتهم الخاصة، لياليهم البرمكية، سفراتهم الخارجية وغيرها من الامور التي غدت حديث الخاص والعام.

المدني. ومن شأن اجراء احصاء تقريبي لمدخولات الحرفيين وتحديد وزنهم النسبي في عمليتي الاستثمار والادخار[٢٤] القاء ضوء اكثر على حقيقة موقعهم في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية. حقاً انهم يفكرون ويعملون بعقلية من يستعجلون الامور حتى لا يفوتهم القطار حسب تصورهم، انهم يريدون ان يتحولوا الى اثرياء بين عشية وضحاها؛ لكنهم يبقون في اغلب الأحوال قصيري النظر في تعاملهم مع مداخيلهم ومع انفسهم ومع الناس وبالتالي مع المجتمع بـالطبع. ان دراسـة أوضاعَ هـذه الفئة ووضـع الحلول العملية للمشاكل المترتبة عن تصرفاتها مهمة عاجلة وضرورية تحتاج الى جهود مكثفة من لدن المختصين والمعنيين بالأمر.

توجد فئة اخرى من البورجوازية تستحق اهتماماً خاصاً وتعاملاً ذكياً من أجل كسب أفرادها وتحويلهم الى اداة فاعلة ايجابية نظراً للحاجة الملحة الى امكاناتهم لبناء المجتمع الجديد، واقصد بهم العلماء وأصحاب القلم والفكر المنتمين الى المجتمع السابق بشكل او بآخر. ولا بأس من الاشارة بهذه المناسبة الى البرقية المستعجلة التي بعثها لينين الى نريمان نريمانوف حال سماعه بتصرفات المتطرفين مع الاساتذة والمهندسين والاطباء وغيرهم بعد انتصار الثورة في اذربيجان الشمالية وقد رجاه فيها ان يولوا هؤلاء عناية خاصة ويحافظوا عليهم ويحاولوا الاستفادة من خبراتهم الى أقصى حد ممكن.

أؤكد مرة اخرى على اهمية هذه المواضيع والحاجة الملحة الى دراستها بصورة علمية تحتاج الى تظافر جهود المختصين والمؤسسات على أفضل وجه.

---

(٢٤) لا ابالغ فيما لو قلت قلما يوجد حرفي يولي الادخار والاستثمار ادنى اهتمام. ولا يستبعد ان لا يؤلف الحرفيون اي نسبة بين المدخرين العراقيين.

الموضوع الثالث:

ثورة العشرين
((ملاحظات عامة))

اولاً ـ الموضوع والمعالجة

لا جدال في الاهمية التاريخية الكبرى لثورة عام ١٩٢٠ التحررية، فانها واحدة من أهم الاحداث الثورية التي هزت الوجود البريطاني في العراق ودشنت بداية مهمة لحركة واسعة تطورت باستمرار الى ان تمكنت في الاخير وضع نهاية للهيمنة الاجنبية على مقدرات البلاد.

وكان ذلك يكفي لجلب انظار المؤرخين العراقيين والأجانب الى «ثورة العشرين»، فقلما يوجد حدث في تأريخ العراق المعاصر حظي بالبحث والدرس ما حظيت بهما أحداثها التي كرس لها عدد من الكتاب العراقيين مؤلفات مستقلة مرموقة، منهم الاستاذ عبد الرزاق الحسني والدكتور علي الوردي والدكتور ابراهيم الوائلي والدكتور عبد الله الفياض والدكتور محمد سلمان حسن وغيرهم[1].

كما تطرق الى وقائعها عدد كبير من المؤلفين والمستشرقين الاجانب منهم البروفيسور اوهانيسيان ولفين والدكتور فيدجينكة وفليب ايرلند وآرنولد ولسن والجنرال هالدين والكابتن هيي وفوستر وآخرون.

و «ثورة العشرين» هي الوحيدة بين أحداث تاريخ العراق المعاصر كرس لها اكثر من رسالة واحدة على الصعيد الجامعي في الخارج. ففي العام ١٩٥٤ قدم عبد الله الفياض اطروحته الموسومة بـ «الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠» الى الجامعة الامريكية ببيروت فنال عنها شهادة الماجستير، وقد طبعها مرتين تحت العنوان نفسه[2]. وبعد عامين من ذلك التأريخ نال ل.ن. كاتلوف[3] شهادة الدكتوراه من معهد الاستشراق التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية عن رسالته الموسومة بـ إنتفاضة عام ١٩٢٠ الوطنية ـ التحررية في العراق» والتي نشرت عام ١٩٥٨ في كتاب مستقل باللغة الروسية[4] ترجم الى

---

(١) يعتبر كتاب الدكتور محمد سلمان حسن «طلائع الثورة العراقية. العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى» (الطبعة الثانية، بغداد ١٩٥٨) اول محاولة علمية لتحديد عوامل «ثورة العشرين» في العربية.

(٢) الدكتور عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٦٣، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٧٥ (٤١٤ صفحة).

(٣) هو المستشرق السوفييتي المعروف ليف نيكولا . ييفيبج كاتلوف الذي ترك وراءه مجموعة من الدراسات القيمة عن التاريخ العربي الحديث والمعاصر، منها كتابه «نشوء حركة التحرر الوطني في المشرق العربي أواسط القرن التاسع عشر ـ ١٩٠٨»، موسكو ١٩٧٥، ٣٢٤ صفحة (عنه راجع: «آفاق عربية»، العدد، ٢، ١٩٧٥، ص ١٣٤ ١٥٢) وكتابه «الاردن»، موسكو، ١٩٦٢، ٣٦٢ صفحة، وكتابه «الجمهورية العربية اليمنية»، موسكو، ١٩١٧، ٢٨٦صفحة.

(٤) ل. ن. كاتلوف، إنتفاضة عام ١٩٢٠ الوطنية التحررية في العراق، موسكو، دار نشر الاكاديمية العلوم السوفيتية، ١٩٥٨، ٢١٤ صفحة للتفصيل عنه راجع كتابنا «ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي» بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٠ ـ ٥٧، ٨٦.

العربية ترجمة مشوهة مشحونة بالاخطاء[٥].

وفي العربية يعتبر «تاريخ القضية العراقية» لشاعر الثورة وخطيبها محمد مهدي البصير اول كتاب تطرق الى جوانب مهمة من احداث «ثورة العشرين»، وهو كتاب يدخل اليوم في عداد المصادر الأصيلة لدراسة الثورة وذلك بحكم كون مؤلفه شاهد عيان لما يروي من وقائع[٦].

أما على الصعيد الخارجي فان اول دراسة موضوعية عن «ثورة العشرين» فانها تعود الى العام ١٩٢٢، وهي من تأليف البروفيسور ف.أ. كوركو ـ كرياجين بعنوان «حركة التحرر الوطني في المشرق العربي. بلاد ما بين النهرين»[٧]. ومن المفيد ان نشير الى ان المؤلف أورد في مثل ذلك الوقت المبكر بالنسبة لتأريخ «ثورة العشرين» معلومات مهمة عنها تبين بوضوح بعدها التحرري وهو يستند في تقويمه لاحداث الثورة الى حقائق وردت في المصادر البريطانية وعلى لسان المسؤولين الانكليز وصحافتهم. ومن بين المعلومات المهمة التي يوردها البروفيسور كرياجين في هذا المجال حماس رئيس حزب الاحرار ورئيس الوزراء البريطاني السابق اسكويث لاستغلال ما اسماه بفشل «مغامرة لويد جورج وتشرشل[٨]... في بلاد ما بين النهرين». وقد بلغ الأمر بأسكويث حد ان يطالب الحكومة البريطانية بترك «ولايتي الموصل وبغداد لشأنهما والاحتفاظ بولاية البصرة لوحدها». وكان إستنتاجاً موضوعياً ومعبراً ما ذكره كرياجين بصدد نتائج ثورة العشرين، حينما كتب يقول:

---

(٥) نشر الدكتور عبدالواحد كرم في العام ١٩٧١ الترجمة العربية لكتاب كاتلوف تحت عنوان «ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق»، واعادت «دار الفارابي» في بيروت نشر «طبعة ثانية منقحة» للكتاب في العام ١٩٧٥ وقد راجعها الاستاذ عبدالرزاق الحسني مصححاً العديد من الهفوات التي وردت في الطبعة الاولى من الكتاب، ولا سيما ما كان يتعلق منها باسماء المواقع والاعلام. ولكن، مع ذلك، فأن الترجمة بحاجة الى اعادة نظر جذرية لما ورد فيها من تشويه غير مقصود لمقاطع وفقرات مختلفة مما اثر بصورة ملموسة على قيمتها العلمية وأدى الى تكوين تصور خاطيء لدى العديد من القراء حول الكتاب.

(٦) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، الجزء الاول، بغداد، ١٩٢٣.

(٧) ف. ا. كرياجين، حركة التحرر الوطني في المشرق العربي. بلاد ما بين النهرين.. «الشرق الجديد» (مجلة) باللغة الروسية، موسكو، الكتاب الثاني ١٩٢٢، ص ٢١٢ ـ ٢٤٨، للتفصيل عن البحث وصاحبه راجع «ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي»، ص ٢٨ـ٣٨.

(٨) كان لويد جورج رئيسا للوزراء وتشرشل وزيراً للمستعمرات ايام «ثورة العشرين».

«ورغم كل هذه المعارضة في الصحافة و في البرلمان فانه ليس من السهل على المستعمرين الانكليز التنازل عن نفط ما بين النهرين... لذا فانهم يجهدون انفسهم في البحث عن اسباب الانتفاضة والمسؤولين عن وقوعها، لكنهم لا يجدون تلك ولا اولئك حيثما يجب ان يجدوها ويجدوهم... فهم يرون اسباب الانتفاضة في تاخير توقيع معاهدة السلم مع تركيا[٩] ... وفي رد الفعل العفوي بين السكان المتخلفين ضد الانظمة البريطانية... وهكذا فان سبباً واحداً «لا» يراود الانكليز وهو انهم ظهروا في بلاد ما بين النهرين محتلين قساة يحاولون إستغلال البلاد باستهتار مبعدين باساليبهم الكولونيالية الصرفة كل فئات الشعب عن انفسهم...».

ورغم ان الدراسات والبحوث عن «ثورة العشرين» قد توالت بعد ذلك وبعدد من اللغات. الا ان جوانب مهمة من صفحاتها المشرقة لا تزال بحاجة الى التقصي العلمي الدقيق والشامل. ولتوضيح ما نقول نقتصر هنا على ذكر بعض النماذج القليلة فقط.

فقبل كل شئ ان ما دون حتى الان من مذكرات ومشاهدات الذين اشتركوا في صنع أحداث الثورة يؤلف نتاجاً متواضعاً لا يتناسب مع حجمها في شئ. فانه لا يتعدى عدداً قليلاً من الكتب اهمها، فضلا عن كتاب محمد مهدي البصير الأنف الذكر، «الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠» الذي نشره فريق المزهر آل فرعون في العام ١٩٥٢، و «معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى لسنة ١٩٢٠» الذي نشره محمد علي كمال الدين سنة ١٩٧١، وفضلا عن قلته إقتصر ذلك النتاج على تسجيل انطباعات اناس ينتمون الى فئة إجتماعية واحدة لعبت دوراً مهماً في الثورة، ولكن كان بوسع المعنيين ايضاً جمع مادة خام قيمة من اناس آخرين الفوا وقود الثورة، اناس تحتفظ ذاكرتهم بحقائق مفيدة ومعبرة بوسعها تزويد المؤرخ بادوات إضافية للغوص في أعماق الوقائع التي يعالجها، فيتسنى له بذلك تحديد دوافعها المحركة وعواملها الكامنة بصورة أفضل وان تجربة ذاتية اجريتها عام ١٩٧٨ بمساعدة أحد طلابي المتميزين في منطقة السماوة أثبتت إمكانية تحقيق هذه المهمة وجدواها[١٠].

ومما يؤسف له حقا ان الوقت قد ادركنا، أوكاد يدركنا، فعلينا ان نستعجل الخطى لجمع ما تبقى من الكنز الثمين قبل ان يتحول الى أطلال او يوارى الثرى نهائياً.

---

(٩) يقصد «معاهدة سيفر» التي وقعها الحلفاء مع تركيا في آب عام ١٩٢٠.

(١٠) أقصد به السيد رجاء احمد بهيش الزبيدي الذي كان من طلاب قسم الاعلام المتميزين بكلية الآداب، فقد كلفته بتسجيل احاديث عدد كبير من الذين اشتركوا في احداث السماوة ايام «ثورة العشرين». وان المعلومات التي وردت في احاديثهم ساعدتني كثيراً في تحديد عوامل الثورة ومقدماتها ضمن الفصل الاول من كتابي الموسوم بـ «دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية»، (بغداد، ١٩٧٨).

لا يخفى ما لصحافة «ثورة العشرين» من أهمية. فان مجرد إصدار جريدتي «الفرات» و «الاستقلال» باسم الثورة يشير الى تحول نوعي مهم في اسلوب نضال العراقيين ونمو دور الفئة المثقفة في ذلك النضال. وتدخل الجريدتان، دون شك، ضمن اروع ما تركته الثورة، كما تؤلفان واحدة من أنصع صفحات الصحافة العراقية، وتأتيان في صدر قائمة المصادر الاصيلة التي لا غنى عنها بالنسبة الى اي مؤرخ يتصدى لمعالجة أحداث الثورة من جوانبها كافة. ولكن رغم ذلك لم يستخدم المؤرخون حتى اليوم جريدتي «الفرات» و «الاستقلال» لتحديد دور المثقفين في «ثورة العشرين»، ولدراسة دوافع الثورة واحداثها الا في نطاق ضيق يقترب من العدم فعلياً. لذا فان الغموض والتناقض والخطأ لا يزال يكتنف جوانب مهمة من تأريخ صحافة «ثورة العشرين»، بما في ذلك حتى تواريخ صدورها[11]، مع العلم ان المؤلفين العراقيين انفسهم يعدونها عن حق «لسان الثورة بما للكلمة من معنى[12].

ولا نغالي إذا قلنا ان كل عبارة وردت في صحافة «ثورة العشرين» بحاجة الى الدرس والتأمل، الأمر الذي من شأنه ان يوصلنا الى إستنتاجات مهمة بالنسبة لتأريخنا المعاصر

وهنا اقتصر على ذكر نموذج نادر ورد في جريدة «الفرات» والذي يعد اول تقويم صحيح وخطير لشخصية نوري السعيد. ففي وقت كان يعد نوري السعيد من الوطنيين البارزين العاملين في سبيل القضية العربية نشرت «الفرات» رسالة تقول عنه ما نصه:

«سوف ترفعون شأن القطر وتعلون مكانته في انظار الامم والشعوب بهذا المظهر الشريف الذي تظهرون به من حين لآخر كأمة راقية متحدة تطلب حقها الطبيعي بالاستقلال التام، مما حمل كثيراً من الامم على ان تفكر فيكم وتهتم بمصيركم، وخصوصاً تلك الدولة التي تحتل جيوشها بلادكم اليوم. فأن حركات ساستها وتصريحات رجالها وأقوال صحفها تدل دلالة واضحة على ما يخامرها من القلق العظيم والاهتمام الكبير باحوال العراق. أصبحت هذه الدولة تسعىٰ السعي الحثيث للمحافظة على نظام

---

(١١) خصصنا لهذا الموضوع المهم بحثاً مستقلاً عنوانه «من تاريخ صحافة ثورة العشرين».

(١٢) ابراهيم الوائلي، ثورة العشرين في الشعر العراقي، بغداد ١٩٦٨ ص ١٥.

حكمها الحالي في العراق مع تغيير طفيف تهدئة للخواطر الثائرة وتسكيناً للنفوس في الوقت الحاضر، وقد عَلِمَتْ انها لا تنجح وحدها في الوصول الى غايتها هذه بدون مساعدة بعض ابناء البلاد نفسها، فبذلت جهدها للحصول على ذلك، وتوهمت انها نجحت في تسخير بعض العراقيين الى مآربها هذه. . . ربما يحضر اليكم من الشام الجنرال نوري السعيد ليقوم بهذه المهمة المشار اليها التي اناطتها به السلطة البريطانية، الا وهي توطيد اركان الاحتلال وتثبيت أقدامه في العراق بمفاوضة العراقيين ودرس أفكارهم وتسكين خواطرهم وتعليلهم بالاماني والمواعيد الكاذبة، وربما إتخذت السلطة المحتلة جميع الوسائل المادية والمعنوية التي من شأنها ان تجعل لكلامه شأناً، ولشخصه قبولاً أينما حل، فتكثر من ذكر إسمه مقروناً بالجهر والثناء عليه، وعلى مبادئه، وتتظاهر باحترامه وتبجيله. . . . لا يحتاج بعد هذا ان نبين لكم واجبكم الذي تقومون به إزاء هذا الرجل إذا فارقنا اليكم بهذه المهمة؛ وخصوصاً الاجتهاد بمقاطعته، والاعراض عن أقواله، وتحذير الناس من الوقوع في حبائله، والسهر على تتبع خطواته؛ ومراقبة حركاته، وعرقلة مساعيه. . . لا تبالوا، أيها الاخوان، ولا تقيموا له وزناً ولو ادعى الكلام باسم الملك حسين والملكين فيصل وعبدالله، او باسم المؤتمر العراقي[١٣]، او اي جمعية اخرى، فانه غير مفوض، ولا مرخص، وهكذا يجب عليكم الاعراض عن كل احد يرد عليكم من الشام، وعدم مذاكرته بمسائلكم ما لم يكن بيده تفويض من المؤتمر العراقي الموجود في حاضرة الشام. . . فلا تفتروا عن ترويج دعوتكم، وبث روح النهضة في الامة بكل

---

(١٣) للتفصيل راجع الموضوع الرابع في هذا الكتاب.

وسيلة مع المحافظة على قواكم لاستعمالها في حين الحاجة، هذا ونحن ننتظر موافاتكم لنا بالاخبار الطيبة على الدوام.

وفقكم الله للخير والسلام»[١٤].

وينطبق ما ذكرناه بصدد صحافة «ثورة العشرين» على كل ما يتعلق بوثائقها الى حد كبير. فان الوثائق المذكورة التي تعتبر أيضاً من أهم مخلفات الثورة ومن أهم مصادر دراستها، بحاجة الى الجمع والتنسيق والدرس بصورة علمية. وإذا إستثنينا حالات نادرة فان المؤرخين لم يستفيدوا حتى الان من وثائق الثورة لدراسة أحداثها كما يجب.

والأنكى ان يد الباحثين العراقيين والاجانب لم تمتد حتى الان الى مئات الوثائق البريطانية الخاصة بثورة العشرين[١٥]. وربما يكفي ان نشير بهذا الصدد الى ان أياً من صاحبي الرسالتين الجامعيتين عن الثورة، الفياض وكاتلوف، لم يستخدما وثيقة واحدة من تلك الوثائق التي لا شك في اهميتها البالغة، فبوسع الباحث الحصيف ان يتوصل الى كنه أسرار وحقائق مهمة من خلال المعلومات الواردة بين ثناياها، وثنايا مثيلاتها من الوثائق السرية التي غدت في متناول الأيدي منذ زمن ليس بالقصير.

ثانياً - «ثورة العشرين» في الوثائق الفرنسية

لم يقتصر الاهتمام باحداث «ثورة العشرين» ونتائجها على طرف دولي واحد، الامر الذي يعتبر مؤشراً اخر لاهمية الثورة وصداها. فان الفرنسيين، مثلاً، لم يولوا أحداث الثورة إهتماماً قليلاً. ففي القسم الخاص ب «بلاد ما بين النهرين» في دار «سجلات وزارة الخارجية الفرنسية» توجد ثلاثة ملفات ضخمة تحمل الارقام ١٥ و ١٦ و ١٧ تتعلق وثائقها باحداث العراق خلال صيف وخريف عام ١٩٢٠[١٦] والتي تضم، على ما يبدو، معلومات مهمة بوسعها القاء أضواء جديدة على وقائع الثورة وظروف إنفجارها[١٧]. وعلى سبيل المثال فقط اشير الى الاستنتاجات المهمة التالية التي يمكن التوصل اليها بالاستناد الى الحقائق الواردة ضمن وثيقة واحدة رفعها شوفييه[١٨]، القنصل الفرنسي ببغداد، الى

---

(١٤) «الفرات» النجف، العدد الثاني، السبت ٢٨ ذي القعدة ١٣٣٨.

(١٥) يستثنى من ذلك الدكتور غسان عطية.

(١٦) حقق «مركز دراسات الخليج العربي» بجامعة البصرة مكسباً جديداً بتصويره للوثائق الفرنسية التي نرجو ان تجد طريقها الى دراساتنا الاكاديمية في المستقبل القريب.

(١٧) اشكر الزميلة الدكتورة عالية سوسة لما أبدت من مساعدة لترجمة بعض من الوثائق المذكورة.

(١٨) سجلات وزارة الخارجية الفرنسية.

Direction Politique et Commercial, Mesopotamia, E 314, Ame'e, No. 348, 24, VIII. 1920.

وزير خارجية بلاده مليران بتاريخ ٢٤ آب غلم ١٩٢٠ والتي ارفق القنصل بها تقريراً مفصلاً حول أحداث العراق يومذاك أعده له خصيصاً الاب لويس مارتن «رئيس البعثة الكرملية في بلاد ما بين النهرين»:[١٩]

١ - ان الفرنسيين كانوا يولون أحداث العراق اهتماماً خاصاً.

٢ - ان تعيين الكولونيل لجمن[٢٠] ضابطاً سياسياً في المناطق المحاذية للحدود السورية لغاية اغتياله على أيدي الثوار لم يكن بمعزل عن حقيقة كونه «ضابطاً سياسياً معروفاً بعدائه لفرنسا» كما ورد في نص الوثيقة.

٣ - ان لجمن اثار حفيظة العراقيين «بقساوته معهم والتي تعدت حدود الخيال» كما ورد حرفياً على لسان شوفييه. ولا جدال في ان بوسع المؤرخ ان يعزز اراءه عن اسلوب تعامل البريطانيين مع العراقيين بصورة موضوعية ومقنعة من خلال إستناده الى مثل هذه الوثائق الصادرة عن طرفٍ ثالث.

وحول الموضــوع نفسه ورد مـا نصه في تقـرير الأب لويس مـارتن عن أحداث الديوانية وديالى:

«جاءت التعزيزات البريطانية (الى منطقة الديوانية - ك.م.)... فبدأت حرب إبادة ضروس لم تحترم فيها النساء ولا الاطفـال، وإنتُهِكَتْ حرمـة الدور... كانت القـوات البريطانية تدمر كل شئ تصادفه في طريقها لتبدو وكأنها لا تحترم اي قانون... ان قوانين الحرب وضعت جانباً، فان ما يجري هنا حرب لا شفقة فيها، حرب تستخدم فيها جميع الاساليب من أجل القتل والتدمير. ويظهر ان هذا هو خط سلوك الانكليز الذين مارسوه في بعقوبة ايضاً عندما قصفوها وصبوا نيرانهم على بساتينها. يدعي الانكليز انهم لجأوا الى هذا العمل بسبب اختفاء العرب داخل البساتين، الا ان اصحابها يؤكدون ان قذائف المدفعية وقنابل الطائرات استهدفت تدمير البساتين لارغام الناس على الرضوخ للسياسة البريطانية.

وفي الواقع ان سلطات الاحتلال غدت في حالة حنق لانها بعد ان ظلت تؤكد على مدى سنوات وبشتى الأساليب على ولاء العرب وحبهم لها إذا بالوقائع تكذبهم بصورة قاطعة لا يمكن دحضها أبداً. لقد امتدت القلاقل من جهة بعقوبة الى خانقين التي قتل ضابطها السياسي، والى شهربان ايضاً».

٤ - كان الفرنسيون على إتصال باوساط مختلفة في العراق، منها تبشيرية أجنبية، ومنها سياسية محلية. فكما يبدو من مضمون الوثيقة ان شوفييه كان على إتصال وثيق بطالب النقيب الذي استقى منه بعض معلوماته التي رفعها الى مليران. ولا يخلو من مغزى ان نورد نص ما ذكره شوفييه عن النقيب بعد ان روى الاخير له باستهزاء

---

(١٩) Chauve

(٢٠) هو نفسه الذي قتله ثوار عشيرة الزوبع ايام «ثورة العشرين».

جانباً من تعامل بسطاء الناس مع المسؤولين البريطانيين الذين وقعوا في اسرهم.. يقول شوفييه: «هذا هو الرجل الذي يعتقد البريطانيون انه كرس نفسه لخدمة قضيتهم والذي، على ما يبدو، انهم على استعداد ان يودعوه إدارة الحكومة القادمة في بلاد ما بين النهرين. ساترك لمعاليكم الحكم على مدى النظرة الفاحصة التي ينظر بها حلفاؤنا البريطانيون لتمييز اصدقائهم الحقيقين».

٥ ـ تصرف الثوار مع الاسرى البريطانيين بصورة غير لائقة احياناً وعلى نقيض تعليمات القيادة التي اعتبرت «العناية بهم فرضاً، والتوجه الى اكرامهم حقاً... وتفقد احوال صحتهم ومعاشهم وديعة مقدسة، وامانة محترمة»[٢١]. ولئن كان ذلك يعبر عن حقد مشروع كامن في النفوس، الا انه يعتبر، في الوقت نفسه، دليلاً على إنخفاض الوعي السياسي. فحسبما يروي شوفييه ان الثوار في بعض المناطق مارسوا أساليب في غاية القسوة مع عدد من الضباط السياسيين البريطانيين الذين اشبعوهم ضرباً بجذوع النخل حتى الموت بعد ان طافوا بهم الشوارع في وضع مزرٍ فوق ظهور الحمير.

ثالثاً ـ الاطار الزمني للثورة

على ما نعتقد ان تحديد الاطار الزمني لثورة العشرين يدخل في عداد المواضيع التي تستحق النقاش العلمي الرصين. فان المؤرخين العراقيين يعتبرون ٣٠ حزيران بداية للثورة لان في ذلك اليوم إعتقلت سلطات الاحتلال في الرميثة رئيس الظوالم شعلان ابو الجون.، فحرره رجاله من السجن بعد قتلهم لاثنين من حراسه. ولا ينكر ان الحادث المذكور ترك رد فعل قوياً في منطقة الفرات الاوسط. ولكن من المعلوم ايضاً ان احداثاً اخطر سبقته لا يمكن فصلها عن صلب الثورة على ما نعتقد. فقبل الثلاثين من حزيران بفترة غير قصيرة انفجرت احداث ثورية دامية مهمة في العديد من المدن والمناطق، بما فيها بغداد والنجف والحلة وغيرها. كانت اكبر حجماً من ان تعتبر جزءاً من مقدمات الثورة. ولا يخفى ان اجتماعات بغداد ومظاهراتها والاصطدامات التي وقعت فيها واعتقال رجالها وأحداثها الاخرى التي سبقت ٣٠ حزيران هي التي حركت العراق باسره، وهي تؤلف، باعتقادنا، إحدى ذروات «ثورة العشرين». ومن المهم ان نشير ايضاً الى حقيقة اساسية اخرى بهذا الصدد، الا وهي ان العديد من العشائر لجأ الى حمل السلاح قبل ٣٠ حزيران، حتى ان اعتقال شعلان ابو الجون كان بسبب قيام عشيرته قبل ذلك التأريخ بخمسة أيام، فرأى حاكم الديوانية الميجر دالي في حجزه وسيلة للقضاء على الحركة حسبما اقر ذلك رئيس الظوالم نفسه[٢٢].

ويكتنف تاريخ نهاية الثورة غموض كبير يحتاج تحديده الى درس علمي دقيق.

---

(٢١) «الفرات»، العدد الخامس، ٢ محرم ١٣٣٩.

(٢٢) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ص ٢٠٢.

رابعاً ـ العوامل والنتائج

يدخل تحديد عوامل «ثورة العشرين» ونتائجها من جميع الاوجه ضمن المواضيع المهمة التي لا تزال بحاجة الى الدرس والتحليل. وبوسع الباحثين ان يتوصلوا الى حقائق واستنتاجات جديدة حول هذا الموضوع المهم من خلال دراسة وثائق الثورة والوثائق البريطانية والصحافة العراقية وغيرها. وهنا اقتصر على ذكر نموذج واحد فقط. فقد اشار بعض المؤرخين العراقيين والاجانب الى تأثير سياسة المحتلين الضريبية في إثارة حفيظة العراقيين ولكن دونما ان يعزز اي منهم ذلك بمصدر من مصادر الثورة نفسها، مع العلم ان المصادر المذكورة، التي تحتل المقام الاول من حيث الاهمية لتوثيق مثل هذا الموضوع، مليئة بشواهد معبرة عنه. فما أبلغ «الفرات» عندما تتوجه الى وكيل الحاكم العام البريطاني قائلة له:

> لقد هدمتم هذا الركن بمعاول من السياسة التي اهلكت الحرث والنسل واتت على الاخضر واليابس، فتراب كل منطقة يشهد بانكم سلبتم الحب حتى من منقار الطائر، واستخرجتم المخ من العظم، وضاعفتم الخراج اضعافا للزراع فاصبحوا يسالون الناس الحافا وانتم تسالونهم فوق الجهد وتكلفون نفوسهم فوق الوسع، اهذا عدلكم ؟» [٢٣].

وللبحوث الميدانية في هذا المجال اهمية استثنائية، اذ بوسع المعنيين تثبيت حقائق مهمة حول الموضوع عن طريق تسجيل أحاديث عينات مختلفة من المسنين في مناطق الثورة الرئيسة، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة رسوخ كل ما يتعلق بالظواهر الاقتصادية واثارها في ذاكرة الناس مهما تقدم بهم العمر. فان المواطنة بنية عباس من الكوفة تذكرت .في المئة والثمانية ، من عمرها حب ابن عمها لها وما فعل اهلها بجباة الضرائب ايام مدحت باشا عندما اجتمعوا عليهم واشبعوهم ضربا فولوا هاربين ليأمر الوالي بقطع الماء عن حقول قريتهم لمدة خمس سنوات عقاباً لهم[٢٤].

---

(٢٣) «الفرات» العدد الخامس، ٢ محرم ١٣٣٩ .

(٢٤) «الف باء» (مجلة)، بغداد، العدد ٤٧٩، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٧، ص ٢٤ ـ ٢٥.

خامساً ـ صدى «ثورة العشرين»

لم تكن «ثورة العشرين» من الاحداث التاريخية التي يمكن حصرها في إطار داخلي ضيق. ولا شك في ان اي محاولة من هذا القبيل تعتبر تجنياً على الثورة نفسها لا لانها تتعارض كلياً مع المنطق حسب، بل وكذلك لانها تنافي كل المألوف في تأريخ الشعوب. فان «ثورة العشرين»، وفي ضوء قانون الترابط الافقي بين الأحداث، تأثرت باحداث خارجية واثرت في أحداث خارجية بدرجات متفاوتة حتمتها ظروف الزمان والمكان[25].

ان من يعود الى تعليقات الصحافة البريطانية ومناقشات مجلس العموم البريطاني في العام ١٩٢٠ يدرك عمق صدى «ثورة العشرين» على الصعيد الخارجي، وبوسع دراسة جادة للصحافة العربية والفرنسية والتركية والفارسية الصادرة سنة ١٩٢٠ ان يعطينا تصوراً اشمل حول هذا الموضوع.

ومما يجدر ذكره بهذا الصدد ان المشرفين على أعمال «مؤتمر شعوب الشرق الأول» الذي إنعقد بمدينة باكو في ايلول عام ١٩٢٠ اكدوا في وثائقهم وأدبياتهم التي اصدروها قبل حزيران من العام نفسه على «شعوب تركيا وايران والقفقاس» بالدرجة الرئيسة، فيما تغير موقفهم كثيراً مع انفجار «ثورة العشرين» وانتشار انبائها على الصعيد العالمي، اذ بدأوا يولون بقية شعوب الشرق الاوسط اهتماماً اكبر، وانعكس اسم «بلاد ما بين النهرين» وموضوع «نضال فلاحيها» ضد البريطانيين، ونهب «المستعمرين لثروات ميسوبوتاميا» في كلمات الخطباء ومقررات المؤتمر[26].

---

(٢٥) اشرنا الى هذا الموضوع بشيء من التفصيل في كتابنا الذي يحمل عنوان «دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية» (بغداد، ١٩٧٨، ص ٤٧ ـ ٧٦).

(٢٦) للتفصيل حول الموضوع راجع «آفاق عربية» العدد ١٢، آب ١٩٧٦، ص ٨٠ ـ ٩٧.

سادساً ـ الاستنتاج

ان الحقائق التي اسلفناها، وغيرها، تبين بصورة مقنعة، فيما نعتقد ان جوانب مهمة من «ثورة العشرين» لا تزال بحاجة ماسة الى ان تدرس بصورة علمية، منها، على سبيل المثال لا الحصر، «دور الفلاحين في ثورة العشرين» و «دور المثقفين في ثورة العشرين» و «دور المرأة في ثورة العشرين» و «موقع المدن في ثورة العشرين» و «خطط الثوار العسكرية» و «وثائق ثورة العشرين» و «ببيليوغرافيا ثورة العشرين» و «ثورة العشرين في الوثائق البريطانية» و «ثورة العشرين في الوثائق الفرنسية» و «احداث ثورة العشرين في ملفات المركز الوطني للوثائق» و «ثورة العشرين في الصحافة العربية» و «ثورة العشرين في الصحافة البريطانية» و «ثورة العشرين في الصحافة التركية والفارسية» و «أحداث ثورة العشرين في جرائد العراق بيشكه‌وتن ـ التقدم ـ ونجمة كركوك» و «الدعاية المضادة ايام ثورة العشرين» و «الانعكاسات الأدبية لثورة العشرين» وغيرها. ولكن رغم ذلك ان من الصعب جداً ان تحصل مثل هذه المواضيع على «جواز المرور» في اروقة دراساتنا العليا الجامعية بسبب ما يسودها من ذهن مدرسي متزمت، ارستقراطي النزعة والمشرب !. ان مكانة «ثورة العشرين» بالنسبة لتأريخنا لا تختلف كثيراً عن مكانة ثورة عام ١٧٨٩ الكبرى بالنسبة لتأريخ فرنسا، فلنولها عشر معشار ما يولونها من إهتمام. وهنا نقتصر ايضا على ذكر عدد قليل من الشواهد المعبرة ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٨٣٤ و ١٨٣٨ نشر مؤرخان فرنسيان كتاباً وثائقياً عن الثورة الفرنسية يقع في ٤٠ مجلداً[٢٧] وفي اواسط القرن الماضي نشر الاشتراكي الطوباوي الفرنسي، وأحد زعماء ثورة عام ١٨٤٨ لوي بلان ١٢ مجلداً تحت عنوان «تاريخ الثورة الفرنسية»[٢٨]. وفي العام ١٨٨٦ تم تأسيس «كرسي الثورة الفرنسية» بجامعة سوربون، ثم تتابع ظهور الجمعيات والمؤسسات والمجلات الاكاديمية الخاصة بدراسة كل ما يتعلق بادق تفاصيل الثورة وجزئياتها فان «لجنة جمع ونشر وثائق الثورة الاقتصادية» التي تأسست في مطلع القرن العشرين نشرت لوحدها وخلال تسعة أعوام فقط من نشاطها ٥٧ مجلداً جديداً عن الثورة الفرنسية، وبعد فترة أسست جامعة سوربون «معهد تاريخ الثورة الفرنسية».

هذه مجرد ملاحظات عامة وددت تسجيلها بمناسبة مرور ٦٣ عاماً على حادث تاريخي كبير، عزيز على نفس كل وطني عراقي.

---

(27) Ph.J. Bucher et P.C.Roux Lavergne, Histoire Parlamentaire de la Re'volution Francaise, V.1 — 40, Paris 1834 — 1838.

(28) L.Blanc, Histoire de la Re'volution Francaise, t.1 — 12, Paris, 1847 — 1862.

الموضوع الرابع:

من تاريخ صحافة

«ثورة العشرين»

مقدمة:

لصحافة «ثورة العشرين» تأريخ متميز يحتاج الى الدرس والتحليل بأسلوب من شأنه ان يساعد على فهم افضل لجوانب مهمة لواحدة من اهم حلقات حركة التحــرر الوطني للشعب العراقي، ولا سيما ما يخص دور المثقفين فيها. فأن جريدتي الثــورة «الفرات» و «الاستقلال» تدخلان ضمن أروع ما تركته «ثورة العشرين» وتؤلفان واحدة من انصع صفحات الصحافة العراقية وتأتيان، فضــلاً عن كل ذلك، في صــدر قائمــة المصادر الاصيلة التي لا غنىٰ عنها بالنسبة الى اي مؤرخ يتصدىٰ لمعالجة احداث الثورة من جوانبها كافة.

وبالرغم من كل ذلك، وغير ذلك، لم يستخدم المــؤرخون جــريدتي «الفــرات» و «الاستقلال» لدراسة دوافع ثورة «العشرين» وأحداثها الا في نطاق جد ضيق يقترب من العدم فعلياً. ولتوضيح هذه الثغرة الكبيرة في دراسة «ثورة العشرين» أورد هنــا مثالــين معبــرين فقط: الاول منهما يخص كتــاب «الثورة العــراقيــة الكبــرىٰ» للمؤرخ المعــروف عبدالرزاق الحسني[1] الذي يصف كتابه بنفسه كـ«أدق دراسة كتبت حتى الآن عن العوامل والاسبــاب السياسيــة والادبية التي أدت الى نشــوب (الثــورة العــراقيــة الكبــرىٰ) عــام ١٩٢٠»[2]. وعاد الاستاذ الحسني الى مصادر بحثه العربية والانكليزية حوالي ٢٥٢ مرة، ٩٢ منها مكرسة لست صحف عربية وثلاث صحف اجنبية. ومع ان هذا بحد ذاته يدل علىٰ اهمية الصحافة القصوىٰ بالنسبة الى الدراسات التاريخية الحديثة، الا انه لا يرسم لنا أبعاد الصورة التي نحن بصدد توضيحها هنا. فمن خلال تحليل الارقام المذكورة نرىٰ ان الاستاذ الحسني استخدم جريدة «العرب» ٨ مرات مع العلم ان اساطين الاحتلال هم الذين أصدروها قبل اندلاع «الثورة العراقية الكبرىٰ» بمدة غير وجيزة. واستخدم جريدة «العراق» المعاصرة للثورة ٧٤ مرة. ولا بأس في ذلك مطلقاً، بل انه أمر ضروري جداً مع ان الجريدة المذكورة كانت موالية للانكليز ومعادية للثورة، فقد تمكن المؤلف عن طريق محتوياتها من القاء الضوء على جوانب مهمة من أحداث صيف وخريف عام ١٩٢٠ كان من الصعب معرفتها كما يجب دون الاستناد الى جريدة «العراق» بالذات.

---

١ - عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرىٰ، الطبعة الثالثة الموسعة، صيدا، ١٩٧٢.

٢ - وردت هذه العبارة تحت عنوان الكتاب وهي تنطبق عليه، في الواقع، الى حد كبير.

ولا شك في ان المؤلف كانت له حاجة ماسة الى استخدام صحافة الثورة بالمستوى ذاته ان لم نقل اكثر حتى من ذلك، لانها، كما يقر الحسني بنفسه، كانت «تنشر كل ما يتعلق بهذه الحركة المباركة»[3]. الا انه بالرغم من ذلك لم يستخدم سوى جريدة «الاستقلال» النجفية في حالتين فقط وذلك لتوضيح موضوعين احدهما غير أساسي كان في إمكانه التطرق اليه دون الاشارة الى أي مصدر أصلاً[4]. أما بالنسبة الى جريدة «الفرات» التي كانت أفضل وأغنى من جريدة «الاستقلال» من وجوه كثيرة، فان الحسني لم يستخدمها في كتابه نهائياً. ومع انه يشير الى ان كتابه «أدق دراسة كتبت حتى الآن عن. . . صحافة الثورة الوطنية» الا انه لم يكرس لدراسة هذا الموضوع المهم سوى أسطر قليلة عامة تشغل أقل من صفحة واحدة من مجموع صفحات كتابه الثلاثمائة والعشرين[5]. واذا علمنا ان الاستاذ الحسني، كان واحداً من اثنين حررا جريدة «الاستقلال» النجفية التي يعدها «أحد ألسنة الثورة الناطقة وأحد سيوفها البتارة»[6]، توضح لدينا اكثر مدى الغبن الذي لحق بتأريخ صحافة «ثورة العشرين».

أما المثال الثاني فهو كتاب الدكتور عبدالله الفياض «الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠» الذي كان في الاصل رسالة علمية تقدم بها صاحبها الى جامعة بيروت لنيل شهادة الماجستير في بداية الخمسينات، وهذا الكتاب يدخل في عداد أفضل ما ألف عن «ثورة العشرين» حتى اليوم[7]. ولكن مع ذلك لم يول صاحبه صحافة «ثورة العشرين» الحد الادنى مما تستحق من اهتمام. فقد استفاد فقط من العددين الثاني والثالث من جريدة «الفرات» النجفية وذلك لمجرد توضيح مدى تأثر الثوار بالثورة البلشفية في روسيا[8].

---

٣ ـ عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ٢١٤.

٤ ـ استخدم الاستاذ الحسني العددين الرابع والسادس من جريدة «الاستقلال» النجفية. اقتبس من الاول وثيقة مهمة هي «احتجاج الامة العراقية لدى الحكومات الاوروبية على الفظائع التي ارتكبها الانكليز»، واقتبس من الثاني موضوع تنصيب (ابو طبيخ) في دار البلدية بكربلاء (راجع عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ١٣٣ـ١٣٤، ٢١٢).

٥ ـ عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ٢١٤.

٦ ـ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، الطبعة الثالثة، صيدا، ١٩٧١، ص ٨٣ (الهامش).

٧ ـ بينت رايي في الكتاب ضمن مقال نشرته في حينه باللغة الروسية في العدد الخامس للعام ١٩٦٤ من مجلة «آسيا وافريقية اليوم» التي تصدرها اكاديمية العلوم السوفيتية بموسكو.

٨ ـ الدكتور عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٦٣، ص ٢٤٩ ـ ٢٥١، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

من هنا يبدو واضحاً لماذا لا يزال الغموض يكتنف جوانب مهمة من تأريخ صحافة «ثورة العشرين» بما في ذلك حتى تواريخ صدورها، مع العلم ان المؤلفين العراقيين أنفسهم يعدونها عن حق (لسان الثورة بما للكلمة من معنىٰ»[٩].

الظروف الموضوعية لصدور صحافة «ثورة العشرين» واطارها الزمني:

لم يكن أمراً غير متوقع في ظروف عراق ما بعد الحرب العالمية الاولىٰ ان تمتلك «ثورة العشرين» صحافتها الخاصة بها، ولا سيما ان المحتلين حاولوا من جانبهم تجريد الفئة المثقفة الثورية العراقية من وسائل العمل الفعال بين الجماهير. فقد أدرك الانكليز جيداً ان الشعب العراقي بلغ مستوىٰ يفرض وجود صحافة تعبر عن أمانيه وطموحاته وتلبي جانباً من حاجاته الثقافية، لذا حاولوا ملء هذا الفراغ الفكري بأنفسهم وبأسلوب يخدم وجودهم في البلاد. ومن هنا كان اصدارهم لمجموعة من الصحف منذ ان وطئت اقدام قواتهم أرض العراق، ومن هنا ايضاً جاء اهتمامهم الكبير بموضوع الصحافة والطباعة[١٠].

ولكن ما كان بوسع الانكليز ان يحققوا ما كانوا يبتغونه من سياستهم هذه، الامر الذي جاء توضيحه جلياً على لسان شاعر الثورة البارز محمد مهدي البصير. يقول البصير بهذا الصدد:

ان من «أهم الاغلاط التي أثارت سخط الشعب على الحكومة ووقعت في نفوس المفكرين من ابنائه أسوأ وقع... خنق الحرية الفكرية ومنع اصدار أي جريدة سياسية غير الجرائد الرسمية[١١].... وقد أدت مصادرة حرية الصحف في البلاد الى رغبة لا حد لها في قراءة الجرائد السورية الحرة وصحف مصر»[١٢].

اذن كان من الطبيعي ان تتحول «حرية الصحافة» عشية الثورة الى أحد مطاليب الوطنيين العراقيين الرئيسة. فقد قدم الوفد الذي مثل احدىٰ المظاهرات التي سبقت

---

٩ ـ ابراهيم الوائلي، ثورة العشرين في الشعر العراقي، بغداد، ١٩٦٨، ص ١٥.

١٠ ـ راجع: المركز الوطني للوثائق /151 ,File No 51/15-54, 1918; 51/13-86,1918 (Newspapers) 15, vol. 11, 3, 1920.

١١ ـ اقتصرت الجرائد الرسمية يومذاك على «العرب» و «تيكهيتنتى راستى» (فهم الحقيقة) باللغة الكردية في بغداد ومن ثم «العراق» و «دار السلام» و «بغداد تايمس» في بغداد ايضاً و «بصرة تايمس» في البصرة و «الموصل» في الموصل و «نجمة كركوك» في كركوك و«بيشكهوتن» (التقدم) في السليمانية.

١٢ ـ محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، الجزء الاول، بغداد، ١٩٢٣، ص ٦٧ ـ ٦٨.

انفجار الثورة بأقل من شهرين عريضة الى وكيل الحاكم العام البريطاني تضم مطاليب المتظاهرين، وكان مطلبهم الثاني «اطلاق حرية الصحافة فوراً ليستطيع الشعب التعبير عن شعوره الوطني ويشرح مطاليبه واحتياجاته»[١٣]، ثم ان تقارير بوليس العاصمة السرية التي تعود الى تلك المرحلة تؤكد مراراً ان حرية الصحافة غدت واحدة من المطاليب الاساسية التي نادىٰ بها الخطباء والمجتمعون في الندوات والاحتفالات الدينية. فكما يشير أحد التقارير، طالب محمد مهدي البصير في اجتماع عقد بجامع الحيدرية بتأريخ ١٧ حزيران ١٩٢٠ الجمهور بتقديم احتجاج شديد على تأخر سلطات الاحتلال في الاستجابة لمطاليب الوطنيين العراقيين حول اطلاق الحرية للصحافة، ويشير تقرير آخر الى ان المجتمعين بجامع الوزير يوم ١٥ تموز طالبوا بـ «صحافة حرة».

هذا هو العامل الموضوعي الاول والاساس الذي فرض ظهور صحافة خاصة تنطق بلسان ثوار العشرين الذين كانت بهم، فضلاً عن ذلك، حاجة الى نشرة وطنية تذكي النار في النفوس وتشد العزائم وتوضح أهداف الثورة وتدحض ادعاءات أعدائها وتذيع أنباء مكاسبها وانتصاراتها، ولا سيما بعد ان تضاربت الانباء والآراء في المرحلة الاولىٰ من الثورة. وهكذا اصدر عدد من المثقفين جريدتين أيام الثورة في مدينة النجف المحررة، احداهما بأسم «الفرات» والاخرىٰ بأسم «الاستقلال». ومما يؤسف له حقاً ان مؤرخي الصحافة العراقية، وغيرهم، تضاربت آراؤهم حول تأريخ صدور هاتين الصحيفتين اللتين كان من المفروض ان تنالا اهتماماً من لدنهم يفوق اهتماماتهم الاخرىٰ في ميدان الصحافة العراقية التي دشنت الثورة، باعترافهم، بداية مهمة لمسارها الشائك[١٤]. فبالرغم من ان جريدة «الاستقلال» أشارت الى تواريخ صدور اعدادها بالتقويمين الهجري والميلادي الا ان العديد من المؤلفين والباحثين ذكروا يوم صدور عددها الاول بصورة غير صحيحة، فقد اضاف «كشاف الجرائد والمجلات العراقية» يومين كاملين الى تأريخ صدور «الاستقلال» حينما عد الثالث من تشرين الاول عام ١٩٢٠ بداية «لظهور عددها الاول في النجف»[١٥]. وهذا ما فعله ايضاً كل من روفائيل بطي وفائق بطي، وهما من أبرز من عملوا في ميدان الصحافة العراقية وأرخوا لها[١٦]. والغريب في الامر ان فائق بطي نشر على الصفحة ٥٥ من موسوعته الصحفية صورة الصفحة الاولىٰ من جريدة

١٣ ـ راجع. فائق بطي، الصحافة العراقية. ميلادها، تطورها، بغداد، ١٩٦١، ص ٢٦.

١٤ ـ يقول فائق بطي بهذا الصدد. «عندما اندلعت شرارة الثورة العراقية في حزيران عام ١٩٢٠، نجح الثوار في فرض ارادة الشعب بانتزاع صحافة راي من السلطات البريطانية.. تقود الراي العام الى التآلف والاتحاد من أجل نيل الاستقلال الناجز» (فائق بطي، صحافة العراق، تاريخها وكفاح اجيالها، بغداد، ١٩٦٨، ص ٤١.

١٥ ـ «كشاف بالجرائد والمجلات العراقية» اعداد زاهدة ابراهيم، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٦ ـ راجع: روفائيل بطي، الصحافة في العراق، القاهرة ١٩٥٥، ص ٧٦. فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، بغداد، ١٩٧٦، ص ٥٤).

«الاستقلال»، والاغرب ان بحث واحد من هؤلاء الذين يعدون الثالث من تشرين الاول عام ١٩٢٠ تاريخ صدور العدد الاول من جريدة «الاستقلال» يحمل عنوان «صحافة ثورة العشرين» دون زيادة او نقصان[١٧].

اما مؤلف «الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية» الدكتور منير بكر التكريتي فقد اختزل من تأريخ صدور العدد الاول من جريدة «الاستقلال» ١٣ يوماً حينما اكد انها صدرت «في الثامن عشر من ايلول عام ١٩٢٠ طافحة بالمقالات وآراء المجتهدين من رجال الدين وفتاواهم»[١٨] مع العلم أن العدد الاول من «الاستقلال» يخلو كلياً من أي مقال او رأي او فتوىٰ لأي مجتهد او رجل دين أياً كان [١٩]. ومن الجدير بالذكر ان اليوم الذي يشير اليه الدكتور هو تأريخ موافقة «المجلس البلدي والمجلس العلمي» على طلب منح الامتياز الذي تقدم به السيد محمد عبدالحسين «لحضرة قائممقام النجف الاشرف» نور السيد عزيز بتأريخ الخامس عشر من أيلول عام ١٩٢٠.

والاغرب من هذا كله ان مؤرخاً واحداً لم يذكر تأريخ صدور جريدة «الفرات» بالتقويم الميلادي بصورة صحيحة او دقيقة، بل ان اغلبهم قد اخطأ حتىٰ في تحديد تاريخها الهجري الذي اقتصرت الجريدة على ذكره في صدر اعدادها جميعاً؛ فقد عد عبدالرزاق الحسني[٢٠]، ومن بعده آخرون (روفائيل بطي[٢١] وفائق بطي[٢٢] والدكتور منير بكر التكريتي وغيرهم)[٢٣]، «غرة المحرم ١٣٣٩، ١٥ ايلول ١٩٢٠» يوم صدور العدد الاول من جريدة «الفرات» بينما ان الخامس عشر من ايلول عام ١٩٢٠ هو بالتحديد يوم صدور العدد الخامس والاخير من الجريدة المذكورة. اما صاحبة «كشاف بالجرائد والمجلات العراقية» فقد اختزلت من التأريخ المذكور آنفاً ثلاثة أيام بأن جعلت الثاني عشر من ايلول بداية لصدور العدد الاول من «الفرات»[٢٤].

---

١٧ ـ يعقوب يوسف كوريا، صحافة ثورة العشرين، بغداد، ١٩٧٠، ص٢٢.

١٨ ـ منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من (١٨٦٩م ـ ١٩٢١م)، بغداد، ١٩٦٩، ص ٧١.

١٩ ـ ان كل ما ورد في العدد الاول من «الاستقلال» لم يتعد مقالا افتتاحياً صغيراً بمناسبة صدور الجريدة و «قدوم كوكس وسياسة انكلترا في العراق» و «ولسن والاستقلال» و «انباء القتال» و «انباء من المنابع الانكليزية».

٢٠ ـ عبدالرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرىٰ ، ص ٢١٤، تاريخ الصحافة العراقية، ص ٨٠ ـ ٨١.

٢١ ـ راجع ص ٦٢ ـ ٦٣ من كتابه «الصحافة في العراق».

٢٢ ـ ومن الغريب، مرة اخرىٰ، ان الاستاذ فائق بطي نشر صورة الصفحة الاولىٰ من جريدة «الفرات» (راجع: فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، ص ٤٩).

٢٣ ـ منير بكر التكريتي، المرجع السابق، ص ٧١، عبدالرزاق الهلالي، الشاعر الثائر الشيخ محمد باقر الشبيبي، بغداد، ١٩٦٥، ص ٤٨.

٢٤ ـ راجع: زاهدة ابراهيم، المرجع السابق، ص ١٣٨.

ومع ان الاستاذ سليم طه التكريتي هو أفضل من كتب عن صحافة «ثورة العشرين» حتى الآن[٢٥] الا انه أضاف شهراً ويوماً واحداً الى التأريخ الصحيح لصدور العدد الاول من جريدة «الفرات» بالتقويم الميلادي، فقد جعل من «يوم السبت الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٣٨ هجرية» يوافق «اليوم الثامن من شهر ايلول سنة ١٩٢٠»[٢٦].

وفي الواقع ان الدكتور علي الوردي هو الوحيد الذي اقترب كلياً من تحديد التأريخ الصحيح لصدور العدد الاول من «الفرات» الا انه اختزل مع ذلك، يوماً واحداً من التأريخ المذكور بسبب الاختلاف في تحديد بداية شهر ذي القعدة الذي شهد ميلاد الجريدة الاولى للثورة، فحسب رأيه ان صدور العدد الاول من «الفرات» صادف يوم السادس من آب عام ١٩٢٠، ولكن الوردي أضاف، مقابل ذلك، ستة ايام الى تاريخ العدد الثاني، ويومين الى عمر الجريدة حينما عد ٢٠ آب تاريخاً لصدور العدد الثاني والسابع عشر من أيلول تاريخاً لصدور العدد الاخير من «الفرات»[٢٧].

صدر العدد الاول من جريدة «الفرات»، كما ورد في صدر صفحتها الاولى، يوم السبت المصادف ٢١ ذي القعدة عام ١٣٣٨ هجرية، وطبقاً لما يتبع في معرفة التاريخ الميلادي المقابل للتاريخ الهجري، وحسبما ورد في الصحف الصادرة آنذاك يصادف السبت الاول من شهر آب، الذي صدر فيه العدد الاول من جريدة «الفرات»، اليوم السابع من آب عام ١٩٢٠، الامر الذي يجب تثبيته في تأريخ الثورة والصحافة العراقية[٢٨].

صدرت من جريدة «الفرات» خمسة اعداد فقط، وقد صادف صدور عددها الاخير يوم الاربعاء الثاني من غرة محرم عام ١٣٣٩، أي الخامس عشر من أيلول عام ١٩٢٠،

---

٢٥ ـ في بحثه «صحافة ثورة العشرين» المنشور في مجلة «المورد»، المجلد الخامس، العدد الرابع، ١٩٧٦، ص ٧ ـ ١٦، وفي الواقع لا يقل الكراس الذي اصدره عبدالرسول حسين وعدنان حسين بعنوان «صحافة ثورة العشرين وموقف صحف بغداد من الثورة» (بغداد، ١٩٧٠) اهمية عن بحث سليم طه التكريتي، مع ان المؤلفين وقعا في اخطاء غير قليلة منها، على سبيل المثال، قولهما ان جريدة «الاستقلال» قد توقفت عن الصدور بعد ظهور عددها السابع.

٢٦ ـ المرجع نفسه، ص ٨.

٢٧ ـ الدكتور علي الوردي، لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث، الجزء الخامس، القسم الاول، بغداد، ١٩٧٧، ص ٣١٥ ـ ٣١٦.

٢٨ ـ ثبتت هذه الحقيقة لاول مرة في العام ١٩٧٨ وذلك في كتابي الموسوم بـ «دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية» (ص ١٠٤ ـ ١٠٥).

وهي كانت تصدر بأربع صفحات، وبحجم صغير نسبياً (٣٤ × ٢٠سم). ولكن حسبما يبدو من افتتاحية العدد الاول من الجريدة كان صاحبها ينوي توسيع حجمها، فقد ورد فيها: «...ولكن الافاضل من الخارج والداخل جعلنا نقدم على غير عدة فأصدرناها على هذا الحجم الصغير مؤقتاً»[٢٩].

أشرف الشيخ محمد باقر الشبيبي بن الشيخ جواد شبيب (١٨٨٩ ـ ٧ حزيران ١٩٦٠)[٣٠]، أحد مؤسسي جمعية حرس الاستقلال السرية، على اصدار جريدة «الفرات» وحرر بنفسه معظم مقالاتها. ومع ان «الفرات» تصف نفسها بأنها جريدة اسبوعية الا انها لم تصدر، على العكس من جريدة «الاستقلال»، بصورة منتظمة.

اما جريدة «الاستقلال» فقد صدر عددها الاول في يوم السبت المصادف ١٨ محرم عام ١٣٣٩ هجرية، أي في اليوم الاول من تشرين اول سنة ١٩٢٠ ميلادية. وكانت الاستقلال تصدر بصفحتين فقط ولكن بحجم اكبر من «الفرات»، وقد بلغ مجموع ما صدر منها ثمانية اعداد غطت بمجموعها النصف الاول من شهر تشرين الاول فقط (من ١ الى ١٤ منه)، فهي صدرت في الاسبوع أربع مرات بصورة منتظمة باشراف محمد عبدالحسين الكاظمي وعبدالرزاق الحسني الذي ذكرته الجريدة نفسها بأسم عبدالرزاق البغدادي[٣١]. وكانت «الاستقلال» تطبع بمطبعة الشيخ صادق الكتبي في النجف التي كانت مطبعة صغيرة جلبها صاحبها من الهند لطبع الرسائل الدينية.

ان مجموع ما صدر من جريدتي الثورة، اذن، بلغ ١٢ عدداً فقط، ولم يتجاوز عمر صحافة «ثورة العشرين» اكثر من ٥٣ يوماً تعادل حسب المقاييس جميعاً ردحاً طويلاً بالنسبة للاحداث التي حفلت بها دون النظر عن قصرها الزمني المفروض.

يكمن السبب الحقيقي لقصر عمر صحافة «ثورة العشرين» وقلة اعداد جرائدها في أمرين أساسيين، يتعلق الاول منهما بتأخر المثقفين في اصدار صحف تنطق بلسان الثورة، الامر الذي يعكس انعدام بعد نظر سياسي كاف لدى القيادة، فقد مرت ٦٩ يوماً على اندلاع الشرارة الاولى للثورة في الرميثة قبل ان يباشر الثوار بأصدار صحافة خاصة بهم، مع العلم ان الطرف المقابل حولت صحافته الى اداة فاعلة لتشويه الاذهان والى عامل مساعد للحيلولة دون انتشار نيران الثورة في المناطق الاخرى. فقد ادت جريدة «بيشكه‌وتن» (التقدم) الكردية، مثلاً، دوراً واضحاً في هذا المجال[٣٢].

---

٢٩ ـ «الفرات»، النجف، العدد الاول، ١١ ذي القعدة ١٣٣٨.

٣٠ ـ هو شقيق الشيخ محمد رضا الشبيبي ومحمد حسين الشبيبي، عرف بمواقفه الوطنية منذ العهد العثماني. وكان الشيخ باقر الشبيبي يشرف على طبع منشورات الثورة منذ اندلاعها.

٣١ ـ لقاء مع الاستاذ عبدالرزاق الحسني بتاريخ ١٩٧٨/٩/٧.

٣٢ ـ للتفصيل راجع: الدكتور كمال مظهر احمد، المرجع السابق، ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

أما السبب المهم الآخر فقد نجم عن الظروف الصعبة التي عاشتها الثورة نفسها، فحسبما يذكر احد المطلعين على احداثها ان جريدة «الاستقلال» «صدرت بدراهم شاب كان لاجئاً للثوار»[٣٣]. ويتحدث الحسني «مدير شؤون الاستقلال»[٣٤] عن «ندرة الورق، وصعوبة الحصول عليه في تلك الايام العصيبة»[٣٥]، كما تحدثت «الفرات» في افتتاحية عددها الاول عن «قلة المعدات الآلية، فلا ورق كثير ولا مطبعة كاملة». وبالاسلوب نفسه تشير جريدة «الاستقلال» في افتتاحية عددها الاول الى «قلة العدة والوسائل»[٣٦].

ولكن مع قلة اعداد جرائدها ومحدودية امكاناتها فأن صحافة «ثورة العشرين» قمينة بكل اهتمام، جديرة بالتقويم.

تقويم صحافة «ثورة العشرين»:

قبل كل شيء نؤكد ان صحافة «ثورة العشرين» تعد مؤشراً مهماً لما حدث من تحول نوعي ملموس في نضال العراقيين وأسلوب تحركهم السياسي بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة، فأن اصدار المثقفين لجريدتين تنطقان بأسم الثورة لا يعد خطوة نوعية مهمة الى امام حسب، بل هو كذلك تجسيد لأرادة فئة مؤثرة جديدة ظهرت فوق المسرح وقدر لها ان تؤدي دوراً كبيراً في التأريخ السياسي والفكري المعاصر للعراق. وقد وجدت هذه الحقيقة تعبيراً واضحاً لها حتى في اسمي الجريدتين وفي شعاراتهما الرئيسة. فالهدف السياسي الاساس للثورة ولمجمل الحركة الوطنية يومذاك كان «الاستقلال»[٣٧]، وقلب الثورة النابض من أجل الاستقلال كان «الفرات». وفوق اسمها زينت جريدة «الاستقلال» صدر اعدادها بشعار « لا حياة بلا استقلال»، الذي غالباً ماكان يكرره البصير في خطبه عشية

---

٣٣ - راجع: محمد علي كمال الدين، معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى لسنة ١٩٢٠، بغداد، ١٩٧١، ص ٧٩. يؤكد الحسني ان المقصود بالشاب المذكور هو الشيخ عبادي الحسين من رؤساء آل فتلة، وهو والد النائب اركان العبادي والطيار كاظم العبادي (لقاء مع الاستاذ عبدالرزاق الحسني بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٨١).

٣٤ - هكذا ورد في صدر الصفحة الاولى من اعداد الجريدة.

٣٥ - عبدالرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ص ٨٢.

٣٦ - «الفرات»، العدد الاول، «الاستقلال»، النجف العدد الاول، ١٨ محرم ١٣٣٩، ١ تشرين اول ١٩٢٠.

٣٧ - بلغ تمسك صاحب جريدة «الاستقلال» السيد محمد عبدالحسين باسمها درجة انه رفض اقتراحاً يقضي بجعل «الثورة» اسماً لجريدته. وقد حاول عشية الثورة ان يحصل على امتياز اصدار جريدة بالاسم نفسه في بغداد، الا ان سلطات الاحتلال رفضت الموافقة على طلبه بهذا الصدد.

الثورة وفي أيامها. وحقاً ان فكرة الاستقلال استحوذت على افكار المثقفين الوطنيين العراقيين ومشاعرهم بحيث لم يكن من غير المتوقع او من غير الطبيعي ان تصدر في ايام الثورة وفي آن واحد جريدتان تحملان اسم «الاستقلال» نفسه[٣٨].

ويمكن الوقوف بصورة أفضل على اهداف صحافة «ثورة العشرين» ومن خلالها على التوجهات العامة للمثقفين الوطنيين عن طريق مقتطفات وردت في جرائد الثورة نفسها. فأن «الاستقلال» حددت في افتتاحية عددها الاول اهداف صحافة الثورة بالعمل من أجل «رد أضاليل المحتلين وتهمهم» ونشر «مظالمهم البربرية» و «رفع الستار عن حقيقتهم» و «توضيح مطالب الامة المشروعة لدى العالم» واذاعة «انباء المعارك والحوادث المحلية». وارادت «الاستقلال» ان تكون وسيلة «توقف الامة على الحالة السياسية التي يتبدل مجراها كل حين» فتريها «مستقبلها الذي يتراءى من خلال الحوادث الجارية» فيغدو من الممكن توضيح «السبل التي يتحتم سلوكها لبلوغ الغاية المقدسة». ومن أجل كل ذلك كانت «الاستقلال» تطمح في ان تبلغ «شأن الجرايد الكبيرة الحرة في البلاد الراقية».

أما الشيخ الشبيبي فقد أراد من «الفرات» ان تكون وسيلة «تنمو بها حركة الافكار» وتتم بواسطتها «أسباب النهضة ودواعي الاستقلال»[٣٩].

نشرت جريدتا الثورة، ولا سيما «الفرات» منهما، مقالات سياسية عديدة بروح حماسية عالية بلغت حد التطرف في أحيان كثيرة، وبأسلوب لغوي رفيع قلما وجد له مثيل في صحافة العراق من قبلهما او بعدهما. ولمجرد الاستدلال فقط نقتطف من «الفرات» بعضاً من أقوالها المعبرة.

خاطبت «الفرات» في افتتاحية عددها الاخير وكيل الحاكم العام البريطاني في العراق ارنولد ولسن الذي تركز حقد الجميع عليه اكثر من غيره، هكذا:

> «هون عليك يا ممثل الدولة الانكليزية. ان الامة التي ناصبتها العداء وحكمت فيها السيف وارقت دماءها وازهقت ارواحها عداء محضاً وتحكماً صرفاً بلا خوف من الحق ولا وجل من العدل ستقف وإياك امام محكمة التاريخ ليعلم من هو المجرم الذي اتلف النفوس وجنى على البشرية بلا رحمة ولا عطف. فالويل لمن صبغ الارض بدماء الابرياء»[٤٠].

---

٣٨ ـ اصدر عبدالغفور البدري الجريدة الثانية باسم «الاستقلال» في بغداد بتاريخ ٢٨ ايلول عام ١٩٢٠.

٣٩ ـ راجع افتتاحية العدد الاول من «الفرات».

٤٠ ـ «الفرات»، العدد الخامس، الاربعاء، ٢ محرم ١٣٣٩.

وفي افتتاحية اخرىٰ لها بعنوان «ضلال الانكليز ونظرة في مجلس المبعوثين» تقول «الفرات»:

«شاءت حكومة الاحتلال ان ترينا كل يوم نوعاً جديداً من الباطل، وشاءت الامة ان تدحض كل انواعه معتمدة على الحجج الدامغة والبراهين القاطعة، فشتان ما بين الفريقين، فريق يؤيد الباطل لأنه باطل، وفريق ينكره ويؤيد الحق».

واختتمت «الفرات» مقالتها بالقول:

«لا ندري على أي قانون تستند حكومة الاحتلال إذا سئلت عن تأليف مجلس النواب القديم ـ أولئك الذين لم يكن للامة أقل اعتماد على مداركهم واخلاصهم، وأزيدك انها لم تكن تعرف اسماءهم ومازالوا الى الآن، اي حتىٰ بعد فوات زمانهم وانقضاء أوانهم، مجهولين عندها لا تعرف أحداً منهم، فكيف جاز للانكليز ان يؤلفوا مجلساً على هذه الصورة باطلاً لا تقبله الامة من كل الوجوه لأنه فاسد من كل الوجوه»[41].

ووردت في جريدتي الثورة معلومات مهمة كثيرة لم يتطرق اليها المؤرخون مطلقاً او انهم عالجوها بصورة مقتضبة يعوزها السند المادي المقنع احياناً، منها موقف الحركة الوطنية من النفط العراقي ومن نوري السعيد، وهما الموضوعان اللذان نعود الى تفصيلاتهما فيما بعد، ومنها ايضاً موقف الهنود المسلمين في جيش الاحتلال وموضوع الباخرة الانكليزية التي استولىٰ عليها الثوار وأمور اخرىٰ كثيرة. فبالنسبة الى الموضوع الاخير، مثلاً، لم يتحدث لنا احد بالاسلوب الواضح والشيق والدقيق الذي تروي به جريدة «الاستقلال» تفصيلات قصة الاستيلاء على الباخرة التي أقضت مضاجع الثوار في منطقة السماوة. ففي الصفحة الاولىٰ من عددها الخامس نشرت «الاستقلال» الرسالة المؤرخة ٢٠ محرم ١٣٣٩ التي بعثها الحاج صفر رئيس الجوابر وعبد علي الشيخ حيدر الى «حجة الاسلام والمسلمين آية الله مولانا شيخ الشريعة دام ظله العالي» يخبرانه فيها بالاستيلاء على الباخرة بالاسلوب التالي[42]:

«نبشركم ان الباخرة الحربية التي تعطلت قبالة جماعة ونلس

---

٤١ ـ «الفرات» العدد الرابع، السبت، ١٣ ذي الحجة ١٣٣٨، المقال الافتتاحي.

٤٢ ـ ننقلها دون تصرف او الاشارة الى الاخطاء والهفوات اللغوية.

وفالح حاصرها المجاهدون من كل جانب ومنعوا تحليق الطيارات عليها التي تريد امداد المحصورين بالذخيرة حتىٰ اذا ما نفدت ذخيرتهم كتبوا مكاتيباً الى حاكم الناصرية وترجوا من ونـاس ايصالها الى هناك فاتىٰ بالمكاتيب الى حضرة الشيخ عبدعلي وقد احرقها الشيخ بالنار، وبعد ذلك خرج من الباخرة نفر هندي وشكىٰ الى فالح الجوع، فاشار عليه فالح بالتسليم هو ومن معه من الهنود المسلمين فابىٰ الهندي قائلاً ان معهم سبعة من البريطانيـين، ثم ارشدناهم على ان يقتلوا البريطانيين، فقتلوهم ليلة الاحد ١٩ محرم وخرجوا من الباخرة فاستولينا عليها وعلى جميع ما فيها.

وأما الغنائم فمدفعان كبار مع قنابل كثيرة وخرطوش (فشك) ورشاش واحد ومع الباخرة دوبة عدد ٢، وعدد الاسرىٰ واحد وثلاثون هندي.

وبعد استيلائنا على الباخرة جائت الطيارة ورمت قنابلها فقتلت مجاهداً.

أما الخط الحديدي فقد باشر الحاج محمد في تخريبه»[٤٣].

وهناك وثائق تاريخية نادرة وردت نصوصهـا وتفصيلات اصـدارها ضمن مـواد جريدتي «الفرات» و«الاستقلال»، وهي مهمة جداً لانها تلقي الضوء ساطعاً على أبعاد الثورة ونشاطات قادتها وانصارها من العراقيين أينما كانوا، الا انها، مع ذلك، لم تجد طريقها الى مؤلفات الذين تصدوا لمعالجة أحداث الثورة. فعلى سبيل المثال فقط نشير الى المذكرة التي قدمها «المؤتمر العراقي» في ٣ تموز عام ١٩٢٠ الى رئيس الوزراء البريطاني مع صور منها الى الحكومات الاخرىٰ، وقد بدأت بالقول:

«لقد ابلغ الشعب العراقي حكومتكم الموقرة غير مرة رغائبه الحقيقية التي تنحصر بطلب الاستقلال السياسي التام طوراً بواسطة المؤتمر العراقي وتارة بواسطة الجمعيات السياسية داخل القطر وخارجه فـاعرضت الدولة البـريطانيـة فيما مضىٰ عن الاعتـراف بمـطالب العراقيين هذه واستعملت السلطة المحتلة في العراق جميع ضروب الشـدة والقسوة لكم أفـواه الوطنيين وصـرفهم عن السعي لنيل الاستقلال التام»[٤٤].

---

٤٣ - «الاستقلال»، العدد الخامس، السبت، ٢٥ محرم ١٣٣٩، ٨ تشرين اول ١٩٢٠. قارن هذا مع ما يرويه المؤرخون الاخرون (راجع مثلاً: السيد محمد علي كمال الدين، المصدر السابق، ص ٢٦١ - ٢٦٣، عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرىٰ، ص ١٥٩).

٤٤ - راجع: «الفرات»، العدد الثاني، السبت، ٢٨ ذي القعدة ١٣٣٨.

وحقاً لا يوجد مصدر أصيل واحد يضاهي صحافة «ثورة العشـرين» من حيث اهميته لتحديد العوامل الداخلية والخارجية التي اسهمت بصـورة مباشـرة في تهيئة الظروف الموضوعية التي أدت الى اندلاع نيران «ثورة العشـرين»، الامر الذي يمكن بفضله أيضاً دحض كل الآراء غير العلمية التي وردت في تقويم بعض المؤرخين الغربيين للثورة، فأن محتويات جريدتي الثورة تبينان مدىٰ تكامل الاستقلال السياسي فكرة وهدفاً لدىٰ قادة الثورة بصورة غير قابلة للدحض والانكار. فأن الوطنيين العراقيين أصبحوا على يقين بأن لا بديل عن النضال من أجل الاستقلال بعد ان بدأت «مخالب الانكليز» تنشب «في جسم الامة العراقية الحية»، حسب تعبير «الاستقلال»[45] التي زينت، كما أسلفنا، صدر الصفحة الاولىٰ من عددها الاول حتىٰ آخر عدد صدر منها بشعار ان «لا حياة بلا استقلال» لأنها ادركت ان «الإستقلال والحرية» هما «أساس النجاح وقاعدة عمـران البلاد». كما اكـدت في افتتاحيـة عدد آخـر لها[45]. وفي افتتـاحية عـدد لاحق، وتعود «الاستقلال» الى الموضوع نفسه لتقول بأسلوب ادبي جديد به:

«ترىٰ الامة اصبحت، بعد ان البس الاحتلاليون الارض حلة حمراء من دماء الابرياء التي اراقوها، تحسب طلب الاستقلال فرضاً عليها واجلاء المحتلين عن بلادها المقـدسة واجبـاً على عاتقها، وصارت لا تلوىٰ على شيء مما تقاسيه في هذا السبيل فارخصت الغالي وبذلت العزيز قائلة: الموت او الاستقلال»[46].

ولا تقـل «الفرات» بـلاغة او حمـاسة عنـدما تتحـدث عن الاستقلال، فأنها عالجت الموضوع مراراً بالروحية ذاتها. فقد كتبت في عددها الثاني تقول:

«وقد نفذ صبر الامة مما تلاقيه كل يوم من جور حكام الاحتلال، ولا سيما في هذه الايام التـي ضـج فـيـهـا العـراق ومـلأ دوي احتجـاجاتـه الآفاق تحقيقـاً لمبدا (تقـريـر المصير) وتاييداً للاستقلال التام». فقد «ادرك العـراقيـون ان المـطالبـات القـانـونيـة والمـظاهرات السلميـة لا تجـدي نفعـاً ولا

---

٤٥ ـ «الاستقلال»، العدد الخامس.

٤٦ ـ «الاستقلال»، العدد السابع، الاربعاء، ٢٩ محرم ١٣٣٩، ١٢ تشرين اول ١٩٢٠.

تسترجع حقاً، ولا سيما ان صدى الاحتجاج العادل لا ينعكس الى الاندية السياسية في العالم لاستئثار الانكليز بكافة ادوات الوصل في البلاد»[٤٧].

وأجمع المؤرخون تقريباً على ان نكث الحلفاء وعودهم الكثيرة التي التزموا بها عشية الحرب وفي سنواتها يأتي في مقدمة العوامل التي دفعت الوطنيين العراقيين الى انتهاج الفعل الثوري في سوح النضال. وان ما ذكرته جريدتا الثورة بهذا الصدد لا يبقي أدنى منفذ امام فقهاء رسالة الانكليز الحضارية في العراق من أمثال لونكريك للتنصل او الانكار والتضليل. كتبت «الاستقلال» في هذا الموضوع المهم تقول:

«ومن يلق نظرة الى الماضي يجد الحلفاء قد صرحوا بذلك (أي بمبدأ الاستقلال القومي والاعتراف بحرية الشعوب ـ ك.م) في اثناء الحرب ووعدوا الامم الضعيفة بالاستقلال والحرية لاحتياجهم الى مساعدتها ولكن اليوم صاروا لا يرومون بسياستهم هذه الا اسكات[٤٨] الامم الناهضة وانهاء اعمالها العدائية مهما كلفتهم من الخسائر حذراً من وقوعهم في حرب قومية متسلسلة لا تنتهي الا بتقويض دعائم حكوماتهم وتشكيل حكومات قومية في الهند وفي أفريقية فضلاً عن الحكومات العربية التي لا بد من تأليفها غدا او بعد غد»[٤٩].

لم يكن دور العامل الاقتصادي محدوداً في اثارة حفيظة الشعب العراقي، ولا سيما طبقاته المسحوقة، ضد الانكليز. وهو أمر لم يوله معظم الباحثين عن «ثورة العشرين» ما يستحق من اهتمام، بل تبدو المغالطات واضحة في دراسة بعضهم لهذه النقطة الحساسة. وكما لا يخفى فان العامل الاقتصادي تأثيره في كل تحرك جماهيري من النوع الذي حدث في العراق عام ١٩٢٠، وذلك بغض النظر عن التعبير الظاهري لهذا العامل على شكل

---

٤٧ ـ «الفرات»، العدد الثاني.

٤٨ ـ في النص: اسكان.

٤٩ ـ ورد ذلك في معرض رد الجريدة على خطاب القاه وكيل الحاكم العام البريطاني في العراق السير ارنولد ولسن (راجع: «الاستقلال»، العدد الثاني، الاثنين ٢٠ محرم ١٣٣٩، ٣ تشرين اول ١٩٢٠).

مطاليب وشعارات او عدمه. فمن قوانين الحياة نفسها ان الوضع الاقتصادي السيء يخلق لدى الفرد وضعاً نفسياً يجعله اكثر استعداداً للتضحية ولتقبل افكار المعارضة والاشتراك في الاعمال التي تعبر عن الاستياء العام، والعكس صحيح مطلقاً. ومن هذه الزاوية بالذات يجب تقويم دور العامل الاقتصادي في «ثورة العشرين». ومن المهم جداً ان نشير الى ان صحافة «ثورة العشرين» تحتوي على العديد من الحقائق والآراء التي تثبت هذا المنحى بصورة مقنعة، ولا سيما ما يتعلق منها بسياسة المحتلين الضريبية التي سببت استياء كبيراً لدى العراقيين عموماً. ونكتفي هنا بذكر مثل معبر واحد نقتبسه من جريدة «الفرات» وهي تخاطب وكيل الحاكم المدني العام ارنولد ولسن قائلة له باسلوب صريح:

«لقد هدمتم هذا الركن بمعالم من السياسة التي أهلكت الحرث والنسل وأتت على الاخضر واليابس، فتراب كل منطقة يشهد بأنكم سلبتم الحب حتى من منقار الطائر، واستخرجتم المخ من العظم، وضاعفتم الخراج أضعافاً للزراع فأصبحوا يسألون الناس الحافاً وانتم تسألونهم فوق الجهد وتكلفون نفوسهم فوق الوسع، أهذا عدلكم؟»[٥٠].

ويكاد المؤرخون والمؤلفون، بما فيهم معظم الاجانب الذين كتبوا عن تأريخ العراق المعاصر، يجمعون على ان سوء الادارة وتعالي المسؤولين الانكليز وعدم مراعاتهم للمشاعر الدينية والتقاليد المحلية الموروثة واموراً مشابهة اخرى أدت الدور الاساس في اذكاء نار الحقد في نفوس العراقيين ضد الانكليز، الامر الذي انعكس واضحاً في احداث «ثورة العشرين»، وهنا ايضاً تقدم صحافة الثورة مادة غنية قلما يوجد لها مثيل في الاصالة. فتساءلت «الفرات» بأسلوب مفصل ينم عما كان يحز في النفوس:

«اي دولة حرة قبل انكلترا منعت انعقاد المواليد الدينية، واي رؤساء ادارة او سياسة او جندية تجاسروا قبل قواد الانكليز هؤلاء على خرق حرمة هذا القانون المتبع».

وتقول «الفرات» في مكان آخر من العدد نفسه:

«نعم! قانون حرية الاديان متبع عند جميع الدول الا انكلترا، او عند ضباطهم الذين تحكموا ظلماً وعدواناً في بلاد العراق، وان اردت تصديق ذلك فانظر الى منشور ساندرس امير اللواء الانكليزي المنشور[٥١] في العدد الثالث والستين من

---

٥٠ - «الفرات»، العدد الخامس.

٥١ - في النص: المنتشر.

جريدة «العراق» بتاريخ ٢٨ ذي القعدة فانك تجد فيه عبارة تكشف عن تعصب ديني تتبرأ منه مدنية العصر الحاضر ولا تجد نظيره الا في مجامع الجزويت»[٥٢].

وبالأسلوب نفسه يمكن من خلال صحافة الثورة الوقوف على تفصيلات دقيقة للوحشية اللامتناهية التي لجأت اليها قوات الاحتلال في سبيل القضاء على بؤر «ثورة العشرين». ومن الجدير بالذكر هنا ان جريدتي الثورة كانتا تحاولان استغلال ذلك لأثارة حفيظة الناس ضد الانكليز أكثر فأكثر. فتحت عنوان «فضايع المحتلين» نشرت «الاستقلال» مقالة في عددها الثاني تحدثت فيها عن «القتل والنهب في قرية الحمزة» هكذا:

«داهم الانكليز قرية الامام الحمزة وجعلوا بيوتها هدفاً لنيران مدافعهم حتىٰ هدمتها. وقد هرب سكان القرية عند اول طلقة نارية صوبت نحوهم هائمين على وجه الجزيرة رجالاً ونساء تاركين أموالهم وحيواناتهم ولم يتخلف في القرية غير العجزة وبعض الاطفال الذين لا يزيدون عن ١٧ نسمة، وما دخلت الجنود حتىٰ قتلت اولئك البؤساء وسلبت ما كان هناك من حلي ودراهم وحيوانات، واتلفت كل ما يصعب نقله من اثاث البيوت.... وقد اصيب حرم الحمزة بثلاث قنابل مدفعية خربت قسماً منه وخربت الجنود الحرم وقلعت شباك القبر والصندوق الذي فوقه وكسرتهما وخربت شبابيك النوافذ وكسرت جميع ما هناك من المعلقات، ولم يقتصروا على ذلك، بل احرقوا القرائين الموجودة في الحرم وغيرها من الكتب[٥٣] المقدسة»[٥٤].

«القتل والنهب في قرىٰ الحلة»، «فضيحة انكليزية»، «شنق شاب وطني»، «قتل الجرحىٰ بالسلاح الابيض»، «رمي الاسرىٰ بالرصاص»، «القتل الفظيع في قرية الدبلاب» ـ هذه أمثلة من العنوانات الفرعية التي كانت تنشرها جريدتا «الفرات» و «الاستقلال» خاصة، وقد وردت فيها معلومات ضافية عن اعمال المحتلين القمعية لا يضاهيها مصدر آخر.

ومن خلال المعلومات والتقويمات الواردة في صحافة «ثورة العشرين» يتمكن المرء ان يتوصل الى استنتاجات مختلفة تساعد على الوقوف بصورة أفضل على طبيعة الثورة وتفكير قادتها والعوامل التي اسهمت في اخفاقها. فأن مقارنة بسيطة بين محتويات

---

٥٢ ـ «الفرات»، العدد الرابع.

٥٣ ـ في النص: الكتابات. وهناك اخطاء اخرىٰ لا تخل بالمعنىٰ لم نشا ان نشير اليها.

٥٤ ـ «الاستقلال»، العدد الثاني.

جريدتي «الفرات» و «الاستقلال» تبين بوضوح مدى تناقض مفكري الثورة الحاد في الموقف من الانكليز الذي كان يتراوح بين الاعتدال المتمثل في «الاستقلال»[٥٥] والتطرف المبالغ فيه المتجسد في ثنايا أعداد «الفرات» جميعاً. وتبين هذه الحقيقة وحدها، فضلاً عن امور اخرى كثيرة وردت على صفحات الجريدتين، ان قيادة الثورة لم تفهم، كما يجب، طبيعة الاستعمار ومنفذي سياسته. فأن زعماء الثورة كانوا ينظرون الى رئيس الوزراء البريطاني السابق أسكويث، الاستعماري العتيد الغارقة يديه في دماء الايرلنديين، غير نظرتهم الى رئيس الوزراء ايام الثورة لويد جورج، وقوموا وكيل الحاكم الملكي العام المخلوع ارنولد ولسن تقويماً يختلف عما فعلوا ازاء الحاكم الملكي العام الجديد بيرسي كوكس الذي كان ولسن يعتز بكونه تلميذاً مخلصاً له أراد ان ينصبه ملكاً على العراق! ولكن اذا باسكويث يتحول في نظر «الاستقلال» الى «حزب يعضد الشعب العراقي»[٥٦] فقد تمنت بكل جوارحها ان «تؤدي حنكة كوكس السياسية ودهاؤه» الى ان يتبع «خطة اسكويث» حتى يتسنى «تشكيل الحكومة العراقية المطلوبة».

وحتى ان جريدة «الفرات» التي عرفت بمواقفها الحازمة دائماً والمتطرفة غالباً تجاه المستعمرين الانكليز، كانت تعتقد ان «الجيش البريطاني الجرار حارب للحرية ودافع عن المدنية» في سنوات الحرب العالمية[٥٨].

وفضلاً عن كل ما تقدم فأن صحافة الثورة حفظت لنا وثيقتين تاريخيتين تنطويان على اهمية كبيرة، تؤشر احداهما الى بداية جديدة لموقف الحركة الوطنية العراقية من الثروة النفطية، وتضم الاخرى اول تقويم مبكر لنوري السعيد الذي لا يختلف اثنان في انه أشهر شخصية عراقية ظهرت فوق المسرح السياسي في العهد الملكي.

النفط ونوري السعيد في صحافة الثورة

نشرت جريدة «الفرات» في عددها الثاني صورة الاحتجاج الذي قدمه عدد من العراقيين المؤيدين للثورة، والذين ألفوا عشية انفجارها «المؤتمر العراقي» في سوريا، الى «الحكومة البريطانية» والى «سائر الدول» بشأن «منابع الزيت في العراق» فيما يلي نصه:

---

٥٥ ـ ان اعتدال لهجة «الاستقلال» دفع ببعض المتطرفين الى اتهام صاحبها بالعمالة للمحتلين. وفي اعتقادنا كان لاختلال ميزان القوى في ميادين القتال لصالح اعداء الثورة تأثيره على لهجة جريدة «الاستقلال».

٥٦ ـ «الاستقلال»، العدد الثالث، الاربعاء ٢٢ محرم ١٣٣٩، ٥ تشرين اول ١٩٢٠.

٥٧ ـ «الاستقلال»، العدد الاول.

٥٨ ـ «الفرات»، العدد الخامس.

«نصت المادة ١٢٢ من مواد قانون عصبة الامم على الاعتراف باستقلال الامة راقية على ان تنال المشـورة الادارية بـطريق الانتداب، وفضلت راي الشعب متقل على غيره في اخذ هذه المشورة.

فعملاً بهذا النص الصريح قرر الشعب العراقي مصيـره واعلن استقلاله ن رفض كل انتداب، واذاع قراره هذا وابلغه الى الحلفاء والدول المعظمة طوراً سطة المؤتمر العراقي، وتارة بـواسطة الجمعيـات السياسيـة داخل القـطر ارجه.

لقـد بدات السلطة الانكليـزية المحتلة في العـراق، رغمـاً عن هـذا النص مريح، وخلافاً لراي العراقيين العام، تتصرف بمـوارد البلاد تصـرف الحاكم للق، فجاهر المستر لويد جورج بوضـع يد الحكومة الانكليزية على منابع الزيت لعراق، وتخصيصها لسد نفقات الادارة البريطانية في البلاد تخصيصاً لا مسوغ مبرر له بوجه من الوجوه.

وعلى هذا فنحن اعضاء المؤتمر العراقي نرفض باسم الامة العراقيـة هذا صرف المطلق غير المشروع، ونحتج عليه، ونذيع ما ياتي:

اولاً : تحتفظ الامة العراقية لنفسها، لا لغيرها، بجميع موارد البلاد، ومن جملتها منابع الزيت.

ثانياً : تحتفظ الامة العراقية لنفسها حق اعطاء الامتياز باستغلال[٥٩] هذه المنابع لمن تشاء.

ثالثاً : نفضل الاتفاق الذي جرت عليه الحكومة العثمانية قبل الحرب بشان هذه المنابع.

هذا احتجاجنا نرفعه اليكم وتقبلوا في الختام احتراماتنا الفائقة»[٦٠].

وفيما يلي نص وثيقة مهمة اخرى نشرتها «الفرات» ، وهي تعد اول تقويم حيح لشخصية نـوري السعيد الذي اصبـح رجل الميـدان السياسي الرسمي راق على مدى اربعة عقود اعقبت «ثورة العشرين».

- ورد في النص «باستقلال» خطأ.
- «الفرات» العدد الثاني.

وتزداد اهمية الوثيقة اكثر اذا تذكرنا ان نوري السعيد كان يعد يومذاك احد الوطنيين العاملين في سبيل القضية العربية، وانه كان واحداً من انصار الامير فيصل المقربين الذي لم يقف احد بعد على دقائق صلاته السرية مع الانكليز[61] وعلى ايمانه المطلق بانه «اذا كان نهر دجلة لا يزال يجري، فما ذلك الا بفضل الانكليز»[62].

وعلى ما يبدو عقد الانكليز النية على ارسال نوري السعيد للاتصال بالزعماء العراقيين عندما اوشكت ازمة البلاد السياسية على الانفجار. وعندما احس اعضاء «المؤتمر العراقي»[63] بذلك بعثوا رسالة عاجلة الى «رؤساء الشامية في النجف الاشرف» خصصت لها جريدة «الفرات» اكثر من نصف الصفحة الثالثة من عددها الثاني. تقول الرسالة نصاً:

«سوف ترفعون شان القطر العراقي وتعلون مكانته في نظر الامم والشعوب بهذا المظهر الشريف الذي تظهرون به من حين لآخر كامة راقية متحدة تطلب حقها الطبيعي بالاستقلال التام، مما حمل كثيراً من الامم على ان تفكر فيكم وتهتم بمصيركم، وخصوصاً تلك الدولة التي تحتل جيوشها بلادكم اليوم، فان حركات ساستها وتصريحات رجالها واقوال صحفها تدل دلالة واضحة على ما يخامرها من القلق العظيم والاهتمام الكبير باحوال العراق.

أصبحت هذه الدولة تسعى السعي الحثيث للمحافظة على نظام حكمها الحالي في العراق مع تغيير طفيف تهدئة للخواطر الثائرة وتسكيناً للنفوس في الوقت الحاضر[64]، وقد علمت انها لا تنجح وحدها في الوصول الى غايتها هذه بدون مساندة بعض ابناء البلاد نفسها، فبذلت جهدها للحصول على مآربها هذه.

ربما يحضر اليكم من الشام (الجنرال نوري السعيد) ليقوم بهذه المهمة المشار اليها التي اناطتها به السلطة البريطانية، الا وهي توطيد اركان الاحتلال وتثبيت اقدامه في العراق بمفاوضة العراقيين ودرس افكارهم وتسكين خواطرهم وتعليلهم بالأماني والمواعيد الكاذبة، وربما اتخذت السلطة المحتلة جميع الوسائل المادية والمعنوية التي من شانها ان تجعل لكلامه شاناً، ولشخصه قبولاً

---

٦١ - اتضح ذلك كله بعد الكشف عن الوثائق السرية البريطانية، اي بعد مرور عشرات السنين على التقويم الصحيح الذي نشرته جريدة «الفرات» ايام «ثورة العشرين».

٦٢ - راجع: أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ١١٢.

٦٣ - حسبما تذكر الوثائق السرية البريطانية فان نوري السعيد كان يتجسس على اعمال «المؤتمر العراقي» في سوريا، ويزود المصادر المختصة بتقارير سرية مفصلة عنها (راجع: الدكتور فاروق صالح العمر، حول السياسة البريطانية في العراق (١٩١٤ - ١٩٢١)، بغداد، ١٩٧٨، ص ٦٤ - ٦٥.

٦٤ - وهذا ما حدث فعلاً، الامر الذي يزيد من اهمية الوثيقة ويوضح تفكير قطاع مؤثر من ساسة العراق يومذاك.

اينما حل، فتكثر من ذكر اسمه مقروناً بالجهر والثناء عليه، وعلى مبادئه، وتتظاهر باحترامه وتبجيله.

لا يحتاج بعد هذا ان نبين لكم واجبكم الذي تؤمنون به ازاء هذا الرجل اذا فارقنا اليكم بهذه المهمة، وخصوصاً الاجتهاد بمقاطعته، والاعراض عن اقواله، وتحذير الناس من الوقوع في حبائله، والسهر على تتبع خطواته، ومراقبة حركاته، وعرقلة مساعيه.

لا تبالوا، ايها الاخوان، ولا تقيموا له وزناً ولو ادعى الكلام باسم الملك حسين والملكين فيصل وعبدالله، او باسم المؤتمر العراقي الموجود في حاضرة الشام.

فلا تفتروا عن ترويج دعوتكم، وبث روح النهضة في الامة بكل وسيلة مع المحافظة على قواكم لاستعمالها في حين الحاجة، هذا ونحن ننتظر موافاتكم لنا بالاخبار الطيبة على الدوام. وفقكم الله للخير والسلام»[٦٥].

ومن المهم ان نلاحظ ان صحافة «ثورة العشرين» كانت تعرض بضاعتها الحية باسلوب رائع، طبقاً للمقاييس الادبية السائدة، وبطريقة ممتازة تجلب نظر القارىء وتؤثر فيه، وهما، كما لا يخفى، أمران يدخلان ضمن الاهداف الاساسية لكل صحافة ناجحة تراعي فن الصحافة قدر الامكان.

الفن الصحفي في صحافة «ثورة العشرين»:

طبقاً للمعايير التي تنطبق على ظروف العراق في العقود الاولى من القرن العشرين قطعت صحافة الثورة شوطاً كبيراً بالقياس الى أفضل ما كان في الصحافة العراقية منذ نشأتها ومروراً بتأريخها في سنوات الحرب العالمية الاولى ومن ثم بعدها لمرحلة غير قصيرة من الزمن. فأنها، كما ألمحنا، بلغت مستوى رفيعاً من حيث الاسلوب اللغوي ومتانة التعبير ووضوح السبك وشمول المعنى[٦٦]، الهدف الذي حددته جريدة «الاستقلال» في افتتاحية عددها الاول حينما اكدت انها «ستنشر بلغة سهلة يستطيع الجميع الاستفادة منها».

---

٦٥ ـ «الفرات»، العدد الثاني.

٦٦ ـ لا يمكن الاتفاق قطعاً مع مؤلفي «صحافة ثورة العشرين وموقف صحف بغداد من الثورة» في قولهما «والاسلوب الكتابي لصحافة الثورة لا ينم عن جودة عالية في الكتابة والتعبير، ولكنه ايضاً ليس بالرديء» (راجع: عبدالرسول حسين وعدنان حسين، المرجع السابق، ص ٤٩). ان مرد مثل هذا القول يعود، كما اعتقد، الى عدم اطلاع المؤلفين الكافي على اعداد جريدتي الثورة، ولا سيما «الفرات» منهما، لانه في الواقع، وطبقاً لما اظن، قلما يوجد مثيل لأسلوب جريدتي الثورة في كل الصحافة العربية بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة.

وتخلو جريدتا الثورة، الا فيما ندر جداً، من الاخطاء المطبعية، الامر الذي يعد انجازاً مهماً بالنسبة الى صحافة المنطقة بأسرها ونقطة مهمة في تأريخ الطباعة العراقية عموماً. هذا مع العلم ان الامكانات الطباعية في النجف كانت محدودة جداً آنذاك. فأن جريدة «الاستقلال» مثلاً، كانت تطبع بمطبعة الشيخ صادق الكتبي التي لم «يتجاوز اتساعها الخمسين انجاً» حسب وصف أحد محرري الجريدة[٦٧]. ولم يتجاوز أقصى ما طبع من كل عدد من الجريدتين الخمسمائة نسخة كانت توزع اساساً على قادة الثورة في النجف والمناطق الاخرى وتلصق اعداد منها على أبواب الجوامع[٦٨].

قدمت الجريدتان الى القراء المعلومات التعريفية الوافية في صدر كل عدد صدر منهما. فكانت «الفرات» تكتب في الجانب الايسر من اسم الجريدة العبارة التالية:

«المكاتبات باسم جريدة الفرات، لا ترد الرسائل نشرت او لم تنشر.
العنوان: النجف ـ الفرات».

اما في الجانب الايمن فقد حددت «الفرات» قيمة الجريدة بالعملة العثمانية السابقة لا بالعملة الهندية التي فرضها المحتلون على العراقيين، وقد سجلت الجريدة قيمة الاشتراك هكذا: «قيمة الاشتراك وتدفع سلفاً: عن سنة ليرتان في النجف وليرتان وربع ليرة في خارجها. وبدل كل شهر مجيدي وربع مجيدي في الخارج وفي الداخل، ثمن النسخة غرشان صحيحان».

ومع ان «الفرات» نصت على انها «جريدة اسبوعية سياسية، أدبية، تأريخية»، الا انها كانت في الواقع صحيفة رأي قبل ان تكون أي شيء آخر، فأن مقالاتها السياسية تشغل الجانب الاكبر من صفحاتها التي كانت الواحدة منها تنقسم على ثلاثة أعمدة متساوية.

طبعت «الفرات»، وكذلك «الاستقلال»، بصورة منتظمة الا في حالة واحدة احتجبت الاولى منهما لمدة ١٨ يوماً بعد صدور عددها الرابع. ولم تشر الجريدة في عددها الخامس الى سبب احتجابها، الا انها نشرت افتتاحية صغيرة يبدو منها ان قادة الثورة كانوا مهتمين بصدور «الفرات» ويرغبون، كما تؤكد الجريدة نفسها، في «توسيع حجمها واصدارها مرتين في الاسبوع».

---

٦٧ ـ راجع عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ٢١٤ (الهامش).
٦٨ ـ لقاء مع الاستاذ عبدالرزاق الحسني بتأريخ ٦/ ١٠/ ١٩٨١.

وقد استهلت «الفرات» افتتاحيتها المذكورة بالقول:

«تعود الفرات الى الصدور بايجاب من الهيئة العلمية وزعماء النهضة العربية، والامل ان اولياء الامور الذين قاموا من اول الامر بنشر هذه الصحيفة الحرة واهتموا باظهارها وصمموا على استمرار اصدارها سوف يستمرون على القيام بشؤونها وضمانة حياتها لتعيش كما تعيش الصحف الراقية ذات المبدأ الصحيح فيكون لها مكان عال وشان في العالم رفيع».

ولكن بالرغم من ذلك فأن جريدة «الفرات» توقفت عن الصدور بعد عددها الخامس الذي صدر يوم الاربعاء ٢ محرم عام ١٣٣٩ المصادف الخامس عشر من أيلول سنة ١٩٢٠، ولم يعرف حتى الآن سبب ذلك. ولكن لم تمر سوى ١٦ يوماً عندما حلت «الاستقلال» محلها.

كتبت «الاستقلال» في الجانب الايسر من اسمها «المكاتبات بأسم جريدة الاستقلال. مدير سياسي الجريدة ورئيس تحريرها السيد محمد عبدالحسين. مدير شؤونها السيد عبدالرزاق. اجرة الاعلانات: السطر غرشان».

وفي الجانب الايمن من أسمها كتبت «الاستقلال» :«قيمة الاشتراك وتدفع سلفاً: عن سنة خمس مجيديات في النجف وست مجيديات في خارجها، وبدل كل شهر ١٠ غروش صحيحة. لا ترد الرسائل نشرت او لم تنشر . ثمن النسخة نصف غرش صحيح».

عدت «الاستقلال» نفسها «جريدة سياسية، أدبية، اجتماعية، تصدر في الاسبوع أربع مرات». وهي كانت تجمع، في الواقع، بين صفتي صحيفة الرأي والخبر. فأنها كانت تنشر أنباء الثورة الى جانب المقالات التي توضح اهدافها وترد على اعدائها. ومن الجدير بالذكر ان جريدة «الاستقلال» تعرضت لأنذار رسمي بسبب مقال افتتاحي لها نشرته في عددها الثالث تحت عنوان «الشتاء قادم، ماذا يجب على الامة؟»[69] اختتمته بالقول ان «على الزعماء والذين بيدهم أزمة هذه الحركة الوطنية التي ستكتب في جبين الدهر بحروف من نور ان يهتموا بأمر وقاية المجاهدين من البرد المقبل ويهيئوا حاجياتهم ويعدوا لهم وسائل الراحة ليقابلوا المعتدين ـ الاحتلاليين برباط جأش وثبات قدم، فالثبات سر النجاح وبالصبر تذل صعاب الامور»[70]. وذيل المقال بحرفي (س.م.) مما يدل على ان

---

٦٩ ـ اشارت بعض المصادر خطأ الى ان عنوان المقال كان «الشتاء على الابواب ـ ماذا اعددنا لتطمين حاجة الثوار في ميدان القتال؟» (راجع مثلاً: الدكتور علي الوردي، المرجع السابق، ص ٣١٨).

٧٠ ـ «الاستقلال»، العدد الثالث.

كاتبه هو السيد محمد عبدالحسين رئيس تحرير الجريدة. وقد عد متصرف كربلاء محسن ابو طبيخ ان المقال «يثبط عزم المجاهدين ويقلل من معنويتهم، كما يعطي للعدو احساساً بضعف الثوار» فأنذر صاحب الجريدة «بلزوم عدم نشر كل ما يوحي بالضعف او يدل على ذلك»[٧١].

أولت جريدتا الثورة الشؤون الخارجية بعض الاهتمام[٧٢]، وقد اكدتا بصورة خاصة الانباء العالمية التي كان من شأنها ان تبين ضعف الانكليز وحراجة موقفهم في كل مكان، ولا سيما في ايران وتركيا والهند. ولكن بالرغم من ذلك فأن صحافة «ثورة العشرين» حاولت ان تكون موضوعية في هذا المجال. فعندما تحدثت «الاستقلال» عن «الاضطرابات في الهند» استهلت موضوعها بالقول: «كثيراً ما سمعنا عن وجود الاضطرابات في الهند، وما كنا نتحقق من أسانيد تلك الاخبار حتىٰ وردت الينا جريدة «العراق» المؤرخة ١٤ محرم، نقتطف منها ما يأتي....»[٧٣].

وتحدثت «الفرات» عن «البلشفية» و «خطة اميركا» و «مؤتمر سان ريمو» وعن وفد الحزب الوطني المصري في لندن ومواضيع خارجية اخرىٰ كانت تهم القارىء العراقي اكثر من غيرها.

وفي احيان قليلة اهتمت «الفرات» ببعض القضايا العامة. فقد كرست نصف الصفحة الاخيرة من عددها الاول لموضوع «الواجبات الصحية» تطرقت فيه الى «وسائل الصحة» و «الاعتدال في المأكل» و «الاعتدال في الملبس».

ومع كل ذلك فأن صحافة الثورة لا تخلو من روح المبالغة والتطرف، بل وحتىٰ من معلومات غير صحيحة توخت منها، على ما يبدو، شد أزر الثوار ورفع معنوياتهم. فتحت عنوان «أخبار مهمة» نشرت «الاستقلال» في مكان بارز من الصفحة الاولىٰ لعددها الثاني تقول بالحرف الواحد:

«جاء في كتاب مجبل آل فرعون الى حضرة مزهر آل فرعون ما يأتي: جاءنا[٧٤] أحد قواد الجيش العربي المتوجه نحو العراق وقد فارقه في البو كمال يقول ان الجيش العربي كان مشتغلاً بتطهير سوريا من الاجانب، وقد فرغ اليوم من مهمته بعد طرد الاجانب من سوريا وتوجه نحو الفرات لأنجاد العراقيين».

---

٧١ ـ فريق المزهر آل فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠، بغداد، ١٩٥٢، ص ٢١٢ ـ ٢١٣

٧٢ ـ اولت «الفرات» القضايا الخارجية اهتماماً اكبر مما اولته اياها جريدة «الاستقلال».

٧٣ ـ «الاستقلال»، العدد الخامس.

٧٤ ـ في النص جائنا

وخرجت من البو كمال القوة التركية التي تتالف من ٤٠٠٠ جندي بقيادة عجمي بك آل سعدون والقوة العربية التي تتالف من ٦٠٠٠ جندي بقيادة مولود باشا[٧٥] قاصدة العراق. وسافر كنعان بك براس فرقتين الى الموصل وشدد حصارها وسافر قسم من قواته الى الشركاط»[٧٦].

وقد نقلت الجريدة نبأً مختلقاً عن مقتل وكيل الحاكم العام ولسن في عددها الرابع لتعلن في مكان منزو من عددها الخامس انه «لم يتأكد حتىٰ الآن خبر مقتل ولسن».

وبالأسلوب نفسه طغىٰ طابع المبالغة على جانب من أخبار صحافة الثورة الخارجية، فصحيح ان انصار البلشفية من الجنكليين وغيرهم في منطقتي جيلان وأذربيجان قد تحركوا ضد حكومة الشاه والانكليز، الا ان الامر لم يبلغ حد انزال البلشفيك «لجيوش كبيرة في انزلي واحتلالها» ليقوموا اثر ذلك بتوزيع «قواهم في تبريز واستراباد فانضم الشعب الايراني الناقم الى البلشفيك» مما «سهل احتلالهم لهذه البلاد» ومن ثم بدات «القوة التي احتلت استراباد.. تزحف الى خراسان ومنها الى افغانستان والقوة التي دخلت تبريز أخذت تتقدم الى الاناضول للاتصال بالاتراك، وقد تقهقرت القوة الانكليزية المرابطة في شمال ايران امامهم بدون محاربة». فأدىٰ كل ذلك، حسب تأكيدات «الفرات» في عددها الثاني المصادف الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٠، الى ان يصبح «القطر العراقي مهدداً بغزوات البلشفيك من شرقه وشماله. اما القوات الانكليزية الموجودة في العراق ـ كما تقول «الفرات» فانها سوف تنسحب امام تقدم البلشفيك وتترك حبل البلاد على غاربها، فيلزمنا الآن تقرير خطتنا النهائية وتأمين مستقبلنا تجاه هذا الموقف الحرج وذلك اما بأن نحارب البولشفيك مع الانكليز بعد أخذ الضمانات الكافية من هؤلاء للاستقلال او بأن نحارب الانكليز مع البلشفيك....»[٧٧].

واننا اذا احطنا بالظروف السائدة يكون بوسعنا القول انه ليس من شأن مثل هذه الثغرات الصغيرة والهفوات العابرة والطبيعية بالنسبة الى الصحافة الشرقية يومذاك، النيل ولو قليلاً من المكانة الرفيعة التي تحتلها صحافة «ثورة العشرين» في تأريخ العراق المعاصر بكل جدارة، وحسبنا اننا لا نبالغ اذا قلنا ان الذين عملوا في تلك الصحافة يدخلون في عداد ابطال الثورة الميامين، بل لهم عليهم فضل حفظ صفحات خالدة لسجل تأريخ شعبهم الحافل. وكان من الطبيعي ان ينال هؤلاء نصيبهم مما أصاب العراقيين جراء اخفاق ثورتهم الوطنية الكبرىٰ فقد لجأ الشيخ الشبيبي الى الشطرة واضطر رئيس تحرير «الاستقلال» الى الابتعاد عن مدينة النجف، اما الحسني، مدير شؤونها، فقد ترك

---

٧٥ ـ اغلب الظن انها تقصد (مولود مخلص).

٧٦ ـ «الاستقلال»، العدد الثاني.

٧٧ ـ «الفرات»، العدد الثاني.

ميدان الصحافة حقبة وانزوىٰ عن الانظار ليدخل فيما بعد دار المعلمين بمساعدة بعض معارفه. وما ان عاد الانكليز الى النجف حتىٰ فرضوا على الشيخ صادق الكتبي، صاحب المطبعة التي كانت تطبع جريدتي الثورة، غرامة كبيرة هي ١٠٠ بندقية ومقدار من المال(٧٨).

الاستنتاج:

في الختام أود ان أؤكد انني لم اشر، في الواقع، سوىٰ الى جزء قليل من الثغرات الكبيرة الموجودة في تأريخنا المدون عن «صحافة ثورة العشرين» والا فأن نواقصه واخطاءه ومغالطاته اكبر من ان تستوعبها مقالة واحدة من النوع الذي بين يدي القارىء. فالأسف يشتد والحيرة تزداد حينما تقرأ في كتاب يعد من أهم ما دون عن تأريخ الصحافة العراقية ان الانكليز هم الذين أغلقوا «الفرات» في عز أيام الثورة عندما كانت الجريدة ومدينة النجف ـ مكان صدورها ـ وقادة الثورة فيها يتحدون الانكليز بجرأة نابعة عن الثقة بالنفس ومن موقع القوة، والاغرب في الامر قول مؤلف الكتاب ان اشهر مقالات «الفرات» «رد صاحب الجريدة على قرار الحاكم العام بتعطيلها نشر في العدد الخامس الاخير»(٧٩). والسؤال الذي يفرض نفسه ها هنا هو : هل حدث في التأريخ ان تقوم السلطة بتعطيل جريدة ما فتقدم الاخيرة على اصدار عدد بعد الغلق ترد فيه على قرار منعها من الصدور؟ والاغرب حتىٰ من ذلك هو ان المؤلف يورد نص مقالة «الفرات» التي عدها رداً على قرار الحاكم العام بمنع الجريدة ومصدره جريدة «الفرات» نفسها(٨٠). بينما ان المقالة هي، في الواقع، رد «الزعماء وقادة الرأي العام» على «كتاب الحاكم الملكي» المرسل الى قيادة الثورة، وقد نشر في جريدة «العراق» البغدادية بتأريخ ٣١ آب ١٩٢٠ كما اعيد طبعه على شكل نشرة مستقلة القتها الطائرات البريطانية فوق المناطق المحررة كما تذكر «الفرات» ذلك نصاً(٨١). ثم ان المقالة المذكورة، وكما يبدو جلياً من المقتطفات التي اقتبسها المؤلف من الفرات، هي أعنف وثيقة صدرت من قيادة الثورة ضد الحكومة

---

٧٨ ـ لقاء مع الاستاذ عبد الرزاق الحسني بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٨١، عبد الرزاق الهلالي، المرجع السابق، ص ٦٤ ـ ٦٥.

٧٩ ـ فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، ص ٥١.

٨٠ ـ المرجع نفسه، ص ٤٧٦.

٨١ ـ «الفرات»، العدد الخامس، الصفحة الاولىٰ.

البريطانية فيها تعريض كبير حتى بالشعب الانكليزي، بينما تخلو عن ادنى اشارة الى جريدة «الفرات» ناهيك عن قرار تعطيلها.

ومرة اخرى يشتد الأسف وتزداد الحيرة عندما ترى ان واحداً من أبرز من ارخوا للصحافة العراقية يحشر مجلة «اللسان» وجريدة «العقاب» ضمن صحافة «ثورة العشرين» ليقلده في ذلك آخرون كتبوا في الموضوع نفسه[٨٢]. وفي الواقع ان الجريدة الوحيدة التي يمكن ادخالها ضمن صحافة «ثورة العشرين» أو ان نعدها حليفة صادقة لها، اذا توخينا الدقة اكثر، فهي جريدة «الاستقلال» البغدادية التي صادف ظهورها أيام الثورة، وقد تلقت «الاستقلال» النجفية نبأ صدورها بحرارة[٨٣]. وكما لا يخفى فان صحافة أية ثورة هي تلك التي تعاصرها وتنطق بلسانها وتتحدى ارادة اعدائها، وهي تنتهي عادة بانتهائها او تتحول الى صحافة وطنية سرية في أفضل الاحوال. وقد أصاب مؤلفا «صحافة ثورة العشرين وموقف صحف بغداد من الثورة» كبد الحقيقة حينما ذكرا عن مجلة «اللسان» انها لم تفعل «اكثر من نشر مقالات تناولت الوطنية ومفهومها من الناحية العامة، ولم يتضمن أي من تلك المقالات، صراحة او ضمناً، التحريض او الدعوة او الكتابة في الثورة والثورية»[٨٤].

من هنا اننا لا نتجاوز على الحقيقة في شيء اذا قلنا ان جوانب كثيرة، وكثيرة جداً، من تاريخنا الحديث والمعاصر في حاجة الى دراسات عميقة، بل ان قسماً غير قليل منها يحتاج الى اعادة نظر جدية وباسلوب يتفق وروح العصر ومتطلبات المرحلة.

---

٨٢ ـ من الواضح جداً ان يعقوب يوسف كوريا قد تاثر في كراسه «صحافة ثورة العشرين» بآراء الاستاذ روفائيل بطي (راجع ص ٧ ـ ١٠) من الكراس المذكور.

٨٣ ـ راجع «الاستقلال»، العدد الخامس.

٨٤ ـ عبد الرسول حسين وعدنان حسين، المرجع السابق، ص ٢٣.

الموضوع الخامس:

العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية

١٩٢٩ ـ ١٩٣٣

عانت المجتمعات الراسمالية منذ العام ١٨٢٥ من أزمات اقتصادية دورية تحولت الى احدى خصائصها الملازمة لها والناجمة عن عوامل وقوانين محددة ذات مردودات متشابهة في إطارها العام. فأن عامل الربح يطغي احياناً على التخطيط الاقتصادي وبرمجته، مما يؤدي الى تحول النقد الى بضاعة، فيختفي النقد وتتكدس البضاعة وتبعاً لذلك تنفجر الأزمة الاقتصادية.

ومنذ العام ١٨٥٧ إتخذت الازمات الرأسمالية طابعاً عالمياً وذلك بحكم التطور الكبير الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين البلدان والاصقاع المختلفة حتى أضحى بالأمكان التحدث عن سوق عالمية تختلف في طبيعتها ومداها عن العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي كانت تسود اجزاء العالم في السابق.

ان أخطر أزمة اقتصادية من هذا النوع هزت العالم هي تلك التي ظهرت بوادرها فجأة في خريف عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تمثل اكبر دولة راسمالية منذ اكثر من نصف قرن قبل ذلك التأريخ. وبالرغم من ان هذه الازمة لم تختلف عن الازمات السابقة في دوافعها ونتائجها، أي في اطارها العام، الا انها اختلفت عنها في نقاط معينة يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ كانت اوربا هي التي تؤلف البؤرة الاساسية لمعظم الازمات الاقتصادية السابقة، بينما تحولت الولايات المتحدة الامريكية الى مركز انفجار ازمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣، وقد انتقلت آثارها منها الى اوربا اولاً ومن ثم الى انحاء العالم الاخرى فيما بعد.

٢ ـ كانت الازمات الاقتصادية السابقة تبدأ وتنتهي في وقت واحد تقريباً، بينما اختلفت بدايات ونهايات الازمة الجديدة حسب البلدان وذلك بحكم عوامل محددة. فعلى صعيد القارة الاوربية انها بدأت في المانيا قبل انكلترا وفرنسا وهي بلغت الذروة في الاولى قبل الدولتين الاخيرتين، بينما لم تبلغ ذروتها في فرنسا، مثلا، الا في العام ١٩٣٥، اي في وقت أختفى فيه الجانب الاكبر من مظاهرها بالنسبة لجميع الاقطار الرأسمالية الاخرى.

٣ ـ كانت أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ أخطر واعمق أزمة اقتصادية مر بها العالم كما يبدو ذلك واضحاً من خلال الارقام والحقائق التي سنتطرق اليها فيما بعد، ولكن يكفي القول هنا ان الخسائر المادية التي جلبتها الازمة معها كانت تعادل الخسائر الجسيمة التي سببتها الحرب العالمية الاولى[1].

---

(١) تقدر الخسائر المادية للحرب العالمية الأولى بما يعادل ٣٦٠ مليار دولار ذهب.

٤ ـ لم تكن ازمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ اخطر واعمق أزمة من حيث المضمون والنتائج حسب بل انها كانت ايضاً أطول أزمة عرفها التاريخ من حيث اطارها الزمني، فأن الازمات السابقة ما كانت تستمر لأكثر من أشهر في العادة، بينما بدأت الازمة الجديدة في خريف عام ١٩٢٩ وانتهت في أفضل الاحوال في صيف عام ١٩٣٣، ولكن حتىٰ بعد انتهاء الازمة كان لا بد من مرور ما لا يقل عن عامين او ثلاثة أعوام على البلاد او المنطقة الواقعة تحت تاثيرها لكي يعود وضعها الاقتصادي الى مستوىٰ ما قبل الازمة.

٥ ـ نتيجة لأستكمال السوق الراسمالية العالمية كان من الطبيعي ان تمتد آثار الازمة الجديدة الى الاقطار المتخلفة بشكل لم يسبق له مثيل في التأريخ، الامر الذي سنلاحظه من خلال استعراضنا لبعض الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع فيما بعد.

٦ ـ تشابكت آثار أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ بشكل لم تعرفه الازمات الاقتصادية السابقة، فلئن كانت الاوضاع الصناعية هي التي تدهورت اكثر من غيرها، الا ان آثار الازمة على الاصعدة الاخرىٰ (الزراعية، التجارية والمالية) لم تكن قليلة الشأن.

ان هذه الخصائص التي ذكرناها تتجلىٰ اكثر من خلال استعراض عام لبعض الحقائق المرتبطة بالأزمة ونتائجها. فأن مجمل الانتاج العالمي قد تقلص في سنوات الأزمة بمقدار يزيد عن الثلث[٢]. فبالنسبة للفحم، مثلاً، انخفض الانتاج العام بمقدار يزيد عن ٣٠٪ وبالنسبة للحديد والصلب بلغ معدل الانخفاض اكثر من ٦٠٪ وبالنسبة للقطن حوالي ٢٧٪ بينما تراوح أقصىٰ ما بلغه معدل تدهور الانتاج في الازمات السابقة ما بين ١٠ و ١٥٪. وبالأمكان تصور الموضوع بصورة أفضل من خلال تحديد الاطار النسبي لهبوط الانتاج في سنوات الازمة فقد رجع مستوىٰ الانتاج العالمي الى ما كان عليه عام ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩، بمعنىٰ ان عجلة الاقتصاد الرأسمالي قد تراجعت بمعدل عقدين كاملين الى الوراء، مما له مغزاه الكبير جداً حسب قياسات الزمن في العصر الحديث. وإذا انتقلنا من

---

(٢) فيما يتعلق بالارقام والنماذج الواردة في هذا القسم من البحث إستندت الى عدد من المراجع منها ف.ك. تروخانوفسكي، تاريخ انكلترا المعاصر، باللغة الروسية، موسكو، ١٩٦٨، ص ١٧٤ ـ ٢٢٦. «التاريخ المعاصر» الجزء الاول (١٩١٧ ـ ١٩٣٩). مجموعة مؤلفين، باللغة الروسية، موسكو، ١٩٦٦، «التاريخ المعاصر للبلدان الاجنبية اوربا وامريكا ١٩١٧ ـ ١٩٣٩»، مجموعة مؤلفين، باللغة الروسية، الطبعة الثالثة، موسكو ١٩٧٥، «تاريخ العالم» باللغة الروسية، المجلد التاسع، موسكو ١٩٦٢، ص ١٧٣ ـ ٢٠٢ بيير رونوان، تاريخ القرن العشرين، ترجمة الدكتور نور الدين حاطوم، الطبعة الثالثة، دمشق ١٩٦١، ص ٢٦١ ـ ٢٧٦.

التعميم الى التخصيص فأننا نرىٰ ان معدل الانتاج في الولايات المتحدة الامريكية عاد الى ما كان عليه الامر في العام ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦، وبالنسبة لأنكلترا والمانيا الى العام ١٨٩٦ ـ ١٨٩٧. وقد تدهور الانتاج بالنسبة لبعض الحقول الانتاجية المهمة الى مستوىٰ أدنىٰ حتىٰ من ذلك. ففي انكلترا، مثلاً، انخفض انتاج الفحم الى مستوىٰ العام ١٨٦١ وبناء السفن الى مستوىٰ العام ١٨٤٣. وكما ذكرنا ان الازمة هزت دعائم الاقتصاد الامريكي بصورة أعنف من غيرها، الامر الذي يجعل استعراض جانب من آثارها المباشرة على الحياة الاقتصادية في تلك البلاد أمراً ضرورياً. فقد انخفض معدل الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة عام ١٩٣٣ بمقدار ٤٦٪ بالقياس الى الانتاج هناك عام ١٩٢٩. وبلغ تدهور الانتاج في بعض الحقول حداً خطيراً للغاية. فبالنسبة للحديد والصلب ـ عماد الصناعة الثقيلة ـ انخفض الانتاج الامريكي في سنوات الازمة بمقدار ٧٥٪ وبالنسبة للسيارات بمقدار ٨٠٪. فلا غرو ان اغلقت حوالي ١٣٥ الف معمل ومصنع وشركة امريكية ابوابها، وان ظهرت في ضواحي العديد من المدن الامريكية الكبيرة ما يمكن وصفها بمقابر كبيرة للآلات والمعدات. اما عدد المصارف الامريكية التي أشهرت الافلاس في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣ فقد بلغ ما لا يقل عن عشرة آلاف مصرف من أصل ٢٥ الف مصرف كانت تعمل بنشاط منقطع النظير عشية الازمة. ولهذا الرقم مدلوله العميق، ذلك لأن البنوك والاعمال الصيرفية تعتبر من أبرز اعمدة الحياة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية.

وفي المجال الزراعي يكفي ان نشير الى ان انتاج الحبوب في الولايات المتحدة قد تدهور في سنوات الازمة الى درجة ان المزارعين اضطروا الى ترك استخدام الآلة في حقولهم ورجعوا الى العمل اليدوي في هذا المجال الاقتصادي الحيوي، ذلك لأن سعر المنتوجات الزراعية، كالقمح مثلاً، قد هبط الى اخفض مستوىٰ سجل منذ اربعة قرون قبل ذلك التاريخ.

وجراء كل ما تقدم كان من الطبيعي ان ينخفض الدخل القومي في الولايات المتحدة الامريكية من حوالي ٨٨ مليار دولار عام ١٩٢٩ الى ٤٠ مليار دولار فقط عام ١٩٣٣.

وبما ان المانيا كانت تؤلف ثاني اكبر دولة راسمالية في العالم (انها تقدمت على انكلترا قبل ان ينتهي القرن التاسع عشر بعقود)، ولأن الانتعاش الذي طرأ على حياتها الاقتصادية كان أسرع من جميع أقطار القارة الاوربية لذا انها احتلت الموقع الثاني بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث تأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية. ففي العام ١٩٣٢ تقلص الانتاج الصناعي الالماني بمقدار حوالي ٤٧٪ قياساً مع العام ١٩١٣، وفي سنوات الازمة اشهرت ٦٨ الف مؤسسة رأسمالية الافلاس، واضطرت المصارف الكبيرة الى طلب الشرطة لتحميها من جماهير المودعين الذين بدأوا يخشون مصير ودائعهم بعد إفلاس العديد من المصارف المعروفة. وفي عز أيام الأزمة صدر مرسوم يعلن عما سمي

بالاجازة المصرفية، فاقفلت المصارف الالمانية كافة ابوابها، وتوقفت البورصات عن العمل، ولم تعاود هذه وتلك نشاطها الا تدريجياً. وجراء كل ذلك إرتفعت نسبة البطالة في المانيا بصورة خطيرة، حتىٰ انها إمتدت الى حوالي ٤٥٪ من أبناء الطبقة العاملة، ففي كانون الثاني عام ١٩٣٣ بلغ عدد العمال الالمان العاطلين عن العمل اكثر من ستة ملايين.

تركت ازمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ آثاراً عميقة جداً، لم يسبق لها مثيل في التاريخ، على الحياة الاقتصادية في البلدان المتخلفة التي بدأت تدور بدرجات متفاوتة في فلك العالم الرأسمالي. فقد وجدت هذه البلدان صعوبات كبيرة في تصريف منتوجاتها بسبب تقلص اعتماد البلدان الصناعية عليها، مما ادىٰ الى حدوث انخفاض كبير جداً في اسعار تلك المنتوجات، فقياساً الى معدل الاسعار العالمية السائدة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ انخفض سعر السكر في ذروة ايام الازمة بمقدار ٧٤٪ والحرير بمقدار ٧٥٪ والمطاط بمقدار ٩٣٪. وبشكل عام فأن معدل الاسعار بالنسبة لمنتوجات هذه الاقطار انخفض الى حوالي نصف ماكان عليه قبل الازمة مما ادىٰ الى تدني القوة الشرائية لدىٰ ابناء الشعوب المتخلفة بشكل ملموس فتقلص استهلاكها وبالتالي استيرادها للمنتوجات الصناعية التي بدأت تغزو اسواق العالم الثالث بصورة متزايدة منذ عقود طويلة سبقت الازمة الاقتصادية العالمية.

وقد ترك كل ذلك آثاراً مباشرة على التجارة العالمية التي بدأت بدورها تعاني من مشاكل معقدة أدت الى ان ينخفض مستواها الى حوالي ثلث ما كان عليه قبل انفجار الازمة. ونجمت عن ذلك حرب تجارية فعلية بين مختلف اقطار العالم التي تسابقت أوساطها الحاكمة الى فرض رسوم وتعاريف كمركية جديدة كوسيلة للتخفيف عن آثار الازمة على بلدانها. فخلال فترة قصيرة (من حزيران عام ١٩٣١ حتىٰ نيسان عام ١٩٣٢) رفعت ٧٦ بلداً رسومها الكمركية المفروضة على البضائع المستوردة من الخارج، وبدأت تخصص في ميزانياتها مقادير أقل من العملات الصعبةْ للتجارة الخارجية، بل وحتىٰ منعت استيراد انواع معينة من البضائع، فانخفض جراء ذلك التبادل التجاري بين البلدان المتطورة من جهة وبينها وبين البلدان المتخلفة من جهة اخرىٰ.

أثر الواقع المزري للتجارة العالمية في سنوات الازمة على حركة النقود ودورتها وبخاصة على نظام العملات في معظم الاقطار الرأسمالية. ففي العام ١٩٣١ اضطرت انكلترا الى سحب الغطاء الذهبي عن الجنيه الاسترليني مما ادىٰ الى ان تفقد عملتها وعملة البلدان المرتبطة بها قوتها. وقد امتدت آثار هذا الاجراء حتىٰ الى عدد من الاقطار الاوربية المتطورة من قبيل الدول الاسكندنافية، بل والى اقطار بعيدة في امريكا اللاتينية مثل بوليفيا وكولومبيا وتعمقت آثار هذه المشكلة الى حد أبعد حينما لجأت الولايات المتحدة الامريكية بعد عامين فقط الى اجراء مشابه بالنسبة للدولار. وبشكل عام فقدت عملات ٥٦ دولة قوتها خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣.

لا ينكر ان جميع الطبقات والفئات الاجتماعية في الاقطار الراسمالية والبلدان المرتبطة بها قد عانت كثيراً من آثار ازمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣، ولكن بحكم عوامل موضوعية محددة اختلفت نسبة تأثر هذه الفئات بـآثار الازمـة. فأن مـا يمكن وصفه بـالمناعـة الاقتصادية خففت الى حد ما من عبء الازمة على كبار الراسماليين الذين بذلت الدولة بدورها كل ما في وسعها من أجل مد يد العون اليهم ومساعدتهم لحل مشاكلهم ليتمكنوا من تفادي آثار الازمة بأسرع ما يمكن، فقدمت لهم القروض وفرضت ضرائب كمركية تحمي مصالحهم ورفعت مشترياتها من المعدات الحربية. لذا فأن ثقل آثار الازمة جاء اكبر بالنسبة للفئات الكادحة والمتوسطة من عمال وفلاحين ومنتجين صغار وموظفـين ومثقفين ومن كان على شاكلتهم. وفيما يلي نحاول اعطاء صورة مركزة عن هذه الحقيقة.

حسب المعطيات الرسمية التي تعود الى تلك الفترة بلغ عدد العمال العاطلين كلياً عن العمل عام ١٩٣٢ في الـ ٣٢ دولة راسمالية وقعت فيها الازمة حوالي ٥ر٢٦ مليون شخص. هذا الى جانب البطالة المقنعة، فأن عشرة ملايين آخرين من العمال كانوا نصف عاطلين لأنهم في الغالب كانوا يعملون لمدة يوم واحد او يومين في الاسبوع ويرتفع عدد جيش العاطلين اكثر اذا اخذنا بنظر الاعتبار الكساد الكبير الذي أصاب سوق العمل في البلدان المتخلفة التي لا تتوفر احصاءات دقيقة عن عدد العمال العاطلين فيهـا خلال سنوات الازمة. ولكن مما لا شك فيه ان عدد العاطلين في تلك البلدان كان كبيراً بدوره، الامر الذي نلاحظه بجلاء عندما نتطرق الى آثار الازمة بالنسبة للعراق.

واذا انتقلنا مرة اخرى من التعميم الى التخصيص فأننا نرى مثل هذه الصورة المذهلة: في آذار عام ١٩٣٣ بلغ عدد العمال العاطلين في الولايات المتحدة حوالي ١٧ مليون شخص. وفي حوالي الفترة نفسها ارتفع عدد العمال العاطلين في المانيا الى اكثر من ٦ ملايين شخص، فقد بلغت نسبة البطالة بين البروليتاريا الالمانية ما لا يقل عن ٤٥٪ ورافق ذلك انخفاض ملحوظ في اجور العمال. ففي انكلترا انخفضت اجورهم بنسبة حوالي ٢٠٪ وفي الولايات المتحدة الامريكية بنسبة ٤٤٪ ومن أجل تخفيف الضغط الكبير الواقع على الميزانية لجأت اكثرية الدول الراسمالية الى تخفيض رواتب الموظفين، وسدت ابـواب العمل امام المثقفين. كما عانى الفلاحون من مشاكل مشابهة دفعت باعداد كبيرة منهم الى ترك حقولهم، بل والى قطع اشجار بساتينهم للتعويض عن نقص الوقود الذي أصبح ظاهرة عامة في المدن والارياف على حد سواء. ومما له مغزاه في مجال بحثنا ان مثل هذه الظاهرة قد لوحظت حتى في الاقطار المتخلفة ولو على نطاق أضيق من الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الأوروبية. فأن يد الفلاحين في سوريا، مثلاً، قد إمتدت في سنوات الازمة الى اشجار الزيتون ذات الريع العالي، فلم يتورعـوا عن قطعهـا لأستخدامهـا لأغراض التدفئة وغيرها.

كان من الطبيعي جداً ان تترك الازمة الاقتصادية آثاراً عميقة على الحياة السياسية الداخلية والخارجية للدول الراسمالية والبلدان المرتبطة بها. فقبل كل شيء تعمقت التناقضات الاجتماعية داخل المجتمعات الراسمالية، لا سيما لأن الاستياء بين الشغيلة بلغ أوجه، ففي سنوات الازمة انفجرت ثورة في اسبانيا، وتعقدت الاوضاع السياسية بشكل خطير في كل من المانيا وايطاليا واليابان وبولونيا وغيرها. ولم يكن مجرد صدفة ان اقيمت الدكتاتورية الفاشية في المانيا عام ١٩٣٣، وان جرت محاولة عصيان فاشي في فرنسا عام ١٩٣٤. ومن جانب آخر عاشتْ حركات التحرر الوطني لشعوب البلدان المستعمرة فترة مد واضحة المعالم، حتىٰ ان آثار الازمة هيأت ظروفاً انسب لانتقال تلك الحركات في بعض المناطق الى طور أعلىٰ، خاصة لأن الدول الاستعمارية حاولت عن طريق الضغط على أبناء شعوب تلك المناطق التخفيف من آثار الازمة على مصالحها.

أثرت الازمة الاقتصادية كذلك على العلاقات القائمة بين الدول الكبرىٰ، فقد ساعدت على تعميق مشاكلها وتوتير العلاقات بينها وذلك بحكم تصادم مصالحها جراء التناقض بين خططها الرامية الى التخفيف من وطأة الازمة عليها. فعلىٰ سبيل المثال لم يكن بوسع الدول الكبرىٰ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، ان تنظر بعين الارتياح الى الخطوة التي أقدمت عليها اليابان في العام ١٩٣١ حينما قامت قواتها باحتلال منشوريا في الصين.

وقد تحول كل ذلك، وغير ذلك، الى تراكمات كمية هيأت الطريق اكثر لأندلاع نيران حرب عالمية جديدة بدأت اوساط استعمارية معينة تعتبرها من جديد وسيلة ضرورية لحل المشاكل المستعصية المخيمة على مصالحها.

وأخيراً من الضروري ان نلاحظ كذلك ان الازمة الاقتصادية العالمية في ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ نبهت اذهان الراسماليين في الدول الكبرىٰ الى جانب من الثغرات الموجودة في أنظمتهم، وقللت من تفاؤلهم الذي بلغ الذروة، خاصة بين الاحتكاريين الامريكان، عشية الازمة بالذات. فقد ذكر الرئيس الامريكي كوليج في رسالته التوديعية الى الكونغرس بتأريخ ٤ كانون الاول عام ١٩٢٨، أي قبل انفجار بوادر الازمة في بلاده بأقل من سنة واحدة، ذكر بالنص:

«بوسع البلاد ان تنظر بارتياح الى الحاضر وبتفاؤل الى المستقبل» وقد وردت تصريحات مشابهة على ألسن الاحتكاريين الامريكان انفسهم فأن احدهم صرح قائلاً: «لقد وضع في بلادنا أساس من الرخاء من شأنه ان يطغي على كل شيء رأيناه حتىٰ الآن». اما رئيس الكونسيرن المعروف «جنرال موتورز» فقد ذكر عشية الازمة بالحرف الواحد: «انني لا أرىٰ من العوامل ما يعرقل استمرارية رفاهنا وما يحول دون وجود حالة اقتصادية متفوقة لدينا وما يمنع نمو ازدهارنا».

الا ان هذه النظرة قد تغيرت بصورة ملموسة في أواسط الثلاثينات، اي بعد انتهاء الازمة مباشرة. فحسبما يعترف المؤرخون الغربيون فأن الازمة كانت دليلاً على «ان النظام الراسمالي كان ينقصه التنظيم الكافي» وهذا ما دفع «بجميع بلاد اوربا» الى مناقشة «فكرة الاقتصاد الموجه في العام ١٩٣٤»[٣].

وكما ذكرنا في حينه ان واحدة من أبرز خصائص أزمة عام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ كانت شموليتها التي لم يسبق لها مثيل في تأريخ الازمات الاقتصادية الرأسمالية. فقد إمتدت آثارها الى كل بقعة من بقاع العالم.

لماذا ظهرت الازمة في العراق:

بدأ العراق يندمج بالسوق الرأسمالية العالمية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لا سيما بعد ان تم فتح قناة السويس عام ١٨٦٩. وقد ادى ذلك الى حدوث تغييرات مهمة وكبيرة (معظمها كانت نوعية) في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعراق.

ولتوضيح أبعاد عملية إندماج السوق العراقية بالسوق الرأسمالية العالمية نورد فيما يلي بعض الحقائق الاحصائية. فقد أرتفعت قيمة صادرات العراق من ١٥٠ الف دينار سنوياً في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧١ الى ٢/٩ مليون دينار في سنة ١٩١٢ ـ ١٩١٣، بمعنى ان قيمة الصادرات العراقية إزدادت عشرين مرة خلال نصف قرن فقط. وقد إمتدت آثار هذا التحول الكبير الى منتوجات مهمة بالنسبة لحياة العراق الاقتصادية. فخلال الفترة المذكورة إزدادت كمية الحنطة المصدرة اربعة عشر ضعفاً والشعير بمقدار ٢٥٠ ضعفاً (من ٣٠٠ طن الى اكثر من ٧٧ الف طن) والصوف بمقدار يحتل مرتبة وسطاً بينهما (من ٣٠٠ طن الى ١٢/٦٠٠ طن)[٤].

والنتيجة الاولى التي نجمت عن إندماج العراق بالسوق الرأسمالية العالمية هي الازدياد المطلق والنسبي في قيمة البضائع المصدرة الى الاقطار الراسمالية والهبوط المطلق والنسبي لتبادل البلاد التجاري مع الاقطار المجاورة. وقد آل الامر الى ان يصدر العراق الى الاخيرة من المنتجات المحلية ما قيمته ١٣ الف دينار فقط، أي ما يعادل أقل من ٦٪ من القيمة السنوية لصادرات بغداد المحلية في الفترة ١٨٧٧ ـ ١٨٧٩، يقابلها ٢٢٢ الف دينار وهي قيمة كل باقي الصادرات المحلية التي كانت تتوجه الى الاسواق الرأسمالية[٥]. ولم تختلف نسبة صادرات ولاية الموصل عن ذلك كثيراً حسبما ورد في تقرير خاص للقنصل الالماني قبل الحرب العالمية الاولى بسبعة اعوام فقط.

---

(٣) بيير رونوان، تاريخ القرن العشرين، ص ٢٧٦

(٤) ارتفع المعدل السنوي لتصدير الصوف الى ١٢ر٠٠٠ طناً في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٦٦ و ١٩٠٩

وتتوضح الصورة اكثر اذا نظرنا اليها من زاوية تجارة التمور العراقية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر. ففي العام ١٨٧٩ بلغ مجموع الكميات المصدرة من التمور العراقية ٨/٧١٨ طناً، منها ٤/١٣٩ طناً، اي ما يربو على نصفها، الى موانيء المملكة المتحدة لوحدها و ٤٤٠ طناً منها الى موانيء شرق البحر المتوسط مع ١/٦٣٤ طناً منها الى موانيء البحر الاحمر. وخلال أربع سنوات فقط، اي في العام ١٨٨٣، إرتفعت صادرات التمور العراقية بمقدار الضعف تقريباً، فقد بلغت كميتها ١١/٣٠٦ أطنان ارتفعت حصة موانيء المملكة المتحدة منها الى ١٠/٣٦٤ طناً، بينما إنخفضت حصة موانيء شرق البحر المتوسط منها الى ٧٨١ طناً وحصة موانيء البحر الاحمر الى ٧١ طناً فقط. وكانت ولاية الموصل تصدر عشية الحرب العالمية الاولى اكثر من ثلثي منتوجاتها الى الاقطار الاوروبية.

ونلاحظ الصورة ذاتها بالنسبة لتجارة الاستيراد. فقبل كل شيء أدى الاندماج بالسوق الراسمالية العالمية الى ان ترتفع قيمة البضائع المستوردة من حوالي ٢٩٠ الف دينار سنوياً خلال ١٨٦٤ ـ ١٨٧١ الى حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون دينار في السنة التي سبقت الحرب العالمية الاولى، مما يعني ان قيمة تجارة الاستيراد العراقية قد إزدادت اكثر من إثنتي عشرة مرة خلال نصف قرن من عملية الاندماج المذكورة.

وإذا انتقلنا الى التخصيص مرة اخرى فأننا نرى ان قيمة المستورد من المنسوجات والملابس، مثلاً، قد إرتفعت بمقدار اثني عشر ضعفاً تقريباً (من ٩٤ الف دينار في ١٨٦٤ ـ ١٨٦٥ الى حوالي مليون دينار في ١٩٢٦ ـ ١٩٣١). وارتفعت قيمة المستوردات الاستهلاكية بنفس المستوى تقريباً.

وهكذا لم تحل نهاية العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى غدت البضائع المستوردة من أوروبا تؤلف حوالي ثلاثة أرباع مجموع قيمة مستوردات بغداد، وفي بداية القرن العشرين بلغت نسبة المستوردات من المملكة المتحدة والبلدان التابعة لها حوالي ثلثي مجموع المستوردات الداخلة الى العراق عن طريق ميناء البصرة، بينما في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٩ و١٩١١ كانت المملكة المتحدة والهند تجهزان لوحدهما ثلاثة أرباع قيمة كل مستوردات العراق[٦]. ومما له مغزاه بهذا الصدد ان المقيم البريطاني في

---

(٥) بما فيها الهند التي كانت خاضعة للمملكة المتحدة كلياً.

(٦) للتفصيل عن هذه الحقائق راجع

الدكتور محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق. التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨، الجزء الاول، صيدا ـ بيروت ١٩٦٦، ص ٩٤ ـ ٩٥، ١٠٦ ـ ١٠٧، ١٠٠ ، ١٢٩، ١٣١، ٢٢١، ٢٤٥، ٢٥٠ ـ ٢٥١، ٢٥٤ ـ ٢٥٧. طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق، بغداد، ١٩٣٠، ص ٣٦٠ ـ ٣٦٤، ا. اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، باللغة الروسية، بطرسبورغ، ١٩١٢، ص ٤٧٨ ـ ٤٨٥.

League of Nations. Question of the frontier between Turkey and Iraq, Geneva, 1924. pp. 89 - 90

K.M. Langley. The Industrialization of Iraq. Cambridge. 1961. pp. 23 - 26.

العراق أصبح مع مطلع القرن الماضي قنصلاً عاماً حصر إهتمامه بالأمور التجارية بالدرجة الاولى وان غرفتين بريطانيتين للتجارة كانتا تعملان في العراق قبل الحرب العالمية الاولى، إحداهما في بغداد وثانيتهما في البصرة، أكد نظاماهما على العمل من أجل «تطوير المصالح التجارية والنقل المائي والاعمال المصرفية وحمايتها» و «تشجيع التجارة مع الامبراطورية البريطانية وترويجها» و «جمع المعلومات المتعلقة بكل ما يخص النشاط التجاري العام وتصنيفها»[٧].

ومع احتلال العراق المباشر في سنوات الحرب العالمية الاولى ومن ثم فرض الانتداب عليه بعد انتهاء الحرب بفترة وجيزة إزداد إرتباطه بالسوق الرأسمالية العالمية، ولا سيما بأسواق بريطانيا ومستعمراتها. فلغاية العام ١٩٢٧ تضاعفت قيمة واردات العراق من البلدان الرأسمالية قياساً مع وارداته منها في سنة ١٩١٣. ولم يختلف الامر كثيراً بالنسبة لصادرات العراق، فقد ظهرت في ميدانها شركات جديدة أجنبية ووطنية بلغت «شأواً مهماً» منها خمس شركات أوربية كبيرة وثلاث شركات عراقية زاولت تصدير التمور وعدد اكبر من الشركات زاولت تصدير الحبوب والأصواف وغيرها الى أسواق البلدان الرأسمالية[٨].

ولتوضيح الموضوع اكثر نشير الى ان الاقطار المجاورة كانت تزود أسواق العراق بأقل من ١٥٪ من إحتياجاتها مقابل اكثر من ٨٥٪ كانت تأتيها من الاقطار الرأسمالية[٩] خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٢[١٠].

لم يكن بوسع العراق، إذن، ان يبقى بمعزل عن آثار الازمة الاقتصادية العالمية التي هزت البلدان الرأسمالية بعنف في الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٣. وكان من الطبيعي ان تنعكس صعوبات الاقتصاد البريطاني في تلك السنوات على السوق العراقية اكثر من غيرها.

---

(٧) راجع.

Commercial and Trades Directory of Iraq, 1924 — 1925, Printed and published by the Times Printing and Publishing company, Basrah and Baghdad, P.43

(٨) للتفصيل راجع.
طه الهاشمي، المرجع السابق، ص ٣٦٠ ـ ٣٦٤ الدكتور محمد سلمان حسن.
المرجع السابق، ص ١٤١ ـ ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧ ـ ١٥٠.

(٩) بما فيها الهند وكانت حصتها ٤ر٢٠٪

(١٠) النسب محسوبة بالاستناد الى المعلومات الواردة في الجدول الاحصائي رقم ٢٦ عن التغييرات في أسواق الاستيراد الى العراق المنشورة في الصفحة ٢٥٧ من كتاب الدكتور محمد سلمان حسن الآنف الذكر.

إنفجرت الازمة الاقتصادية في انكلترا في النصف الاول من العام ١٩٣٠ وبلغت الذروة فيها في ربيع عام ١٩٣٢. ولئن جاءت آثار الازمة أقل عمقاً في انكلترا قياساً مع ما كان عليه الامر في المانيا، ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية فأن سبب ذلك كان يعود الى ان الانتعاش والنمو الاقتصاديين اللذين أصابا العالم الراسمالي بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بسنوات قليلة جريا في انكلترا أبطأ من المانيا والولايات المتحدة اللتين كانتا تحتلان، فضلاً عن ذلك، مرتبة أعلىٰ منها في قائمة البلدان الرأسمالية الأكثر تطوراً.

إلا ان ذلك لا يعني، بالطبع، ان آثار الازمة على حياة انكلترا الاقتصادية كانت قليلة. فقد تراجع مستوىٰ انتاجها العام في سنوات الازمة الى ما كان عليه عام ١٨٩٦ - ١٨٩٧، بمعنىٰ ان عجلة إقتصادها لم تتوقف عن السير قدماً حسب بل تراجعت بما يعادل أربعة عقود من الزمن، مما يؤلف فترة خطيرة حسب قياسات التطور الرأسمالي المتميز بالسرعة. وكان تأثير الازمة على الحقول الانتاجية التقليدية ذات الجذور العميقة والقديمة في حياة انكلترا الاقتصادية اكبر حتىٰ من ذلك. فأن إنتاج الفحم، مثلاً، قد تدهور الى مستوىٰ سنة ١٨٦١، وتقلصت طاقة صناعة السفن البريطانية العريقة جداً بمقدار إحدىٰ عشرة مرة[11] وهي عادت بذلك الى المستوىٰ الذي كانت عليه في العام ١٨٤٣. وعانت الزراعة البريطانية بدورها من مشاكل كبيرة إنعكست، قبل كل شيء، في صعوبة تصريف منتوجاتها، الامر الذي أدىٰ الى تدني أسعارها بنسبة ٣٤٪[12].

وكانت مردودات الازمة كبيرة بالنسبة لمختلف مجالات الحياة وجميع شرائح المجتمع في انكلترا. فقد إضطر العديد من المعامل والمصانع والمصارف والمخازن الى غلق ابوابها، كما أشهر عدد اكبر من التجار إفلاسهم. فقد عانت تجارة انكلترا الخارجية في سنوات الازمة من إختناق كبير. فأن قيمة تصدير الاقمشة الانكليزية المعروفة، مثلاً، تقلصت في العام ١٩٣٢ الى ٣٦٥ مليون باون استرليني بعد ان كانت تؤلف حوالي ٧٣٠ مليوناً في العام ١٩٢٩، وعانت خزينة الدولة من صعوبات كبيرة للغاية. كما فقد في ذروة أيام الأزمة كل واحد من أربعة عمال بريطانيين عمله نهائياً (حوالي ثلاثة ملايين عامل)، فضلاً عن البطالة المقنعة التي عانىٰ منها الكثيرون. اما من لم يفقد العمل من العمال فقد جرىٰ تقليص أجوره بنسبة ٢٠٪ وجراء كل ذلك شهدت البلاد موجة من الاضرابات والمظاهرات ومسيرات كان ينظمها العاطلون عن العمل وقد اطلقوا عليها إسم «مسيرات الجياع»[14]. وهزت رجات سياسية كبيرة النظام السياسي البريطاني يومذاك، مما انعكس في عدم الاستقرار وتقلب الحكم والانشقاق الخطير الذي حدث في صفوف حزب العمال.

---

(١١) «التاريخ المعاصر للبلدان الاجنبية. اوروبا وامريكا ١٩١٧ - ١٩٣٩»، ص ٧٢.

(١٢) ك.ن سيفاستيانوف، انكلترا «تاريخ العالم» باللغة الروسية، المجلد التاسع، ص١٩٩.

(١٣) التفصيل راجع ف.ك. تروخانوفسكي، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(١٤) اولت الصحافة العراقية احداث بريطانيا في سنوات الازمة الاقتصادية جانباً كبيراً من اهتمامها.

انعكست آثار كل ذلك على الحياة الاقتصادية في العراق بدرجات متفاوتة وضمن إطار التأثير العام للازمة الاقتصادية العالمية نفسها. فقد بدأ العراق يعاني من ظاهرة جديدة لم يعرفها من قبل، ظاهرة تردي الاوضاع الاقتصادية بسبب فائض الانتاج وإنخفاض الاسعار، وهما من السمات الملازمة للأزمات الرأسمالية المعروفة، بينما نجمت كل الازمات الاقتصادية السابقة التي شهدتها البلاد على مر القرون عن شحة الانتاج وإرتفاع الاسعار بفعل عوامل كانت ترتبط على الاغلب بظروف الطبيعة نفسها (الفيضانات، الجفاف والجدب، الجراد والأوبئة وما شاكل).

بداية الأزمة:

لم تتفاقم الازمة كلياً في انكلترا عندما بدأت آثارها تمتد الى العراق بصورة مباشرة. فكما ذكرنا ان الاقتصاد البريطاني بدأ يعاني من الازمة في النصف الاول من عام ١٩٣٠، أي بعد ان بدأت تظهر في الولايات المتحدة بحوالي عام واحد. بينما إستغرقت عملية إنتقال الأزمة من ضفاف التايمس الى ضفاف الرافدين فترة أقل من ذلك. فلم يمر سوى أشهر قلائل على ظهور الازمة هناك حتى بدأت بوادرها تهز حياتنا الاقتصادية بعنف دفع الصحافة المحلية في وقت مبكر نسبياً الى التحدث عن غزو «البضائع المغشوشة» للاسواق العراقية وعن «الفوضى الاقتصادية والعسر المالي وإخطار الافلاس المهددة، الضاربة أطنابها في البلاد من أقصاها الى أقصاها»[١٥].

وبما ان الاقتصاد العراقي كان قائماً على الزراعة أساساً فأنها تلقت أولى ضربات الأزمة وأقساها. فلقد أدى إنخفاض الطلب الخارجي على منتوجات العراق الزراعية والحيوانية الى ارتفاع عرض موادها وبالتالي انخفاض أسعار الاخيرة بنسبة لم يشهد العراق لها مثيلاً من قبل. ففي السنة الاولى من الازمة إنخفض سعر الوزنة الواحدة من الحنطة الكردية الى خمس روبيات وربع الروبية[١٦] وسعر الطغار الواحد من الشعير الى ٤٠ روبية والوزنة الواحدة من رز العنبر الى ٢٦ روبية والخضراوي الى ١٣ روبية والساير الى أقل من ٩ روبيات وطغار الذرة البيضاء الى ٦٠ روبية والصفراء الى ٤٥ روبية والدخن الى ٤٠ روبية ووزنة العدس الى ٦ روبيات والماش الى ٥ روبيات والسمسم الى ١٠ ـ ١٢ روبية ومن الدهن الجيد (٢٥ كيلو) الى حوالي ٢٩ روبية والمتوسط الى ٢٦ روبية والدهن النباتي الى ٢٤ روبية وسعر الف مصران الى ٣٥٠ ـ ٤٥٠ روبية[١٧].

---

(١٥) راجع على سبيل المثال:
«العالم العربي» (جريدة) بغداد، ١٠ و ٢٠ كانون الاول ١٩٢٩ و ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٠ (الافتتاحية)؛ «العراق» (جريدة). بغداد ١٥ آذار ١٩٣٠.

(١٦) الروبية الواحدة كانت تعادل ٧٥ فلساً. وحسب التسعيرة الرسمية المتبعة كان كل ١٠٠ الف روبية تعادل ٧٤٤٨ باوناً استرلينياً.

(١٧) راجع: «العراق» ٢٤ كانون الاول ١٩٣٠.

وخلال أقل من ستة أشهر فقط طرأ إنخفاض جديد على أسعار جانب كبير من المواد المذكورة، فقد أصبح سعر الوزنة الواحدة من الحنطة الكردية يتراوح ما بين ٤ و٥ روبيات ونزل سعر وزنة رز العنبر الى ٢٥ روبية والماش الى اربع روبيات ونصف روبية ومن الدهن الجيد الى ٢١ روبية والمتوسط الى ٢٠ روبية والنباتي الى ٢٣ روبية[١٨]. وفي المعدل إنخفضت أسعار المنتوجات المذكورة، لا سيما الحبوب منها، بنسبة تربو على ٥٠٪ في السنة الاولى، من الازمة، كما انخفضت اسعار التمور في بداية الازمة بنسبة تزيد عن ٣٠٪ قياساً الى سعرها عشية الأزمة[١٩]. وتكدست هذه البضائع في الاسواق المحلية وتدهورت أسعار مشتقاتها بصورة مذهلة، حتى ان سعر كل صمونتين أصبح يعادل فلساً واحداً فقط[٢٠].

ولم يجر تدهور اسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية العراقية بصورة مفاجئة غير معهودة حسب، بل ان نسبته كانت كبيرة ايضاً بالقياس مع تدهور الاسعار العالمية للمواد المذكورة. فأن الطغار الواحد من الشعير، مثلاً، كان يباع في اسواق لندن يومذاك بما يعادل ١٢٠ روبية، أي ثلاث مرات اكثر من سعره في العراق[٢١].

ورغم هذا التدهور الكبير الذي طرأ على أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية فأن سوقها ظلت راكدة طيلة سنوات الأزمة، خاصة جراء النكسة الكبيرة التي تعرضت لها تجارة العراق الخارجية فأن الحبوب، مثلاً، «بقيت متكدسة ونائمة في الموانيء لا يقدم على شرائها أحد بالرغم من التنزيلات الهائلة التي أنزلها التجار» كما ورد على لسان جريدة «العالم العربي» في عددها الصادر يوم ٢٦ آذار ١٩٣٠. ولم يختلف الوضع بالنسبة للتمور في شيء، فقد إضطر معظم اصحاب مكابسها في البصرة الى سد أبواب معاملهم ذلك لأن كميات التمور المكدسة في الميناء كانت كبيرة الى درجة بحيث ان مجيء ١٠٠ سفينة شراعية من المناطق الفقيرة الى الميناء خلال يومين فقط لم يؤثر على اثمانها ولو قليلاً[٢٢]، كما ان كبار المصدرين أصبحوا في وضع يسمح لهم برفض قبول التمور من المنتجين لأدنى سبب[٢٣].

---

(١٨) «العراق» ١٦ آيار ١٩٣١

(١٩) «العالم العربي» ٢٧ آب و ٩ ايلول ١٩٣٠

(٢٠) «العالم العربي» ٢٩ نيسان ١٩٣٢

(٢١) راجع «العالم العربي» ٢١ حزيران ١٩٣٠

(٢٢) «العالم العربي» ٣ آب و ٢٣ ايلول ١٩٣٠

(٢٣) الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ١٤١

أفرز هذا الواقع ظواهر غير مألوفة في حياة البلاد الاقتصادية خلال سنوات الأزمة. فأن إفلاس كبار التجار وصغارهم تحول الى أمر خطير يسترعي الانتباه منذ الأشهر الاولى للازمة. فخلال ايام قليلة من آذار عام ١٩٣٠ اشهر ١٦ تاجراً معروفاً في بغداد الافلاس(٢٤). وتتابعت صحف العاصمة في نشر أخبار التجار الذين يشهرون الافلاس، بل ان العديد من التجار لجأوا الى ما عرف بالأفلاس التقصيري كوسيلة من وسائل التخلص من آثار الأزمة، مما استدعى تقديم قسم منهم الى المحاكم التي أصدرت الاحكام بحقهم(٢٥). وقد بلغت ظاهرة إفلاس التجار حداً دفع بغرفة تجارة بغداد الى الطلب من وزارات العدلية والمالية والداخلية إصدار أوامر الى مديرية جوازات السفر تقضي بمنع التجار من مغادرة العراق(٢٦).

ومن الظواهر الجديدة التي شهدتها حياة البلاد الاقتصادية في سنوات الأزمة ان فائض الانتاج ولد إستياءاً كبيراً في نفوس المزارعين حملهم على «عدم حصد مزروعاتهم بتاتاً والامساك عن بذر بذور المزروعات الصيفية» فقد «فضل الزراع ترك الارض غير مزروعة»، كما انهم، والتجار، تركوا ما لديهم من منتوجات زراعية «يأكلها الدود ويقضي على معظمها»(٢٧). ولم يكن من المألوف ابداً أن يؤدي الحصاد الجيد الى ازدياد شدة وطأة مشاكل الناس كما حدث في بعض مناطق البلاد عام ١٩٣٠(٢٨)، وأن لم يؤد إنخفاض اسعار المواد الحياتية الأساسية الى حدوث تحسن في الوضع المادي لأبناء الفئات الاجتماعية الفقيرة وذلك جراء إختفاء النقود. وربما يكفي ان نقول بهذا الصدد انه في أيام الازمة لم يكن بوسع الباعة الدوارين المرتبطين مباشرة بالأوساط الفقيرة سواء في الريف او المدينة، ان يحصلوا على ما يعادل ١٦ الى ٣٢ فلساً في اليوم(٢٩). لذا ليس بغريب ان اطلق فلاحو الجنوب على فترة الأزمة الاقتصادية إسم «سنة اللوعة»، وان أطلق عليها فقراء كردستان إسم «سالى گرانيكه» (سنة الغلاء) رغم الانخفاض غير المعهود الذي طرأ على أسعار المواد الحياتية الأساسية.

---

(٢٤) «العراق» ١٥ آذار ١٩٣٠.

(٢٥) «العالم العربي» ١٢ ايلول ١٩٣٠ و ١٩ شباط و ٣١ كانون الاول ١٩٣١. «العراق» ٢١ نيسان و ١٠ كانون الاول ١٩٣٠ و ٢٣ آذار ١٩٣١.

(٢٦) راجع: «العراق» ٢٤ نيسان ١٩٣٠.

(٢٧) «العالم العربي» ٢٦ آذار و٢٧ آذار ١٩٣٠.

(٢٨) «العالم العربي»، ٢٧ آب ١٩٣٠.

(٢٩) «محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية الثالثة. إجتماع سنة ١٩٣١» (الاجتماع الاعتيادي) بغداد ١٩٣١، ص ٥٢٩.

ولم تكن تجارة الاستيراد في سنوات الازمة الاقتصادية احسن حالاً من تجارة التصدير. فتبعاً للهبوط الكبير الذي طرأ على القـوة الشرائيـة لدى السكان تـدهورت إمكانية إستيراد البضائع الاجنبية من الخارج. ففي العام ١٩٣٠؛ أي خـلال السنة الاولى من الأزمة، انخفضت الكميات المستوردة من الاقمشة بمقدار ٢٥٪ ومن الملابس بمقدار ٤٥٪ ومن الالات، بما في ذلك المضخات، بمقدار ٤٧٪ بالقياس مع السنة التي سبقته[٣٠]. وتتوضح الصورة اكثر فيما لو أخذنا موضوع استيراد الاقمشة بنظر الاعتبار لانها تؤلف حاجة حياتية اساسية. فان معدل قيمة المستورد من المنسوجات الاجنبية قد هبط[٣١] من مليون و ٩٤١ الف دينار في النصف الثاني من العقد الثالث الى مليون و٤٢٤ الف دينار في العقد الرابع[٣٢].

وكان من الطبيعي ان تنعكس آثار الأزمة الاقتصادية بسرعة على ميزانية الدولة التي كانت تعتمد بالأساس على الضرائب والرسوم الكمركية. ولم يكن مجرد صدفة ان إتخذت الحكومة في وقت مبكر قراراً يقضي بقبول حصتها من ضريبة الحبوب عيناً لعدم توفر النقد الكافي لدى الفلاحين وبسبب تكدس كميات كبيـرة من الحبوب في بيـوتهم وبيادرهم[٣٣]. مع ذلك صاحب كساد سوق الحبوب والأزمة الزراعية بوجه عام عجز في الميزانية بلغ اربعة ملايين روبية خلال السنة الاولى من الأزمة[٣٤]، خاصـة وان ابناء الفئات الاجتماعية الدنيا من سكان المدن عجزوا بدورهم عن دفع ما ترتب عليهم من الضرائب رغم ما كانوا يتعرضون له من ضغط الجهات الرسمية[٣٥]. ومع تفـاقم آثار الازمة الاقتصادية إزدادت صعوبات الميزانية ومشاكلها اكثر فاكثر.

تفاقم الأزمة:

في السنة الثانية من عمر الازمة الاقتصادية تفاقمت آثارها في العراق، شأنه في ذلك شأن معظم الاقطار المجاورة، ولا سيما المرتبطة منها بعجلة الاقتصاد البريطاني. فقد تعقدت مشاكل تجارتي الاستيراد والتصدير، وتدنت الاسعار اكثر، واشهر عدد اكبر من التجـار إفلاسهم؛ وتضـاعفت صعوبـات ميزانيـة الدولة التي تقلصت وارداتهـا من الضرائب المفروضة على الحاصلات الزراعية الى النصف تقريباً قياساً مع وارداتها منها

(٣٠) راجع: «العالم العربي» ١٦ تشرين الاول ١٩٣١.
(٣١) لم ينجم الامر فقط عن واقع الازمة الاقتصادية، بل إرتبط ايضاً بتطور صناعة النسيـج الوطنية ومنافسة منتوجاتها للاقمشة المستوردة حينذاك.
(٣٢) الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٢٤٥.
(٣٣) «الاستقلال» (جريدة)، بغداد، ١٤ أيار ١٩٣٠
(٣٤) «العالم العربي» ٢٩ آذار و ١١ تموز ١٩٣٠.
(٣٥) «الاستقلال» ٢٧ ايار ١٩٣٠.

في السنة الاولى للازمة، كما بلغ عجزها الاجمالي في العام الثاني من الازمة اكثر من ثلاثة ملايين روبية رغم جميع الاجراءات التي اتخذت للاقتصاد في بعض ابواب النفقات[٣٦].

واشتدت آثار الازمة في سنتها الثانية على سكان المدن، بمن فيهم اصحاب الحوانيت الذين أصبحوا يعانون من وضع خانق جعل «الاسواق بائرة كالمقابر» حسب وصف احد النواب[٣٧]. وقد صورت الصحف المحلية واقع الازمة في سنتها الثانية هكذا:

« الازمة الاقتصادية تأبى الا اشتداداً، وعدد العاطلين والخاسرين والفاشلين والمفلسين يتضخم كل يوم وكل ساعة»[٣٨].

توفرت مجموعة من العوامل المساعدة التي أدت الى تفاقم الازمة الاقتصادية في العراق. فقبل كل شيء ان آثار سياسة البريطانيين التي استهدفت تخفيف عبء الازمة في بلادهم على حساب الشعوب الخاضعة لنفوذهم قد إمتدت الى العراق ايضاً في صور مختلفة كان أخطرها يتعلق بموضوع الاجراءات التي إتخذتها الحكومة البريطانية بصدد عملتها. ففي العام ١٩٣١ الغت لندن الغطاء الذهبي للباون وأوجدت ما عرف بالكتلة الاسترلينية التي تحول الباون بموجبها الى أساس لتبادل عملات الدول التابعة لانكلترا او المرتبطة بها، بما في ذلك جميع مستعمراتها. وبموجب الاجراء الأخير إضطرت الدول المذكورة الى نقل كل إحتياطيها من الذهب وما لديها من العملة الصعبة الى بنك انكلترا، مما تحول الى سند مالي جديد للإقتصاد البريطاني.

ترك تأسيس الكتلة الاسترلينية آثاراً كبيرة على إقتصاديات العراق التي ارتبط مصيرها كلياً بوضع الباون وتقلباته[٣٩]. وان اول اجراء خطير لجأت اليه الحكومة العراقية في مسايرتها لقرار الحكومة البريطانية حول تأسيس الكتلة الاسترلينية كان سنها لقانون يجيز تأجيل إصدار العملة العراقية الجديدة التي كان من المقرر ان تحل محل الروبية الهندية المتداولة، ثم عدلت الحكومة القانون بشكل يتوافق مع قرار الغاء الغطاء الذهبي لعملات البلدان الخاضعة للنفوذ البريطاني بعد ان كان من المقرر ان يكون الذهب غطاء للدينار العراقي الجديد[٤٠]. وجراء ذلك تأثر وضع سوق العملة في الداخل، وانتشر تهريب الذهب الى الخارج على نطاق واسع جداً[٤١].

---

(٣٦) «العالم العربي» ١٨ كانون الثاني و ٥ ايار ١٩٣١.

(٣٧) الحكومة العراقية. محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية الثالثة. الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١، بغداد، بلا، ص ٥١.

(٣٨) «العالم العربي» ٢٧ حزيران ١٩٣١.

(٣٩) لم ينسحب العراق من الكتلة الاسترلينية الا بعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

(٤٠) «العالم العربي» ٣ و ٨ كانون الاول ١٩٣١.

(٤١) «العراق» ٣ كانون الثاني ١٩٣١ «العالم العربي» ٣ آب ١٩٣٠.

وفي سنوات الازمة الاقتصادية إتخذت شركات النفط العاملة في العراق مجموعة من الاجراءات كان من شأنها تعزيز مواقعها والتخفيف من مشاكلها عن طريق الضغط على الحكومة العراقية والعراقيين بصورة عامة. ففي ذروة ايام الأزمة حاولت شطب جزء كبير من مورد العراق من نفطه ذهباً بحجة الغاء الغطاء الذهبي للباون[42]. وكانت اسعار النفط ومشتقاته في السوق العراقية لا تتناسب قطعاً مع الواقع الجديد للقوة الشرائية لدى الفرد العراقي. فأن الانكليز كانوا «يبيعونك نفط بلادك بأسعار تزيد عن أسعار صفائح أعلى جنس من النفط الذي كان يأتيك من وراء البحار والجبال» قبل استغلال نفطنا كما ورد معبراً على لسان «العالم العربي» في إفتتاحية عددها الصادر يوم السادس من كانون الاول عام ١٩٣١. وبالمقابل فأن الحكومة البريطانية لم تعف البضائع العراقية من الرسوم الكمركية التي إستثنت منها البلدان الخاضعة لأنتدابها او حمايتها، وذلك بحجة صدور قرار عصبة الامم بصدد الغاء الانتداب على العراق، الامر الذي سبب أضراراً اضافية للبلاد[43]. وقبل ذلك التأريخ بفترة وجيزة فرض البريطانيون على العراق دفع تعويضات لشركة الطيران الامبراطورية البريطانية.[44] وهكذا فان تلاعب الانكليز وشركات النفط بمقدرات البلاد الاقتصادية في سنوات الأزمة العصيبة بلغ حداً لم تتحمله حتى بعض الأوساط المعروفة بموالاتها المكشوفة للندن.[45]

ومارست الحكومة الايرانية من طرفها بعض الضغوط على العراق ضمن الاجراءات التي إتخذتها من أجل تخفيف آثار الازمة الاقتصادية عليها. فلم يمر سوى وقت قصير على انتقال آثار الازمة الى اقطار الشرقين الأدنى والاوسط حتى أقدمت الحكومة الايرانية على منع تحويل أثمان البضائع التي كان التجار العراقيون يرسلونها الى ايران. وعلى ما يبدو ان المبالغ المترتبة على الجانب الايراني دفعها كانت كبيرة الى درجة أثرت على مصالح اعداد غير قليلة من التجار المعروفين، مما إستوجب تدخل الحكومة العراقية التي بعثت وفداً برئاسة جعفر العسكري الى طهران لأجراء مفاوضات خاصة بصددها. وقد بعث نوري السعيد رئيس الوزراء برسالتين حول الموضوع نفسه الى كل من مهدي قلي خان هدايت رئيس الوزراء وتيمور طاش وزير البلاط الايراني[46].

---

(٤٢) «العالم العربي» ١٥ كانون الثاني ١٩٣٢

(٤٣) «العالم العربي» ١٢ شباط ١٩٣٢

(٤٤) راجع «العالم العربي» ٢٧ حزيران ١٩٣١

(٤٥) راجع افتتاحية جريدة «العراق» «كنوزنا النفطية وتلاعب الشركة الدولية» في عددها الصادر يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٢

(٤٦) «العراق» ١و٣و١٤ أيار ١٩٣٠

وفضلاً عن ذلك طرأ تدهور ملموس على تجارة الترانسيت مع ايران عبر الأراضي العراقية في سنوات الازمة. فخلال السنة الاولى منها إنخفضت قيمة بضائع الترانسيت المنقولة الى ومن ايران بنسبة ١٨٪ الأمر الذي ترك آثاراً مباشرة على مصالح عدد كبير من التجار العراقيين(٤٧).

ولم تتحمل الحكومات العراقية المتعاقبة مسؤولية قليلة فيما آل اليه الوضع العام للبلاد في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية. فقبل كل شيء لم يكن بوسع سياسة النظام في ظل الانتداب خلق مناعة إقتصادية من شأنها التخفيف من آثار صدمة كالتي وقعت في أواخر العقد الثالث وأوائل العقد الرابع. ورغم تأكيد الرأي العام على ضرورة الاصلاح(٤٨) وتعهد الوزارات المختلفة التى جاءت الى الحكم في تلك السنوات بأن تعالج «موقف البلاد الاقتصادي من أساسه »(٤٩) الا ان معالجات الحكومة للامور في تلك المرحلة اتسمت في معظمها بطابع سطحي وغير جدي، جاء وصفه على لسان احدى الجرائد بهذا الاسلوب اليائس:

«إننا لكثرة أقوالنا الفارغة، ولكثرة مقترحاتنا العقيمة، ولكثرة أوضاعنا الشاذة الغريبة، ولكثرة أوهامنا وشهواتنا الباطلة سنصبح، وايم الحق، اضحوكة للعالم فضلاً عن اننا أمسينا على حافة هاوية الاضمحلال، فحتى متى والى متى؟»(٥٠).

وفي الواقع كان بمستطاع الاوساط المسؤولة الركون الى بعض الاجراءات العاجلة التي كان من شأنها التخفيف من أعباء الازمة الاقتصادية، وقد أشار عدد من الساسة والتجار والزراع والصحفيين الى بعض جوانبها من قبيل الحد من هيمنة الشركات الاحتكارية التي جعلت الزراع في «حالة لا تطاق» لتحويلها إياهم الى «اسرى للمشتري الواحد» كما ورد نصاً في اجتماع عقده «٤٧ من أكابر الزراع العراقيين»(٥١) برئاسة الحاج رمزي بيك في ٢٠ حزيران عام ١٩٣٠، اي في بداية الازمة(٥٢). وينطبق القول نفسه على شركات النقل البحري التي منحها وضعها الاحتكاري إمكانية فرض أسعار مرتفعة

---

(٤٧) (Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and nlorthern Ireland to the council of the leaque of Nations on the adminstration of Iraq for the year 1931), London, 1931, PP. 55 — 56; «العالم العربي» ٢١ حزيران ١٩٣٠.

(٤٨) راجع على سبيل المثال: «العراق» ١٨ آذار ١٩٣١ «العالم العربي» ٢٦، و٢٩، كانون الثاني و ٢٠ شباط و ٢٨ آذار و٢٨ حزيران ١٩٣٠ و ٨ و ٢٣ كانون الثاني و ١١ ايلول ١٩٣١ وغيرها.

(٤٩) راجع مثلاً منهاج الوزارة السعيدية الأولى التي تألفت يوم ٢٣ آذار ١٩٣٠ في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة. صيدا - بيروت ١٩٦٦، ص ٦ - ٨ "العالم العربي" ٢٦ آذار ١٩٣٠.

(٥٠) «العالم العربي» ٢٥ حزيران [illegible]

(٥١) من بينهم جعفر ابو التمن ومحري الجميل وداود السعدي

(٥٢) «العالم العربي» ٢١ حزيران ١٩٣٠

على المصدرين العراقيين الذي طالبوا بدعوة عدد آخر من شركات الملاحة العالمية بهدف كسر طوق الاحتكار المفروض على مصالحهم(٥٣). وعلى الفرار نفسه لم تحاول الحكومة البحث عن أسواق جديدة، بل بقيت البضاعة العراقية المكدسة خاضعة كالسابق لنفس الاسواق التقليدية.

وبدلاً عن كل ذلك أبدت الحكومة العراقية تسهيلات واضحة للشركات الاجنبية في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية. كما تلكأت في إتخاذ الاجراءات الكفيلة بالضغط على الحكومة الايرانية للتراجع عن مواقفها التي لشرنا اليها، او على الاقل للتخفيف من آثارها. ففي الوقت الذي لجأت الحكومة الايرانية الى إجراءات اعتبرتها ضرورية بالنسبة لمصالحها دون أي اعتبار لمصالح الجانب العراقي، ولا سيما فيما يخص التحويل وتجارة الترانسيت، نرى ان الحكومة العراقية كانت تغض الطرف عن غزو القمح الايراني لأسواقنا المكدسة بكميات هائلة من قمحنا، مع العلم ان الايرانيين منعوا من جانبهم إستيراد التمور العراقية التي كانت تصدر كميات كبيرة منها الى بلادهم قبل الازمة(٥٤).

واتخذت السلطة موقفاً مشابهاً من الرز الهندي الذي كان «يحتل اسواقنا» وذلك مراعاة لمصالح بعض المستوردين(٥٥).

وجل ما اتخذته الحكومة العراقية من إجراءات لمعالجة آثار الازمة الاقتصادية لم تتعد الغاء رسم الصادر المفروض على الحبوب وتخفيض رسوم الميناء بنسبة ٣٠٪ مع تخفيض مؤقت لأجور نقل الحبوب بواسطة السكك الحديدية والسفن النهرية في حدود ٢٠٪(٥٦). ورغم اهمية هذا الاجراء الا انه كان أمراً لا بد منه لما أصاب عمليات الشحن من ركود، ولا سيما بالنسبة للنقل بواسطة السكك الحديدية التي كان الانكليز لا يزالون يسيطرون عليها. وقبل ان تنتهي الازمة إتخذت الحكومة بعض الاجراءات للحصول على قروض اجنبية(٥٧) كما انها استقدمت الخبير المالي البريطاني السر هلتن يونغ الذي وصل بغداد في السابع عشر من آيار عام ١٩٣٠ للنظر في «مسألة العملة العراقية والحالة

---

(٥٣) راجع. «العالم العربي» ٢٦ حزيران ١٩٣٠.

(٥٤) مع العلم طرا في تلك السنوات تحسن ملموس في العلاقات بين البلدين، الا ان الحكومة العراقية كانت مهتمة يومذاك بأمور اخرى في علاقاتها مع ايران (راجع عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩، ٢١٨).

(٥٥) «العراق» ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٥٦) «العالم العربي» ١٨ شباط و ١٦ تموز ١٩٣٠.

(٥٧) «الأهالي» (جريدة) بغداد ٨ حزيران ١٩٣٣.

الاقتصادية وتخفيض الميزانية». وقد سبق للحكومة ان دعت الخبير نفسه الى العراق عام ١٩٢٥ دونما ان تسفر اعماله وتقاريره عن نتائج ملموسة، الامر الذي أثار بعض الشكوك في أوساط الرأي العام[٥٨] التي لم تكن، على العموم، مرتاحة من موقف الحكومة، فهي كانت محقة في اعتقادها بأن:

«أحاديث الناس العلقمية بين أربعة جدران او في المقاهي او في الجرائد، وتصاريح الوزراء في دواوينهم وفي الصحف السيارة، وكل كلام او تحسر او أنين في هذا الشأن لا يكافح ولا يعالج ولا يشفي.... ان المكافحة الجدية تقتضي اعمالاً جدية، عاجلة تنشيء في الحالة بعض الاصلاح والارتياح»[٥٩].

وبحجة ضرورة التخفيف عن الآثار الخطيرة للازمة الاقتصادية لجأت الحكومة في الوقت نفسه الى مجموعة اخرى من الاجراءات العقيمة التي تحولت الى عبء جديد أثقل كاهل الفئات الفقيرة والمتوسطة اكثر فأكثر. فألغت وزارة الري والزراعة ومنحت وزير الاشغال والمواصلات السلطات المخولة لوزيرها. ومع ان هذا القرار الغريب يكفي لأعطاء انطباع واضح عن طبيعة الاجراءات التي لجأت اليها الحكومة للحد من آثار الأزمة الا ان الأغرب منه كانت الاصوات التي إرتفعت مطالبة بـالغاء «وزارات اخـرى كوزارة المعارف (!!!!) ووزارة الاشغال وربط دوائرهما ببعض الوزارات الباقية...»[٦٠]. حتماً ان مثل هذا الصوت النشاز كان غريباً في بابه بالنسبة للعالم بأسره!.

أدى الغاء وزارة الري والزراعة، فضلاً عن نتائجه الاخرى، الى بقاء عدد كبير من موظفيها بدون عمل[٦١]. ولم يقتصر مثل هذا المصير على موظفي وزارة الري والزراعة وحدهم، فسرعان ما صدر قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني الذي منح مجلس الوزراء صلاحية الغاء الوظائف التي يراها غـير ضـروريـة، وأنهاء خدمات الموظفين الذين يقتنع بوجوب الاستغناء عنهم[٦٢]. وقد رافقت صدور القـانون حملة شنتها الصحف الموالية للبريطانيين وللاوساط الحاكمة ضد ما اسمته بـ «سياسة التضخم في دواوين الحكومة»[٦٣] التي تستوجب، كما اكدت، اجراء تنسيق في دوائرها.

---

(٥٨) «العالم العربي» ١٩ و ٢٦ آيار ١٩٣٠

(٥٩) مقتبس من افتتاحية جريدة «العالم العربي» في عددها الصادر يوم ٣٠ آذار ١٩٣٠

(٦٠) «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣٠» ص ٢٣٢ و ٢٥٥. «العالم العربي» ٣١ آذار ١٩٣٠ و ٢٣ كانون الثاني ١٩٣١.

(٦١) «نداء الشعب» (جريدة) ، بغداد، ٦ شباط ١٩٣١.

(٦٢) «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣٠»، ص ٢٦٦ ــ ٢٧٢، ٣٥٤.

(٦٣) عنوان افتتاحية جريدة «العراق» في ٣ نيسان ١٩٣٠.

وإثر صدور «قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني» تألفت بديوان وزارة المالية لجنة خاصة مهمتها النظر في قضية تنسيق الموظفين في الوزارات المختلفة، وبدأت دوائر الدولة تبعث اليها بقوائم تضم أسماء من تقترح الاستغناء عن خدماتهم(٦٤). ثم توالى صدور قوائم فصل الموظفين تباعاً، وكانت الواحدة منها تحتوي، عادة، على عشرات الاسماء(٦٥). فبموجب إحدىٰ القوائم التي صدرت في أواخر حزيران عام ١٩٣١ جرىٰ فصل ٣٢ من مدراء النواحي مرة واحدة(٦٦). وضمت قائمة ٢٩ آب ١٩٣١ اسماء ٧٤ موظفاً جرىٰ فصلهم(٦٧). واعتبر بعض كبار المسؤولين اجراءات فصل الموظفين ضرباً من ضروب «الوطنية» فتمادوا فيها، وتباهوا بها على صفحات الجرائد المحلية، منهم مدير عام السجون الذي ضمت اليه احدىٰ قوائمه فقط اسماء ثلاثين من صغار موظفي سجن بغداد المركزي وعماله المفصولين(٦٨)

ومن الجدير بالذكر ان قرارات الفصل إمتدت لتشمل الموظفين الذين تعتبر وظائفهم حتىٰ اليوم من الملاكات المهمة والنادرة في دوائر الدولة. فبموجب احدىٰ القوائم إستغني عن خدمات عشرة مهندسين في مختلف أرجاء البلاد(٦٩). اما فيما يخص بقية الموظفين وكذلك المتقاعدين فقد صدر قانون خاص يقضي بتخفيض رواتبهم بنسبة تتراوح ما بين ٥ الى ٨٪ وجرىٰ قبل ذلك استقطاع من رواتبهم في شهري تشرين الثاني وكانون الاول عام ١٩٣٠(٧٠).

ومن المهم ان نلاحظ ان الحكومة لم تجرؤ حتىٰ في مثل تلك الايام العصيبة على القيام بأجراء من شأنه مس رواتب الموظفين الانكليز او الاستغناء عن عدد قليل منهم رغم مطالبة مختلف المحافل بذلك، ورغم ان راتب الموظف الانكليزي الواحد كان يفوق راتب نظيره العراقي عدة مرات. فباعتراف التقرير السنوي للميناء ان المؤسسة صرفت عام ١٩٣٢ على أقل من ثلاثين موظفاً أجنبياً لديها مبلغ ٩٦٣ر٤٤٨ روبية على شكل رواتب و ٩٤٢ر٦٥ روبية دفعتها لصندوق تقاعد الموظفين البريطانيين لحسابهم مع مبالغ كبيرة اخرىٰ صرفتها على أسباب الراحة والسكن لهم(٧١). مع ذلك فأن قرار مجلس الوزراء الصادر يوم ٢٢ كانون الاول ١٩٣٠ إستثنىٰ «الاجانب المربوطين بعقود خاصة»

---

(٦٤) «العراق» ٤ كانون الاول ١٩٣٠

(٦٥) راجع «العالم العربي» ١ ايلول و ٧ تشرين الاول ١٩٣١

(٦٦) «العالم العربي» ٢٦ حزيران ١٩٣١

(٦٧) «العالم العربي» ٣٠ آب ١٩٣١.

(٦٨) «العراق» ٢ كانون الثاني ١٩٣١

(٦٩) «صدى العهد» (جريدة) بغداد، ٨ تموز ١٩٣١.

(٧٠) «محاضر مجلس النواب اجتماع سنة ١٩٣٠» ص ٢٤٨ ـ ٢٥١، ٧٢٦ ـ ٧٣٣؛ «صدىٰ العهد» ٣١ مارت ١٩٣١. «العالم العربي» ١٤ و ٢٠ و٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٠ و ٣ كانون الثاني ١٩٣١.

(٧١) «الاهالي» ١٢ حزيران ١٩٣٢.

من إجراء تخفيض رواتب الموظفين[٧٢] مع العلم ان حكومتهم لجأت الى اجراء مشابه بالنسبة لأقرانهم في انكلترا ذاتها. بينما ان مجرد محاولة بسيطة أقدمت عليها الحكومة العراقية بهدف إجراء تخفيض جزئي في رواتب الموظفين الاجانب العاملين لديها أثار حفيظة المندوب السامي البريطاني بشكل أجبر الحكومة على إعادة النظر في لائحة قانونية أقرها مجلس النواب بهذا الصدد[٧٣].

ولا يخلو من مغزىً ان نشير الى ان العديد من كبار الموظفين البريطانيين لم يعيروا واقع الازمة التي كان يمر بها العراق ما يستحق من إهتمام فاقدموا، دون تورع، على اعمال من شأنها إضافة اعباء جديدة الى كاهل الخزينة كانت في غنىً عنها قطعاً. فعلى سبيل المثال أقدمت مؤسسة الميناء يومذاك على تشييد بناية كبيرة جديدة على حساب خزينة الدولة إعترف مديرها الكولونيل وارد نفسه «بمخالفتها للضرورة الاقتصادية» وحاول، مع ذلك، تبرير تلك المخالفة اثناء افتتاح البناية بحضور الملك فيصل الاول في نيسان عام ١٩٣١[٧٤].

يتوفر مؤشر معبر آخر يبين بوضوح مدى استهانة الحكام بالقيم في معالجاتهم لأحوال البلاد في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية. ففي الوقت الذي كان هؤلاء يلقون بمئات البسطاء بين براثن الفقر والجوع دون ادنى وازع من ضمير، لم يترددوا دون وازع من ضمير كذلك، في الصرف بسخاء حاتمي على «الوفود والاسفار والتجولات والاجازات والاكراميات» وعلى «اقامة حفلات شائقة تعظم سمعة العراق» وعلى «كرم مبيض للوجه مع الاجانب في انواع المعاملات معهم سواء كان في مسائل التوظيف والاكراميات وما شابه، او في قضايا المقاولات والعقود والمشتريات» كما ورد نصاً في إفتتاحيتي إحدى الجرائد الليبرالية ذروة ايام الازمة[٧٥].

لم تقتصر اجراءات الفصل والحرمان على الموظفين وحدهم، بل امتدت آثارها الى العمال ايضاً وبصورة لم يسبق لها نظير، خاصة وان المؤسسات الاجنبية تمادت فيها. فقبل إستفحال الازمة وبروز آثارها المباشرة بادرت إدارة السكك الى طرد اعداد كبيرة من العمال بحجة إجراء «تنسيقات ضرورية» في اعمال مؤسساتها. ثم توالت قوائم فصل عشرات العمال من المؤسسات المذكورة[٧٦]. وتبعاً لذلك إرتفع عدد العاطلين عن العمل في

---

(٧٢) «العالم العربي»، ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٣

(٧٣) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٧٤) (The Times of Meso potamia), March 17th 1931.

(٧٥) «العالم العربي»، ٢٧ حزيران ١٩٣١ و ١٥ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٧٦) المركز الوطني للوثائق (م.و.و) الوحدة الوثائقية البلاط الملكي، رقم الملفة د/١٤ موضوع الملفة الاحزاب السياسية «الاستقلال» (جريدة)، بغداد ١ و ٣ و ١٥ و ١٦ نيسان ١٩٣١؛ «صدى العهد» ٣٠ نيسان ١٩٣١ «العالم العربي» ٢٧ حزيران ١٩٣١.

سنوات الازمة بصورة لم يعرفها العراق من قبل. ففي أوائل صيف عام ١٩٣٢ بلغ عدد العاطلين المسجلين لدىٰ «جمعية عمال الميكانيك» وحدها حوالي خمسة آلاف شخص، ثم ارتفع العدد خلال اقل من شهر الى اكثر من ستة آلاف ومن ثم الى عشرة آلاف قبل ان تشرف تلك السنة على نهايتها. أما عدد العاطلين في المدن الاخرىٰ فكان يقدر بـأربعة أضعاف ذلك الرقم. وكان اكثر من نصف هؤلاء العاطلين يجيدون صنعة واحدة او اكثر. وفي مثل تلك الظروف كان يكفي مجرد الاعلان عن وجود اعمال محددة في أقصىٰ زاوية من البلاد حتىٰ يهرع المئات من العاطلين لتسجيل انفسهم.[٧٧]

وفي سنوات الازمة دفعت البطالة العديد من العمال لترك بلادهم واللجوء الى الاقطار المجاورة والقريبة بحثاً عن العمل. وكان من الطبيعي ان يرضىٰ هؤلاء بأي عمل كان وان يعيشوا في ظروف صعبة كانت تؤدي احياناً بحياتهم[٧٨]. وانتقل «عمال عراقيون كثيرون» للعمل في حقول النفط في ايران دونما ان تكون الحكومة العراقية على علم «بكيفية إستخدامهم وأجورهم وشروط عملهم ومقدارهم بالضبط» كما ورد نصاً في إحدىٰ الوثائق الرسمية[٧٩].

ولم تكتف المؤسسات الاجنبية العاملة في العراق بطرد العمال أفواجاً في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية، بل ابتدعت ايضاً طريقة تخفيض ساعات العمل وتخفيض اجور العمال تبعاً لذلك، بحيث بلغ الامر بعمال السكك العراقيين انهم كانوا لا يقبضون في الشهر اكثر من أجور ١٢ يوماً فقط[٨٠].

وفي القطاع العمالي كذلك كان يجري تمييز واضح بين العراقيين والاجانب الذين كان يقدر عددهم بحوالي ٢٠٪ في مؤسسات السكك ولدىٰ شركات النفط وحوالي ٤٠٪ في ميناء البصرة[٨١]. وكان هؤلاء، شأنهم شأن الموظفين الاجانب، يتمتعون بامتيازات حرم منها العراقيون. فأن ادارة السكك، مثلاً، كانت تقدم الى العمال الذين تجلبهم من الهند راتباً شهرياً يتراوح بين ٥٠ و ١٥٠ روبية وتمنح الواحد منهم ٢٠ روبية اخرىٰ شهرياً بأسم مخصصات الطعام. وكانت عقود توظيفهم تمنحهم السكن والمعالجة على حساب الادارة، وفي حالة عدم توفر اماكن لدىٰ الشركة لسكناهم كانوا يمنحون ٨٪ اخرىٰ من رواتبهم كبدل ايجار. وعلى هذا الاساس فأن أجر العامل الهندي الاعتيادي كان يبلغ في

---

(٧٧) «الاخاء الوطني» (جريدة)، بغداد، ٢٧ حزيران و ٤ تموز ١٩٣٢؛ «العالم العربي»، ١٦ حزيران و ٧ تموز ١٩٣٢ و ١١ كانون الثاني ١٩٣٣؛ «العراق» ١٠ و ٢٧ آب ١٩٣١.

(٧٨) «العالم العربي» ١٩ شباط ١٩٣٢.

(٧٩) م. و. و. الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص/٥/٣ موضوع الملفة العمال وما يتعلق بهم (١/١٧ ـ ١٩٣٢/١٢/١٧).

(٨٠) «العالم العربي» ٣ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٨١) للتفصيل راجع:

م. و. و. الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص/١٠، موضوع الملفة. السكك: «العراق» ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٨.

الأقل أربعة أضعاف اجر العامل العراقي فيما عدا امتيازاته الاخرىٰ التي، اذا اخذت بنظر الاعتبار فأن نسبة الفرق بينهما ترتفع اكثر[٨٢]. ورغم ذلك لم تمس اجراءات تنسيق العمال وتخفيض ساعات عملهم وأجورهم العمال الاجانب.

وفي محاولة منها للتخفيف عن ضغط تبعات الأزمة الاقتصادية على ميزانية الدولة تبنت الحكومة في تلك السنوات سياسة ضريبية تحولت في نهاية المطاف الى عبء إضافي على كاهل الجماهير. فأنها تشددت اكثر من السابق في جمع الضرائب وبأسلوب استدعىٰ احتجاج المزارعين وأصحاب المواشي[٨٣]. وفي الوقت الذي كان الناس يطالبون الحكومة بالحاح إتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض الضرائب[٨٤] لجأت هي الى إصدار مجموعة من التشريعات والقرارات الجديدة التي أدت الى ارتفاع ملموس في نسبة الضرائب المفروضة عليهم. ففي العام ١٩٣٠ تم رفع ضريبة الدخل وحدها بمقدار ٥٠٪ الامر الذي ضمن لخزينة الدولة دخلاً اضافياً يقدر بـ ٢٥ لكاً[٨٥] من الروبيات[٨٦].

وفي ٢ حزيران ١٩٣١ أصدرت قانوناً جديداً لرسوم البلديات تضمن من المواد ما جعل كل كادح عراقي تحت ضغط ضريبي آخر كان غريباً في العديد من مظاهره. فقد جاء القانون برسوم لم تكن موجودة ومعهودة من قبل مثل الرسوم التي فرضت على الكلاب والحمير والدفينة وفحص السيارات والجسور والمعابر ووسائط النقل بجميع اشكالها والسوائل القابلة للاشتعال وخزن المواد القابلة للاحتراق وإجازة البناء والاعلان وأجازات الحرف على اختلاف انواعها والتصوير والطباعة والصيدليات والمسارح والفنادق والمطاعم والحراسة وعوائد الرصيف والموازين والمكاييل وغير ذلك من الامور. ولقد كان بعض هذه الرسوم مرتفعاً جداً. فبموجب رسم الدفينة، مثلاً، كان من المقرر في البداية ان يدفع أهل المتوفىٰ ٦٠٠ روبية عن الدفن الواحد داخل الحدود البلدية. وأصبح الحمال ملزماً بدفع ثلاث روبيات شهرياً من دخله الذي كان يصل بالكاد الى خمس عشرة روبية. والزم القانون صباغي الاحذية والنزاحين والباعة المتجولين بدفع ثلاث روبيات رسوم شهرياً من دخلهم المحدود للغاية[٨٧].

---

(٨٢) للتفصيل راجع

م. و. و الوحدة الوثائقية البلاط الملكي، رقم الملفة ص/١٠ موضوع الملفة السكك؛ «العراق» ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٨؛ «الاخبار» (جريدة)، بغداد، ٢٢ تشرين الثاني ٣١، Report on the administration of Iraq for the year 1926) pp. 31-32.

(٨٣) راجع مثلا: «العالم العربي» ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٨٤) راجع مثلاً «العراق» ١٨ آذار ١٩٣١: «العالم العربي» ٥ كانون الثاني و٢٠ شباط ١٩٣٠

٨٥) لك يساوي ١٠٠ الف روبية.

(٨٦) «محاضر مجلس النواب» اجتماع سنة ١٩٣٠، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧؛ «العالم العربي» ١٨ كانون الثاني و ٢١ تشرين الاول ١٩٣١.

(٨٧) محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣٠، ص ٣٠٩، ٥٢٠ ـ ٥٢٩.

وكان الوجه الآخر لهذه العملة قاتماً بشكل يثير الاشمئزاز في كل نفس. فأن الشركات الاجنبية، وفي مقدمتها شركات النفط، كانت معفية من دفع العديد من الضرائب والرسوم، وهي لم تكتف بذلك، ولم تعر وضع البلاد المالي اي اهتمام، فأخذت تلح في تلك الايام الصعبة بالذات على منحها إعفاءات جديدة، بما في ذلك الاعفاء من ضريبة الدخل(٨٨). وفعلاً إتخذت الحكومة آنذاك قرارات بصدد إعفاء بعض الشركات الأجنبية من الرسوم الكمركية(٨٩) لتلجأ بعد ذلك الى الاستقراض من «شركة النفط العراقية»(٩٠).

أسهمت محاولات الجشعين من تجار وغيرهم إستغلال ظروف الازمة في تعقيد آثارها وزيادة ثقلها على كاهل ابناء الفئات الاجتماعية الدنيا بصورة خاصة. ففي بداية الازمة مباشرة بدأ «الدهن الصناعي الزائف» و «الشاي المغشوش» وغيرهما يغزو الاسواق العراقية بشكل استدعىٰ إثارته في مجلس النواب وأمام المحاكم وفي الصحف ومجالات اخرىٰ، فأن «إدارة الصحة» كانت تضع في كل يوم يدها على «بعض صناديق الشاي المغشوشة» وغيرها من الحاجيات الحياتية الضرورية الرديئة والمزيفة. وكما تبين من التحقيق ان التجار كانوا يخلطون مع الشاي أوراقاً اعتيادية وأجساماً غريبة ونسبة كبيرة من الرماد(٩١). واستغل المرابون فرصة هبوط أسعار الحبوب وإحتياج الزراع للاموال فنزلوا الى ميدان التجارة واسترهنوا املاك الزراع وعقاراتهم بنصف او ثلث قيمتها الاصلية وفرضوا نسبة عالية من الارباح على ديونهم كانت تصل الى ٣٠٪. وفي حالة عجز المديون ان يستوفي ما بذمته كان الدائن يسجل المرهون بأسمه بنصف وأحياناً بربع قيمته. وراجت تجارة العرصات والدور في السوق السوداء على نطاق واسع، حتىٰ ان بعض التجار الموسرين الفوا في سنوات الازمة شركات خاصة لهذا الغرض. كما ان مساحات واسعة من أراضي الوقف لم تلبث ان بيعت بأسعار رخيصة على طريقة الاستبدال(٩٢).

وكان من الطبيعي ان يفرز الواقع المزري الذي ساد البلاد في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية والاسلوب الفاشل الذي إتبعته الحكومة لمعالجة ذلك الواقع، نتائج وظواهر إجتماعية وسياسية مختلفة كان العديد منها جديدة بدورها.

---

(٨٨) «السياسة» (جريدة) بغداد ٢٧ شباط ١٩٣١، «العالم العربي» ٦ آب ١٩٣٢

(٨٩) «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣٠» ص ٢٧٥

(٩٠) (The Iraqi Directory 1936) p. 223.

(٩١) راجع «العالم العربي» ١٠ و٢٠ كانون الاول ١٩٢٩ و ٢٦ كانون الثاني و٥ و٦ و٨ و٢٠ شباط ١٩٣٠.

(٩٢) «العالم العربي» ٤ تموز و١١ ايلول و٢ كانون الاول ١٩٣١

نتائج الازمة الاجتماعية
والسياسية. ظواهر جديدة:

تطرقنا ضمن المواضيع السابقة الى ما تمخضت عنها الازمة الاقتصادية من آثار وظواهر جديدة في الميدان الاقتصادي للمجتمع العراقي. وعلى الغرار نفسه ساعدت الازمة الاقتصادية وعواقبها على تفاقم عدد من المشاكل الاجتماعية وعلى تعميق التناقضات القائمة مما كان له مردود سياسي وفكري في الوقت ذاته.

ان من يلقي نظرة عابرة على الاخبار المحلية في الصحافة العراقية الصادرة في سنوات الازمة الاقتصادية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) يذهله حجم الجرائم المرتكبة وتفنن أصحابها الكبير في تلك الايام بالذات، الامر الذي يستحق دراسة خاصة حسب تصورنا. ان عينة من عناوين الصحف في سنوات الازمة من شأنها القاء ضوء كاف لما نحن بصدده[٩٣]:

«سرقات»، «تحايل»، «تفنن اللصوص في حوادث السرقة»، «الجرائم الاخلاقية»، «وحش بصورة إنسان»، «محكوم ١٤ مرة»، «الحمالون السارقون»، «اللصوص في البصرة»، قاتل المراتين»، «يشتري ما سُرق منه»، «حادثة قتل مريعة»، «سرقة كبيرة»، وغيرها[٩٤].

ولم يتورع لصوص بغداد في تلك الايام عن سرقة حتى الاضرحة والاماكن المقدسة. ففي ليلة ٢٠ نيسان ١٩٣٠، مثلاً، سطا اللصوص «على مرقد الامام الشيخ معروف الكائن في صوب الكرخ بالقرب من مرقد السيدة زبيدة وسرقوا كل ما وصلت اليه ايديهم من ستائر وبسط وغيرها»[٩٥]. وفي السنة الاولى من الازمة إزداد عدد جرائم القتل بصورة ملموسة، كما ارتفعت نسبة الادانة في المحاكم من ٥٦ الى ٦١٪[٩٦]. وقد جلب تفشي جرائم السرقات والقتل والسلب والنهب انظار حتى صحيفة فكاهية مثل جريدة «حبزبوز» الاسبوعية التي انتقدت الوضع بأسلوب لاذع[٩٧]. فلا غرو، والحالة هذه، ان ارتفعت الاصوات مطالبة الحكومة ان تهتم «الى اقصى حد من أجل قطع دابر المجرمين»

---

(٩٣) العديد من اعداد الصحف الصادرة في تلك السنوات تحمل مجموعة كاملة من اخبار الجرائم المختلفة (راجع على سبيل المثال «العالم العربي» ٢١ نيسان ١٩٣٠).

(٩٤) راجع على سبيل المثال.
«العراق» ٣ و١٣ و١٥ و٢٧ كانون الثاني و١٣ و١٤ شباط ١٩٣١؛ «العالم العربي»، ١٢ حزيران و٣ آب و٢٤ و٢٦ ايلول ١٩٣٠ و٦ و٨ و١٠ و٢٧ كانون الثاني و١٩ شباط و٨ آذار و٤ و١٠ نيسان و٩ تموز ١٩٣١ و١٠ كانون الثاني و٢٦ شباط و٥ نيسان ١٩٣٢ وغيرها.

(٩٥) «العراق» ٢٢ نيسان ١٩٣٠.

(٩٦) راجع. «العالم العربي» ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٠.

(٩٧) راجع «حبزبوز» (جريدة)، بغداد، ١٣ تشرين الأول ١٩٣٢

وان ترسل «بعثات بوليسية ومتخصصين في كشف الجرائم» وتقتدي «بالدول الراقية» . تأسيس «أفضل شرطة.....في سبيل الامن والاطمئنان»[٩٨].

وفي سنوات الازمة تحول الاختلاس ايضاً الى ظاهرة عمت دوائر الدولة من دو إستثناء، ففي الغالب لا يخلو اعداد الجرائد المحلية الصادرة يومذاك عن اكثر من خبـ عن حوادث الاختلاس وتقديم مرتكبيها الى المحاكم. ولقد اتهم بالاختلاس حتىٰ مدبـ المعرض الزراعي ـ الصناعي الذي افتتحه الملك فيصل الاول في ١ نيسان ١٩٣٢ بقصد تشجيع المنتوجات المحلية ايام الازمة[٩٩]. وجراء تفشي الاختلاس اضطرت الحكومة إا تأسيس عشرات اللجان الانضباطية الجديدة التي نشطت بصورة تستلفت الانظار. ومـ الجدير بالذكر ان واحدة من اللجان المذكورة أسست في مجلس الوزراء واخرىٰ في وزار الدفاع[١٠٠].

ولا يخلو من بعض المغزىٰ ان نشير ايضاً الى ان عدد الحجاج العراقيين قد تقلص في سنوات الازمة الاقتصادية بنسبة كبيرة[١٠١]. فيما وجد «الريسز» على العكس من ذلك رواجاً منقطع النظير في السنوات ذاتها[١٠٢]. كما انتشرت ظاهرة تسكع الشباب في مقاهـ المدن العراقية وشوارعها بصورة لم يسبق لها مثيل. وقد علقت احدىٰ الجرائد البغدادية على ذلك بالقول:

> «ومئات من المتعلمين قد طرحوا كتبهم واقلامهم ودفاترهـ وغصوا الشوارع والمقاهي والملاهي يملأون الفضاء صيـاحـ قائلين: لماذا تعبنا وتعلمنا وتهذبنا وليس لنا مخرج، ولا شغل يطعمنا خبزاً»[١٠٣].

وكان من الطبيعي ان تترك الازمة بصمات واضحة لها على الحياة السيـاسية والفكرية في البلاد. فقبل كل شيء تكشفت نوايا البريطانيين وحقيقة سياستهم للعراقيين

---

(٩٨) «العالم العربي»: ٣٠ نيسان و٢٥ آيار ١٩٣٠ و١٠ و ١٢ آيار ١٩٣٢. بعض العبارات المقتبسة هنا عناوين لافتتاحيات الجريدتين.

(٩٩) راجع: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ١٧٦.

(١٠٠) راجع على سبيل المثال:
«العراق» ٢٦ نيسان ١٩٣٠ و١٢ و١٥ و٢٧ كانون الثاني ١٩٣١ و١٤ و١٥ و١٨ و٢٢ كانون الثاني ١٩٣٢؛ «العالم العربي» ١٠ و ٢٥ كانون الثاني ١٩٣١ وغيرها.

(١٠١) فضلاً عن العوامل الداخلية لتلك الظاهرة فان حكومة الحجاز فرضت بدورها رسوماً اضافية على الحجاج (راجع: «العراق» ٤ آذار ١٩٣١).

(١٠٢) «حبزبوز» ١٠ آيار و٢٠ تشرين الاول ١٩٣٢.

(١٠٣) راجع افتتاحية «العالم العربي» في ١ تموز ١٩٣١.

اكثر من السابق، الامر الذي يمكن ملاحظته بوضوح من اسلوب إفتتاحيات الجرائد الليبرالية التي كانت تصدر يومذاك. وبالطريقة ذاتها تبين مدى عجز الحكومة العراقية وبعدها عن مصالح الشعب الأساسية. وقد تحولت الحقيقتان السالفتان، جنباً الى جنب الواقع الاقتصادي المزري، الى عنصر محرك إضافي مهم لنضال الشعب العراقي، وهو ما إنعكس في أمرين جوهريين متلازمين، الاول منهما الزخم الثوري الفريد الذي رافق موقف القوى الوطنية المعادي لمعاهدة عام ١٩٣٠، والثاني التحول النوعي الكبير الذي طرأ على نضال الطبقات والفئات الاجتماعية المسحوقة، فأن الحركة العمالية العراقية دخلت مرحلة جديدة في مسار تطورها أيام الأزمة الاقتصادية بالتحديد(١٠٤).

ويجب ان نشير كذلك الى ان أياً من التشريعات الضريبية السابقة لم تثر مثل رد الفعل القوي والشامل الذي احدثه قانون رسوم البلديات الذي سبب إضراباً لم يسبقه مثيل في تاريخ العراق المعاصر استمر في العاصمة لمدة حوالي اسبوعين في تموز ١٩٣١، وهو كان اول اضراب من نوعه لم يقتصر على بغداد بل إمتدت آثاره الى عدد كبير من المدن العراقية الاخرى، كما كان اول احتجاج جماهيري جمع بصورة واضحة بين المطالب الاقتصادية والسياسية للشعب، فقد تطور خلال أيام قلائل الى حركة وطنية عامة تنادي بسقوط الوزارة وتطالب بوضع حد للظلم والاستبداد. وكان الاضراب ايضاً اول تحدٍ من نوعه هز اركان واحدة من أقوى الوزارات العراقية وأجبرها على التراجع امام شعاراته المطروحة وفرض عليها إبعاد مزاحم الباجه جي وزير داخليتها الذي كان أقوى شخصية متنفذة في الوزارة السعيدية بعد شخص رئيسها، فتحول الاضراب بذلك الى اول ضربة نوعية إستخدمت سلاح الضغط الاقتصادي لتحقيق مطالب عامة للجماهير.

وساعدت أحداث الأزمة والموقف منها على فرز أفضل لواقع الصحافة العراقية وتعرية الجرائد التي لم تختر جانب المصالح الأساسية للناس. ولم يكن مجرد صدفة ان الغت السلطات الحكومية قرار المنع عن ٢٥ صحيفة حال انتهاء الأزمة وآثارها(١٠٥).

ومن المهم ان نلاحظ كذلك ان سنوات الازمة الاقتصادية شهدت ظهور آراء وافكار وتقييمات سياسية ـ إقتصادية من نوع جديد على الساحة الفكرية في العراق. فقد بدأ الرأي العام فيه يدرك لأول مرة حقيقة مهمة وخطيرة مفادها «ان استقلالنا الاقتصادي لأشد عذاباً من إستقلالنا السياسي» وان «الاستقلال والمال اخوان لا يفترقان، وكما ان الحياة لا تحلو بلا مال كذلك الاستقلال لا يلذ بلا مال» فاذا كان «أولياء امورنا ساعين الى معالجة الحالة السياسية فليسعوا كل السعي، ولكنهم فليسعوا ايضـاً في عين الوقت

---

(١٠٤) للتفصيل راجع: د. كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية. التكون وبدايات التحرك، بيروت ١٩٦١، ص ١٧٣ ـ ٢٢٤.

(١٠٥) راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

وبنفس النشاط الى معالجة الحالة الاقتصادية، فلا «دولة ولا أمة ولا حياة بلا ثـروة» والدولة الوطنية «هي الدولة ذات الحياة العملية التي تخرج من الأرض الف الف ثروة جديدة»[١٠٦]. وكل ذلك يتطلب حتماً التغيير الذي بدأ العراقيون يستوعبـون ضرورتـه بصورة أعمق من السابق لأنهم ادركوا ان الحكام «أهدروا احد عشر عاماً من حياتنا»، فبدأوا يتساءلون عن حق:

«فمتىٰ يكـون التفكير والتـروي؟ ومتىٰ يبتدىء التـدبير والعمـل؟ ومتىٰ يكـون الخلاص، وعلى يد من يكون؟ وأولياء الامور مبتلون بالمفاوضات والمعاهدات والاتفاقيات والانتخابات، والموالون لهم منهمكون في الدعايات والتطبيل والتزمير لما يسمونه بالفوز والنصر والسعادة، وأما المعارضون فمنهمكون هم ايضاً في الاعتراض على ذلك والمطالبة بالحقوق وليس من يسمع ويجيب»[١٠٧].

ومما يلفت النظر ايضاً ان بداية رواج الفكر الفاشي في العراق كتعبير عن يأس واضح تعود بدورها الى سنوات الازمة الاقتصادية العالمية التي شهدت على الصعيد الخارجي إنتقال السلطة الى الحزب النازي في المانيا. ولتوضيح هذا الموضوع نقتبس فقرات وردت في مقال إفتتاحي لجريدة «العراق» يحمل مثل هذا العنوان: «مثلنا الاعلىٰ ـ العراق يحتاج الى حزب فاشست». تقول الجريدة في مقالها الذي أشغل اكثر من ثلثي صفحتها الاولىٰ ما نصه:

«نحن بحاجة الى موسوليني عراقي عربي، والى حزب فاشستي عراقي عربي من دمنا ولحمنا.. والامة والمنورون من طبقتها ذوو القلوب الخفاقة يسعون اليوم لخلق هذا الحزب وإجلاس بطلهم على كرسي رئاسته الشاهق العلو... نحن بحاجة الى هذا المصنع، الى هذا المعمل الذي يخرج لنا رجالاً كرجال موسوليني... ولنسرع بكل ما أوتينا من مقدرة في خلق وأيجاد هذا الحزب، فهو وحده، والعقيدة الفاشستية، والمبدأ الفاشستي لا غيرهما قادران على قلب حالتنا العامة، سياسية كانت ام اجتماعية ام اقتصادية، وهذا الانقلاب وحده هو الذي سينقذنا من كل هذه الاوضاع الشـاذة ومن كل هـذه الآلام والمصائب. فالقلوب ولهانة الى رؤية ذلك اليوم الذي ترىٰ فيه اكثرية مجلسها النيابي من حزبها الفاشستي اصحاب الاقمصة السوداء وعلى رأسه موسوليني العراق»[١٠٨].

---

(١٠٦) الفقرات المذكورة مقتبسة من إفتتاحيات اعداد مختلفة من جريدة «العـالم العربي» التي وقفت باخلاص وفي حدود إدراكها وتقييمها للامور الى جانب الشعب في محنته (راجع «العالم العربي»، ٢٠ شباط و٣٠ آذار و٢٥ حزيران ١٩٣٠).

(١٠٧) راجع افتتاحيتي «العالم العربي» في ٢٤ ايلول ١٩٣٠ و١ تموز ١٩٣١.

(١٠٨) «العراق» ٨ آيار ١٩٣٠

النهاية:

مع ظهور بوادر انتهاء الازمة الاقتصادية في العالم الراسمالي، ولا سيما في انكلترا منذ عام ١٩٣٢، بدأ الانتعاش يعود الى الحياة الاقتصادية في العراق ايضاً، الامر الذي عكس مرة اخرىٰ مدىٰ ارتباط العراق بعجلة الرأسمالية العالمية. فمنذ ربيع عام ١٩٣٢ أخذ بعض التحسن يطرأ على أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية وعلى حركة تصديرها الى الاسواق الخارجية، ولم ينته العام المذكور حتىٰ كان العراق قد صدر اكثر من ٩١ الف طن من الحبوب[١٠٩]. وخلال عامين من بعد ذلك التأريخ تجاوزت صادرات الشعير لوحده ٢٢٥ الف طن، كما بلغت صادرات الحنطة ٢٠٦ر٨ أطنان والرز ١٣٥ر١ طناً[١١٠]. ولكن حتىٰ ذلك التحسن النسبي ترك آثاراً سلبية على أوضاع الفقراء وبسرعة جلبت الانظار واستحقت الاحتجاج[١١١].

وهكذا انتهت الأزمة الاقتصادية في العراق قبل حلول عام ١٩٣٣، ولكن آثار بعض جوانبها بقيت لفترة أطول.

---

(١٠٩) «الاخبار»، ١٥ كانون الثاني ١٩٣٣، «العالم العربي»، ٢٩ نيسان و١٥ آيار ١٩٣٢، «العراق» ١٩ كانون الثاني ١٩٣٢.

(١١٠) راجع .The Iraqi Directory,1936) p. 539

(١١١) راجع «العالم العربي»: ٢٩ نيسان ١٩٣٢.

الموضوع السادس:

بكر صدقي والمسألة الكردية

يحتل انقلاب ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٣٦ صفحة بارزة في تاريخ العراق المعاصر[1]. وقد تناولت اقلام عدد كبير من المؤرخين ورجال السياسة في الداخل والخارج رافقه من احداث ونتائج كانت، رغم اهميتها وتعبيرها المحدود عن طموح فئات اجتماعية جديدة، لا تخرج في حقيقتها عن اطار الصراع التقليدي بين بعض الفئات السياسية في البلاد من أجل السلطة، والذي وصل الذروة في العقد الرابع، وانعكس بصورة خاصة في سلسلة من الحركات والانتفاضات كانت تستهدف الاطاحة بهذه وزارة، او تلك، مع انها كانت تعبر في الوقت نفسه، وبأشكال مختلفة عن استياء جماهير الفلاحية، وبعض الفئات الاجتماعية الاخرى، من الاوضاع الاقتصادية لسياسية التي كانت تسود البلاد يومذاك. وجاء انقلاب تشرين الاول[2] الذي اطاح حكومة الأخائيين، بمثابة تطور نوعي جديد في لعبة الصراع من أجل السلطة لكونه دشن بداية تدخل الجيش في حياة البلاد السياسية. واكثر من ذلك حاولت بعض الاوساط السياسية (حكمت سليمان وجماعته) جذب قوى بورجوازية وطنية نامية، بما فيها البورجوازية الصغيرة، الى حلبة ذلك الصراع، واستغلالها في صالحها، الامر الذي مهد السبيل لأنتقالها المفاجىء الى داخل السلطة السياسية. ولكن كشف انسحابها السريع جوانب الخفية من اللعبة المزمنة التي غدت من أبرز مظاهر الحياة السياسية في العراق انذاك.

ومن الجدير بالذكر ان معظم القوى السياسية والاجتماعية الجديدة وقعت خلال المرحلة الاولى من الانقلاب في سوء تقدير واضح للموقف السياسي الذي استجد، فتأثرت كثيراً او قليلاً بآثار المظهر الجديد من لعبة الصراع من أجل السلطة. فقد ترك العديد من قادة الحزب الشيوعي، مثلاً، الميدان، ورأى الآخرون منهم «ان حكومة الانقلاب ستحقق الطبقة العاملة كل ما تصبو اليه من السعادة والرخاء»، فغدوا يعتقدون ان «لا حاجة البروليتاريا العراقية للنضال المنظم» الذي من شأنه ان «يثير غضب» بكر صدقي العناصر الملتفة حوله كما كانوا يؤكدون[3]. وهكذا فأن ضعف الادراك النظري، والوعي السياسي، دفع القوى السياسية الجديدة ايام الانقلاب الى حلبة لعبة الصراع السياسي سوى بدا أفول نجمها في الافق واضحاً.

---

(١) اتصل صاحب هذا البحث في حينه بعدد من الاشخاص الذين عاصروا احداث انقلاب عام ١٩٣٦، واشتركوا فيها، منهم عبدالعزيز ياملكي واسماعيل حقي شاويس وفؤاد مستي، شقيق الاستاذ توفيق وهبي، وغيرهم افادوا المؤلف كثيراً بما لديهم من معلومات قيمة غير معروفة تساعد في القاء الضوء على جوانب خاصة من وقائع الانقلاب ونتائجه.

(٢) يعرف عادة بانقلاب بكر صدقي.

(٣) راجع

«الشرارة»، لسان حال الحزب الشيوعي العراقي، العدد ٢١، تشرين الثاني ١٩٤٢، ص ٧.

وفي الواقع لا يصح النظر الى احداث انقلاب عام ١٩٣٦، بغض النظر عن اهمية بعضها، بصورة منعزلة عن حقيقة تلك اللعبـة المتشعبة وخفـاياهـا. وقد أخـذ معظم المؤرخين هذا الموضوع بنظر الاعتبار في تقييمهم لأهم جوانب الانقلاب ونتائجه. الا ان قسماً منهم اهمله، ووقع بشكل لا واعٍ تحت تأثير مظهر جد واضح من مظاهر (لعبة الصراع من أجل السلطة) في أيام الانقلاب، والفترة المبكرة التي اعقبت سقوطه. فمن المعلوم ان قائد الانقلاب بكر صدقي كان من أصل كردي[4]، فـاستغل اعـداء النظام الجديد ذلك من أجل حشد اكبر طاقة ممكنة في سبيل القضاء عليه، فبدأوا يصورون بكراً في ثوب «قائد قومي انفصالي كردي» يعمل في سبيل إقامة «دولة كردستان الكبرىٰ». وقد وجدت محاولات مناهضي الحكم الانقلابي في هذا الميدان إنعكـاساً بينـاً لها في بعض الصحف العربية، وفي المجالس السياسية المختلفة، وفي مـؤلفات عـدد من المؤرخـين والكتاب. فلم تمض سوىٰ فترة قليلة على سقوط حكومة الانقلاب حينما كتب واحد من المعجبين بسياسة نوري السعيد ان بكراً كان يهدف الى:

«جمع شتات الاكراد في شرقي الاناضول، وغربي ايران، وشمالي العراق، وتوحيد كلمتهم تحت لواء زعـامته، وتـأليف حكومـة مستقلة منهم على طريقـة الغازي كمـال اتاتورك». وقد عرف بكر «انه لا يمكنه ان يكون مطمئناً الى نجاح خططه الا بأيجاد رجال مخلصين الى جانبه، وانىٰ له ان يجد من يخلص له عند غير الاكراد، وهو منهم وهم منه لذلك راح يغدق على الاكراد الرتب والنعم.... وصب نقمته على الضباط العرب، فأخذ يبعدهم عن المناصب المركزية العليا، ويستبدلهم باكراد، كما إستبدل موظفي البـلاط العرب بأكراد ايضاً... وبعد ان تم له ذلك راح يجاهر لبعض اخصائه الاكراد بعزمه على تأسيس دولة كردية شمالي العراق من الولايات الشرقية في الاناضول، من غربي ايران على حدود العراق وتركيا، على ان تنضم الى هذه الدولة الالوية الشمالية الجبلية. ولكن الاكراد.... ضنوا على الكيان العراقي بالانهيار، وخالفوا بكر صدقي في مشروعه الهدام فما كان منه الا ان قرر تحقيق مشروعه هذا بطريقة اخرىٰ هي طريقة القوة، إذ قال في نفسه: سأجعل من الجيش آلة في يدي، فأما ان افوز بالعرش، كما فعل رضا[5] بهلوي في ايران، واما ان اؤسس الدولة الكردية بقوة السلاح فأفوز بالزعامة الكردية كما فـاز اتاتورك في تركيا....»[6].

---

(٤) ورد عن بكر صدقي في التقرير الخاص الذي وضعته السفارة البريطانية في بغداد «عن الشخصيات الرئيسة في العراق في سنة ١٩٣٥» ما يلي:
«ولد في بغداد سنة ١٨٩٠ من ابوين كرديين...» (راجع: «العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦»، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، البصرة، ١٩٨٣، ص ٦٠.

(٥) في النص: رضیٰ.

(٦) القائد العربي عبدالفتاح ابو النصر اليافي، العراق بين انقلابين، بيروت، ١٩٣٨، ص ٤٣ ـ ٤٤.

اما العقيد الركن صلاح الدين الصباغ فانه كتب عن بكر صدقي في مذكراته يقول انه كان «ضابط ركن قدير في الجيش العراقي والعثماني، وكان كثير الطموح، يكره الاستعمار، ويمقت الانكليز وأذنابهم. كان في بادىء الامر رئيساً للحركة الكردية، وكان توفيق وهبي معه، والماجور ايدي يؤيده في الخفاء...»[٧].

وفي الايام الاولى التي اعقبت إنتصار الانقلاب مباشرة اشارت بعض الصحف العربية في الخارج الى الموضوع نفسه، وأكدت بصورة خاصة على أصل قائده قبل ان تعرف عنه شيئاً يذكر. فلم يمض سوى يومين على نجاح بكر صدقي في انجاز مهمته عندما اشارت جريدة «الاهرام» القاهرية الى رفض «العنصر العربي في العراق» الرضوخ للدكتاتور «وخاصة اذا كان غريباً». وقد وصل الامر بصحيفة «الف ـ باء» الدمشقية الى الكتابة بعددها الصادر في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٣٦، أي بعد مرور أقل من أسبوع على نجاح الانقلاب، عن ما اسمته بـ «عداء الكرد للعرب» (!).

وكان من الطبيعي ان يقع عدد من المؤرخين والباحثين تحت تأثير هذا التصور المصطنع. فقد ورد في رسالة علمية كرست لدراسة انقلاب عام ١٩٣٦ ان بكراً حاول «استمالة الحركة الكردية» و «تأسيس دولة كردية»، واتصل «بالالمان بصورة شخصية وسرية» من أجل ذلك، وفي سبيل «وضع بعض الخطط العسكرية للدفاع عن كردستان»، وغير ذلك من مواضيع[٨].

ولكن في كل الاحوال سيبقى ما ذكره الوزير الالماني المفوض في العراق الدكتور فريتز غروبا ضمن مذكراته التي نشرها باللغة الالمانية في العام ١٩٦٧ أخطر ما قيل بهذا الصدد. فقد كتب الوزير يقول:

«لما فاتحني بكر صدقي بخططه في الدفاع عن كردستان، اخبرني ايضاً ـ ولكن بصورة سرية ـ انه كردي، وانه يهدف الى خلق دولة كردية تضم السكان الاكراد في العراق وايران وتركيا، وان هذه الدولة يجب ان تكون قادرة على صيانة استقلالها عن اعتداء جيرانها. وقال: ان هذه القضية مهمة عنده، لانها في قلبه، وربما كانت هي السبب في رغبة بكر صدقي في الحصول على تقرير من احد الخبراء حول موضوع الدفاع عن كردستان»[٩].

---

(٧) «مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ. فرسان العروبة في العراق»، بلا، ص ١٧.

(٨) صفاء عبدالوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق. ممهداته واحداثه ونتائجه، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الآداب بجامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٣، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٢ وغيرها.

(٩) راجع: نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، صيدا ـ بيروت ١٩٦٩، ص ١١٧.

وقبل ان ننتقل الى مناقشة مختلف جوانب الموضوع نود ان نشير الى نقطتين مهمتين قد تساعدان بدورهما في القاء بعض الضوء على ما نحن بصدد معالجته:

اولاً ـ على ما يبدو ان عدداً كبيراً من المؤرخين العرب، وجميع المؤرخين الاجانب تقريباً، لم يقعوا تحت تأثير ما قيل عن علاقة بكر بالمسألة الكردية، ولم يقتنعوا علمياً بالحجج الواهية التي وردت بهدف «إثبات» تلك العلاقة، لذا لم يتطرقوا الى الموضوع في كتاباتهم عن انقلاب عام ١٩٣٦ بأي شكل من الاشكال.

ثانياً ـ ان معظم المؤلفين والكتاب الذين تطرقوا الى ما أسموه بعلاقة بكر بالحركة الكردية وقعوا في جملة تناقضات واضحة تكشف بجلاء مدى ضعف «نظريتهم». فعلى سبيل المثال نذكر ان عبدالفتاح ابو النصر اليافي يجعل من القاء بكر صدقي القبض على اربعة من اعوان الزعيم الكردي المعروف الشيخ محمود دليلاً على علاقة بكر بالحركة الكردية. فقد كتب بهذا الصدد ما نصه:

«وفي هذه الاثناء ظهرت الثورة الكردية في الولايات الشرقية من تركيا، فجردت الحكومة الكمالية حملة قوية استطاعت ان تحاصر العصاة، وتشتت شملهم في الجبال. الا ان الصحف اخذت تنشر يومئذ انباء مختلفة المصادر يستفاد منها ان هناك يداً غريبة تمد الثوار بالسلاح لغايات خفية، فأي يد كانت تلك اليد الغريبة؟. يستفاد من البرقيات التي اذيعت في ذلك التأريخ ان بكر صدقي ذهب بنفسه الى السليمانية، وكان يصحبه مدير البوليس، فألقى القبض على اربعة من مشايخ جماعة الشيخ محمد (ويقصد الشيخ محمود ـ ك. م.) الكردي. والشيخ محمد الكردي هو الثائر الذي حجزت عليه الحكومات السابقة في بغداد اتقاء لشره من ان يثور مرة اخرى. فلماذا جرى توقيف المشايخ الاربعة؟.

ان جميع تلك المظاهر التي كانت تراها العين، وتنقلها الالسن عن اعمال الطاغية بكر صدقي تدل دلالة صريحة على ان هذا الاخير كان ذا يد في الحركات الكردية....»[10]

واختلق المؤلف نفسه بعض الاحداث بغية «توضيح» ما ذهب اليه من «علاقة» بكر بالحركة الكردية. فيقول، مثلاً، ان بكرا قد ابتاع «عشرين طيارة وخمس عشرة دبابة من ايطاليا» وانه «ارسل هذه الاسلحة والذخائر الى منطقة كركوك استعداداً للحركة التي كان ينوي القيام بها. ..»[11].

---

(١٠) عبدالفتاح ابو النصر اليافي، المصدر السابق، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٤

وكما لاحظنا ان الياقي يؤكد في كتابه ان بكر صدقي «استبدل موظفي البلاط العرب باكراد» في وقت ان احداً من الكرد لم يشغل يومذاك أي مركز في البلاط الملكي سوى الضابط فؤاد عارف الذي كان احد مرافقي الملك غازي الذي اعجب به ايام دراستهما في الكلية العسكرية، ولم يكن لبكر أي دور في اختياره للمهمة المذكورة(١٢).

* * *

ان درس تاريخ حياة بكر صدقي، واحداث انقلاب عام ١٩٣٦، وما رافقه لا يدع مجالاً للشك في ان ما قيل وردد عن علاقة بكر صدقي بالحركة الكردية، ومحاولاته في سبيل تأسيس دولة كردية لم يكن سوى بدعة خلقها اعداء النظام الانقلابي الجديد بهدف عزله عن القوى الديمقراطية، والقومية بصورة خاصة داخل البلاد، وفي المشرق العربي، ومن أجل حشد اكبر الطاقات الممكنة لوأده في مهده. وفعلاً اعطت تلك البدعة ثماراً غير قليلة لمروجيها، مع ان بكر صدقي كان، في الواقع، من أبعد الضباط الاكراد عن الحركة الكردية وقضيتها، فلم تكن له ادنى صلة، لا ايام الانقلاب ولا قبلها، بأي جمعية او منظمة كردية، رغم ان الكثيرين من أقرانه لعبوا ادواراً بارزة في صفوف تلك الجمعيات منذ أواخر العهد العثماني، كما ان العديد منهم سبق لهم الاشتراك المباشر والفعال في بعض الانتفاضات الكردية. وفي سنوات الحرب العالمية الاولى قامت مجموعة من هؤلاء الضباط بتأسيس جمعية سرية تعمل من أجل ضمان حقوق الكرد القومية، انضم اليها شخص مثل رفيق عارف(١٣). فيما كان بكر صدقي يعمل يومذاك بحماس في صفوف الحركة القومية العربية المناهضة للحكم العثماني، فقد كان واحداً من بين عدد قليل ممن تجرأوا على ارسال برقية تأييد من بغداد الى المؤتمر العربي الاول الذي انعقد بباريس في الفترة من ١٨ الى ٢٤ حزيران عام ١٩١٣ تحت رعاية جمعية الاصلاح البيرونية وحزب اللامركزية، والذي يعد واحداً من المؤشرات المهمة للنهوض القومي العربي قبل الحرب العالمية الاولى(١٤).

ولم يطرأ أي تغيير على موقف بكر صدقي بعد الحرب العالمية الاولى عندما دخل النضال التحرري الكردي المعادي للمستعمرين البريطانيين في سنوات الانتداب، مرحلة

---

(١٢) لقاء مع الاستاذ فؤاد عارف بتاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٨٤

(١٣) اوردنا هنا اسم رفيق عارف بصورة خاصة للاشارة الى ان ضباطا من امثال رفيق عارف، الذي تحول فيما بعد الى آلة بيد اعداء المسألة الكردية، انضموا الى الجمعيات الكردية، في وقت ظل بكر صدقي بعيداً عنها.

(١٤) حول تأييد بكر صدقي للمؤتمر راجع
محب الدين الخطيب، المؤتمر العربي الاول، القاهرة، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦، و M.Khadun, Independent Iraq, 1932-1958, second edition, London, 1960, p. 107

مهمه وخطيرة من مراحل تطوره، كان اندماج الفئة المثقفة الكردية بأجنحتها المختلفة فيه واحداً من أبرز سمات مرحلته الجديدة. وفي الواقع توجد احداث وشواهد تاريخية ثابتة تدل على اتخاذ بكر صدقي، وشقيقه العميد برقي صدقي مواقف عدائية تجاه المسألة الكردية تجلت في اشتراكهما الفعلي في القضاء على التحركات الكردية التي انفجرت بقوة في السنوات الاخيرة من عهد الانتداب البريطاني. فقد كان الاول منهما آمر موقع في السليمانية أيام حركات الشيخ محمود البرزنجي في أواخر العام ١٩٣١، والتي استمرت على مدى أشهر لم يتوان بكر خلالها عن اتخاذ كل اجراء من شأنه التعجيل في أمر القضاء على تلك الحركات. ولم يختلف عن ذلك موقف العقيد برقي الذي كان قائداً في منطقة الموصل عندما وقعت حركات مشابهة في منطقة بادينان خلال السنة الاخيرة من عهد الانتداب.

والى جانب كل ما تقدم توجد أدلة منطقية كثيرة يمكن استنباطها من خلال التمعن في العديد من أهم الاحداث السياسية التي رافقت النظام الانقلابي، والتي تبين بوضوح موقف بكر صدقي لا من مجمل الحركة الكردية حسب، بل تجاه أبسط حقوق الشعب الكردي. فمن المعلوم ان بكرا تحول بعد نجاحه في الاطاحة بحكومة الاخائيين، وفرض وزارة حكمت سليمان على البلاط، الى الشخص الذي غدا بمستطاعه التأثير على سير جميع الاحداث كما يشاء. ثم ان اشتراك أوساط وطنية ديمقراطية (جماعة الاهالي) في الحكم خلق أنسب الاجواء بالنسبة لعراق ذلك اليوم لضمان الحد الادنى من الحقوق للشعب الكردي، والتي نصت عليها حتى بعض القوانين والمراسيم التي سبق سنها عهد الانقلاب بسنوات (مثل قانون اللغات المحلية). ولكن على العكس من ذلك جرى في عهد الانقلاب بعض التضييق حتى على مظاهر معينة كانت تشير، على الاقل من الناحية الشكلية، الى حقوق الاكراد. فبعد ان القت فئات كردية معينة علم النضال، وساومت البريطانيين، وانتقلت الى جانب الفئة الحاكمة في العراق أصبح من المتعارف عليه ان يشترك «ممثل» او اكثر للاكراد في كل وزارة جديدة تؤلف في البلاد، بينما نرى ان وزارة الانقلاب لم تضم وزيراً كردياً واحداً[١٥]، كما لم يدخل الممثلون الشرعيون للشعب الكردي في المجلس النيابي الجديد الذي ضم، كالسابق، عدداً من الاكراد كانوا من أبعد الناس عن الوسط الوطني الكردي، مع انه كان بمستطاع بكر صدقي، لو أراد، ضمان انتخاب عناصر وطنية مرموقة في جميع المناطق الكردية وذلك بمجرد فسح المجال لأجراء انتخابات ديمقراطية فيها.

---

(١٥) يقال ان وزير المعارف يوسف عزالدين ابراهيم من أصل كردي، ولكن، مع ذلك، فأن اشتراكه في الحكم كان بوصفه واحداً من «جماعة الاهالي» حسب.

وفي الوقت نفسه لم يختلف موقف حكومة الانقلاب في شيء عن موقف الحكومات السابقة تجاه قادة الحركات الكردية والمشتركين فيها. فقد أصدرت حكومة الانقلاب العفو العام عن المشتركين في جميع الانتفاضات التي وقعت في وسط العراق وجنوبه قبل عام ١٩٣٦، بمن فيهم عدد كبير من شيوخ العشائر العربية المعروفة، وأعادت اليهم أراضيهم التي تمت مصادرتها بموجب احكام اصدرتها في حينه المجالس العرفية الخاصة، فيما ظل ابرز زعماء الكرد، من قبيل الشيخ محمود البرزنجي، يعيشون كالسابق في المنفى. ولم يتغير موقف الاوساط الرسمية في عهد الانقلاب تجاه اتباعهم النشطين. ولئن شمل العفو العام اليزيديين فذلك لأنهم كانوا قد انتفضوا سنة ١٩٣٥ ضد حكومة ياسين الهاشمي، ويقال ان حكمت سليمان كان له يد في تحريضهم. ومن الجدير بالذكر ان الاوساط الكردية طالبت حكومة الانقلاب بالسماح للشيخ محمود بالعودة الى مسقط رأسه(١٦).

اما النشاط الجزئي الذي دب في صفوف الوطنيين الاكراد فلم يكن سوى انعكاس للمد المحدود الذي شمل جميع القوى الديمقراطية في البلاد في المرحلة المبكرة التي اعقبت الانقلاب. وقد اقتصر ذلك في كردستان على الفئة المثقفة الكردية التي تأثرت بدورها بالأفكار الديمقراطية لجماعة الاهالي. وبالفعل حدث تطور نوعي مهم في اسلوب نضال تلك الفئة، وفي مضمون شعاراتها التي بدأت تؤكد لأول مرة بصورة علمية على أسس التضامن العربي ـ الكردي، وسبل ضمان الحقوق الكردية. وقد جاءت هذه التغييرات نتيجة طبيعية لتحولات مهمة ظهرت وبدأت تتفاعل مع غيرها من الاحداث قبل ظهور بكر صدقي على المسرح السياسي، ولم يكن للاخير يد فيها. بل ان بكراً لم يكن مرتاحاً في الواقع، من نشاطات الفئة المثقفة الكردية في عهد الانقلاب، لأنها كانت تعطي اعداءه مادة غنية لأستغلالها ضده. لذا لم تستطع نشاطات تلك الفئة ان تتعدى اسلوب العمل السري كالسابق الا ما ندر. وفي كتابه عن تاريخ العراق بين عامي ١٩٣٢ و١٩٥٨ ينفي الدكتور مجيد خدوري ان تكون لبكر صدقي أي علاقة بالأوساط الكردية المذكورة(١٧) التي اتخذ بكر في الواقع مواقف عدائية صريحة من تحركات بعض المنتمين اليها. فقد ذكر الوطني الكردي المعروف الاستاذ اسماعيل حقي شاويس لكاتب هذا البحث انه وبعض اقرانه تفاعلوا بتأسيس وزارة حكمت سليمان، واشتراك عدد من العناصر الديمقراطية فيها، فبدأوا يتحركون بدورهم من أجل تنظيم صفوفهم، الأمر الذي أثار حفيظة بكر صدقي، فطلب منهم وقف نشاطهم، وهدد اسماعيل شاويس بنفيه الى خارج العراق في حالة رفضه الامتثال لأوامره(١٨).

---

(١٦) راجع مثلا الالتماس المنشور في جريدة «البلاد» بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(١٧) M.Khaduri, Op. Cit. P. 107.

(١٨) مقابلة مع الاستاذ اسماعيل حقي شاويس بتاريخ ١٨ آب ١٩٧٠

وفي الوقت نفسه كان بكر صدقي يحاول في كل مناسبة ان يظهر نفسه في ثوب عربي مؤمن بالقضية العربية. فلم يمض اكثر من اسبوع واحد على نجاح الانقلاب عندما كتب بكر الى الاديب والسياسي اللبناني المعروف يوسف ابراهيم يزبك رسالة نشرها الاخير في جريدة «صوت الاحرار» البيروتية، وقد اكد فيها بكر بحماس على:

«الجهاد من أجل الوطن العربي الاكبر - قبلة كل مجاهد وهدف كل رام». وسمى بكر في الرسالة المشتركين في انقلابه بالأبطال «الذين رفعوا رأس الامة عالياً، واعلنوا للعالم ان أبناء يعرب لايزالون على معهود أمرهم في النضال حتى الموت من أجل حقهم الصريح في الحرية والاستقلال». واختتم رسالته بالقول «والآن، وانا ارفع شكري الصميم الى اخواني، اؤيد لهم عهد اخوانهم العراقيين المقطوع للامة العربية الكبرى، وهو اننا منها ولها في السراء والضراء، واننا لن نحجم ابداً عن تلبية ندائها الى ابنائها متى دعت الحاجة الى خدمة المصلحة العامة. واختم ضارعاً اليه تعالى ان يأخذ بيدنا جميعاً في الجهاد من أجل الوطن المقدس، ويعيننا على بلوغ غاياتنا الشريفة المنشودة، وهي جمع شمل العرب جميعاً في وحدة متينة، ويمدنا بقوة من لدنه لنعمل يداً واحدة الى ان يأتي ذلك اليوم السعيد، يوم حياتنا الحقيقية، وعزنا الاكيد»[١٩].

انعكست أقوال بكر هذه في افعال كثيرة للنظام الجديد والتي، على أي حال، لم تكن اقل تأثيراً واخلاصاً من مواقف جميع الدول العربية المستقلة الاخرى. فقد بذلت حكومة الانقلاب جهوداً كبيرة، وناجحة في سبيل حل مشاكل العراق المعلقة مع الدول العربية، وخاصة المجاورة منها. كما انها اتخذت، ومعها الصحافة العراقية، موقفاً صريحاً في تأييد القضية الفلسطينية، فوقفت ضد خطة اللورد بيل حول تقسيم فلسطين (تموز ١٩٣٧)، ورحبت بثوار فلسطين في بغداد، واستخدمت ضباطاً عرباً من غير العراقيين في الجيش. وقد عبر بكر، وغيره من رجال العهد الجديد، عن رغباتهم الاكيدة في تحويل العراق الى «مصدر قوة ومساعدة لجميع البلدان العربية». وكانوا يرون في «جعل العراق دولة قوية قادرة على الاعتماد على نفسها.... أفضل سبيل لتحقيق ذلك الغرض»[٢٠].

ومن الجدير بالذكر ان بكرا اعتبر تدخل الجيش في السياسة امراً ضرورياً

---

(١٩) مقتبس من:
«البلاد»، ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦

(٢٠) راجع
«الاهرام» ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٦، «البلاد» ٦ و ١٢ تشرين الثاني و ٢٥ كانون الاول ١٩٣٦ وغيرها.

لتحقيق «اهداف القوميين العرب» ولقد عبر عن ذلك قبل الانقلاب بسنوات، خصوصاً في احدى كلماته التي القاها اثناء احداث الآثوريين سنة ١٩٣٣[٢١]

ولكن بالرغم من كل ذلك اعتبر اعداء النظام الجديد، ومنهم نوري السعيد، محاولات حكومة الانقلاب للتقرب من بعض الدول غير العربية في المنطقة ابتعاداً منها من الصف العربي، او بالأحرى انهم حاولوا تصوير الامر بهذا الشكل بغية تأليب الاوساط القومية في الداخل والخارج ضدها. ولكن لم يكن ذلك بدوره الا مظهراً آخر من مظاهر لعبة الصراع من أجل السلطة، لأن سياسة حكومة الانقلاب الخارجية لم تكن، على اي حال، أقل شأناً بالنسبة للقضية العربية من سياسة اي حكومة اخرى سبقت العهد الجديد، انها في كل الاحوال، قبل الانقلاب وفي عهده كانت دون الحد الادنى المطلوب رغم العبارات الطنانة التي صاغت بها معظم تلك الحكومات سياساتها على الورق فقط.

وثمة حقيقة مهمة اخرى يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار وبصورة جدية عند تقييم سياسة حكومة الانقلاب على مختلف الاصعدة. فأن سياسة التقرب من الدول غير العربية التي اتبعتها حكومة الانقلاب حملت في طياتها مخاطر بالنسبة للشعب الكردي لم تقل شأناً عما حملته لغيره. وان تلك السياسة كانت على طرفي النقيض مع كل ما قيل حول خطط بكر صدقي لتأسيس الدولة الكردية المزعومة. وهنا يكفي القول ان ميثاق سعد آباد تم عقده بموافقة بكر صدقي وتشجيعه، والذي نصت مادته السابعة على ان «يتعهد كل الفرقاء المتعاقدين السامين، كل داخل حدوده، بعدم اعطاء مجال الى تأليف العصابات المسلحة، والجمعيات، او كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة، او قيامها باعمال لغرض الاخلال بالنظام والامن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر، سواء اكان في منطقة الحدود، او غيرها، او الاخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر»[٢٢]. والمضمون الحقيقي لهذه المادة لا يحتاج الى توضيح وتعليق.

وفي الواقع ولد ميثاق سعد آباد ميتاً الا فيما يتعلق بالمسألة الكردية، حيث اسهم بشكل ملحوظ في زيادة التعاون وتنسيق العمل خصوصاً بين ايران وتركيا ضد الحركة الكردية، الامر الذي انعكس في عدد من الاجراءات الفعلية المشتركة ضدها. وهذا يفسر لنا لماذا وقفت الاوساط الوطنية الكردية بحماس ضد ميثاق سعد آباد منذ الاعلان عنه، ولدرجة ان بعض الجهات القومية الكردية تطرفت في تقييمها له بأن اعتبرته سيفاً مسلطاً

---

(٢١) راجع:

M.Khaduri, The Coup D'etat of 1936. A study in Iraqi politics, -((The Middle East Journal, Washington, Vol. 11, No. 3, July 1948, P. 179, R.S. Stafford, The Tragedy of the Assyrians, London, 1935, P. 204.

(٢٢) راجع.

عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية.

على رقاب الشعب الكردي، وأداة للقضاء على حركته فقط. وكانت تلك الاوساط تنظر بقلق متزايد الى تقرب حكومة الانقلاب من بعض الدول غير العربية.

وهكذا اننا لا نرى في سياسة حكومة الانقلاب الداخلية، ولا في سياستها الخارجية ادنى مراعاة لمصالح الشعب الكردي الذي ظلت قواه الوطنية المؤثرة بعيدة، لهذا السبب بالذات، عن الانقلابيين. ففي الواقع اقتصر تعاطف الشعب الكردي مع العهد الجديد، فيما عدا الايام الاولى لنجاح الانقلاب، على بعض الناس الذين تأثروا، وبشكل رومانسي بكون قائد الانقلاب من أصل كردي، واستغلت قلة منهم ذلك لمنافعهم الخاصة، وللتقرب من بكر صدقي، ولكن لم يكن بوسع هؤلاء وأمثالهم التأثير بأي شكل كان على موقف القوى الوطنية في كردستان. وعلى العكس من هؤلاء دب الخوف الى حد ما في صفوف بعض الاوساط الاقطاعية في كردستان، شأنها في ذلك شأن الاجزاء الاخرى من العراق،

وقد نجم ذلك بالأساس من اشتراك «جماعة الاهالي» في الحكم، ومن تصريحات بعض المسؤولين في النظام الجديد حول المسألة الزراعية. ومن الجدير بالذكر ان بعض اقطاعيي كردستان كانوا على صلات حسنة مع الاخائيين، وحتى ان وفداً منهم جاء الى بغداد قبل الانقلاب بهدف شد أزر حكومة ياسين الهاشمي في احرج ايامها. ولم يكن عبثاً ان فكر الاخير يوم حدوث انقلاب تشرين، في نقل السلطة الى مدينة السليمانية بين غيرها من المدن. لذا كان لقلق بعض الاوساط المالكة في كردستان ما يبرره. الا ان هؤلاء اطمأنوا

بسرعة على مصيرهم بعد فشل النظام الجديد في تبني برنامج اصلاحي فعال وشامل. وبمقدار إطمئنان هؤلاء، واكثر ابتعدت الجماهير الكردية من حكومة الانقلاب، كما استاء عدد غير قليل من الضباط الاكراد من تصرفات بكر الشخصية[٢٢]، ومن حكمه الدكتاتوري الذي لعب دوراً اساسياً في عزلته القاتلة، مما ساعد على انهياره السريع. وقد قام إثنان من الضباط الكرد المعروفين بدور فعال في تدبير عملية اغتيال بكر صدقي بمطار

---

(٢٢) وصفت وثيقة سرية بريطانية بكر صدقي هكذا.
«في بلد تشيع فيه كل انواع الرذائل، هو انموذج للفسق. يكثر من الشراب.... سمعته مع النساء سيئة جداً.... له اعداء بين الضباط بسبب تدخله مع نسائهم، وهناك ضباط عينهم ليكونوا، مع نسائهم، بجواره. ان الفئات الصالحة من ابناء بلاده تأبى ان تكون نساؤهم على مقربة منه (راجع: «العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦»، ص ٤٥٤). اكد العقيد عبدالعزيز ياملكي لصاحب هذا البحث ان تصرفات بكر صدقي الشخصية كانت في مقدمة العوامل التي دفعته الى الوقوف ضده.

الموصل في آب سنة ١٩٣٧، وهما عبدالعزيز ياملكي[٢٤] الذي كان آنذاك برتبة مقدم، ومحمد خورشيد [٢٥] الذي كان برتبة رئيس اول، وكانا من أبرز اعضاء «جمعية النجوم النارية» السرية التي تشكلت في دار الاول منهما، والتي ضمت اربعة من الضباط الآخرين الذين اجمعوا على ضرورة القضاء على حكم بكر الدكتاتوري. وكان المقدم عبدالعزيز ياملكي يقوم بمهام ضابط ارتباط للجمعية، وهو الذي اقنع اللواء محمد أمين العمري، آمر منطقة الموصل، للانضمام اليهم، الامر الذي كان له أثره الفعال فيما بعد في انهيار وزارة حكمت سليمان. اما الرئيس الاول محمد خورشيد فقد أشرف بنفسه على عملية اغتيال بكر صدقي في مطار الموصل. ومن الضروري ان نشير ايضاً الى ان اغتيال بكر لم يترك سوىٰ رد فعل محدود للغاية بين اوساط كردية معينة[٢٦] مما كان يعكس، بالأساس، استياء تلك الاوساط من الحملة الدعائية الواسعة التي نظمتها الجهات المعادية لحكومة الانقلاب، والتي انتقلت آثارها لتمس الشعور القومي الكردي دون ان يكون لذلك ادنىٰ مبرر منطقي.

من كل ما سبق يمكن القول: ان اندماج بكر صدقي السريع، والمتحمس في لعبة الصراع من أجل السلطة كان يعكس طموحه الذاتي اكثر من أي شيء آخر. وفي الواقع كان بكر مستعداً ان يوجه، في سبيل اشباع ذلك الطموح، اكبر الضربات للحركة الكردية، ولكل ما يمت اليها بصلة، الواقع الذي لا يصح التغاضي عنه عند تقييم جميع اعمال بكر العسكرية والسياسية سواء في عهد الانقلاب او قبله. وان كل ما قيل عن خططه من أجل تأسيس دولة كردية لا يستند الى أرضية صلدة، وهو لا يخرج من إطار مظاهر لعبة الصراع بين الفئات السياسية المتباينة من أجل السلطة، وحتىٰ ان اخطر ما قيل بهذا

---

(٢٤) هو نجل الشخصية الكردية المعروفة مصطفىٰ باشا ياملكي الذي تعاون مع الشيخ محمود البرزنجي في الفترة التي اتبعت الحرب العالمية الاولىٰ مباشرة. اسس مصطفىٰ باشا «جمعية كردستان»، واصدر جريدة «بانك كردستان» (نداء كردستان) الكردية التي لعبت دوراً ملموساً في رفع الوعي بين المثقفين الكرد في بداية العقد الثالث. اما عبدالعزيز ياملكي نفسه فقد نشر بدوره عدداً من المقالات عن تاريخ الاكراد.

[تأسست «جمعية كردستان» في مدينة السليمانية يوم الجمعة ٢١ تموز ١٩٢٢ برئاسة مصطفىٰ باشا ياملكي. وكانت جريدة «بانك كردستان»، التي صدر عددها الاول يوم الاربعاء ٢ آب ١٩٢٢، لسان حال الجمعية. أصدر مصطفىٰ باشا كتاباً عنوانه «حقيقت كردستان»، قدر مطبعه‌سي، ١٣٣٤. ١٦ ص. أما نجله عبدالعزيز ياملكي فله العديد من الكتابات، منها «كوردستان وكورد اختلاللري»، برنجي جلد. [تهران، ١٩٤٦]. ٩٥ + ٦ ص. ومذكراته المخطوطة ـ الناشر ـ].

(٢٥) ينتمي محمد خورشيد الى عشيرة داودة الكردية المعروفة، عرف بعطفه على النضال التحرري لأبناء جلدته.

(٢٦) قام عدد قليل جداً من مثقفي السليمانية تحت تأثير عوامل عاطفية بحتة بتاسيس منظمة سرية اطلقوا عليها اسم «لجنة الثأر» للانتقام من مدبري خطة اغتيال بكر صدقي، الا انهم تفرقوا بسرعة.

الصدد، وهو ما ذكره بكر للوزير الالماني المفوض غروبا، لم يكن، في اعتقادنا، سوى تعبير غير واقعي لأنفعال نفسي في جو مشحون ضد بكر وانحداره القومي، والا فأننا لا يمكننا قطعاً الاعتقاد بوجود خطط فعلية لتأسيس دولة كردية من قبل شخص بعيد كل البعد عن الحركة الكردية، وعن الاوساط التي كانت تعمل في سبيل ضمان الحقوق القومية للاكراد في العهد الملكي. ومما يجدر ذكره بهذا الصدد ايضـاً ان تلك الاوساط نفسهـا بدأت تتراجع عن شعار تأسيس دولة كردية، وتطالب بالحقوق المشروعة للاكراد ضمن الدول التي تضم اجزاء من كردستان. ثم انني شخصياً لم اعثر على شيء في اي وثيقة المانية تؤيد ما ذهب اليه غروبا، رغم ان النازيين كانوا مهتمين بالمسألة الكردية الى حد واضح، حتى انهم قاموا في سنوات الحرب العالمية الثانية بعملية انزال خاصة في المنطقة الكردية حسب خطة طموحة استهدفت إثارة الاكراد.

ويجب ان نلاحظ ايضاً انه في ظروف دولية معقدة، كما كان عليه الامر في العقد الرابع، لم تكن اي قوة مؤثرة في سير الاحداث مستعدة للتورط في مشكلة عويصة من قبيل تأسيس دولة كردية. فمن المعلوم كانت انكلترا والمانيا تأتيان يومذاك على رأس قائمة الدول التي بأمكانها، ومن مصلحتها التدخل في شؤون الشرق الاوسط، ولكن لم تكن أي منهما تفكر في اللعب بورقة تأسيس دولة كردية، على الأقل لأن الامر كان يثير حفيظة كل من ايران وتركيا في وقت كانت الدول الكبرى تحاول في ظروف ما قبل الحرب، ولأسباب ستراتيجية واقتصادية مختلفة، خطب ودهما.

واخيراً من المهم ان نلاحظ ان بكر صدقي بعد ان احس بلعبة اعدائه بدأ ينكر أصله الكردي، ويؤكد على كونه عربياً في كل مناسبة مواتية. فقد ورد في وثيقة بريطانية سرية بهذا الصدد ان بكراً ابدى للجنرال هَيْ، رئيس البعثة العسكرية البريطانية في العراق، انه «عربيٌ وليس كردياً»[٢٧]. ولا داعي للتأكيد على ان القومي الوطني الاصيل لا يمكن ان ينكر أصله ونسبه في سبيل أي شيء كان!.

---

(٢٧) راجع:
«العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦»، ص ٤٤٨.

الموضوع السابع:

الوثبة
دراسة تحليلية لدوافعها ونتائجها

تأريخ العراق المعاصر سجل شرف مليء ببطولات وتضحيات خيرة أبناء شعبه العريق[1]. وانتفاضة كانون الثاني عام ١٩٤٨ صفحة مشرقة مهمة في هذا السجل الخالد، مليئة بالدروس والعبر التاريخية التي نحن اليوم بأمس الحاجة الى درسها، وتفهم أبعادها الحقيقية، وتقويم نتائجها تقويماً موضوعياً.

تميزت «انتفاضة كانون» عن جميع الانتفاضات والحركات التي سبقتها على صعيد العراق بعدد من الخصائص المهمة كانت بالأساس انعكاساً طبيعياً للتغييرات الكبيرة التي حدثت في البُنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في السنوات التي سبقتها، والتي تركت آثاراً ملحوظة على تناسب القوى الطبقية في مجمل حركة التحرر الوطني للشعب العراقي. فقبل الحرب بمدة طويلة دخل الاقطاع كنظام اجتماعي واقتصادي سائد مرحلة الانحلال، فتحول الى عائق رئيس امام تطور وسائل الانتاج والتقدم الطبيعي لمختلف مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولكن مع ذلك، وبدوافع محددة، حاول المستعمرون الاحتفاظ بأسس هذا النظام، وتقوية سلطانه. عمق ذلك، الى جانب عدد من العوامل الاخرى، التناقض الذي بدأت بواكيره تظهر في الريف العراقي منذ أواخر القرن التاسع عشر. وتحول تفاقم الاستغلال الاقطاعي في ظروف الحرب العالمية الثانية الى عامل اضافي لتعميق شقة الخلاف النسبي بين قطبي المجتمع الريفي، مما ساعد على حدوث بعض التبلور في وعي الفلاحين الذين بدأوا يتحولون الى عامل ايجابي مدرك، نوعاً ما، لواقع البلاد السياسي. وقد ترك ذلك، دون ريب، قدراً من الأثر على طبيعة التحرك السياسي العراقي في المرحلة التأريخية الجديدة التي ارتبطت بدايتها بنهاية الحرب العالمية الثانية.

الا ان التغييرات التي جرت في المدينة العراقية كانت ذات مردود اعمق من ذلك. فان عملية نمو الصناعة الوطنية، التي بدأت بصورة ملحوظة بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، دخلت في سنوات الحرب العالمية الثانية وجراء انقطاع البلاد الى حد كبير عن الاسواق الرأسمالية، مرحلة جديدة لم تختف مقوماتها الاساسية مع انتهاء الحرب. ولقد ساعد ذلك على تكامل عناصر وجود البورجوازية الوطنية كفئة خاصة لها مصالحها الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي كانت تصطدم باستمرار بعلاقات الانتاج القائمة في البناء التحتي، وبالقوانين واسلوب الحكم القائم في البناء الفوقي. فكان حدوث اي تغيير فيهما يتفق مع مصالحها كلياً، لذا بدأت تكرس جانباً كبيراً من جهودها وامكاناتها

---

(١) نشر أصل المقال بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لأنتفاضة كانون الثاني ١٩٤٨ في جريدة «التآخي» (٢٧ كانون الثاني ١٩٧١)، ونظراً لاهمية الموضوع ارتأينا نشره ثانية مع اجراء بعض التغيير عليه، واضافة حقائق جديدة اليه. [نشر المؤلف مقالته الثانية في مجلة «كاروان ـ المسيرة» (اربيل)، السنة ٢، العدد ٢٣، آب ١٩٨٤. ص ص: ١٣٥ ـ ١٤١ ـ الناشر].

لهذا الغرض بالذات، الامر الذي ترك، بدوره آثاراً ملموسة على الاحداث الجارية فوق مسرح العراق السياسي.

رافق نمو البورجوازية الوطنية تطور كمي، ونوعي اعمق، وأسرع بالنسبة للطبقة العاملة العراقية. اما التطور الكمي للطبقة العاملة فانـه لم ينجم عن التطور النسبي للصناعة الوطنية وحده. فقد بلغ عدد العاملين في القواعد البريطانية وحدها خلال سنوات الحرب حوالي ٧٠ الف شخص، اي ما يعادل ٣٥٪ تقريباً من مجموع العاملين في ميدان الانتاج الصناعي يومذاك[٢] كما ارتفع بالتدريج عدد عمال شركات النفط الاجنبية العاملة في البلاد.

ولكن حدث التطور الاكبر في المرحلة الجديدة بالنسبة للطبقة العاملة في اسلوب تفكيرها السياسي ـ فانها، شأنها شأن الطبقات العاملة الاخرى، كانت في المراحل الاولى من تكونها مجرد «طبقة في ذاتها»، اي انها كانت مجرد كائن عضوي في المجتمع لا يعي واقعه ووزنه الحقيقي، ودوره في التغيير. فاستطاعت الطبقات والفئات الوطنية الاخرى استغلال ذلك الواقع في خضم نشاطها السياسي، اذ حولت افراد هذه الطبقة، ولسنوات عديدة، الى مجرد قوة احتياطية في صراعها المستمر ضد الفئات الحاكمة التي حاولت حتى هي الاستفادة من واقع العمال آنذاك. فعلى سبيل المثال قام رئيس الوزراء الاسبق جعفر العسكري في نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع بـ «تمثيل» العمال العراقيين اكثر من مرة في «منظمة العمل الدولية» التابعة لعصبة الامم[٣].

ولكن سرعان ما تغير هذا الامر بأن تحولت الطبقة العاملة العراقية من مجـرد «طبقةٍ في ذاتها» الى «طبقة لذاتها»[٤]. ولقد ظهرت نتائج هذا التحول النـوعي المهم في سنوات الحرب العالمية الثانية في سلسلة من الاضرابات العمالية، ومن ثم بصورة اعمق في اضراب عمال نفط كركوك[٥] عشية انتفاضة كانون.

---

(٢) راجع: Kingdom of Iraq) by a Committè of officials, Baltimore 1946,p. 108 انظر كذلك: «الشرارة»، العدد الثامن، حزيران ١٩٤٤، ص٢.

(٣) للتفصيل حول الموضوع راجع: د. كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية. التكون وبدايات التحرك، بيروت، ١٩٨١.

(٤) «طبقة في الذات» و «طبقة للذات» مصطلحان علميان يستخدمان عادة لتحديد مدى تطور الطبقة العاملة الفكري. فكل طبقة عاملة تكون في بداية تكونها، وعلى مدى سنوات طويلة، متفرقة في صفوفها، لا تربطها رابطة فكرية موحدة، ولا تدرك واجباتها السياسية والاجتماعية، وتفتقر الى نظرة موحدة صائبة تجاه الراسمال والراسمالية كنظام سياسي واجتماعي واقتصادي، ويتخذ نضالها، عادة شكلاً عفوياً غير منظم، وغالباً ما تنحصر قيادة ذلك النظام في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والنامية خصوصاً، بأيدي طبقات وفئات وطنية اخرى، وهي بهذا تكون في هذه المرحلة مجرد «طبقة في ذاتها» . ولكن بعد تحول كل هذه الامور بالتدريج الى نقيضها، وخاصة بعد ان يبدأ العمال بادراك المهمات الاجتماعية والسياسية الملقاة على عاتقهم، حينذاك فقط تتحول طبقتهم الى «طبقة لذاتها.

(٥) المقصود هو اضراب عمال نفط كركوك سنة ١٩٤٦، والذي يعرف بـ «حركة كاورباغي».

يترك هذا التحول المهم، عادة، وفي كل مكان، آثاراً ملموسة على حياة المجتمع السياسية، وقبل كل شيء على حركة التحرر الوطني للشعوب النامية. وبالنسبة للشعوب المتكونة من عدد من القوميات يكتسب تحول الطبقة العاملة الى «طبقة لذاتها» اهمية اكبر، لأنه يتحول الى عامل مساعد له شأنه في التخفيف عن التناقضات القومية مع نتائجها السلبية، على الأقل بين الفئات المُسْتَغَلّة في المجتمع المعني فيما لو توفرت لها قيادة واعية.

وهكذا عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كان تناسب القوىٰ الجديد في الداخل قد وضع المجتمع العراقي بأسره على عتبة تغييرات مهمة وتحول التناسب الجديد للقوىٰ على الصعيد العالمي، خصوصاً في الشرقين الادنىٰ والاوسط، والذي نجم بالأساس عن انهيار المانيا النازية، الى عامل خارجي مساعد لتهيئة الظروف اللازمة للتغيير المتوقع. فاضطرت الفئات الحاكمة في العراق، شأنها في ذلك شأن الاوساط الحاكمة في العديد من اقطار المنطقة، الى الخضوع للامر الواقع، والتراجع قليلاً امام مطاليب الشعب الملحة، خاصة ما كان يتعلق منها بالحياة الديمقراطية. ففي ٢٣ شباط عام ١٩٤٦ عهد تأليف اول وزارة بعد الحرب الى توفيق السويدي، والتي اشترك فيها اثنان من العناصر الوطنية هما سعد صالح، الذي عهدت اليه وزارة الداخلية، وعبدالوهاب محمود، الذي عهدت اليه وزارة المالية[٦].

تعهدت الوزارة الجديدة في برنامجها الذي نشر أوائل آذار ١٩٤٦، تنفيذ عدد من مطاليب الشعب السياسية والاقتصادية الملحة، مثل تعديل المعاهدة البريطانية ـ العراقية بشكل يتفق مع «التغييرات الجارية على الصعيد العالمي، وميثاق هيئة الامم المتحدة»، والقيام بعدد من الاصلاحات الديمقراطية الضرورية، وتوزيع الاراضي على الفلاحين، وغير ذلك من المطاليب[٧]. وفعلاً اتخذت وزارة السويدي في الشهر نفسه عدداً من الاجراءات المهمة، من قبيل الغاء الاحكام العرفية التي عانت منها البلاد الامرين منذ اعلانها في مطلع صيف ١٩٤١، كما الغيت الرقابة المفروضة على الصحف والمطبوعات وغيرها.

وهكذا تبين ان العراق مقبل، بفضل قواه الوطنية، على تثبيت اتجاه جديد في سياسته الداخلية والخارجية، في وقت كان المستعمرون البريطانيون يريدون تحويله نهائياً الى قاعدة انطلاق ثابتة لتعزيز موقعهم في الشرق الاوسط بأسره، لذا كانوا يراقبون، مع

---

(٦) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع/الطبعة الثالثة ـ صيدا، ١٩٦٨، ص ٥ ـ ٦.

(٧) عن نص المنهاج راجع ص ٧ ـ ٩ من المصدر نفسه.

الرجعية المحلية، التحولات الجارية في حياته السياسية بحذر كبير، واضعين نصب اعينهم الضرورة القصوى لوضع حد لها بأسرع ما يمكن.

سهل واقع الوضع السياسي والاجتماعي السائد في تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد، وخصوصاً العلاقات القائمة بين مختلف القوى الوطنية، سهل الى حد كبير تنفيذ المهمة الملقاة على عاتق الرجعية المحلية. فأن اي تغيير جذري ناضج في اي مجتمع متعدد القوميات لا بد من ان يستند، قبل كل شيء، الى قاعدة صلدة أساسها وحدة وطنية متينة مبنية على أسس موضوعية. ولكن نتيجة لسياسة المستعمرين «البعيدة النظر» لم تتوفر في عراق ما بعد الحرب مباشرة مثل هذه الوحدة التي لم تدرك معظم القوى الوطنية بعد اهميتها كما يجب. ففي الوقت الذي حرم الشعب الكردي بدهاء من مزاولة أبسط حقوقه السياسية المشروعة، مثل تأسيس حزب خاص به، او اصدار صحيفة سياسية بلغته القومية، نرى ان اياً من الاحزاب السياسية المجازة لم يول لا في برنامجه الخاص، ولا في عمله اليومي، المسألة الكردية أقل ماتستحق من، عناية واهتمام، مع انها فرضت نفسها بقوة على الساحة السياسية منذ عشرات السنين. فقد اهمل «حزب الاحرار» الذي كان يعتبر رئيسه سعد صالح من القادة البارزين المعادين للاستعمار، الشعب الكردي في برنامجه كلياً، فيما اعتبره «حزب الاستقلال» عائقاً امام تحقيق الوحدة العربية[8].

ان مثل هذا الموقف قد حال دون توفر الشروط الضرورية لتمكين هذه الاحزاب من اقامة قاعدة لها بين الجماهير الكردية، مما ترك، دون شك، أثراً سلبياً على وزنها ونشاطها السياسي في البلاد.

ومن جهة اخرى لم تكن العلاقات القائمة بين مختلف القوى والفئات الوطنية بأحسن من ذلك. فلم تول بعض الجهات الوطنية، مثلاً، موضوع غلق الحزبين المعارضين «الشعب» و«الاتحاد الوطني» ما يستحق من إهتمام، متجاهلة ان ذلك لم يكن سوى مجرد خطوة تمهيدية لتوجيه ضربات مشابهة لها هي، ولمجمل المكتسبات الديمقراطية الجديدة، والانكى من ذلك كان حرمان بعض القوى الوطنية من ممارسة النشاط السياسي العلني امراً طبيعياً، بل ومستساغاً في نظر الاطراف نفسها، فيما كان من شأن ذلك اضعاف جبهة القوى الديمقراطية بوجه اعدائها المتمرسين الذين استغلوا كل ذلك، مع جميع الثغرات الاخرى، من أجل الانقضاض بسرعة على المكتسبات الاولية التي نالها الشعب بفضل نضاله المرير. فمن اجل التخلص على الاقل من الوزيرين الوطنيين دبرت الرجعية في ٣٠ آيار عام ١٩٤٦ أمر اعفاء وزارة توفيق السويدي التي لم يمض على تأليفها اكثر

---

(٨) راجع: محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث (١٩١٨ ـ ١٩٥٨) بيروت ١٩٦٥، ص ١٩٩.

من ثلاثة أشهر. وبعد يومين جرىٰ تأليف الوزارة الجديدة برئاسة أرشد العمري الذي كان يعتبر من أكره الساسة لدىٰ العراقيين.

جاء تأليف الوزارة العمرية بمثابة أول خطوة جدية في سياق الهجمة الرجعية الجديدة. فلم تمض على تأليف الوزارة الجديدة اكثر من أربعة اسابيع عندما فتحت الشرطة النار على مظاهرة جماهيرية في بغداد، قتل جراءها خمسة اشخاص، وجرح عدد اكبر. وبعد ايام قلائل وقعت مجزرة كاورباغي الدموية التي تحولت الى نموذج نادر في التاريخ لتخاذل الاوساط الحاكمة في الاقطار التابعة امام الاحتكارات الاجنبية.

لم تكن هذه الضربات سوىٰ اجزاء من مخطط شامل مدروس استهدف، كما قلنا، ربط العراق اكثر حتىٰ من السابق بعجلة الاستعمار لتحويله الى قاعدة رئيسة لضرب الزخم العارم لحركة التحرر الوطني لشعوب المنطقة. وكان ذلك يتطلب فرض معاهدة جديدة اعتبرتها الاوساط المعنية ضرورية لملء الثغرات الموجودة في معاهدة ١٩٣٠ والتي تبينت بصورة واضحة ايام الحرب البريطانية ـ العراقية في آيار عام ١٩٤١، معاهدة تأخذ بنودها بنظر الاعتبار تناسب القوىٰ الجديد على الصعيد العالمي. وجاء تأليف نوري السعيد لوزارته التاسعة في تشرين الثاني عام ١٩٤٦ بمثابة خطوة مهمة جديدة ضمن سلسلة الخطوات الضرورية لتهيئة الجو الملائم لعقد المعاهدة المطلوبة التي عهدت مهمة تنفيذ مراحلها الاخيرة، لأعتبارات خاصة، للوزارة التي الفها صالح جبر في آذار ١٩٤٧.

بدأت المفاوضات المباشرة لعقد المعاهدة الجديدة بين الجانبين العراقي والبريطاني بصورة سرية منذ تشرين الثاني من السنة نفسها، وقد استمرت لمدة اسبوعين تقريباً. وبعد شهر من ذلك اعلنت لأول مرة عن نية الحكومة العراقية عقد معاهدة ثنائية جديدة مع بريطانيا، وذلك عندما اذيعت في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٤٨ اسماء اعضاء الوفد الرسمي للتفاوض مع الجانب البريطاني حول هذا الموضوع. ضم الوفد رئيس الوزراء صالح جبر، ورئيس مجلس الاعيان نوري السعيد، ووزير الخارجية فاضل الجمالي، ووزير الدفاع شاكر الوادي، مع عدد آخر من كبار المسؤولين. وبعد «مفاوضات ودية» جرىٰ التوقيع على المعاهدة الجديدة في ميناء بورتسموث يوم الخامس عشر من كانون الثاني، فدخلت التأريخ بأسم «معاهدة بورتسموث».

منحت المعاهدة الجديدة البريطانيين كل ما كانوا يريدونه من العراق[٩]. ففي الوقت الذي كان يحق لهم بموجب معاهدة عام ١٩٣٠ جلب قواتهم الى العراق فقط في حالة

---

(٩) راجع نص المعاهدة والوثائق الاخرى المتعلقة بها في الجزء السابع من «تأريخ الوزارات العراقية» (الطبعة الثالثة، ص. (٢١٠ ـ ٢٧٦).

نشوب الحرب، اعطتهم بنود «معاهدة بورتسموث» هـذا الحق حتىٰ في حالة التهـديد بالحرب، اي عملياً في أي وقت يرتأيه البريطانيون. وفي الواقع حولت بنود بورتسموث، وملحقاتها العراق الى مستعمرة بريطانية في ثوب جديد.

أثار نبأ عقد «معاهدة بورتسموث» الشعب العراقي بصورة لم يسبق لها مثيل، فشملت المظاهرات الجماهيرية، والاضرابات العمالية والطلابية بغداد، ومعظم المـدن الاخرىٰ، والتي تحولت بسرعة الى انتفاضة عامة حددت القوىٰ الوطنية مطاليبها الرئيسة بألغاء المعاهدة، واسقاط وزارة صالح جبر، واجراء انتخابات حرة ووضع حـد للغلاء الفاحش، واطلاق سراح السجناء السياسيين، واشاعة الحريات الديمقراطية في مجالات الحياة كافة.

زاد من ثائرة الجماهير الموقف المتعنت الذي اتخذته السلطات الحاكمة ازاء هذه المطاليب، ومحاولاتها المستميتة لقمع انتفاضتها التي تطورت بسرعة، خصوصاً إثرفتح النار على المتظاهرين في العاصمة بغداد اكثر من مرة، وسقوط العديد من الشهداء هناك. فاضطر رئيس الوزراء الى ان يعود بنفسه يوم ٢٦ كانون الثاني، وقد تعهد للوصي على العرش بأن يعيد الامور الى «مجراها الطبيعي» في غضون ٢٤ ساعة فقط... وفعلاً انه أوعز الى المسؤولين بقمع المظاهرات بأي ثمن كان، فوقعت في اليوم التالي مجزرة بشرية في بغداد بلغت حصيلتها ٢٠ شهيداً، وعشرات الجرحىٰ. ولكن مع ذلك صممت الجماهير على المضي في مقاومتها، فهاجم المتظاهرون بناية جريدة «تايمس العراقية» والمركز الثقافي البريطاني، واشعلوا النيران فيهما، كما فرضوا سيطرتهم على معظم شوارع العاصمة. وشهدت المدن الاخرىٰ احداثاً مشابهة، مما وضع مجمل نظام الحكم القائم امام خطر جدي لم يجابه ما يوازيه في الزخم سـابقاً، فـاضطر، رغم معـارضة نـوري السعيد، الخضوع للامر الواقع والتراجع امام مطاليب الشعب، لا سيما بعد ان بدأت بـوادر التفكك تدب في جبهة القوىٰ اليمينية، فقد استقال في اليوم نفسه وزيرا المالية والشؤون الاجتماعية، وكذلك رئيس مجلس النواب مع ٢٠ عضواً من اعضائه، كان اربعة منهم من النواب الاكراد هم بابا علي الشيخ محمود وأنور جميل عن السليمانية. ومحمد النقيب عن اربيل، ومصلح النقشبندي عن الموصل، فأذاع عبدالاله في الليل بنفسه نبـأ استقالة وزارة صالح جبر.

كان ذلك اول انتصار كبير لأنتفاضة كانون استقبل بحرارة في جميع انحاء العراق. الا ان القوىٰ الوطنية، والجماهير الشعبية كانت مصممة على تحقيق المطاليب المطروحة الاخرىٰ، وفي مقدمتها الغاء «معاهدة بورتسموث» رسمياً، فاستطاعت في اليوم التـالي فرض ارادتها مرة اخرىٰ عندما اجبرت البلاط على التراجع عن فكرة اناطة مهمة تأليف الوزارة الجديدة الى أرشد العمري، فألف محمد الصدر يوم ٢٩ كانون الثاني مجلس وزراء جديد، ضم الى جانب اكثرية يمينية، اثنين من الساسة المعروفين بمواقفهم المعادية

للاستعمار البريطاني، هما محمد رضا الشبيبي ومحمد مهدي كبه رئيس «حزب الاستقلال». اما «حزب الاحرار» فقد رفض الاشتراك في الوزارة الجديدة التي اعلنت في الثالث من شباط عن الغاء «معاهدة بورتسموث».

هكذا تراجع اليمين العراقي، اضطراراً، خطوة الى الوراء. لكن سرعان ما بينت الاحداث انها كانت خطوة مدروسة من كل جوانبها، استوجبتها ضرورات محددة، خصوصاً حاجة اليمين نفسه الى خلق جو يستطيع في ظله اعادة تنظيم صفوفه. وفعلاً تمكن اليمين من استغلال الظروف والثغرات بذكاء، فاستعاد اولاً مواقفه بسرعة غير متوقعة، ومن ثم باشر الهجوم بضراوة على المكتسبات الاولية التي فرضها الشعب بنضاله الشاق ايام كانون الدامية. فبدأت وزارة الصدر تتنصل بالتدريج من تعهداتها، اذ رفضت السماح، مثلاً، لحزب «الشعب» ان يزاول النشاط السياسي. وفي الوقت الذي استجابت، بعد تردد، لرغبة الجماهير بحل المجلس النيابي في ٢٢ شباط، في الوقت نفسه لم تضمن اجراء انتخابات حرة بعيدة عن التدخل ووجهت ايضاً ضربات قوية للعمال، كما حدث بالنسبة لعمال السكك في اربيل، ومسيرة عمال النفط في حديثة. الا ان هذه المواقف، وغيرها، لم تكن كافية في نظر الرجعية العراقية التي ارادت استعادة جميع مواقعها المفقودة، وتوجيه ضربة قاضية الى القوىٰ الوطنية. فاستغلت الحرب الفلسطينية لتحقيق مآربها، خاصة بعد استقالة وزارة محمد الصدر وتأليف مزاحم الباجه‌جي للوزارة الجديدة في ٢٦ تموز عام ١٩٤٨.

فشلت «انتفاضة كانون» الجماهيرية في تحقيق العديد من اهدافها، الا انها تحتل، مع ذلك، مكانة جد بارزة لا في تاريخ العراق المعاصر حسب، بل وحتىٰ بالنسبة للعديد من أقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط. فأن فشل البريطانيين في فرض معاهدة جديدة على الشعب العراقي كان بمثابة ضربة وجهت لمجمل سياستهم الخارجية الجديدة بالنسبة لدول المنطقة، ذلك لأنهم كانوا ينوون جعل «معاهدة بورتسموث» نموذجاً لتنظيم علاقاتهم مع تلك الدول. لذا وجدت «انتفاضة كانون» او ما يعرف بالوثبة عادة، صدىً واسعاً لها بين شعوب المنطقة، خاصة في المشرق العربي. ففي ايام الانتفاضة شهدت مصروسوريا ولبنان مظاهرات تأييد كبرىٰ للشعب العراقي.

أتت «انتفاضة كانون» بنتائج اكبر بالنسبة للداخل، وبصورة خاصة فيما يتعلق بأسلوب تفكير الجماهير الشعبية السياسي، ونضالها التحرري الذي دخل من يومه مرحلة جديدة مهمة من مراحل تطوره بأن اتخذ له اثناء الانتفاضة، وبعدها، طابعاً اجتماعياً موحداً. فلم يسبق في تاريخ العراق المعاصر ان اشتركت في حركة منظمة واحدة، وفي آن واحد، وفي مختلف مناطق البلاد بمدنها وأريافها الى حد ما، وعن وعي متكامل نسبياً،

مئات الالوف من ابناء الشعب [١٠]. ان ذلك يعتبر مؤشراً واضحاً لبروز وحدة في التفكير السياسي لأبناء الشعب تجاه أهم قضايا الوطن المصيرية في ظروف التبعية. ولقد انعكس ذلك ايضاً في ظاهرة اجتماعية، سياسية مهمة اخرى ذات مردود ملموس بالنسبة لمجمل النضال التحرري للشعب العراقي، وهي تحول شعار النضال العربي ـ الكردي المشترك ضد الاستعمار الى واقع منظم لأول مرة ايام الانتفاضة. ففي ايام «انتفاضة كانون» الحاسمة انعكست وحدة النضال في العمل والهدف الموحد على صعيد العراق بأسره، مما اعطى الانتفاضة قوة اكبر، ومضموناً اعمق، ونتائج اهم من جميع الحركات التي سبقتها، وجاء بمثابة دليل على افلاس ايديولوجية «القومية الاقطاعية» الضيقة، خصوصاً في حركة التحرر الوطني للشعب الكردي، وعلى احتلال القوى الاجتماعية الجديدة النامية، وافكارها السياسية للمكانة اللائقة بها في تلك الحركة. ولا ريب ان اجمل صور النضال المشترك ايام الوثبة قد انعكست، الى جانب الدماء التي اختلطت في شوارع بغداد، كذلك في الوفود الكردية الكثيرة التي توالت في شباط ١٩٤٨ على العاصمة بغداد من مختلف مناطق كردستان، والتي تعهدت على ثرى الشهداء، وبين الوف مؤلفة من جماهير المستقبلين، المضي جنباً الى جنب مع الاشقاء العرب نحو تحقيق جميع اماني الشعبين المشتركة. ومما له مغزاه ان مجلة «كه لاويز» المعروفة كتبت ايام الانتفاضة ما نصه بهذا الصدد:

«ادت الاحداث والوقائع الاخيرة... الى ان تمد الاخوة ووحدة النضال جناحها الذهبي فوق اديم العراق الكبير»[١١].

ومن المهم ايضا ان نشير الى ان بعض المصادر في الخارج قد أشارت فيما بعد الى حقيقة ان النضال العربي ـ الكردي المشترك قد تحول الى أساس رصين لما حققته «انتفاضة كانون» من مكاسب وأهداف[١٢].

ان تحول النضال المشترك من مجرد شعارات ودعوات الى واقع ملموس كان يعني تحول مجمل النضال التحرري للشعب العراقي نحو مسار جديد طالما حاول المستعمرون حرفه عنه، لأنهم كانوا يريدون للعراق وحدة «وطنية» فوقية، مصطنعة، يستطيعون دائماً التغلغل من خلالها. ولهذا السبب بالذات بدأوا، بعد «انتفاضة كانون» يولون إثارة النعرات القومية والطائفية في البلاد اهتماماً اكبر من السابق. وقد ورد ذلك بصورة صريحة في توصية خاصة اصدرها «الانتلجنس سيرفس» الى عملائه في العراق[١٣]. كما

---

(١٠) تقدر بعض المصادر الاجنبية عدد المشتركين في الانتفاضة بأكثر من ٣٠٠ الف شخص (راجع على سبيل المثال «العراق المعاصر» تأليف مجموعة مؤلفين باللغة الروسية، موسكو، ١٩٦٦، ص ١٩٥٨).

(١١) «كه لاويز» بغداد، العدد الثالث، السنة التاسعة، آذار ١٩٤٨ ص ١٣.

(١٢) راجع على سبيل المثال:

«الاخبار» بيروت، ٩ شباط ١٩٦٤.

(١٣) راجع مجلة «الغد»، شباط ١٩٦٤، ص ١٢ ـ ١٣.

نشط عملاء شركات النفط بالاتجاه نفسه لا سيما لأن مهمة النضال المشترك تعدت ايام الانتفاضة، وبعدها، العرب والاكراد لتشمل ابناء جميع الاقليات والطوائف دون استثناء.

ساعدت نتائج النضال المشترك الملموسة ايام الانتفاضة على بلورة الوعي السياسي لدى فئات وطنية معينة تجاه المسألة القومية، الامر الذي انعكست آثاره في الاحداث اللاحقة على مسرح العراق السياسي. فقد انتبهت الجماهير العربية الى الواقع المؤلم للشعب الكردي، فتبنت اوساط واسعة منها مطاليبه القومية المشروعة. ففي ايام الوثبة نفسها رفع المتظاهرون في بغداد شعار اطلاق سراح المعتقلين السياسيين الاكراد(١٤).

جسدت «انتفاضة كانون» حقيقة اجتماعية، سياسية مهمة اخرى، وساعدت احداث الانتفاضة نفسها على تعميق واقعها، ونتائجها، وهي تحول المدينة الى المركز الاساس للنضال الوطني، التحرري للشعب ألعراقي، وتحول الريف الى مجرد تابع سياسي لها، بمعنى ان «المدينة بدأت تجر وراءها القرية»، الموضوعة المهمة التي تأتي دائماً على رأس مؤشرات نضوج حركة التحرر الوطني لأي شعب كان. فهي تشير من الناحية السياسية الى ابتعاد الاقطاع، كطبقة، عن الحركة نهائياً، ومن الناحية الاقتصادية تدل على انتهاء عملية تكون الاقتصاد المشترك والسوق الموحدة، الامر الذي يحمل في طياته آثاراً سياسية واجتماعية بعيدة المدى.

ساعدت الظاهرة الاخيرة على نمو الوعي لدى الفلاحين الذين اتخذ نضالهم جراءه ابعاداً ومهمات جديدة في إطار الاتجاه السياسي الاجتماعي العام، فتحولوا بذلك الى قوة أساسية وايجابية لحركة التحرر الوطني للشعب العراقي في مرحلتها الجديدة. ومن الجدير بالذكر ان العملية هذه وجدت لها التعبير الواضح ايام «انتفاضة كانون» وعلى الاخص في الحركة الفلاحية التي اتبعتها مباشرة في منطقة عربت القريبة من مدينة السليمانية. ففي ايلول عام ١٩٤٨ قام عدد كبير من فلاحي منطقة عربت الزراعية بحركة منظمة رفعوا خلالها، فضلاً عن مطاليبهم الاقتصادية الخاصة والمتعلقة اساساً بالأستغلال الاقطاعي، عدداً من شعارات الوثبة السياسية، من قبيل الغاء معاهدة عام ١٩٣٠، وسحب القوات الاجنبية من أرض العراق، واطلاح سراح المعتقلين السياسيين.

جاء الصدى العميق لهذه الحركة النوعية الجديدة بين سكان المدن بمثابة دليل مادي آخر من الفترة نفسها يبين التفاعل العضوي بين نضال المدنيين والريفيين. ففي بغداد، مثلاً، حدثت مظاهرة تأييد لفلاحي عربت رفعت خلالها الشعارات والمطاليب

---

(١٤) راجع: S.H. Longrigg Iraq 1900 to 1950. A political, social, and economic history, London, 1953, p. 346.

السياسية نفسها[١٥]. ولقد ادرك اليمين العراقي مدىٰ خطورة مثل هذا التفاعل بين نضال جماهير المدن والارياف، فحاول، ولكن عبثاً، وضع حد للظاهرة الجديدة التي تكاملت جميع عناصر وجودها وتطورها. فضرب اليمين بشدة المتظاهرين في بغداد، والفلاحين في عربت في آن واحد. وقد جرح في بغداد وحدها ٨٨ شخصاً، واعتقل اكثر من ٢٥٠ آخرين[١٦].

كان نزول المرأة العراقية في المدينة الى سوح النضال السياسي والاجتماعي على نطاق واسع، ومنظم، وادراكها لدورها في المجتمع، واحداً من خصائص الوثبة، وجاء الامر ايضاً، نتيجة طبيعية لانتقال ثقل الحركة الوطنية العراقية الى المدينة، ومما يجدر ذكره بهذا الخصوص ان احد معاصري الوثبة أشار بصورة خاصة الى الدور الفعال للمرأة الكردية في مظاهرات بغداد الجماهيرية[١٧]. ولكن الامر تعدىٰ نطاق العاصمة، فقد نزلت المرأة الكردية الى ميدان النضال كقوة فاعلة في مدن كردستان ذاتها ايضاً.

بينت احداث الوثبة، وخصوصاً انقضاض الرجعية السريع على مكتسباتها، مدىٰ اهمية جبهة القوىٰ الوطنية لردع قوىٰ الردة، ولضمان انتصارات الجماهير وتطويرها. ففي ايام الانتفاضة نفسها خلقت الظروف المستجدة، والاخطار المحدقة جبهة عفوية بين جميع القوىٰ المعادية للاستعمار، والتي لعبت الدور الاساس في وأد «معاهدة بورتسموث». ولكن تمكنت القوىٰ المعادية من ان تحول دون تطوير تلك الجبهة الى عمل منظم ثابت، مع ذلك ادركت بعض القوىٰ اهمية الجبهة في ايام الوثبة، فعقدت ميثاقاً خاصاًفيما بينها لتنسيق نشاطها السياسي في البداية، والذي ساعد الى حد ما، على انضاج فكرة اقامة جبهة وطنية في البلاد فيما بعد.

لم يقتصر استخلاص الدروس والعبر من تجربة كانون الكبرىٰ على القوىٰ الوطنية وحدها، بل حاولت الرجعية بدورها الاستفادة منها لتبني سياسة جديدة في ضوء استنتاجاتها منها. فقبل كل شيء إقتنعت القوىٰ الرجعية بتداعي السياسة الكولونيالية الكلاسيكية بالنسبة للعراق، فبدأت تجري تغييرات هامة في تكتيكها اليومي، مع الحفاظ على ستراتيجيتها السابقة. من هنا يمكن القول ان عناصر سياسة الاستعمار الجديد «استعمار بدون مستعمرات» بدأت تظهر في العراق وبصورة مباشرة بعد الوثبة، فلم يحاول المستعمرون مرة اخرىٰ فرض معاهدة مشابهة لمعاهدة بورتسموث على الشعب العراقي، بل كرسوا جهودهم لتحويل العراق الى محرك أساس في الظاهر لعقد احلاف

---

(١٥) راجع: «صوت الاهالي» بغداد ١٩ ايلول ١٩٤٨.

(١٦) راجع: عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الطبعة الثالثة، الجزء الثامن، ص ١٤.

(١٧) نوري عبدالرزاق حسين، تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية: القاهرة، بلا، ص ٦٢.

ثنائية وجماعية لمجابهة «الخطر الاحمر» المزعوم، تبقىٰ ابوابها مفتوحة امام الدول الاخرىٰ ، كما حدث بالنسبة لحلف بغداد الذي دخلته بريطانيا بعد ابرامه من قبل عدد من دول المنطقة نفسها.

من المظاهر المهمة الاخرىٰ للتحول في سياسة المستعمرين البريطانيين تجاه العراق بعد الوثبة انهم بدأوا يأخذون بنظر الاعتبار التغيير الذي طرأ في تناسب القوىٰ الطبقية داخل المجتمع العراقي، فقد ادركوا عدم جدوىٰ الاعتماد على الاقطاعيين ورجالهم المعروفين وحدهم، لذا حاولوا خلق كادر جديد لهم في صفوف القوىٰ النامية للتغلغل بواسطته الى قلب المعارضة بهدف التأثير بصورة او بأخرىٰ على المواقف السياسية لأجنحتها المختلفة. ومما له مغزاه بهذا الخصوص ان الاستاذ محمد مهدي كبه اشار في مذكراته صراحة الى محاولات الرجعية للتأثير على «حزب الاستقلال» بغرض صرفه عن واجباته الاساسية، وتحويله الى «مخلب قط»؛ كما اورد حرفياً، لتحقيق مآربها هي[١٨].

الا ان الوعي السياسي لدىٰ الشعب العراقي، الذي طورته احداث الوثبة الى حد كبير، فوّت على المستعمرين فرصة عرقلة مسيرته بواسطة اساليبهم السياسية الجديدة. ان انتصار الجماهير بفرض ارادتها في الغاء «معاهدة بورتسموث» زادها ثقة بأمكاناتها وقدراتها الخلاقة في انطلاقتها الكبرىٰ لتحرير بلادها من رجس المستعمرين، فاذا كان الشعب العراقي قد احتاج الى ٢٨ عاماً بعد «ثورة العشرين» للقيام بحركة جماهيرية اخرىٰ مشابهة لها من حيث منطلقاتها الاساسية، وزخمها الكبير فأنه لم يحتج، بعد تجارب الوثبة، الى اكثر من اربع سنوات لتسديد ضربته التالية[١٩]،والى اكثر من عشر سنوات للقضاء نهائياً على النظام الملكي شبه الاقطاعي[٢٠].

---

١٨) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(١٩) القصد انتفاضة عام ١٩٥٢.

(٢٠) القصد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

الموضوع الثامن:

من اسرار العملقة الخمسة

في العـام ١٩٣٤* ارتفع صـوت مخلص من لبنان يقـول ان «النفـط مستعبـد الشعوب»[1]. ولمثل هذا القول اهميته الكبرى اذا ما قسناه بميزان الزمن عندما لم يعرف العالم من بحر النفط الشاسع في الشرق الاوسط سوى سواحل ضيقة منه اقتصرت على شمال العراق وجنوب ايران. ولكن، مع ذلك، فأن فكر صاحب الصوت كان ثاقباً بحيث رأى في ذلك الوقت المبكر ما ستحمله الايام للشرق الاوسط على مدى نصف قرن من مآسي وآلام ودماء لا يرى الكثيرون منها سوى ما يعادل بالكاد عشر المعشار من صورة الرفاه الزائفة التي تنعم بها اقلية حط على رأسها، في غفلة من الزمن، طير خيـالي من طيور السعد. والمؤسف حقاً اننا قلما نلتقي اليوم بمثـل ذلك الصوت بـالرغم من ان أبعاد الصورة المأساوية قد تكاملت وتجسدت بحيث لا تحتاج اقلام المفكرين الى عناء كبير لنقل دقائق ظواهرها وأسرارها الى الخاص والعام. وهذا أمر مهم جدير بالأهتمام والمعالجة لأن منازلة العمالقة تقضي، بالضرورة، النزول الى سوح الصراع عملاقاً فكراً وتضحية، وهذا يتطلب اول ما يتطلب معرفة واقع الخصم، نقاط الضعف والقوة لديه.

وردت في كتاب «النفط وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشـرقين الادنى والاوسط» لمؤلفه ر. برانوف[2] صور مذهلة جديرة بالاهتمام الكبير والتأمل الدقيق. فما ان تباشر بقراءة الكتاب حتى تجد نفسك بين زخم أرقام خيالية وخيوط متشابكة كنسيج العنكبوت. وان بعض الحقائق الواردة في الفصل الاول «الاحتكارات النفطية وسياسة الولايات المتحدة الامريكية» (ص ١١ ـ ٦٧) من شأنها القاء أضواء ساطعة على أخ.. المواضيع التي تخص مدى تأثير تلك الاحتكارات على السياسة الامريكيـة الخارجيـة وأساليبها لتحقيق مثل ذلك التأثير. ومن نافلة القول ان التأثير على سياسة دولة عملاقة يتوقف عليها مصير العالم الى حد كبير، ليس بالأمر الهين، ولكنه ليس بالمستحيل على

(*) نشر اصل البحث في مجلة «آفاق عـربية» (العـدد الاول، ايلول ١٩٧٩، ص ٢٠ ـ ٣٢). ورغم ان المعلومات الواردة فيه تتعلق بكل منطقة الشرق الاوسط، ورغم ان الارقام الواردة فيه تخص ما قبل العام ١٩٧٥، الا ان المنطلقات والاستنتاجات الولردة فيه لا تزال تحتفظ بأهميتها، لذا إرتأينا نشره ضمن هذا الكتاب..

(١) نقصد به المفكر والكاتب اللبناني يوسف ابراهيم يزبك في كتابه «النفط مستعبد الشعوب» الذي نشره في بيروت عام ١٩٣٤. وهو اول كتاب بالعربية، بل ربما في كل الشرق الاوسط، يقدم صورة جلية عن واقع الاحتكارات النفطية ومخاطرها بالنسبة لمستقبل المنطقة، وذلك بالاستناد الى تحليل دقيق لما ورد في مجموعة كبيرة من المصادر الاصيلة وعلى لسان المسؤولين الغربيين.

(٢) ر. برانوف، النفط وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرقين الادنى والاوسط، باللغة الروسية، موسكو، دار العلم، ١٩٧٧. يقع الكتاب في ٢٧٢ صفحة ويتألف من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وقد نشرت جريدة «الجمهورية» في حينه تقريضاً مركزاً عن الكتـاب بقلم الدكتور حكمت شبـر (راجع: «الجمهورية» بغداد، ١٧ آذار ١٩٧٨).

الاحتكارات النفطية بالذات. وهذا وحده يكفي لفهم قوة تلك الاحتكارات النـابعة من موقعها المتميز في الهيكل الاقتصادي الامريكي العام. فأن الدخل الاجمالي للاحتكارات النفطية الرئيسة شكل في العام ١٩٧٢ اكثر من ١٠٪ من كل الانتاج القومي و ٤٠٪ من الميزانية الفيدرالية (ص ١٢).

يبلغ مجموع أضخم الاتحادات الصناعية الامريكية مائة اتحاد تدخل بضمنها جميع شركات النفط الكبيرة. ففي العام ١٩٧٤ بلغ مجموع الاتحادات الصناعية التي كانت رساميلها تزيد على ستة مليارات من الدولارات ستة عشر اتحاداً فقط، كان ثمانية منها من الاتحادات النفطية. وعلى رأس القائمة تأتي مجموعة «اكسون» النفطية التي بلغ رأسمالها المتداول ٣ر٣١ مليار دولار، بينما اكبر ثاني اتحاد صنـاعي غير نفـطي هو «الجنرال موتورس» يقل رأسماله عن اتحاد «اكسون» بأكثر من عشر مليارات دولار. ومَن الجدير بالذكر ان الاتحادات النفطية تحتل، بالاضافة الى المركز الاول، المركـز الثالث والخامس والسابع والثامن في جدول الاتحادات الستة عشر الصناعيـة الكبرىٰ. وقـد شكلت موجودات شركات النفط داخل الولايات المتحدة نفسها ١٢٥ مليار دولار في العام ١٩٧٤ تستغل في حوالي نصف مليون بئر تعطي سنوياً حوالي ٤٥٠ مليون طن من البترول الخام. ويبلغ عدد الامريكان العاملين في الانتاج النفطي داخل البلاد اكثر من مليـون شخص، ويقدر كل احتياطي النفط الامريكي المكتشف حتىٰ الآن بحوالي ٧ر٤ مليار طن (ص ١٣ ـ ١٤).

يلعب عـدد من اكبر المجمـوعات المـالية ـ الصنـاعية الدور الاكبـر في تسيـير الاحتكارات النفطية، تأتي على رأسها مجموعة روكفلر التي بلغت موجوداتها قبل عقد واحد فقط اكثر من ١٢٤ مليار دولار. وتشرف هذه المجموعة عـلى اكبر الاحتكـارات النفطية مثل «اكسون» و «موبيل أويل» و «ستاندرد أويل كومباني أوف كـاليفورنيـا» وغيرها، الى جانب اهتماماتها الاخرىٰ بالانتاج الحربي والاعمـال المصرفيـة والطاقة وصناعة السيارات وغيرها من الصناعات المهمة. ويرتبط بهذه المجموعة أكبر مصـرف امريكي يهتم بقضايا النفط والذي بلغت موجوداته في العام ١٩٧٤ اكثر من ٤٢ مليار دولار. ويقوم هذا المصرف بتمويل اعمال الشركات النفطية الداخلية والخارجية بغض النظر عن انتمائها الى مجموعة روكفلر (ص ١٧ ـ ١٨).

والى جانب الاحتكارات الرئيسة تعمل في الولايـات المتحدة حـوالي عشرة آلاف شركة صغيرة ومتوسطة اخرىٰ في مجالات انتاج النفط بينها عدد من الشركات تتراوح موجودات الواحدة منها بين ٣ و ٤ مليار دولار. اما مجموع الاحتكارات النفطية التي تزيد موجوداتها عن ٤ مليار دولار فيبلغ ١١ احتكاراً تزاول صنوف النشاطات المتعلقة بالبحث عن النفط واستخراجه وتسويقه. وبين هذه الاحتكارات تبرز «العمالقة الخمسة» ـ «اكسون» و «تكساس أويل» و «موبيل أويل» و «جلف أويل» و «ستاندرد أويل كومباني

أوف كاليفورنيا» التي يبين الجدول رقم (١) رأسمالها المتداول مع ارباحها الصافية بمليارات الدولارات.

الجدول رقم ـ ١ ـ

السنة	الرأسمال المتداول	الربح الصافي
١٩٥٤	١٤ر٥	١ر٤
١٩٧٠	٥٢ر٣	٣ر٦
١٩٧٣	٦٨ر٥	٦ر٢
١٩٧٤	٨٦ر٧	٧ر٨

وكما هو واضح من الارقام الواردة في الجدول فأن الرأسمال المتداول للعمالقة الخمسة قد ارتفع خلال العقدين الاخيرين بمقدار ست مرات وأرباحها بمقدار حوالي خمس مرات ونصف المرة (ص ١٩ ـ ٢٢).

استخرجت «العمالقة الخمسة» في العام ١٩٧٣ حوالي ٤٩٥ مليون طن من النفط الخام بلغ نصيب بلدان الاوبيك منها ٢٨٠ مليون طن. وتم تصريف ما انتجته هذه الاحتكارات في الولايات المتحدة (٦٨ مليون طن) وكندا (٢٥ مليون طن) واقطار اوروبا الغربية (٢٠٤ مليون طن) واليابان (٧٨ مليون طن) وفي بلدان اخرى (١٢٠ مليون طن). وهنا يبدو الطابع الاستغلالي الرأسمالي في نشاطات «العمالقة الخمسة» واضحاً، فأن اكثر من نصف النفط الذي تعاملت به استخرج في الخارج واكثر من ٦/٧ عملياتها التصريفية تمت كذلك في الخارج (ص ٢٢).

ولغاية العام ١٩٧٤ كانت «اكسون» تحصل على ثلث نفطها المستخرج من أقطار الشرقين الادنى والاوسط ويحصل كل طرف من اطراف «العمالقة الخمسة» المتبقية على نصف نفطها المستخرج من الاقطار نفسها. وان اكثر من ٦٠٪ من أرباح العمالقة تأتيها من رأسمالها المستغل خارج الولايات المتحدة.

ومن شأن الارقام الواردة في الجدول رقم (٢) اعطاء صورة واضحة عن نشاطات «العمالقة الخمسة» في الخارج خلال العام ١٩٧٣ فقط:

الجدول رقم ـ ٢ ـ

الشركة	الارباح الصافية لعملياتها في الخارج (مليون دولار)	النسبة المئوية لارباحها في الخارج في مجموع ارباحها	النسبة المئوية لمبيعاتها في الخارج
ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا	٦٥٨ر٨	٧٨ر١	٥٤ر٤
جلف اويل	٥٧٤	٧١ر٨	٥٤ر١
موبيل اويل	٥٧٤	٦٥ر٨	٦٧ر٦
اكسون	١٦٠٦	٦٥ر٧	—
تكساس اويل	٨٣٨	٦٤ر٩	— (٣)

وتتجسد الصورة اكثر اذا علمنا ان الارباح التي حققتها الشركات النفطية؛ الامريكية من رساميلها المستثمرة في كل العالم قد بلغت في العام ١٩٧٤ اكثر من ١٣ر٥ الف مليون دولار، بلغ نصيب ما حققته من الارباح في البلدان المتطورة ١ر٨ الف مليون دولار في امريكا اللاتينية ٧٦١ مليون وفي افريقيا ٩١٥ مليون فقط، بينما يقابل كل ذلك رقم خيالي هو اكثر من ٨ر٤ الف مليون دولار اتاها ربحاً صافياً من بلدان الشرقين الادنىٰ والاوسط ومرة اخرىٰ تتجسد هذه الصورة اكثر فاكثر اذا علمنا ان هذا الربح «الشرقي» قد بلغ اربعة اضعاف ما حققته الشركات قبل عام واحد من ذلك فقط، اذ بلغت ارباحها من بلدان نفس المنطقة في العام ١٩٧٣ اقل من ٢ر٢ الف مليون دولار (ص ٢٦).

واذا انتقلنا من التعميم الى التخصيص فاننا نرى مجموعة «أكسون» (ستاندرد أويل كومباني أوف نيوجرسي سابقاً) تحقق في العام ١٩٧٤ وحده ارباحاً بلغت ٣ر١ مليار دولار. . . . فقط!! فان هذه المجموعة العملاقة تزاول الانتاج في اكثر من ٤٠ بلداً، بما فيها العربية السعودية وقطر وايران، والتصريف في اكثر من ١٠٠ بلد، وتسيطر على حوالي ١٠٪ من انتاج النفط الامريكي وحوالي ١٥٪ من انتاج النفط في كل العالم الرأسمالي.

(٣) الجدول مقتبس من ص ٢٢.

وتشكل، بالاضافة الى كل ذلك، اكبر مصدر لتزويد البنتاغون بالوقود، فقد زودت القوات المسلحة الامريكية بما قيمته ١٦١ مليون دولار في العام ١٩٦١ و٢٠٩ ملايين دولار في العام ١٩٧٢ . وفي سنوات الاعتداء على فيتنام ارتفع هذا المبلغ بشكل ملموس بحيث انه بلغ في العام ١٩٦٩، مثلاً، اكثر من ٢٩٠ مليون دولار (ص ٢٤) [تزود الاحتكارات البنتاغون بحوالي ٥ر٣٣ مليون طن من النفط ومنتجاته سنوياً].

تحدد الامكانات المالية الخارقة هذه موقع الاحتكارات النفطية في السياسة الامريكية العامة على الصعيدين الداخلي والخارجي. جاء في مؤلف لعدد من العلماء الامريكان(٤) ان الاحتكارات النفطية «لا تتوجه عادة الى الرأي العام او الكونغرس، بل انها، عوضاً عن ذلك، تحتفظ باتصال مباشر مع الوزارة والبنتاغون والبيت الابيض» (ص ٣٣ ـ ٣٤). وهي، جراء هذا الموقع المتميز، تتمتع، قبل كل شيء، بامتيازات أدت الى تقليص ما يترتب عليها دفعه الى الخزينة الامريكية بمقدار ٣ مليارات دولار سنوياً (ص ٢٩). وتتخطى الدولة احياناً القوانين المرعية من أجل الاحتكارات النفطية. ففي العام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، مثلاً، ساندت حكومة نيكسون هذه الاحتكارات في اقامة جبهة موحدة مع الشركات النفطية الغربية استهدفت الضغط المنسق على اقطار الاوبيك، مع ان تأسيس مثل تلك الجبهة كان يتناقض مع القانون الخاص بالتريستات الامريكية.

وبحكم المصالح الضخمة للاحتكارات النفطية الامريكية في الشرقين الادنى والاوسط فأن سياسة الولايات المتحدة تتسم بطابع جدي ومتشعب ينم عن اهتمام بالغ بكل ما يتعلق بأصقاعه. وإذا كانت القضايا الداخلية، بل وحتى قضايا خطيرة اخرى تتأثر بشكل او بآخر بمجيء احد الحزبين «الجمهوري» و«الديمقراطي» الى دست الحكم، فان السياسة الامريكية في الشرقين الادنى والاوسط أقل وآخر ما يتأثر بذلك. فان الحزبين يمثلان، ولو بتفاوت، مصالح الشركات النفطية كجزء اساس من الاحتكارات القائمة في البلاد. لذا فأن «خطط ما قبل الانتخابات والممارسة العملية للجمهوريين والديمقراطيين

---

(4) The Middle East. Quest for an American Policy, Albany, 1973, p. 289.

فيما يتعلق بقضايا السياسة الشرق أوسطية[٥] تنطلق دائماً من نفس الاهداف: حماية اسرائيل، تقوية الانظمة المحافظة، مساندة الاحتكارات والنضال ضد حركات التحرير للشعوب» (ص ٤٤).

من هنا فاننا غالباً ما نرى تشابهاً يكاد يكون مطلقاً بين السياسات التي اتبعها الرئيس الديمقراطي ترومان في آواخر الاربعينات ـ بداية الخمسينات مع تلك التي اتبعها الرئيس الجمهوري آيزنهاور (منذ ١٩٥٣) او ما تبناها الرئيسان الديمقراطيان كنيدي وجونسون ومن ثم الجمهوري نيكسون في الستينات وبداية السبعينات أزاء الشرق الاوسط[٦]. ويتجسد مثل هذا الموقف الموحد اكثر ايام الازمات الحادة التي تمر بها المنطقة حيث تتخذ قيادة الحزبين موقفاً متشابهاً في «النضال ضد الحكومات الوطنية العربية التي تمارس سياسة تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي» وهكذا «فأن الوحدة المبدأية بين الجمهوريين والديمقراطيين طفت الى السطح بشكل خاص اثناء تأميم مصر لقناة السويس في تموز ١٩٥٦ وأيام الاعتداء الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ والتدخل الامريكي في لبنان والانكليزي في الاردن عام ١٩٥٨، والاعتداء الاسرائيلي على مصر وسوريا والاردن في العام ١٩٦٧ والحرب العربية ـ الاسرائيلية في العام ١٩٧٣» (ص ٤٥ ـ ٤٦).

الا ان هذا التشابه الكبير لا ينفي وجود بعض الاختلاف في مواقف محددة للحزبين تجاه قضايا المنطقة. فأن ثبات الاهداف الستراتيجية ـ الدفاع المطلق عن الرأسمال الاحتكاري ومناهضة الحركات التحررية ومساندة الكيان الصهيوني لا يحول دون تبني اساليب تكتيكية متباينة حسب الاجتهاد الخاص مما يعتبر، بالاساس، نتيجة طبيعية للاختلاف في مدى ارتباط قيادة الحزبين الديمقراطي والجمهوري بالمجموعات النفطية الامريكية، وكذلك باسرائيل وبالأوساط الصهيونية داخل الولايات المتحدة نفسها.

---

(٥) في النص: الشرق الادنى.

(٦) اننا نلاحظ نفس الظاهرة قبل الحرب العالمية الثانية ايضاً. فأن الجمهوريين الذين عارضوا بنود الرئيس الديمقراطي المعروف ديدرو ولسن وتمكنوا بذلك من جر بساط الحكم من تحت قدميه، طبقوا روح البنود نفسها من أجل تحقيق الاهداف الخارجية نفسها بعد ان انتقلت اليهم السلطة. وقد تجسد ذلك بشكل واضح فيما يتعلق بنفط ولاية الموصل (للتفصيل راجع: د. كمال مظهر احمد، حول تغلغل النفوذ الامريكي في الشرق الاوسط وبنود الرئيس ولسن ـ «آفاق عربية»، العدد الثالث، ١٩٧٥، ص ١٠٢ ـ ١٢١).

الجدول رقم — ٣ —

القطر	اسماء وانتماءات الشركات	حصة الولايات المتحدة	حصة الاحتكارات الامريكية	سنة ابرام الاتفاقية	مدة الامتياز بالسنوات	المساحة التي يشملها الامتياز بآلاف الاميال المربعة	سنة استخراج النفط تجارياً
العربية		١٠٠٪	اكسون ٣٠٪ ستاندرد				
	آرامكو		٣٠٪ تكساس اويل	١٩٣٣	٦٠	٤٤٠	١٩٣٦
السعودية	(امريكية)		٣٠٪ موبيل اويل				
			١٠٪				١٩٢٧
	شركة النفط العراقية	٢٣٫٧٥٪	اكسون ١١٫٨٧٥٪	١٩٢٥	٧٥	٣٢	
العراق	(انكليزية ـ هولندية ـ		موبيل اويل ١١٫٨٧٥٪				
	فرنسية ـ امريكية)						
	ـ شركة نفط الموصل	٢٣٫٧٥٪	نفس الجهات والحصص	١٩٣٢	٧٥	٤٦	
	(نفس الجهات)						١٩٤٦
	ـ شركة نفط البصرة	٢٣٫٧٥٪	نفس الجهات والحصص	١٩٣٨	٧٥	بقية مساحة البلاد	
	(نفس الجهات)						١٩٣٣
	شركة نفط الكويت	٥٠٪	جلف اويل	١٩٣٤		كل البلاد	
	(انكليزية ـ امريكية)				٧٥		١٩٤٩[٣]
الكويت	شركة	١٠٠٪	ستاندرد اويل اوف			كل البلاد	
	نفط		كاليفورنيا ٥٠٪ تكساس	١٩٣٠			
البحرين	البحرين		اويل ٥٠٪		٥٥	كل البلاد	
	شركة نفط قطر	٢٣٫٧٥٪	نفس التقسيم الوارد	١٩٣٥			
	(انكليزية ـ هولندية ـ		بالنسبة لشركة		٧٥		
قطر	فرنسية ـ امريكية)		نفط العراق				

(٧) الجدول مقتبس من ص ٥٠.

لم تكن هذه الصورة لترضي العمالقة بالرغم من ضخامتها، ولا سيما لأن عجلة الزمن كانت تدور، بالمفهوم الرأسمالي الصرف، لصالحها، فقد أخذت رياح الخليج تهب بما لا تشتهي السفن الانكليزية التي بدأت تتحول الى قطع تابعة للاسطول الامريكي العملاق في العديد من المناطق المغلقة بالنسبة لها في الماضي القريب. فظهر ما سمي اجحافاً بـ «الفراغ» السياسي، واذا بمبدأ مونرو (نصف الكرة الغربية للغربيين ونصفها الشرقي للشرقيين) يغدو بسرعة اثراً منسياً من الماضي ليحل محله «مبدأ الباب المفتوح» الذي استهدف في البداية الشرق الاقصىٰ ثم استخدم على نطاق واسع ذريعة للتدخل الامريكي في اصقاع الشرقين الادنىٰ والاوسط.

ولكي نفهم معنىٰ الاهتمام الامريكي المتزايد بهذه المنطقة في ظروف التقدم التقني الهائل الذي يشكل النفط عصبه الاساس، لا بد من العودة الى لغة الارقام «الرومانتيكية». فأن الحجم الاجمالي لأحتياطي النفط المكتشف في المنطقة لغاية العام ١٩٧٥ هو ٥٥ مليار طن. ويمكن تصور مدىٰ ضخامة هذا الرقم الخيالي اذا ما علمنا انه يشكل ٦٣٪ من الاحتياطي المعروف في كل أقطار العالمين الرأسمالي والثالث ويزيد بمقدار عشر مرات على الاحتياطي الامريكي. ويبين الجدول رقم (٤) توزيع النسبة المئوية لأحتياطي النفط للعام ١٩٧٣ في المناطق المذكورة.

الجدول رقم ـ ٤ ـ

الشرقان الادنىٰ والاوسط	٦٣٪
افريقيا	١٨٪
امريكا اللاتينية	٦.٠٪
الولايات المتحدة الامريكية	٦.٠٪
الشرق الاقصىٰ	٣.٠٪
اوروبا الغربية	٢.٠٪
كندا	٢.٠٪ [٨]

(٨) الجدول مقتبس من ص ٥٢.

ولكن حتىٰ هذه الارقام التي تفرض الف سؤال وسؤال لا تبدو على حقيقتها «الرومانتيكية» جداً الا من خلال عملية حسابية بسيطة تبين واقع قيمتها المادية بأقل الاسعار المعروفة. فأذا اخذنا معدل السعر السائد لنفط المنطقة في الولايات المتحدة الامريكية خلال العام ١٩٧٥[٩] ستكون قيمة احتياطي النفط في الشرقين الادنىٰ والاوسط ٤ر٥ ـ ٥ تريليون دولار.. فقط!! ولكي نتصور الامر اكثر نعبر عن الرقم نفسه هكذا: حوالي خمسة آلاف مليار دولار[١٠]. وبالطبع ان هذا الرقم ليس بالأخير في حسابات الزمن، اذ لا تمر سنة الا ويتم الكشف عن مظان جديدة للسائل الذهبي. فأن مقدار الاحتياطي المكتشف في باطن ارض اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط لم يبلغ في العام ١٩٥٠ اكثر من ٣ر٥ مليار طن، بينما ارتفع هذا الرقم في العام ١٩٧٥ الى ٥٥ مليار طن، أي ان مقدار الاحتياطي المكتشف في المنطقة قد ارتفع خلال ٢٥ عاماً فقط بمقدار عشر مرات (ص ٥٢ ـ ٥٣).

اذن لا بد من سياسة ذكية ومتشعبة للغاية تعرف المناورة والاقدام والمساومة من أجل تحقيق الهدف الاسمىٰ ـ الاستحواذ على اكبر ما يمكن من هذا الكنز النادر الذي لا يفنىٰ، حسبما يبدو. ومع ان جذور هذه السياسة وخلفياتها ليست حديثة، الا ان تبلورها النهائي يعود الى نهاية الاربعينات. ففي العام ١٩٤٩ تمت صياغة أسس التغلغل من أجل النفط في تقرير «السياسة القومية للولايات المتحدة الامريكية في مجال النفط» الذي رفعه مجلس النفط القومي الى الحكومة. وقد اكد التقرير على ضرورة بذل كل الوسائل المتوفرة من أجل الوصول الى حقول النفط الاجنبية، ومما جاء فيه:

«ان اشتراك مواطني الولايات المتحدة الامريكية في استثمار المصادر النفطية في العالم يخدم مصالح جميع البلدان ويشكل أمراً حيوياً بالنسبة لأمننا القومي.. يجب ان يصبح نفط البلدان الاجنبية في متناول الولايات المتحدة بكميات قد تكون ضرورية لسد عجز انتاجنا الداخلي.. ويجب ان تشجع السياسة المتبعة في مجال النفط بلوغ المواطنين الامريكان الى المصادر النفطية على قدم المساواة مع مواطني البلدان الاخرىٰ وعلى اساس اتفاقات ثابتة بين الحكومات الاجنبية والشركات الخاصة.. وعلى حكومة كل بلد ومواطنيه مراعاة جميع الامتيازات والحقوق التي تكتسبها الولايات المتحدة قانوناً. ويجب على الحكومات تلك ومواطنيها عدم اللجوء الى محاولات فردية مباشرة او غير مباشرة تستهدف وضع العراقيل امام مثل هذه الامتيازات او الحقوق..».

حققت هذه السياسة مكاسب مهمة للامريكان في ظروف الخمسينات، الا انها ما

---

(٩) المعدل السائد لسعر البرميل الواحد في العام ١٩٧٥ كان ١٢ دولار.

(١٠) ٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٥ دولار فقط.

كانت تستطيع الاستمرار في اطارها التقليدي، فأصبح لزاماً قولبتها في ضوء التغيير المستمر في تناسب القوى جراء النجاحات التي حققتها حركات التحرر الوطني للشعوب. فأن الاحتكارات النفطية تعمل الآن بالأساس من أجل ضمان عقد صفقات تجارية طويلة الامد على أسس تضمن اكبر ما يمكن من المصالح الامريكية، وقد صاغ سيسكو ذلك واضحاً في خطابه الذي القاه أمام اعضاء لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس في ٦ حزيران ١٩٧٣ حينما ذكر ان واحدة من مهمات الدبلوماسية الامريكية في أقطار الشرقين الادنى والاوسط هي «ضمان استمرار تدفق النفط من منطقة الخليج باسعار معتدلة وبكميات تكفي لتلبية حاجاتنا وحاجات حلفائنا واصدقائنا في اوروبا وآسيا» (ص ٥٥).

ولتحقيق ذلك بالشكل الامثل لا بد من اللجوء الى اساليب الاستعمار الجديد التي لا تزال تعبر بكل أسف، على الكثيرين للحفاظ على كل ما يمكن من نظام الامتيازات، وتوثيق العلائق الاقتصادية للاقطار المنتجة للنفط بالاسواق الامريكية، والحيلولة، قدر المستطاع، دون حدوث تطور اقتصادي، ولا سيما ما هو تقني ملموس فيها. ويبقى تصدير رأس المال يحتل المكانة الاهم بين هذه الاساليب، ونقصد به الرساميل المستغلة لفروع «العمالقة الخمسة» في هذه المنطقة. ونعود ثانية الى الارقام: فأن الراسمال النفطي الامريكي المستغل في اقطار الشرقين الادنى والاوسط شكل في العام ١٩٤٣ حوالي ١٠٠ مليون دولار فقط، بينما ارتفع هذا الرقم الى ١٤٧٠ مليون في العام ١٩٧١ والى ٢١٣٩ مليوناً في العام ١٩٧٣ (ص ٥٦). وقد نجم النمو السريع هذا عن تراكم الارباح وتدفق الرساميل الجديدة معاً. ولكن لم تكتف العمالقة بذلك، بل انها استطاعت ان تضاعف ارباحها خلال عام واحد فقط (في ١٩٧٤) بمقدار اربع مرات بالقياس الى ارباحها في العام ١٩٧٣ دون ان ترفع من راسمالها المستغل، وقد تمكنت من تحقيق مثل هذه الطفرة الكبيرة عن طريق تركيز عمليات الانتاج ورفع الاسعار النهائية على منتجات النفط.

تحقق العمالقة الارباح المتزايدة هذه بحجة واهية ابتدعها منظروها، مفادها ان النفط الامريكي قابل للنفاذ خلال فترة قصيرة قد لا تتجاوز العشر سنوات في حالة استمرار الاستهلاك على معدلاته الحالية. لا ينكر ان احتياطي النفط المكتشف داخل الولايات المتحدة يشكل، كما ذكرنا، نسبة ضئيلة في الاحتياطي العالمي. ولكن ليس هذا بالدافع الاول الذي يحرك العمالقة للتوجه بنشاط وبشتى السبل الى المناطق النفطية في الخارج، ففي اسوأ الاحتمالات يمكن الحصول على النفط عن طريق النزول الى اسواقه مثل معظم الاقطار الاخرى في العالم، بل يكمن الدافع الاول وراء الارباح الطائلة التي يمكن جنيها من استغلال الثروات النفطية للآخرين. وهذا بالذات يفسر لنا لماذا صرفت الاحتكارات النفطية الامريكية خلال الفترة من العام ١٩٥٩ حتى العام ١٩٦٩ مبلغاً من المال في الخارج يعادل ٦ مرات ما صرفته داخل الولايات المتحدة نفسها للبحث عن النفط

(ص ٥٧). أجل، وفي ذلك التفسير الواقعي للاستغلال اللامعقول لنفط اقطار الشرقين الادنى والاوسط والتهافت عليه بأسلوب اشعبي. ومن شأن بعض الارقام عن استخراج النفط في هذه الاقطار تقديم فكرة واضحة عن هذه الحقيقة المرة. فقد بلغت الكميات المنتجة من آبارها ١ر١٦ مليون طن في العام ١٩٣٨ و٦ر٨٨ مليون طن في العام ١٩٥٠ و٤ر٤٦٦ مليون طن في العام ١٩٦٦ و٦ر٧٠١ مليون طن في العام ١٩٧٠ ومن ثم ١٠٨٧ مليون طن في العام ١٩٧٤ (ص ٥٨) [حسب احدث الاحصاءات ارتفع هذا الرقم في العام ١٩٧٧ الى حوالي ١١٠٦ مليون طن [11]].

وهكذا فقد شكل نفط الشرق الاوسط في العام ١٩٧٣ حوالي ٦٣٪ من مجموع واردات الاسواق الرأسمالية من النفط. صحيح ان الشركات الامريكية ليست هي الوحيدة التي تنتج مثل هذه الكمية الضخمة من نفط الشرق الاوسط، ولكن ما يجب ملاحظته هو ان موقع هذه الشركات يتعزز باستمرار على حساب الشركات الاخرى «الحليفة». فقد بلغ نصيب ما انتجته الشركات الامريكية من نفط المنطقة في العام ١٩٤٦ حوالي ٣١٪ فقط، بينما قفزت هذه النسبة الى الضعف (٦٠٪) في بداية السبعينات. ولنرجع مرة اخرى الى لغة الارقام لنرى الارباح الخيالية التي تتدفق باستمرار على الاحتكارات الامريكية بفضل موقعها المتميز في استغلال نفط الشرق الاوسط. فقد بلغت ارباحها الصافية عن هذا الاستغلال حوالي ٣٥١ مليون دولار في العام ١٩٥٥ ليقفز الرقم خلال عقد ونصف العقد (في ١٩٧٠) الى ١٢٠٠ مليون وفي ١٩٧٢ الى ١٣٥٨ مليوناً وفي ١٩٧٣ الى ٢١٥٧ مليوناً ومن ثم في العام ١٩٧٤ الى ٨٤٥٥ مليون دولار فقط! (ص ٦١). وهنا يجب التركيز على هذا الرقم الاخير الذي يبلغ ما يساوي اربع مرات للارباح المحققة قبل عام واحد من ذلك التأريخ وحوالي ٢٥ مرة ما تحقق للامريكان من الارباح قبله بعقدين فقط.

ترتفع القيمة الفعلية لهذه الارباح اكثر فاكثر اذا نظرنا الى علاقتها النسبية بالرساميل المستغلة في مجال انتاج نفط الشرقين الادنى والاوسط. ففي العام ١٩٧٤ شكل رأس المال الامريكي المستغل لأنتاج النفط في هذه المنطقة ٣ر٥٪ فقط من مجموع الرساميل الامريكية المستغلة في انتاج النفط خارج الولايات المتحدة ككل، بينما ضمنت هذه النسبة الضئيلة ارباحاً بلغت ٥ر٦٢ من مجموع الارباح التي حققتها الاحتكارات النفطية الامريكية في الخارج. وهذا يعني ان كل دولار امريكي مستغل لأنتاج النفط في الشرقين الادنى والاوسط يعطي ارباحاً تعادل عشرات المرات ما يعطيه نفس الدولار في

---

(١١) راجع:

Arab Oil and Gas Directory, 1977-1978,, published by "The Arab Petroleum Research Center; France" Beirut, 1978, P. 352.

المناطق الاخرى. والارقام الواردة في الجدول رقم (٥) والتي تخص العام ١٩٧٤ ترسم لنا بعداً مخفياً جديداً من أبعاد الارباح الفعلية التي تحققها العمالقة على حساب نفط المنطقة.

الجدول رقم ـ ٥ ـ

المنطقة	راس المال المستغل (مليون دولار)	الربح الصافي (مليون دولار)
الشرقان الادنى والاوسط	١٦١٨	٨٤٥٥
اوروبا الغربية	٩٩٩٤	٧٨٠
امريكا اللاتينية	٣٥٥٧	٧٦١
افريقيا	١٣٤٠	٩١٥
كندا	٥٧١٦	٧٧٢[١٢]

واذا ترجمنا الرقم الاول الوارد في الجدول (٥) فانه يعني بكل بساطة ان الرأسمال الامريكي المستغل في انتاج نفط الشرقين الادنى والاوسط اعطى من الارباح في ١٩٧٤ ما يعادل ٥٢٠٪ [١٣]، بينما بلغت هذه النسبة أقل من ١٠٠٪ قبل ذلك بسنوات قلائل. والاهم هنا ان نسبة ٥٢٠٪ تقابلها نسبة اقل من ٨٪ في اوروبا الغربية (ص ٦١، ٦٣)[١٤].

ان نظرة بسيطة الى هذه الحقائق المذهلة تساعد على ابراز صورة مأساوية تفوق في غرابتها الارقام الخيالية التي عرضناها، ونقصد بها الضجة المفتعلة التي يثيرها الاعلام الغربي ضد الاقطار المنتجة للنفط بسبب زيادة الاسعار التي تأتي، في افضل الاحوال، دون السعر الحقيقي للنفط الى حد كبير[١٥]، بينما يثير الاعلام الرأسمالي بدهاء حفيظة

(١٢) الجدول مقتبس من ص ٦١.

(١٣) من الجدير بالذكر ان الارباح الطائلة هذه قد دفعت بالكونغريس الامريكي الى مناقشة موضوع اصدار قوانين خاصة تتعلق بوضع ضوابط لها.

(١٤) ليست جميع النسب الواردة في البحث مقتبسة من الكتاب، بل اجرينا قسماً منها بالاستناد الى الارقام التي يذكرها المؤلف.

(١٥) يباع البرميل الواحد من النفط الآن بأقل من ١٢ دولاراً تعادل في قوتها الشرائية ثلث ما كان سائداً في العام ١٩٧٤، اي تعادل ٤ دولارات متداولة قبل سنوات اربع فقط. ومرة اخرى يبدو رخص سعر النفط اكثر اذا علمنا انه يعادل حوالي ثلث سعر ارخص انواع الطاقة البديلة الاخرى. اما فيما لو حول النفط المنتج محلياً الى حقول الصناعات البتروكيمياوية فأن سعره الحقيقي يرتفع بما لايقل عن ٥٠ مرة من سعره الواطيء في الاسواق حالياً، وكل هذه الفروق تسيل دون عناء الى خزائن العمالقة!

الشعوب الغربية، بل وحتىٰ شعوب العالم الثالث التي تلقي بكل بساطة جريرة السارق على المسروق. والانكىٰ هو انعدام تصور واضح لهذه الحقيقة المرة في الاقطار المنتجة نفسها، فهناك رأي شائع يلقي تبعة ارتفاع اسعار الحاجيات على الدول النفطية العضوة في «الاوبيك» وكأن الراسمالية تضطر الى ان ترفع اسعار الحاجيات الاخرىٰ للتعويض بذلك عن ارتفاع سعر النفط!.

واذا بحثنا عن العوامل التي تضمن مثل تلك الارباح الخيالية التي لا مثيل لها للعمالقة فاننا نرىٰ ان العامل في الشرق الاوسط يأخذ من الاجور عدة مرات أقل من نظيره الامريكي، وان البئر الواحدة هنا تعطي في بعض المناطق[١٦] ١٦ الف برميل في اليوم الواحد مقابل ١٩ برميل تعطيها البئر الواحدة في الولايات المتحدة، ثم ان كلفة البرميل هنا لا تزيد على ١٥ر٠ من الدولار الواحد بينما تبلغ هناك ٥ر١ دولار، أي اكثر بمائة مرة!.

الى جانب كل ما سبق يتمتع نفط الشرق الاوسط بأهمية ستراتيجية استثنائية بالنسبة للامريكان. فأن القوات الامريكية الموجودة في كل من اوروبا الغربية وجنوب شرقي آسيا والشرق الاقصىٰ وكذلك الاساطيل الامريكية العاملة في البحر الابيض المتوسط والمحيط الهادي وفي العديد من القواعد تتزود بالنفط المذكور. وأيام الحرب الفيتنامية كانت القطعات الامريكية العاملة في تلك المنطقة الملتهبة تتزود بالوقود أساساً من الشرق الاوسط. وعلى العموم يأتي البنتاغون بنصف حاجياته البالغة ٥ر٣٣ مليون طن سنوياً من المنطقة نفسها، فقد اشترىٰ في العام ١٩٥٦ ما يعادل قيمته ٣٦ مليون دولار من نفط السعودية وفي ١٩٧٠ ما يعادل ٧٩ مليوناً وفي ١٩٧٤ ما يعادل ١٣١ مليون دولار من النفط نفسه (ص ٦٥).

//■//

لم يكن في وسع الاحتكارات النفطية الامريكية ان تبقىٰ سيدة الموقف كما تشاء في اصقاع الشرق الاوسط التي لم يسمح لشعوبها ان تقول كلمتها في ثرواتها الوطنية على مدىٰ عشرات الاعوام. الا ان الامور بدأت بالتغيير السريع منذ ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وهذا الموضوع هو الذي كرس الفصل الثاني من الكتاب لمعالجته: «بداية أفول امبراطورية النفط الامريكية في الشرقين الادنىٰ والاوسط»[١٧] (ص ٦٠ ـ ٩٣).

في هذا الفصل يتحدث ر. برانوف عن النضال التحرري لشعوب المنطقة مع تأكيد خاص على مكتسباتها الوطنية في مجال استغلال الثروة النفطية. وهو يعتبر القضاء على السيطرة الانكليزية المباشرة المكسب الاهم لذلك النضال في مرحلته الاولى، ويرىٰ التعبير البارز لذلك المكسب في الثورات المصرية (١٩٥٢) والعراقية (١٩٥٨) واليمانية (١٩٦٢)

---

(١٦) في ايران مثلاً.

(١٧) نص عنوان الفصل هو «افول امبراطورية النفط للولايات المتحدة الامريكية في الشرقين الادنىٰ والاوسط».

وفي تأميم حصة الانكليز في شركة النفط الانكلو - ايرانية (١٩٥١ - ١٩٥٣) وتأميم قناة السويس (١٩٥٦) وتأميم ممتلكات شركة النفط العراقية في العراق وسوريا (١٩٧٢) وفي الغاء القواعد العسكرية البريطانية في كل من مصر والعراق والاردن.

اتخذ النضال التحرري هذا شكل صراع مكشوف ضد الاحتكارات النفطية في عدد من أقطار الشرق الاوسط، كما حدث في ايران في بداية الخمسينات وفي العراق في بداية السبعينات. واذا تمكن المستعمرون من العودة من الابواب الخلفية لأستغلال النفط الايراني بأساليب جديدة، فأن ضربة العراق التي لقيت دعم كل القوى المعادية للاستعمار قد سدت جميع المنافذ التي يمكن التسلل من خلالها مما وجد له صدى ملموساً في مختلف المناطق الاخرى التي تمكنت حكوماتها من تقليص الهيمنة الاجنبية على ثرواتها النفطية. ومع ان ذلك يبقى دون التأميم اهمية بما لا يقاس عليه، الا انه يعتبر خطوة جيدة الى امام، خاصة اذا ما قورن اليوم بالأمس (ص ٧٢ - ٧٦). فمنذ أواخر الخمسينات بدأت «العمالقة الخمسة» تفقد تدريجياً موقعها المتميز للغاية وحريتها المطلقة في التصرف مما اعطى الشركات الاخرى جرأة النزول الى الميدان. ومع ان التعامل مع الاخيرة لا يخلو من جوانب سلبية مختلفة، إلا انه، على اية حال، أفضل بكثير من شكل التعامل المجحف الذي فرضته الاحتكارات على مدى عقود طوال، وقد بلغ مجموع العقود التي أبرمتها الاقطار العربية مع ممثلي هذه الشركات حتى الآن حوالي المائة عقد (ص ٧٨ - ٧٩).

يعتبر المؤلف ان تشكيل «اوبيك» و «أوابيك» من المكاسب المهمة التي حققتها الاقطار المنتجة للنفط. فأن الاول منهما يضم حتى الآن ١٣ بلداً هي العراق وليبيا والجزائر والسعودية والكويت وقطر واتحاد الامارات العربية وايران وفنزويلا واندونيسيا ونايجر واكوادور وجابون والتي تشكل صادراتها من النفط ٨٥٪ من مجموع صادرات كل العالم الراسمالي. وقد بلغ احتياطي النفط في هذه البلدان لغاية اوائل العام ١٩٧٥ حوالي ٦٧٫٥ مليار طن، أي ما يعادل ٨٠٪ من احتياطي كل العالم الرأسمالي. اما انتاجها من النفط فقد بلغ في العام ١٩٧٤ حوالي ١٫٦ مليار طن، أي ٦٥٪ من مجموع انتاج العالم الرأسمالي [حسب آخر الاحصاءات بلغ انتاج اقطار الاوبيك في العام ١٩٧٦ حوالي ٥٣٫٧٪ من مجموع انتاج كل العالم، بما في ذلك الاقطار الاشتراكية(١٨)]، وقد بلغ مجموع واردات اقطار «أوبيك» من صادراتها النفطية في العام نفسه (١٩٧٤) حوالي ١٠٠ مليار دولار.

---

(١٨) راجع:

"Arab Oil and Gas Directory, 1977-1978" p. 343.

تشير المعلومات الواردة في هذا الدليل الى ان انتاج اقطار الاوبيك في العام ١٩٧٦ بلغ ٠ر٣٨٥ر٢٠٢ر١١ الف برميل، مما يزيد بمقدار ٦ر١٢٪ عن انتاج العام ١٩٧٥.

وهكذا فأن «أوبيك» يشكل قوة اقتصادية كبيرة بأمكانه التأثير بشكل فعال على أهم القضايا العالمية الحساسة، لذا لم يكن عبثاً ان نظمت الاوساط الرأسمالية الامريكية حملة اعلامية مركزة ضده، متهمة اياه بالعمل على تدمير اقتصاديات الاقطار المستهلكة للنفط، مع تأكيد خاص على ما ادعته من آثار سلبية للاوبيك على الاقطار النامية. الا ان العديد من المراقبين البورجوازيين الموضوعيين اقروا ما للمنظمة من اهمية في سياق الصراع العادل لشعوب العالم الثالث ضد الاحتكارات الرأسمالية. فقد اعترفت مجلة (Fortune) بأن «الأوبيك» حقق «تطورات ثورية» ذات «روح عصرية» في القرن العشرين، اعتبرتها «اهم تحول اقتصادي وتحرك سياسي راديكالي حدث من غير الحرب»، وباعتراف المجلة ان من شأن قرارات «أوبيك» التأثير «على كل من يجلس وراء مقود السيارة او يقوم بتدفئة الدور او يزود المؤسسات بالوقود»[١٩].

يقيّم المؤلف بنفس الروحية «منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط/ أوابيك التي تشكلت في العام ١٩٦٨ من ١٠ دول عربية منتجة للنفط. وأهم مؤشر يعتمد عليه في تقييمه للاوابيك قرار الحظر الذي اتخذته في تشرين الاول من العام ١٩٧٣ والذي أدىٰ لغاية آذار ١٩٧٤ الى تقليص انتاج النفط في الاقطار العربية بمقدار ٢٥٪ مما ترك أثراً مباشراً على الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية، ولا سيما على مجالات الاسعار والاستخدام. فباعتراف هنري كيسنجر في كلمة له القاها يوم ١٦ ايلول ١٩٧٥ ان قرار الحظر ادىٰ الى ان تفقد بلاده ٥٠٠ الف مقعد عمل والى ان تتقلص قيمة اجمالي الانتاج القومي الامريكي بمقدار ١٠ مليارات دولار (ص ٨١ ـ ٨٦). من هنا لم يكن عبثاً ان اعتبر خبير الاحتكارات المعروف ولتر ليفي قرار الحظر كـ «أبلغ تعبير» عن واقع وضع الاحتكارات النفطية «التي لم يكن امامها من اختيار سوىٰ ان تتحول الى آلة لتحقيق الحظر العربي على تزويد بلدانها بالنفط» (ص ٩٠)[٢٠].

وفي هذا الصدد يقيّم المؤلف كذلك قرار دول الشرق الاوسط قبل سنوات حول تقليص انتاجها من النفط كخطوة موفقة استهدفت الحفاظ على مستوىٰ الاسعار. وفعلاً بلغ انتاج هذه الدول في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ دون مستوىٰ امكاناتها الانتاجية الفعلية بشكل ملموس، مما يبدو واضحاً من الارقام الواردة في الجدول رقم (٦):

---

(19) "Fortune" V. 1975, p. 186.

(٢٠) ورد ذلك ضمن مقال للخبير المذكور نشره في:
"Foreign Affairs" VII,1974, p. 693.

الجدول رقم ـ ٦ ـ

المنطقة	الطاقة الانتاجية (مليون طن)	الانتاج الفعلي (مليون طن)
العربية السعودية	٥٧٥	٣٢٥
العراق	١٣٠	١٠٥
الكويت	١٧٥	١١٠
ايران	٣٢٥	٢٩٥
اتحاد الامارات العربية	١٢٠	٥٠
قطر	٣٥	٢٥[٢١]

اذن فان الاحتكارات الامريكية، وعلى رأسها «العمالقة الخمسة»، بدأت تفقد مواقعها السابقة في الشرقين الادنىٰ والاوسط منذ بداية السبعينات. وقد أقر ذلك العديد من كبار المسؤولين الامريكان وفي اكثر من مناسبة. فان سيسكو اعترف امام الكونغريس في ١٠ حزيران ١٩٧٥ بأنه «حدث تغيير كبير في العلاقات القائمة بين شركات النفط العالمية والبلدان المنتجة للنفط». وأقر مسؤول آخر بأن «عهد الامتيازات قد انتهىٰ فعلاً» وبأن «الشركات الغربية لم تعد المالكة الفعلية لما تنتج» (ص ٨٧ ـ ٨٨).

ولكن في تقييمنا لما حدث حتىٰ الآن علينا الا نكون متفائلين اكثر مما يتحمل واقع الامور. ففي اغلب الحالات انقلبت صورة «السيد المطلق» السابق الى «شريك» في الوقت الحاضر، مما ينعكس بشكل خاص في الاوراق المربحة الكثيرة التي لا تزال تحتفظ بها الشركات وتعرف جيداً كيف ومتىٰ تستغلها. فأن الاحتكارات لا تسيطر على تكنيك الانتاج بشكل مطلق او قريب منه في معظم اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط حسب، بل انها لا تزال تستحوذ ايضاً على ٤٠٪ من انتاج النفط في كل من العربية السعودية وقطر واتحاد الامارات والبحرين. وهي التي تقوم بتصريف وتصنيع البقية الباقية من الانتاج، وتفرض الاسعار على المنتوجات النفطية كما تشاء مثيرة في الوقت نفسه حفيظة الناس

(٢١) الجدول مقتبس من ص ٨٢. تشير آخر الاحصاءات الى ان السعودية هي العضوة الوحيدة في «الاوبيك» و «الاوابيك» التي رفعت انتاجها خلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ بشكل ملموس، فقد بلغ انتاجها في ١٩٧٦ (٤٢٨٫٨ مليون طن) وفي ١٩٧٧ (٤٥٢٫١٦ مليون طن) راجع:
Arab Oil and Gas Directory, 1977, 1978, p. 352.

ضد الدول الاعضاء في «أوبيك». وان من شأن مثل واحد نورده من قطر تجسيد الابعاد الحقيقية للصورة السائدة في معظم الاقطار المنتجة للنفط. فبموجب اتفاقية العام ١٩٧٤ أصبح للاحتكارات حق تصريف ٧٦٪ من انتاج النفط القطري، على ان تقوم الحكومة بتسويق الـ ٢٤٪ المتبقية. ومع وضوح الاجحاف في الصورة القانونية هذه الا انها لا تمثل الواقع، لأن الاحتكارات هي التي تقوم بانتاج وتسويق وتصنيع ١٠٠٪ من النفط القطري[٢٢] (ص ٩٢).

مع ذلك فأن قطر اليوم ليس بقطر أمس، وان الاحتكارات مهما تفننت لا تستطيع وقف عجلة التأريخ. الا ان ذلك لا يعني استسلام «العمالقة» لليأس، فهي تبقىٰ تبحث عن الثغرات وتحاول التكيف والاستعانة بكل الوسائل. وهذا ما يحاول المؤلف معالجته في الفصل الثالث من كتابه الذي يحمل عنوان «النضال المعادي للاستعمار[٢٣] والاجراءات المضادة للاستعمار الامريكي الجديد في الشرقين الادنىٰ والاوسط» (ص ٩٤ ـ ١٥٢).

في الظروف الجديدة توثقت العلاقات بين الحكومة والاحتكارات الامريكية اكثر من السابق، بحيث غدا الطرفان يشكلان جبهة موحدة تعمل بحماسة لأبقاء اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط في فلك العالم الرأسمالي وللحيلولة دون حدوث تطورات ثورية ديمقراطية في حياتها الاجتماعية والاقتصادية، وهي تحاول كذلك التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الاقطار وممارسة الضغط كلما وجدت الى ذلك سبيلا. وقد تحولت اسرائيل الى احدىٰ أبرز واجهات الاستعمار الجديد التي يقع على عاتقها تحقيق خطط الاستعماريين بأغرب اسلوب عرفه التأريخ الحديث ـ الاعتداء والتعنت وتحقيق المكاسب بشكل لا يتفق مع تناسب القوىٰ على صعيد المنطقة بشرياً واقتصادياً.

أصبحت «المرونة» أزاء قضايا محددة من سمات التعامل الجديد، مما يبدو واضحاً في الموقف من التأميم. ففي السابق كان التأميم من الامور المرفوضة كلياً في القاموس السياسي الامريكي، وقد جاء التعبير عن ذلك واضحاً على لسان وزير الخارجية دالاس في آب ١٩٥٦ عندما صرح بأن التأميم «يجب ان يقابل بتدخل دولي»، واستثنىٰ من ذلك شركات النفط التي «لا توجد فيها مصلحة اجنبية» (ص ٩٦ ـ ٩٧). واذا تذكرنا انه لم توجد يومذاك شركة واحدة في كل الشرقين الادنىٰ والاوسط لم تكن حصة الاسد فيها من نصيب الاجانب تبين ان «التدخل الدولي» كان يهدد كل عملية للتأميم. وقد اكد العديد من ملوك النفط الامريكان الحقيقة ذاتها في الخمسينات، مما انعكس واضحاً في الموقف من التأميم الايراني (١٩٥١ ـ ١٩٥٣). بينما لم يكن في وسع الامريكان، وغيرهم، اتخاذ موقف مشابه اثناء التأميم العراقي في حزيران ١٩٧٢، الا ان ذلك لا يعني،

---

(٢٢) تستثنىٰ من ذلك، بالطبع، النسبة الضئيلة من الانتاج القطري المخصصة لتلبية الحاجة المحلية.

(٢٣) في النص: الحركة المعادية للاستعمار.

بالطبع، التخلي عن كل اشكال التهديد والوعيد. فأثناء التأميم الليبي لشركـات النفط الامريكية عام ١٩٧٣ وجهت حكومة الولايات المتحدة في ٨ تموز من العام نفسه مذكرة الى الحكومة الليبية تؤكد فيها ان الجانب الامريكي يعتبر الاجراء الليبي غير قانوني. وقد اعلن الرئيس نيكسون ان بلاده لا تعترف بأي تأميم لا يضمن «تعويضاً عادلاً» للمصالح الاجنبية في الشركات المؤممة. وفي تصريح آخر له امام مؤتمر صحفي عقده في ٥ ايلول ١٩٧٣ اعلن نيكسون:

«ان الولايات المتحدة الامريكية واوربا تشكلان سـوقاً نفـطية، وأنني أرىٰ ان المسؤولين العرب يفهمون بأنهم اذا استمروا في نزع ملكيات (شركات النفط ـ ك.م) واذا قاموا بمثل هذا العمل دون تعويض عادلٰ، فأن النتيجة الحتمية لذلك ستكون التنازل عن اسواقهم وايجاد مصادر اخرىٰ للطاقة» (ص ٩٩ ـ ١٠٠).

ان الضمانة الافضل للحيلولة دون حدوث «تطرف» اكبر في اقطار الشرقين الادنىٰ والاوسط تكمن، برأي الغربيين، في صيانة الانظمة المحافظة التي لم تقم بأية خطوة من خطواتها الا كأجراء لاحق لأجراءات ثورية جعلت بقاء أسس العلاقات القديمة امـراً نشازاً شكلاً ومضموناً. لذا فأن واشنطن تبذل كل ما في وسعها للحفاظ على مثل هذه الانظمة ومنعها من «الانجرار» وراء المطالب المتطرفة للآخرين. وقد جاء التعبير عن ذلك بشكل لا لبس فيه في مجالات عديدة وعلى لسان أناس ينتمون الى اوساط مختلفة. فقد كتبت المجلة الامريكية (Newsweek) [٢٤] بأن «للولايات المتحـدة الامريكيـة في الشرقـين الادنىٰ والاوسط هدفين أساسيين: تعزيز الانظمة المحافظة وضمان تدفق النفط الى الغرب بانتظام». اما البروفيسور الانكليزي لاكيور[٢٥] (W. Laqueur) فقد عبر عن ذلك بأسلوب آخر: «تتوفر جميع الاسس للاعتقاد بأنه حتىٰ نهاية هذا العقد سيتم تأميم جميع آبار ومؤسسات النفط، او ان البلدان المنتجة تقوم بفرض سيطرتها المطلقة على الشركات. وفي كل الاحوال ستفرض الحكومات المحلية أشرافها الفعال على العمليات الانتاجية، لذا فأن المسألة الحاسمة تكون: من الذي يكون في السلطة..؟».

هنا يبرز دور الاستخبارات الامريكية بشكل واضح، خاصة اذا اخذنا بنظر الاعتبار علاقاتها المتشابكة مع «العمالقة الخمسة». فان ممثل مجموعة روكفلر الان دالس هو الذي وقف على رأس هذا الجهاز طيلة الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦١. وقد خلفه في منصبه أحد أبرز المساهمين في شركة «ستاندرد أويل». ومن بعده اصبح ج. ماكون، مدير الشركة نفسها رئيساً للجهاز (ص ١٠٣).

---

(24) "Newsweek" February 24, 1975, p.18

(٢٥) في كتابه:
"Confronation. The Middle East War and World politics" London, 1974, p. 18.

يقدر الاستعمار الجديد بشكل صحيح الدور البارز الذي يمكن للعامل الاقتصادي ان يلعبه لتحجيم آثار الاستقلال السياسي وللحيلولة دون اتخاذ خطوات جذرية من شأنها اقامة كيان اقتصادي مستقل يعتمد عليه نجاح النضال التحرري اللاحق لكل شعب من شعوب العالم الثالث. وفي هذا المجال تؤكد «العمالقة الخمسة» على انتاج النفط بشكل خاص. فانها تحاول عرقلة تطوير الصناعة النفطية الوطنية بكل ما يتوفر لديها من سبل. ومن هذا المنطلق يشجع الاستعماريون على صرف مداخيل النفط في العديد من البلدان المنتجة في مجالات غير انتاجية. وفي الواقع لا يتفق الهيكل الاقتصادي وخطط تطويره في اكثرية اقطار الشرق الاوسط مع واقع الاموال الطائلة التي بدأت تتدفق عليها منذ سنوات، مما يبدو واضحاً من الارقام الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم - ٧ -

واردات اقطار الشرقين الادنى والاوسط
من النفط بملايين الدولارات

١٩٤٠	٢٦	١٩٧٠	٤١٠٧
١٩٥٠	١٩٠	١٩٧١	٦٩٦١
١٩٥٥	٩٢٦	١٩٧٢	٨٥٢٤
١٩٦٠	١٤٢٦	١٩٧٣	١٣٤٨١
١٩٦٥	٢٣٢٥	١٩٧٤	٦٢٠٠٠ [٢٦]

(٢٦) الجدول مقتبس من ص ١٠٨.

وحسب بعض التوقعات تتعدىٰ واردات نفس الاقطار من نفطها المصدر في العام ١٩٨٠ مائة مليار دولار. وفيما يلي صورة عن واردات اهم اقطار الشرق الاوسط المصدرة للنفط في عام ١٩٧٢ و١٩٧٤ بمليارات الدولارات:

الجدول رقم - ٨ -

	١٩٧٢	١٩٧٤
العربية السعودية	٢ر٨	٢٨ر٩
ايران	٢ر٤	٢٠ر٩
العراق	٠ر٦	٧ر٦
الكويت	١ر٥	٨ر٥
اتحاد الامارات العربية	٠ر٦	٦ر٥
قطر	٠ر٢	١ر٩[٢٧]

واذا كان هذا المبلغ يشكل ٦٠٪ من دخل العراق وايران فان النسبة تتغير في حالة الاقطار الاخرىٰ بشكل خطير لتصبح حوالي ٨٥ - ٩٠٪ بالنسبة للسعودية والكويت وما يقرب من ١٠٠٪ بالنسبة لاقطار الخليج الاخرىٰ (ص ١٠٩). وقد أدى ضعف القاعدة الاقتصادية في العديد من الاقطار المنتجة للنفط الى حدوث فائض ملموس في العملة تحاول الولايات المتحدة امتصاصه لصالحها بشتىٰ السبل. ففي العام ١٩٧٤ بلغت واردات إقطار الشرق الاوسط من النفط اكثر من ٦٢ مليار دولار، بينما لم تتعد ما صرفته على استيراد البضائع والخدمات ما قيمته ٢٣ مليار دولار فقط.

(٢٧) الجدول مقتبس من ص ١٠٩.

الى جانب كل ما تقدم حاولت الولايات المتحدة خلال الاعوام الاخيرة اقام أشبه ما يكون بجبهة موحدة من البلدان الرأسمالية المتطورة بزعامتها، الهدف منه ممارسة ضغط مشترك على الاقطار المنتجة للنفط، ولا سيما «الاوبيك». فقد اعترفت مجلة (تايم) الامريكية في بداية ١٩٧٦ بأن «الهدف» الاساس لدبلوماسية النفط الامريكية قد تركزت خلال العامين المنصرمين على نسف قدرة «أوبيك». لذا فانها حاولت توحيد الاقطار المستهلكة للبترول في تكتل يستطيع تقليص استيراد النفط وتسريع تطوير مصادر الطاقة في سبيل تخفيض واردات «اوبيك» بشكل يدفع بعد من البلدان الثلاثة عشر الاعضاء فيه الى تخفيض الاسعار بحيث يؤدي الى سقوط هذا الكارتيل»[٢٨]. وقد تكررت التصريحات، واتخذ العديد من الاجراءات لتحقيق هذا الهدف الذي تحمس له كيسنجر بشكل خاص (ص ١١٤ ـ ١١٨).

يتطلب تحقيق هذا الهدف، مع مجموعة من الاعتبارات التكتيكية والستراتيجية التركيز على العمل من أجل ايجاد مصادر اخرى غير شرق أوسطية للطاقة. وقد عبرت مجلة (Business Week) عن ذلك بشكل واضح حينما كتبت تقول: «ان على شركات النفط العالمية توسيع نطاق بحثها عن احتياطات نفط جديدة، وتعجيل الامر اذا كانت تنوي اتخاذ موقف حازم في المستقبل تجاه الاقضار المنتجة للنفط.. وعليها ان تتخذ جميع الاجراءات، مهما كلفت، في سبيل الحد من امكانات الضغط المتوفرة لدى الاقطار المنتجة للبترول في الخليج وشمال أفريقيا والتي تطالب بمداخيل اكبر من نفطها»[٢٩]. وبعد عام قال سيسكو بنفس الصراحة ان «مصالح الولايات المتحدة الامريكية القومية تتعارض مع اعتماد متطرف في حاجتنا للطاقة على مصدر واحد او على منطقة واحدة» (ص ١١٩)

وعلى صعيد الاجراءات العملية اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من الاجراءات والقرارات المهمة التي تستهدف تكريس امكاناتها المالية الهائلة وطاقاتها التقنية المتطوره للغاية لتحقيق هذا الهدف. فقد تم وضع برنامج بعيد الامد اطلق عليه اسم «برنامج الاستقلال» هدفه وضع حد لأعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد عن طريق تطوير انتاج الطاقة محلياً مما يكلف، حسب بعض التقديرات، اكثر من ٤٥٠ مليار دولار خلال عقد واحد فقط (١٩٧٥ حتى ١٩٨٥). الا ان صرف مثل هذا المبلغ الضخم له ما يبرره فأن حاجة الولايات المتحدة للنفط في العام ١٩٨٥ تقدر بأكثر من مليار طن، لا بد من

---

(28) "Time" January 19, 1976, p. 40.

(29) "Business" March 6, 1971, p. 104.

استيراد اكثر من نصفها (ما لايقل عن ٦٠٠ مليون طن) بينما في حالة تحقيق «برنامج الاستقلال» المذكور لأهدافه المرسومة فانه يغدو بالأمكان تقليص الرقم الاخير الى حوالي الثلث ـ ٢٠٠ مليون طن (ص ١٢٠).

وقبل المصادقة النهائية على البرنامج في كانون الاول ١٩٧٥ بوشر بتطبيق بعض محتوياته فعلاً. فقبل كل شيء وسع نطاق عمليات التنقيب عن مصادر جديدة للنفط بحيث ارتفعت نسبة العمل فيها بمقدار ٢٥٪ في العام ١٩٧٤ قياساً مع العام ١٩٧٣. ومن المهم ان نلاحظ هنا بأن ٩٥٪ من هذا الجهد قد كرس للبحث عن النفط في حوض بحر الشمال واندونوسيا واستراليا والنايجر وجابون وغيرها من المناطق التي لا تدخل في النطاق الجغرافي للشرقين الادنىٰ والاوسط. وحسب تصريح وزير المالية الامريكي فقد تم في العام ١٩٧٣ الكشف عن ٣٠ مظان جديدة للبترول في حوض بحر الشمال والمكسيك وغواتيمالا وبيرو وشيلي وجابون وزائير وانغولا وتونس والهند وبورما وبنغلاديش وماليزيا وبرونيه وتايلاند وتايوان ومصر (ص ١٢٣) وهي اقطار تقع جميعها، بـأستثناء مصر، خـارج خارطة الشرق الاوسط[٣٠].

ولكن، مع ذلك، فأن الرياح لم تهب حتىٰ الآن حسبما تشتهي السفن الرأسمالية، إذ لم يتم العثور على مكامن للنفط تضاهي ما تنتجه أرض منطقتنا كماً ونوعاً.

«اننا لن نعثر ابداً على مكامن كبيرة جديدة للنفط تمكننا من اعلان الاستقلال عن الشرقين الادنىٰ والاوسط، ذلك لأن فوق كوكبنا لا تتوفر اماكن جديدة كافية ذات ظروف جيولوجية مواتية لوجود كميات كبيرة من احتياطي النفط.. لذا فأن الامل ضعيف في الكشف عن مظان جديدة تحتوي على مليار برميل او اكثر من البترول» ـ بهذا الاسلوب الذي لا يخلو من يأس واضح، عبرت مجلة الاوساط المالية الامريكية (Business Week) عن واقع الامر[٣١].

توجد مجموعة عوامل اخرىٰ تجعل من مهمة تحقيق اهداف «برنامج الاستقلال» أمراً محفوفاً بالمشاكل والمصاعب. فأن الولايات المتحدة استخـرجت من العام ١٨٥٦ حتىٰ العام ١٩٧٤ حوالي ١٤ مليار طن من البترول الكامن في باطن ارضها، مما يشكل اكثر من نصف اجمالي احتياطيها. ولا تكمن المشكلة في ذلك حسب، بل ان استخراج المتبقي من النفط الامريكي يحتاج الى جهود اكبر وصرف اكثر بما لا يقاس مع ما كان سائداً حتىٰ سنوات مضت. وهذا بالذات هو الذي دفع برئيس اكبر احتكار نفطي امريكي «اكسون» الى القول: «انني لا أعتقد بأننا نستطيع في يوم ما بلوغ الاستقلال في مجال

(٣٠) يقصد بالشرق الادنى عادة مصر والسودان والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين والاردن وشبه الجزيرة العربية مع اقطار وجزر الخليج العربي وتركيا وقبرص اما «الشرق الاوسط» فيقصد بـه جميع الاقطار التي تدخل ضمن «الشرق الادنى» مع ايران وافغانستان

(31) "Business" February 3, 1975, p. 38.

التزود بالنفط» (ص ١٢٥). وفي ذلك ايضاً يكمن «سر» الموقف المتشدد الذي اتخذه الديمقراطيون من «برنامج الاستقلال» في الكونغريس بحيث استغرقت مناقشة بنوده حوالي العام الواحد.

لم يأت قول رئيس «اكسون» عبثاً. فأن جميع المؤشرات التي ظهرت في الافق خلال السنوات الاخيرة تبرر ما ذهب اليه. فقد بلغت نسبة النفط المستورد من الاستهلاك الكلي للبلاد في اواخر العام ١٩٧٥ حوالي ٤٠٪. واذا كانت واردات الولايات المتحدة من نفط بلدان «أوبيك» قد شكلت في العام ١٩٧٤ حوالي ٥٦٪ من مجموع وارداتها النفطية، فأن هذه النسبة ارتفعت في العام ١٩٧٥ الى ٦٦٪. وهذا يعني، كما لاحظ البروفيسور ر. رمزاني (R. Ramazani) ان «اهمية منطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية تتضاعف بشكل دراماتيكي» (ص ١٢٧).

مع ذلك فأن التردد والحذر أصبحا من سمات عمل الاحتكارات في المنطقة، وهو ما يبدو في اكثر من مجال. فأن المشاريع الضخمة التي وضعت لمد انابيب جديدة تربط بين سواحل البحر الابيض المتوسط وينابيع النفط في الكويت وايران ظلت منذ سنوات مجرد حبر على ورق. وكان لموقف الجماهير من هذه الانابيب التي تمثل رمزاً للاستعمار والاستغلال في نظرها، الدور الاخير في ذلك. فأن انابيب «أرامكو» التي تربط بين السعودية والبحر الابيض المتوسط عبر سوريا والاردن ولبنان قد تعرضت للنسف ١٤ مرة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ (ص ١٢٩).

تحاول الاحتكارات الغربية بطرق شتى حصر التسويق بمؤسساتها لا كوسيلة مربحة حسب، بل كذلك كأجراء من شأنه توثيق ربط ينابيع النفط بنفسها، وتولي الشركات هذه الناحية جانباً غير قليل من اهتمامها. فقد بدأت منذ نهاية الستينات ببناء ناقلات عملاقة تصل حمولة بعضها الى ٣٠٠ الف طن!. اما معظم الاقطار المنتجة للنفط فأنها لم تول حتى الآن موضوع التسويق جزءاً ولو قليلاً مما يستحق من اهتمام، لذا فأن مجموع ما تقوم ناقلات بلدان «أوبيك» بتسويقه لا يزيد على ٥ر٠٪ من انتاجها (ص ١٣٠).

تشكل المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية اقدم وابرز وجه للاستعمار الجديد. فأن الهدف النهائي لمثل هذه المساعدات، باعتراف القوانين الامريكية نفسها، هو ضمان أمن الولايات المتحدة. وعلى هذا الاساس فأنها لا تمنح عادة الا للانظمة المحافظة. وتستهدف هذه المساعدات في الوقت نفسه ضمان تغلغل الرأسمال الامريكي في اقتصاديات البلدان التي تحصل عليها. كما انها تحولت الى عامل مساعد لتصريف البضائع الامريكية الفائضة. ففي الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ قامت المؤسسات المسؤولة عن برامج المساعدات بتصدير حوالي ٤٪ من مجموع صادرات البلاد (ص.

وتتخذ المساعدات العسكرية طابعاً اخطر من ذلك، إذ ان على البلدان التي تحصل

على مثل هذه المساعدات ان تفتح ابوابها امام الخبراء والمستشارين والبعثات العسكرية الامريكية. وتبين الارقام الواردة في الجدول رقم (٩) طبيعة العلاقات الامريكية مع اقطار الشرقين الادنى والاوسط في ضوء ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات وقروض متباينة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧٤ وهي بملايين الدولارات.

الجدول رقم - ٩ -

مصر	١٢٣٢
ايران	١٤٩٧
العراق	٤٠ [٣٢]
اسرائيل	٢٢٤٧
الاردن	٨٧٣
الكويت	٥
لبنان	١٣٢
السعودية	٤٤
اليمن	٥٧
تركيا	٢٧٥٦
سورية	٥٥ [٣٣]

وهنا يجب ان نلاحظ ان المساعدات الامريكية لأقطار الشرقين الادنى والاوسط لا تقتصر على تلك التي تنتج النفط، بل، على العكس من ذلك، انها غدت في السنوات الاخيرة تقتصر على الاقطار غير المنتجة، ولكن دون ان تتغير الاهداف السابقة ـ تقوية النفوذ الامريكي في المنطقة. ففي العام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ تم توزيع المساعدات الامريكية للاقطار تلك على النحو المذكور في الجدول رقم (١٠):

(٣٢) تخص السنوات السابقة لثورة ١٩٥٨.

(٣٣) الجدول مقتبس من ص ١٣٢.

الجدول رقم ـ ١٠ ـ (بملايين الدولارات)

الاقطار	المساعدات العسكرية	المساعدات الاقتصادية
اسرائيل	٣٠٠	٣٩٥ر٥
مصر	—	٢٥٠ر
الاردن	٧٧ر٥	—
المخصصات الخاصة (بما في ذلك لسورية)	—	١٠٠ [٢٤]

تبقى الورقة الاخيرة التي لوح بها الامريكان اكثر من مرة خلال السنوات الاخيرة، ونقصد بها التهديد بالتدخل العسكري المباشر في الاقطار المنتجة للنفط. في الواقع ان اللجوء الى مثل هذه الخطوة لا يخلو من مجازفة كبيرة وتبعات خطيرة. فأن شعوب المنطقة اليوم هي غيرها بالأمس، وان القوى المحبة للسلم والتحرر تشكل الآن ردعاً يحسب له حسابه، واخيراً فأن تناسب القوى على الصعيد العالمي بشكل عام ليس في صالح الاستعماريين. وفي ذلك يرى المؤلف السبب الاساس في ان الولايات المتحدة لم تقدم على استخدام القوة عندما أممت مصالحها النفطية في العراق اولاً وفي ليبيا ثانياً (ص ١٥٠). وفي تعليق على مثل هذا الواقع ذكرت الدراسة الرسمية التي أعدها علماء جامعة ولاية نيويورك عن مسائل الشرق الادنى بأنه «يبدو ان الولايات المتحدة الامريكية لن تلجأ الى استخدام القوة العسكرية في هذه المنطقة، ولا سيما بعد فيتنام.. (ص ١٥١). الا ان ذلك لا يعني بأن المسؤولين الامريكان قد تخلوا نهائياً عن احتمال التدخل الذي أشار اليه كبار الشخصيات المسؤولة مرات عديدة، بما في ذلك كيسينجر وشخص الرئيس فورد.

ولكن يجب الا ننسى ان لدى الولايات المتحدة وسيلة فعالة اخرى للتدخل في أدق قضايا المنطقة بشكل لا يقل خطورة عن التدخل المباشر، بل هو في الواقع تدخل امريكي مباشر بواجهة وروح صهيونية. وقد كرس المؤلف لهذا الموضوع الحساس الفصل الرابع

(٢٤) الجدول مقتبس من ص ١٣٥. ارتفعت هذه الحصص الى حد كبير في السنوات الاخيرة، ولا سيما لصالح اسرائيل.

من كتابه والذي اختار له عنواناً معبراً: «اسرائيل ـ شريكة الاستعمار الامريكي» (ص ١٥٣ ـ ٢١٣). وهنا يضع المؤلف بذكاء اليد على التناقض والتوافق بين الاقوال والافعال في آن واحد حيثما وكيفما تقتضي المصالح الامريكية ـ الاسرائيلية المشتركة. فـأن التصريحات الامريكية السابقة للاعتداء الاسرائيلي في العام ١٩٦٧ كانت تركز دائماً على ضرورة حماية وحدة أراضي جميع دول المنطقة دون استثناء. وربما كان لتصريح الرئيس جونسون في ٢٣ ايار ١٩٦٧ مغزاه الخاص بهذا الصدد لا لأنه عبر به عن رأي اسلافه حسب، بل كذلك ـ وهذا هو الاهم ـ لأنه جاء عشية اعتداء العام ١٩٦٧ مباشرة. ذكر جونسون في تصريحه المذكور ما نصه:

«اعلن ثلاثة من الرؤساء الامريكان قبلي تعهد الولايات المتحدة الثابت في تأييد الاستقلال السياسي ووحدة اراضي جميع بلدان هذه المنطقة. ان الولايات المتحدة تقف بحزم ضد اعتداء من يكون في هذه المنطقة وبأي شكل يكون هذا الاعتداء ـ مباشراً أم مبطناً. هذه كانت سياسة الولايات المتحدة الامريكية في عهد اربعة من الرؤساء: ترومان، ايزنهاور، كندي وجونسون، وهي كذلك سياسة حزبينا السياسيين الكبيرين» (ص ١٥٤ ـ ١٥٥). وكما لاحظ المؤلف بحق فانه بالرغم من هذا التصريح الواضح في مضمونه لم تتحرك الولايات المتحدة لردع الاعتداء الاسرئيلي الذي وقع قبل ان يجف حبره، بل على العكس انها كانت على اهبة الاستعداد للتدخل فيما لو تعرض امن اسرائيل للخطر، وهو ما اعترفت به الصحافة الامريكية بدون مواربة.

اما في المجال الاقتصادي فأن الامور تجري بشكل متوافق حسب خطة محددة مرسومة، فقد بلغ ما قدمته الولايات المتحدة الامريكية الى اسرائيل على شكل مساعدات وقروض خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٧٥ اكثر من ٧ مليارات دولار. وفي العام ١٩٧٦ بلغ مجموع المساعدات والقروض الرسمية فقط ٢ر٥ مليار دولار (ص ١٥٧). ولا تدخل بضمن هذه الارقام الخيالية المساعدات الضخمة التي تقدمها الاوساط الصهيونية، وعلى راسها «العمالقة الخمسة» على شكل تبرعات مالية والتي بلغت منذ اغتصاب فلسطين حتى أواخر العام ١٩٧٤ ما لا يقل عن ٤ مليارات دولار، بما في ذلك ٨٢٨ مليون دولار جاءت من تبرعات العام ١٩٧٣ و٨٩٧ مليون من تبرعات العام ١٩٧٤ (ص ١٦٢). وهل من مبالغة في القول ان اسرائيل انما تعيش على النفط العربي، وهل من تجسيد أبلغ واعمق للاستعمار الجديد من هذه الحقيقة المرة؟

تتعدى المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل كل تصور، فان قيمة الاسلحة التي تدفقت عليها من الولايات المتحدة خلال الفترة من العام ١٩٥٠ حتى العام ١٩٧٤ بلغت حوالي ٤ مليارات دولار (ص ١٣٦)، وقد تحولت اسرائيل بفضل ذلك الى قوة

اعتدائية كبيرة في المنطقة، اذ بلغ تعداد جيشها عشية اعتداء عام ١٩٦٧ ما لا يقل عن ٣٠٠ الف جندي وضابط، مما يشكل اعلىٰ نسبة عسكرية بالقياس مع عدد سكانها في كل العالم (٣٠٠ الف من ٢ر٦ مليون). وقد وضعت بحوزة هؤلاء ١٠٠٠ دبابة و٢٧٠ طائرة حربية. وباعتراف سيسكو ان «هذه المساندة المادية والمعنوية» هي التي تقف وراء «قدرة اسرائيل العسكرية» (ص ١٥٨). ولا تدع الولايات المتحدة ان تحدث ثغرة في هذه الترسانة. فما ان انتهت «حرب الايام الستة» حتى بادرت الى ارسال وجبات جديدة من احدث الاسلحة الى تل ابيب. وفي ايام حرب اكتوبر ذهبت الولايات المتحدة الى حد أبعد من كل توقع عندما أقامت جسراً جوياً زودت اسرائيل خلاله يومياً بما يتراوح بين ٧ و٨ الاف طن من احدث انواع العتاد الحربي بلغت اقيامها ٨٢٥ مليون دولار (ص ١٦٧). والى جانب ذلك تم تخصيص مبلغ ٢ر٢ مليار دولار لاسرائيل باسم «مساعدات عسكرية استثنائية» وذلك بموجب قانون سنه الكونغريس خصيصاً في ٢٦ كانون الاول ١٩٧٣. وبعد فترة وجيزة اضاف الكونغريس الى هذا المبلغ الضخم ٣٠٠ مليون دولار آخر.

ان الموقف الامريكي هذا هو المسؤول عن الوتائر السريعة في نمو قدرة اسرائيل العسكرية. ففي عشية حرب اكتوبر غدت صورة الجيش الاسرائيلي على النحو التالي: ٤٣٢ طائرة مقاتلة وقاصفة، ١٧٠٠ دبابة، ٢ غواصة، ١ مدمرة بحرية، ١٢ زوارق صاروخية ضخمة. وفوق كل ذلك ضمت حظيرة الطائرات الاسرائيلية ١٧٦ طائرة امريكية من نوع «فانتوم». وفي بداية العام ١٩٧٥ بلغ تعداد الجيش الصهيوني ٤٠٠ الف جندي وضابط وضعت تحت تصرفهم ٤٣٠ من احدث الطائرات و٣٠٠٠ دبابة و٢١٠٠ صاروخ و٧٠٠ مدفع (ص ١٥٩).

ومن شأن خطط المستقبل ان تضيف ارقاماً جديدة الى القائمة. فمن المتوقع ان تبلغ مساعدات الولايات المتحدة لاسرائيل خلال خمس سنوات فقط ١٠ مليارات دولار اخرىٰ. ولا يرىٰ المنطق الامريكي أي تناقض بين هذا الواقع وموقف الولايات المتحدة من الانظمة

المحافظة في المنطقة. وقد صاغ المؤرخ الامريكي (W.polk) ذلك على النحو التالي: «من أجل ضمان تدفق نفط الشرق الادنىٰ الى اسواق الغرب.. وفي سبيل تعزيز مواقع شركات النفط الامريكية» تقوم الولايات المتحدة بمساعدة الانظمة العربية المحافظة من جهة، وتحتفظ

من جهة اخرىٰ «بقوة دركية» في المنطقة متمثلة باسرائيل[٣٥].

ولكن بالرغم من كل ذلك لا تبعث صورة الكيان الصهيوني على التفاؤل، فقد بلغت الديون المترتبة عليه لغاية العام ١٩٧٥ حوالي ٧٫٨ مليار دولار، أما العجز في ميزانه التجاري فقد بلغ ٤ مليارات دولار (ص ١٧٣). لذا أصبح من الضروري البحث عن مخارج جديدة قليلة الكلفة. وفي ذلك بالذات يكمن «سر» تحول الولايات المتحدة المفاجيء الى «حمامة سلام» تحاول الجمع بين الصهيونية واليمين العربي على صعيد واحد. وقد جاء التعبير عن ذلك على صفحات المجلة الامريكية (Us News and World Report) بهذا الشكل:

«ان المصالح الاقتصادية الحيوية للولايات المتحدة الامريكية تتركز بالاساس في الاقطار العربية التي تسيطر على ٦٠٪ من احتياطي النفط العالمي. لقد ولىٰ ذلك العهد حيث كان في وسع الولايات المتحدة مساندة اسرائيل بشكل مطلق وبتأييد تام من قبل حلفائها، والحصول في الوقت نفسه من اعداء اسرائيل، العرب، على كل حاجياتها من النفط. . .»[٣٦]

اذن فأن المساومة اصبحت حتمية من وجهة نظر المصالح الاقتصادية الامريكية، مما جعل من «سياسة التوازن» سمةً واضحة للخطط الامريكية في المنطقة خلال السنوات الاخيرة. وهذا ما يؤكده العديد من المؤشرات والتصريحات المسؤولة (ص ١٧٧ ـ ١٧٩، ١٨٣ ـ ١٨٧). وكما يقول: ر. برانوف ان اتباع مثل هذه السياسة أفضىٰ الى «تعزيز مواقع الولايات المتحدة في عدد من الاقطار العربية الشرق أوسطية، ولا سيما في مصر. فقد تمكنت واشنطن من اعادة علاقاتها مع الاقطار العربية، فيما عدا العراق» (ص ١٨٧).

ولكن لم تؤثر هذه الامور، وغيرها، على موقع الصهيونية البارز في الولايات المتحدة وتأثيرها في رسم السياسة الامريكية تجاه المنطقة، فان ممثلي الحركة الصهيونية على اتصال مباشر بالقصر الابيض، وبشخص الرئيس الامريكي وغيره من كبار المسؤولين، وغالباً ما يقومون بزيارة اسرائيل، بايعاز منهم. والصهيونية الامريكية اليوم هي «التحالف مع الاستعمار وقوىٰ اليمين الرجعي، العسكرية، الاستعمار الجديد ومعاداة السوفيت» (ص ١٨٨).

---

(٣٥) ورد ذلك في كتابه:

W. Polk, The United States and the Arab World, Cambridge, 1969, pp 315-317.

(36) "Us News and World Report" January 13, 1975, p. 23.

تستطيع الاوساط الصهيونية بفضل امكاناتها المالية الهائلة وأساليبها الذكية في الدعاية التأثير على الرأي العام الامريكي بسهولة. فهي تلعب دوراً ملموساً للغاية في الحملات الانتخابية، ولا سيما لصالح الحزب الديمقراطي(٣٧) الذي جاء اكثر من نصف اشتراكاته خلال حملتي ١٩٦٨ و١٩٧٢ من تلك الاوساط. وقد افلحت المنظمات الصهيونية بأساليبها الدعائية في تكوين فكر خاطيء عن العرب لدى الرأي العام الامريكي. فيشير الاستفتاء الذي أجراه معهد هاريس المعروف في العام ١٩٧٥ الى وقوف ٥٢٪ من الامريكان الى جانب الكيان الصهيوني مقابل ٧٪ فقط يؤيدون العرب (ص ١٨٩).

بالرغم من ذلك فان المنظمات الصهيونية تحاول بأساليبها الخاصة تصوير تأييد الرأي العام في الولايات المتحدة لاسرائيل وكأنه أمر مطلق ويشمل كل شيء. فمثلاً عندما أيدت الولايات المتحدة الامريكية قرار الام المتحدة بادانة الهجوم الصهيوني على مطار بيروت انهالت اعداد هائلة من رسائل الاحتجاج على الاوساط الحاكمة. وعند دراسة احد العلماء الامريكان لهذه الرسائل وجد بأن قسماً كبيراً منها قد حرر من قبل شخص واحد او نفر قليل من الصهاينة، وقد ادرك ذلك من رصد خطأ املائي تكرر في كل الرسائل تقريباً ولتشابه التواقيع الموجودة عليها (ص ١٩٠).

ولكن الاهم بالنسبة للصهيونية هو كسب الاوساط المتنفذة الامريكية الى جانبها. وقد تمكنت فعلاً من تحقيق هذا الهدف بنجاح كبير. فان نفوذ الصهاينة الكبير داخل الكونغريس من الامور المعروفة لدى الخاص والعام. وغالباً ما يأتي تحرك اعضاء الكونغرس بالنسبة للقضايا الحساسة التي تخص الشرق الاوسط على شكل قريب من الاجماع. ففي أيار ١٩٧٥، أي عشية لقاء الرئيس فورد بالسادات في سالزبورغ، تقدم ٧٦ من اعضاء مجلس الشيوخ (وهو ما يعادل ٧٦٪ من المجموع الكلي لاعضاء المجلس) ٢٥ منهم من

---

(٣٧) يعتبر الحزب الديمقراطي، وهو الحزب الحاكم الآن، من اشد التنظيمات السياسية الغربية تحمساً للصهيونية واسرائيل. فقد كان ابرز زعيم لهذا الحزب في القرن العشرين ودرو ولسن يعتبر نفسه من الصهيونيين الاول»، وقد لعب دوراً بارزاً في اصدار تصريح بلفور (راجع.
Lloyd George, The truth about peace Treaties, vol. II, London, 1938, pp. 1135-1139, G. Lenczowski, The Middle East in World affairs second ed. New York, 1957. p. 80.

الجمهوريين و٥١ منهم من الديمقراطيين، قدموا الى الرئيس الامريكي مذكرة طالبوه فيها بالحاح الاستجابة لما طلبت اسرائيل من مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة. وقد بلغت علاقات الود بين الكيان الصهيوني واعضاء مجلسي الكونغريس حداً ان ١٥٠ شخصاً منهم قضوا مع عوائلهم ومساعديهم عطلة عيد الفصح للعام ١٩٧٥ في فلسطين المحتلة بالذات (ص ١٩١).

كرس المؤلف الفصل الخامس والاخير من كتابه لدراسة موضوع «سياسة الولايات المتحدة الامريكية في بلدان الشرقين الادنىٰ والاوسط كلاً على حدة» (ص ٢١٤ - ٢٥٩)، استعرض فيه خفايا هذه السياسة بالنسبة لكل من ايران ومصر والعربية السعودية والكويت

وسورية والاردن ولبنان والبحرين وقطر وعمان واتحاد الامارات العربية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وخصصت الصفحات ٢٤٢ - ٢٤٧ منه لموضوع «الولايات المتحدة والعراق» حيث استعرض الخلفية التاريخية للعلاقات الامريكية - العراقية لغاية ثورة تموز

١٩٥٨ مع تأكيد خاص على مصالح واشنطن النفطية في البلاد. وأشار كذلك الى الموقف المعادي الذي اتخذته الولايات المتحدة ازاء العراق منذ ثورة تموز، ولا سيما بعد الضربة الحاسمة التي وضعت النهاية لمصالحها النفطية في البلاد.

***

تبين الحقائق الواردة في الفصول الخمسة من كتاب «النفط وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرقين الادنىٰ والاوسط» موقع وأهمية الشرقين الادنىٰ والاوسط في عالمنا المعاصر، ولا سيما في أدق حسابات الاستعماريين الذين يبذلون كل ما في وسعهم من أجل الحفاظ على اكثر ما يمكن من مواقعهم السابقة في اصقاعها. وهذا بالطبع يشكل التناقض الاكبر مع طموحات شعوب المنطقة المشروعة التي يصعب اليوم تجاهلها حتى من قبل أقصىٰ اليمين الحاكم. ويتجسد في ذلك السبب الحقيقي لكل هذا التوتر والتحرك والتغيير والتقدم والتراجع والقبول والرفض والثبات والمساومة التي غدت جميعها من سمات حياة المنطقة في مرحلتها التاريخية الراهنة. لذا فان الوضع السياسي في المنطقة لا يزال يتسم بعدم

الاستقرار حيث، كما يذكر المؤلف في خاتمة كتابه (ص ٢٦٠ ـ ٢٦٣)، «تشابكت فيها تناقضات حادة بين القوى التقدمية الثورية السائرة على طريق التحول الثوري الديمقراطي من جهة، وقوى اليمين الرجعي المحلي التي تحاول الحفاظ على بنيان اجتماعي اقتصادي متهرىء، من جهة اخرى، بين حركة التحرر الوطني العربية وقوى الاستعمار والصهيونية الدولية، بين مختلف الدول الاستعمارية التي تتصارع بعنف من أجل ضمان مصادر النفط الهائلة في هذه المنطقة ولبلوغ أسواقها الغنية» (ص ٢٦٠).

ومع ان النضال التحرري لشعوب الشرق الاوسط قد حقق الكثير من المكاسب الا ان امامه درباً طويلاً لتحقيق سلسلة من المهام الصعبة الاخرى في ظروف احابيل الاستعمار الجديد وخططه وامكاناته. وفي كل الاحوال ان الدلائل جميعها تشير الى ان منطقة الشرق الاوسط ستظل تلعب في المستقبل المنظور دوراً متزايداً في حياة الولايات المتحدة الاقتصادية وفي سياستها الخارجية.

كل ما سبق يعطي المتتبع حق تقييم كتاب «النفط وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرقين الادنى والاوسط» عالياً، وان كان لا يخلو، كأي بحث علمي يتصدى لمعالجة قضية معقدة يكتنفها الغموض والاسرار، من بعض الهفوات والنواقص القليلة. وأبرز هذه الهفوات، في اعتقادنا، هو الخلط في التقييم بين أقطار الشرقين الادنى والاوسط، بينما هنالك خطوط واضحة تفرق بين سياسات هذه الاقطار ومواقفها في العديد من القضايا الحساسة والمصيرية. كما يوجد بعض التكرار بالنسبة لعدد من الحقائق والارقام الواردة في فصول الكتاب. وقد وقع المؤلف في خطأ كبير غير متقصد عندما قدر مبيعات الولايات المتحدة من الاسلحة للاردن بـ ٢٥٣ر٩ مليار دولار (ص ١٣٩)، وأغلب الظن ان المقصود هو ٢٥٣ر٩ مليون. وهناك تباين قليل في بعض الارقام الواردة بين دفتي الكتاب مع ما تذكره المصادر الاخرى، بما في ذلك المصادر السوفيتية، كتقديرات احتياطي النفط مثلاً.

على أي حال ان كتاب «النفط وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرقين الادنى والاوسط» لمؤلفه ر. برانوف جهد علمي مخلص يستحق الثناء.

«كشاف عام» *

---

(١) حرف هـ يشير الى الهوامش
(٢) الكلمات الموضوعة بين قوسين صغيرين تشير الى عنوان الكتاب
(٣) الكلمات الموضوعة بين قوسين معقوفين [ ] اضافات من الناشر

- ح -

ـ ف ـ

المحتوىٰ

الموضوع	الصفحة

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٤١٠ لسنة ١٩٨٧

عن المؤلف والكتاب

- ولد المؤلف في السليمانية سنة ١٩٣٧ واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها. حصل على شهادة الدكتوراه سنة ١٩٦٣. وهو أول عراقي، بل أول دارس من الشرق الأوسط، نال شهادة دكتوراه العلوم (ناووك) السوفيتية سنة ١٩٦٩. عمل في المجمع العلمي الكردي، ونال مرتبة الاستاذية سنة ١٩٨١ ولا يزال استاذاً للتاريخ في جامعة بغداد.

- يعتبر الدكتور كمال مظهر أحمد من أبرز دارسي تاريخ العراق والكرد حيث كتب ونشر العشرات من الكتب والبحوث والمقالات وتقويمات الكتب بالعربية والكردية والروسية. أشرف، ولا يزال، على مجموعة من رسائل الماجستير والدكتوراه في الاتحاد السوفيتي والعراق. ومن مؤلفاته:

١ - كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى. بغداد، ط ١: ١٩٧٧؛ ط ٢: ١٩٨٤.
٢ - الطبقة العاملة العراقية؛ التكون وبدايات التحرك. بغداد، ١٩٨١.
٣ - التاريخ؛ دراسة لعلم التاريخ والكرد والتاريخ. بغداد، ١٩٨٣ (بالكردية).
٤ - النضال التحرري الكردي ضد الاستعمار البريطاني في ١٩١٨ - ١٩٣٢. باكو ١٩٦٧. (بالروسية).
٥ - بحثه عن «العنازيين» نشر في المجلد الثاني من «الانسيكلوبيديا الايرانية» التي تصدرها جامعة كولومبيا بنيويورك.

والكتاب هذا دراسات تحليلية معمقة تتناول جوانب اساسية من تاريخ العراق الاجتماعي والسياسي تتخطى طوق السرد والعرض الى التحليل العلمي الدقيق للمعلومات والاحداث ودراسة العوامل المحركة لها. وامتاز بنجاحه الباهر في استعمال المصادر الاصيلة والاستفادة منها في استنتاجاته العلمية وكما يقول المؤلف فان محاولته «اجتهاد متواضع دافعه البحث عن الحقيقة - نبراس المؤرخ ومقياس موضوعيته».

- الناشر -
مكتبة البدليسي

السعر: ديناران

دار الرشيد للنشر

الطبقة العاملة العراقية

التكوّن وبدايات التحرّك

الدكتور كمال مظهر أحمد

الجمهورية العراقية
وزارة الثقافة والاعلام
دار الرشيد للنشر

سلسلة دراسات (٢٨٠) ١٩٨١

الطبقة العاملة العراقيّة
(التكوّن وَبدايات التحرّك)

الدكتور
كمَال مظهر أحمَد

المقـدّمـة

يشكل موضوع الطبقة العاملة وحركتها صفحة مهمة غير مدروسة من تأريخ العراق السياسي والإجتماعي، سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد الدراسات الأجنبية التي تناولت مواضيع شتى من تأريخ العراق الحديث والمعاصر[1]. فهناك، قبل كل شيء، عزوف غير مبرر عن هذا الموضوع من قبل مؤرخينا. ونكتفي هنا بعرض نموذج معبر واحد لإعطاء

(١) توجد دراسات عراقية قليلة جداً عالجت بعض جوانب الحركة العمالية في العراق تطرقنا إلى أسماء معظمها في القسم الخاص بمراجع الكتاب. وتوجد دراسات أقل من تلك باللغات الأجنبية تطرقت إلى مواضيع تخص الطبقة العاملة العراقية من قبيل:-

M. M. AL - Habib, The Labour movement in Iraq, - «middle Eastern Affairs, New york, 1956; E. A. Kinch, Social effects of the Oil industry in Iraq, - «international Labour Review», Geneva Vol. LXXV, No 3, March 1957; R. Khadhiri, Labour and industry in Iraq. A Thesis Submitted to the Faculty of the Universety of Mississippi in partial fufillment of the requirements for the Degree of Master of Science in the Department of Economics and Busness Administration, University of Mississippi, May 1958.

(تتطرق هذه الرسالة بالأساس إلى الأحداث العمالية التي وقعت بعد الثلاثينيات، وفيها تأكيد خاص على القوانين العمالية التي صدرت في العراق قبل عام ١٩٥٨)؛ م. كوبرمان، الحركة العمالية في العراق، باللغة الروسية، ـ مجلة «الشرق الثائر»، موسكو، العدد السادس، ١٩٣٤ (نشرت مجلة «الثقافة الجديدة» الترجمة العربية لهذا المقال في ص ٩٧ ـ ١٠٦ من عددها الصادر في أيار عام ١٩٧١). كما نشر صاحب هذه الدراسة بحثين عن الطبقة العاملة العراقية باللغة الروسية، الأول منهما بعنوان «إضراب عمال نفط كركوك عام ١٩٤٦»، ـ مجلة «شعوب آسيا وأفريقيا»، موسكو، العدد السادس، ١٩٦٨، ص ٥٥ ـ ٦٢، والثاني يحمل عنوان «من تأريخ تكون الطبقة العاملة العراقية» في كتاب «تكون الطبقة العاملة في بلدان آسيا وأفريقيا»، موسكو، ١٩٧١، ص ٣٧ ـ ٨١.

الموضوع بعده الحقيقي. فإن المؤرخ عبد الرزاق الحسني لم يتطرق في الأجزاء الثلاثة الأولى من مؤلفه المعروف «تأريخ الوزارات العراقية»[٢] والتي خصصت للبحث عن الأحداث التي شهدتها الساحة العراقية منذ ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، تأريخ تشكيل أول وزارة عراقية، حتى ٣ تشرين الأول ١٩٣٢، التأريخ الرسمي لإنتهاء عهد الإنتداب بقبول العراق في عصبة الأمم، لم يتطرق فيها إلى موضوع العمال وقضاياهم[٣] التي فرضت نفسها حتى على التقارير الرسمية عن سير الإدارة في العراق، التي كانت تقدمها بريطانيا إلى عصبة الأمم سنوياً بصفتها الدولة المنتدبة على البلاد. ومن الجدير بالذكر أن الحسني تحدث في تلك الأجزاء عن أحداث تأتي في أهميتها دون مستوى القضايا العمالية إلى حد كبير.

ويتجسد هذا القصور أكثر إذا أخذنا بنظر الإعتبار الإهتمامات المتزايدة لمؤرخي المنطقة بمواضيع مشابهة في أقطارهم[٤]، وإقبال غير المؤرخين من العراقيين على معالجة قضايا عمالية بلغت حد البحث عن «الشخصية العمالية في القصة العراقية»[٥] وعن «الصحافة العمالية»[٦].

---

(٢) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الطبعة الثالثة، صيدا، الجزء الأول ١٩٦٥، الجزء الثاني ١٩٦٥، الجزء الثالث ١٩٦٦.

(٣) في الجزء الثالث من كتابه تطرق الحسني بشيء من التفصيل إلى الاضراب العام ضد الرسوم البلدية، ولكن فيما يخص العمال إكتفى فقط بذكر جوانب من دور جمعياتهم في الاضراب.

(٤) درس المؤرخون تأريخ الطبقات العاملة في مصر وسوريا ولبنان وتركيا وإيران بشكل أفضل بكثير مما هو عليه الأمر في العراق. ففي مصر، مثلاً، أنجزت مجموعة من الرسائل الجامعية عالجت قضايا عمالية مهمة من قبيل «الحركة العمالية وأثرها في تطور التأريخ السياسي في مصر ١٨٩٩ - ١٩٢٥» (رسالة دكتوراه لنوال عبد العزيز محمد نوقشت عام ١٩٦٣)، و«موقف الصحافة المصرية من الحركة العمالية ١٨٨٢ - ١٩٥٢» (رسالة دكتوراه نوقشت عام ١٩٦٧) وغيرها. بينما لم تناقش حتى الآن سوى رسالة جامعية واحدة عن الطبقة العاملة العراقية وذلك في مؤسسة علمية غير عراقية، ونقصد بها أطروحة الدكتوراه التي دافع عنها عبد الرزاق مطلك الفهد في القاهرة عام ١٩٧٧ وهي بعنوان «تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢ - ١٩٥٨».

(٥) رزاق إبراهيم حسن، الشخصية العمالية في القصة العراقية، بغداد، ١٩٧٧ (٢٢٠ صفحة)؛ رؤوف حسن، العمال في القصة الكردية، «العراق» (جريدة)، بغداد، ١٥ آذار ١٩٧٩.

(٦) رزاق إبراهيم حسن، الصحافة العمالية في العراق، بغداد، ١٩٧٩ (٨٠ صفحة).

ومرة أخرى يبدو قصور المؤرخين أكثر وضوحاً إذا أخذنا بنظر الإعتبار أن موقفهم النابع عن نظرة تقليدية مضى عليها الزمن، إنما يعني تجاهل تأريخ طبقة يبلغ تعداد أبنائها اليوم حوالى مليون شخص يؤلفون، مع من يعتمدون عليهم في معيشتهم، ما لا يقل عن ٨٠٪ من مجموع سكان المدن(٧). أما إذا نظرنا إلى موقعهم الإقتصادي في الإنتاج (النفط، الكبريت، السمنت، نواة الصناعة الثقيلة في الإسكندرية، صناعة الأدوية في سامراء، والزجاج في الرمادي، الصناعات الخفيفة والحرفية والإنشائية في كل المدن العراقية وغيرها)، فإننا نرى أن ما ينتجونه مادياً يعادل ٩٠٪ أو أكثر من مجموع الدخل القومي. وإن هذا وحده يكفي، حسبما أظن، لدفع المؤرخين إلى سبر أغوار كل ما يتعلق بتأريخ الطبقة العاملة وبنيانها. وإذا توخينا الدقة أكثر فعلينا الإعتراف بتواضع بأنه يستحيل فهم كل أبعاد الاستغلال الاستعماري الذي تعرض له الشعب العراقي ومدى ما لحق به من إجحاف في عهدي الإحتلال والإنتداب البريطانيين، كما يجب، ويصعب وضع اليد على جميع صفحات التأريخ السياسي الحديث للعراق ونضال شعبه من أجل الإستقلال في تلك السنوات بأسلوب موضوعي شامل، إلا من خلال دراسة مستفيضة للواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي للعمال والفلاحين العراقيين يومذاك، وفي جميع الأحوال يؤلف هؤلاء قوة التحرك الأساس لكل حدث تأريخي مهم وجيشه(٨) الذي لا يمكن تصور التغيير بدون جهوده. وهم في واقعهم عامل إيجابي في عملية التغيير التأريخي تعتمد طبيعة تحركهم في الغالب على عوامل نابعة من الأسفل، من الكيان الإجتماعي وعلاقات الإنتاج السائدة، لتبقى التوجيهات الفوقية، وخاصة بالنسبة للعمال، تشكل عاملاً غير أساسي في الإطار العام للحدث التأريخي. وهذا ما يفسر لنا التغيير

---

(٧) هذا إذا اعتبرنا أن ثلاثة أشخاص فقط يعتمدون على جهد العامل الواحد.

(٨) نقصد المفهوم الشامل للحدث التأريخي، بما في ذلك التأريخ الحضاري. فإن عزم الفراعنة ورغبتهم في الخلود كانت تبقى، مع عبقرية المهندسين، مجرد خيال بدون عرق العبيد الذين شيدت صروح الإهرامات - إحدى عجائب الدنيا السبع - على أكتافهم. فيكون من الاجحاف حقاً أن نتذكر عند البحث في ذلك التأريخ أصحاب السياط وحدهم.

المستمر في توازن القوى الإجتماعية على المسرح السياسي لصالحهم. فإن دور أحفاد فلاحي «ثورة العشرين» وعمالها يختلف اليوم كلياً عن دور أحفاد رؤساء العشائر في جميع مظاهر الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وهذا ما يفرض علينا بدوره الإهتمام بتأريخ هذه «الطبقة الصميمة من الشعب» كما جاء وصفها في إحدى الجرائد العمالية المبكرة(٩).

يمكن تقسيم تأريخ الطبقة العاملة العراقية قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ثلاث مراحل أساسية، الأولى منها مرحلة التكون التي يبدأ إطارها الزمني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والثانية هي المرحلة التي شهدت بدايات التحرك العمالي وتعود بدايتها إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، ويجوز أن نجعل من عام ١٩٣٢ نهاية لها باعتبار تلك السنة مرحلة إنتقالية في تأريخ العراق السياسي شهدت أفول عهد الإنتداب وبزوغ ما اصطلح على تسميته بالإستقلال. أما المرحلة الثالثة فهي التي شهدت بروز الطبقة العاملة على المسرح السياسي كقوة فاعلة في مجمل حركة التحرر الوطني للشعب العراقي(١٠).

تتناول هذه الدراسة بالبحث المرحلتين الأولى والثانية من تأريخ الطبقة العاملة العراقية، وهما، بدون شك، يشكلان أعقد صفحات ذلك التأريخ لقلة المصادر عنهما أولاً ولعدم وضوح الرؤية بالنسبة للعديد من مواضيعهما المتشابكة فيما بينها ثانياً. وتتسم هاتان المرحلتان بأهمية قصوى، إذ يمكن من خلال درسهما فقط فهم الخلفيات الأساسية، الاجتماعية والسياسية،

---

(٩) «العامل» بغداد، العدد الأول، ٨ أيلول ١٩٣٠.

(١٠) حسب إحدى الوثائق العمالية القديمة جرى تقسيم الحركة العمالية في عهد الانتداب إلى ثلاث مراحل، تبدأ الأولى منها عام ١٩٢٤ بأول محاولة لتأسيس منظمة عمالية وتنتهي عام ١٩٢٩ بتأسيس بعض الجمعيات التي دشنت، حسب هذا الرأي، بداية المرحلة الثانية لتنتهي هذه في أواسط عام ١٩٣١ ثم تبدأ المرحلة الثالثة بالاضراب العام ضد «قانون رسوم البلديات» (راجع: «وثائق ومراسلات بين نقابات العمال العراقية ومثيلاتها الأجنبية من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٥» (مكتبة المجمع العلمي العراقي)، الوثيقة رقم - ٢ -، وهي رسالة بعثها محمد صالح القزاز إلى سكرتير الاتحاد العالمي لنقابات العمال ببرلين بتأريخ ١٦ شباط ١٩٣٣).

للطبقة العاملة العراقية والتي لا يمكن بدونها تحديد واقع الطبقة العاملة وتأريخ حركتها في الفترة التالية التي لا يكتنف الغموض جميع صفحاتها.

إعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على عدد كبير من المصادر المتفرقة، تأتي في مقدمتها الوثائق الرسمية والتقارير السنوية التي أعدها الإنكليز عن سير الإدارة في العراق في سنوات الإنتداب. فقد وردت معلومات مهمة في هذه الوثائق تخص المشاريع التي إستخدمت أعداداً كبيرة من العمال كالميناء والسكك، وعن الجمعيات العمالية والحرفية وأحوال العمال بشكل عام وموضوع التشريع العمالي وما شاكل من قضايا لا غنى عنها عند البحث عن تأريخ الطبقة العاملة العراقية.

ولا تقل الصحافة أهمية عن تلك المصادر، فهي تحتوي على معلومات نادرة ودقيقة تلقي الضوء على مواضيع شتى ذات علاقة مباشرة بالإضرابات والتحركات العمالية وموقف السلطة والقوى السياسية منها. ومن أجل أن نقدم صورة واقعية عن الحركة العمالية في مرحلتها المبكرة إعتمدنا عند عرض دقائق بعض الأحداث والأرقام، وما إلى ذلك من مواضيع، على صحف مختلفة في إتجاهها السياسي، فبعضها حكومية مثل «العراق» و «صدى العهد»، وبعضها عرفت بمواقفها الوطنية منذ أيام «ثورة العشرين» مثل «الاستقلال»، وبعضها كانت تنطق بلسان المعارضة مثل «الإخاء الوطني» و«نداءالشعب»، وبعضها عرفت بسمعتها الكبيرة لمستواها الصحفي الرفيع آنذاك مثل «العالم العربي» إلى جانب الصحافة العمالية التي استطعنا التوصل بمساعدة محتوياتها إلى بعض الإستنتاجات الضرورية لتحديد طابع الحركة العمالية في مرحلتها المبكرة. وحاولت في عرض العديد من القضايا الحساسة التعبير عما كان يجري ويدور على لسان الوثائق والصحف الصادرة آنذاك لتكون الأدلة بينة للذين يتشككون دائمًا في وعي الفئات الكادحة ومدى إدراكها لمصالحها. وقد أفادتنا كثيراً حصيلة المعلومات التي جمعناها خلال أربعة لقاءات بالنقابي الأول محمد صالح عبد الجبار القزاز[١١] ولقاء واحد

(١١) محمد صالح إسم مركب.

بشقيقه الأستاذ إبراهيم عبد الجبار القزاز الذي لعب، حسبما يبدو، دوراً غير منظور، إذا جاز التعبير، في الحركة العمالية خلال السنوات الأخيرة من عهد الإنتداب، شأنه في ذلك شأن العديد من مثقفي عصره.

إن وقوع المؤلفين الذين عالجوا الأحداث العمالية في سنوات الإنتداب في بعض الأخطاء أمر طبيعي، خاصة إذا أخذنا بنظر الإعتبار ما يكتنف الموضوع من صعوبات شتى ناجمة عن عوامل معروفة. وقد حاولنا في حدود الإمكان، وبالاستناد إلى مصادر موثوقة، تصحيح العديد من تلك الأخطاء. كما أن من شأن الحقائق الواردة بين دفتي هذا الكتاب تفنيد آراء بعض المؤلفين الغربيين الذين غالباً ما يؤكدون على «الوضع الجيد» لعمال الشركات الأجنبية العاملة في العراق، وفي مقدمتها شركات النفط[١٢].

وقد إضطررنا إلى أن نتعامل بحذر كبير مع بعض المعلومات الواردة في المؤلفات القليلة التي عالجت الحركة العمالية في عهد الإنتداب، وذلك لاقتضابها وعدم توفر المستلزمات الضرورية التي تجعل منها حقيقة تأريخية مسلمة. فعلى سبيل المثال تخلو جميع الصحف والوثائق من أدنى إشارة إلى «إضراب عمال الغرابيل في البصرة في حزيران عام ١٩٣٢» الذي «أجبر الشركات على الرضوخ لإرادة العمال» كما ورد في واحد من المؤلفات تلك[١٣]، مع أن جرائد تلك المرحلة ووثائقها تطرقت إلى قضايا عمالية لا تقاس بمثل ذلك الإضراب من حيث الأهمية.

ارتأينا تقسيم موضوع الكتاب إلى خمسة فصول يعالج الأول منها بدايات عملية تكون الطبقة العاملة العراقية التي ترجع تأريخياً، كما أشرنا، إلى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر واستمرت حتى الحرب العالمية الأولى التي شهدت سنواتها طفرة في عملية التكون تلك بحكم تحول العراق إلى إحدى ساحات الحرب في الشرق الأوسط، مما إستوجب تخصيص فصل

(١٢) راجع على سبيل المثال:

K. M. Langley, the industrilization of Iraq, Cambridge, 1961, P. 77.

(١٣) راجع: عبد السلام الناصري (أبو نصير)، معارك طبقية، بغداد، بلا، ص ٦ ـ ٧.

خاص لظروف العمل والعمال في البلاد خلال سنوات الحرب. ويعالج الفصلان الأخيران من الكتاب الظروف الموضوعية التي حتمت ظهور حركة عمالية في البلاد مع عرض وافٍ لاهم أحداث تلك الحركة التي حرصنا على ذكر أسماء العديد من الذين لعبوا دوراً إيجابياً فيها باعتبارهم جنوداً مجهولين يخلو سجل تأريخ العراق المعاصر المدون من أي إشارة، ولو بسيطة، إلى دورهم الجدير بالذكر. أما في خاتمة الكتاب فقد عرضنا تقييمًا مركزاً لطبيعة الحركة العمالية في مراحل ظهورها وما تركت من آثار على مسارها فيما بعد.

وفي الختام لا بد من التأكيد على أن الجهد الذي نقدمه في هذا الكتاب ليس سوى خطوة أولى في مجال دراسة تأريخ الطبقة العاملة العراقية ووقائع حركتها، نرجو أن تتبعها خطوات أخرى كثيرة حتى يصبح في الإمكان إيفاء هذاالموضوع المهم حقه.

وأخيراً أقدم جزيل شكري إلى جميع الأخوان والزملاء الذين أبدوا لي مساعدات قيمة لإخراج الكتاب في صورته الراهنة، وفي مقدمتهم الأستاذ محمد الملا عبد الكريم المدرس والدكتور هاشم صالح التكريتي وجميع العاملين في «المركز الوطني للوثائق» و «مكتبة المجمع العلمي العراقي» و «المكتبة الوطنية» و «المكتبة المركزية» و «مكتبة الدراسات العليا» بكلية الآداب - جامعة بغداد.

الفصل الأول

بدايات تكوّن الطبقة العاملة العراقيّة

(أواخر القرن التاسع عشر - عام ١٩١٤)

الجذور الأولى للطبقة العاملة العراقية

يعتمد ظهور الطبقة العاملة على ظروف إجتماعية وإقتصادية تختلف من مجتمع إلى آخر. ولكن يوجد طريقان رئيسان لتكون هذه الطبقة، يرتبط الأول منهما بالتطور الداخلي الطبيعي في القاعدة الإجتماعية من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى، بينما ينجم الثاني منهما عن عوامل خارجية بالأساس. ويترك أسلوب التكون هذا تأثيره الكبير على طبيعة الطبقة الجديدة، ولا سيما في مراحلها التأريخية المبكرة. ففي الأقطار الأوروبية، ولا سيما الغربية منها، ظهرت ركيزتا المجتمع الرأسمالي الجديد الطبقة العاملةوالبورجوازية معاً في رحم المجتمع الإقطاعي المتهرىء في آواخر العصر الوسيط، وذلك نتيجة تطورات داخلية صرفة سمحت للإنتاج الحرفي بالتطور بوتائر سريعة فرضت أساليب وقوى جديدة في الإنتاج[1].

أما في الشرق، فإن التعثر الحضاري حال دون ظهور إمكانات مشابهة للتطور الإقتصادي، وبالتالي إرتبط تكون الطبقة العاملة في أقطاره، أساساً، بعامل خارجي جاء مع تنشيط تجارتي التصدير والإستيراد بشكل لم يسبق له مثيل، مما أدى إلى تحولات اقتصادية وإجتماعية كبيرة يأتي ميلاد الطبقة العاملة في مقدمتها. فإن جميع الطبقات العاملة في بلدان آسيا وأفريقيا بدأت

(١) ظهرت أول طبقة عاملة في التأريخ في إيطاليا حوالى القرن الخامس عشر، فقد شهدت إيطاليا ميلاد العلاقات الرأسمالية قبل غيرها من الأقطار الأوروبية.

بالتكون في ظروف التغلغل الرأسمالي الأوروبي أو الاحتلال الاستعماري المباشر. وحتى في اليابان، أكثر بلدان آسيا تطوراً والتي تنافس اليوم أكبر الدول الرأسمالية، إرتبطت بداية تكون النواة الطبقة العاملة بالتغلغل الكولونيالي منذ أن بلغها البرتغاليون في القرن السادس عشر وأقاموا فيها أول شركة تجارية أعقبتها شركات تجارية أوروبية أخرى زاولت التصدير.

تعتبر الطبقة العاملة العراقية نموذجاً طبيعياً للأسلوب الثاني من التكون. فإن ما أصاب البلاد من تخلف فظيع منذ أيام الغزو المغولي والتتري ومن ثم الإحتلال العثماني حال دون أن يسلك الإنتاج الحرفي فيها درباً من التطور شبيهاً بما شهدته أقطار أوروبا الغربية. فظل هذا النوع من الإنتاج يدور في فلك ثابت في أحسن الأحوال من جراء محدودية سوق الطلب وضعف القوة الشرائية، وظل الأمر على هذا المنوال على مدى قرون طوال إلى أن إصطدم الإنتاج الحرفي العراقي بغزو البضاعة الأجنبية ليدخل مرحلة جديدة تميزت بتدهور هذا الإنتاج وانحلاله، وهو ما نعود إلى تفاصيله وبيان آثاره فيما بعد.

عرف الأوروبيون طريقهم إلى العراق في وقت مبكر من تاريخهم الحديث. ففي العام ١٥٨٣ مر حوالى عشرة من التجار الإنكليز ببغداد والبصرة في طريقهم إلى الهند، كما وصل أحدهم الموصل بعد عودته وكتب فيما بعد يصف بغداد كـ « مركز كبير لتجارة الترانسيت»، وفي وقت كانت التوابل تعادل الذهب سعراً عند الاوربيين[٢] ذكر هذا التاجر الإنكليزي في تقريره عن البصرة أنها «مركز مهم لتجارة التوابل والعقاقير»[٣].

---

(٢) كانت التوابل تشكل أهم مادة تجارية تنقل من الشرق إلى الغرب، وزادت أهميتها في أواخر العصر الوسيط كما أصبحت ظروف نقلها صعبة للغاية، مما أدى إلى ارتفاع سعرها بشكل خيالي بحيث تحولت إلى أساس لقياس ثروة الفرد الأوروبي ويأتي البحث عن مصادر جديدة للتوابل في مقدمة العوامل التي دفعت الأوروبيين إلى ميدان الاستكشافات الجغرافية الكبرى.

(٣) Zaki Salih, Mesopotamia (Iraq) 1600 — 1914. A study in Britidh Foreign Affairs, Baghdad, 1957, P P. 27 — 28.

دخل التغلغل الأوروبي في العراق مرحلة خطيرة ذات مردودات متباينة منذ القرن التاسع عشر. وارتبط ذلك قبل كل شيء باتساع نطاق تجارة التصدير التي شهدت طفرة واسعة، ولا سيما بعد فتح قناة السويس في العام ١٨٦٩. فقد إرتفعت قيمة الصادرات السنوية خلال الفترة ١٨٦٤ - ١٨٧١ من ١٥٠ ألف دينار إلى حوالى ثلاثة ملايين دينار عشية الحرب العالمية الأولى، أي أن قيمة الصادرات العراقية إزدادت خلال حوالى نصف قرن فقط بمقدار عشرين مرة[٤] بعد أن ظلت شبه ثابتة لفترة طويلة من الزمن[٥]. وإذا حولنا هذا الرقم إلى أصوله البضاعية فإننا نلاحظ نمواً ديناميكياً هائلاً في تجارة التصدير العراقية. فقد إرتفعت صادرات الشعير من حوالى ٣٠٠ طن سنوياً في العقدين الأولين من النصف الثاني للقرن التاسع عشر إلى أكثر من ٧٧ ألف طن في السنة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، أي أن نسبة الزيادة بلغت ٢٥٠ ضعفاً. وبالنسبة للصوف إرتفع الرقم أيضاً من حوالى ٣٠٠ طن إلى أكثر من ١٢ ألف طن خلال الفترة نفسها، وبالنسبة للحنطة فقد بلغت نسبة زيادة صادراتها ١٤ مرة[٦]. وطرأ على تجارة التمور تحول مشابه، خاصة لأن الإنكليز أرادوا التخفيف إلى حد ما من الأزمة الإقتصادية التي كانت تعاني منها الهند بواسطة هذا الغذاء العراقي الجيد والرخيص الذي بلغ مجموع ما صدر منه في العام ١٨٩٦ حوالى ٦٠٠ ألف صندوق وصلت ٥٣ ألف منها ميناء نيويورك البعيد[٧].

لم يكن في وسع الأساليب والوسائل السائدة مجاراة متطلبات هذه الطفرة النوعية والكبيرة لمرحلتها. فكان لا بد من اللجوء إلى سبل جديدة

---

(٤) للتفصيل راجع: الدكتور محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق. التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (١٨٦٤ - ١٩٥٨)، الجزء الأول، صيدا - بيروت، ١٩٦٥، ص ٩٤.

(٥) إقتصرت صادرات العراق قبل ذلك على بلدان الشرق الأوسط تقريباً.

(٦) للتفصيل راجع: الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ١٠٢ - ١١٧.

(٧) Zaki Saleh, Op. Cit., P. 195. وفي العام ١٨٧٧ بلغ إنتاج التمور في العراق ٦٠ ألف طن تم تصدير ٤٠ ألف منها إلى الخارج (راجع: K. M.Langley, The Industrilization of Iraq, P. 26).

تعتمد على وسائط وقوى جديدة وعلى تعامل من نوع جديد. وهذا بالذات ما فتح أبواب العراق أمام الآلات والأدوات الأوروبية الحديثة على نطاق واسع نسبياً. فإن الشركات الأجنبية التي توغلت بسهولة في البلاد، والشركات المحلية التابعة التي تأسست لملء جانب من الفراغ الذي ظهر فجأة، بدأت بإستيراد المكائن الحديثة التي كان من شأنها تسريع أعمال التصدير إلى حد كبير. ففي العام ١٨٨٩ كانت هنالك شركتان بريطانيتان[٨] لتصدير الصوف تمتلك إحداهما مكبسين مائيين كبيرين، وتمتلك الأخرى مكبسين يعملان بقوة البخار، وقد بلغ مجموع صادراتها أكثر من ٢٥ ألف بالة سنوياً[٩]. وفي مطلع القرن العشرين بلغ عدد شركات تصدير التمور في كل العراق ١٢ شركة تعمل ٨ منها في البصرة وحدها[١٠] وقد أدى عملها إلى تنظيم وتحسين عملية تصدير التمور ورفع كمياتها[١١]. وقبل الحرب أيضاً تأسست شركة أمريكية في البلاد لتصدير جذور عرق السوس. وفي وقت مبكر نسبياً (حوالى العام ١٨٦٩) ظهرت في البصرة مكائن حديثة لحزمها[١٢].

تطلب تغلغل الرأسمال الغربي في الشرق الأوسط، إلى جانب المصالح الستراتيجية المتزايدة والمرتبطة عضوياً مع ذلك التغلغل، تطوير وسائط النقل في العراق. من هنا جاء الإهتمام الكبير الذي أولاه الإنكليز والألمان وغيرهم للملاحة في دجلة والفرات وشط العرب ولمد خطوط حديدية تخترق وادي الرافدين وتصل سواحل الخليج العربي من جهة وترتبط بالشبكة المتصلة بأوروبا من جهة أخرى[١٣]. ومن جراء هذا الاهتمام ظهرت مشاريع ومؤسسات

---

(٨) هما شركتا لنج وداربي أندروير.

(٩) للتفصيل راجع: الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧؛ K. M. Langley, Op. Cit., P. 28.

(١٠) ل. ن. كاتلوف، إنتفاضة ١٩٢٠ الوطنية التحررية في العراق، باللغة الروسية، موسكو، ١٩٥٨ ص ٥٩.

(١١) في العام ١٩٠١ بلغ تصدير الشركات العاملة في البصرة أكثر من ٣٠ ألف صندوق.

(١٢) راجع: الشيخ محمد الشيخ خليفة بن حمد بن موسى النبهاني، التحفة النبهانية، الجزء التاسع (تأريخ البصرة)، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٤٢هـ، ص ٦٤.

(١٣) للتفصيل راجع: Zaki Saleh, Op. Cit., PP. 149 — 202

جديدة في البلاد. فإن شركة «بيت لنج» التي تأسست في العام ١٨٤٠ لأغراض تجارية بدأت بعد فترة من تأسيسها تسيرُ باستمرار باخرتين للنقل في نهر دجلة. ومع أن الباب العالي لم يسمح لهذه الشركة باستخدام أكثر من باخرتين، وبالرغم من الضغوط التي كانت تتعرض لها في بعض الأحيان(١٤)، فإنها حققت نجاحات مشهودة في مجال عملها، بحيث أن رأسمالها الأصلي إرتفع من ١٥ ألف باون عند التأسيس إلى ١٠٠ ألف عشية الحرب العالمية الأولى، وإلى ٣٠٠ ألف في العام ١٩١٩(١٥).

ولمشاريع السكك في العراق تأريخ مفصل تعود بداياته أيضاً إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهنا كانت المنافسة الإنكليزية - الألمانية على أشدها لغاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن الألمان تمكنوا، لاعتبارات سياسية معروفة، من إحراز قصب السبق في مجال بناء أولى خطوط السكك في بلاد ما بين النهرين، وذلك ضمن تنفيذ مشروع سكة حديد بغداد الذائعة الصيت. ففي صباح ٢٧ تموز عام ١٩١٢ أقام رئيس الأشغال الألماني ببغداد إحتفالاً في الكرخ بمناسبة وضع الحجر الأساس لذلك القاطع من سكة حديد بغداد الذي كان من المقرر أن يخترق الأراضي العراقية(١٦). وقد حضر الحفل والي بغداد وعدد كبير من المسؤولين الأجانب والشخصيات العراقية(١٧).

---

(١٤) S. H. Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, London, 1925, PP. 293 — 294.

(١٥) Zaki Saleh, Op. Cit., PP. 159, 188 — 189; R. Coke, Baghdad — the city of the peace, London, 1927, P. 241;
عباس العزاوي، تأريخ العراق بين احتلالين، المجلد السابع، بغداد، ١٩٥٥، ص ٥٧؛ حميد حمدان التميمي، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩٢١، رسالة ماجستير، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٠٨ - ١١٠.

(١٦) تعود بدايات التفكير بمشروع سكة حديد بغداد إلى العام ١٨٨٨ عندما تم الربط بين استانبول وبرلين بواسطة السكك الحديدية، وبعد أن تم مد الخط المذكور باتجاه الجنوب. وأثناء زيارته الثانية للأمبراطورية العثمانية بعد سنوات عشر حصل وليم الثاني، الأمبراطور الألماني، على وعد بمنح إمتياز لمد الخط المذكور من قونية جنوباً إلى سواحل الخليج العربي.

(١٧) راجع: «لغة العرب» (مجلة)، بغداد، أيلول ١٩١٢، ص ١١٧.

كان الألمان متحمسين لتنفيذ المشروع، بحيث أنهم أتوا للإحتفال بأربعين مهندساً إختصاصياً من بلادهم ومن جنسيات أخرى[١٨]، وكان «الأمل أن تكثر العملة والموظفون لكي لا يمضي الزمان بدون فائدة» لإنجاز هذا المشروع[١٩]. وللغرض نفسه حصلت شركة سكة حديد بغداد على حق إستخدام دجلة والفرات وشط العرب لنقل العمال والمعدات اللازمة لأعماله، فتأسست «الشركة البلجيكية» التي أوكل لها تنفيذ هذه المهمة[٢٠]. وبوشر في الحال بإستيراد المعدات الضرورية لتشييد الخط، وخلال أقل من عامين بلغ مجموع ما استورد لهذا الغرض أكثر من ٤٠ ألف طن[٢١].

وهكذا تم تشييد ٧٤ ميلاً من هذا القطاع قبل إندلاع نيران الحرب العالمية الأولى كانت تربط بين بغداد وسامراء. وبما أن الألمان كانوا يعقدون آمالاً كبيرة على مشروعهم هذا فإنهم أولوه إهتماماً كبيراً من جميع الأوجه. فباعتراف تقرير بريطاني خاص عن السكك وضع بعد الحرب «إن هذا القسم مشيد كله من الدرجة الأولى»[٢٢].

في هذه المؤسسات المرتبطة بالرأسمال الأجنبي تكونت القشرة الأولى للطبقة العاملة العراقية حول نواتها الهشة التي ظهرت نتيجة إقامة عدد قليل من المشاريع الحكومية سنتطرق إلى تفاصيلها فيما بعد. فقد إستوردت «شركة بيت لنج» معدات حديثة لإدامة أعمال بواخرها وأقامت رصيفاً خاصاً بها في البصرة مع ورشة للتصليح هناك. وكان لدى «شركة سكة حديد بغداد» ورشات عمل ومؤسسات أخرى ضرورية لاعمالها الإنشائية.

ولئن كانت الأرقام غير متوفرة عن عدد العمال الذين كانوا يعملون في هذه الأماكن، إلا أن المصادر تشير إلى وجود العمال الأجراء بينهم وإلى

---

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) «لغة العرب»، آذار ٩١٢، ص ٣٦٧.

(٢٠) «لغة العرب»، تشرين الأول ١٩١٢، ص ١٥٨.

(٢١) الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٤١٤.

(٢٢) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦ (تقرير الجنرال ف. د. هامند).

نجاحهم في هذا المجال الجديد بالنسبة لهم[٢٣]. ولكن بالمقابل تتوفر أرقام موثوقة عن العمال الوقتيين الذين كانوا يقومون بجني التمور وتعبئتها للتصدير، فقد كان عددهم يتراوح قبل الحرب بين ٢٠ و ٢٥ ألف عامل[٢٤].

لعب الرأسمال الوطني دوراً محدوداً للغاية وتابعاً بالأساس، في تكون الطبقة العاملة العراقية خلال مراحل تأريخها المبكر. ويعود سبب ذلك إلى عدد من العوامل المترابطة فيما بينها، يأتي على رأسها كما ذكرنا، التعثر الحضاري الذي حال دون إنتقال الإنتاج الحرفي إلى مرحلة أعلى. ثم أن تدني مستوى المعيشة أدى إلى تقليص القوة الشرائية لدى الفرد العراقي إلى أدنى حد معروف في الإمبراطورية العثمانية، مما كان يعني تحديد السوق المحلية وبالتالي عدم ظهور آفاق تشجع الرأسمال الوطني المتراكم، الضعيف بالأساس، للتوجه نحو الإنتاج الصناعي. فإن القوة الشرائية للفرد العراقي قبل الحرب كانت في أحسن الأحوال تبلغ أقل من ثلث معدل القوة الشرائية للفرد في الإمبراطورية العثمانية، وأقل من ذلك بكثير عن القوة الشرائية للفرد في مصر[٢٥]. لذا لم يكن من السهل على أصحاب المال العراقيين المجازفة بالنزول إلى ميدان جديد غير مضمون.

وليس مجرد صدفة أن الوالي مدحت باشا عندما أقام «شركة ترامواي بغداد ـ الكاظمية المساهمة» إضطر إلى أن يفرض على الموظفين المحليين شراء معظم أسهمها[٢٦]. وقد حاول أصحاب المال العراقيون بتردد كبير القيام ببعض المشاريع التي لم تدخل حيز التنفيذ أبداً. ففي ٢٨ شباط ١٩١٢ منحت الحكومة محمود جلبي الشابندر حق تأسيس ترامواي كهربائي للربط بين الأعظمية وبغداد والقرارة مع إمتياز إقامة محطة لتوليد الكهرباء في

---

(٢٣) أكد المهندسون الألمان على جدارة العمال الأكراد العاملين في المشروع (راجع:
Dagobert Von Mikusch, Mustafa Kemal between Europe and Asia, London, 1931, P.360).

(٢٤) ل. ن. كاتلوف، المرجع السابق، ص ٥٤.

(٢٥) راجع الأرقام التفصيلية حول هذا الموضوع في المرجع نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٢٦) راجع: K. M. Langley, Op. Cit., P. 10

بغداد[٢٧]. وبالرغم من «تشوق جميع أهل الحاضرة» إلى «تنوير بغداد بالكهربائية»، وبالرغم من سفر «وطنينا الفاضل محمود جلبي الشابندر» إلى «ديار الإفرنج لجلب مهندسين مهرة»[٢٨]، وبالرغم من وصول عدد من المهندسين الإنكليز إلى بغداد في أيلول من العام نفسه لدراسة ظروف العمل وخططه[٢٩]، إلا أن المشروع لم يرَ النور. وبالأسلوب نفسه فشل مشروع آخر لتأسيس خط حديدي بين بغداد وخانقين بالرأسمال الوطني.

وإلى جانب هذا العامل الأساسي فإن جانباً كبيراً من الرأسمال المتراكم في العراق قد تركز بأيدي أصحاب الأراضي من شيوخ العشائر الذين ما كانوا يفهمون أصلاً مردودات إستخدامه في مجال الإنتاج الصناعي، فكان الإدخار أو إقتناء الذهب والسلاح غاية ما يرجونه من مواردهم المتزايدة. وكانت أنظار التجار موجهة أساساً إلى مهنتهم الأصلية التي رأوا فيها خيراً مضموناً بالنسبة لهم.

من هنا فإن أفسح مجال برز فيه الرأسمال الوطني قبل الحرب العالمية الأولى إرتبط بدوره بتجارة التصدير، فكان دوره بحكم ذلك دوراً تابعاً سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فإن أربعة من شركات تصدير التمور الثمان في البصرة كانت تعود إلى تجار محليين. كما بلغ عدد معامل الدباغة الصغيرة في بغداد قبيل الحرب تسعة معامل[٣٠]. واهتم التجار كذلك بتصدير الصوف بالطرق الحديثة. كما إستورد أحد البصريين مكائن حديثة لحزم جذور عرق السوس بقصد تصديرها للخارج.

لعب الرأسمال الوطني دوراً أكبر نسبياً في مجال النقل الذي طرأ عليه توسع ملموس. فقد إقتنى البعض أسهم شركة ترامواي بغداد ـ الكاظمية

---

(٢٧) راجع: «العراق» (جريدة)، بغداد، ٢٣ حزيران ١٩٢٨.

(٢٨) «لغة العرب»، نيسان ١٩١٢، ص ٤٥٥.

(٢٩) «لغة العرب»، تشرين الثاني ١٩١٢.

(٣٠) راجع:

S. H. Longrigg, Iraq 1900 to 1950. A political, social and economic history, London, 1953, PP. 32 — 33.

التي، حسبما يبدو، حققت أرباحاً جيدة قدرت بحوالى ١٠٠٪ من رأسمالها الأصلي[٣١]. وقبل ذلك إشترك عدد من التجار في شركة مشابهة للنقل النهري[٣٢]. وفي حوالى العام ١٨٩٦ أسس تاجر أرمني في البصرة «شركة العربات بالخيل» لنقل الناس بين البصرة والعشار. وبعد ذلك بأربع سنوات أسس بصريان شركة أخرى مماثلة، وحاولا تشغيل السيارات على نفس الطريق[٣٣]. وفي أواخر كانون الأول عام ١٩١١ أسست شركة بواخر وطنية بإسم «شركة تجارة مراكب البصرة» التي دشنت أعمالها في كانون الثاني من العام التالي بتشغيل باخرتين[٣٤]. وفي العام ١٩١٢ بدأت السيارات لأول مرة بنقل المسافرين بين بغداد وديالى، وهي كانت تقطع المسافة خلال ٤٠ دقيقة[٣٥]، مما كان يشكل تحولاً نوعياً كبيراً في مجال النقل. وقد جرت محاولة مشابهة لتلك في البصرة خلال الفترة نفسها[٣٦].

ولعوامل ثقافية وسياسية صرفة بدأ العراقيون منذ أواخر القرن الماضي يهتمون بتأسيس المطابع، ولا سيما بعد أن «شاهدوا بأعينهم ما جنته الحكومة من الفوائد والثمرات من مطبعتها التي كانت قد جلبها مدحت باشا»[٣٧]. ولئن كانت بعض هذه المطابع حجرية، إلا أن معظمها كانت مطابع حديثة تضاهي أحسن المطابع المعروفة في أقطار الشرق الأوسط يومذاك[٣٨]. ولم تقتصر هذه المطابع على بغداد، بل تم تأسيس عدد منها أيضاً في كل من البصرة والموصل. فعندما إندلعت نيران الحرب العالمية الأولى

---

(٣١) راجع: K. M. Langley, Op. Cit., P. 10

(٣٢) راجع:
S. H. Longrigg, Four cinturies of Modern Iraq, PP. 293 — 294.

(٣٣) راجع: الشيخ محمد الشيخ خليفة بن حمد بن موسى النبهاني، المصدر السابق، الجزء التاسع، ص ٦٤ - ٦٥.

(٣٤) «لغة العرب»، كانون الثاني ١٩١٢، ص ٢٧٦.

(٣٥) «لغة العرب»، تشرين الثاني ١٩١٢.

(٣٦) راجع: الشيخ النبهاني، المصدر السابق، الجزء التاسع ص ٦٥.

(٣٧) القول لمجلة «لغة العرب»، كانون الثاني ١٦١٣، ص ٣٠٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٣٠٣ - ٣٠٥.

كانت تعمل في البصرة وحدها أربع مطابع، ثلاث منها أهلية[٣٩]. ومنذ ذلك الوقت تم جلب المسابك والمقاطع وآلات للتنحيس والصقل والتذهيب والتجليد إلى عدد من هذه المطابع[٤٠].

وكان من الطبيعي أن تجد المكائن الحديثة المتصلة بحياة الفرد المعاشية طريقها إلى البلاد بسهولة أكبر. فمنذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر تأسست في كبريات المدن العراقية معامل للثلج ومطاحن حديثة ومعامل لصنع المياه الغازية وما شابه[٤١]. كما تم في العام ١٩٠٨ تأسيس شركة صغيرة للنسيج في بغداد إستوردت لأعمالها أنوالاً يدوية حديثة من الخارج[٤٢]. وتم قبل الحرب أيضاً إستيراد آلة ميكانيكية لصنع الطابوق[٤٣].

ظل الإنتاج الحرفي يؤلف القاعدة الرئيسة للصناعة الوطنية في هذه المرحلة، وذلك بغض النظر عن الضربة القوية التي تلقاها منذ أواسط القرن الماضي جراء تغلغل البضاعة الأجنبية على نطاق واسع إلى البلاد[٤٤]. فقد ظل هذا النوع من الإنتاج يضمن الجانب الأكبر من إحتياجات المواطنين للحاجات الأساسية كالأقمشة والأدوات البيتية ومواد البناء وغيرها من الأمور الحياتية الضرورية. فلغاية الحرب العالمية الأولى كانت مئات من الأنوال اليدوية لا تزال تنتج الأقمشة والخيم والحبال وغيرها. ففي العام ١٩١١، مثلاً، كان ما يزال ٥٠٠ حائك يعملون في مدينة الموصل وحدها[٤٥]. وكان

---

(٣٩) للتفصيل عن المطابع العراقية قبل الحرب العالمية الأولى راجع: المصدر نفسه، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٩؛ الشيخ النبهاني، المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧؛ شهاب أحمد الحميد، تاريخ الطباعة في العراق. مطابع القطاع الخاص (١٨٣٠ ـ ١٩٧٥)، الجزء الأول، بغداد، ١٩٧٦.

(٤٠) «لغة العرب» كانون الثاني ١٩١٣، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٤١) راجع: الشيخ النبهاني، المصدر السابق، ص ٦٤ ـ ٦٥، ٦٧ ـ ٦٨؛ عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، المجلد الثامن، بغداد، ١٩٥٦، ص ٦٥.

(٤٢) راجع: K. M. Langley, Op. Cit., P. 30

(٤٣) الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٣٠٤.

(٤٤) نعود إلى هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الفصل الرابع، وذلك لما له من علاقة مباشرة بطبيعة الحركة العمالية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

(٤٥) الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

العدد أكبر من ذلك بمدينة بغداد. وفي آواخر القرن الماضي تحدث القنصل البريطاني ببغداد عن عشرين كورة صغيرة وكبيرة لإنتاج الطابوق. وبعد أقل من عقدين إرتفع عدد مثل هذه المشاريع بسبب الإقبال المتزايد على البناء[٤٦]. وبالرغم من إستخدام البواخر الحديثة وتأسيس شركات متطورة للنقل، فإن صناعة السفن والقوارب إحتفظت بموقع جيد لها في العديد من المدن العراقية حيث كان الحرفيون يصنعون سفناً يبلغ طولها ٣٠ ذراعاً وعرضها أكثر من ٨ أذرع[٤٧].

شكلت المؤسسات الأهلية هذه المصدر الثاني لتكون نواة الطبقة العاملة العراقية. فإن المعامل الحديثة التابعة لهذا القطاع الصغير إستوعبت عدداً من العمال إختلف أسلوب إستخدامهم وعملهم عما كان شائعاً في البلاد إلى ذلك الحين. وإلى جانب ذلك ظل الألوف من العمال يشتغلون في المحلات الحرفية التي طرأ عليها تغيير محدود في مجال الإستخدام، ولا سيما فيما يخص شيوع العمل الأجير بينها.

أما المصدر الثالث المهم لتكون نواة الطبقة الجديدة وتطورها فيرتبط بالأعمال المحدودة التي أنجزها بعض الولاة العثمانيين في البلاد خلال الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية الحرب العالمية الأولى. فقد كان من مصلحة الخزينة العثمانية إقامة بعض المشاريع الحديثة لتجهيز الفيلق السادس من الجيش، الذي كانت بغداد مقراً له، ببعض من إحتياجاته الضرورية. وكان نامق باشا الذي ولي العراق مرتين (في ١٨٥٣ و ١٨٦١ ـ ١٨٦٧) أول من أخذ على عاتقه تنفيذ هذه الفكرة، فأقام في العام ١٨٦٤ أول معمل ميكانيكي حديث لصنع الألبسة العسكرية من الصوف المغزول محلياً[٤٨].

وقد إرتبط التطور الصناعي المبكر في العراق عن حق بإسم الوالي

---

(٤٦) المرجع نفسه، ص ٣٠٣.

(٤٧) راجع «لغة العرب»، أيلول ١٩١٢، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٤٨) راجع: الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٢٩٢.

المتنور مدحت باشا المعروف. ففي أول خطاب ألقاه بمناسبة تعيينه والياً على العراق في العام ١٨٦٩ أكد مدحت باشا على ضرورة الإهتمام بالصناعة الحديثة(٤٩). وفي العدد الأول من الجريدة التي أصدرها باسم «الزوراء» تحدث عن «السفن في البحار» و «حركة طرق الحديد من أقطار لأقطار بواسطة البخار»، وعن «القوة الإلقتريقية... والمعامل» و «غير ذلك من التسهيلات المفيدة» و «الصنايع المتنوعة» التي جعلت من الأوروبيين «يعيشون بالفرح والرفاهية في هذه الدنيا»(٥٠).

والواقع أن مدحت باشا لم يأل جهداً في حدود الإمكانات المتوفرة لديه من أجل تطوير هذا الحقل الإقتصادي المهم. فقد وسع معمل النسيج (العبخانة) الذي أسسه سلفه نامق باشا، وخصص الأموال لجلب ماكنة حديثة له تبلغ من القوة ٧٠ حصاناً. كما أولى تصليح الأسلحة وتطويرها جانباً كبيراً من إهتمامه وذلك لتسد «حاجة مهمة» حسب قول جريدة «الزوراء» في تلك الأيام(٥١). وفي عهده تم تأسيس شركة تراموای بغداد - الكاظمية وشيدت سكة يبلغ طولها ٧ كيلومترات للربط بين المدينتين. ويعتبر تأسيس مطبعة حديثة من أجل الأعمال التي أنجزها مدحت باشا. ففي العام ١٨٦٩ أسس الوالي الجديد «مطبعة راقية، فاخرة، تدار بالبخار» لم تضاهها «أحسن مطبعة في مصر»(٥٢). ولم تقتصر أعمال المطبعة على إصدار أول جريدة في تأريخ البلاد(٥٣)، بل طبعت كذلك بعض المؤلفات والسالنامات والأعمال الرسمية. وبعد مدحت باشا أستورد الولاة عدداً آخر من المطابع، أسست إحداها في البصرة عام ١٨٨٩، وأسست إثنتان منها في بغداد. وتعتبر

(٤٩) راجع نص الخطاب في: عباس العزاوي، المرجع السابق، المجلد السابع، ص ١٦٢ - ١٦٤.

(٥٠) مقتبس من: خالد حبيب الراوي، من تأريخ الصحافة العراقية، بغداد، ١٩٧٨، ص ٩ - ١١.

(٥١) مقتبس من: عباس العزاوي، المرجع السابق، المجلد السابع، ص ٢٢٣.

(٥٢) القول لمجلة «لغة العرب»، كانون الثاني ١٩١٣، ص ٣٠٤.

(٥٣) نقصد بها جريدة الزوراء التي صدر عددها الأول في ١٥ حزيران ١٨٦٩.

المطبعة التي أقامها حازم بك في العام ١٩٠٥ آخر مطبعة حكومية إستوردت من الخارج(٥٤).

أولى العثمانيون إستخدام البواخر للنقل في العراق جانباً من إهتمامهم، وهو من الأمور التي إرتبط بها التطور الصناعي المبكر في البلاد بشكل ملموس. فإن رشيد باشا الذي جاء إلى الولاية في العام ١٨٥٢ أوصى بشراء عدد من السفن البخارية من أوروبا، واستورد من أجل إدارتها بعض المعدات التي أسس لها «الدميرخانة» (أي دار الحدادة) بجانب الكرخ من بغداد. واستمر نامق باشا على النهج نفسه وأوصى بدوره المصانع البلجيكية لصنع عدد من السفن البخارية لتشغيلها في نهر دجلة، وفي عهده وصلت فعلاً باخرتان باشرتا بالعمل في حوالى عام ١٨٦١ كما قام بتطوير «دار الحدادة» فجلب لها عمالاً من أوروبا بحيث أصبح بإمكانها صنع الأسلحة وتطويرها(٥٥).

أولى مدحت باشا تسيير البواخر في أنهار البلاد إهتماماً أكبر من غيره، خاصة وأنه كان يرغب في منافسة الشركات الأجنبية في هذا المجال وضمان مورد جيد لخزينة الدولة. فاشترى باخرتين حديثتين ليرتفع عدد البواخر في عهده إلى ثمانٍ وشكل شركة نهرية خاصة للإشراف على أمورها، واختزن لها الفحم الحجري في عدن ومسقط وبندر عباس وبوشهر. وكانت هذه البواخر أولى البواخر العثمانية التي عبرت قناة السويس وبلغت أقصى ما يمكن باتجاه الشمال في دجلة والفرات. كما أصلح أمور «دار الحدادة» وطورها بعد أن اهملت في أواخر عهد سلفه(٥٦).

وبالرغم من صعوبة منافسة الشركات الأجنبية المتطورة في هذا الميدان،

---

(٥٤) راجع: «لغة العرب»، كانون الثاني ١٩١٣، ص ٣٠٤ - ٣٠٥؛ عباس العزاوي، المرجع السابق، المجلد السابع، ص ١٠٢؛ المجلد الثامن، ص ١٧١.

(٥٥) للتفصيل راجع: عباس العزاوي، المرجع السابق، المجلد السابع، ص ١٠٩، ١٣٦، ١٥٣ - ١٥٤، ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٥٦) راجع: الشيخ النبهاني، المصدر السابق، ص ٦٣ - ٦٤؛ عباس العزاوي، المرجع السابق، المجلد السابع، ص ١٨٨ - ١٨٩، ٢٢٢ - ٢٢٣.

فقد إستمر العثمانيون يولون النقل النهري بعض الإهتمام لغاية الحرب العالمية الأولى. ففي عام ١٩١١ سيرت الحكومة باخرتين على نهر الفرات بقصد تطوير المواصلات بين العراق وسوريا، وقد قطعتا المسافة إلى مسكنة في ٧٥ ساعة(٥٧).

ومن بين المشاريع التي أنجزتها الدولة عشية الحرب العالمية الأولى سدة الهندية التي كلفت الخزينة ٣٠٠ ألف ليرة، وتم إفتتاحها في ١٢ كانون الأول عام ١٩١٣(٥٨). وقد إستوعب هذا المشروع عمالاً كثيرين يتراوح عددهم بين الألف والثلاثة آلاف عامل في الأعمال الترابية وحدها، وحوالى ألف عامل في صناعة الآجر الضروري للمشروع(٥٩). ومن الجدير بالذكر أن هذا المشروع، شأنه في ذلك شأن مشروع سكة حديد بغداد، إستخدم معدات متطورة لإنجاز جانب من أعماله. فقد إستخدم الإنكليز هنا قاطرتين ذواتي قدرة ٢٠ حصاناً تسحب الواحدة منها ١٦ عربة محملة بالتراب لمسافة حوالى كيلومتر واحد، مما أدى إلى «نتائج باهرة» كما ورد في تقرير ويلكوكس(٦٠). وإلى جانب ذلك إستخدمت في المشروع معدات حديثة أخرى من بينها خمس مكائن متنقلة قدرة الواحدة منها ١٦ حصاناً قامت بتشغيل المضخات التي ساعدت كثيراً في تقليص الكلفة النهائية للمشروع(٦١).

وقبل الحرب العالمية الأولى قامت الدولة، وكذلك الأهلون، باستغلال بعض المرافق المعدنية في البلاد كالفحم الحجري والملح والزفت وحجر المرمر وما شابه. فتقدر كميات الفحم التي كانت تستخرج آنذاك بالقرب من كفري بمقدار ٣٠٠ طن في السنة. وفي هيت «كان يستخرج يومياً من ٤٠ إلى ١٠٠ حمل حمار من القير»(٦٢).

(٥٧) «لغة العرب»، تموز ١٩١١، ص ٣٣ ـ ٣٤.
(٥٨) راجع «لغة العرب»، كانون الثاني ١٩١٤، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.
(٥٩) السير ويليم ويلكوكس، ري العراق ومقدمة عن مستقبل العراق، الجزء الأول، بغداد، ١٩٣٧، ص ١٢٦، ١٣٤.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٤٠.
(٦١) المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٢.
(٦٢) «لغة العرب»، آذار ١٩١٢، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

هذه كانت المصادر الثلاثة الرئيسة التي نبتت وترعرعت في أجوائها النواة والجذور الأولى للطبقة العاملة العراقية. ففي هذه المرافق كان يعمل عدد كبير نسبياً من العمال الدائميين والموسميين يقدرهم المستشرق السوفيتي الدكتور ل. ن. كاتلوف بـ «عشرات الألوف»، وهو يستند في تقديره هذا إلى مصادر مختلفة، تأتي التقارير القنصلية في مقدمتها(٦٣). ومهما يكن من أمر فقد أصبح للعمال وزن كمي في تركيب سكان المدن العراقية، ولا سيما إذا أخذنا بنظر الإعتبار أن سكان تلك المدن كانوا يشكلون لغاية العام ١٩٠٥ حوالي ٢٤٪ فقط من المجموع الكلي لسكان البلاد(٦٤). ومن المهم أن نلاحظ أن قسمًا غير قليل من أفراد الفئة الإجتماعية الجديدة بدأوا يجربون منذ ذلك الوقت ظروفاً ووسائل وشروطاً جديدة في مجال عملهم الجديد.

ظروف العمل وخصائص العمال في العراق قبل الحرب العالمية الأولى

كان من الطبيعي أن تكون ظروف العمل قبل الحرب في العراق جد قاسية، مما كان يعكس الواقع المتخلف للبلاد وتردي وضع الفلاحين في ظل الإستغلال الإقطاعي المتزايد الذي جعلهم مستعدين للعمل في أي ظرف كان إما إرضاء للشيخ أو تهرباً منه أو بهدف التخفيف من مشاكلهم الإقتصادية. وليس مجرد صدفة أن كتب القنصل البريطاني في بغداد عام ١٨٨٩ «إن العمال غير الماهرين يمكن إستخدامهم بأي عدد»(٦٥). وإن أمثال هؤلاء كانوا يقدمون على العمل دون التفكير أصلاً في ساعاته. وفي الواقع لم يكن هناك تحديد ليوم العمل الذي كان يبدأ عادة مع شروق الشمس وينتهي بغروبها، وأحيانا حتى بعده. وقد كان أمهر العمال يشتغلون من عشر إلى إحدى عشرة ساعة يومياً، بل وحتى أكثر من ذلك أحياناً(٦٦). وقد دفع ضعف الوضع

(٦٣) ل. ن. كاتلوف، المرجع السابق، ص ٥٥.

(٦٤) راجع: الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٥٣ - ٥٥.

(٦٥) مقتبس من المرجع نفسه، ص ٣٠٣.

(٦٦) راجع: سعيد عبود السامرائي، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، النجف، ١٩٧٣، ص ٥١.

الإقتصادي للأسر الفقيرة بالنساء والأطفال إلى ميادين العمل. فإنهم كانوا يؤلفون جانباً كبيراً من آلاف العمال الموسميين الذين كانوا يتهافتون على العمل في جني التمور وتعبئتها للتصدير. وكان النساء والأطفال يؤلفون نصف عدد العمال الذين كانوا يصنعون الآجر لمشروع سدة الهندية. كما اعتمد متعهدو النقل في المشروع نفسه على النساء والأطفال لإنجاز أعمالهم(٦٧).

كانت أجور العمل في العراق تؤلف أوطأ نسبة معروفة في كل الإمبراطورية العثمانية. ففي الوقت الذي كان معدل أجور عامل النسيج في تركيا يبلغ ٨,٥ قرش في اليوم كان زميله في العراق يقبض ٧ قروش فقط. وكان معدل الأجور اليومية لعمال الجلود في تركيا يبلغ ١٣,٦ قرشاً، بينما كان عمال الأحذية في العراق يقبضون أقل منه بمقدار ٢,١ قرشاً(٦٨). ومع أن عملية صنع الطابوق كانت شاقة وتمر بمراحل عديدة(٦٩)، إلا أن عمال أصعب مهمات هذه الصنعة كانوا يقبضون في بغداد ٧ قروش في اليوم(٧٠). وتنخفض الأجور في الأعمال الإنشائية إلى حد أدنى من ذلك بكثير. فإن الرجال الذين كانوا يعملون في الأعمال الترابية في مشروع سدة الهندية كانوا يقبضون في أحسن الأحوال أجوراً تتراوح ما بين ٣ و ٤ قروش في اليوم. أما المرأة العاملة فإنها كانت تقبض ٢,٥ قرش في اليوم، بينما كان يقبض الأطفال في أعمال البناء ١,٥ قرش فقط، وفي أعمال صنع الآجر ما بين ١,٥ و ٢,٥ قرش في اليوم(٧١). وفي بعض الأحيان كان العمال يقبضون أجوراً عينية لقاء عملهم المضني، مما كان يعني إنخفاض القيمة الفعلية لأجورهم اليومية. والأسوأ من كل ذلك أن المؤسسات التابعة لخزينة الدولة غالباً ما كانت تستخدم السجناء والجنود بدون مقابل أو لقاء أجر رمزي. وكانت

---

(٦٧) السير ويليم ويلكوكس، المصدر السابق، ص ١٢٨، ١٣٤.

(٦٨) ل. ن. كاتلوف، المرجع السابق، ٥٦؛ أ. د. نوفيجيف، دراسة إقتصاد تركيا قبل الحرب العالمية الأولى؛ باللغة الروسية، موسكو - لينينغراد، ١٩٣٧، ص ١١٣.

(٦٩) راجع: «لغة العرب»، حزيران ١٩١٣، ص ٥٦٠ - ٥٦٦.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٥٦٦.

(٧١) راجع: السير ويليم ويلكوكس، المصدر السابق، ص ١٢٦، ١٢٨، ١٣٤.

أعمال السخرة شائعة في العديد من المناطق وقد وصلت حتى إلى بعض المدن، فدفعت «الحمالين والبنائين والسائقين» في البصرة، مثلاً، إلى الهرب إلى خارجها[٧٢].

كانت العلاقات الاقطاعية والروابط العشيرية من بين العوامل التي تساعد على التمادي في إستغلال العمال، وتحديد أجورهم إلى أدنى حد ممكن. ففي حوالى العام ١٨٧٦، مثلاً، تمكن متصرف المنتفك من جمع عدد غفير من العمال من بين فلاحي المنطقة لبناء سد على الفرات بأجور زهيدة لمجرد كونه أحد شيوخ المنطقة[٧٣]. وكان المشرفون على مشروع سدة الهندية يتصرفون مع العمال كما يشاؤون لا لمجرد توفر الأيدي العاملة الرخيصة، بل لأنهم كانوا يدفعون للشيوخ أيضاً ليرة تركية في الشهر عن كل خمسين رجلاً يزودون المشروع بهم[٧٤]. وإلى جانب ذلك فإن الشيوخ كانوا يتصرفون مع العمال ويمارسون الإبتزاز منهم كما يشاءون بحجة مسؤوليتهم عنهم أمام الدولة[٧٥]، كما أن قسماً منهم تحولوا إلى مقاولين في المشروع.

ولكي نفهم الواقع المعاشي للعامل العراقي في المراحل الأولى من تأريخ تكون طبقته نورد نماذج من أسعار الحاجيات الرئيسة يومذاك. ففي حوالى العام ١٨٩٨ بلغ سعر الحقة من الخبز (وهي تعادل أربعة كيلوغرامات) ٢,٥ قرش، وحقة لحم الغنم ٥ قروش، والدهن ١٦ قرشاً[٧٦]. وبينما لم يطرأ أي تغيير على الأجور نرى حدوث إرتفاع سريع في الأسعار قبل الحرب. فإن أسعار الحاجيات التي ذكرناها قد إرتفعت في العام ١٩١٣، أي خلال أقل من عقدين، بمقدار ثلاثة إلى أربعة أضعاف، إذ أصبح سعر الحقة

---

(٧٢) «النصرة في أخبار البصرة للقاضي أحمد نور الأنصاري. تقرير قدمه سنة ١٢٧٧ هـ إلى منيب باشا والي البصرة»، تحقيق الدكتور يوسف عز الدين، بغداد، ١٩٧٦، ص ٤٢ - ٤٣.

(٧٣) راجع: عبد الرزاق مطلك الفهد، المرجع السابق، ص ٩٤.

(٧٤) السير ويليم ويلكوكس، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٧٥) كان الشيوخ يتعهدون أمام الحكومة بتقديم العمال المطلوبين وتحمل مسؤولية تصرفاتهم.

(٧٦) «لغة العرب»، آذار ١٩١٣، ص ٤٢٠ - ٤٢١.

نفسها من الخبز ٦ قروش، ومن اللحم ٢٤ قرشاً، ومن الدهن ٤٠ قرشاً وهكذا[٧٧].

كانت وسائل الإنتاج والعمل في العراق قبل الحرب العالمية الأولى في غاية البساطة، مما كان يزيد، دون ريب، من صعوبة العمل. فإن العمال الذين إستخدموا في الأعمال الترابية بمشروع سدة الهندية كانوا «مكلفين بجلب فؤوسهم وهزاتهم الخاصة معهم»[٧٨]. وفي هيت كان العمال يستخرجون الإسفلت الحار بواسطة جذوع النخل[٧٩]. وفي مثل هذه الظروف كان الماهرون يؤلفون نسبة ضئيلة جداً من مجموع العمال، وكانوا في العادة من أصل مدني وانحدار حرفي. ولم تستطع مدرسة الصنائع التي أسسها مدحت باشا وبلغ عدد طلابها حوالى ١٥٠ طالباً، أن تلعب دوراً ملموساً في تهيئة العمال الماهرين، خاصة وأنه كان يبتغي منها إعداد بعض الكوارد للمطبعة التي أسسها ولدار الحدادة التي وسعها. كما أن مشروع سكة حديد بغداد إستوعب قسماً منهم[٨٠]. مع ذلك فإن مطبعتين من المطابع الحكومية قد توقفتا عملياً عن العمل بسبب الإهمال وقلة الدراية[٨١]. وقد أدت قلة الكادر وبساطة وسائل العمل إلى بطء واضح في الإنتاج. فإن بناء دائرة صغيرة للبريد بالقرب من مركز الولاية ببغداد إستغرق، قبيل الحرب، حوالى العامين[٨٢].

وقبل الحرب لم يطبق في العراق أي شكل من أشكال الضمان لا في المؤسسات الأجنبية، ولا في المؤسسات الحكومية أو الأهلية، وحتى في حالة

(٧٧) «لغة العرب»، أيلول ١٩١٢، ص ١١٧ - ١١٨؛ كانون الثاني ١٩١٣، ص ٣١٩؛ آذار ١٩١٣، ص ٤٢٠ - ٤٢١.

(٧٨) السير ويليم ويلكوكس، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٧٩) سعيد عبود السامرائي، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، ص ٥٢.

(٨٠) راجع:

«The Iraqi Directory. A General and Commercial Directory of Iraq, 1936», Baghdad, 1936, P. 555.

(٨١) راجع: «لغة العرب»، كانون الثاني ١٩١٣، ص ٣٠٤.

(٨٢) راجع: عباس العزاوي، المرجع السابق، المجلد الثامن، ص ٢٣٩.

فقدان العامل لحياته أثناء العمل فإن ورثته ما كانوا يتسلمون أي تعويض عن ذلك. ولم تطبق في العراق يومذاك بنود «المجلة» (القانون العثماني) الخاصة بالعمل والعمال التي كانت بالأصل هزيلة لا تحمي العامل ولا تمنحه الحقوق إلا في إطار قروسطي ضيق[٨٣].

كان من الطبيعي في ظل مثل هذه الظروف أن لا يختلف وضع العامل الجديد عن وضع الفلاح القديم، سوى أن ظروف العمل المشتركة في بعض المشاريع، وصعوبة العمل في بعضها الآخر جعلته أكثر عرضة للأمراض والمخاطر من السابق. فإن القنصل الروسي في البصرة أداموف يروي لنا كيف أن العمال الموسميين، وكان معظمهم من النساء، يأتون للعمل مع أطفالهم ويعيشون في الصرائف في ظروف شاقة، يأكلون ما يجلبون معهم أو يعيشون على بقايا التمر فيتحولون جراء كل ذلك إلى مصدر للعديد من الأمراض السارية، بما في ذلك الكوليرا أو الطاعون والجدري والتراخوما التي كان يعاني منها نصف سكان المنطقة[٨٤].

بالرغم من كل ذلك فإن العامل العراقي لم يتحرك قبل الحرب العالمية الأولى عن وعي، وما كان بوسعه بعد أن يقدم على تحرك من هذا القبيل يستهدف التخفيف من الضغط الكبير الواقع عليه. فهو كان في أدنى درك من الإدراك الطبقي، تشده التقاليد العشيرية والتقسيمات الحرفية القروية وإرتباطه القوي بالريف وضعف علاقته بالآلة، مما أدى في الغالب إلى أن يبقى هو هو ـ الفلاح في ثوب العامل. لذا لا يوجد أدنى مؤشر لأبسط أشكال التحرك العمالي المنظم في تلك المرحلة من تأريخ الطبقة العاملة العراقية. وكل ما هنالك أن بعض التحركات العفوية وقعت آنذاك في أماكن مختلفة دون أن تحدث إنعكاسات ملموسة على أي صعيد كان. فعندما بلغ الضغط والإكراه مداه في المنتفك عام ١٨٧٦ قرر العمال الذين كانوا يقومون بتشييد أحد السدود الإمتناع عن العمل، إلا أن المتصرف تمكن من إجبارهم على

(٨٣) سنعود إلى تفاصيل هذا الموضوع في الفصل الثالث، وذلك عند البحث عن التشريع العمالي.

(٨٤) مقتبس من: ل. ن. كاتلوف، المرجع السابق، ص ٥٦.

العودة إليه تحت تهديد السلاح. والمهم في هذا الاضراب أنه وجد له بعض الصدى في العاصمة إستانبول التي تطرقت صحافتها إلى وقائعه.[٨٥].

وعشية الحرب أعلن دباغو الأعظمية الذين كان لهم وزنهم العددي والنوعي في المنطقة، أعلنوا الإضراب مرتين ـ وقع الإضراب الأول في أواخر خريف عام ١٩١٢ عندما اجتمع العمال وقرروا الإمتناع عن العمل إلى أن يتم رفع أجورهم. ولقد فاوضهم رئيس صنف الدباغين الشيخ عبد الرزاق الجلبي وأقنعهم بالعودة إلى أعمالهم بعد أن لبى مطاليبهم برفع أجورهم[٨٦]. وأضربوا للمرة الثانية في أوائل كانون الأول عام ١٩١٣، وكان يقودهم هذه المرة عبد الهادي الأعظمي أحد مثقفي المنطقة[٨٧]. وفعلاً ترك الدباغون أعمالهم هذه المرة وطالبوا برفع أجورهم بمقدار ٢٥٪ «فاضطر أصحاب المعامل إلى تحقيق رغبتهم، فعادوا إلى أشغالهم»[٨٨].

من كل ما سبق يمكن القول أن ميلاد الطبقة العاملة العراقية جاء عسيراً، ومتأخراً حسب جميع المقاييس. فقد برزت كقوة ضعيفة في الكيان الإجتماعي جنباً إلى جنب مع البورجوازية التجارية الكبيرة المرتبطة بالرأسمال الأجنبي (الكومبرادور) لأنهما تكونتا بفعل عوامل متشابهة إلى حد كبير، وهي (أي الطبقة العاملة) قد سبقت بذلك تكون البورجوازية الصناعية الوطنية بعقود. وكان الريف يؤلف المصدر الرئيس لتكون الطبقة الجديدة، شأنها في ذلك شأن الطبقات العاملة في البلدان المتخلفة الأخرى. ولم يفقد معظم العمال في هذه المرحلة صلتهم بالريف، بل على العكس من ذلك إتخذوا

---

(٨٥) عبد الرزاق مطلك الفهد، المرجع السابق، ص ٩٤؛ محمد أحمد محمود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢ ـ ١٩١٨، رسالة ماجستير، بغداد، ١٩٨٠، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٨٦) راجع: «لغة العرب»، تشرين الثاني ١٩١٢، ص ٢١٦؛ أيار ١٩١٣.

(٨٧) لم تشر مجلة «لغة العرب» إلى إسمه، بل اكتفت بالقول: «وكان زعيمهم هذه المرة أحد خريجي المدرسة الإبتدائية سابقاً» (راجع: «لغة العرب»، كانون الثاني ١٩١٤، ص ٣٩٢). ومما يذكر عن عبد الهادي الأعظمي أنه استمر على مواقفه الإيجابية من الفئات الاجتماعية الفقيرة بمنطقته، فافتتح في العام ١٩٢٤ مدرسة مسائية لمكافحة الأمية في الأعظمية.

(٨٨) «لغة العرب»، كانون الثاني ١٩١٤، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢.

العمل في المشاريع الجديدة وسيلة للحيولة دون الإنهيار النهائي لاقتصادهم الزراعي في ظروف إشتداد الإستغلال الإقطاعي[٨٩]. ومن هنا كان العمال الوقتيون، أو الموسميون يؤلفون الجانب الأكبر من أفراد الطبقة الجديدة، مما أثر بشكل مباشر، على تكون وعي العمال الطبقي والسياسي ونموه في تلك الفترة، بل على التكوين النفسي لمعظهم والذي كان أقرب إلى نفسية الفلاح منها إلى نفسية العامل، وذلك لعدم إرتباطهم النهائي بالآلة. من هنا فإن الطبقة الإجتماعية الجديدة لم تؤلف سوى طبقة في ذاتها «Class in it self», أي أنها لم تكن بعد سوى مجرد كائن اجتماعي جديد لم يكتمل تكونه، ولم يدرك دربه إلى الحياة، ولم يع وزنه الحقيقي في عملية الإنتاج، ولم يعرف السبل التي عليه أن يختارها من أجل وضع بداية ولو متواضعة لانعتاقه.

بالرغم من كل ذلك فإن هذه المرحلة تعتبر مهمة في تأريخ الطبقة العاملة العراقية، ففيها تكونت نواتها وقشورها الأولية، وفيها عرف الفلاح طريقه إلى المدينة على نطاق أوسع فازداد إرتباط الريف بالمدينة. وقد ترك كل ذلك آثاراً إجتماعية وإقتصادية تبلورت مردوداتها في سنوات الحرب العالمية الأولى، ولا سيما بعدها.

---

(٨٩) غالباً ما كان العامل يضطر إلى أن يبقي أفراد أسرته في القرية لأنه لم يكن قادراً على تأمين حياتهم في المدينة. ثم إن القرية كانت ملاذه الوحيد في حالة البطالة أو المرض أو الشيخوخة، فكان عليه أن يحافظ على خيوط متينة من الصلات بها. فهناك العشيرة حيث النخوة والضمانة الوحيدة له ولعائلته.

الفصل الثاني

العمل والعمّال في العراق
في سنوات الحرب العالميّة الأولى

كان الإنكليز يفكرون ببلاد ما بين النهرين منذ زمن بعيد، فقد كانوا يعتبرونها الحدود الغربية لدرة تاج عرشهم العتيد. وفي عشية الحرب كانوا يعدون العدة لاحتلال هذه البلاد وضمها رسمياً إلى إمبراطوريتهم المترامية الأطراف بعد أن غدت جزءاً منها إقتصادياً وأصبحت لهم فيها قاعدة قوية يمكن الإعتماد عليها. لذا لم يكن قد مضى أكثر من يوم على إعلان الحرب بين الدولة العثمانية والحلفاء عندما أقدم الإنكليز على تنفيذ حملتهم المعدة لاحتلال العراق.

إختلفت الحرب العالمية الأولى عن سابقاتها من الحروب الدولية كثيراً. فإنها إعتمدت أكثر من أي وقت مضى على التكنيك والسرعة، وقد أتت بوسائل جديدة لم تكن معروفة من قبل. ولم يكن بوسع العراق، بالطبع، أن يبقى بعيداً عن آثار هذا التطور الكبير بعد أن تحول إلى أحد ميادين الحرب الرئيسة في الشرق الأوسط.

تأتي الطبقة العاملة العراقية الوليدة على رأس الفئات الإجتماعية التي تأثرت بنيتها مباشرة، ومن أوجه مختلفة، بما رافق الحرب من أحداث ومتغيرات سريعة. فإن الانكليز كانوا يرغبون في إحتلال البلاد وإحكام سيطرتهم عليها بأقصى سرعة ممكنة. وكان العثمانيون، ومعهم الألمان، يريدون الإحتفاظ بالعراق مهما كلفهم الأمر لا لموقعه الستراتيجي فحسب، بل

لما كان يتمتع به كذلك من مكانة متميزة ومؤثرة في العالم الاسلامي. وقد حاول الطرفان المتحاربان، ولا سيما الانكليز، الإسراع في تنفيذ المشاريع التي من شأنها المساعدة في تحقيق الغايات المرسومة. فأولى الألمان مشروع سكة حديد بغداد عناية متزايدة، وبدأوا بمد الخط إلى الشمال من سامراء، واستخدموا القطاع المنجز من السكة إلى أقصى حد ممكن. وفي سبيل الحيلولة دون وقوع أزمة في الوقود اللازم لسفنهم ولقطار بغداد ـ سامراء عمل المسؤولون الأتراك لرفع مقدار الفحم المنتج في منطقة كفري إلى أكثر من ألف طن سنوياً، ولتحقيق هذا الغرض حفروا منجماً جد عميقاً، كما فتحوا طريقاً يربط بين كفري ودجلة. ورفعوا إنتاج النفط بالطرق الشائعة، كما إضطر الألمان، بسبب سيطرة الإنكليز على جميع مداخل الخليج وصعوبة الإتصال بتركيا من جهة الشمال، إلى أن يؤسسوا أثناء الحرب مصفى صغيراً للنفط[١].

أولى الإنكليز فتح الطرق الجانب الأكبر من إهتمامهم، وذلك بقصد تسهيل تقدم آلياتهم شمالاً بعد أن تمكنوا من إحتلال الفاو ثم البصرة خلال الأيام الأولى من بدء عملياتهم الحربية ضد القوات العثمانية. وكان توسيع الميناء في الفاو في مقدمة المشاريع التي باشرت بها قوات الإحتلال، وذلك للضرورة القصوى لرفع إمكاناته في تفريغ السفن المحملة بالأسلحة والعتاد والمعدات وغيرها من الحاجات الضرورية لتقدم الجيش. وقد أنجز هذا العمل الصعب بسرعة، بحيث أصبح بالإمكان رفع طاقة الميناء خلال عامين ونيف بمقدار ٨ مرات. فلغاية العام ١٩١٦ لم يكن بوسع مؤسسات الميناء قبول أكثر من ١١ باخرة كانت تحتاج إلى ٤٧ يوماً لتفريغها، أي بمعدل ١١٧ طناً في اليوم، بينما إرتفع الرقم الأول في العام ١٩١٨ إلى ٣٩ باخرة يلزمها البقاء ٥ أيام في الميناء، أي أصبح معدل التفريغ ٣٨٨ طناً في اليوم[٢]. وقد

---

(١) للتفصيل راجع: ن. ك. كارسون، المشرق العربي. العراق، باللغة الروسية، موسكو، ١٩٢٨، ص ٢٠٢؛ عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، الطبعة الثانية، صيدا، ١٩٥٨، ص ٦١؛ ـ

A. T. Wilson. Mesopotamia 1917 — 1920. A. Clash of loyalities, London, 1930, P. 48.

(٢) راجع: K. M. Langley, Op. Cit., P. 108

إحتاج هذا العمل، مع إدامة الميناء، إلى عدد جد كبير من العمال، مما دفع بالإنكليز للتفكير بجلبهم خصيصاً من بوشهر[٣].

تعتبر مشاريع السكك من أوسع وأهم الأعمال التي أنجزها المحتلون في العراق خلال سنوات الحرب. فقد بدأوا مع تقدم جيوشهم بمد خط حديدي من الميناء باتجاه الشمال وأنجزوا منها خلال الحرب ١٢٥ ميلاً[٤]. والخط الثاني الذي أنجزه الإنكليز في سنوات الحرب ربط بين الحلة وبغداد وطوله ٦٥ ميلاً، كما تم مد فرع من الحلة إلى الكفل لتسهيل نقل الغلات إلى جيوش الإحتلال. وبعد إحتلال بغداد، ومع التقدم نحو ولاية الموصل، بوشر بمد خطين جديدين وصل أولهما إلى بعقوبة في العام ١٩١٧ ثم مد باتجاه الشمال إلى أن وصل منصورية الجبل في حزيران ١٩١٨ حيث بدأت الأعمال لمده باتجاه قورة تو وخانقين بالقرب من الحدود الإيرانية، وأنجز هذا العمل بعد الحرب بفترة وجيزة. أما الخط الثاني فكان يبدأ من حيث انتهى الألمان في مد خطهم من بغداد إلى منطقة سامراء، فأكمل الإنكليز الخط باتجاه بيجي لمساعدة الحركات العسكرية التي ابتدأت هناك في تشرين الأول عام ١٩١٧.

وفي الوقت نفسه فتح المحتلون العديد من الطرق، وكرّوا الأنهار والترع وذلك لتسهيل نقل آلياتهم ولتزويد جيوشهم المتقدمة بالمؤن والذخائر. كما أقاموا في بغداد بعد إحتلالها عدداً من معامل الطابوق التي كانت تعمل بالنفط[٥]. وتعدت نشاطات الإنكليز هذه المجالات لتمتد إلى ميدان الزراعة أيضاً وذلك بهدف ضمان الغلات الضرورية لقواتهم العاملة في العراق. ففي سنوات الحرب، مثلاً، قاموا بشق قناة المحمودية التي استخدموا لإنجازها من

---

(٣) المركز الوطني للوثائق (م. و. و.) File No 164/ 33, Labour, 1918

(٤) المعلومات عن مشاريع السكك في سنوات الحرب العالمية الأولى مقتبسة من تقرير الجنرال ف. د. هامند وتقرير آخر عن السكك أعدته الحكومة العراقية (راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك الحديدية - ١٩٢٦؛ الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٩ - ١٩٣٢).

(٥) K. M. Langley, Op. Cit., P. 40

١٢٠٠ إلى ١٧٠٠ عامل وافتتحت في ١٦ كانون الأول عام ١٩١٨[٦].

إحتاج الإنكليز لإنجاز كل هذه الأعمال إلى أعداد كبيرة من العمال تختلف المصادر في تقديرها[٧]. فحسب المعلومات الضافية التي يوردها أ. ت. ولسن المسؤول السياسي في الجيش البريطاني العامل على أرض الرافدين بلغ مجموع العمال الذين استخدموا لمختلف الأغراض أثناء الحرب حوالى ١٥٦ ألف عامل كانوا موزعين على النحو التالي: ٨ آلاف مسجون من الهند و ١٥ فرقة من العمال الهنود تتألف كل فرقة من ألف عامل، ونحو ١٢ فرقة هندية أخرى من الحمالين لتحميل السفن والعوامات والقطارات وتفريغها، ونحو ٤٠ فرقة محلية «فيها وحدات إيرانية وكردية وعربية» مجموعها ٧١ ألف عامل، يضاف إليهم العمال غير المنظمين وعددهم ٥٠ ألف[٨]. وقد بلغ عدد العاملين من هؤلاء في مشاريع السكك وحدها أكثر من ٢٤ ألف شخص[٩].

وبغض النظر عن هذا العدد الكبير من العمال ظل الإنكليز، حسبما يبدو، يعانون من نقص في الأيدي العاملة، حتى أنهم حاولوا التعويض عن هذا النقص بجلب العمال من مناطق الخليج - من مسقط وبوشهر وغيرهما[١٠]. بل وصل الأمر بهم إلى حد «تقنين» إستخدام العمال من قبل العراقيين أنفسهم. ففي السابع من تشرين الأول عام ١٩١٧، مثلاً، نشر أمير اللواء س. ج. هوكر الحاكم العسكري ببغداد بياناً بصدد الحمالين الذين كان الإنكليز بأمس الحاجة إلى خدماتهم، جاء فيه:

---

(٦) م. و. و. File No 164/15, Labour for Mahmudhya canal, 1918

(٧) تقدر المس بيل ما كان يجمع من العمال في العراق وحده بحوالى ٦٠ ألف عامل (راجع: «العراق في رسائل المس بيل»، ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط، قدم له وزاده تعليقاً عبد الحميد العلوجي، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٧٧).

(٨) A. T. Wilson, Mesopotamia 1917 — 1920, PP. 46 — 47

(٩) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٩ - ١٩٣٢، تقرير اللجنة المالية عن السكك الحديدية في العراق.

(١٠) م. و. و. File No 164/102, 1916 — 1917; File No 164/33, Labour, 1918

«نعلن بهذا لأصحاب الخانات وللتجار الذين يستخدمون الحمالين إنه سيعين عدد محدود من الحمالين لنقل البضائع الخصوصية داخل بغداد... ويجب على التجار أن لا يستخدموا الحمالين إلا بواسطة هذه الدائرة، وممنوع على الحمالين أن يسعوا للإستخدام عند التجار رأساً»[11].

ويمكن فهم مغزى هذا «التقنين» أكثر إذا علمنا أن عدد الحمالين في بغداد في سنوات الحرب كان كبيراً للغاية، فقد بلغ عددهم في مطلع العام ١٩١٨ ما مجموعه ٦,٨٢٨ شخصاً[12]. وللتعويض عن النقص إستخدم المحتلون النساء والأطفال حيثما كان عملهن أو عملهم مثمراً. ففي أحد مشاريعهم ببغداد شكلت النساء حوالى ٤٠٪ من مجموع كل العاملين (١,١٠٠ من ٢,٩٠٠)[13].

لم تكن إدارة هذه الكتل البشرية المتباينة في ظروف الحرب الشاقة من الأمور الهينة، ولا سيما وأن الإنكليز كانوا يريدون إستغلال طاقاتها إلى أقصى حد ممكن. وأن ذكر بعض النماذج عن الواقع المؤلم الذي عاشه هؤلاء العمال طيلة سنوات الحرب تكفي، بل وتزيد، لاستعادة أبشع صور مراحل العبودية إلى الأذهان.

قبل كل شيء أقام الانكليز دائرة خاصة للعمل تحت إمرة ضابط برتبة جنرال يتبع رئاسة الأركان بصورة مباشرة. ولم تقتصر مهمات هذه الدائرة على جمع الأيدي العاملة الضرورية وضمان بقائها في الظروف الحرجة فحسب، بل كان عليها أيضاً أن تحول دون منافسة الدوائر والقطعات المختلفة فيما بينها من أجل الحصول على ما يلزمها من العمال، فقد كان من شأن منافسة كتلك التأثير على سوق العمل ومستوى الأجور.

ومما كان يعطي الإنكليز إمكانات أكبر لاستغلال العمال العراقيين والأجانب على حد سواء، أنهم كانوا يستخدمون مقاولين محليين من شيوخ

(١١) م. و. و. File No 164/2 — I, Labour Baghdad, 1917 — 1918, P. 67

(١٢) م. و. و. File No 164/14, Laboureres of Baghdad. 1918

(١٣) م. و. و.، الملفة نفسها.

كبار وصغار، وغيرهم، لجمع ما يحتاجون إليه من الأيدي العاملة في الداخل والخارج، وكانوا يمنحون هؤلاء إمتيازات تجعلهم يتمادون في جمع العمال واستغلالهم[١٤]. ولم يتورع المحتلون عن إستخدام القوة عند «الضرورة» لجمع ما يحتاجون من العمال، كما حدث، مثلاً، في منطقة الفاو[١٥]. وتعترف المس بيل، المطلعة على دقائق الأمور في العراق، بأن قوات الإحتلال لجأت إلى «مقدار غير يسير من الضغط» لجمع فرق العمال[١٦].

ولتحقيق الإستغلال «الأمثل» للعمال قام المشرفون على دائرة العمل بتقسيمهم على فرق منفصلة، تتألف الواحدة منها عادة من ألف عامل. وتقسم الفرقة بدورها إلى عشر مجموعات (بلوك) تتألف الواحدة منها من ١٠٠ عامل يراقبهم مشرف يعرف بـ «أودوباشي»، يساعده أربعة أشخاص آخرين يشرف الواحد منهم على أعمال ٢٥ عاملاً. وكان هؤلاء يمنحون بعض الإمتيازات التي كانت تجعلهم إنكليزاً أكثر من الإنكليز في إستغلال بني جلدتهم[١٧].

وكان على العامل عند الإستخدام أن يملأ صحيفة أعمال تحتوي على معلومات خاصة به مثل عنوانه ومحل عمله السابق وما يجيد من اللغات، ثم يوقع على تعهد مدون باللغتين العربية والإنكليزية يحتوي على شروط تجعل منه أداة طيعة بأيدي مستخدميه. وفيما يلي نص الشروط الواردة في التعهد:

«أولاً: أعلم بأني أجير معرضاً[١٨] إلى القانون العسكري وأكون تحت أمر قومندان قطعة الجيش التي أتعين لها، وأيضاً أكون تحت أمره بما يختص

---

(١٤) راجع: م. و. و. ;File No 164/118, Labour Contractor, 1917

File No 164/21, Labour Baghdad, 1917 — 1918.

(١٥) راجع:

H.Young, The independent Arab, London, 1933, P. 52

(١٦) «العراق في رسائل المس بيل»، ص ١٧٦.

(١٧) للتفصيل راجع: م. و. و.

File No 164/2 — I, Laboureres of Baghdad, 1918.

(١٨) ننقل النص دون تصرف.

بالتربية[١٩] وغير ذلك من تأريخ إستخدامي.

ثانياً: أتعهد بأني أذهب إلى أي مكان يأمروني به رسمياً وأتعهد أيضاً بأني أخدم مدة ستة أشهر من هذا اليوم وأعرف بأني لو أريد الإستعفاء من وظيفتي أي وقت كان بعد نهاية هذه المدة يلزمني أن أخابر الضابط الذي أنا تحت أمره قبل الوقت بشهر.

ثالثاً: أعترف بأني معرض إلى العزل أي وقت كان، وهذا بسبب سوء الأخلاق والأمراض والإستغناء عن خدماتي»[٢٠].

ولم يكتفِ الإنكليز بكل ذلك، بل لجأوا كذلك إلى أساليب خبيثة تحول دون توحيد صفوف العمال وتثير المنافسات بينهم وتجعلهم يبذلون أقصى طاقاتهم لإنجاز ما يكلفون به. من ذلك أنهم قسموا العمال إلى أربعة أصناف، حددوا لكل صنف أجرة معينة وفتحوا الباب للإنتقال من صنف إلى آخر أعلى بالإعتماد على ما يبدي العامل من تفانٍ في إداء عمله. وللغاية نفسها كانوا يدفعون للعمال الأكراد حوالى ٧ آنات أكثر[٢١] مما كانوا يدفعونه لأخوانهم العمال العرب في اليوم[٢٢] والأغرب من ذلك أن سلطات الإحتلال أصدرت تعليمات تقضي بأن يكون هناك نوع من الزي الموحد لعمال القوميات والطوائف المختلفة، على أن يتحمل العامل نفسه نفقات الملابس والشارات الجديدة. فقد أصبح لزاماً، مثلاً، على العمال العرب من السنة أن يرتدوا كوفية حمراء وعقالاً أسود، بينما كان على إخوتهم من عمال الشيعة أن يرتدوا كوفية زرقاء وعقالاً أبيض[٢٣].

(١٩) يقصد حسن السلوك.

(٢٠) م. و. و. File No 80/19, Establishment General, 1917

(٢١) كانوا يدفعون للعامل الكردي، عادة، روبية واحدة وآنتين، أي ٨٣ فلساً في اليوم، بينما كانوا يدفعون للعامل العربي ١٤ آنة فقط، أي ٥٦ فلساً.

(٢٢) راجع: م. و. و.
File No 80/19, Establishment General, 1917, PP. 79, 88, 104 — 105.(للتفصيل أكثر راجع:
د. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ الطبقة العاملة الكردية، «روشنبيرى نوى» (المثقف الجديد) (مجلة، بغداد، العدد ٧٢، شباط ١٩٧٩، ص ٨ - ١٤ (باللغة الكردية).

(٢٣) م. و. و. File No 164/2 — I, Labour Baghdad, 1917 — 1918, PP. 108 — 112.

صدر المحتلون في سنوات الحرب العديد من التعليمات لتنظيم العمل والأجور، ولتحديد الأصناف وساعات العمل وسبل الإنتقال من صنف إلى آخر، وقد إستهدف جميع تلك التعليمات ضمان أفضل السبل لإستغلال العمال ومنعهم من الهرب، والحيلولة دون المنافسة بين السلطتين العسكرية والمدنية في مجال إستخدامهم(٢٤).

وبالرغم من صدور تعليمات عديدة بشأن الأجور، فإنها كانت تختلف من مكان إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، ومن صنف إلى آخر، ومن طائفة إلى أخرى. وحسب أفضل التعليمات المتوفرة كان «الخواص» من العمال يقسمون إلى أربعة أصناف أو درجات، وكان العامل من الصنف الأول يتقاضى ١٤٠ روبية في الشهر، ومن الصنف الثاني ١٠٠ روبية، والثالث ٦٠ روبية، والرابع ٤٠ روبية. وكان التقسيم يجري حسب شروط هي: بالنسبة للصنف الأول أن يعرف العامل القراءة والكتابة والترجمة بالإنكليزية والتركية والعربية. أما العامل في الصنف الثاني فكان عليه أن يعرف القراءة والكتابة والترجمة بالعربية والإنكليزية. والعامل في الصنف الثالث كان عليه أن يعرف القراءة والكتابة بالعربية مع معلومات كافية بالإنكليزية أو بالأوردو. ولكي يتمتع العامل براتب الصنف الرابع والأخير كان عليه أن يعرف العربية وبعض الشيء من الإنكليزية أو الأوردو(٢٥). كانت هذه الشروط تعني، كما يبدو واضحاً، أن أفضل العمال العراقيين وأكثرهم تطوراً كانوا بالكاد يحظون بالصنف الرابع من هذا التقسيم الغريب.

وفيما يلي قائمة بأجور العمال الآخرين، بما في ذلك العمال الماهرون والحرفيون:

---

(٢٤) للتفصيل راجع: م. و. و.

File No 80/19. Establishment General, 1917; File No 164/2 — I, Labour Baghdad, 1917 — 1918, PP. 79, 88, 162 — 163

(٢٥) م. و. و. File No 80/19, Establishment General, 1917

الاطفال	روبية واحدة في اليوم.
المنظفون	روبية واحدة في اليوم.
الكناسون	روبية واحدة في اليوم أو ٣٠ روبية في الشهر.
عمال الحدائق	روبية واحدة في اليوم أو ٣٠ روبية في الشهر.
عمال الطابوق	روبيتان في اليوم.
صناع المراجل	٣ روبيات في اليوم.
الحدادون	٣ روبيات في اليوم.
عمال السجاد	روبيتان في اليوم.
صناع العربات والقوارب	روبيتان و ٨ آنات في اليوم.
الحائك	٣ روبيات و ٨ آنات في اليوم.
الصفارون	٣ روبيات في اليوم.
سواق السفن والرافعات	٣ روبيات في اليوم.
سواق السيارات	روبيتان و ٨ آنات في اليوم.
الكهربائي	٤ روبيات في اليوم.
مصلح كهربائي (وايرمان)	٣ روبيات في اليوم.
مصلح المكائن	٣ روبيات في اليوم.
مصلح السيارات	٣ روبيات و ٨ آنات في اليوم.
مركبو الزجاج	روبية واحدة و ٨ آنات في اليوم.
الصباغون	روبية واحدة و ٨ آنات في اليوم(٢٦).

وعلى ما يبدو فإن الأجور الواردة في هذا الجدول لم تكن تطبق على العمال العراقيين إلا فيما يخص أصحاب المهن منهم. وحتى الأطفال كان يقصد بهم الأطفال الهنود. لأن تحديد الأجور اليومية للعمال العرب والأكراد بالإسم ورد في التعليمات الصادرة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني عام ١٩١٧،

---

(٢٦) م. و. و.
File No 164/2 — I Labour Baghdad, 1917 — 1918, P. 88; File No 80/19, Establishment General, 1917.

وهي ١٤ آنة فقط بالنسبة للعمال العرب، أي أقل مما كان يتقاضاه الطفل الهندي، وروبية واحدة وآنتان بالنسبة للعامل الكردي(٢٧). ثم أن أجور أصحاب الحرف في بغداد أثناء الحرب كانت أقل من الأجور المذكورة في الجدول السابق حسب ما تؤكده الوثائق الرسمية نفسها(٢٨).

ومهما يكن من أمر فإن هذه الأجور، بالرغم من قلتها، لم تكن تمثل الواقع، ذلك لأن قسمًا منها كان يذهب إلى جيوب الشيوخ والملتزمين. ولم يقتصر هذا الأمر على العمال العراقيين وحدهم. فإن العامل الإيراني، مثلاً، كان يستقطع ٢٠٪ من أجرته اليومية البالغة روبية واحدة فقط(٢٩). ومن المهم جداً أن نلاحظ أن الأجور ظلت في سنوات الحرب موازية للأجور السائدة قبل الحرب، أو مقاربة لها، بينما إرتفعت أسعار الحاجيات الضرورية في سنوات الحرب بمقدار ثلاث مرات أو أكثر(٣٠)، مما كان يعني إنخفاضاً فعلياً في الأجور بالمستوى نفسه.

وظلت السخرة شائعة في العراق، خاصة في المجالات التي كان المقاولون المحليون يلتزمون تنفيذ أعمالها على أساس القطع. وكان المساجين والأسرى يستخدمون في الغالب بدون أجر أو لقاء أجر رمزي، علمًا بأن أعدادهم كانت غفيرة للغاية، وكان بينهم من جلبوا للعمل من الهند. ففي العام ١٩١٨ بلغ عدد المساجين وحدهم حوالى ١٢ ألف شخص إستخدموا كعمال في مختلف المناطق(٣١). وقد لجأ الإنكليز إلى كل السبل التي من شأنها دفع هؤلاء إلى التفاني لهم في العمل، وهم ـ على ما يبدو ـ حققوا ما أرادوه

---

(٢٧) راجع: م. و. و. File No 164/2 — I. Labour Baghdad, 1917-1918, p - 88

(٢٨) راجع مثلاً: م. و. و.، الملفة نفسها، ص ٩.

(٢٩) م. و. و. File No 164/5, Labour from Dizful, 1917 — 1918

(٣٠) إرتفع سعر الخبز، مثلاً، بمقدار ثلاث مرات أو أكثر. كما اختفت حاجيات ضرورية كثيرة من الأسواق، وقد فقد الألوف من العراقيين حياتهم بسبب الجوع.

(٣١) راجع:

«A summary of the history, with suggestions, and recommendations of the Seven Jail Labour and Porter Corps, employed in Mesopotamia from October 1916 to July 1919», Baghdad, 1920, P. 8.

في هذا المجال. فورد في تقرير رسمي «أن عمل ١٢٠٠ من هؤلاء يعادل عمل ١٥٠٠ ـ ١٨٠٠ رجل من غيرهم»(٣٢).

كانت ظروف العمل في سنوات الحرب شاقة للغاية، إذ كان على العمال تحمل برد الصحراء القارص في الشتاء وشمسها المحرقة في الصيف لساعات تفوق طاقة الإنسان. فالبرغم من أن التعليمات حددت ساعات العمل اليومية بتسع فقط(٣٣)، إلا أنه نادراً ما كان يلتزم أحد بمثل هذا التحديد، ولا سيما المقاولون. ثم أن الأعمال التي كان العمال يؤدونها لم تكن سهلة، بل كان معظمها من النوع الشاق جداً مثل أعمال تعميق الميناء وبناء السكك وتفريغ المعدات ونقلها. وفي أحيان كثيرة كان العمال يعيشون على جراية قليلة(٣٤) تزودهم بها الإدارة، وهي، باعتراف المصادر الإنكليزية نفسها(٣٥)، لم تكن تكفي لأكثر من نصف حاجة الفرد اليومية، ولكن مع ذلك فإنها كانت عرضة لنهب المقاولين من الشيوخ والتجار المحليين الذين كانت الجراية توزع على العمال عن طريقهم.

لا شك مطلقاً في أن نسبة الضحايا بين العمال في مثل هذه الظروف الصعبة، وفي ظل إنعدام العناية الصحية الكافية وعدم توفر الوقاية الضرورية، كانت كبيرة جداً، ويمكن قياس ذلك من خلال التمعن في الأرقام التي وردت في التقارير البريطانية نفسها عن نسبة الضحايا بين العمال المساجين. ففي إحدى الوحدات المؤلفة من ١,٢١٥ شخصاً توفي ٩٠ منهم خلال ٢٥ شهراً فقط، أي أن نسبة الوفيات بينهم بلغت حوالى ٧,٥٪(٣٦). أما الذين أصيبوا بعاهات مختلفة فقد كان عددهم أكبر من ذلك بكثير. ففي

---

(٣٢) Ibid. P. 3

(٣٣) راجع: م. و. و. File No 80/19, Establishment General, 1917

(٣٤) عن مقادير الجراية المخصصة للعمال راجع: م. و. و. File No 164/2 — I, Labour Baghdad, 1917 - 1918.

(٣٥) راجع: H. Young. Op. Cit., PP. 51 — 52

(٣٦) «A Summary of the history, with suggestions, and recommendations of the Seven Jail Labour and Porter corps, employed in Mesopotamia from October 1916 to July 1919», P15.

إحدى الواحدات المؤلفة من١,٠٨٠ عاملاً أصيب ٣٨٤ منهم خلال ٣٤ شهر عمل، أي بنسبة تربو على حوالي ٣٥٪[٣٧].

وفي سنوات الحرب، كما قبلها، لم يعرف العراقيون أي تشريع عمالي. ولم يطبق الضمان إلا على العمال الإنكليزوالاوروبيين إن وجدوا. فقد ورد في تعهد العمل، الذي أشرنا إليه، بند صريح يقضي باعتراف العامل بأنه معرض للفصل في أي وقت كان إذا ما أصيب بمرض يعيقه عن الإستمرار في العمل[٣٨].

وربما كانت الفائدة الوحيدة التي جناها قطاع عمالي جد صغير خلال سنوات الحرب العالمية الأولى هي أنهم إستفادوا بشكل أو بآخر من خبرات الإنكليز ومهارات فنييهم خلال الإحتكاك المباشر بهم أثناء العمل. فقد جلب الإنكليز معهم أعداداً كبيرة من المهندسين والعمال الماهرين لإنجاز مشاريعهم، مقيمين لهم ورشات ومعامل خاصة لتصليح السيارات والبواخر والأسلحة وغيرها.

وبالرغم من صعوبة التحرك المضاد في ظل الإحتلال العسكري وقوانين الحرب، إلا أن الظروف الصعبة للعمال دفعتهم للتعبير عن إستيائهم بأشكال متباينة وإن كانت بسيطة ومحدودة. فعلى ما يبدو من الوثائق التي تعود إلى تلك الفترة وقع تحرك معادٍ للإنكليز في الميناء عام ١٩١٦، فقد إتخذت السلطات في البصرة بعض الإجراءات «ضد ملاحي السفن الذين قاموا بأعمال غير ودية تجاه السفن المستخدمة من قبل الإنكليز»[٣٩]. وفي أواخر كانون الأول سنة ١٩١٧ ترك ٤٦٣ من العمال في منطقة العمارة أعمالهم، فقامت سلطات الإحتلال بفتح النار عليهم، فجرح عدد منهم وألقي القبض على ٣٩ آخرين أودعوا سجن المدينة. وباعتراف الوثائق البريطانية فإن العديد من اقطاعيي المنطقة تعاونوا مع الإنكليز لإجبار هؤلاء، وغيرهم، على العمل

(٣٧) Ibid

(٣٨) راجع البند الثالث من صورة التعهد التي نشرنا نصها.

(٣٩) راجع: م. و. و. File No 144/522, 1916

لهم وعلى إعادة الفارين منهم[٤٠]. ولكن بالرغم من جميع هذه الإجراءات لم يمضِ وقت طويل حتى ترك أكثر من ٤٠ آخرين منهم العمل في ٧ كانون الثاني عام ١٩١٨ في المنطقة نفسها، وقد تم القبض على ٢٧ منهم أودعوا السجن بدورهم، حيث فرض عليهم العمل بصنع الطابوق في ظروف صعبة أدت إلى وفاة أحدهم[٤١]. وفي معمل الصودا ببغداد رفض ٢٥ من العمال اليهود العمل في أيام السبت، مما أدى إلى خلق مشاكل للمشرفين على المعمل الذين طالبوا المسؤولين باتخاذ إجراءات من شأنها إجبارهم على العمل أو إعادة تنظيم شؤون المعمل على أسس جديدة[٤٢]. أما المساجين من العمال فإنهم كانوا يهربون عند سنوح أول فرصة أمامهم[٤٣]. ولم تنعدم الحالات التي إمتنع فيها الملاكون والشيوخ عن تزويد سلطات الإحتلال بما يحتاجون من رجال للعمل في مؤسساتهم[٤٤].

دفعت هذه الحوادث، وغيرها، المحتلين إلى إتخاذ إجراءات مشددة للحيلولة دون تطورها. فإنهم لم يتورعوا عن إستخدام الجلد، ودفن أجساد «المخالفين» من العمال في حفر ترابية لساعات طويلة، وعن زج أعداد كبيرة منهم في المعتقلات حيث كانوا يعانون صنوف الإهانات، وتفرض عليهم أصعب الأعمال. وقد بلغ الإستهتار بالمسؤولين حد أنهم كانوا يأمرون الحراس بإطلاق الرصاص على ساق كل من يشكون في أنه يتحين الفرصة للهرب من جحيمهم[٤٥]. واضطر المحتلون إلى استخدام قوات كبيرة لإدامة العمل في بناء خط بصرة ـ بغداد الحديدي[٤٦].

---

(٤٠) راجع: م. و. و. File No 164/5, Labour from Dizful, 1917 — 1918.

(٤١) م. و. و.، اللفة نفسها.

(٤٢) م. و. و. File No 164/14. Laboureres of Baghdad, 1918

(٤٣) «A Summary of the history, with suggestions, and recommen dations of the Seven Jail Labour and Porter Corps, employed in Mesopotamia from October 1916 to July 1919», P. 16.

(٤٤) م. و. و. File No 146/62, 1918

(٤٥) م. و. و.
File No 164/5, Labour from Dizful. 1917 — 1918.

(٤٦) H. Young. Op. Cit, P. 68

هكذا عاش العمال العراقيون، وغيرهم، في أصعب الظروف طيلة سنوات الحرب العالمية الأولى. ولكن بالرغم من ذلك فإن الطبقة العاملة العراقية النامية تطورت كمًا ونوعاً إلى حد ما خلال تلك الفترة التاريخية العصيبة. والأهم من ذلك أن العامل العراقي إحتك لأول مرة بصورة مباشرة بالمستعمرين، فبدأ يفهم واقعهم، مما إنعكس في موقفه إزاءهم بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها.

الفصل الثالث

مشاكل العمل والعمّال في العراق
في سنوات الاحتلال والانتداب
(١٩١٨ - ١٩٣٢)

الآثار الإقتصادية والإجتماعية
للإحتلال البريطاني

تبدأ المرحلة الثانية من تأريخ تكون الطبقة العاملة العراقية والمرحلة الأولى من الحركة العمالية في العراق بعد الحرب العالمية الأولى، ويمكن وضعها في إطار تأريخي يمتد بين عامي ١٩١٨ و ١٩٣٢ عندما كانت البلاد تحكم مباشرة من قبل بريطانيا إما بإسم الإحتلال (١٩١٨ ـ ١٩٢١) أو الإنتداب (١٩٢١ ـ ١٩٣٢).

شهد العراق خلال تلك الفترة تغيرات وتحولات مهمة نجمت عن فرض أول سيطرة مباشرة لأكبر دولة إستعمارية يومذاك عليه، مما ترك آثاراً كبيرة على الكيان الإجتماعي للشعب العراقي، وبالذات على بنية الطبقة العاملة التي تطورت بسرعة أكبر من غيرها وذلك بحكم حداثتها وقابليتها على النمو في ظل الظروف الإقتصادية والسياسية الجديدة. فبالرغم من إنتهاء الحرب لم تفقد الإعتبارات الستراتيجية للعراق أهميتها في نظر الإنكليز، ولا سيما بسبب التنافس الإستعماري المتزايد من أجل إحتواء المنطقة والسيطرة على ثرواتها (النفط خاصة) ولظهور «مخاطر» جديدة في قلبها أو على تخومها[1]، وجراء الهبة الثورية لجماهيرها التي إتخذت شكل إنتفاضات

(١) نقصد بذلك إنتصار أول ثورة إشتراكية في روسيا، والثورات البورجوازية التي أدى بعضها إلى =

وثورات مستمرة موجهة ضد الوجود الإستعماري في أقطار الشرق الأوسط، مما اقتضى بقاء جزء غير قليل من القوات البريطانية على أرض العراق وإقامة قواعد ثابتة لها تطلبت أعمالاً إنشائية وإدامة مستمرة. ففي العام ١٩٢٠، مثلاً، بلغ عدد العمال المشتغلين في مثل هذه المشاريع عدة آلاف شخص (في العراق وإيران معاً حوالى ٣٤ ألف شخص[٢]). وتم، في الوقت نفسه، توسيع وتطوير شبكة الطرق التي بناها الإنكليز لأسباب ستراتيجية خلال سنوات الحرب لتكون مهيأة عند كل طارىء جديد، ولتصبح أداة مساعدة للإستغلال الإقتصادي المنتظر. وعلى هذا الأساس إستمرت الأعمال بعد الحرب لمد الخط الحديدي ألى قورة تو بالقرب من خانقين وبدأ إستخدامه للنقل منذ أواخر أيار عام ١٩١٩[٣]. وكان لهذا الخط أهمية كبيرة بالنسبة للإنكليز لا لمجرد وجود أحد أحواض النفط هناك، بل كذلك لأن النقطة التي انتهت عندها السكة «تبعد سبعة أميال عن الحدود الإيرانية» وتقع «على الطريق التجاري المؤدي إلى كرمنشاه» كما ورد نصاً في تقرير الجنرال ف. د. هامند[٤]. وقد أولى المحتلون هذه المسألة إهتماماً كبيراً نظراً لمخططاتهم الذكية التي كانت تستهدف ربط إقتصاديات غربي إيران بالعراق، وبميناء البصرة بالذات[٥]. هذا في منظور الحد الأدنى من المطامع، وإلا فإن الإنكليز كانوا يخططون لأبعد

= إقامة أنظمة قومية (في تركيا مثلاً) إتخذت، في البداية على الأقل، مواقف معادية للاستعمار، وبشكل خاص للاستعمار البريطاني.

(٢) راجع:

A. L. Haldane, the Insurrection Mesopotamia 1920, London, 1922, P. 108.

(٣) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك (١٩٢٩ - ١٩٣١). (التقرير الخاص الذي أعدته الحكومة العراقية).

(٤) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦.

(٥) لعبت الدوافع نفسها دوراً كبيراً في بناء طريق أربيل - رواندوز - رايات، وفي المداولات الخاصة التي جرت بصدد ربط الموصل ببغداد عن طريق كفري - كركوك - أربيل بواسطة السكك الحديد (راجع:

(A T wilson, Mesopotamia 1917 — 1920, P. 19

من ذلك بكثير، وكانوا يحلمون بطريق أطول يربط بين بغداد وباكو(٦) ـ المركز المهم للنفط في القفقاس(٧).

لعبت الإعتبارات السياسية والستراتيجية نفس الدور تقريباً في دفع الإنكليز إلى الإستمرار في أعمالهم لإقامة شبكة من الطرق الحديدية المتكاملة إلى حد ما، بالرغم من الصعوبات الإقتصادية الكبيرة التي واجهوها. وقد تجلت هذه الحقيقة مرة أخرى في مسألة مد الخط من كنكر بان إلى كركوك الذي تقرر إيقاف العمل فيه بسبب الصعوبات المالية. فقد ورد في تعليق بعثه سكرتير المندوب السامي البريطاني في العراق إلى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٢٤ ما نصه:

«... أمرني المعتمد السامي أن أبلغكم أنه خلال زيارته السليمانية أخيراً وجد أن الشروع بتمديد الخط إلى كركوك قد أحدث تأثيراً سياسياً مهمًا في جميع كردستان الجنوبية، لأن ذلك أقنع الأهلين بأن الحكومة العراقية لا تشك في أن عصبة الأمم ستخصص كل ذلك القسم من البلاد للعراق. فهذا التأثير قد غير الموقف السياسي تغييراً كلياً ـ ولكن إذا أوقف عمل التمديد بغتة بسبب فقدان المال فستنعكس القضية تماماً وسيعتقد الرأي العام أن كردستان الجنوبية على وشك أن تسلم للأتراك»(٨).

وعلى هذا الأساس قرر مجلس الوزراء في جلسته في ٢٠ كانون الأول من العام نفسه التراجع عن وقف تمديد الخط واتخذ قراراً جديداً يقضي «بالإسراع في مد الخط الحديدي إلى كركوك نظراً إلى الحالة السياسية الراهنة» وبغض النظر «عن حراجة الموقف الإقتصادي»(٩). وهكذا تم في أيلول عام

---

(٦) كانت أذربيجان الشمالية يومذاك في قبضة أعداء ثورة أكتوبر، ولتكريس ذلك نظم الانكليز حملتهم المعروفة بقيادة الجنرال دنسترفيل.

(٧) راجع:

G. Napier, the Road from Baghdad to Baku, «the Geographical Journal». London, Vol. LIII, No 1, January 1919.

(٨) م. و. و. File No 45/36, Railways — 1924

(٩) المصدر نفسه.

١٩٢٥ مد الخط من كنكر بان إلى كركوك بطول ٥٣ ميلاً ليكمل بذلك الخط الممتد بين بغداد وكركوك.

شرع الإنكليز بعد الهدنة أيضاً بتشييد الفراغ الواقع بين أور والحلة بطول ١٦٣ ميلاً ليكمل بذلك الخط الممتد بين بغداد والبصرة(١٠). وجرى أيضاً تشييد بعض الخطوط الفرعية مثل خط الزبير - جبل سنام لنقل الحجارة وطوله ٢٣,٥ ميل، ومن أور إلى الناصرية بطول حوالى عشرة أميال، وخطوط داخل ميناء البصرة بقصد تسهيل أعمال التفريغ والحمل، وقد بلغ مجموع أطوالها حوالى ٣٦ ميلاً، وخط من المفرق إلى سدة الهندية بطول حوالي ١٨ ميلاً، وآخر بين بغداد غرباً وبغداد شرقاً لنقل المقطورات على دجلة وطوله ستة أميال.

جرى بعد الحرب كذلك تطوير ملموس لأعمال إدامة الخطوط والقطارات العاملة في العراق. فتم جمع معامل السكك الثلاثة المنفردة(١١) في معمل واحد ببغداد هو معمل الشالجية المعروف الذي زود بأدوات إضافية حديثة وبالكادر المتخصص الضروري لأعماله بحيث أصبح في وسعه تصليح ٤٨ قاطرة في السنة(١٢).

إحتاج إنجاز هذه الأعمال وإدامة السكك وقطاراتها إلى عدد كبير من العمال. ففي ٣١ آذار عام ١٩٢٥ بلغ عدد المستخدمين من قبل إدارة السكك الحديدية في مختلف أنحاء العراق ٩,٣٠٢ شخصاً(١٣) ومع أن هذا العدد تعرض للتقلص لأسباب عديدة أهمها إكمال بناء معظم الخطوط التي

---

(١٠) المعلومات الأساسية عن أعمال تشييد السكك الحديد مقتبسة من تقرير الجنرال هامند والتقرير الخاص الذي أعدته لجنة حكومية (للتفصيل راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦؛ الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٩ - ١٩٣١).

(١١) راجع الفصل الثاني.

(١٢) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦ (تقرير الجنرال ف. د. هامند).

(١٣) «Iraq Railways. Administration Report for the year 1924 — 1925», Baghdad, 1925, P. 16.

أشرنا إليها، إلا أن عمال السكك ظلوا يشكلون من جميع الأوجه قطاعاً مهمًا وأساسياً من الطبقة العاملة العراقية. ففي العام ١٩٢٦، مثلاً، بلغ عددهم ٨,١٢٩ عاملاً[١٤]. وحتى عند انتهاء الإنتداب البريطاني كان عدد هؤلاء يبلغ أكثر من خمسة آلاف شخص[١٥].

وللدوافع نفسها أولى المحتلون ميناء البصرة إهتماماً خاصاً، ولاسيما لأن تطوير الملاحة في شط العرب كان ضرورياً في الوقت نفسه بالنسبة لمصالح شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية العاملة في منطقة عبادان المجاورة والتي منحت الحكومة العراقية قرضاً في العام ١٩٢٣ لغرض توسيع الميناء. وبالفعل بوشر بالعمل في كانون الأول ١٩٢٤ لتعميق الميناء إلى ٢٨ قدماً وتعريضه إلى ٣٠٠ قدم عند المد لتزداد إمكاناته لاستقبال السفن. وقد جرت أعمال مشابهة في الميناء خلال سنوات الإنتداب وعلى حساب موارده الخاصة[١٦] بحيث إحتاجت الخدمات فيه إلى عدد أكبر من المشرفين[١٧] والعمال. أما معدل عدد العمال في الميناء في أواسط العشرينيات وأواخرها فقد بلغ أكثر من ٧٥٠ شخصاً، إلى جانب حوالي ١٢٥٠ عاملاً كانوا يقومون بأعمال التوسيع في أوقات مختلفة[١٨].

---

(١٤) «Report by His Britannica Majesty's to the Council of the League of Nations on the administration of Iraq for the year 1926», London, 1927, P. 29.

(١٥) «Special report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the progress of Iraq during the period 1920 — 1931», London, 1931, P. 246.

(١٦) «The Iraqi Directory. A general and commercial Directory of Iraq, 1936», Baghdad, 1936, P. 268.

(١٧) «Basrah Port. Administration Report for the financial year 1925 — 1926», Baghdad, 1927, P. 25; «Basrah Port. Administration Report for the financial year 1926-1927», Baghdad, 1927, P. 37.

(١٨) «Report on the administration of Iraq for the year 1926», P. 29; «Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the council of the League of Nations on the administration of Iraq for the year 1931», London, 1931, PP. 64 — 65.

بدأت كذلك بعد الحرب أعمال واسعة بهدف شق طرق معبدة وأخرى ترابية إستوجبتها التطورات الجارية في مختلف مجالات الحياة، ولتصبح أداة لفرض مؤسسات الإدارة الجديدة في كل جزء من البلاد، مما كان يعني، فيما يعني، ضمان واردات ضريبية أكثر للخزينة التي وقع على عاتقها عبء كل الوجود البريطاني في البلاد[١٩]. وقد جرى في سنوات الإنتداب فتح طرق جد صعبة مثل طريق أربيل - رواندوز - رايات الذي ينتهي عند الحدود الإيرانية[٢٠]، واحتاج تشييده إلى عدد كبير من العمال بلغ في المعدل ألف شخص على مدى حوالى ثلاث سنوات، وشيدت من أجله سكة حديد فرعية من مقدم طريق جنديان إلى رواندوز السفلي بطول ثلاثة أميال[٢١]. أما مجموع الذين كانوا يشتغلون في مجال بناء الطرق في نهاية العشرينيات فقد بلغ حوالى ٤٢٥٠ عاملاً[٢٢]. وكان من الطبيعي أن يؤثر بناء هذه الشبكة من الطرق الجديدة، مع تطور الأعمال وأسلوب الحياة، على مجال النقل في البلاد بعد الحرب العالمية الأولى بحيث إرتفع عدد السواق بوتائر سريعة ليبلغ في أواخر العشرينيات حوالى ٤,٥٠٠ سائقاً كان ربعهم، على الأقل، من سواق سيارات الحمل[٢٣].

تعتبر صناعة النفط أهم مجال إستوعب عدداً كبيراً ومتزايداً من العمال الذين ارتبطوا بالإنتاج الآلي الحديث بصورة مباشرة ومستمرة، خاصة منذ الفترة الأخيرة من عهد الإنتداب البريطاني. ففي العام ١٩٢٥ إستخدمت شركة النفط التركية (فيما بعد العراقية) ١٨٠ عاملاً فقط في أعمال التنقيب في المناطق التابعة لكركوك ليرتفع العدد خلال سنة واحدة إلى ٢,٥٠٠ ومن ثم

---

(١٩) نعود إلى معالجة هذا الموضوع وتأثيراته في الحركة العمالية العراقية.

(٢٠) للتفصيل عن الطريق راجع كتاب أ. م. هاملتن المهندس المشرف على إنشاء الطريق
A. M. Hamilton, Road through Kurdistan London, 1937.

(٢١) راجع: «نداء الشعب» (جريدة)، بغداد، ٤ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٢٢) راجع:
«Report on the administration of Iraq for the year 1931», P. 66.

(٢٣) «Special Report on the progress of Iraq during the period 1920 — 1931», P. 139.

إلى ۳,٥٠٠، واستخدمت شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية حوالى ألفي عامل لأعمال متشابهة في منطقة نفطخانة المجاورة لخانقين(٢٤). كما أقامت الشركة مصفى في الوند عام ١٩٢٧ وذلك لتزويد البلاد بحاجتها من منتجات النفط ـ وقد ارتفع عدد عمال شركة النفط العراقية إلى ٦ آلاف شخص في العام ۱۹۳۳ ومن ثم إلى ١٤ ألف في العام ١٩٤٧(٢٥). ولغاية العام ١٩٣٤ إشتغل حوالى ٥ آلاف شخص في عملية مد أنابيب النفط بين كركوك والبحر الأبيض المتوسط كان قسم كبير منهم من العمال العراقيين(٢٦). وكان من الطبيعي أن تؤثر نشاطات شركات النفط على أعمال البناء وشركات النقل التي أخذت على عاتقها شحن المواد والأجهزة المختلفة إلى أماكن الحفر.

وبحكم عوامل خاصة وعامة تأتي في مقدمتها مشاكل إنكلترا الإقتصادية بعد الحرب وعدم الإستقرار السياسي في العراق وضيق السوق المحلية، لم تنتقل الرساميل الإنكليزية إلى بلاد ما بين النهرين بقصد الإستغلال الصناعي إلا في مجال النفط. ولكن الإنكليز كانوا يرغبون بالمقابل في تحويل العراق إلى منتج ومصدر زراعي، خاصة فيما يتعلق بمواد الخام الضرورية للإنتاج الصناعي. وعلى هذا الأساس فإنهم كانوا يريدون جعل البلاد مصدراً ثانياً في حقل إنتاج القطن، فأسسوا لهذا الغرض «شركة إنماء القطن البريطانية» في العام ١٩٢٠. إلا أنهم لم يحالفهم نجاح ملموس في هذا الميدان، فقد بلغ عدد عمال شركتهم تلك ١٥٠ شخصاً في أواسط العشرينيات و ١٧٥ شخصاً فقط في أواخرها(٢٧).

---

(٢٤) «Report on the administration of Iraq for the year 1926», PP. 105 — 106.

(٢٥) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٢/٣، موضوع الملفة: شركة النفط التركية ١٩٢٦؛
«Report on the administration of Iraq for the year 1926»; B. Shwadran, The Middle Eadt. Oil and the Great Powers, New york, 1955, P. 78; «The Iraqi Directory, 1936», P. 522.

(٢٦) E. A. Kinch, Social effects of the oil industry in Iraq, P. 194; «the Iraqi Directory, 1936», P. 522.

(٢٧) «Report on the administration of Iraq for the year 1926», P. 29;
الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٢٩٠.

ولكن مقابل ذلك ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ظروف جديدة ساعدت على حدوث بعض التطور في حقل الصناعة الوطنية، ولا سيما منذ أواخر العشرينيات. فجراء الإحتكاك المتزايد بالعالم الرأسمالي أخذت نظرة أصحاب الأموال العراقيين وتقييماتهم الإقتصادية تتغير بالتدريج. فلم تمض سوى سنوات قليلة على إنتهاء الحرب حتى بدأ عدد من هؤلاء بالتخطيط لإنشاء شركات أهلية مثل «شركة العراق الأهليه العامة» لربط بغداد بالبحر الأبيض المتوسط «حسب طرق وأساليب حديثة»[٢٨]، و «شركة العراق الأهلية» للإشتغال «بالصناعة والزراعة والتجارة والمعادن والأشغال العمومية» على أن تكون بغداد مركزاً للشركة وأن يحق لها «إنشاء فروع ووكالات في أنحاء مملكة العراق والممالك الأخرى كافة»، وشركة ثالثة لإنشاء سدة الفلوجة «حسب خطة وليام ويلكوكس»[٢٩].

ومع أن أياً من أمثال هذه الشركات لم تظهر إلى الوجود في سنوات الإنتداب البريطاني، إلا أن مجرد التفكير في إنشائها[٣٠] يعتبر مؤشراً لتحول ملموس في التوجه الإقتصادي للبورجوازية العراقية النامية، وهو أمر يدخل ضمن المستلزمات الأساسية لظهور الصناعة الوطنية التي ترجع بداياتها إلى العشرينيات من هذا القرن[٣١]. فقد تم في العام ١٩٢٦ تأسيس أول معمل وطني حديث للغزل والنسيج دخل التأريخ باسم «معمل فتاح باشا» وقد إستخدم عند أول تأسيسه ٦٥ عاملاً إرتفع عددهم بعد خمسة أعوام إلى ٢٠٠ شخص، حتى أصبح في مقدور المعمل تغطية جانب من حاجة المدن والمؤسسات الرسمية للأقمشة. وفي العام نفسه أسس شخصان لبنانيان (طبارة

---

(٢٨) كان أعضاء هيئة إدارة الشركة كلا من حمدي الباجه جي ونجيب الأصفر وثابت عبد النور (راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٣ / ٢، موضوع الملفة: شركة النفط التركية ١٩٢٢).

(٢٩) م. و. و.، الملفة نفسها.

(٣٠) وذلك بغض النظر عن إرتباط عدد من الممولين العراقيين الأوائل بالشركات الأجنبية.

(٣١) هناك من يعتبر عام ١٩٢٩ الذي صدر فيه قانون تشجيع الصناعات الوطنية عاماً فاصلاً في تأريخ نشوء الصناعات الحديثة في العراق (راجع مثلاً: الدكتور نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٨ ـ ٢٩).

وعبود) معملاً صغيراً لصنع السكائر تطورت أعماله بسرعة بحيث بلغ عدد مكائنه في العام ١٩٣١ أكثر من ١٥ ماكنة، وعدد عماله أكثر من ١٠٠ شخص. وقد شجع نجاح هذا المعمل المولين العراقيين على استغلال رؤوس أموالهم في هذه الصناعة التي تطورت بوتائر أسرع من غيرها. فلم تمض سوى سنوات قليلة حتى ارتفع عدد معامل صنع السكاير في العراق إلى ١١ معملاً إستوعبت عدة مئات من العمال. وفي العام ١٩٢٨ إستوردت المكائن والمعدات الضرورية لإنشاء محلج أسهم العراقيون وحدهم في تأسيسه، فسمي بـ «المحلج العراقي» وقد افتتح رسمياً يوم ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠. وتم قبل ذلك بفترة تأسيس معمل الخضيري للدباغة في بغداد إستوعب في البداية ٢٥ عاملاً، وقد اتبعته معامل مشابهة فيما بعد شيد أحدها في الموصل[٣٢].

بعد الحرب تطورت صناعة المواد الإنشائية، ولاسيما صناعة الطابوق، بشكل ملموس. فقد إرتفع عدد معامل الطابوق التي تشتغل بقوة البخار من معملين إلى ١٣ معملاً خلال عقد واحد فقط (١٩٢٩ - ١٩٣٩)، وقد إستوعبت هذه المعامل مئات العمال[٣٣]. وبالمستوى نفسه إرتفع عدد المطاحن والمطابع[٣٤] ومكائن توليد الكهرباء حتى بلغ عددها ١٩ في السنة الأخيرة

(٣٢) للتفصيل حول هذه المعامل وغيرها راجع:

«Report on the administration of Iraq for the year 1926», P. 29; «Report on the administration of Iraq for the year 1931», P. 68; K. M. Langley, Op. Cit., PP. 37, 45 — 46, 57 — 59;

«العراق»، ٣٠ حزيران و ١٠ تموز ١٩٢٨؛ «الاستقلال»، ١٧ تشرين الثاني ١٩٣١؛ «الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦»، بغداد، ١٩٣٦، ص ٧٩٠ - ٧٩٨؛ سعيد عبود السامرائي، الانماء الصناعي وقواعده الأساسية في العراق، بغداد، ١٩٦٠، ص ٢٦، ٣٢ - ٣٣، ٤٧.

(٣٣) لا تتوفر لدينا الاحصاءات الدقيقة عن عدد عمال الطابوق في تلك المرحلة، ولكن يمكن قياسهم بالأرقام المتوفرة عن السنوات اللاحقة. فأبان الحرب العالمية الثانية بلغ عدد معامل الطابوق ببغداد وحدها ١١ معملاً كان عدد عمالها أكثر من ثلاثة آلاف شخص (راجع: الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٣٠٥).

(٣٤) توالى إستيراد المطابع الحديثة بعد الحرب مباشرة نظراً للنشاط السياسي والفكري الملموس الذي دب بين مختلف أوساط الشعب العراقي، فارتفع عدد المطابع بسرعة، وأقيم عدد منها لأول مرة في مدن كركوك والسليمانية والعمارة وغيرها (للتفصيل راجع: شهاب أحمد الحميد، تاريخ الطباعة في العراق. مطابع القطاع الخاص (١٨٣٠ - ١٩٧٥)، الجزء الأول، بغداد، ١٩٧٦؛ «العراق»، ٢ آب ١٩٢٢).

للإنتداب البريطاني على العراق، وكذلك معامل الثلج التي لم يقتصر إنشاؤها بعد الحرب على مدينتي بغداد والبصرة، فقد ظهر عدد منها في المدن الأخرى في وقت مبكر نسبياً. ففي مدينة كركوك، مثلاً، أسس معمل للثلج باشر بالإنتاج منذ تموز عام ١٩٢٢[٣٥]. كما ظل العاملون في حقل جني وتعبئة التمور يشكلون نسبة كبيرة من العمال العراقيين، فقد تضاعف عددهم بعد الحرب حتى بلغ حوالى ٤٥ ألف شخص[٣٦]. واستخدم مئات العمال في مشاريع الري التي أولاها الإنكليز بعض الإهتمام من قبيل ترعة اللطيفية وكان عدد غير قليل من العمال يشتغلون باستخراج بعض المعادن الضرورية. ففي تلك السنوات كان الناس يستخرجون الفحم الحجري من المناجم الواقعة في سيكي بالقرب من دهوك وهربول شمالي الموصل وكفري وقرب زاخو، والملح في طوزخورماتو وزاخو وهيت والشرثار والمحاويل والكوفة والخالص والسماوة وغيرها، والجص في سامراء والصقلاوية والإسكندرية، والرخام قرب الموصل وكركوك وشتاتة[٣٧]. وطرأ تغيير، ولو بسيط، على وسائل الإنتاج وأسلوب إستخدام العمال من قبل المقاولين في هذا الميدان قياساً مع ما كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى.

وإلى جانب كل ما تقدم كان الألوف من العمال يشتغلون في مجالات الخدمة والقطاع التجاري داخل المدن، منهم عمال المطاعم والفنادق والبلديات والبناء وغيرهم. وبالرغم من الأزمة التي عانى منها الإنتاج الحرفي فقد ظل العمال الحرفيون يشكلون في سنوات الإنتداب قطاعاً كبيراً من شغيلة مختلف المدن العراقية، بل تعززت مواقع قطاعات معينة منهم بحكم الحاجات الخاصة وبعض المتطلبات الإجتماعية الجديدة والتوسع الملموس الذي طرأ على المدن واقتراب الإنتاج الطبيعي من نهايته المحتومة. ففي السنة الأخيرة من الإنتداب كان يعمل في بغداد وحدها ١٣٠ من النحاسين و ٧٠

---

(٣٥) «العراق»، ٢٨ تموز ١٩٢٢.

(٣٦) راجع: الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٢٨٩.

(٣٧) «الدليل» (جريدة)، بغداد، ٢٦ مايس ١٩٢٩.

حداداً[٣٨]. وحسب تقرير رسمي يعود إلى العام ١٩٣٢ بلغ مجموع العمال الحرفيين في كل العراق حوالى ٥٠ ألف شخص[٣٩].

هكذا نلاحظ تبلوراً واضحاً في عملية تكون الطبقة العاملة العراقية خلال سنوات الإحتلال والإنتداب البريطانيين، بحيث يمكن التحدث عن فئة إجتماعية جديدة متميزة إلى حد كبير عن جميع الفئات الإجتماعية الأخرى عملاً وكمّاً ونوعاً. وهي إلى جانب ذلك خطت خطوات كبيـرة إلى أمام بالقياس مع ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى. ففي هذه المرحلة إزداد الوزن النسبي للمدينة في عملية تكون الطبقة العاملة، إذ أصبح العمال الحرفيون يؤلفون مصدراً أهم من السابق لتزويد صفوف هذه الطبقة بأناس فقدوا صلتهم بالقرية والإنتاج الزراعي كلياً، ممن كانوا مرتبطين في الأساس بوسائل الإنتاج الصناعي مهما كانت بسيطة. وقد تركت هذه الحقيقة آثاراً ملموسة على بلورة الوعي الطبقي لدى العمال في هذه المرحلة كما نلاحظ ذلك فيما بعد.

ولكن مع ذلك فإن الريف ظل يؤلف في هذه المرحلة التأريخية المصدر الرئيس لتكون الطبقة العاملة، ولا سيما بعد إزدياد الإرتبـاط بين القـرية والمدينة، وبعد أن برزت الهجرة من الريف كظاهرة إجتماعية جديدة نجمت عن تفاقم الإستغلال الإقطاعي في ظروف ما بعد الحرب عندما بدأت أفواج من الفلاحين الذين فقدوا كل مصدر للعيش في الريف من أرض وغيرها بالتوجه إلى المدن الكبيرة للعمل هناك. ففي وقت مبكر مثل العام ١٩١٩ بلغ عدد العاملين المهاجرين إلى بغداد من منطقة الرمادي وحدها حوالى ألفي شخص[٤٠].

إنعكس الواقع القومي للشعب العراقي على تكون الطبقة العاملة في

(٣٨) «Special Report», P. 247

(٣٩) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٣ / ٥، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ / ٣٢-١٧ / ١٢ / ١٩٣٢).

(٤٠) راجع:
Ghassan R. Atiyyah, Iraq 1908 — 1921. A Political study, Beirut, 1973. P. 226.

جميع مراحلها وفي مناطق البلاد كافة، إذ كانت الطبقة العاملة هي الفئة الإجتماعية الوحيدة التي تجمع بين صفوفها في أقصى شمالي البلاد وجنوبها ممثلي مختلف القوميات والطوائف. فكان العامل العربي يعمل جنباً إلى جنب مع العامل الكردي في حقول النفط، كما كان الأخير يعمل في ميناء البصرة وفي مشاريع الطرق المختلفة. ففي أواسط العشرينيات بلغ عدد العمال الأكراد في مؤسسات السكك ما لا يقل عن ٢٣٪ من مجموع العاملين في هذا الحقل، وفي بعض السنوات كانوا يشكلون نسبة أكبر حتى من ذلك(٤١). ولئن كانت سلطات الإحتلال تشجع هذه الظاهرة لعوامل نأتي على تفاصيلها فيما بعد، إلا أنها (أي الظاهرة) تركت على المدى البعيد آثاراً إيجابية على بلورة الوعي الطبقي لدى العمال العراقيين. فإن العمل المشترك والإستغلال الفظيع من مصدر واحد ودون أدنى تفريق ساعد على ظهور وتنمية روح التآخي القومي في نفوس العمال العراقيين، مما وجد له بعض الإنعكاس حتى في مرحلة تكون الطبقة الجديدة والكلمات التي حفرها عمال طريق أربيل - راوندوز - رايات على أحد الصخور عند انتهاء عملهم عام ١٩٣٢، لا تخلو من مغزى بهذا الصدد(٤٢).

ولكن مع ذلك، وبالرغم من ضعف رأس المال الوطني وكون الدولة صاحبة المشاريع الأساسية في البلاد فقد عانى العمل والعمال من مجموعة مشاكل وصعوبات جدية في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الأولى.

مشاكل العمل والعمال الرئيسية وإنعكاساتها على الحركة العمالية في العراق

عانت المراتب الحرفية المختلفة، بما في ذلك العمال الحرفيون، صعوبات جمة بعد الحرب. فقد أدى الإندماج المتزايد بالسوق الرأسمالية

(٤١) «Iraq Railways. Administration Report for the year 1924 — 1925», P. 16; «League of Nations. Frontier bitween Turkey and Iraq», P. 5; «Report on the administration of Iraq for the year 1926», P. 29.

(٤٢) راجع: G.Morris, The Hashemite Kings, London, 1959, p.97.

العالمية والإحتلال الإستعماري المباشر للبلاد إلى إنحلال الإنتاج الحرفي العراقي بوتائر سريعة جداً. ويستحق هذا الموضوع بالذات إهتماماً خاصاً من لدن دارسي تأريخ الطبقة العاملة في بلادنا، لأن الآثار التي تمخضت عن إنحلال الإنتاج الحرفي تركت بصماتها واضحة جداً على الحركة العمالية العراقية في هذه المرحلة، بل إن ذلك يعتبر المفتاح الأساس لفهم جوانب مهمة من خصائص تلك الحركة في سنوات الإحتلال والإنتداب، وحتى ما بعدهما.

حال إندماج العراق بالسوق الرأسمالية العالمية دون تطور ذاتي للصناعات الحرفية التي إشتهرت بها البلاد على مدى قرون طوال، فلم تستطع حقولها المختلفة الإنتقال إلى مرحلة الإنتاج المانيفاكتوري(٤٣) إلا فيما ندر جداً. وعلى العكس من ذلك تماماً يلاحظ في هذه الفترة إنحلال عام دب في الصناعات الحرفية التي لم يستطع إنتاجها منافسة البضائع الأوروبية الأجود نوعاً والأرخص سعراً. فمثلاً هبط عدد الحائكين في بغداد وحدها من حوالي ٣٥٠٠ حائك عام ١٨٦٦ إلى حوالى ١٢٠ حائكاً عام ١٩٣٢كانوا يستعملون في الغالب أنوالاً يدوية في بيوت الحرفيين أنفسهم، وكان الحد الأقصى من إنتاج الواحد منهم لا يتجاوز ٦ أمتار في اليوم(٤٤). ومن الجدير بالذكر أن آثار هذه الضربة المميتة لم تقتصر على الإنتاج الحرفي في المدن الكبيرة وحدها، بل إنها عبرت عن نفسها في كل المدن والقصبات العراقية. فلم تكن معاناة منتجي المنسوجات في ديالى والنجف وغيرهما، من المصنوعات المستوردة أقل مما كان يعانيه منها زملاؤهم في بغداد والموصل والبصرة. ثم إن آثار هذه المزاحمة لم تقتصر على الحاجات الحياتية اليومية، بل إمتدت لتشمل كل أنواع الإنتاج الحرفي تقريباً. فقبل الحرب، مثلاً، كانت السليمانية ورواندوز تنتجان

(٤٣) يتطور الانتاج الحرفي في ظل العلاقات الرأسمالية الجديدة إلى مرحلة متطورة أعلى تعرف بالانتاج المانيفاكتوري (الورشات)، وهو يعتمد في هذه المرحلة على تقسيم العمل والعمل الأجير أكثر من السابق ويشكل بذلك خطوة مهمة على درب الانتقال للإنتاج الصناعي الحديث.

(٤٤) للتفصيل راجع: الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٢٨٢ - ٢٨٣، «Special Report», P. 247

بعض أنواع الأسلحة النارية التي كانت تضاهي الأجنبية حسب وصف بعض المؤلفين(٤٥). فكانت توجد في رواندوز ورشة لصنع المدافع التي تزودت بها قوات بعض متنفذي المنطقة ووالي الموصل(٤٦)، وكان يأتي جانب مما تحتاجه الورشة من المعادن من المناجم المجاورة بواسطة العمل الأجير(٤٧). وعندما مر مارك سايكس بمدينة السليمانية عام ١٩٠٢ وجد هناك ما لا يقل عن ١٥٠ شخصاً حاذقاً يعملون في صنع الأسلحة وتصليحها. وكان رجال العشائر في مناطق مختلفة يحملون البنادق المصنوعة محلياً والتي جلبت إنتباه ذلك المسؤول الإنكليزي في حينه. وكما يعترف خلفه أدموندس إختفت هذه المهنة من الوجود بعد الإحتلال البريطاني(٤٨).

وقد سار هذا الوضع من سيء إلى أسوأ بسبب السياسة الضريبية للحكومات المتعاقبة التي تولت السلطة في العراق. فمن جهة كانت الضرائب ترفع مقاديرها وتفرض أخرى جديدة على مختلف الفئات الإجتماعية في البلاد، ومن جهة أخرى لم تستهدف الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة حماية الإنتاج الحرفي ومساعدته على التطور. فقد ظلت رسوم الإستيراد المفروضة على البضائع الأوروبية المستوردة تشكل ٨٪ من قيمة البضاعة لغاية عام ١٩٠٧ وأحبطت الدول الأوروبية كل محاولة لرفع هذه النسبة. وفي تموز من تلك السنة رفعت هذه الرسوم إلى ١١٪ فقط من قيمة البضاعة، وذلك بموافقة الدول الكبرى. ولم يطبق في العراق قرار الدولة العثمانية برفع هذه الرسوم إلى ٣٠٪ في سنوات الحرب العالمية الأولى. وبعد أن عدل «بيان الرسوم الكمركية رقم ١٩ لسنة ١٩١٩» ١٤ مرة في سنوات

---

(٤٥) راجع مثلاً: طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق، بغداد، ١٩٣٩، ص ٤٠٢.

(٤٦) في أواسط القرن التاسع عشر كان يوجد في إمرة والي الموصل ٨٠ مدفعاً صنع قسم كبير منها في رواندوز. توجد اليوم نماذج من هذه المدافع في المتحف العسكري ببغداد يبلغ طول أحدها ٣ أمتار و ٢٣ سنتمتراً وقطر فوهته ٤٥ سنتمتراً.

(٤٧) أنور المائي، الأكراد في بهدينان، موصل، ١٩٦٠، ص ٣.

(٤٨) Mark Sykes, The Caliphs Last heritage. A short history of the Turkish Empire, London, 1915, P. 344; C. J. Edmonds, Kurds, Turks and Arabs. politics, travel and research in North — Eastern Iraq 1919 — 1925, London, 1957, P. 80

الإنتداب لم تتجاوز الرسوم المفروضة على البضاعة الأجنبية ١٥٪ من قيمتها إلا في حالات نادرة مثل الكحول والعطور والسكائر[٤٩].

تحولت هذه السياسة إلى عامل مساعد مهم لرفع كميات البضائع المستوردة من الدول الأوروبية التي تضاعفت قيمتها ٧ مرات في بحر ٢٠ عاماً (من ١٨٦٥ إلى ١٨٨٥)، وسجلت زيادة أخرى لغاية الحرب تقدر بثلاثة أضعاف[٥٠]. أما في سنوات الإحتلال والإنتداب البريطانيين فقد غدت أبواب الأسواق العراقية مفتوحة على مصراعيها أمام البضاعة الأجنبية، ولاسيما الإنكليزية، مما عقد مشاكل الحرفيين أكثر من السابق، فطالبوا الدولة برفع الرسوم على المصنوعات الأجنبية بحيث «لا يمكنها مزاحمة مصنوعاتنا» كما ورد نصاً في عريضة رفعتها مجموعة منهم إلى الأوساط الرسمية مع إنتهاء الإنتداب البريطاني على البلاد[٥١].

ولكن مع ذلك، وبالرغم من تفاقم مشاكل الحرفيين بعد الحرب، لم تتخذ السلطة أي إجراء من شأنه التخفيف عن أوضاعهم المتردية. فإن قانون تشجيع الصناعة الذي صدر عام ١٩٢٩[٥٢]، مثلاً، لم يحتوِ على أي بند من شأنه الأخذ بيد الحرفيين، ذلك لأن المؤسسات التي كان بمقدورها الإستفادة من إمتيازاتها كان عليها أن تستخدم الطاقة الآلية وأن لا تقل قيمة مكائنها عن ٣٠ ألف روبية. وبالمقابل عانى الحرفيون كجزء من الجماهير الكادحة الكثير من السياسة الضريبية للدولة كما نلاحظ ذلك فيما بعد.

ولكي نجسد أبعاد هذه الصورة وإنعكاساتها أكثر نورد هنا مقتبسات معبرة عن عريضة رفعها صناع الأحذية والدباغون والصقالون في الموصل إلى الجهات المسؤولة يطالبونها بالحماية من منتوجات شركة باتا الأجنبية، فقد

---

(٤٩) للتفصيل راجع: الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٣٤٣ - ٣٤٧.

(٥٠) K. M. Langely, OP. Cit., P. 23

(٥١) راجع نص العريضة في «العالم العربي»، بغداد، ٩ تشرين الثاني ١٩٣٢.

(٥٢) راجع نص القانون في «محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٢٨» إعتيادي، بغداد، ١٩٢٨، ص ١٨٩ - ١٩١.

إلتمس الموقعون على العريضة من المسؤولين أن يمدوا لهم «يد المعونة» وينقذوهم من «خطر الجوع الذي يهددنا ويهدد عوائلنا الذين يربو عددهم على الأربعة آلاف نسمة». ثم يقول الحرفيون (وقولهم هذا يعود إلى السنة الأخيرة من عهد الإنتداب) ما نصه:

«منذ سنوات ونحن نقاسي العوز والفاقة بصبر جميل من جراء مزاحمة المصنوعات الأجنبية لمصنوعاتنا، وقد تظلمنا مراراً ورفعنا شكوانا إلى المراجع المختصة لتنجدنا وتحمينا(٥٣) من شر هذه المزاحمة القاتلة. وبينما نحن في هذه الحالة من البؤس والفقر المدقع إذ داهمتنا شركة باتا ففتحت محلاً في مدينتنا لبيع منتوجاتها ولتنتزع لقمة الخبز من فمنا وتتركنا عاطلين جياعاً نهيم على وجوهنا مشردين... أنقذونا من شركة باتا، فقد كادت تقضي علينا وعلى عوائلنا وأطفالنا القضاء المبرم»(٥٤).

وقد وجدت هذه العريضة صدى لها بين الأوساط العمالية والحرفية التي طالبت شخص الملك ورئيس الوزراء ووزيري الداخلية والمالية بالعمل الجاد من أجل رفع الرسوم المفروضة على شركة باتا وجميع المصنوعات الأجنبية المماثلة للمصنوعات العراقية(٥٥).

وهكذا فإن الحرفيين الذين كانوا يسكلون عماد الحياة الإقتصادية للمدن العراقية على مدى قرون طوال، والذين كان إنتاجهم لغاية أواسط القرن التاسع عشر يسد حاجة الأسواق المحلية، بل ويفيض عنها ليصدر إلى بعض الأقطار المجاورة(٥٦)، بدأوا يعانون أزمة خانقة ويعيشون ظروف إقتصادية صعبة جداً من جراء التوغل الاقتصادي والسياسي للدول الرأسمالية. فكان من الطبيعي أن يتراكم حقد مشروع في نفوس هؤلاء ضد البضاعة

(٥٣) في النص: تحامينا.

(٥٤) «العالم العربي»، ٩ تشرين الثاني ١٩٣٢.

(٥٥) راجع: م. و. و. الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ / ١٩٣٢ - ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢)، تأييد مطاليب عمال أحذية الموصل؛ «العالم العربي»، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٢.

(٥٦) مثل المنسوجات (راجع: K. M. Langely, Op. Cit., P. 23)

الأجنبية وصاحب البضاعة الأجنبية وكل من يسهل أمر استيراد البضاعة الأجنبية وتصريفها. واتخذ هذا الإتجاه في سنوات الإنتداب طابعاً طوباوياً متحمساً في بعض الأحيان. ففي أواخر العام ١٩٣٠ ترك الناس في كربلاء إستعمال القهوة والشاي باعتبارهما بضاعتين أجنبيتين، وبدأت مقاهي المدينة تقدم لروادها اللبن والتمر، أما في البيوت فقد بدأوا باستعمال شراب الدبس(٥٧). وفي الأيام نفسها نشرت الجرائد خبراً عن قسم «ثلاثين روحانياً من خيرة أشراف النجف على مقاطعة الشاي مقاطعة تامة والسعي لبث هذه الفكرة»(٥٨). وبعد فترة قامت الجمعيات العمالية والحرفية في مدينة الموصل بتنظيم حملة دعاية واسعة ضد المصنوعات الأجنبية. وكما أشارت الصحف المحلية، ومنها جريدة «الإخلاص» الموصلية، فقد بلغ الأمر بالمشرفين على الحملة حد أنهم «أخذوا يشوقون أصحاب المقاهي باستعمال الحليب الوطني بدل الشاي الأجنبي... وإن أصحاب المقاهي وافقوا على هذا الإقتراح بكل إرتياح، وقد باشر قسم منهم باستعمال الحليب، وسيباشر الآخرون باستعماله منذ الغد»(٥٩).

وبحكم الدوافع نفسها شهد عهد الإنتداب، ولا سيما السنوات الأخيرة منه، حملة واسعة لتشجيع المصنوعات الوطنية. فتشكلت في بغداد جمعية خاصة باسم «جمعية تشجيع المنتوجات الوطنية» جعلت هدفها الأساس «حمل الأمة، حكومة وشعباً، على معاضدة المنتجات الوطنية واستعمالها بدلاً من المنتوجات الأجنبية أياً كانت»، وكان من بين أعضائها المؤسسين أناس من أمثال محمد بهجت الأثري وحافظ جميل وسلمان الصفواني(٦٠). وأسست لجان في بعض المدن للغاية نفسها، وأقيمت الإحتفالات التي ألقيت فيها الخطب الحماسية لحث الناس على استعمال البضاعة المحلية، وزارت وفود المواطنين

(٥٧) راجع: «نـداء الشعب» (جريدة)، بغداد، ١٥ كانون الأول ١٩٣٠.

(٥٨) «نداء الشعب»، ٢٩ كانون الأول ١٩٣٠.

(٥٩) مقتبس من: «العراق»، ٩ آذار ١٩٣١.

(٦٠) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: د / ١٤، موضوع الملفة: الأحزاب السياسية.

المعامل الأهلية كتعبير عن سخطها على غزو البضاعة الأجنبية ومنافستها للبضاعة المحلية[٦١]. وتحمست الجمعيات العمالية والحرفية منذ تأسيسها لهذا الموضوع، حتى أن «جمعية أصحاب الصنائع» قررت بموجب المواد ٢٧ ـ ٣٠ من نظامها الداخلي إقامة معرضين في كل سنة بقصد تشجيع الصناعة الوطنية وتحديد جائزة للفائز الأول من كل صنف[٦٢]. وفعلاً حاولت الجمعية تطبيق هذه الفكرة أكثر من مرة.

وكان من المنطق أن يتحول هذا الحقد المشروع ضد كل ما هو أجنبي إلى منطلقات سياسية معادية للوجود الإستعماري في البلاد. وكانت مردودات هذه الظاهرة في عهد الإنتداب كبيرة لعاملين أساسيين. فأولاً أن الحرفيين، بالرغم من أزمتهم، ظلوا يشكلون فئة إجتماعية مؤثرة في حياة المدينة التي بدأت تحتل بالتدريج المكانة الأبرز في قضايا البلاد السياسية. فبموجب تقدير وزارة المالية ظل الحرفيون (العمال وأصحاب المحلات معاً) يشكلون نسبة تزيد على ٣٪ من مجموع سكان المحافظات[٦٣]. ولا تكمن أهمية هذه النسبة في وزنها العددي فقط، بل كذلك في وزنها النوعي بحكم الإتصال المباشر للحرفيين بأوساط واسعة جداً من الفئات الاجتماعية الدنيا سواء في المدن أو في الأرياف. والأهم من ذلك كانت خيوط كثيرة تجمع بين الطرفين. فحسب بعض التقديرات أن حوالى ٧٥٪ من الحرفيين كانوا في مستوى معاشي منخفض يتأثر مباشرة بالقوة الشرائية للعمال والسكان الزراعيين، أما النسبة الباقية ذات الدخل المرتفع فقد كانت تتألف من صاغة الذهب والفضة وأصحاب محلات صنع السجاد وما شابه[٦٤]، وهؤلاء بالذات هم الذين لم

---

(٦١) راجع: «العالم العربي»، ١٧ شباط ١٩٢٧؛ «الرصافة» (جريدة)، بغداد، ٢ حزيران ١٩٣٠؛ «نداء الشعب»، ٧ تشرين الثاني و ١٥ و ٢٢ كانون الأول ١٩٣٠ و ٥ كانون الثاني ١٩٣١؛ «الاستقلال»، ١٧ تشرين الثاني ١٩٣١ وغيرها من الجرائد والمجلات التي كانت تصدر في تلك الأيام.

(٦٢) راجع نص المواد الثلاث في «العالم العربي»، ٢ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٦٣) راجع: هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، بغداد، ١٩٤٦، ص ٦٧.

(٦٤) المرجع نفسه، ص ٧٠.

يلعبوا أي دور في الحركة العمالية، بل وحتى في نشاطات الجمعيات الحرفية التي فرضت نفسها بشكل عجيب في بداية الثلاثينيات.

أما العامل الثاني فهو أن جانباً كبيراً من العمال الحرفيين الذين ظلوا بلا عمل، بل وحتى أصحاب المحلات الحرفية الذين أشهروا الإفلاس، إنتقلوا مع حقدهم المشروع إلى صفوف الطبقة العاملة الجديدة، مما أثر بشكل مباشر على طبيعة الحركة العمالية التي تحولوا هم إلى قادة لها في سنوات الإنتداب(٦٥).

جمعت المشاكل المتشعبة والظروف المتشابهة الحرفيين والعمال على صعيد واحد في سنوات الإحتلال والإنتداب. فقد تعرضت الطبقة العاملة العراقية في مرحلة ما بعد الحرب إلى صنوف من الإستغلال الشديد، مما إنعكس قبل كل شيء في قضايا ساعات العمل والأجور والضمان والبطالة.

لم يتغير شيء تقريباً بالنسبة لساعات العمل اليومية في العراق بعد الحرب العالمية الأولى. فإنها بقيت طويلة كما هي وتبلغ أكثر من ٨ ساعات في اليوم إلا فيما ندر جداً. والأنكى من ذلك أن أياً من المؤسسات الأجنبية لم تلتزم بنظام ٤٨ ساعة عمل في الأسبوع. فباعتراف الوثائق الرسمية البريطانية كان أسبوع العمل بالنسبة لعمال النفط يبلغ ٥٤ ساعة. ولكي نفهم مدى الغبن الكبير في ذلك نشير إلى أن أسبوع العمل في بعض المعامل الأهلية التي كانت تمر بدور التكون، لم يتجاوز ٤٨ ساعة باعتراف الوثائق نفسها(٦٦). ومع ذلك توجد معلومات عديدة تؤكد أن بعض مرافق شركة النفط العراقية كانت تشغل عمالها أكثر من ٥٤ ساعة أسبوعياً. ففي السنة الأخيرة من الإنتداب كان سواق التراكتورات يعملون لدى الشركة كل النهار، بل جزءاً من الليل أيضاً(٦٧). وقد بلغ إستغلال العمال من قبل المؤسسات الحكومية أوجه. فإن أسبوع العمل لدى مديرية الأشغال كان يصل إلى ٧٠ ساعة،

---

(٦٥) نعود إلى تفاصيل هذا الموضوع في قسم آخر من هذا الفصل.

(٦٦) راجع: «Report on the administration of Iraq for the year 1926», P. 29.

(٦٧) راجع: «العالم العربي»، ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٢.

وكانت مديرية الزراعة تشغل عمالها ٦٣ ساعة في الأسبوع صيفاً و ٧٠ ساعة في الأسبوع شتاءً[٦٨]. أما ساعات العمل بالنسبة للعمال الموسميين الذين كانوا يقومون بجني التمور وتعبئتها فكانت تتراوح بين ١٤ و ١٦ ساعة في اليوم[٦٩].

كان العامل العراقي يتقاضى لقاء هذا العمل المضني أجوراً زهيدة جداً لا تتفق مطلقاً مع ما يبذل من جهد وما يجنيه الأجنبي من أرباح والدولة من فوائد، وهي ظلت دون مستوى الأجور في معظم أقطار المنطقة. وقد تجسد هنا مرة أخرى الإستغلال الأجنبي بصورة واضحة، إذ حاولت المؤسسات التابعة لرأسماله تقليص أجور العامل العراقي والضغط عليه إلى أقصى حد ممكن. لذا ليس غريباً أن عمال النفط غير الماهرين من العراقيين كانوا يتقاضون في الشهر حوالى ٨ روبيات[٧٠] أقل من زملائهم عمال شركة فتاح باشا للنسيج ببغداد[٧١]. ويرتفع معدل هذا الفرق أكثر إذا أخذنا بنظر الإعتبار أن عامل النفط كان يعمل حوالى ٣٠ ساعة أكثر في الشهر من نظيره في معمل النسيج المذكور. وكان عمال السكك يتقاضون في الأسبوع من ٣ إلى ٦ روبيات أقل من عمال بعض المشاريع الأهلية. وفي العام ١٩١٩ بلغت الأجور اليومية لبعض العمال الماهرين المستخدمين في القرنة ثلثي ما كان يتقاضاه أقرانهم في المحلات الأهلية[٧٢]. ولضمان إستمرار هذا الوضع كانت الشركات الأجنبية تفرض عقود عمل مجحفة على عمالها، بل إنها كانت تقوم بالإتفاق فيما بينها لفرض نظام موحد لساعات العمل والأجور اليومية كما فعلت شركتا النفط في كركوك وخانقين.

---

(٦٨) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ / ١٩٣٢ - ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢)؛-
«Report on the administration of Iraq for the year 1931», P. 68.

(٦٩) رزوق شماس، مشكلة العمال في العالم وفي العراق، بغداد، ١٩٣٦، ص ١٩٤.

(٧٠) تعادل الروبية الواحدة ٧٥ فلساً.

(٧١) «Report on the administration of Iraq for the year 1926», P . 29

(٧٢) م. و. و. File No 164/24, Labour 1919

ومن أجل تكوين تصور شامل عن معدل الأجور ومستواها العام في سنوات الإحتلال والإنتداب نورد النماذج التالية. فحسب التقارير الرسمية كان الحد الأقصى للأجور الشهرية للعمال غير الماهرين في العام ١٩٢٦ يبلغ ٤٥ روبية في معمل فتاح باشا ببغداد و ٣٧,٨ روبية في شركات النفط و ٣٥ روبية في السكك و ٣٠ روبية في الميناء و ٢٥ روبية في شركة إنماء القطن الإنكليزية(٧٣). وهذه الأجور تتدنى أكثر في المؤسسات التابعة للحكومة فهي كانت في مديريات الأشغال العامة والمساحة والزراعة تبلغ ٣٠ روبية شهرياً في أحسن الأحوال(٧٤). وتتجسد الصورة المأساوية لأجور العمال العراقيين أكثر إذا قيمناها من خلال الخط البياني لحدها الأدنى الذي كان يشكل ما يتقاضاه معظمهم. ففي العام ١٩٢٦ كان ٢٥ روبية في السكك و ٣٠ روبية في الميناء(٧٥)، بينما أصبح ١٥ روبية فقط في المؤسستين وذلك قبل مرور أقل من خمس سنوات(٧٦). ومرة أخرى تتدنى هذه الأجور أكثر بالنسبة للعمال الوقتيين الذين كانوا يشتغلون في أعمال البناء وغيرها، وهي كانت عرضة للتغير اليومي حسب وضع السوق، كما أنها كانت تصل إلى أدنى مستوى لها في القصبات. ففي المحمودية، حسب قول أحد المؤلفين في أواسط الثلاثينيات، «يكون العامل مسروراً لو وجد عملاً يومياً بخمسة فلوس (روبيتين في الشهر - ك. م.) ورغيف خبز وحفنة تمر». ويقول أيضاً: «وهناك عمال زراعيون حالتهم أسوأ من الذين ذكروا كمثل»(٧٧).

وكانت جميع المؤسسات تحاول إستغلال عمل النساء والأطفال إلى أقصى حد ممكن. ولم يكن عدد هؤلاء قليلاً نسبياً، بل إنهم أحياناً كانوا يشكلون الأكثرية. فقد بلغ عدد العمال في معمل صنع الجواريب الصوفية والقطنية ببغداد ٣٠ شخصاً في العام الأخير للإنتداب، جميعهم كانوا من

(٧٣) «Report on the administration of Iraq for the year 1926», P. 29

(٧٤) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٣٥، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ / ١٩٣٢ - ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢).

(٧٥) «Report on the administration of Iraq for the year 1926», P. 29

(٧٦) «Report on the administration of Iraq for the year 1931», P. 65

(٧٧) رزوق شماس، المرجع السابق، ص ١٩٤.

البنات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ٢٠ عاماً(٧٨). وكان النساء والأطفال يشكلون معاً أكثر من ٣٠٪ من مجموع العاملين لدى مديرية الزراعة(٧٩). أما عدد النساء والأطفال الذين كانوا يستخدمون لجني التمور وتعبئتها فقد ظل كبيراً كالسابق. وحتى أن مؤسسة كالميناء كانت تستخدم الأطفال والنساء في بعض من أعمالها. وفي جميع الأحوال كانت أجور هؤلاء لا تبلغ روبية واحدة في اليوم ولا تشكل في معظم الأحيان أكثر من ٥٠٪ من أدنى مستوى لأجور العمال غير الماهرين من الرجال(٨٠).

ويعتبر إستغلال أعمال السجناء أسوأ صفحة في تأريخ العمل العراقي خلال سنوات الإحتلال والإنتداب عندما قامت المؤسسات الحكومية باستخدام أعداد كبيرة منهم لإنجاز العديد من المشاريع. فقد استخدم هؤلاء للعمل في فتح الطرق والبناء وصنع الطابوق وفي الأشغال التابعة لبلديات المدن. ففي آذار عام ١٩٢٤ إستخدم ٢٠٠ سجين في أعمال ترميم السدود ببغداد، كما شيد سجناء البصرة مستشفى مود، وقام سجناء بعقوبة بتسوية الطرق دون مقابل(٨١) واستخدم في أواخر عام ١٩٣٠ حوالى ٩٠٠ سجين لحفر وتنظيف ترعة اللطيفية(٨٢). وفي مطلع العام ١٩٣١ جرى تشغيل أكثر من ٨ آلاف سجين عراقي في أعمال إنشائية مختلفة(٨٣). وفي كل الأحوال كان

---

(٧٨) «Special Report», P. 247

(٧٩) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ / ١٩٣٢ - ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢)

(٨٠) للتفصيل راجع: م. و. و.، الملفة نفسها؛ «العراق»، ٣ تموز ١٩٢٢؛ «Report on the administration of Iraq for the year 1926», P. 29; «Special Report», PP. 246 — 247.

(٨١) راجع: م. و. و. File No 19/11, 1921

(٨٢) «نداء الشعب»، ٤ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٨٣) «العراق»، ٣ آذار ١٩٣١. في حزيران ١٩٣١، مثلاً، إشتغل أكثر من ألفي سجين في الموصل في أعمال خارج السجن بأجور تتراوح بين ٤ و ٦ آنات للسجين الواحد في اليوم. وبلغ عدد المشتغلين في السجناء مجاناً خلال الفترة نفسها ٣٢٤٥ سجيناً في الحلة و ١٠٨٧ في الكوت و ١٠٧٠ في بغداد و ٦٠٥ في بعقوبة و ٢٤٠ في كركوك و٣٥ في العمارة (راجع: «صدى العهد»، ١٧ تموز ١٩٣١).

هؤلاء المساجين يعملون ٨ ساعات يومياً على الأقل بدون مقابل أو لقاء أجر رمزي كان يذهب عادة إلى إدارة السجن أو إلى جيوب المسؤولين الذين كانوا، بالإضافة إلى ذلك، يستخدمونهم لإنجاز أعمالهم الخاصة. فقد بلغ مجموع ما دفع إلى ٣٨٣٦ سجيناً في كانون الثاني ١٩٣١ حوالي ١١١٥ روبية في اليوم فقط، أي بمعدل أقل من روبية واحدة لكل ثلاثة من السجناء العاملين(٨٤).

كانت ظروف عمل المساجين أصعب من ظروف غيرهم فحسبما تشير إحدى الصحف التي أصدرها الإنكليز في البصرة كان السجناء يعملون وهم مقيدون وفي جو تصل حرارته إلى ١١٠ درجات فهرنهايت، وكان يحمل كل ٨ ـ ١٠ منهم على أكتافهم ما وزنه نصف طن من جذوع النخيل(٨٥). وبعد أداء هذا العمل المضني كان السجناء يرجعون، وهم مقيدون، إلى سجون «تماثل سجون القرون الأولى» حسب وصف إحدى الجرائد المؤيدة للحكومة(٨٦). وقد أدى كل ذلك إلى إرتفاع نسبة الأمراض بين السجناء بشكل ملحوظ. فخلال شهر واحد فقط لم يرجع إلى العمل في مشروع اللطيفية المذكور آنفاً سوى ٧٣٠ سجيناً من أصل ٩٠٠(٨٧).

وقد تمادت السلطة في تعاملها اللاإنساني مع السجناء، وبلغ الأمر بمدير السجون الملكية أنه استبشر كثيراً بإرتفاع عدد المساجين(٨٨) ما دام يؤدي ذلك، حسب رأيه، إلى «إحياء أراضٍ واسعة بلا مصروف» و«دوران حركة تجارية ـ زراعية تفيد البلاد والعباد» كما ورد نصاً في تقرير له رفعه إلى «فخامة

---

(٨٤) «نداء الشعب»، ٤ تشرين الثاني ١٩٣٠؛ «العراق»، ٣ آذار ١٩٣١.

(٨٥) «Basrah Times», Basrah, 29. v. 1921

(٨٦) «العراق»، ٣٠ آذار ١٩٢٧.

(٨٧) «نداء الشعب»، ٤ تشرين الثاني ١٩٣٠. إن الإفراج عن قسم من هؤلاء المساجين لا يغير الواقع في شيء.

(٨٨) لحسن حظ ذلك المدير كان عدد السجناء كبيراً في كل المدن العراقية. ففي مطلع العام ١٩٢٤ كان يقبع في سجن بغداد وحده أكثر من ٨٠٠ شخص (راجع: «العراق»، ٧ شباط ١٩٢٤).

وزارة الداخلية الجليلة» بتأريخ ٥ تموز ١٩٢٣[٨٩]. وتفتقت عبقرية هذا المدير عن إقتراح يقضي بتشكيل «سجن عمومي سيار مجهز بالمعاول والمجارف تحت خيام جدرانها من الأسلاك الشائكة المكهربة»، والح على تطبيق «نظام السرسرية، فيرسل كل سرسري للشغل، ويجعل للسرسرية قسم مخصوص يسمى ورشة السرسرية يطعمون كالمساجين» ويعرضون على الناس للعمل عندهم لقاء أجور تصرف على «تطهير وتصليح النهروان والدجيل» وبناء «سدة قرب السامراء»[٩٠].

أثار وضع السجناء وتشغيلهم بهذه الصورة بعض أوساط الرأي العام العراقي. فقد طالب حزب «الاستقلال»، مثلاً بعدم تشغيل السجناء قبل أن يكتسب الحكم عليهم الدرجة القطعية. وقد قدم هذا الحزب، الذي كان مركزه في الموصل، تقريراً إلى وزارة الداخلية بهذا الصدد ونشر صورة منه في الصحف المحلية في أواخر العام ١٩٢٤[٩١]. وانتقدت جريدة «الأوقات البصرية» ظروف عمل السجناء بشدة[٩٢].

ولم يتحمل السجناء أنفسهم وضعهم الشاذ، فعبروا عن إستيائهم بأشكال مختلفة. فكان السجناء يلجأون إلى الهرب أثناء نقلهم إلى محلات العمل حتى وإن كانت مدد محكومياتهم قليلة. ووقعت إضطرابات مختلفة داخل بعض السجون، كما حدث في البصرة سنة ١٩٢٣. ففي كانون الأول من تلك السنة أضرب سجناء البصرة عن العمل واعتصموا داخل بناية السجن ورشقوا المسؤولين بالحجارة[٩٣]. ولكن هذه الأعمال واحتجاج الرأي العام لم تؤثر على موقف الحكومة من السجناء. فإنها لجأت إلى أقسى أنواع الشدة مع السجناء المضربين في البصرة، وطالب مدير السجون الملكية بتعديل

---

(٨٩) راجع نص التقرير في: م. و. و.، File No 19/11, 1931

(٩٠) م. و. و.، الملفة نفسها.

(٩١) راجع: م. و. و.؛ الملفة نفسها؛ «العراق»، ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٤.

(٩٢) «Basrah Times», 29. V. 1921

(٩٣) للتفصيل راجع: م. و. و. ;File No 57/19 — 9 — 1, 1923
File No 19/11, 1921.

قانون العقوبات البغدادي بإضافة مادتين جديدتين إليه تقضي الأولى بإعدام كل محكوم بالسجن المؤبد «إذا أتى داخل السجن جرماً يستوجب الحكم لسنة فما فوق»، وتقضي الثانية بالسجن المؤبد «لكل من كان حكمه خمس عشرة سنة وأتى بجرم داخل السجن يوجب الحكم لسنة فما فوق»(٩٤).

وكان من الطبيعي أن يؤثر إستخدام السجناء بهذا الأسلوب على سوق العمل ومسألة البطالة، كما نبين ذلك فيما بعد.

لم تقتصر مشكلة الأجور على مستواها المتدني، بل إن ظروفاً وعوامل محددة ساعدت كثيراً على تعقيدها أكثر فأكثر. فإن الشركات الأجنبية كانت تتصرف بأجور العمال العراقيين كما تشاء، ولاسيما أنها لم تكن تخضع لأية رقابة من جانب الحكومة العراقية في سنوات الإنتداب، بل على العكس من ذلك توجد دلائل تبين أن الجهات المسؤولة كانت تحاول الضغط على أجور العمال. فإن المجالس البلدية، مثلاً، كانت مهتمة جداً بتحديد «أجور الحمالين الفاحشة»(٩٥). وقبل ذلك أوقف الحاكم السياسي البريطاني في الحلة جميع أعمال التعمير والبناء من أجل أن يفرض على العمال المستوى الذي اعتبره إعتيادياً للأجور(٩٦). وفي الواقع كان العمال وحيدين في حلبة الصراع من أجل أجور أفضل، فإن الجميع تقريباً كانوا يريدونهم أن يعملوا بأقل الأجور، حتى إن إحدى الجرائد أعتبرت «أجور العمال» في بداية العشرينيات «مشكلة صعبة» فكتبت عن «إستبداد العمال» وإرهاقهم الناس «بما يطلبونه من الأجور الباهظة، لا رادع يردعهم ولا هم يتبصرون. فالعسر المالي والكساد التجاري (وعوامل أخرى) لا تتفق مع الأجور التي يريدها الأخ العامل، وهذا هو الغبن المبين»(٩٧). فلا غرو، والحالة هذه، أن نرى الشركات الأجنبية تتمادى في الضغط على أجور العمال العراقيين. فكانت إدارة السكك، مثلاً، تقطع راتب العامل عن كل يوم يغلق فيه معمل الشالجية

(٩٤) راجع: م. و. و. File No 57/19 — 9 — 1, 1923
(٩٥) راجع: «العراق»، ١١ تشرين الأول ١٩٢٢.
(٩٦) راجع: الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٣٠٤.
(٩٧) «العراق»، ٢١ حزيران ١٩٢٢.

كأيام الأحد والأعياد الرسمية والدينية للحكومتين العراقية والإنكليزية(٩٨). وفي أواخر عهد الإنتداب قلصت شركات النفط الحد الأعلى للأجور الشهرية للعمال غير الماهرين بمقدار حوالي ٢٥٪ عندما جعلته ٣٠ روبية بعد أن كان ٣٧,٨ روبية في العام ١٩٢٦. وحذت إدارة الميناء حذوها بأن جعلت الحد الأعلى لأجور العمال غير الماهرين ٢٥ روبية شهرياً بدل ٣٠ روبية في العام ١٩٢٦(٩٩). وإذا أخذنا إرتفاع أسعار المواد الضرورية بنظر الإعتبار بدا لنا مدى الإجحاف الذي لحق العمال. فإن الأجور اليومية لمعظم العمال العراقيين بعد الحرب كانت تعادل سعر قنينة واحدة من الحليب فقط.

وفي حالات كثيرة كانت الأجور الحقيقية التي تصل إلى يد العامل نفسه تقل عن المعدلات التي أشرنا إلى نماذج منها. فإن عمال النفط من البدو السابقين الذين كانوا يعملون لدى الشركات أو في مشروع مد أنابيب النفط من كركوك إلى البحر الأبيض المتوسط كانوا يدفعون جانباً من أجورهم يتراوح بين العشر والثلث إلى رئيس العشيرة التي كانوا ينتمون إليها(١٠٠). وغالباً ما كان المتنفذون من رجال العشائر يأخذون أعمال تشييد الطرق ومد الأنابيب وغيرها كمقاولات فيستغلون في إنجازها أتباعهم أبشع إستغلال. فكانت شركة النفط التركية، مثلاً، تعطي معظم أعمال إنشاء الطرق والحراسة إلى الشيوخ المحليين بالتعهد(١٠١). وكانت آثار الأسلوب الإقطاعي في التعامل مع العمال تمتد لتشمل حتى العاملين في الورشات والمحلات الحرفية. وقد جاء وصف هذا الواقع معبراً على لسان أحد النواب(١٠٢) أمام المجلس

---

(٩٨) «العالم العربي»، ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٩٩) الأرقام محسوبة بالاستناد إلى الاحصاءات الرسمية البريطانية (للتفصيل راجع:
«Report on the administration of Iraq for the year 1926», PP. 29 — 30; «Special Report», PP. 245 — 246

(١٠٠) E. A. Kinch, Op. Cit., P. 197؛ «العالم العربي»، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٦؛ «إتحاد الشعب» (جريدة)، بغداد، ١٣ أيار ١٩٦٠.

(١٠١) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٣ / ٢، موضوع الملفة: شركة النفط العراقية ١٩٢٧.

(١٠٢) هو نائب الديوانية فريق المزهر.

عندما قال بالنص:

«كنت ترى العامل يشتغل في معمل أو في محل طول نهاره من مطلع الشمس حتى مغيبها، وتراه يقف ليلاً في دار صاحب ذلك المحل يخدم الضيوف ويقدم لهم القهوة»(١٠٣).

والأسوأ من ذلك أن الدولة نفسها كانت تزاول أعمال السخرة لقاء أجور رمزية. فبالرغم من أن المادة العاشرة من الدستور كانت تحظر العمل الإجباري، إلا أن سلطة الإحتلال والحكومة كانتا تستغلان العمال كما تشاءان بفرض العمل عليهم لقاء أجور رمزية بحجة إنجاز بعض الأعمال الضرورية. وفي العام ١٩٢٧ قننت الدولة هذه الظاهرة المنافية للدستور عندما أصدرت «قانون الإستعانة الإضطرارية» الذي أعطت بنوده الجهات المختصة «حق» تشغيل العمال بأجرة تعينها هي بحجة إقامة السدود لمقاومة الفيضانات وتأسيس الفرق لمكافحة الجراد وما شابه من أعمال كانت تخدم مصالح الإقطاعيين قبل غيرهم. ولم يتورع الموظفون عن إستغلال العمال بالأسلوب نفسه لإنجاز أعمالهم الخاصة، كما أنهم كانوا في الغالب يتصرفون بالأجور الرمزية التي كانت الحكومة تعينها لتشغيل العمال. وقد استفحلت هذه الظاهرة المشينة منذ العهد العثماني وفي بداية الإحتلال البريطاني بحيث اضطرت الدولة إلى إتخاذ إجراءات قانونية في محاولة يائسة منها لوضع حد لها، فنصت المادة ١٠٠ من قانون العقوبات البغدادي بالحكم بالسجن لمدة سبع سنوات أو بالغرامة أو بكلتيهما معاً على كل موظف يرغم عاملاً على تأدية عمل بدون أجرة ويأخذ لنفسه الأجرة المخصصة لذلك العمل من قبل الحكومة. ونصت المادة ١١٩ من القانون نفسه على معاقبة أي موظف يرغم عاملاً على الإشتغال في أعمال خاصة(١٠٤).

---

(١٠٣) «الدولة العراقية. محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية السادسة. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥»، بغداد، ١٩٣٦، ص ٤٤٠.

(١٠٤) للتفصيل حول هذه المواضيع راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم، تقرير وزارة الداخلية عن العمل والعمال في العراق سنة ١٩٣١؛

«Report on the administration of Iraq for the year 1926». P. 34.

نتيجة لكل ما تقدم كان العمال يؤلفون أدنى الفئات الإجتماعية في المدينة[١٠٥] ويعيشون عيشة ضنك، فكانوا عملياً يتقاضون ما كان يكفي فقط لتجديد نشاطهم للإستمرار في العمل، وهو ما أشارت إليه صحيفة «نداء العمال» صراحة عندما كتبت في عددها الأول تقول إن أتعاب يد العامل العراقي «لا تساوي إلا قوته بتقتير»[١٠٦]. وفي أحيان كثيرة لم تكن موارد العمال الواطئة تضمن لهم حتى ذلك الحد المتدني من العيش. فباعتراف المسؤولين الإنكليز لم يكن ما كان يتقاضاه عمال الطرق في المنطقة الكردية كافياً «لشراء الخبز والسكاثر فقط»[١٠٧]. لذا كان من الطبيعي أن ترتفع نسبة الأمراض والوفيات بين العمال بشكل خطير. فبموجب إحصائية رسمية تعود إلى أواسط العشرينيات بلغت نسبة الوفيات السنوية بين عمال السكك ٢,٥٤ في الألف، وبين عمال الميناء ٥,٧٦ في الألف. أما نسبة المرضى فقد بلغت بين عمال السكك ٢,٤٦ في الألف سنوياً وفي الميناء ٢,٢٧ وفي شركة النفط الإنكليزية الفارسية ٢,٠٧ في الألف[١٠٨]. وفي الواقع أن نسبة المرضى كانت أكبر بكثير من الأرقام المذكورة، ذلك لأن العمال كانوا مضطرين إلى تحمل قسم كبير من أمراضهم جراء قطع رواتبهم في حالة إنقطاعهم عن العمل بسبب المرض.

لا شك في أن أحد أسباب هذا الوضع يعود إلى واقع الخدمات الصحية التي كانت تقدم للعمال. فهي إما كانت محدودة للغاية أو معدومة كلياً. فقد ورد في تقرير رسمي بهذا الصدد ما نصه:

«ولا توجد معلومات عن التدابير الصحية الجدية المتخذة للعمال في كل مكان أو مركز للعمل يشتغلون فيه في العراق. ولكن الأرجح القول هنا إن

---

(١٠٥) كان أكثر العمال مهارة يحتل مرتبة أدنى من أصغر موظف في المجتمع العراقي المدني آنذاك.

(١٠٦) «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ١٤.

(١٠٧) راجع: A. M. Hamilton , Op. Cit., P. 61

(١٠٨) راجع: «Report on the administration of Iraq for the year 1926», PP. 31 — 32.

شؤونهم الصحية مهملة لفقدان التشريع والمراقبة التي يفرضها على الحكومة تجاه مؤجري العمال ومشغليهم»[١٠٩].

كانت المؤسسات الأجنبية تقدم أفضل الخدمات الصحية لعمالها، إلا أن إهتماماتها في هذا المجال ظلت، مع ذلك، دون المستوى المطلوب إلى حد كبير. ففي العام ١٩٢٦، مثلاً، كان هناك مستشفى واحد ببغداد يسع ٤٥ سريراً يقدم الخدمات إلى أكثر من ثمانية آلاف عامل موزعين على المناطق الممتدة بين الموصل وخانقين في الشمال والبصرة في الجنوب[١١٠]. وكان على عمال النفط في خانقين السفر إلى كركوك للعلاج الصحي[١١١].

وفي الواقع لم يجر أي تغيير إيجابي في هذا الجانب المهم من ظروف العمل في عهد الإنتداب، بل على العكس من ذلك توجد أدلة كثيرة تبين تقليص الخدمات الصحية التي كانت تقدم للعمال في المشاريع الأجنبية. فإن إدارة السكك، مثلاً، قامت خلال سنة واحدة فقط بتقليص خدماتها إلى درجة بحيث أصبح معدل كلفة إستخدام الشخص الواحد مع أجوره الشهرية ٧٣ روبية فقط في العام ١٩٢٥ مقابل ٨٥ روبية في العام ١٩٢٤[١١٢]. وبعد مرور سبع سنوات قررت الإدارة نفسها حذف ٧٠ ألف روبية من المبالغ المخصصة لمستشفاها الذي ألحق قسم من بنايته بشعبة الهندسة التابعة للسكك الحديدية[١١٣].

ولكي نجسد أبعاد هذه الصورة القاتمة أكثر، نورد فيما يلي نص البند الثاني من بنود العقد الخاص الذي كانت إدارة السكك تبرمه مع العمال قبل تشغيلهم، علمًا بأن تلك الإدارة كانت تقدم للعاملين لديها خدمات صحية أفضل من غيرها. يقول نص البند:

(١٠٩) م. و. ، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (١٧ / ١ - ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢).

(١١٠) «Report on the administration of Iraq for the year 1926», PP. 29 — 30.

(١١١) «العراق»، ٤ آذار ١٩٣١.

(١١٢) راجع:

«Iraq Railways. Administration Report for the year 1924 — 1925», P. 16.

(١١٣) راجع: «الأهالي» (جريدة)، بغداد، ٢ كانون الثاني ١٩٣٢.

«وفي حالة التغيب عن الخدمة بسبب إنحراف في صحتي منشأه التهامل أو سوء السلوك أو عدم التبصر من جانبي فلمدير السكك الحديدية أن ينهي هذا العقد بدون إنذار، وفي حالة عدم إنهاء العقد فلا يحق لي تناول راتب عن المدة... التي تغيبت فيها... ومدة التغيب هذه لاتحتسب كخدمة فعلية بمقتضى أحكام هذا العقد»(١١٤).

ومن الطبيعي أن من يضع مثل هذا الشرط المجحف لا يتورع عن إعتبار تهامل العامل أو سوء سلوكه وعدم تبصره منشأ لكل مرض يصيبه وهذا يفسر لنا لماذا كان معظم العمال يستمرون في العمل في حالة إصابتهم بأمراض طارئة. وتتوفر أمثلة غريبة في بابها عن تصرفات إدارة السكك في هذا المجال. فعندما فقد أحد العمال الماهرين إحدى يديه أثناء العمل قررت الإدارة تقليص راتبه اليومي من ثلاث روبيات وأربع آنات إلى أقل من روبية واحدة. وجرى تقليص راتب عامل آخر بمقدار حوالى ٥٠٪ بعد أن فقد عينه اليمنى أثناء العمل. وفصل عامل ثالث بعد أن سقط من فوق عمود أثناء العمل لأنه بقي طريح الفراش لمدة ثلاثة أشهر إنقطع خلالها عن الدوام بالرغم من إرادته(١١٥). وفي الغالب كانت إدارة السكك تقوم بقطع أجر العامل اليومي بتمامه حتى في حالة إستحصاله على إجازة مرضية من طبيب معمله تجيز له عدم الإشتغال في ذلك اليوم. والأنكى من ذلك أن الادارة كانت تقطع ذلك الأجر بغض النظر عن إشتغال المريض أكثر من نصف ساعات العمل المطلوبة قبل حصوله على الإجازة الطبية الرسمية(١١٦).

لم يتمتع العامل العراقي وورثته بأي شكل من أشكال الضمان طيلة سنوات الإحتلال والقسم الأعظم من سنوات الإنتداب. وتحت ضغط ظروف داخلية وخارجية معينة ظهرت أشكال للضمان محدودة ونادرة للغاية. فإن معظم المؤسسات والمشاريع لم تكن تدفع أي تعويض في حالة وفاة العامل أو

---

(١١٤) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ - ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢).

(١١٥) م. و. و.، الملفة نفسها؛ «العالم العربي»، ٣ أيلول ١٩٣٢.

(١١٦) «العالم العربي»، ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٠.

إصابته أثناء العمل. فلم تدفع إدارة الميناء أي شكل من أشكال التعويض لعمال الميناء إلا لمن كان منهم يعمل على الكراكات (المراكب) المخصصة لحفر الأنهر وتعميقها(١١٧) وذلك لعدم إقبال الناس على هذا العمل الصعب والخطير. وكانت شركة النفط العراقية تدفع للعامل الرجل المتوفى إثر إصابته أثناء العمل تعويضاً يعادل أجوره لمدة ٣٠ شهراً أو ١,٥٠٠ روبية أيهما كان الأقل، أما عن الطفل المتوفى فإنها كانت تدفع مبلغاً يعادل أجوره لمدة ٦ أشهر فقط. وفي حالة إصابة الرجل بعاهة دائمية من جراء العمل فإنها كانت تدفع له تعويضاً يعادل أجوره لمدة ٤٢ شهراً أو ٢,٠٠٠ روبية أيهما كان الأقل، وكانت تدفع للطفل في حالة مشابهة مبلغاً يعادل أجوره لمدة ٨٤ شهراً أو ١,٥٠٠ روبية أيهما كان الأقل. وكانت شركة نفط خانقين تدفع في حالات مشابهة تعويضاً أكثر بقليل من هذا المبلغ(١١٨). أما في المشاريع الأخرى فإن العمل من أجل توفير «الخدمات الصحية للعمال والتعويض لزوجات وأطفال الذين يفقدون الحياة منهم» كان مجرد «صراع مستميت» حسب إعتراف أحد المهندسين الإنكليز(١١٩).

ولم تكن إصابات العمال أثناء العمل قليلة، خاصة وإن الشركات الأجنبية كانت تعتمد على جهود عمالها كلما وجدت إلى ذلك سبيلاً لأنها برخصها غير الإعتيادي كانت تكلفها أقل من إستخدام الآلة، كما إنها لم تكن تتخذ الإجراءات الحديثة اللازمة لوقاية العمال أثناء أدائهم للأعمال التي تقتضي مثل تلك الوقاية. لذا ليس بغريب إن أدى إنفجار أول بئر للبترول في كركوك يوم ١٣ تشرين الأول ١٩٢٧ إلى وفاة ٢٠ عاملاً وجرح عدد آخر منهم(١٢٠). واضطرت الحكومة إلى إتخاذ إجراءات عاجلة للحيلولة دون إرتفاع عدد الضحايا، فأقامت خمسة مخافر على طول مجرى النفط الممتد لمسافة

(١١٧) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ - ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢).

(١١٨) م. و. و.، الملفة نفسها؛ «Special Report», P. 245

(١١٩) راجع: A. M. Hamilton, Op. Cit P. 61

(١٢٠) راجع: علاء الدين سجادي، كه شتيك له كوردستانا (رحلة في كردستان)، باللغة الكردية، بغداد، ١٩٥٦، ص ٨٢.

١٧ ميلاً وأخلت قريتي حسين آغا وقزلياو المجاورتين من سكانها[١٢١]. وغالباً ما كانت الصحف المحلية تعلن عن إصابات العمال أثناء العمل دون أن يتخذ إجراء محدد للتخفيف عنهم[١٢٢].

كان عمال الطرق، إلى جانب ما تقدم، يتعرضون لخطر من نوع آخر. فإن رجال العشائر الذين أعتبروا الطرق الجديدة خطراً يهدد إستقلاليتهم ووسيلة من وسائل فرض الحكم المركزي عليهم، كانوا يحاولون عرقلة أعمالها بكل ما توفر لديهم من سبل، مما كان يعرض حياة العمال لخطر جدي ويخلق لديهم ظروفاً نفسية غير مستقرة، ولاسيما لأن عوامل الثأر بين رجال العشائر المختلفة لعبت دورها أيضاً في هذا الموضوع. ويروي المهندس أ. م. هاملتن حوادث عديدة من هذا القبيل وقعت خلال السنوات الثلاث التي إستغرقها فتح طريق أربيل - رواندوز - رايات[١٢٣]. ففي حالات عديدة كان رجال العشائر يخربون في الليل ما يبنيه العمال في النهار. ووقعت حوادث مشابهة لتلك على خطوط السكك في الوسط والجنوب، مما إستدعى تنظيم الحراسات الليلية وأخذ تعهدات من رؤساء العشائر تقضي بالعمل للمحافظة على السكك كل في منطقة نفوذه[١٢٤]. وشهدت تلك الفترة، ولاسيما السنوات الأولى للإنتداب، هجمات مباشرة نظمها رجال العشائر ضد العمال. فعلى سبيل المثال نظم حوالى ٥٠ بدوياً في أيار ١٩٢٣ هجوماً على عمال السكك بالقرب من سامراء مما أدى إلى مقتل ثلاثة منهم وجرح رابع توفى بدوره[١٢٥].

تتوفر شواهد أخرى عديدة على ظروف العمل الشاقة وإنعدام الخدمات والضمان في عهدي الإحتلال والإنتداب البريطانيين. فكان على العديد من

(١٢١) «العراق»، ٦ كانون الأول ١٩٢٧.

(١٢٢) راجع على سبيل المثال: «العالم العربي»، ١٣ أيلول و ٢٥ تشرين الأول و ٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ وغيرها.

(١٢٣) في كتابه المذكور آنفاً «Road through Kurdistan»

(١٢٤) م. و. و. File No 45/11, Railwaus (1922 — 1925)

(١٢٥) م. و. و.، الملفة نفسها.

العاملين لدى شركات النفط قطع مسافات طويلة تبلغ عدة أميال مشياً على الأقدام للوصول إلى محلات عملهم، أو للإشراف على أعمال العمال الذين كانوا يعملون بمعيتهم[١٢٦]. ولم يتمتع سوى قطاع صغير جداً من العمال بالإجازات السنوية التي كانت لا تتعدى ١٤ يوماً في أفضل الحالات، ودون أن يسمح بتراكمها. وغالباً ما كانت مدة الإجازة هذه تستقطع على حساب الإجازات المرضية[١٢٧]. ولم تختلف ظروف سكن الأكثرية الساحقة من العمال عن أدنى ما كان معروفاً في الريف العراقي. فباعتراف الوثائق الرسمية كانت مديرية الأشغال العامة تعد الخيام لسكنى الألوف من عمالها، وكانت مديرية الزراعة تسكن عمالها في الأكواخ. ولم تختلف ظروف سكنى العمال غير الماهرين لدى الشركات الأجنبية عن ذلك في شيء. فإن شركة النفط العراقية كانت تعد أماكن من الألواح أو الحصر والبواري لسكنى أكثرية عمالها. والأسوأ من ذلك أن إدارة الميناء كانت تأخذ من عمالها غير الماهرين بدلات إيجار عن العرصات التي تخصصها لهم بالقرب من أرصفة الميناء ليشيدوا عليها أكواخاً للسكنى على حسابهم الخاص[١٢٨].

يعتبر الطرد الكيفي واحداً من أبرز مشاكل العمل والعمال في العراق التي ظلت قائمة كما هي حتى بعد إلغاء الإنتداب البريطاني. فإن جميع المؤسسات الأهلية والحكومية والأجنبية كانت مطلقة اليد في الإستغناء عن العمال أو تبديلهم بغيرهم كيفما شاءت ومتى أرادت. ولم تكن هذه المؤسسات ملزمة بدفع تعويضات للعمال الذين تستغني عن خدماتهم لأي سبب كان، أو حتى بمجرد إنذارهم قبل فترة كافية ليتدبروا خلالها أمورهم. فإن إدارة

---

(١٢٦) «خه بات ـ النضال» (جريدة)، بغداد، ٣ تشرين الأول ١٩٦٠؛ «نداء الشعب»، ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(١٢٧) للتفصيل راجع: م. و. و.

File No 164/32, Office of Ci v il Cammissoner — Baghdad, Labour, 1918 — 1920; «Report on the administration of Iraq for the year 1926», PP. 31 — 32.

(١٢٨) للتفصيل راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ ـ ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢)؛

«Report on the administration of Iraq for the year 1926», PP. 31 — 32.

السكك لم تكن تمنح العامل الذي تستغني عنه سوى إجرة يوم واحد، كما أنها لم تكن تنذر العامل قبل الإستغناء عنه بأكثر من يوم واحد[١٢٩]. وقدضمنت الإدارة لنفسها مثل هذا «الحق» صريحاً في عقد العمل الذي جعل بنده الحادي عشر مصير العامل بيد الإدارة بمثل هذا الأسلوب العبودي:

«١١ - إذا كنت متهماً بسوء السلوك أو عدم الإطاعة فلمدير السكك الحديدية أن يستغني عني بدون إنذار[١٣٠]». وقد جرى تطبيق هذا البند الجائر والمجحف بشكل جائر ومجحف قلما وجد له مثيل في العالم[١٣١]. وإن أقصى ما كانت تفعله المؤسسات الحكومية وغير الحكومية عشية الإستقلال أنها كانت تدفع راتب شهر واحد للعامل الذي تستغني عن خدماته، كما فعلت ذلك مطبعة الحكومة عندما فصلت عدداً من عمالها في أواخر عام ١٩٣١[١٣٢].

وكان من الطبيعي أن يساعد مثل هذا الموقف على تفاقم البطالة بين العمال، والتي تعتبر واحدة من أعقد وأهم المشاكل التي عانت منها الطبقة العاملة العراقية كثيراً خلال سنوات الإحتلال والإنتداب

البطالة والعمال الأجانب في
سنوات الإحتلال والإنتداب

أدى تفاقم الإستغلال الإقطاعي في الريف وإرتفاع عدد الفلاحين الذين فقدوا كل مصدر للعيش هناك وإزدياد التباين بين أسلوب الحياة في المدينة والقرية وتوجه موجات متزايدة من المهاجرين نحو المدن الكبرى، مع إستمرار عملية إنحلال الإنتاج الحرفي وضعف وتاثر نمو الصناعة الوطنية وتقلص المشاريع الستراتيجية وغير ذلك من العوامل، أدى كل ذلك إلى كساد واضح في سوق العمل بعد الحرب العالمية الأولى عندما أصبح عرض

(١٢٩) «Report on the administration of Iraq for the year 1926», P. 31

(١٣٠) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ / ١٩٣٢ - ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢).

(١٣١) نعود إلى الموضوع في مكان آخر من هذا الفصل.

(١٣٢) راجع: «العراق»، ١٩ كانون الثاني ١٩٣١.

الأيدي العاملة أكثر بكثير من الطلب عليها. ومن هنا إستفحلت ظاهرة البطالة بين العمال العراقيين بشكل خطير ومؤثر. فخلال الأعوام الثلاثة الأولى التي أعقبت الحرب تم صرف ٥٠ ألف عامل كان جلهم من العرب والكرد فيما عدا قسم منهم كانوا من الفرس(١٣٣). كما أغلقت ورشات عديدة للحدادة وغيرها أبوابها بعد إنتهاء الحرب(١٣٤). واستمرت بعض الشركات الأجنبية، وبشكل خاص إدارة السكك، على سياسة تقليص عدد عمالها العراقيين. ففي أيار عام ١٩٢٧ إستغنت الإدارة المذكورة عن «جماعة كبرى من العمال، كان عدد عظيم منهم من العراقيين، فازداد بهم جيش العاطلين»(١٣٥).

إستفحلت مشكلة البطالة في الأعوام الأخيرة من عمر الإنتداب وذلك من جراء مجموعة عوامل متفاعلة فيما بينها، تأتي في مقدمتها الآثار المباشرة التي تركتها أزمة الرأسمالية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٣) على الوضع العام في العراق(١٣٦). ولعبت الشركات الأجنبية دوراً أساسياً في خلق هذه المأساة كما نلاحظ ذلك بشكل أوضح ضمن المواضيع التي نستعرضها فيما بعد. ولم تلعب المؤسسات الحكومية الدور الأخير في تعقيد المشكلة. فإن وزارة المعارف كانت تطبع الكتب المدرسية في الخارج، ولاسيما في مصر(١٣٧)، بينما كانت المطابع العراقية تعاني من كساد واضح في أعمالها. ثم إن مطبعة الحكومة كانت تطرد قسماً من عمالها بحجة عدم توفر الأعمال لهم ثم تفرض أعمالاً إضافية على بقية العمال لكثرة أشغالها(١٣٨). ولم تستطع المعامل الأهلية الجديدة أن تستوعب سوى جزء يسير من جيش العاطلين الذي كانت صفوفه تتسع من يوم إلى آخر. ففي أوائل صيف عام ١٩٣٢ بلغ عدد العاطلين المسجلين لدى

---

(١٣٣) م. و. و. File No 164/37, Labour, 1920 — 1921

(١٣٤) «العراق»، ٢٥ أيار ١٩٢٧.

(١٣٥) اعتبرت الصحافة المحلية قرار إدارة السكك كارثة (راجع: «العراق»، ٢٥ أيار ١٩٢٧).

(١٣٦) لنا عودة إلى الموضوع.

(١٣٧) «الأخبار» (جريدة)، بغداد، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣١.

(١٣٨) «العراق»، ٥ تشرين الثاني ١٩٣١.

«جمعية عمال الميكانيك العراقية» وحدها حوالى ٥ آلاف شخص، ثم إرتفع العدد خلال أقل من شهر واحد إلى أكثر من ٦ آلاف ومن ثم إلى عشرة آلاف قبل أن تشرف تلك السنة على نهايتها. أما عدد العاطلين في المدن الأخرى فكان يقدر بأربعة أضعاف ذلك الرقم(١٣٩). وكان أكثر من نصف هؤلاء العاطلين يجيدون صنعة واحدة أو أكثر(١٤٠). وفي مثل تلك الظروف كان يكفي مجرد الاعلان عن وجود أعمال محددة في اقصى زاوية من البلاد حتى يهرع المئات من العاطلين لتسجيل أنفسهم(١٤١).

وقد دفعت البطالة العديد من العمال لترك بلادهم واللجوء إلى الأقطار المجاورة والقريبة بحثاً عن العمل. وكان من الطبيعي أن يرضى هؤلاء في الغربة بأي عمل كان وأن يعيشوا في ظروف صعبة كانت تودي أحياناً بحياتهم(١٤٢). كما إنتقل «عمال عراقيون كثيرون» للعمل في حقول النفط في إيران ولم تكن الحكومة العراقية على علم «بكيفية إستخدامهم وأجورهم وشروط عملهم ومقدارهم بالضبط» كما ورد نصاً في إحدى الوثائق الرسمية(١٤٣). ومن الجدير بالذكر أن الإنكليز جرياً على سياستهم كانوا يعاملون هؤلاء العمال بأسلوب يختلف عن أسلوب تعاملهم لأخوتهم في العراق، فإنهم أسكنوا العمال العراقيين في عبادان، مثلاً، في الدور العائدة لشركة النفط هناك(١٤٤). ومن المفيد أن نشير إلى أن الإيرانيين طالبوا الحكومة البريطانية بإبعاد العمال العراقيين من بلادهم(١٤٥).

---

(١٣٩) «العالم العربي»، ١٦ حزيران و ٧ تموز ١٩٣٢ و ١١ كانون الثاني ١٩٣٣؛ «الإخاء الوطني»، ٢٧ حزيران ١٩٣٢.

(١٤٠) راجع: «الإخاء الوطني»، ٤ تموز ١٩٣٢.

(١٤١) راجع على سبيل المثال: «العراق»، ١٠ و ٢٧ آب ١٩٣١.

(١٤٢) راجع على سبيل المثال: «العالم العربي»، ١٩ شباط ١٩٣٢ (في هذا العدد نبأ وفاة عامل عراقي إكتسحه الثلج في بيروت).

(١٤٣) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (١٧ / ١ - ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢).

(١٤٤) «العراق»، ٢٢ أيار ١٩٢٨.

(١٤٥) المصدر نفسه.

تحولت قضية العاطلين عن العمل في بداية الثلاثينيات إلى مشكلة إجتماعية جدية إستلفتت أنظار الرأي العام العراقي على نطاق واسع. ففي العامين الأخيرين من عمر الإنتداب قلما صدرت صحيفة محلية دون التطرق إلى موضوع البطالة بشكل أو بآخر.

لعبت سياسة الإنكليز في العراق دوراً واضحاً في تفاقم مشكلة البطالة بين العمال. فمن طبيعة الإستعماريين أنهم حيثما يحلون يحاولون أن يكون رجال الشرطة والجنود في الجيش والعمال الماهرون في مختلف المؤسسات الحساسة من أكثر الناس إعتماداً عليهم وإرتباطاً بهم. وقد نجحت هذه التجربة في مختبرهم الكبير الهند حيث إختاروا الجنود والشرطة من بين رجال العشائر المعروفة بتخلفها الكبير وبموالاة زعمائها المطلق للإنكليز. وكان من الطبيعي أن يعيد المحتلون تجربتهم هذه في بلاد الرافدين التي كانوا يريدونها قاعدة ثابتة لهم في قلب الشرق الأوسط. وهذا يفسر لنا مبادرة الإنكليز إلى تأسيس تشكيلات خاصة من قبيل الشبانة وقوات الليفي وفتح مدرسة خاصة لأبناء رؤساء العشائر في بغداد.

ولئن كان الإنكليز قد فشلوا في تحقيق ما كانوا يصبون إليه من إجراءاتهم هذه بسبب النضال الدائب للشعب العراقي، فإن نجاحهم في سياستهم العمالية كان كبيراً. فإنهم حاولوا قبل كل شيء حجب المهارة الفنية عن العامل العراقي إلى أقصى حد ممكن، وذلك حتى يحولوا دون تكون كادر فني عراقي ليبقى المجال مفتوحاً أمامهم لاستخدام غير العراقيين والعناصر الأكثر موالاة لهم على نطاق واسع. وفي هذا يكمن سر إحدى خصائص الطبقة العاملة العراقية التي ظلت تلازمها حتى تحقيق الإستقلال السياسي الناجز للبلاد، نقصد بها قلة عدد العمال الماهرين في صفوفها.

وكانت الشركات الأجنبية تتحايل بسبل مختلفة للتملص من التزاماتها بشأن إعداد كادر عمالي محلي بموجب بنود الإتفاقيات المعقودة معها(١٤٦). فقد

(١٤٦) نص البند الخامس من إتفاقية عام ١٩٢٥ مع شركات النفط على ضرورة إستخدام العراقيين وتدريبهم «ما أمكن». إلا أن الشركات حاولت تقليص تلك الإمكانية إلى أدنى =

ظلت شركات النفط تعتمد، حتى بعد الإنتداب، في إدارة القضايا الفنية، والمعقدة منها بشكل خاص، على العناصر المرتبطة بها(١٤٧). ولم تكن إدارة السكك جدية أبداً في إجراءاتها الخاصة بإعداد الكادر الفني العراقي للمؤسسات التابعة لها. فعلى سبيل المثال إتفقت هذه الإدارة مع مدرسة الصنائع ببغداد على أن تقوم الأخيرة بتدريب عدد من العمال لها لقاء مبلغ من المال. فإذا بالإدارة تبعث إلى هذه المدرسة ٣٧ شخصاً فقط خلال عامين، ومع ذلك فلم يكمل من هذا العدد القليل الدورات المخصصة لتدريبهم سوى ثلاثة أشخاص فقط، أما البقية فأعيدوا إلى المدرسة إما لكونهم جد صغار أو لعدم رغبتهم في الإستخدام في المعامل(١٤٨). ولم تكتفِ الإدارة بذلك، بل إنها قررت في أواخر سنة ١٩٣٠ غلق المدرستين التابعتين لها واللتين أسستا في سنوات الإحتلال بسبب الحاجة الملحة للإنكليز لتدريب عدد من العمال(١٤٩).

كان كل ذلك يجري على مرأى ومسمع الأوساط العراقية المسؤولة(١٥٠)، وبالرغم من حاجة البلاد الملحة للكادر الفني، وبغض النظر عن التأكيدات المتكررة لبعض الأوساط العمالية حول ضرورة الإهتمام بهذا الموضوع؛ فقد طالب العمال والحرفيون بفتح مدارس صناعية خاصة لتدريب العمال، بل وبإشراك الماهرين منهم في البعثات الدراسية التي ترسلها الدولة

= حد ممكن. ولهذا السبب أعتبر العراقيون «التعهدات التي تطلقها (الشركات - ك. م.) على نفسها حبراً على ورق» (القول لمراسل جريدة «العراق» في كركوك. راجع: «العراق»، ٢٧ نيسان ١٩٢٨).

(١٤٧) لا نقصد بمثل هذا الإرتباط العمالة، بل ما يمكن وصفه بالارتباط النفسي. فقد كانت شركات النفط تختار عادة العناصر التي تربط رفاهها النسبي بوجودها، عناصر تخلص لها أكثر مما تخلص لقضية العمال.

(١٤٨) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة ص / ١٠، بموضوع الملفة: السكك ١٩٢٦، تقرير هامند.

(١٤٩) «نداء الشعب»، ٥ كانون الأول ١٩٣٠.

(١٥٠) قلما كانت السلطة تجلب نظر الشركات الأجنبية إلى هذه الحقيقة، بل إنها إن فعلت ذلك تحت ضغط ظروف معينة، فما كانت تجد من يعير لها إذناً صاغية (راجع على سبيل المثال: «العالم العربي»، ٦ آب ١٩٣٠).

إلى الخارج[١٥١]. وقد إضطرت الجمعيات العمالية في بداية الثلاثينيات إلى أن تقوم بفتح دورات تدريبية وتثقيفية خاصة لأعضائها وجلبت من الخارج كتباً في إختصاصات الصناعة، والميكانيك لتدريسها في تلك الدورات[١٥٢]. وهناك شواهد كثيرة تبين إستعداد العامل والحرفي العراقي للتعلم والإبداع[١٥٣].

ولم تؤثر الحاجة الملحة للصناعة الوطنية الناشئة إلى الأيدي العاملة الفنية على الموقف من هذه المسألة الحيوية إلا في حدود جد ضيقة. ولم يكن عبثاً إن اضطر صاحب أول معمل أهلي حديث للنسيج لأن يقيم مشروعه في الكاظم حيث كان يتوفر عدد كافٍ من العمال الحرفيين الذين كانوا أفضل من يمكن الإعتماد عليهم لإلمامهم بالصنعة. وقد تأخر تأسيس أول معمل للدباغة في العراق بسبب عدم توفر العمال الماهرين، فاضطر بعض الممولين لأن يرسلوا عدداً من الأشخاص إلى أوروبا على حسابهم الخاص بقصد التخصص في هذه الصنعة، وبعد ذلك فقط تمكن علي صائب الخضيري من تأسيس أول معمل للدباغة الحديثة في البلاد[١٥٤].

لم يكن بوسع هذه الإجراءات الجانبية أن تؤثر على النقص الكبير في المهارة الفنية التي كانت الطبقة العاملة العراقية تعاني منه. ففي سنوات الإحتلال كان العمال الماهرون العراقيون يشكلون نسبة جد ضئيلة من مجموع

---

(١٥١) قدمت «جمعية أصحاب الصنائع» طلباً رسمياً بهذا الصدد إلى وزارة المعارف في أواسط تموز عام ١٩٣٠ (راجع: «العالم العربي»، ٢٩ تموز ١٩٣٠).

(١٥٢) راجع على سبيل المثال: «العراق»، ٧ و١٩ كانون الثاني ١٩٢٨؛ «العالم العربي»، ٢٠ حزيران و ٥ تموز ١٩٣٠ و ٢٤ شباط ١٩٣٣؛ «الإستقلال»، ١٤ آيار ١٩٣١؛ ي. ليفين، العراق، باللغة الروسية، موسكو، ١٩٣٧، ص ٩٣.

(١٥٣) توجد إشارات عديدة ومعبرة عن هذه الحقيقة في الصحافة المحلية التي تعود إلى تلك الفترة (راجع على سبيل المثال: «العراق»، ٧ و ١٩ كانون الثاني ١٩٢٨؛ «الرصافة» (جريدة)، بغداد، ٢ حزيران ١٩٣٠؛ «العامل» (جريدة)، بغداد، ٨ أيلول ١٩٣٠، ص ١٠ - ١٣؛ «نداء الشعب»، ٧ كانون الثاني ١٩٣١. راجع كذلك «الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦»، ص ٨٠٥.

(١٥٤) راجع: «الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦»، ص ٧٩١؛
K. M. Langely, Op. Cit., P. 31

العاملين في جميع المشاريع والمؤسسات. ففي مطلع العام ١٩٢٠، مثلاً، كان يوجد ثلاثة عمال ماهرين فقط من بين ٤٠٦ عامل عراقي يعملون في منطقة قوره تو بالقرب من خانقين. وفي أيلول من السنة نفسها كان يعمل في بغداد أقل من خمسة آلاف عامل عراقي كان ٣,٥٦٨ منهم من العمال غير الماهرين(١٥٥). ولم يتغير هذا الواقع في عهد الإنتداب إلا قليلاً. ولكي نقدم صورة حقيقية عن الموضوع نورد هنا نماذج من المؤسسات الحكومية، ذلك لأن الأرقام التي تخص المشاريع الأجنبية تخلط في الغالب بين العمال العراقيين والأجانب الذين كان نسبة الماهرين بينهم أعلى بكثير من نسبتهم بين العراقيين. ومن المهم أن نؤكد أن هذه النماذج، التي نقتبسها من الوثائق الرسمية، تخص السنتين الأخيرتين من عهد الإنتداب، أي بعد أن عاش العراق حوالى عقدين تحت السيطرة المباشرة لأعرق دولة صناعية في العالم. ففي العام ١٩٣١ كان يعمل في مديرية المساحة ٣٥٠ شخصاً كانوا جميعاً من العمال غير المدربين، وكان لدى مديرية البرق والبريد ١٧ عاملاً ماهراً من مجموع عمالها البالغ عددهم ١٠٣ أشخاص. ولم يوجد بين جميع العمال العراقيين الذين كانوا يشتغلون في معمل غسل الصوف العائد لشركة لنج عامل ماهر واحد(١٥٦). وقد أجبرت قلة الكادر الفني العراقي المؤسسات الأهلية على الإستعانة بدورها بالعمال الأجانب. فمثلاً استخدمت معامل صنع السكائر في الثلاثينيات ٥٤ أجنبياً واستخدم معمل الشخاط ٦ أجانب(١٥٧).

حقق الإنكليز ما أرادوه من هذه المشكلة، فقد جعلوها ذريعة مقنعة

---

(١٥٥) راجع: م. و. و.
File No 164/4, Progress Reports from the controller of Labour, 1919 — 1920.

(١٥٦) للتفصيل راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ - ١٢ / ١٩٣٢)؛
«Report on the administration of Iraq for the year 1931», P. 67.

(١٥٧) للتفصيل راجع: د. كمال مظهر أحمد، من تأريخ تكون الطبقة العاملة العراقية، - «التآخي» (جريدة)، بغداد، ١ أيار ١٩٧١.

لاستقدام أفواج من العمال الأجانب للعمل في العراق[١٥٨]. ففي سنوات الإحتلال كان الهنود والإيرانيون وغيرهم يشكلون الأكثرية المطلقة في جميع المشاريع التي أقامتها سلطات الإحتلال في البلاد، حتى أن مجموع العراقيين العاملين لدى مؤسسات السكك في العام ١٩٢١ بلغ حوالى ٧٥٠ شخصاً فقط، أما باقي عمالها، وكان عددهم أكثر من عشرين ألف، فقد كانوا جميعاً من الأجانب[١٥٩]. وتتكرر النسبة نفسها في أقصى مناطق البلاد، فحيثما وصل جنود الإحتلال كان يرافقهم أو يتبعهم عدد كبير من العمال الأجانب. ففي مطلع عام ١٩٢٠ كان يشتغل ٦٠٩ عمال في منطقة كنكر بان و ١٠٠ في بازيان على طريق السليمانية و ٣٠ في طاووق بالقرب من كركوك كانوا جميعاً من الهنود. وفي أيلول من العام نفسه كان يعمل ١٧٥ عاملاً عراقياً في فتح الطريق إلى كركوك يقابلهم ١٢٨٠ عاملاً هندياً[١٦٠]. ولم يختلف الوضع عن ذلك في بقية أنحاء البلاد.

تغير هذا الوضع قليلاً في سنوات الإنتداب وذلك جراء عاملين، الأول منهما إنتهاء قسم كبير من المشاريع الستراتيجية التي إبتدأها الإنكليز مع إندلاع نيران الحرب العالمية الأولى، وثانيهما موقف العمال والقوى السياسية العراقية من وجود مثل ذلك العدد الضخم من العمال الأجانب في بلادهم. ولكن مع ذلك ظل هؤلاء يشكلون طيلة عهد الإنتداب نسبة عالية جداً من الأيدي العاملة في العراق. فإن شركات النفط كانت تتجاهل كلياً البند الخاص بتشغيل العراقيين الذي تضمنته العقود المبرمة معها[١٦١]. وتطرفت

(١٥٨) دفع تشجيع الأنكليز للعمال الأجانب للعمل في العراق بوكالات عمل دولية لتوجيه نشاطاتها إلى بلاد الرافدين حيث أقام بعضها فروعاً لها هناك (راجع: م. و. و.
File No 164/20, Labour, the Bombay — Panjab Labour Agency, 1919 — 1920; File No 164/30, Labour, Maltes labour for Mesopotamia, 1919

(١٥٩) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦، تقرير الجنرال ف. د. هامند.

(١٦٠) راجع: م. و. و.
File No 164/4, Progress Reports from the Controller of Labour 1919 — 1920, PP. 307 — 308, 336.

(١٦١) «العراق»، ٢٢ آذار ١٩٢٧ (راجع كذلك الهامش رقم ١٥٠).

إدارة السكك في إعتمادها على العمال الأجانب ولم يختلف الميناء عن ذلك إلا قليلاً.

تختلف المصادر في تقدير عدد العمال الأجانب في العراق خلال السنوات الأخيرة من عهد الإنتداب. فإن المصادر العمالية كانت تبالغ في الأرقام التي تقدمها بهذا الصدد لأنها كانت تريد جذب عطف الرأي العام إلى جانب قضيتها. بينما كانت المصادر الرسمية، ولاسيما الإنكليزية منها، تحاول تقليل تلك الأرقام بعد أن تحولت البطالة إلى مسألة عامة إستأثرت باهتمام الجميع. فغالباً ما كانت المصادر الإنكليزية لا تدخل الإيرانيين أو الهنود المتجنسين ضمن العمال الأجانب. ومهما يكن من أمر فإننا نورد هنا نماذج من المصدرين من شأنها أن تعطي في جميع الأحوال صورة واضحة عن مدى ضخامة الأيدي العاملة الأجنبية في البلاد.

فطبقاً لما ذكره مصدر عمالي كانت نسبة العمال المنتمين إلى مختلف الجنسيات في مؤسسات شركة النفط الإنكليزية الفارسية العاملة في خانقين كما يلي:

	إيرانيون	أرمن(١٦٢)	هنود	عراقيون
عمال النفطخانة	٥٠٪	٢٠٪	٢٠٪	١٠٪
عمال محطة التصفية	٦٠٪	٢٠٪	١٤٪	٦٪
عمال محطة الشحن	٤٣٪	٢٣٪	٢٢٪	١٢٪(١٦٣).

ومن الجدير بالذكر أن الشركة لم تكذب هذا الرقم بعد أن نشرته الصحف المحلية وعلقت عليه بشكل جذب أنتباه الرأي العام إلى الموضوع.

---

(١٦٢) كان معظم هؤلاء الأرمن من الذين التجأوا إلى العراق أيام المذابح الأرمنية المعروفة في تركيا عام ١٩١٥ والذين تجنسوا فيما بعد بالجنسية العراقية.

(١٦٣) راجع: «العراق»، ٢٢ أيار ١٩٢٨.

أما المصادر الرسمية والتقارير البريطانية فقد قدرت عدد الأجانب العاملين لدى السكك في العام ١٩٢٦ بحوالى ٢٠٪ وأعطت نسبة مقاربة عن العاملين من الأجانب لدى شركات النفط في العام التالي، وقدرت العاملين منهم في ميناء البصرة عام ١٩٣٠ بحوالى ٤٠٪(١٦٤).

وهنا لا بد من تسجيل ملاحظتين صغيرتين لهما مغزاهما في هذا المجال. فعندما أعلن وزير الأشغال والمواصلات أمام مجلس النواب في ١٦ تموز ١٩٢٨ أن نسبة الأجانب لدى الشركات الأجنبية العاملة في العراق لا تتجاوز ٢٠٪ من عمالها تصدى له أحد المثقفين، فنشر بإسم مستعار هو «قروي متألم» مقالة رئيسية في إحدى الجرائد ذكر فيها ما نصه:

«قضيت ثلاثة أشهر في مناطق شركة نفط خانقين الثلاث وهي النفطخانة والوند (محل التصفية) ومحطة الشحن. إن العمال العراقيين المستخدمين في هذه الشركة لا يزيدون عن ٣٠٪، بينما حتى الحراس والمتعهدين بإنشاء الدور لسكنى الأوروبيين والعمال وغيرهم هم من الأجانب الأقحاح»(١٦٥).

ولكن لم يرد أي من الوزير والشركة على هذه الحقائق الصارخة بشيء. وبعد فترة وجيزة نشرت وزارة الأشغال والمواصلات النشرة الشهرية عن النفط في العراق ذكرت فيها أن عدد الإيرانيين العاملين لدى شركة النفط في خانقين هو ١٦٨ شخصاً فقط(١٦٦). إلا أن الصحف المحلية كذبت هذا الرقم بعد يومين فقط وأكدت، بالإستناد إلى المصادر الإيرانية، أن عدد هؤلاء يبلغ

(١٦٤) النسب محسوبة بالاستناد إلى الأرقام الواردة في: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦، تقرير الجنرال ف. د. هامند؛ «العراق»، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٨؛
«Report on the administration of Iraq for the year 1926», PP. 105 — 106; «Special Report», PP. 168, 176; «the Iraqi Directory, 1936», PP. 534 — 535.

(١٦٥) «العراق»، ٢٠ تموز ١٩٢٨.

(١٦٦) راجع: «العراق»، ٢ تشرين الأول ١٩٢٨.

٨٥٧ شخصاً[١٦٧] ولم تستطع الوزارة الرد على هذا الطعن البليغ. بل إنها على العكس من ذلك إمتنعت في نشراتها اللاحقة عن ذكر عدد العمال الأجانب لدى شركات النفط واكتفت بالإشارة فقط إلى كميات الإنتاج وأعمال الشركات[١٦٨].

ترك وجود هذا العدد الكبير من الأجانب في ظروف تفاقم البطالة في الداخل تأثيراً سلبياً كبيراً في نفوس العمال العراقيين الذين بالغوا في موقفهم المعادي ضدهم، ولاسيما ضد الهنود منهم، وفي تقدير تأثيرهم على مشكلة العمل والعمال في العراق. ومما كان يؤثر على موقف العمال العراقيين إن الأجانب كانوا يتمتعون ببعض الإمتيازات التي حرموا هم منها. فإن إدارة السكك، مثلاً، كانت تقدم إلى العمال الذين تجلبهم من الهند راتباً شهرياً يتراوح بين ٥٠ و ١٥٠ روبية. وتمنح الواحد منهم ٢٠ روبية أخرى شهرياً باسم مخصصات الطعام. وتمنحهم عقود توظيفهم السكنى والمعالجة على حساب الإدارة، وفي حالة عدم توفر أماكن لدى الشركة لسكناهم كانوا يمنحون ٨٪ أخرى من راتبهم كبدل إيجار. وكان يحق لكل من مضت عليه سنتان في العمل أن يأخذ إجازة يوم واحد عن كل ١٢ يوماً قضاها في الخدمة. كما كان يمنح إجازة مرضية لمدة شهر واحد براتب كامل، ويمنح عند الضرورة شهراً آخر بنصف راتبه. وكان يمنح كذلك علاوة سنوية. وعند إنتهاء عقده مع الإدارة كانت الأخيرة تقوم بتسفيره إلى الهند على حسابها. وعلى هذا الأساس فإن أجر العامل الهندي الإعتيادي كان يبلغ في الأقل أربعة أضعاف أجر العامل العراقي فيما عدا إمتيازاته الأخرى التي، إذا أخذت بنظر الإعتبار فإن نسبة الفرق بينهما ترتفع أكثر. ففي العام ١٩٢٦ بلغ مجموع الرواتب الشهرية التي دفعت إلى ٥٧٠١ عاملاً عراقياً في السكك ١٧١ ألف و ٣٠ روبية فقط تقابلها ٣٠٠ ألف روبية دفعت على شكل رواتب إلى أقل من ١٢٠٠ عامل وموظف هندي كانوا يعملون في المؤسسة

---

(١٦٧) راجع: «العراق»، ٤ تشرين الأول ١٩٢٨.

(١٦٨) راجع مثلاً النشرة الرسمية لشهر أيلول في: «العراق»، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٨.

نفسها[١٦٩] . ثم إن العمال الأجانب كانوا يأخذون رواتب ثابتة لا تتأثر بالعوارض الجانبية، على العكس من العمال العراقيين الذين كانوا يأخذون في الغالب أجوراً يومية معرضة للقطع بحجج مختلفة. فعلى سبيل المثال كانت إحدى المؤسسات تدفع الرواتب الثابتة إلى ٦١ شخصاً من العاملين لديها، كان ٤٧ منهم من العمال الأجانب[١٧٠]. ومن الجدير بالذكر أن مثل هذا التمييز لم يقتصر على العمال غير الماهرين، بل شمل العمال الفنيين كذلك. فمثلاً إن الراتب الشهري لسائق القطار العراقي كان يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ روبية، في الوقت الذي كان راتب نظيره الأجنبي يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ روبية فيما عدا المخصصات المقررة له[١٧١].

وعندما كانت المؤسسات الأجنبية تبدأ بتنسيق عمالها بين الحين والآخر فإنها قلما كانت تمس الهنود منهم. فعندما قام المسؤولون الإنكليز بأول تنسيق من هذا النوع بعد الحرب وصرفوا خلال الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٢١ حوالى ٥٠ ألف عامل فإنهم لم يمسوا أحداً من الهنود العاملين في البلاد[١٧٢]. ولم يحد الإنكليز عن سياستهم هذه في سنوات الأزمة الإقتصادية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣)، بل أضافوا إليها مبدأ آخر أثار حنق العمال العراقيين أكثر عندما بدأت إدارة السكك تقلّص ساعات العمل ورواتب العمال بالنسبة نفسها[١٧٣] دون أن تمس رواتب الأجانب ومخصصاتهم[١٧٤].

---

(١٦٩) للتفصيل راجع:

«Report on the administratio of Iraq for the year 1926», PP. 31 — 32;

م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨؛ رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦، تقرير الجنرال ف. د. هامند؛ «العراق»، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٨؛ «الأخبار»، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣١. لنا عودة إلى هذا الموضوع في الفصل القادم.

(١٧٠) راجع: «العالم العربي»، ٨ كانون الثاني ١٩٣٣.

(١٧١) راجع بيان «جمعية أصحاب الصنائع» في: هاشم علي محسن، تطور الحركة النقابية في العراق، بغداد، ١٩٦٦، ص ٣٣ و ١٠٥.

(١٧٢) راجع: م. و. و. File No 164/37, Labour, 1920 — 1921

(١٧٣) نتطرق إلى هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الفصل القادم.

(١٧٤) فيما عدا مرة واحدة فقط عندما أقدمت إدارة السكك على قطع ٢٥٪ من رواتب الهنود ثم =

أناط الإنكليز، في الوقت نفسه، جانباً كبيراً من وظائف الإشراف المباشر على العمال إلى الموظفين الهنود. ففي العام ١٩٢٦، مثلاً، بلغ عدد ملاحظي الحمل ومديري المحطات في مؤسسات السكك ١٠٢ كان ٥٦ منهم (أي حوالى ٦٠٪) من الهنود. كما كان ١٠٦ آخرون من الهنود يؤدون وظائف كتابية بسيطة(١٧٥)، في حين لم يعانِ المثقفون العراقيون وحدهم بل وكذلك العديد من موظفي العهد العثماني من البطالة.

كان الإنكليز متعمدين في تعاملهم هذا مع الهنود، الذين كان وضعهم يختلف كلياً عما كان يعانيه الملايين من إخوانهم في عقر دارهم، مما جعلهم هناك من القوى المحركة الأساسية للنضال الوطني المعادي للوجود البريطاني في بلادهم كما حدث خلال الهبات الجماهيرية في الأعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢٢ و١٩٢٨ـ ١٩٣٢ وغيرها. بينما نلاحظ صورة مغايرة لتلك في العراق، ذلك لأن الانكليز تمكنوا من تحقيق جانب كبير من أهداف سياستهم العمالية. فقد تحول عشرات الألوف من العمال الأجانب إلى آلة طيعة بأيديهم، ينفذون لهم ما يريدون وكيفما يشاؤون دون أن يخشوا أي تحرك مضاد من جانبهم. وقد تحول قسم منهم إلى أداة لاستغلال العمال العراقيين ومراقبتهم والضغط عليهم، مما أدى إلى حدوث مشاكل وخلافات عديدة بينهم(١٧٦). ولم يكن مجرد صدفة أن إجتمع العمال الإيرانيون والهنود أكثر من مرة ووقعوا على عرائض موجهة إلى السلطات الرسمية في بلادهم يطالبونها بطرد العراقيين العاملين لدى مؤسساتها(١٧٧). وحسبما يبدو فإن الحكومة الإيرانية إتخذت فعلاً بعض الإجراءات ضد العراقيين الذين كانوا يعملون في حقول شركة النفط الإنكليزية الفارسية(١٧٨).

= ألغت القرار مباشرة (راجع: «العالم العربي»، ٣ أيلول ١٩٣٢).

(١٧٥) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦، تقرير الجنرال ف. د. هامند.

(١٧٦) راجع على سبيل المثال: «العراق»، ٢٨ تموز ١٩٢٨؛ «نداء الشعب»، ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٠؛ «الإخاء الوطني»، ٢٦ أيار ١٩٣٢.

(١٧٧) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩.

(١٧٨) راجع: «العراق»، ٢٢ أيار ١٩٢٨.

والأنكى من كل ذلك أن الإنكليز نجحوا إلى حد كبير في الهاء العمال عن مشاكلهم الأساسية وتحديد أسبابها ومسببيها الحقيقيين عندما تحولت معاداة الهنود إلى عنصر أساس، بل والأبرز في نضالهم اليومي قبيل إنتهاء الإنتداب وبعده مباشرة[١٧٩]. وقد إندمجت قوى سياسية مختلفة وفي مقدمتها المثقفون الثوريون، بالحملة المعادية ضد العمال الهنود. فقبل أن تتكامل أبعاد الحركة العمالية إنبرى المثقفون والصحافة المحلية لمعالجة هذا الموضوع. ففي وقت مبكر نسبياً نشرت جريدة «العراق» إفتتاحية بعنوان «أبناء البلاد يعوزهم الخبز والغرباء ينعمون بالطيبات. قضية العمال العاطلين في العراق»[١٨٠]. وبعد أقل من أسبوع نشرت الجريدة نفسها «صرخة العامل» بقلم (عراقي بطال) عالج الموضوع بالروحية نفسها[١٨١]. وكتب آخرون كثيرون عن الموضوع بأسلوب جريء ومؤثر[١٨٢].

ومن المهم أن نشير في هذا المجال إلى أن الحملة لعبت بعض الدور في الكشف عن حقيقة الحكومات العراقية المتعاقبة التي إستدعى موقفها من العمال العراقيين إنتقاد أكثر الجرائد محافظة. ففي تعليق لها على عريضة عمالية ضد شركات النفط كتبت «العراق» تقول: «إن تشكيات العمال العراقيين من الشركات الأجنبية ليس بالأمر الحديث، بل إنما قد سبق مثل هذه التشكيات الشيء الكثير ولم نجد حتى الآن من يعتني بها ويقدرها حق قدرها»[١٨٣]. واختتم «القروي المتألم»[١٨٤] كلمة له بهذا الصدد بمثل هذا القول:

«فإلى من في قلوبهم ذرة من الإخلاص والشفقة على أبنائهم وبلادهم،

---

(١٧٩) راجع القسم الخاص بالحركة العمالية في الفصل القادم.

(١٨٠) «العراق»، ٢٥ أيار ١٩٢٧.

(١٨١) «العراق»، ٣١ أيار ١٩٢٧.

(١٨٢) نتطرق إلى نماذج من تلك الكتابات أثناء الحديث عن موقف القوى السياسية إزاء الحركة العمالية العراقية.

(١٨٣) «العراق»، ٢٥ حزيران ١٩٢٨.

(١٨٤) لا يستبعد أن يكون «القروي المتألم» إسماً مستعاراً للكاتب التقدمي محمود السيد الذي وقف بحماس إلى جانب قضايا العمال كما نبين ذلك فيما بعد.

ومن عاشوا وترعرعوا على جانبي دجلة والفرات، وإلى من تربعوا على الكراسي الوزارية والمقاعد النيابية التي هي من الشعب وإليه أزف كلمتي هذه، فهل من سامع يسمع، وهل من عامل يعمل؟»(١٨٥). واستغرب «عراقي بطال» عن سكوت النواب «المنتخبين من كبار وصغار أبناء الوطن»(١٨٦).

وكان من الطبيعي أن يؤجج تجاهل الإنكليز للموضوع ومناوراتهم المستمرة ودفاعهم المصطنع عن الهنود(١٨٧) نار الحملة المعادية للهنود أكثر، بحيث أصبحت النقمة ضدهم عامة حيثما وجدوا - في المعامل أو المؤسسات الحكومية أو الأجنبية أو الأعمال الأخرى. وقد كان ذلك أمراً متوقعاً بسبب الحملة الواسعة التي أثارتها القيادة العمالية لتحريك عواطف العراقيين دون إستثناء. «فهل يروق لكم يا أبناء الرافدين أن يكون إخوانكم العمال في أرضهم وبلادهم وبين قومهم جياعاً، عراة بينما الأجنبي في سعادة ونعيم؟»، هكذا خاطب القزاز «الشعب العراقي الكريم والأحزاب السياسية والجمعيات التعاونية للعمال والكتل الوطنية والجمعيات الخيرية ورجال الدين والصحافة وطبقة المحامين والشباب المنور الوثاب ورجال الغد المغاوير وكل ذي وجدان حي وغيرة وطنية»(١٨٨).

وفي الواقع حملت القيادة العمالية والفئة المثقفة الموضوع أكثر مما يتحمل، وهو أمر يعترف به اليوم أبرز وأقدم نقابيي العراق من أمثال محمد صالح القزاز(١٨٩)، وإلا فإن العمال الهنود لم يكونوا في الواقع سوى وسيلة

---

(١٨٥) راجع: «العراق»، ٢٢ أيار ١٩٢٨.

(١٨٦) راجع: «العراق»، ٣١ أيار ١٩٢٧.

(١٨٧) دافعت جريدة «الأوقات العراقية» التي كان يصدرها الانكليز عن الهنود وحاولت أكثر من مرة إيجاد مبررات لاستخدامهم على نطاق واسع (راجع: «صوت العراق» (جريدة)، بغداد، ١٠ تشرين الأول ١٩٢٩).

(١٨٨) ورد ذلك نصاً في بيان مطبوع وزعه محمد صالح القزاز رئيس «جمعية أصحاب الصنائع» على الأحزاب والهيئات والصحف المحلية (مقتبس من: هاشم علي محسن، المرجع السابق، ص ٣٥. صورة البيان الأصلية في ص ١٠٥).

(١٨٩) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩.

مخدوعة بيد الإنكليز حملتهم ظروفهم الصعبة على ترك أوطانهم وتحمل حياة الغربة. ثم إن العمال الهنود لم يكونوا في مثل ذلك النعيم الذي حاولت القيادة العمالية والصحف المحلية تصويره للرأي العام. ففي العديـد من المشاريع إنهم كانوا يعملون لمدة عشر ساعات في اليوم(١٩٠). وكان اليأس يدفع بالعديد منهم إلى ترك العراق أو حتى إلى الإنتحار(١٩١). فخلال ثلاثة أعـوام فقط (من ١٩٢٤ حتى ١٩٢٧) تـرك حـوالي ألف شخص منهم البلاد(١٩٢). كما حاول العديد منهم التجنس بالجنسية العراقية، وقد بلغ عدد الذين تجنسوا فعلاً خلال عامين فقط أكثر من ٥٠٠ شخص(١٩٣).

وفي الواقع لا يستبعد أنه فيما لو توفرت قيادة عمالية واعية لكـان بالإمكان كسب قسم من العمال الهنود إلى جانب العمال العراقيين، أو على الأقل ضمان حيادهم في صراعهم المرير ضد مستغليهم. وفي تجارب «ثورة العشرين» ما يؤيد هذا التوقع. ففي تلك الأيام الحاسمة وقف العديد من الهنود، ولاسيما المسلمون منهم، إلى جانب النضال العادل للشعب العراقي، أو خرجوا على طاعة قادتهم الإنكليز(١٩٤). بينما أدى الموقف المتشدد للعراقيين حيال العمال الأجانب إلى نتائج عكسية، فغدا مستغلوهم «حماة» لهم، وبدأوا

---

(١٩٠) م. و. و. File No 164/4, Progress Reports from the Controller of Labour 1919 — 1920, P. 307.

(١٩١) نشرت الصحف المحلية نبأ إنتحار أحد الهنود الذي أشار في وصيته إلى أن اليأس دفعه للأقدام على الانتحار، كما كتب انه مطلوب لصاحب الفندق مبلغاً مقداره ١٢ روبية، ولم يجدوا في جيبه سوى ثلاث عشرة آنه فقط (راجع: «العراق»، ١٢ شباط ١٩٢٧).

(١٩٢) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص/١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦، تقرير الجنرال ف. د. هامند؛ «العراق»، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٨.

(١٩٣) «السياسة» (جريدة)، بغداد، ٢٣ آذار ١٩٣١ (راجع كذلك: «نداء الشعب»، ١٤ كانون الأول ١٩٣٠).

(١٩٤) راجع: الدكتور علي الوردي، لمحات إجتماعية من تأريخ العراق الحديث، الجزء الخامس، القسم الأول، بغداد، ١٩٧٧، ص ٣٢٥ - ٣٢٦؛ ل. ن. كاتلوف، المرجع السابق، ص ١٢٣؛
A. M. Hamilton, Op. Cit. , P. 31.

ينظرون إلى العمال العراقيين وجمعياتهم بحذر كبير ويحاولون، كما أسلفنا، الضغط عليهم كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.

ومهما يكن من أمر فإن مسألة العمال الأجانب تحولت إلى أحد المحركات الأساسية للنضال العمالي، ولاسيما منذ نهاية العشرينيات، بينما ما كان بإمكانها، أو بإمكان غيرها من القضايا المشابهة أن تعقد مشاكل العمل والعمال في العراق لو وجد في البلاد تشريع عمالي ينظم ويحمي حقوق العامل العراقي.

التشريع العمالي في ظل الإحتلال والإنتداب

فسر الإنكليز موقفهم من التشريع العمالي في العراق وبرروه في تقرير لهم قدموه إلى عصبة الأمم عام ١٩٢٦ بهذا الأسلوب:

«من العبث السعي لتطبيق قانون معقد في العراق مثل ذلك الذي أملاه التقدم الحضاري وعراقة العمال في التشريع في البلاد الغربية. إن غاية ما يطلب في العراق، وكما يجري فعلاً، هو بضعة مواد بسيطة كافية لحماية العامل أو الزارع العراقي البسيط من طمع أرباب العمل أو شيوخ العشائر»(١٩٥).

وهذا ما فعله الإنكليز بالضبط طيلة سنوات الإحتلال والجانب الأكبر من سنوات الإنتداب، يؤيدهم في ذلك المسؤولون العراقيون الذين كانوا يؤكدون باستمرار أن العراق بلد زراعي في غنى عن تشريع عمالي(١٩٦). فإن أقصى ما طبق في تلك المرحلة لم يتعد بعض البنود الغريبة الواردة في القوانين والأنظمة العثمانية التي كان قسم منها يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى بأكثر من ربع قرن(١٩٧)، والتي كانت تنص على منع العامل من القيام بأي

---

(١٩٥) «Report on the administration of Iraq for the year 1926», P. 33.

(١٩٦) راجع مثلاً التقرير الخاص الذي أعدته وزارة الداخلية في شباط ١٩٣٢ عن «العمل والعمال في العراق سنة ١٩٣١» (م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم ٧ / ١ / ١٩٣٢ - ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢).

(١٩٧) كانت تطبق المواد التالية من «المجلة العثمانية»: ٤٥٥ - ٤٥٦، ٤٨٢ - ٤٨٣، ٤٩٥،=

عمل دون إستحصال إذن رسمي بذلك[١٩٨]، وعلى وجوب إحالة مسائل الخلاف بين العامل ورب العمل إلى هيئات تحكيمية خاصة للبت فيها، كما كانت تحظر تأسيس الإتحادات والنقابات العمالية حظراً كلياً.

إلا أنه لم يكن بوسع الإنكليز والحكام العراقيين تجاهل سن تشريع عمالي حتى النهاية، ولاسيما بعد أن تحول الأمر إلى أحد المطاليب الرئيسة للحركة العمالية العراقية تؤيدها في ذلك جميع القوى الوطنية. فمنذ نهاية العشرينيات بدأت الأوساط العمالية تناضل من أجل تشريع عمالي خاص مما كان له تأثير مباشر وباعتراف الوثائق الرسمية نفسها، في إتخاذ بعض الإجراءات بهذا الشأن[١٩٩]. وقد بلغ الأمر بالجمعيات العمالية والحرفية أنها أقدمت من جانبها على وضع مسودات للقانون المقترح قدمتها إلى البرلمان ومجلس الوزراء وعدد من الوزارات، كما فعلت «جمعية أصحاب الصنائع»[٢٠٠] و «جمعية تعاون الحلاقين»[٢٠١]. فقد قدم رئيس «جمعية أصحاب الصنائع» محمد صالح القزاز مذكرة تفصيلية إلى الجهات المسؤولة في ٣١ / ٣ / ١٩٣١ تضمنت إقتراح ١٩ بنداً عالجت أهم المشاكل التي كان يعاني منها العامل العراقي كتحديد يوم العمل بثماني ساعات نهاراً وست ساعات ليلاً (البند الأول)، ومنح العمال أجورهم خلال العطل الرسمية والإجازات المرضية (البندان الثاني والثالث)، وضمان التعويض والتقاعد للعامل في حالة إصابته أو شيخوخته (البندان الرابع والخامس)، ومنع تشغيل الأطفال والأجانب (البندان السادس والسابع)، وتدريب العمال (البند الثامن)، و «محافظة حقوق العمال من إضطهاد أصحاب رؤوس الأموال ورؤساء المعامل والشركات إما بتأسيس مكتب للعمال أو بتشكيل لجان كلجان الإنضباط تكون مهمتها النظر في دعاوى العمال وشكاواهم» (البند

= ٥٠٥ ـ ٥٠٦، ٥٦٢، ٥٨١، ٦٠٧، ٦١١، ١٣٤٥، ١٣٥١.

(١٩٨) كان يستثنى من ذلك أعمال البناء والنجارة والفلاحة.

(١٩٩) راجع مثلاً: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم ـ ١٩٣١.

(٢٠٠) عن مشروعها راجع: «صدى العهد»، ١٤ أيار ١٩٣١؛ «الاستقلال»، ١٤ أيار ١٩٣١.

(٢٠١) عن مشروعها راجع: «الاستقلال»، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١.

التاسع). أما بقية المواد فإنها كانت تخص مسائل مكافحة الأمية بين العمال والعناية الصحية بهم وتحديد الأجور وما شابه من أمور(٢٠٢).

وفي هذه الفترة ظهر عامل خارجي دفع بدوره الإنكليز والحكام العراقيين إلى إيلاء موضوع التشريع العمالي بعض الإهتمام، ونقصد بذلك قضية دخول العراق إلى عصبة الأمم التي تنص المادة ٢٣ أ من ميثاقها على «أن أعضاء العصبة يجب أن يضمنوا ظروف عمل إنسانية للرجال والنساء والأطفال والتي يمكن ضمانها فقط عن طريق التشريع(٢٠٣). كما أن مكتب العمال الدولي التابع للعصبة بدأ يهتم منذ أواسط العشرينيات بمدى تطبيق لوائح المنظمة الدولية الخاصة بالعمال في العراق كدولة خاضعة للإنتداب. ففي ٢٥ أيار عام ١٩٢٦ وجه المندوب السامي البريطاني مذكرة إلى رئيس الوزراء حول اللوائح التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورات إنعقاده منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٢١ وإمكانية «تطبيق قسم منها عيناً أو بعد تعديلها» فيما يتعلق بتشغيل الأطفال وعمل النساء ليلاً وما شابه من الأمور(٢٠٤). وقامت سلطات الإنتداب من جانبها لأول مرة بتقديم وصف عام عن وضع العمل والعمال في العراق إلى عصبة الأمم وذلك ضمن تقريرها الدوري عن سير الإدارة في العراق عام ١٩٢٦(٢٠٥).

ولكن لم يأخذ لا البريطانيون ولا العراقيون هذه المسألة بجد. فقد ورد

---

(٢٠٢) يقول رزاق إبراهيم حسن عن حق أن هذا العمل يعد «من المبادرات الرائدة لجمعية أصحاب الصنائع». ولكن لم يصادق البرلمان على مشروع القزاز في عام ١٩٣٦ كما يذكر هو (راجع: رزاق إبراهيم حسن، تأريخ الطبقة العاملة في العراق، ص ١٨). وفي الواقع أن مشروع القزاز كان أرفع مضموناً لا صياغة، بما لا يقاس من قانون العمال الذي شرعه البرلمان سنة ١٩٣٦.

(٢٠٣) «Report on the administration of Iraq for the year 1931», P. 24.

(٢٠٤) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٣ / ٥، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم - ١٩٣١؛ «معالجات عمالية»، منشورات «الثقافة الجديدة»، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٧٤.

(٢٠٥) «Report on the administration of Iraq for the year 1926», PP. 29 — 34

في رد وزارة الداخلية على مذكرة المندوب السامي بتأريخ ٥ حزيران ١٩٢٦ مانصه:

«ليس للعمال في العراق تشكيلات منتظمة بصورة يمكن معها تطبيق الإتفاقيات المبحوث عنها عليهم، لذلك لا نرتأي إجراء شيء في هذا الخصوص»[٢٠٦].

وهذا ما فعله المسؤولون بالضبط، وهو ما يفسر لماذا بقيت «محفظة العمال لسنة ١٩٢٦ الموجودة في قلم أوراق وزارة الداخلية خالية من مسألة العمال بعد تأريخ ٥ حزيران من تلك السنة حتى أوائل سنة ١٩٢٩» كما ورد نصاً في وثيقة رسمية تعود إلى تلك الفترة[٢٠٧].

وبعد تجاهل دام ثلاث سنوات نجد الحكومة العراقية تتذكر فجأة مسألة العمال لا من أجلهم، بل بسبب إقتراب موعد دخول العراق في عصبة الأمم. ففي ١٣ شباط عام ١٩٢٩ بعثت سكرتارية مجلس الوزراء مذكرة إلى وزارات الداخلية والمالية والأشغال والمواصلات أشارت فيها إلى المخابرة التي تحمل تأريخ... ٥ حزيران ١٩٢٦، وأضافت إليها رأي رئيس الوزراء الذي يقول:

«ينبغي للحكومة العراقية، إسوة بسائر الحكومات، أن تعنى بتنظيم ومراقبة شروط العمل. ولكن لما كان الوقت لم يحن بعد لتشكيل دائرة خاصة يودع إليها أمر القيام بهذه المهمة فإنه يقترح أن يبدأ الآن بإيداع مسؤولية مراقبة شروط العمل العامة في العراق إلى إحدى الوزارات»[٢٠٨].

ثم دخل الأمر، بسبب نظرة المسؤولين تجاه العمال، في روتين الرسميات ومتاهاتها. فأجابت وزارة الداخلية أن وزارة الأشغال والمواصلات «هي الدائرة الواجب تكليفها بهذه المهمة»، وأجابت الأخيرة بأن تطبيق الإتفاقيات الدولية على العمال «سيكون صعباً جداً» لذا اقترحت تأسيس

(٢٠٦) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٣ / ٥، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم - ١٩٣١.

(٢٠٧) راجع: م. و. و.، الملفة نفسها.

(٢٠٨) م. و. و.، الملفة نفسها.

دائرة أو وزارة مستقلة للإضطلاع بهذه المهمة. وطلبت وزارة المالية نسخاً من الإتفاقيات تلك لدراستها.

وبعد أن «نامت المسألة بضعة أشهر» حسب تعبير إحدى الوثائق الرسمية(٢٠٩) وافقت وزارة الداخلية بتأريخ ٣ / ١١ / ١٩٢٩ على أن تقوم مديرية البلديات ودوائرها «بمراقبة شروط العمل في العراق». إلا أن المديرية المذكورة عجزت عن إنجاز المهمة المناطة بها وعن تقديم الإحصاءات والبيانات المطلوبة عن العمال وتحديد شروط استخدامهم، فألغيت في تشرين الثاني عام ١٩٣٠(٢١٠) وأهملت مسألة مراقبة شروط العمل بالرغم من «وجود تذمر مستمر من العمال وشكاوى كثيرة ظهرت في الصحف المحلية من بعض جمعياتهم» باعتراف صريح من الجهات المسؤولة نفسها(٢١١).

وتحت ضغط العامل الأخير، «وبسبب من إهتمام لجنة الإنتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم بمسألة العمال في العراق»، ونتيجة تحرك بعض الأوساط السياسية بدافع من هذين العاملين إضطرت الحكومة إلى أن تغير موقفها إزاء قضية العمال بالتدريج. ففي كانون الأول عام ١٩٣١ قدم نائب الدليم الدكتور فائق شاكر مشروعاً إلى مجلس النواب ليكون أساساً لوضع تشريع عمالي مستقل في البلاد. وقد عالج المشروع في تسع نقاط رئيسة قضايا:

١ ـ تحديد ساعات العمل،
٢ ـ منح الأجور عن أيام العطل والأعياد الرسمية للعمال الدائميين،
٣ ـ حماية حقوق العمال من ظلم أصحاب رؤوس الأموال،
٤ ـ تثبيت حقوق العمال أثناء المرض والإعتناء بمعالجتهم،

---

(٢٠٩) م. و. و.، الملفة نفسها.

(٢١٠) يرجع التقرير السنوي عن سير الإدارة في العراق سبب إلغاء المديرية إلى الصعوبات المالية (راجع:
«Report on the administration of Iraq for the year 1931», P. 25).

(٢١١) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة ص / ٣ / ٥، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم ـ ١٩٣١.

٥ ـ إقرار ضمان كافٍ للعمال الدائميين الذين يستغنى عن خدماتهم،
٦ ـ منح العامل تعويضاً مناسباً في حالة إصابته أثناء العمل،
٧ ـ منح الشركات العمال الذين يشتغلون لديها لمدة طويلة ويعجزون عن الإستمرار في العمل راتباً تقاعدياً،
٨ ـ منع تشغيل الأطفال،
٩ ـ ترجيح الشركات لأبناء البلاد على غيرهم في الأعمال التي يمكنهم أداؤها(٢١٢).

رحبت الأوساط العمالية والسياسية بهذا المشروع الذي وافق عليه مجلس النواب وأوصى بجلسته المنعقدة يوم ١١ كانون الأول بوضع لائحة قانونية «تتضمن حقوق العمال». ثم اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتأريخ ١٩ أيار ١٩٣١ يقضي بتأليف لجنة من مزاحم الباجه جي وزير الداخلية رئيساً ورشيد الخوجة مدير المعارف العام ممثلاً عن وزارة المعارف ونصرت الفارسي رئيس ديوان التدوين القانوني ممثلاً عن وزارة العدلية والدكتور ب. هـ. يكز ممثلاً عن وزارة الصحة مع حاكم بريطاني كمستشار قانوني، على أن يقوم محمود أحمد سكرتير البلديات بأعمال سكرتارية اللجنة المؤلفة لدرس الإتفاقيات واللوائح الدولية الخاصة بالعمال وتقرير إمكانية تطبيقها في العراق. وخوّل مجلس الوزراء اللجنة حق إيفاد واحد أو إثنين من أعضائها لزيارة مكتب العمال الدولي في جنيف(٢١٣).

درست اللجنة ٣٠ لائحة و٣٩ توصية أقرها مكتب العمال الدولي وأجهدت نفسها كثيراً في سبيل إيجاد ذرائع ومبررات تحول دون سن قانون للعمال أو إقرار ضرورة تطبيق ما ورد في اللوائح الدولية عليهم. لذا كان من

(٢١٢) للتفصيل راجع: «الدولة العراقية. محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٠» (الإجتماع الاعتيادي) ص ١٨٢ ـ ١٨٣ ؛ راجع كذلك الملحق رقم ٢ ؛
«Special Report». PP. 244 — 245.

(٢١٣) ألغي هذا البند على أن تفاتح اللجنة مجلس الوزراء حول الموضوع إذا اعتبرت مثل هذه الزيارة أمراً ضرورياً (للتفصيل راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة ص / ٣ / ٥، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم ـ ١٩٣١ ؛
«Report on the administration of Iraq for the year 1931». PP. 24 — 27).

الطبيعي والمتوقع أن تتوصل اللجنة[٢١٤] إلى الاستنتاج بأن «لا محل في الوقت الحاضر لتطبيق. . . إلا ما ندر وقل» من محتويات تلك اللوائح والتوصيات في العراق وأكدت اللجنة أن هناك دولاً أعضاء في عصبة الأمم لم تنضم كلياً إلى إتفاقيات مكتب العمال الدولي وانضمت إلى بعض منها فقط[٢١٥].

وفي هذه الأثناء سافر الوزير المفوض العراقي في لندن جعفر العسكري إلى جنيف حيث إتصل بالمسؤولين في مكتب العمال الدولي الذين أوصوا العراق بقبول اللوائح التالية على الأقل:

١ ـ قانون تحديد ساعات العمل وتنظيم إستخدام النساء والأولاد.
٢ ـ قانون محافظة صحة العمال وسلامتهم.
٣ ـ قانون تعويض العمال تجاه الحوادث التي تقع قضاء وقدراً.
٤ ـ قانون تسجيل نقابات العمال وتنظيم الوسائل لحسم الخلافات.
٥ ـ قانون إستخدام العمال وحماية الأجور.
٦ ـ قانون تشجيع تأسيس جمعيات الإعتماد الزراعي.

وبالرغم من الحاجة الملحة لمثل هذه القوانين لتنظيم شؤون العمل والعمال في البلاد فإن الوزير أكد أن المسؤولين لا يعتبرون «هذا الأمر حيوياً لأن العراق في وضعه الحالي قبل دخوله عصبة الأمم وانضمامه إلى لجنة العمال الدولية لا يتمكن من إبرام أية إتفاقية» وعليه «ليس على العراق سوى إبداء نية الموافقة على بعض الإتفاقيات عند إنضمامه إلى عصبة الأمم». ولم يكن إبداء نية كهذة إلا من أجل «إزالة العثرة الموجودة»[٢١٦] أمام دخول

(٢١٤) لم تضم اللجنة بين أعضائها ممثلاً عن العمال أو جمعياتهم التي لعبت دوراً مباشراً في جذب أنظار الرأي العام إلى موضوع التشريع العمالي في العراق.

(٢١٥) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ /٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم ـ ١٩٣١.

(٢١٦) وردت هذه العبارة في نص الرسالة التي بعثها جعفر العسكري إلى وزارة الخارجية العراقية بتأريخ ٢ تشرين الأول عام ١٩٣١. وفي الواقع كان أقصى ما فعلته الحكومة العراقية بهذا الصدد انها طلبت من المندوب السامي إشعار لجنة الإنتدابات لدى العصبة بأنها قررت «قبول مقترحات مكتب العمال الدولي مبدئياً وسوف تهيء التشريعات الضرورية» (راجع: «Report on the administration of Iraq for the year 1931», P. 28).

العراق في المنظمة الدولية. ولذا لم يكن غريباً أن جعفر العسكري لم يستطع الإنتظار في جنيف لمعرفة «مقترحات مكتب العمال الدولي» فرجع على جناح السرعة إلى لندن بسبب هبوط سعر الباون!!(٢١٧)، ولكن لم ينسَ أن يوجه دعوة إلى رئيس مكتب العمال لزيارة العراق، ولاسيما أن المكتب لم يكن جدياً في تبنيه لقضية العمال العراقيين.

هكذا ظل مشروع سن قانون للعمل والعمال في العراق يدور في أروقة الوزارات والمجالس بين الروتين والمناورة دون أن يسفر الأمر عن نتيجة ملموسة، علماً بأن الحكومة تعهدت بالإنتهاء من وضع تشريع عمالي خاص في العام ١٩٣٢(٢١٨). ولكن غاية ما عملته الحكومة عشية الإستقلال أنها ضمنت «قانون إدارة البلديات» الذي صدر في حزيران عام ١٩٣١ مادتين تتعلقان بالعمال وأصحاب الصنائع هما:

«المادة ٥٥ ـ لوزير الداخلية أن يصدر بموجب هذه المادة أنظمة لمراقبة وتفتيش شروط العمل وترفيه حالة العمال الإجتماعية».

«المادة ٥٨ ـ تعين كيفية تأليف نقابات الأصناف والمحترفين وأهل الصنائع (طبعاً لا العمال ـ ك. م.) بنظام خاص»(٢١٩).

وبالطبع لم يغير مضمون هاتين المادتين شيئاً من الواقع الحياتي السيء للعمال. وكان لا بد من أن يثير موقف السلطة السلبي من وضع تشريع عمالي الأوساط العمالية، الأمر الذي يبدو جلياً من مضمون المذكرات العديدة التي رفعتها الجمعيات العمالية والحرفية إلى الجهات المسؤولة منذ نهاية العشرينيات. فقد ورد في مذكرة لمحمد صالح القزاز رفعها بإسم «جمعية عمال الميكانيك» إلى مجلسي الوزراء والنواب مع الوزارات المعنية قوله:

---

(٢١٧) للتفصيل راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص /٥/ ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم ـ ١٩٣١.

(٢١٨) راجع:

«Report on the administration of Iraq for the year 1931», PP. 64 — 65.

(٢١٩) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ ـ ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢)؛ و

«Report on the administration of Iraq for the year 1931», PP. 28, 64.

«لقد ضجت جمعيات العمال وأصحاب الصنائع من مطالبة الحكومات المتعاقبة بسن قانون يحمي مصالح العامل العراقي من طغيان الشركات وأصحاب رؤوس الأموال.. وليست من المصلحة والإنصاف أن تحمي الحكومة الشركات بأن تتجرد عن مساعدة عمالها فتبقيهم من دون قانون يحميهم من إستبدادها»(٢٢٠).

هكذا ظل العمال العراقيون محرومين من تشريع عمالي مستقل طيلة سنوات الإحتلال والإنتداب البريطانيين، مما ساعد كثيراً على تعقيد مشاكل العمل والعمال التي تحولت إلى عنصر محرك أساسي للحركة العمالية في العراق في تلك المرحلة.

(٢٢٠) راجع نص المذكرة في: «العالم العربي»، ٢٤ أيار ١٩٣٢.

الفصل الرابع

الحركة العمالية في العراق
(١٩١٨ - ١٩٣٢)

بدايات التحرك

لم تكف الظروف الحياتية الصعبة لدفع العمال إلى سوح النضال المنظم، فإن عوامل أخرى كثيرة كانت تعرقل التحول السريع لإستياء العمال الطبيعي من ظروفهم إلى رد فعل يستهدف تغيير واقعهم المؤلم. وتأتي قلة الوعي بين العمال في مقدمة تلك العوامل، وهي نجمت بدورها عن مجموعة عوامل مساعدة مثل الأمية التي كانت عامة في تفشيها بين جميع العمال تقريباً. ويشمل الإستثناء في هذا المجال عدداً قليلاً جداً من العمال الحرفيين من سكان المدن الذين تلقوا أوليات القراءة والكتابة في المدارس الدينية. وكان العمال يتميزون في تلك المرحلة بضيق أفق سياسي، شأنهم في ذلك شأن إخوتهم الفلاحين، حتى أنهم كانوا مثلهم يعتبرون السياسة مهنة تخص الأوساط الإجتماعية العليا فقط، وأمراً يفوق مستواهم، وهو نفس الرأي الذي كان يسود تلك الأوساط التي حاولت من جانبها التبشير به كحقيقة منتهية. وقد ترك هذا التصور الخاطىء تأثيراً سلبياً مباشراً على طبيعة الحركة العمالية العراقية في تلك المرحلة.

وكان الإنكليز يعرفون كيف يتصرفون من أجل تكريس هذا الوضع وللحيلولة دون ظهور العوامل المساعدة لرفع الوعي بين العمال وبالتالي تبلور حركة عمالية كانوا يخشون من عواقبها الإقتصادية والسياسية عن إدراك. وإلى جانب الأساليب الملتوية التي تطرقنا إلى تفاصيلها في الفصل السابق فإن

الإنكليز كانوا يقومون «بتنظيفات» دورية في صفوف العمال لتبديل العناصر القديمة منهم بأخرى جديدة قبل أن يدفعهم عملهم الطويل واحتكاكهم المستمر فيما بينهم إلى إدراك جديد. ففي أواخر عام ١٩٣١ أقدمت شركة النفط العراقية على فصل حوالى ١٠٠ عراقي ممن مضت على أستخدامهم خمس سنوات أو أكثر، بمعنى أن معظمهم عاصروا بدايات الأعمال التنقيبية للشركة. وقد تذرعت الشركة في فصل هؤلاء بضرورات إقتصادية تستوجب التوفير والإقتصاد، بينما أقدمت في الحال على تعيين الهنود مكانهم برواتب أكبر[١]. ولم يكن مجرد صدفة أن من بين حوالى ثلاثة عشر ألف عامل عراقي كانوا يعملون لدى شركة النفط العراقية عام ١٩٥٦[٢] وجد ٥٨ شخصاً فقط مضت عليهم ٢٥ سنة في خدمة الشركة و ١٢٤ شخصاً مضت عليهم ٢٠ سنة و ٣٠٤ أشخاص مضت عليهم ١٥ سنة يقابلهم ١٠,٧٣٢ عاملاً مضت عليهم أقل من خمس سنوات فقط. ومن الجدير بالذكر أن الأرقام الأولى لم تخص صنفاً واحداً من العمال، بل كان يوجد بينهم عمال ماهرون من إختصاصات مختلفة وآخرون غير ماهرين[٣].

ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤسسات الأهلية زاولت بدورها عمليات «تطهير» دورية بين عمالها في وقت مبكر. وحسبما تروي إحدى الجرائد العمالية كان أصحاب العديد من المطابع يقومون باعداد إحتياطي من العمال تسميهم الجريدة بـ «الطبقة الثانية» التي يقوم صاحب المطبعة «بتعليمها لتكون آلة يستعملها متى وجد من الطبقة الأولى تذمراً يؤدي إلى إنفصالهم عن العمل». وكما تقول الجريدة إن المجموعة الإحتياطية هذه كانت تعرف «بطبقة المداولين أو المساكين الذين لا يعلمون عن صاحب المطبعة وعن تصرفاته شيئاً» فيستغلهم لتحقيق أغراضه كما يشاء سواء عن طريق «تهديدهم بالإستغناء عن خدماتهم» أو «كيل الوعود الخلابة لهم» بحيث «ينسيهم المصاب الذي هم

(١) راجع: «الإخاء الوطني»، ٢٨ تشرين الأول ١٩٣١.

(٢) بلغ عدد عمال شركة النفط العراقية عام ١٩٥٦ حوالى ١٢,٨٠٠، بما فيهم ٢,٠٤٥ شخصاً كانوا يعملون في مد أنابيب النفط.

(٣) للتفصيل راجع: E. A. Kinch, Op. Cit., P. 194

فيه»، أو عن طريق إثارة «الفتن بين العمال من حين لآخر ليستفيد من إختلاف آرائهم وتشتتهم»[٤] ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن وضع عمال الطباعة قد انعكس في القصص العراقية الواقعية المبكرة[٥].

لعب وجود نسبة كبيرة من الوقتيين بين العمال العراقيين دوراً سلبياً واضحاً في عملية تبلور وعيهم الطبقي - الإقتصادي والسياسي. فمثلما ذكرنا في الفصول السابقة أن نسبة عالية من هؤلاء بل وحتى من العمال الدائميين لم يفقدوا صلتهم كلياً بالريف وما تسوده من علاقات عشيرية، فإنهم كانوا يعتبرون عملهم في المدن والمشاريع المختلفة مجرد عامل مساعد يحول دون إنهيار إقتصادهم الزراعي. وكان هؤلاء يشكلون الأكثرية المطلقة من العاملين في جني التمور وتعبئتها وبناء الطرق ومشاريع الري وأعمال البناء وما شابه، فكان عددهم يفوق عدد العاملين في المعامل ولدى شركات النفط وغيرها من المؤسسات المشابهة. والغريب أن عدداً كبيراً من هؤلاء فقدوا كل مصدر للعيش في الريف، ولكن دون أن يفقدوا صلتهم المباشرة به. فكما يروي المهندس هاملتن أن العديد من سكان السهول المحيطة بمدينة الموصل الذين لم يكونوا يملكون أراضي لزراعتها كانوا يأتون في الصيف للعمل في طريق رواندوز ويعودون في الشتاء إلى قراهم[٦]. وعادة قلما يتحرك هذا النموذج من العمال، وفيما لو تحرك قطاع منهم فإن حركتهم تكون عفوية إلا فيما ندر.

تنتمي شغيلة النسيج في البلدان النامية إلى الرعيل الأول من العمال ويشكلون عادة لولب الحركة العمالية باعتبارهم من أكبر فصائل الطبقة العاملة وأكثرها تطوراً[٧]. ولكن الأمر في العراق كان يختلف عن ذلك لأن عمال النسيج الصناعيين لم يشكلوا طيلة عهدالإنتداب سوى نسبة ضئيلة من

---

(٣) «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ١٤.

(٥) راجع قصة «المنضد» لعبد القادر إسماعيل في جريدة «البلاد»، ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٦) A. M. Hamilton, Op. Cit., P. 139

(٧) في الهند، مثلاً، يشكل عمال النسيج حوالى ٢٥٪ من مجموع العمال الصناعيين (راجع: «التركيب الطبقي للبلدان النامية»، تأليف مجموعة من العلماء السوفيت، ترجمة الدكتور داود حيدو ومصطفى الدباس، دمشق، ١٩٧٢، ص ١١٠).

الطبقة العاملة الجديدة[٨]، وباعتراف التقرير الرسمي الذي قدمته بريطانيا إلى عصبة الأمم عن سير الادارة في العراق أنهم كانوا في وضع أحسن من جميع العمال الآخرين سواء من حيث الأجور أو ساعات العمل[٩]. أما عمال شركات النفط من العراقيين فقد كان معظمهم في سنوات الإنتداب من غير الماهرين المتحدرين من الأرياف المجاورة، فكانوا يتميزون بوعي غير متبلور نهائياً.

واختلف عمال السكك عن جميع هؤلاء بوعيهم النسبي الذي نجم عن تمركز قسم كبير منهم في العاصمة بغداد وعن احتكاكهم المباشر بحياتها السياسية وقواها الوطنية، ولانحدار قسم كبير منهم من الفئات الحرفية السابقة. ثم إن عمال السكك ينتمون بطبيعتهم إلى الجزء الأكثر نضجاً من الطبقة العاملة، ويقتربون كثيراً من عمال المصانع الذين يشكلون نواة الطبقة العاملة وطليعتها، وتنطبق هذه الصفات إلى حد كبير على ذلك الجزء من عمال السكك الذين كانوا يشتغلون في معامل الشالجية. ومع أن هؤلاء لعبوا دوراً بارزاً، بل وقيادياً في المراحل الأولى من الحركة العمالية العراقية، إلا أن الإنكليز نجحوا في الهائهم بمشاكل جانبية كثيرة كما لاحظنا ذلك من خلال المواضيع التي استعرضناها في الفصل السابق.

إن هذه العوامل، مع غيرها، أخرت كثيراً إنتقال التعبير عن استياء العمال من وضعهم إلى مرحلة أعلى - مرحلة الإنفجار والعمل النقابي المنظم.

ولكن بالمقابل ساعدت مجموعة عوامل أخرى إلى حد ما على نضوج الشروط اللازمة لدفع العامل العراقي إلى التحرك، يأتي في مقدمتها التردي المستمر لوضعه الإقتصادي وظروف عمله. كما لعب نمو الحركة الوطنية وتبلور إتجاهاتها المعادية للإستعمار دوراً مهمًا في تنبيه أذهان العمال، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من أبناء الشعب العراقي. ولم يكن دور ظهور الفئة المثقفة

---

(٨) عنهم راجع الفصل الثالث.

(٩) «Report on the administration of Iraq for the year 1926», P. 29

(للتفصيل أكثر راجع الفصل الثالث).

الثورية على المسرح السياسي قليلاً في هذا المجال، بل إن بعضاً من المنتمين إلى هذه الفئة كانوا أول من جلبوا إنتباه الناس إلى الواقع المؤلم للطبقة العاملة العراقية، وذلك من خلال كتاباتهم في الصحف المحلية. والمهم أن نلاحظ هنا أن قسماً من هؤلاء المثقفين كانوا من إنتماءات حرفية، ويعتبر محمد مكي الأشتري رئيس «جمعية تعاون الحلاقين» فيما بعد واحداً من أبرزهم.

لعبت عوامل خارجية معينة دوراً محدداً في تحريك العامل العراقي الذي لم يكن في الإمكان عزله كلياً عما كان يدور حوله. فقد ترك نضال العمال في الخارج ووزنهم الإجتماعي والسياسي آثاراً مباشرة على فكر الواعين من أبناء الطبقة العاملة العراقية وكل من تبنى قضيتهم، خاصة منذ أن بدأوا يعرفون، كما ورد على لسان محمد صالح القزاز، أن «لعمال البلاد الشرقية من أقصاها إلى أقصاها ـ فضلاً عن عمال البلاد الأوروبية الذين أصبحت لهم حقوق ثابتة مقررة ـ قوانين تحمي مصالحهم، وحالتهم غير حالة عمالنا. ففي فلسطين والهند المستعمرتين، وفي الصين واليابان وتركيا ومصر وإيران توجد قوانين تحمي حقوق العمال وتعترف بمؤسساتهم، وهناك دوائر خاصة للنظر في قضاياهم والمظالم التي تقع عليهم»[١٠].

وفي كلمة ألقاها محمود أحمد السيد في إحتفال عمالي أقيم في الأول من آب عام ١٩٣٠ ذكر كيف «أن العمال في البلاد العربية انتبهوا» منذ «أواخر القرن التاسع عشر إلى فائدة التضامن والإتحاد للحصول على حقوقهم»، واعتبر «إضراب عمال السجاير في القاهرة عام ١٨٩٩ لزيادة الأجور» «أول دليل على هذا الإنتباه». ثم تطرق إلى المحاولات المبكرة للعمال العرب في مصر وسوريا لإنشاء نقابات تدافع عن حقوقهم، وإلى إضراباتهم التي وقعت قبل الحرب العالمية الأولى وأهميتها[١١].

ومن جانب آخر جذب وضع العامل في البلدان المتطورة إنتباه العمال والمثقفين الثوريين العراقيين بشكل إنعكس في العديد من مذكرات قادتهم

(١٠) «العالم العربي»، ٢٤ أيار ١٩٣٢.

(١١) راجع «الحاصد» (مجلة)، بغداد، العدد الرابع، السنة الثانية، ١٤ آب ١٩٣٠، ص ١٠.

وكتاباتهم وخطبهم. ففي الإحتفال العمالي نفسه الذي سبق ذكره شدد محمود أحمد السيد على وجود «مئات من نواب العمال» في «برلمانات الحكومات الأوروبية»[١٢]. وكتب محمد مكي الأشتري حول الموضوع نفسه يقول:

«إن حالة العامل العراقي سيئة جداً يرثى لها حيث لا تجمعه نقابة ولا جمعية ولا نظام. تراه دائمًا يتضجر ويتأفف لعدم تمكنه من تيسير أمره... فهذه حالة العامل عندنا بعكس زميله الغربي الذي نسمع ونقرأ عنه في الصحف. إنه ورفاقه متضامنون ومتكاتفون بعملهم، يساعد بعضهم بعضاً... العامل الغربي له نقابات، وله جمعيات، وله أنظمة وقوانين كلها تدافع عن حقوقه، وإذا ما عجز هذا العامل عن العمل وليس له طاقة على القيام بمهنته تقوم هذه الجمعية أو النقابة المنتسب إليها ذلك العامل فتعين له راتباً شهرياً لسد نفقات معيشته»[١٣]. هكذا أصبح وضع العامل الغربي الحلم الذي يراود ذهن كل الرعيل الأول من القادة النقابيين العراقيين ومؤيديهم من المثقفين[١٤].

ويؤكد القائد النقابي المعروف محمد صالح القزاز تأثره في وقت مبكر بالإضرابات العمالية في الاقطار العربية وبتسنم العمال للسلطة في بلد أوروبي كبير إثر إنتصار أول ثورة إشتراكية فيه[١٥]. ومن الجدير بالذكر أن الانكليز أنفسهم لعبوا دوراً غير متقصد في جلب إنتباه العراقيين إلى ثورة أكتوبر الاشتراكية. فقبل أن تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها بدأوا بتنظيم حملة واسعة ضد الإشتراكية في جميع الصحف التي كانوا يصدرونها في العراق باللغات العربية والكردية والتركمانية والفارسية[١٦]. واستمرت حملتهم هذه بعد الحرب كذلك، وحملت رايتها هذه المرة «العراق» باللغة العربية و «بيشكه

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٣) «العراق»، ١٠ تشرين الأول ١٩٢٨.

(١٤) راجع قول القزاز بهذا الصدد في: «العالم العربي»، ٤ حزيران و ١٦ آب ١٩٣٠.

(١٥) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.

(١٦) راجع أعداداً مختلفة من جريدتي «العرب» و «تيكه يشتني» راستي» (فهم الحقيقة) الكردية الصادرة في العام ١٩١٨. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ثلث مواد بعض أعداد «العرب» وفيما بعد «العراق» خصص لهذا الموضوع بالذات.

وتن» (التقدم) باللغة الكردية. وبالطبع إن مثل هذا الموقف وحده كان يكفي ليبين للمثقفين الثوريين أن الاستعمار البريطاني عدو لدود للاشتراكية. ولكن إلى جانب ذلك فقد كان يتسرب أحياناً من خلال الحملة الدعائية الواسعة للانكليز بعض الأفكار التي لم تكن تتفق مع أهداف تلك الحملة ومراميها، فتثير لدى القارىء تساؤلات من نوع آخر جديد.

ومن الجدير بالذكر أن إتصالات محدودة ظهرت بين قادة الحركات العمالية في الأقطار العربية والعمال العراقيين قبل أن تتبلور حركتهم وتتخذ طابعاً جدياً على الصعيد الداخلي. ففي تشرين الثاني عام ١٩٢٩، مثلاً، بعث الأديب والعامل اللبناني فؤاد شمالي الذي قضى سنوات عديدة في سجون الإحتلال الفرنسي، بخمس نسخ من كتابه «نقابات العمال» إلى «جمعية أصحاب الصنائع» التي طلبت من أعضائها الإطلاع على مضمون الكتاب وأن يجعلوا من نضال صاحبه «نموذجاً يحتذى»[١٧].

توجد إشارات في عدد من المؤلفات العراقية إلى بعض التحركات العمالية البسيطة المبكرة[١٨] من قبيل إضراب عمال البناء في النجف عام ١٩١٨ وإضراب عمال المسفن في البصرة في العام ذاته[١٩]. وحسب المؤلفات تلك إشترك في الإضراب الأخير «مئات من العمال»[٢٠] الذين قدموا عريضة

---

(١٧) راجع: «العالم العربي»، ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(١٨) لم نعثر في الوثائق والتقارير المختلفة التي أطلعنا عليها لأعداد هذا الكتاب على إشارات لمثل هذه الأعمال الإضرابية.

(١٩) راجع مثلاً: «مساهمة في كتابة تأريخ الحركة النقابية في العراق. نبذة تأريخية عن حركة العمال النقابية في العراق خلال ربع قرن» ـ، مجلة «الثقافة الجديدة»، بغداد، العدد ٣٩، آب ١٩٧٢، ص ١١؛ صادق قدير الخباز، نصف قرن من تأريخ الحركة النقابية في العراق، بغداد، ١٩٧١، ص ٣١؛ رزاق إبراهيم حسن، تأريخ الطبقة العاملة في العراق، ص ٩؛ عبد السلام الناصري (أبو نصير)، معارك طبقية، منشورات الطريق الجديد، بغداد، بلا، ص ٥.

(٢٠) راجع مثلاً: «مساهمة في كتاب تأريخ الحركة النقابية في العراق»، ـ «الثقافة الجديدة»، آب ١٩٧٢، ص ١١.

«يطالبون فيها برفع الحيف عنهم وذلك بمساواتهم بالعمال الأجانب من ناحية الأجور والإجازات»[٢١].

ظهرت ملامح الطبقة العاملة العراقية لأول مرة كقوة إجتماعية ضمن إطار وطني شامل أيام «ثورة العشرين». فقد كان عمال بغداد وحرفيوها يشكلون عماد الإجتماعات الجماهيرية التي كانت تعقد في جوامع المدينة وتمثل إحدى أهم ذروات الوعي الوطني العراقي يومذاك. ومن شأن الحقائق الواردة في الوثائق السرية للبوليس البريطاني في بغداد إلقاء بعض الضوء على هذا الأمر. فتصف إحدى تلك الوثائق مظاهرة حدثت في «شوارع شرق بغداد» كانت «تقرع الطبول والصفائح وتهتف للإستقلال»، يقودها شخصان «أحدهما، وهوالشيخ طه بن خضير، كان بائع أخشاب صغيراً من غرب بغداد، أما الثاني، وهو عبد الرزاق بن علي، فقد كان طباخاً من محلة الفضل». وورد في تقرير سري آخر للبوليس عن الاجتماع الذي عقد في جامع الحيدرية بتأريخ ١٥ تموز ١٩٢٠، أي في عز أيام الثورة، ما نصه:

«وعندما أخذ الجمهور بالتفرق لم يكن بوسع المرء إلا أن يلحظ النوعية الفقيرة من الناس ـ الشغيلة ورواد المقاهي»[٢٢].

وإن أول عراقي استشهد في بغداد عشية الثورة، (٢٤ أيار ١٩٢٠) كان نجاراً أخرس شيعته الجماهير في اليوم التالي ومنحته لقب «شهيد الوطن»[٢٣]. وفي الثالث من آب تمكن الموالون للثورة بمساعدة العمال من أن يشعلوا النيران في مجمع لسيارات العدو ببغداد كان يحتوي أيضاً على كميات كبيرة من الوقود مما كان له بعض التأثير على تحركات الإنكليز وذلك بسبب إعتمادهم المتزايد على

(٢١) عبد السلام الناصري، المرجع السابق، ص ٥

(٢٢) راجع: «أيام من ثورة العشرين في بغداد»، ترجمة وإعداد الدكتور صالح جواد الكاظم، ـ «العراق» (جريدة)، بغداد، ٢٩ حزيران ١٩٧٨.

(٢٣) للتفصيل عن الحادث راجع: الدكتور علي الوردي، المرجع السابق، الجزء الخامس، القسم الأول، ص ١٧٦ ـ ١٨٠.

سيارات لنقل الجنود والمؤن إلى مناطق القتال بعد أن تمكن الثوار من تدمير السكك في نقاط حساسة منها في وسط البلاد وجنوبها[٢٤].

توجد مؤشرات تعود إلى ما بعد «ثورة العشرين» بفترة وجيزة تؤكد مرة أخرى أن العمال غدوا يشكلون بالتدريج قوة إجتماعية لها وزنها، بل ويحسب لها حسابها. فقد كتبت جريدة «العراق» الموالية للحكومة في إفتتاحية لها تحمل عنوان «العامل يد في هيكل المجتمع» تقول: «ولقد مضى على العمال ردح من الزمن في تأريخ البشرية وهم يحسبون أدنى طبقة في الألفة، بيد أنهم، والحق يقال، في منزلة لا تنقص عن غيرها بشيء البتة»[٢٥].

ولم يكن مجرد صدفة أن قامت مديرية البلدية الأولى ببغداد في تموز ١٩٢٢ بإنتخاب رؤساء لكل صنف من أصناف العمال وأصحاب الصنائع قيمته الصحافة كخطوة أولى «في أمر تأسيس نقابات منتظمة للعمال مما يعود بالفوائد الجمة على حالة البلاد الإقتصادية»[٢٦]. ومع أن مهمة هذه الهيئة إقتصرت على تنظيم قضايا الأجور بشكل يرضي الطرفين - العامل والمستخدم، إلا أن لظهورها وتقييمها بهذا الشكل مغزاهما لما نحن بصدده.

إن أول مؤشر مبكر وواضح لبوادر إدراك العمال لذاتهم وتلمسهم بداية طريقهم في النضال من أجل حقوقهم يرتبط بموضوع محاولة عدد من أوعى عناصرهم[٢٧] تأسيس نادٍ عمالي مستقل في بغداد. فبعد أن سنت الحكومة في ٢٩ حزيران عام ١٩٢٩ قانون الجمعيات الذي نشرت الصحف المحلية نصه في أواسط تموز[٢٨] باشرت القوى السياسية في البلاد بتشكيل أحزاب لها بشكل رسمي. كما توالى تشكيل الجمعيات المهنية بنشاط يجلب النظر، مثل «نقابة المحامين» التي أسست لها فرعين أحدهما في الموصل والآخر في

---

(٢٤) راجع: ل. ن. كاتلوف، المرجع السابق، ص ١٣٥ - ١٣٦؛

P. W. Ireland, Iraq. A study in political development, London, 1937, P. 271.

(٢٥) «العراق»، ٢١ حزيران ١٩٢٢.

(٢٦) راجع: «العراق»، ١٨ تموز ١٩٢٢.

(٢٧) نقصد بهذه العناصر كذلك الحرفيين الليبراليين الذين تبنوا قضية العمال.

(٢٨) راجع: «العراق»، ١٥ تموز ١٩٢٢.

البصرة[٢٩] و«جمعية الصيادلة»[٣٠] و «الجمعية الطبية» التي أسست أيضاً فرعين لها في الموصل والبصرة[٣١]. كما بادرت مجموعة من النساء إلى تأسيس أول نادٍ للعراقيات باسم «نادي النهضة النسائية ببغداد» الذي جرى إفتتاحه في أواخر تشرين الثاني عام ١٩٢٤[٣٢]. وقد شهد العام ١٩٢٤ بالذات نشاطاً ملموساً في تأسيس الجمعيات المهنية وفعالياتها[٣٣].

وفي هذه الفترة (أواخر عام ١٩٢٤) شعر العمال بدورهم «بلزوم تأسيس مجتمعات خاصة تسعى لتطمين راحتهم وتنظيم أعمالهم وتعيين أوقاتهم وأجورهم وغير ذلك»[٣٤]. فتقدم محمد صالح القزاز ومحي الدين محمد[٣٥] رئيس قسم البرادة في المعمل العسكري[٣٦] وقاسم عباس العامل في معامل السكك بالشالجية[٣٧] بعريضة إلى وزارة الداخلية يطلبون فيها السماح لهم بتأسيس نادٍ للعمال. إلا أن الوزارة بالرغم من مراجعات هؤلاء المتكررة، ومع وجود نوادٍ مشابهة أسست خصيصا للعمال الأجانب، رفضت الطلب بشكل قطعي. ولم تكن إدارة السكك مرتاحة من هذه البادرة، فلجأت إلى إجراءات إدارية ضد القزاز وقاسم عباس، فنقلت الأخير من محل عمله إلى

---

(٢٩) «العراق»، ٢٥ و ٢٧ تموز و ١٢ آب ١٩٢٢ و ١٨ أيلول ١٩٢٤.

(٣٠) «العراق»، ١٥ أيلول ١٩٢٢ و ١٠ تشرين الأول ١٩٢٤.

(٣١) «العراق»، ٢٨ أيلول ١٩٢٢ و ٢٤ كانون الثاني و ٧ شباط و ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٤.

(٣٢) «العراق»، ٢٥ و ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٤.

(٣٣) أسست في تلك السنة كذلك أول جمعية رياضية باسم «جمعية إتحاد كرة القدم» (راجع: «العراق»، ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤).

(٣٤) «الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦»، ص ٨٠٥.

(٣٥) في بعض المراجع: محي مجبل (راجع: عبد الرزاق مطلك الفهد، المرجع السابق، ص ٩١). ولكن الصحيح هو محي الدين محمد، وهو الشخص نفسه الذي كان يراجع مع القزاز الوزارة لفترة طويلة بأمل نيل موافقتها على تأسيس النادي، ثم إنه أصبح ضمن الهيئة المؤسسة وأول هيئة إدارية لجمعية أصحاب الصنائع (راجع: «العالم العربي»، ٣١ تموز ١٩٢٩).

(٣٦) تحصر بعض المصادر المحاولة بعمال السكك وحدهم (راجع مثلاً: رزاق إبراهيم حسن، تأريخ الطبقة العاملة في العراق، ص ١٥؛ صادق قدير الخباز، المرجع السابق، ص ٣١).

(٣٧) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.

مكـان آخـر وأوقفت في تلك السنـة مـا يستحقـان من زيـادة مقـررة في أجورهما[٣٨].

لا تكمن أهمية هذا العمل في كونه مؤشراً مهمًا لبداية تحول نوعي في وعي العمال حسب، بل تكمن أيضاً في أنه يدل على بوادر تكون قيادة عمالية تعي مصالح الشغيلة ومستلزمات العمل لضمان تلك المصالح ولو في حدود أولية من الإدراك الطبقي. وبدأت هذه النواة تنمو وتجذب إليها عناصر واعية جديدة خدمت قضايا العمال بإخلاص وقادتهم في مرحلة جديدة من تأريخ الحركة العمالية العراقية التي لم يكن بإمكانها التخلص من طابع العفوية دون ظهور قيادة كتلك.

لم يثبط رفض الوزارة عزيمة القزاز وزملائه الذين ظلوا يفاتحونها حول الموضوع بين حين وآخر على مدى سنوات عدة دون نتيجة[٣٩]. وإنهم لم يكتفوا بذلك، بل وضحوا مراراً أهمية وجود تنظيم عمالي في الصحف المحلية خلال الفترة نفسها[٤٠]. وقد دفع تردي وضع الشغيلة المعاشي واستفحال البطالة في صفوفها، بها إلى أسلوب جديد من العمل تعلمته من القوى السياسية الأخرى، ونقصد به أسلوب العرائض ومراجعات الجهات المسؤولة بأمل نيل مساعدتها للتخفيف من وطأة ظروفها الصعبة. فقـد كان لـدى العمال، مثل غيرهم يومذاك، «أمل قوي بوجـود الملك المفدى والـوزراء الكرام» الذين لم يشك العمال في أنهم يشملونهم «بعين شفقتهم ورأفتهم» كما ورد على لسان «عامل بـطال» في كلمة لـه نشرهـا تحت عنوان «صـرخة عامل»[٤١]. ومع أن هذا الأسلوب، أو ما يقاربه، ظل يرافق الحركة العمالية

(٣٨) أشار المؤرخ السوفيتي كوبرمان وحده إلى هذه الواقعة التي أيدها القزاز (راجع: م. كوبرمان، الحركة العمالية في العراق، ـ مجلة «الشرق الثائر»، باللغة الروسية، موسكو، العدد السادس، ١٩٣٤. نشرت الترجمة العربية للمقال في مجلة «الثقافة الجديدة»، العدد ٢٤، أيار ١٩٧١، ص ٩٧ـ١٠٦؛ لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩).

(٣٩) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.

(٤٠) راجع على سبيل المثال: «العراق»، ١٠ تشرين الأول ١٩٢٨.

(٤١) راجع: «العراق»، ٣١ أيار ١٩٢٧.

لفترة غير قصيرة من الزمن، إلا أن العمال بدأوا يدركون بالتدريج عقمه، فهو لم يؤدِ، وما كان بإمكانه أن يؤدي إلى تحقيق مكسب عمالي واحد في تلك المرحلة. فبدأ العمال يتحدثون عن واجب الحكومة في حمايتهم لا الوقوف إلى جانب الشركات الأجنبية، وينتقدون تجاهل النواب والوزراء للمشاكل العمالية الأساسية. وبدأت «شكاوى كثيرة» ترد على إدارات الصحف وتراجعها «جماعات من العمال العاطلين مبينين مالحقهم من الحيف العظيم»، إلا أن الحكومة «لم تعر الصرخات المتصاعدة إليها من أفواه مئات العاطلين عن العمل أي إهتمام ولا دبرت لهم تدبيراً يفرج شيئاً من أزمتهم»[٤٢].

وقد بدأ العمال يتحركون ضد الشركات الأجنبية علناً، فظهرت البوادر الأولى للإضرابات العمالية المنظمة في هذه الفترة بالذات. ففي العام ١٩٢٧ أعلن عمال السكك[٤٣] أول إضراب لهم رفعوا خلاله عدة مطاليب مهنية منها تعديل أجورهم بشكل يتناسب مع أجور العمال الأجانب، وصرف الأجور لهم في موعدها المحدد[٤٤] وعدم تأخير إجازاتهم التي يستحقونها وتخفيض أجور السكن بالنسبة للعمال الذين كانوا يعيشون في الدور التابعة للسكك. وقد إستجابت الإدارة لبعض هذه المطاليب، ولاسيما فيما يخص صرف الأجور في أوقاتها وعدم تأخير الإجازات، كما وعدت بالنظر جدياً في بقية مطاليب المضربين الذين عادوا إلى عملهم بعد أن ذاقوا لأول مرة طعم الإنتصار على مستغليهم. ويؤكد محمد صالح القزاز الذي كان من أبرز قادة الإضراب، بشكل خاص على تضامن المضربين في هذه التجربة الجديدة من حياتهم التي دفعت بالسلطة، كما يقول، إلى أن تحسب للعمال حسابهم،

---

(٤٢) الأقوال مقتبسة من جريدة «العراق»، ٢٥ أيار ١٩٢٧.

(٤٣) أشار إلى حدوث هذا الاضراب كل المؤلفين العراقيين الذين كتبوا عن الحركة العمالية في العراق، ويؤكد محمد صالح القزاز كذلك وقوعه، ولكن الغريب أن التقارير البريطانية والملفات السرية بل وحتى الصحف المحلية تخلو من إشارات إلى أحداثه.

(٤٤) أحياناً كانت الإدارة تتأخر لمدة عشرة أيام أو أكثر، في صرف الأجور، مما كان يثير إستياء العمال باستمرار.

حتى أن لهجة المسؤولين تغيرت معهم عندما عاودوا مراجعاتهم حول مصير طلبهم بشأن تأسيس النادي العمالي الذي سبق ذكره[٤٥].

وفي الفترة نفسها تقريباً ظهرت بادرة جديدة لها مغزاها في التحولات الجزئية التي طرأت على التحرك العمالي في بدايات تبلوره. ففي حزيران عام ١٩٢٨ إجتمع ٤٥ عاملاً ووقعوا على مذكرة إحتجاج ضد «المعاملة القاسية التي يجدونها في شركة النفط وباقي الشركات الأجنبية» وقدموها إلى الجهات المسؤولة والصحافة المحلية[٤٦]. وظهرت بوادر أخرى أيضاً لها أهميتها في تدشين بداية لانعتاق العمال المنحدرين من أصل فلاحي من القيود العشيرية. فإن بعض المصادر تشير إلى حدوث منازعات بين العمال ورؤساء القبائل حول ما يأخذونه من أجورهم اليومية أو رواتبهم الشهرية[٤٧].

إنصبت هذه التحركات والتحولات الجزئية مع نهاية العشرينيات في مجرى تحرك أوسع تميز بخصائص وتعابير جديدة إنعكس واضحاً في تأسيس أولى الجمعيات العمالية والحرفية.

ظهور الجمعيات العمالية والحرفية

بدأ العمال والحرفيون بمحاولات تأسيس جمعيات خاصة بهم منذ أواسط العشرينيات. ومع تفاقم مشاكلهم وتعقيدها زاد إصرار الواعين منهم على ضرورة تنظيم أنفسهم وتوحيد جهودهم كحاجة ملحة بالنسبة لمصالحهم. وقد لخص محمد صالح القزاز ذلك بشكل ينم عن إدراك واضح للمستلزمات الضرورية لتخطي ولو جزء من مشاكل الشغيلة العراقية عندما ذكر بصدد الجمعيات ما نصه:

«إننا أصبحنا ضعفاء، وليس لنا من يطالب بحقوقنا ولا من يمثلنا أمام الحكومة الموقرة والشركات للتفاهم معها فيما يهمنا، وإن هذا الضعف الذي حل بنا ناتج عن عدم إتحادنا... وإن هذا الإتحاد لا يكون ذا نتيجة محسوسة إلا إذا إنتظم تنظيماً صحيحاً، ولا

(٤٥) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩.

(٤٦) راجع: «العراق»، ٢٥ حزيران ١٩٢٨.

(٤٧) راجع: E. A. Kinch, Op. Cit., P. 197

سبيل لهذا التنظيم إلا بطريق تأليف الجمعيات والنقابات. وعلى هذا الأساس وهذه الإعتبارات قدمنا بمساعدة الناهضين من العمال قبل ما يقارب السنتين طلبات[48] لتأسيس هذه الجمعيات»[49].

لم يكن بوسع الجهات المسؤولة السكوت حتى النهاية عن طلبات العمال المتكررة حول السماح لهم بتأسيس جمعيات خاصة بهم، ولاسيما بعد أن بدأ صوت العامل يرتفع أكثر فأكثر وأخذت مشاكله تفرض نفسها على الرأي العام والصعيد الرسمي، وبعد أن امتدت الرغبة لتأسيس مثل تلك الجمعيات إلى أوساط عمالية وحرفية جديدة.

تخلى القزاز وزملاؤه عن فكرة تأسيس نادٍ عمالي وتقدموا في أواسط عام ١٩٢٨ بطلب جديد إلى وزارة الداخلية للسماح لهم بتأسيس جمعية باسم «جمعية العمال»[50]. وتبعهم في ذلك مباشرة الحلاقون عندما تقدم محمد مكي الأشتري وعدد من حلاقي بغداد بطلب إلى وزارة الداخلية لنيل إجازة تأسيس «جمعية تعاون الحلاقين» لأنهم يريدون «ترقية حالة أرباب حرفتهم و مد يد المساعدة والتآخي إلى بعضهم، فتجمعهم جماعة الحب والود والولاء»[51]. وقد طلبت الهيئة المؤسسة لهذه الجمعية من مجلس النواب التدخل لحمل وزارة الداخلية على السماح بتأسيسها، وجرت فعلاً مباحثات بين المجلس والجهات المختصة بهذا الصدد[52]. وربما يكمن في ذلك سبب منح الأشتري وزملائه إجازة تأسيس جمعيتهم قبل غيرهم، إذ تعتبر «جمعية تعاون الحلاقين» التي تأسست رسمياً في ١٠ شباط ١٩٢٩[53] أول جمعية

---

(٤٨) في النص: طلباً.

(٤٩) مقتبس من كلمة ألقاها القزاز بمناسبة مرور عام على تأسيس «جمعية أصحاب الصنائع» (راجع: «العالم العربي»، ٥ تموز ١٩٣٠).

(٥٠) «العالم العربي»، ٥ تموز ١٩٣٠.

(٥١) راجع: «العراق»، ١٠ تشرين الأول ١٩٢٨.

(٥٢) راجع: «العالم العربي»، ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٠.

(٥٣) راجع: «الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦»، ص ٨٢٧. حسب بعض المصادر تأخر تأسيس «جمعية تعاون الحلاقين» عن ذلك التاريخ قليلاً (راجع: «الإستقلال»، ١٩ مارت ١٩٢٩؛ عبد الرزاق مطلك الفهد، المرجع السابق، ص ١٣٤). في جميع =

حرفية سمح لها بالعمل في العراق[٥٤].

توالت على وزارة الداخلية طلبات مشابهة من عمال المطابع والخياطين و.سواق والبقالين وغيرهم. وكانت الوزارة تبت في هذه الطلبات ببطء كبير. فإن البقالين، مثلاً، تقدموا بطلب تأسيس جمعيتهم في أيلول عام ١٩٢٩[٥٥]، إلا أن جواب الوزارة على الطلب تأخر عدة أشهر بحيث لم يكن في وسع البقالين إنتخاب أول هيئة إدارية لجمعيتهم إلا في ٤ كانون الثاني من العام التالي[٥٦].

وهكذا ظهر منذ مطلع العام ١٩٢٩ عدد من الجمعيات التي كانت جميعاً تحمل أسماء حرفية صرفة فيما عدا «جمعية عمال المطابع العراقية» التي أجيزت رسمياً في ٤ كانون الثاني ١٩٣٠[٥٧] و «جمعية عمال الميكانيك العراقية» التي أجيزت في أواخر كانون الثاني عام ١٩٣٠[٥٨]، ولكن دون أن تمت في البداية إلى مصالح العمال بشيء كما سنبين ذلك فيما بعد.

وإذا دققنا في تحليل بنيان هذه الجمعيات وطبيعة مناهجها وأهداف قسم غير قليل من أعمالها فإننا نرى أنها كانت بالأساس جمعيات حرفية صرفة، أو

= الأحوال كانت هذه الجمعية الأولى من بين نظيراتها التي سمح لها بالعمل رسمياً.

(٥٤) يخطىء بعض المؤلفين حينما يذكرون أن جمعية «أصحاب الصنائع» أجيزت قبل «جمعية تعاون الحلاقين» (راجع مثلاً صادق قدير الخباز، المرجع السابق، ص ٣١).

(٥٥) «العالم العربي»، ٢٢ أيلول ١٩٢٩.

(٥٦) «العالم العربي»، ١٩ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٥٧) راجع: «نداء الشعب»، ٢ كانون الثاني ١٩٣١. حسب بعض المصادر (عبد الرزاق مطلك الفهد، المرجع السابق، ص ١٣٠) تأسست «جمعية عمال المطابع العراقية» في ٢٠ كانون الثاني لا في الرابع منه كما ذكرنا. والتأريخ الذي أشرنا إليه هو الصحيح بدليل أن الهيئة المؤسسة للجمعية وجهت الدعوة إلى أعضائها لانتخاب أول هيئة إدارية للجمعية بواسطة الصحف بعد ذلك التأريخ مباشرة، وجرى الانتخاب في بناية المعهد العلمي بالحيدر خانة مساء ١١ كانون الثاني بحضور عدد كبير من العمال، وعقدت الهيئة المنتخبة أول إجتماع لها بتأريخ ١٨ كانون الثاني عام ١٩٣٠ (للتفصيل راجع: «العالم العربي» ١٠ و١٢ و ١٩ كانون الثاني ١٩٣٠). وقد ورد تأريخ تأسيس الجمعية بشكل صحيح في «الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦»، ص ٨٣٠.

(٥٨) راجع: «العالم العربي»، ٣١ كانون الثاني ١٩٣٠.

جمعيات ذات قاعدة عمالية وقيادة حرفية ـ بورجوازية صغيرة. ولنبدأ بالجمعية الوحيدة التي كانت تحمل إسم العمال بين الجمعيات الوطنية(٥٩) كافة ونقصد بها «جمعية عمال المطابع». فإن رئيس الجمعية عباس حسين آل الجلبي لم يكن عاملاً بمعنى الكلمة. والمهم أن نلاحظ أنه عندما انتخب لعضوية الهيئة الإدارية للجمعية في ١١ كانون الثاني ١٩٣٠ حصل على ٣٦ صوتاً فقط، وهو أقل الأصوات التي حصل عليها أعضاء الهيئة الذين كان يوجد بينهم من حصل على أكثر من ضعفي أصواته(٦٠). ولئن جاء في طلب الهيئة التأسيسية لجمعية عمال المطابع التي تقدمت به إلى وزارة الداخلية في ٢٧ تموز ١٩٢٩ أن غاية الجمعية(٦١) هي «النظر في حالة عمال المطابع في العراق لتحمي مصالحهم العامة» و «غير ذلك من الفوائد التي يدر نفعها عليهم وعلى البلاد عامة»(٦٢)، فإن رئيس الجمعية أعلن في أول إجتماع عقدته الهيئة الإدارية بتأريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٣٠ بصدد أهداف الجمعية ما نصه:

«بث روح التحابب بين جميع عمال المطابع في العراق والتأليف بين قلوبهم... والسعي لترقية فن الطباعة في العراق وترقية العامل فيها والسهر على راحته، وهي عازمة على بذل الجهود في صيانة حقوق أصحاب المطابع». واختتم كلمته بالقول: «أيها الرفاق: إن عمال المطابع في العالم أجمع لهم الفضل الكبير في خدمة المجتمع، إذ لولاهم لما قرأ الناس الكتب والجرائد الحاوية على شتى العلوم، فيجب عليكم أن تخلصوا لأصحاب المطابع وتؤدوا واجبكم إزاءهم»(٦٣).

ومن هنا لم يكن غريباً أن تؤلف الجمعية لجنة خاصة مهمتها «مراقبة توزيع الأعمال على المطابع بصورة عادلة وحل النزاعات بين العمال (لاحظ

---

(٥٩) نقول ذلك حتى نستثني «جمعية عمال الميكانيك».

(٦٠) كانت نتيجة التصويت كما يلي: عبد القادر (لم يذكر إسم والده) ٧١ صوتاً وإبراهيم حمدي ٦٥ صوتاً ومنشي زعرور ٥٦ صوتاً وعبد الحسين (لم يذكر إسم والده) ٥٤ صوتاً وعبد الكريم (لم يذكر إسم والده) ٥٠ صوتاً ومحمد علي ٤٢ صوتاً وعباس آل الجلبي ٣٦ صوتاً (راجع: «العالم العربي»، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٠).

(٦١) لم نستطع الاطلاع على منهاج الجمعية ونظامها الداخلي.

(٦٢) راجع: «العالم العربي»، ٢٨ تموز ١٩٢٩.

(٦٣) مقتبس من: «العالم العربي»، ١٩ كانون الثاني ١٩٣٠.

بين العمال وحدهم ـ ك. م.) بصورة سلمية»[٦٤]. وعندما لم يؤدِ هذا الأسلوب إلى ما كان يرجوه رئيس الجمعية، وبعد أن اقتنع شخصياً بأن تأسيس الجمعية لم يرق لأصحاب المطابع الذين تطلبت مصالحهم الخاصة إتخاذ مواقف قاسية للغاية تجاه عمالهم[٦٥]، حينذاك فقط بدأ يغير قليلاً من سياسته، مما تجلى واضحاً في مضمون جريدته «نداء العمال» التي أصدرها بعد تأسيس الجمعية بفترة[٦٦]. ولكن مع ذلك فإن رئيس «جمعية عمال المطابع» ظل يؤمن «بعذوبة ألفاظ» كبار المسؤولين و«همة نشاطهم» ويرى فيهم أملاً مهمًا لتحقيق «ما تقتضيه مصلحة العامل في العراق»[٦٧]. من هنا لا يبدو غريباً أن يستقيل آل الجلبي من رئاسة الجمعية عند ظهور أولى بوادر الجزر في الحركة العمالية بسبب ضغط المد الرجعي الذي سنتطرق إلى تفاصيله فيما بعد[٦٨].

والأغرب من كل ذلك أن النظام الداخلي لجمعية أصحاب الصنائع يخلو من أي إشارة مباشرة للعمال[٦٩]، مع أنهم كانوا يؤلفون القاعدة الأساسية للجمعية، ومع أنها «الجمعية» خدمت قضية العمال العراقيين أكثر وبأسلوب أخلص من الجمعيات الأخرى قاطبة[٧٠]. وبالمقابل يحتوي المنهاج على بنود أساسية تخص مصالح الحرفيين مباشرة. فقد ورد في المادة الأولى من النظام ما ينص على أن «الغاية الوحيدة» للجمعية هي «تهذيب أصحاب الصنائع من الوجهة الأخلاقية والصناعية والعلمية والإجتماعية. . .». وتقول

(٦٤) «الأخبار»، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٦٥) راجع ما يقوله شخصياً بهذا الصدد في: «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ١٤ ـ ١٥.

(٦٦) عن الجريدة ومضمونها راجع القسم الخاص بالنشاط الإعلامي والصحافة العمالية. .

(٦٧) الأقوال لرئيس «جمعية عمال المطابع العراقية» عباس آل الجلبي إثر إجتماعه بوزير الأشغال والمواصلات في ٢٤ آب ١٩٣٠ للبحث معه حول وضع عمال مطبعة السكك (راجع: «العالم العربي»، ١ أيلول ١٩٣٠).

(٦٨) راجع: «الإخاء الوطني»، ١٩ تموز ١٩٣٢. يؤكد القزاز المواقف المترددة لرئيس «جمعية عمال المطابع العراقية» آل الجلبي (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩).

(٦٩) راجع نص النظام الداخلي لجمعية أصحاب الصنائع في الملحق رقم ـ ١

(٧٠) نفرد قسمًا خاصاً في هذا الفصل للبحث عن تأسيس «جمعية أصحاب الصنائع» ونشاطاتها.

المادة الثانية «تسعى الجمعية إلى ترقية الصنائع في العراق وإرسال من تجد فيهم الكفاءة على حسابها للتخصص في إحدى الصناعات خارج القطر العراقي». وأكدت المادة ٢٥ من النظام على أن مهمة لجان الجمعية ستكون «تشجيع الصناعة التي تنتسب لها اللجنة»[٧١]. وكما أسلفنا تنص المواد ٢٧ - ٣٠ من النظام الداخلي للجمعية على إقامة معرضين في كل سنة بقصد تشجيع الصناعة الوطنية.

ومن شأن مضمون المادة السابعة من النظام الداخلي إلقاء ضوء أكثر على طبيعة هيكل الجمعية وأسسها في بداية تشكيلها. تقول المادة المذكورة «يقبل في هذه الجمعية كل عراقي (لاحظ كل عراقي وذلك بغض النظر عن إنتمائه الإجتماعي - ك. م.) حائز على الشروط الآتية:

أ - أن لا يقل سنه عن العشرين سنة،
ب - أن يكون من ذوي الأخلاق الحسنة،
ج - أن لا يكون ساقطاً من الحقوق المدنية،
د - أن يكون معروفاً لدى شخصين من المنتمين للجمعية على الأقل».

بعد كل هذا كان من الطبيعي جداً أن يتوجه معتمد «جمعية أصحاب الصنائع» محمد صالح القزاز[٧٢] بنداء إلى «العمال وأصحاب الصنائع» إثر إجازة الجمعية يدعوهم فيه للإنضمام إلى الجمعية التي أسست، كما خاطبهم نصاً، «للدفاع عن مصالحكم وحماية مصنوعاتكم التي اندثرت وماتت... فهلموا لنتحد ونتعاون جميعاً ونعاهد أنفسنا أمام الله والوطن إننا لن نفترق بعد هذا الإتحاد»[٧٣]. وكما هو واضح يقصد الإتحاد بين «العمال وأصحاب الصنائع».

وربما يتبادر إلى الذهن أن الحرفيين أو أصحاب الصنائع كانوا يعتبرون

---

(٧١) كانت «جمعية أصحاب الصنائع» تضم لجاناً مستقلة تمثل كل واحدة منها إحدى الحرف المنتمية إليها.

(٧٢) كان القزاز يعرف بمعتمد الجمعية أو رئيسها في بعض الأحيان.

(٧٣) راجع: «العالم العربي»، ٧ كانون الثاني ١٩٣٠.

نفسهم عمالاً وذلك إما لارتباك الأمر أحياناً وذلك لعدم وضع فواصل واضحة بين العمال وأصحاب المهن، أو لأن صغار الحرفيين كانوا يعتزون بأن يعدوا عمالاً بعد أن أصبح لهؤلاء وزن ولون وصوت مسموع. ومن الجدير بالذكر أن النقابي الأول محمد صالح القزاز يصر حتى اليوم على أنه كان عاملاً ويعتز بذلك كثيراً[٧٤]. إلا أن هذا «العامل» جاء إلى الحياة عام ١٩٠٥ في عائلة متوسطة حسب جميع المقاييس الشرقية لتلك المرحلة[٧٥]، فقد كان والده حرفياً يصنع القز، سمحت له إمكاناته المادية أن يمنح أبناءه الأربعة (هو وإخوانه الثلاثة) فرصة التعليم وأشغلوا جميعاً، ما عداه، وظائف رسمية مرموقة بالنسبة لذلك الزمان[٧٦]. وقد تلقى القزاز نفسه دراسته الإبتدائية ببغداد، دخل بعدها «مكتب الصنايع»[٧٧] في العام ١٩١٧. وبعد سنوات إلتحق بمدرسة التجارة الأهلية المسائية العالية. وهو يجيد إلى جانب لغته الأصلية الإنكليزية والتركية والهندية[٧٨]. وكان من الطبيعي أن يعطيه كل ذلك، مع ذكائه الملموس[٧٩]، إمكانات للتثقيف الذاتي أفضل من معظم أبناء جيله، حتى أنه جاءته إقتراحات عديدة للتوظيف. ثم إنه كان في عز أيام قيادته للحركة العمالية يملك ورشة للحدادة وتصليح الآلات، وظل يسكن داراً في محلة الأعظمية التي كانت تعد من أفضل محلات بغداد[٨٠]. إذن لم يكن النقابي الأول ورئيس «جمعية أصحاب الصنائع» أو معتمدها سوى

(٧٤) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.

(٧٥) أكد الأستاذ القزاز للمؤلف أن ميلاده كان في العام ١٩٠٥ لا في العام ١٩٠٤ كما ورد في الصفحة ٨٩٤ من «الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦» (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٧٩).

(٧٦) لقاء مع إبراهيم عبد الجبار القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩؛ لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٧٩.

(٧٧) مدرسة الصنائع.

(٧٨) بالرغم من كبر عمره وانعزاله بسبب المرض يتذكر القزاز حتى اليوم الانكليزية بشكل جيد.

(٧٩) يحس المرء بذكاء القزاز وقوة ذاكرته عند أول لقاء به.

(٨٠) اللقاءات الأربعة مع محمد صالح القزاز. عن تأريخ حياته يمكن الرجوع كذلك إلى «الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦»، ص ٨٩٤ وعبد الرزاق مطلك الفهد، المرجع السابق، ص ٥٧٠ - ٥٧١. لا يمكن الاتفاق مع الدكتور عبد الرزاق مطلك الفهد في رأيه حول اعتبار القزاز عاملاً.

حرفي ليبرالي ووطني أصيل تبنى قضية العمال لظروف ذاتية[٨١] وموضوعية تطرقنا إلى جوانب أساسية منها[٨٢]. وإن هذه الحقيقة بحد ذاتها تعزز كثيراً الإستنتاج الذي توصلنا إليه بصدد دور الحرفيين في الحركة العمالية العراقية.

دفعت طبيعة تكوين هذه الجمعيات بزعمائها إلى التأكيد في كل مناسبة على ضرورة تشجيع الصناعة الوطنية، بل إن اجتماعات بعضها كانت تكرس بالأساس لإلقاء المحاضرات عن هذا الموضوع، كما فعلت «جمعية تعاون الحلاقين»، مثلاً، في حفلتها التكريمية التي أقامتها ليلة ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٣٠ بمناسبة إجازة جمعية عمال المطابع، فقد كرس القسم الأكبر من الكلمات التي ألقيت بالمناسبة للتحدث عن المنسوجات الوطنية[٨٣]. بينما لم يتطرق أحد في عشرات الإجتماعات والندوات والحفلات المختلفة التي أقامتها تلك الجمعيات، وفي مقدمتها «جمعية أصحاب الصنائع»، إلى موضوع إستغلال الرأسمال الوطني للعمال، أو إلى وضع العمال في المؤسسات الأهلية والذي كان من بعض الأوجه أسوأ من وضعهم في المؤسسات الأجنبية. فالعامل في شركة الترامواي، مثلاً، كان يشتغل تسع عشرة ساعة متوالية لقاء أجر كان لا يتجاوز في الغالب روبية واحدة[٨٤]. ولم يكن وضع عمال المطابع الأهلية أحسن من ذلك[٨٥] مع أنهم كانوا، ولا يزالون يؤلفون

(٨١) يروي القزاز إنه عندما كان طالباً في مدرسة الصنائع كان يراجع أحد أقربائه العاملين في معمل العبخانة ثم في معامل السكك، فاستهوته المهنة، كما تأثر كثيراً بوضع العمال الذين إحتك بهم بشكل مباشر في معامل العبخانة والسكك (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩).

(٨٢) أكدت للأستاذ القزاز في لقائي الأول به أن كونه حرفياً لا ينتقص أبداً من تاريخه النضالي الحافل والفذ، ومن موقعه البارز في الحركة العمالية، بل على العكس من ذلك تماماً لأن من النادر أن يكون الفرد منتمياً إلى فئة إجتماعية أعلى من العمال ويتبنى قضيتهم بمثل ثباته وإخلاصه اللذين جلبا نظر الجميع، بما في ذلك بعض المؤرخين الأجانب ممن قيموا دوره عالياً (راجع على سبيل المثال: ك. ي. ميرسكي، العراق في العهد المضطرب، باللغة الروسية، موسكو، ١٩٦١، ص ٩٦).

(٨٣) راجع: «العالم العربي»، ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٨٤) راجع: «الإخاء الوطني»، ١٦ آذار ١٩٣٤.

(٨٥) للتفصيل راجع المآسي التي يرويها رئيس «جمعية عمال المطابع العراقية» بهذا الشأن في «نداء العمال»، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ١٤ ـ ١٥.

لقطاع المثقف الوحيد بين عمال البلدان المتخلفة، مما يجعل الحصول على عدد كافٍ منهم من الأمور الصعبة أحياناً. وعلى أساس إستغلال العمال حقق الرأسمال الوطني أرباحاً خيالية حسب المعيار الإقتصادي المألوف في المجتمع العراقي يومذاك. فبعد مرور عقود قليلة على تأسيس فتاح باشا المعروف لأول معمل أهلي في البلاد أصبحت ثروة عائلته تقدر بما لا يقل عن أربعة ملايين دينار، بينما كان إبنه موظفاً لغاية العام ١٩٢٠ براتب لا يصل إلى ٥٠٠ روبية في الشهر. وبلغت ثروة محمد طاهر البغدادي الذي أسس عام ١٩٣٤ معملاً للسكائر بالشراكة حوالى مليوني دينار بعد أن كان دخله السنوي قبل تأسيس المعمل لا يزيد عن ١٥٠٠ روبية(٨٦). وباعتراف القزاز أن أياً من أمثال هؤلاء المموّلين لم يمدوا يد المساعدة إلى الجمعيات التي تأسست بالرغم من حاجتها الماسة إلى مثل تلك المساعدة(٨٧). ولكن بالرغم من ذلك، ومع أن المثقفين والعمال هم الذين كانوا يتبرعون لإنجاز كل أعمال الجمعيات مجاناً(٨٨)، كان نوري فتاح باشا هو الذي يجري إختياره من بين الجميع ليصبح رئيس شرف لجمعية أصحاب الصنائع(٨٩).

بالرغم من كل ما سبق فإن تأسيس هذه الجمعيات يعتبر نقطة ضوء مهمة في تأريخ العراق المعاصر، وقد أحدث في الحال صدى واسعاً بين مختلف أوساط الرأي العام العراقي. فأولت القوى الوطنية والصحافة المحلية ظهور هذه الجمعيات إهتماماً ملحوظاً باعتباره «حركة مباركة»، وحثت وزارة

---

(٨٦) للتفصيل راجع: الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٤٦٣ - ٤٦٤.

(٨٧) إستثنى القزاز من ذلك بعض «وجهاء البصرة، وفي مقدمتهم عبد المحسن جلبي الشمخاني» الذين قدموا لجمعية أصحاب الصنائع مساعدات مالية تقارب الأربعمائة روبية وذلك أثناء زيارته للمدينة (راجع: «العالم العربي»، ٥ تموز ١٩٣٠). ومن الجدير بالذكر أن عبد الكاظم الشمخاني، عميد الأسرة، كان من أغنياء البصرة العصاميين، فقد كان عاملاً لدى الانكليز في بداية حياته العملية.

(٨٨) راجع مثلاً: «العالم العربي»، ٢٠ شباط و ١٢ حزيران ١٩٣٠.

(٨٩) راجع: «العراق»، ١٤ شباط ١٩٣٠. يعترف القزاز اليوم بأن ذلك كان خطأ من أخطاء الهيئة الإدارية للجمعية، وبأن نوري فتاح باشا لم يتعاون مع الجمعية إلا في حدود ضيقة جداً وذلك في بداية تأسيسها فقط (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩).

الداخلية على تلبية طلبات تأسيسها «تنشيطاً للأيدي العاملة»[٩٠]، وقدرت «أعمالها المثمرة» فيما بعد لأنها أعتبرت «الإهتمام بالعمال ومنتوجاتهم من الواجبات»[٩١]. وخصصت جريدة «العالم العربي» مقالاً إفتتاحياً لمناسبة إجازة «جمعية أصحاب الصنائع» بعنوان «الضرورة تخلق أبطالاً وأعمالاً» قال كاتبه:

«أنا فرح، كما يفرح كل من في عروقه دم لا ماء، كلما قيل أن الناس العائشين بتعب أيديهم - وهم في نظر الحق أشرف الشرفاء - يسعون إلى العمل بأنفسهم على إسعاد أحوالهم، وضمان حقوقهم المقدسة»[٩٢].

وقد ظهرت أقوال وآراء عن العمال كانت جديدة في بابها. «فالعمال، أي جميع الذين يأكلون - كما قال الله - خبزهم بعرق جبينهم، هم الفضلاء، هم أنفع أعضاء المجتمع البشري، لأنهم يعملون لأنفسهم ولغيرهم، ولأنه لو بطل عملهم لتعطلت الحياة في الدنيا»[٩٣]. وكان من شأن مثل هذا الموقف أن يزيد ثقة العامل بنفسه بعد أن ظل عنصراً منسياً في المجتمع لفترة غير قصيرة من الزمن. «ففي أجسام العمال العراقيين الذين بدأوا في هذه الأيام يستفيقون من منامهم الذي طال زمانه، روح وثابة إلى العلى» - هكذا عبر أحد العمال عن مشاعره في تعليق له على احتفال حضره الحلاقون وعمال المطابع[٩٤].

ومن جانب آخر قدمت هذه الجمعيات خدمات جيدة لمنتسبيها من الحرفيين والعمال، تزداد أهميتها إذا أخذنا بنظر الإعتبار أنها كانت أولى الهيئات في تأريخ العراق، أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن القضايا العمالية. فهي تبنت مسألة البطالة وفضحت موقف الشركات الأجنبية من العمال العراقيين وقدمت العديد من المذكرات والإحتجاجات الجدية بشأنها. وفتحت جمعيات «أصحاب الصنائع» و «عمال المطابع» و «تعاون الحلاقين»

(٩٠) راجع: «الإستقلال»، ١٩ مارت ١٩٢٩.

(٩١) راجع: «المعارف»(جريدة أسبوعية)، بغداد، ١٠ كانون الأول ١٩٢٩.

(٩٢) «العالم العربي»، ٤ تموز ١٩٢٩.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) راجع: «العالم العربي»، ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٠.

حـرت مسائية لتعليم أعضائها الأميين ولرفع مستوى المتعلمين منهم. وفي حـلات معينة كان يجري تدريس اللغتين العربية والإنكليزية ومبادىء التكنيك حيث في هذه الدورات، وذلك بعد أن أدرك زعماء الجمعيات «أن الوقت قـد حان للعمال أن يفيقوا من سباتهم فيطلبوا العلوم وغيرها من ثمرات حية»[٩٥]. ونظمت هذه الجمعيات العديد من الإحتفالات والندوات التي كنت تجمع منتسبيها تحت سقف واحد ليستمعوا إلى محاضرات كانت في عبها جديدة بالنسبة لهم، من قبيل «العامل وأثره في الحياة العملية»[٩٦] و«علاقات العمـال في العالم»[٩٧] و «الإتحـاد وتـأثيـره في المجتمـع»[٩٨] و«الجمعيات وتأثيرها في المجتمع»[٩٩] و «الحلاق وعلاقة مهنته بالصحة»[١٠٠] وغير ذلك من مواضيع إستهـدفت تشجيع العمـال «لمضاعفـة مجهوداتهم» و«ستنفار «الهمم الحائرة وإيقاظ الفئة الضائعة من رقادها الممل الذي طال مده لإيجاد كتلة قوية موحدة من العمال للمطالبة بحقوقهم المهملة في جميع نواحيها أكثر من الآن» حتى يتحقق «استحصال العامل العراقي حقه المضاع وإرجاعه لكرامته المهانة»[١٠١].

وبفضل هذه الجمعيات بدأ العمال والحرفيون يطرقون لأول مرة باب

(٩٥) مقتبس من نداء لجمعية عمال المطابع وجهته ألى أعضائها بمناسبة فتحتها «صفوفاً لتدريس أنواع العلوم» (راجع: «العالم العربي»، ٢٠ حزيران ١٩٣٠).

(٩٦) كلمة ألقاها شاكر محمود هلال في حفلة أقامتها «جمعية أصحاب الصنائع» (راجع: «المعارف»، ١٠ كانون الأول ١٩٢٩).

(٩٧) كلمة ألقاها توفيق السمعاني في الاجتماع نفسه (راجع: «المعارف»، ١٠ كانون الأول ١٩٢٩).

(٩٨) كلمة ألقاها أحد الشباب في حفل لجمعية تعاون الحلاقين وقد حث فيها «العمال العراقيين على التمسك بالاتحاد الذي بدأوا بالسير في طريقه الآن» (راجع: «العالم العربي»، ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٠).

(٩٩) كلمة ألقاها المدرس محمد علي صدقي في مقر «جمعية تعاون الحلاقين» (راجع: «العالم العربي»، ١٤ أيلول ١٩٢٩).

(١٠٠) محاضرة ألقاها أحمد حقي الحلي في مقر «جمعية تعاون الحلاقين» (راجع: «العالم العربي»، ١٨ آب ١٩٢٩).

(١٠١) من خطاب لمحمد صالح القزاز ألقاه في حفل عمالي أقيم في إحدى دور السينما ببغداد لمناسبة العيد (راجع: «الإستقلال»، في ٢٣ شباط ١٩٣١).

العمل المسرحي كوسيلة من وسائل التثقيف[١٠٢]. وكانت الجمعيات تبدي أحياناً المساعدات المادية لنمعوزين من منتسبيها وذلك في حدود إمكاناتها المادية الضعيفة[١٠٣]. وفي بعض الأحيان كانت نشاطات الجمعيات هذه تؤدي إلى نتائج مباشرة. فعلى سبيل المثال، ما ان انتهى أحد المحاضرين من إلقاء محاضرته في مقر «جمعية تعاون الحلاقين» حتى إتخذ المجتمعون قراراً يقضي بمقاطعة المقامرة في «المدينة البيضاء»، والتي، كما يبدو، عانى منها الكثيرون من أبناء الفئات الفقيرة[١٠٤].

وجدت نشاطات الجمعيات العمالية والحرفية صدى طيباً لها بين أوساط مختلفة من الرأي العام العراقي. فقد قيمها إبراهيم حلمي العمري، أحد مثقفي تلك المرحلة، بهذا الأسلوب:

«كل من تتبع نهضة العمال في العراق وتغلغل في جمعياتهم وأنديتهم ونصت إلى الآراء الحرة التي تسود مجتمعاتهم وأساليب التفكير التي يعالجون بها قضاياهم الخاصة أو مناحي العمل التي ينصرفون إليها يتوسم لها خيراً كثيراً، ويتوقع للوطن منها عزاً خالداً ومجداً رفيعاً وسؤدداً دائماً»[١٠٥]. وخاطب سلمان الصفواني العمال بهذا الصدد قائلاً «إن ما رأيناه من تكتلكم الذي بدت بوادره منذ عامين في جمعياتكم، وصوتكم الذي يتعالى أحياناً في أفق البلاد بواسطة الصحف بشير خير نؤمل أن يكون في المستقبل نوراً وهاجاً يخرق الحجب ويقشع الظلام عن الوطن المنكوب»[١٠٦]. واعتبرت مجلة «الحاصد» نشاطات الجمعيات دليلاً على «استيقاظ العامل العراقي بعد رقدة طويلة» وأكبرت «الروح السامية» التي بدأت تدب «في نفوس العمال العراقيين» كما ورد في تعليق لها كتبه رئيس تحرير المجلة بعد أن حضر إجتماعاً عقدته «جمعية عمال المطابع»[١٠٧].

---

(١٠٢) راجع: «العالم العربي»، ٢٣ أيلول و ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٠.

(١٠٣) راجع مثلاً: «العالم العربي»، ١٥ آب ١٩٢٩.

(١٠٤) راجع «العالم العربي»، ٢٠ آب ١٩٢٩.

(١٠٥) «العامل» (جريدة)، بغداد، ٨ أيلول ١٩٣٠. (عن الجريدة راجع القسم الخاص بالنشاط الإعلامي العمالي والصحافة العمالية).

(١٠٦) راجع: «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ٥.

(١٠٧) «الحاصد» (مجلة)، بغداد، العدد الثالث، السنة الثانية، آب ١٩٣٠، ص ٦.

ومع أن نشاطات الجمعيات العمالية والحرفية تركزت في العاصمة بغداد، إلا أن آثارها امتدت لتشمل العمال والحرفيين في المدن الأخرى التي ظهرت في بعضها فروع لجمعيات بغداد أو حتى جمعيات مستقلة في بعض الأحيان مثل «جمعية البقالين» في الموصل التي أجازتها وزارة الداخلية في مطلع تشرين الثاني عام ١٩٣٠[١٠٨]. كما تقدم العديد من العمال والحرفيين بطلبات إلى مقرات الجمعيات ببغداد يطلبون فيها فتح فروع للجمعيات في مدنهم[١٠٩]. وقد سافر أعضاء الهيئة الإدارية لبعض هذه الجمعيات إلى المناطق الأخرى بقصد إقامة علاقات مباشرة مع شغيلتها وأوساطها السياسية، وقد حققوا فعلاً بعض النجاح في مهمتهم التي كلفوا بإنجازها[١١٠].

تعتبر «جمعية تعاون الحلاقين» بفضل رئيسها محمد مكي الأشتري[١١١] و «جمعية عمال المطابع العراقية» بحكم وعي أعضائها الناجم عن طبيعة عملهم، من أنشط الجمعيات وأوسعها نفوذاً في تلك المرحلة. ولكن تبقى «جمعية أصحاب الصنائع» أنشط وأقوى الجمعيات قاطبة، وأكثرها إلتصاقاً بالقضايا الحيوية للجماهير العمالية.

«جمعية أصحاب الصنائع»

أخرت وزارة الداخلية البت في طلب الهيئة المؤسسة لجمعية العمال لأنها كانت تستهدف تنظيم قطاع عمالي واسع أولاً، ولكونها الوحيدة من بين

---

(١٠٨) «نداء الشعب»، ٤ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(١٠٩) «العالم العربي»، ١٠ كانون الثاني ١٩٣٢.

(١١٠) راجع: «نداء العمال»، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ١١؛ «العالم العربي»، ٧ كانون الثاني و ٢٦ آذار ١٩٣٠.

(١١١) يعتبر الأشتري من أبرز النقابيين الذين ظهروا في تلك المرحلة، لعبت ثقافته العامة دوراً كبيراً في توجيه «جمعية تعاون الحلاقين» التي تميزت أعمالها بتنظيم أفضل من معظم الجمعيات الأخرى، حتى انها طبعت نظامها الأساسي والداخلي ونشرتها على الأوساط السياسية والصحافة المحلية (راجع: «العالم العربي»، ١٢ حزيران ١٩٢٩). وقد أقامت الجمعية صلات وثيقة مع الجمعيات الأخرى، واشترك رئيسها في النشاطات العمالية المختلفة، بما في ذلك النشاط الإعلامي العمالي والصحافة العمالية. يقدر القزاز عالياً جهود الأشتري وإخلاصه (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩).

نظيراتها التي كانت عليها أن تجابه شركة مهمة لاتزال تخضع فعلياً للإنكليز وتدار من قبلهم ثانياً، ولأن الهيئة المؤسسة كانت تضم عناصر نشيطة إعتبرتها السلطة غير مرغوبة فيها ثالثاً، وأخيراً لأن الجمعية المقترحة كانت تحمل إسم العمال. ولكن بعد أن أجازت الوزارة «جمعية تعاون الحلاقين» وبسبب الضغط المتزايد عليها وافقت على طلب الهيئة المؤسسة شريطة أن تقوم بتبديل إسم العمال بإسم آخر، فقر رأي الجميع على إسم «أصحاب الصنائع». وقد بشرت الصحافة المحلية «جميع أصحاب الصنائع» بمناسبة سماح وزارة الداخلية للسيد عبد الرحيم أفندي التكريتي(١١٢) ورفقائه بتأسيس جمعية باسم جمعية أصحاب الصنائع(١١٣) واعتبرت الجمعية يوم إجازتها في الأول من تموز عام ١٩٢٩ التأريخ الرسمي لبداية عملها(١١٤).

إتسمت الجمعية الجديدة منذ الأيام الأولى لظهورها بطابع الجد والتنظيم، فقد أعلنت الهيئة المؤسسة بواسطة الصحف عن موعد ومكان إجراء إنتخاب أول هيئة إدارية للجمعية وفق المادة الحادية عشرة من نظامها الداخلي(١١٥). وفي الموعد المحدد (٢٦ تموز ١٩٢٩) إجتمعت الهيئة العامة في بناية المعهد العلمي، وكانت نتيجة الإنتخاب كما يلي:

١ ـ محمد صالح عبد الجبار القزاز ـ رئيساً.
٢ ـ أحمد السيد محمد (عامل بالسكك) ـ نائباً للرئيس.
٣ ـ محمد مصطفى (ملاحظ في المعمل العسكري) ـ سكرتيراً.
٤ ـ نعيم فتوحي (ميكانيكي بالسكك) ـ أميناً للصندوق.
٥ ـ يوسف السيد طه (عامل ميكانيك بالسكك)(١١٦) ـ مراقباً عاماً.

---

(١١٢) كان عبد الرحيم التكريتي حرفياً، وقد وقع بمحض الصدفة على طابع المالية المثبت في ذيل طلب إجازة «جمعية أصحاب الصنائع»، فجاء الامتياز باسمه. رشح نفسه لعضوية الهيئة الإدارية الأولى للجمعية، لكنه لم يحصل على الأصوات الكافية فقطع كل علاقة له بالجمعية (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩).

(١١٣) راجع: «العالم العربي»، ٤ تموز ١٩٢٩.

(١١٤) راجع: «العالم العربي»، ٢٨ أيلول ١٩٢٩.

(١١٥) راجع: «العالم العربي»، ٢٥ تموز ١٩٢٩.

(١١٦) يثني القزاز كثيراً على ذكائه وثباته ومهارته، كان يتكلم الانكليزية ويراسل المؤسسات =

٠ - عبد الجبار سلمان (ميكانيكي، رئيس شعبة بالمعمل العسكري) - عضواً مساعداً.

٩ - محي الدين محمد (عامل بالسكك)[١١٧] - عضواً مساعداً[١١٨].

وقد اتخذت الجمعية مقراً مؤقتاً لها في بناية رويال سينما ثم إنتقلت في تشرين الأول من العام نفسه إلى مقر خاص بها في الحيدرخانة[١١٩].

وإلى جانب الهيئة الإدارية كانت «جمعية أصحاب الصنائع» تضم، وفقاً لمادة ٣٧ من نظامها الداخلي، لجاناً خاصة مثل لجنة السباكين ولجنة الخراطين وغيرهما. وكان لكل لجنة هيئة إدارتها ورئيسها[١٢٠].

يتألف النظام الداخلي[١٢١] للجمعية من تسعة فصول وتسع وثلاثين مادة[١٢٢] حددت غايات الجمعية وشروط القبول فيها ووظائف هيئاتها ولجانها وغير ذلك من الأمور.

صاغت المادة الأولى من النظام الداخلي أهداف «جمعية أصحاب الصنائع» بأسلوب لولاه لما كان في الإمكان الموافقة على السماح للجمعية بالعمل في الظروف السائدة آنذاك[١٢٣]. تقول المادة:

= العلمية في الخارج (لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩).

(١١٧) هو نفس الشخص الذي تقدم مع القزاز بطلب تأسيس أول نادٍ عمالي في العراق عام ١٩٢٤.

(١١٨) لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩؛ «العالم العربي»، ٣١ تموز ١٩٢٩.

(١١٩) «العالم العربي»، ١٩ تشرين الأول ١٩٢٩.

(١٢٠) «الإستقلال»، ٦ و ١٦ شباط ١٩٣١.

(١٢١) من الأفضل الإعتماد على نص النظام الداخلي للجمعية المنشور في الصحف المحلية بدل النص المطبوع على الآلة الكاتبة والذي يوجد لدى بعض النقابيين الأوائل، وذلك لإجراء بعض التغييرات في جمل وفقرات محددة في النص الأخير من شأنها تغيير مضمون بعض مواده الأساسية المتعلقة بأهداف الجمعية. النص الأصلي للنظام الداخلي لجمعية أصحاب الصنائع منشور في جريدة «العالم العربي»، ٢٨ أيلول و ٢ تشرين الأول ١٩٢٩.

(١٢٢) راجع النص في الملحق.

(١٢٣) هذا ما أكده أيضاً رئيس الجمعية (لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩).

«لا دخل لجمعية أصحاب الصنائع في السياسة والدين وغايتها الوحيدة تهذيب أصحاب الصنائع من الوجهة الأخلاقية والصناعية والعلمية والإجتماعية ونشر مبادىء الآداب الفاضلة بين أفرادها»(١٢٤). وقد أكد رئيس الجمعية هذا الأمر مراراً في الخطب التي كان يلقيها في مناسبات مختلفة، وكان يشدد عليها بشكل خاص عندما كانت السلطة تحاول إتهامها بالتدخل في السياسة لتتخذ الأمر ذريعة لغلق الجمعية. وبالطبع نبعت هذه النظرة من رأي الأوساط المتنفذة في السياسة باعتبارها صنعة لا يجيدها الدهماء. لذلك لم يقتصر هذا الحظر على «جمعية أصحاب الصنائع»، بل امتد إلى كل الجمعيات الحرفية والعمالية دون إستثناء. فقد أكد محمد مكي الأشتري، مثلاً، أن غاية «جمعية تعاون الحلاقين» هي «التعاون والإقتصاد والصحة المحضة وليس لها أية علاقة بالسياسة البتة»(١٢٥).

لم يكن بوسع هذه الصياغة المفروضة أن تحول دون أن يؤلف العمال والحرفيون الوقود الأساسي والأداة العملية للتعبير عن التحرك الوطني داخل المدن . ثم أن قيادة الجمعية نفسها كانت تبحث عن كل متنفس لتعبر عن موقفها السياسي المنحاز كلياً لكل عمل معاد للإستعمار. فعندما توترت العلاقات بين وزارة ناجي السويدي والمسؤولين الإنكليز في العراق إلى درجة أجبرت السويدي على تقديم إستقالة وزارته في ٩ آذار ١٩٣٠ وتوضيح حقيقة الموقف للشعب مما أدى إلى حدوث مظاهرات وطنية صاخبة(١٢٦)، نشر محمد صالح القزاز إحتجاجاً باسم شبيبة العمال وأصحاب الصنائع جاء فيه:

---

(١٢٤) في النص المطبوع على الآلة الكاتبة: «لا دخل لجمعية أصحاب الصنائع في الخلافات السياسية والدينية وغايتها تهذيب أصحاب الصنائع من الوجهة الأخلاقية والصناعية والعلمية والإجتماعية وتعليم الأميين منهم ونشر مبادىء الآداب الفاضلة بين أفرادها والدفاع عن حقوقهم». وكما هو واضح فإن التغييرات القليلة التي أجريت على النص المطبوع قلبت مفهوم هذه المادة التي تشكل روح النظام الداخلي للجمعية، رأساً على عقب.

(١٢٥) راجع: «العراق»، ١٠ تشرين الأول ١٩٢٨.

(١٢٦) للتفصيل راجع: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، صيدا، ١٩٦٥، ص ٢٩٨ - ٣١٦.

«شبيبة العمال وأصحاب الصنائع العراقية ناقمة من الوضع الشاذ وهي تستنكر تصلب الإنكليز بمطلوب الشعب، وتؤيد مطاليب الوزارة السويدية التي تعتبرها جزءاً من أجزاء ما تتطلبه البلاد، وتطلب من نوابنا المحترمين ومن كافة الأحزاب والهيئات الوطنية ورجال الشعب المخلصين الثبات والتمسك بمطاليب الأمة العراقية كاملة مهما كلف الأمر»(١٢٧).

وكما يؤكد القزاز فإن «جمعية أصحاب الصنائع» وقفت بحماس ضد المعاهدة العراقية ـ البريطانية للعام ١٩٣٠، وبعثت بمذكرات إحتجاج ضد المعاهدة إلى عصبة الأمم التي أشعرتها باستلامها. وقد أثار موقف الجمعية من المعاهدة، الإنكليز والأوساط الحاكمة التي حاسبت قادتها واتهمتهم بمخالفة مواد النظام الداخلي للجمعية(١٢٨). ولابد من أن نشير هنا أيضاً إلى أن العديد من قادة الجمعيات العمالية والحرفية، وفي مقدمتهم القزاز والأشتري، كانوا على صلات وثيقة بالقادة الوطنيين وباقطاب المعارضة من أمثال جعفر أبو التمن وغيره.

وهكذا تخطت «جمعية أصحاب الصنائع» حدود مضمون نظامها الداخلي والأهداف المرسومة في مواده. فإن الأهداف الحقيقية للجمعية تبدو من خلال أعمالها التي جاءت متفقة إلى حد كبير مع التصريحات المتكررة للقزاز الذي أكد أكثر من مرة أن جل غاية تأسيس الجمعية هي «الدفاع عن حقوق العمال والكفاح دون مطاليبهم، وصيانة مصالحهم من كل عابث يروم العبث بها مهما كلفنا الأمر من مشاق وألقاب وتضحيات، ومهما صدمت صخور مبادئنا الصلبة أمواج العقبات المزبدة وزوابع الشدائد الثائرة» و «تخليص العامل العراقي من القيود المحيقة به والسعي لإسعاده بكل معنى الكلمة(١٢٩) ليتساوى تدريجياً في الحقوق مع أخيه العامل الغربي الراقي»(١٣٠).

---

(١٢٧) راجع: «العالم العربي»، ٢٠ آذار ١٩٣٠.

(١٢٨) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩. يقول القزاز إن السلطة إنتقدت قيادة الجمعية مرات عديدة بسبب تدخلها في القضايا السياسية، إلا أننا كنا نحاول تبرير موقفنا بالتأكيد على أن هذه القضايا إقتصادية في صلبها.

(١٢٩) في النص: بكل ما في معنى الكلمة.

(١٣٠) مقتبس من كلمة للقزاز نشرها في الصحف بمناسبة إنتخاب الهيئة الإدارية الثانية للجمعية =

لعبت «جمعية أصحاب الصنائع» دوراً أكبر في حياة العمال العراقيين وحركتهم من بقية الجمعيات، وذلك بحكم جملة عوامل متفاعلة فيما بينها. فقبل كل شيء كانت الجمعية تستند أساساً إلى قاعدة عمالية لا حرفية. وكان القسم الأكبر من هذه القاعدة يتألف من عمال السكك الذين كانوا، إلى جانب كونهم أقرب الفئات العمالية العراقية إلى عمال المصانع، يعانون في الوقت نفسه من إستغلال فظيع يتفاقم من يوم إلى آخر، مما جعل إستياءهم الشديد أمراً حتمياً(١٣١). ثم إن معظم قادة الجمعية كانوا من الإنتماء نفسه، وكانوا يتميزون بوعي طبقي أعمق من قادة الجمعيات الأخرى. وكان القزاز نفسه نموذجاً رائعاً للدفاع بإخلاص لا متناهٍ عن القضية التي تبناها. إنه كان يعرف كيف يحرك العواطف ويثير الهمم ويعرض المشاكل ويدافع عن الحق.

وقد وقعت «جمعية أصحاب الصنائع» تحت تأثير بعض المثقفين الثوريين الذين كان يوجد بينهم من بدأ يتلمس طريقه إلى الفكر الإشتراكي، يأتي في مقدمتهم القاص التقدمي محمود أحمد السيد(١٣٢) وحسين الرحال وعبد الله جدوع وإبراهيم القزاز الذين، كما يقول عنهم محمد صالح القزاز، كانوا يشجعون الحركة العمالية ويساعدونها بكل ما توفر لديهم من سبل(١٣٣).

ولم يأت هذا الموقف عبثاً، بل نجم عن إدراك لواقع المجتمع أعمق مما كان يسود غيرهم. فقد آمن هؤلاء بأن «العمال عليهم قوام الحياة، والكسالى

= (راجع: «العالم العربي»، ١٦ آب ١٩٣٠). ومن الجدير بالذكر أن القزاز أكد الشيء نفسه مراراً منذ تأسيس الجمعية (راجع: «العالم العربي»، ٥ تموز ١٩٣٠).

(١٣١) تطرقنا إلى جوانب من هذا الموضوع في الفصل السابق، ونتطرق إلى تفاصيل أخرى عنه فيما بعد.

(١٣٢) جلب الوضع البائس للفئات الكادحة أنظار محمود أحمد السيد منذ بداية العشرينيات، فبدأ يعبر عن آلامها ومشاكلها في قصصه التي تعود إلى تلك الفترة (للتفصيل راجع: «المجموعة الكاملة لقصص محمود أحمد السيد»، إعداد وتقديم الدكتور علي جواد الطاهر والدكتور عبد الإله أحمد، بغداد، ١٩٧٨؛ الدكتور علي جواد الطاهر، محمود أحمد السيد، بيروت، ١٩٦٩؛ عبد اللطيف عبد الرحمن عبد المجيد، الفكر الإشتراكي في الأدب العراقي ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، بغداد، ١٩٧٦، ص ١٧١ ـ ١٧٥).

(١٣٣) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.

والمتقاعسون هم الجراثيم التي يجب أن تباد»[١٣٤]. ومن الجدير بالذكر أن معظم الذين ذكرناهم إشتركوا في إلقاء محاضرات عمالية صرفة على أعضاء الجمعية، مما كان له وقع كبير عليهم[١٣٥]، كما لعب بعضهم دوراً بارزاً في الصحافة العمالية.

وبحكم هذه العوامل، وغيرها، إحتلت «جمعية أصحاب الصنائع» بسرعة المكانة الأولى بين شغيلة العراق، وأصبح لها وزن ملموس في أحداث الحركة الوطنية في فترة حساسة من تأريخ البلاد. فخلال عام واحد فقط تضم إلى صفوفها ما يقارب الثلاثة آلاف عامل[١٣٦]. ولم تقتصر نشاطات الجمعية على العاصمة بغداد، بل إنها حاولت منذ البداية أن تمدها إلى المدن والمراكز العمالية الأخرى، فأسست شعباً متعددة لعمال السكك في مرافق تصليح القاطرات في الديوانية وأور (المفرق) وسدة الهندية وقره خان وغيرها. وبعد مرور حوالى ستة أشهر على تأسيسها ألفت الجمعية وفداً برئاسة القزاز سمي بالوفد الجنوبي الذي «استقبل في كل مكان بحفاوة من قبل عمال تلك الجهات». وحيثما حل الوفد عقد إجتماعات متوالية للعمال وأصحاب الصنائع مبيناً لهم أهداف الجمعية وأعمالها. وهكذا أقيمت فروع للجمعية في كل من البصرة والناصرية والحلة وغيرها. وقد بلغ عدد المنتسبين إلى الجمعية في البصرة وحدها حوالى ٦٠٠ شخص[١٣٧]. وفي خانقين إعتبر العمال نشاطات الجمعية أمراً يبعث فيهم «النشاط في العمل» ويرسل إليهم «أشعة السعادة اللامعة»[١٣٨]، مما دفعهم إلى تأسيس فرع لها في مدينتهم.

تمتعت «جمعية أصحاب الصنائع» بسمعة عالية كذلك بين جميع

---

(١٣٤) القول لمحمود أحمد السيد (راجع: «المجموعة الكاملة لقصص محمود أحمد السيد»، ص ٢٥٠).

(١٣٥) نعود إلى هذا الموضوع مرة أخرى عند الحديث عن الصحافة العمالية وموقف القوى السياسية من الطبقة العاملة العراقية.

(١٣٦) راجع: «العالم العربي»، ٥ تموز ١٩٣٠.

(١٣٧) راجع: «العالم العربي»، ٧ كانون الثاني و ١٢ آذار و ٥ تموز ١٩٣٠.

(١٣٨) راجع: «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ١٥.

الجمعيات العمالية والحرفية الأخرى التي ما كانت تقدم على عمل مهم دون إستشارة القزاز وزملائه الآخرين من قادة الجمعية[139]. وكان القزاز يطمح إلى جمع كل الجمعيات العمالية والحرفية في تنظيم موحد، وقد أكد على ضرورة ذلك مراراً وفي مناسبات مختلفة. فقد إختتم كلمته الشاملة التي ألقاها في الحفل الذي أقيم لمناسبة مرور عام واحد على تأسيس الجمعية بالقول:

«وأخيراً نتأمل أن لا يعود مثل هذا اليوم علينا من السنة المقبلة إلا ونرى جمعيات أصحاب الحرف والصناعات كلها، وإن إختلفت بالإسم، متفقة إتفاقاً تاماً ومكونين أصحابها لهم جمعية عامة واحدة»[140].

كان لدى «جمعية أصحاب الصنائع» إمكانات مادية محدودة مصدرها، كما ذكر القزاز، «الإشتراكات الشهرية التي يدفعها العمال الفقراء المحتاجون، وكانت بالدرجة الأولى من عمال السكك الحديدية العراقية الأحرار»[141]. كما حصلت الجمعية على تبرعات قليلة لم يتجاوز مجموعها ألف روبية. وحصلت على مبلغ أقل حتى من ذلك جاءها على شكل ريع من حفل أقامته على مسرح الأوبيرا بتأريخ ١٣ أيلول ١٩٣٠[142].

وبالرغم من هذه الإمكانات المحدودة قامت الجمعية خلال عامين من عمرها بنشاطات واسعة إعتمدت بالأساس على جهود العمال والمثقفين. وقد أولت الجمعية تنظيم المحاضرات لمنتسبيها رغيرهم من العمال جانباً كبيراً من إهتمامها. وكانت المحاضرات التي تنظمها تعالج مواضيع تخص العمال ومشاكلهم أكثر من المحاضرات التي كانت تلقى في مقرات الجمعيات الأخرى، وكان عدد الذين يحضرون للإستماع إلى محاضراتها أكبر من عدد الذين يحضرون للإستماع إلى محاضرات بقية الجمعيات، ولاسيما أن دعواتها كانت تلقى دائماً إستجابة واسعة بين الشغيلة، وبشكل خاص بين عمال السكك. وفي الغالب كان يحضر إجتماعات «جمعية أصحاب الصنائع» بعض

---

(١٣٩) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩.

(١٤٠) راجع: «العالم العربي»، ٥ تموز ١٩٣٠.

(١٤١) المصدر نفسه.

(١٤٢) راجع: «العالم العربي»، ٧ كانون الثاني و ٥ تموز و ٢٣ أيلول ١٩٣٠.

لشخصيات الوطنية وممثلو الصحافة ورجال الدين والشباب الشوري حصة[١٤٣]. وفي حالات محدودة كان الواعون من أعضاء الجمعية يحتفلون بمناسبة الأول من أيار[١٤٤] سراً إما في دار أحدهم أو في إحدى القاطرات الفارغة[١٤٥].

أولت «جمعية أصحاب الصنائع» مسألة مكافحة الأمية بين منتسبيها جانباً ملموساً من إهتمامها، ففتحت دورات خاصة لهذا الغرض، كما فتحت صفوفاً لتعليم الراغبين من أعضائها اللغة الإنكليزية أو مبادىء التكنيك الحديث بقصد تطوير المهارة الفنية بينهم. وقدمت الجمعية مساعدات مالية لعدد من أعضائها المعوزين،[١٤٦] واتفقت مع أحد الأطباء على معالجة العمال مجاناً[١٤٧] ومع عدد من المحامين لتعقيب دعاوى الفقراء منهم بدون مقابل.

ومما يسجل لجمعية أصحاب الصنائع أنها لم تكن تفرق بين العمال العراقيين بسبب إنتماءاتهم القومية أو الدينية والطائفية. وكانت بادرة رائعة تذكر بأيام «ثورة العشرين» عندما نظمت الجمعية في أواخر كانون الأول عام ١٩٣٠ حفلاً لمناسبة عيد رأس السنة الجديدة، حضره عدد كبير من أعضائها

---

(١٤٣) راجع: «الإستقلال» ١٨ شباط ١٩٣١.

(١٤٤) من الطريف أن نشير إلى أن دار المعلمات ومدرسة البنات المركزية اعتادتا في تلك الفترة على أن تقيما في الأول من شهر أيار حفلاً خاصاً تسميه «حفلة أول أيار» (راجع: «العراق»، ٣ أيار ١٩٢٧).

(١٤٥) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩؛ «وعي العمال» (مجلة)، بغداد، العدد ٥١١، ٢٨ نيسان ١٩٧٩، ص ٣٦ - ٣٧.

(١٤٦) في بعض الحالات كانت الجمعية تخصص راتباً كاملاً للعامل العاطل دون أدنى تفريق بينهم (راجع: «العالم العربي»، ٩ تموز ١٩٣٠).

(١٤٧) إتفقت الجمعية مع الدكتور فائق شاكر لهذا الغرض. ومن الجدير بالذكر أن الدكتور فائق كان نائباً عن الدليم في البرلمان، وهو الذي قدم إلى المجلس في حينه أول مشروع لوضع تشريع عمالي في العراق (راجع: «الإستقلال»، ١٩ أيار ١٩٣٠؛ «محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٠»، الإجتماع الاعتيادي). يؤكد القزاز أن الدكتور فائق شاكر كان يحضر إلى مقر الجمعية بنفسه لمعالجة المرضى من العمال (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩).

وغيرهم. وقد ألقيت في الحفل كلمات تحث العمال على التعاون والتكاتف(١٤٨).

وكان من الطبيعي أن تولي «جمعية أصحاب الصنائع» موضوع البطالة كإحدى أهم مشاكل العمال في تلك المرحلة، إهتماماً خاصاً. ففي وقت مبكر دعت الجمعية العمال العاطلين إلى تسجيل أسمائهم في مقرها، واتصلت فعلاً بجهات مختلفة من أجل تشغيلهم، وتمكنت من إيجاد العمل لعدد منهم. وفي حالات معينة دفعت الجمعية ما بإمكانها من مساعدات نقدية إلى عشرات من العمال العاطلين عن العمل(١٤٩). فازداد تهافت العمال العاطلين على مقر الجمعية حيث كان يتجمع يومياً المئات منهم، حتى إن الشارع العام المحاذي للمقر كان يغص أحياناً بالمجتمعين إلى درجة كانت تؤدي إلى قطع المواصلات فيه. وقد أثار الإهتمام الكبير للجمعية بموضوع العمال العاطلين السلطة كثيراً، فأشاعت أنها تثير الشغب بتحريض من المعارضة، كما ادعت انه لا صحة لما تنشره الجمعية من أخبار عن العمال العاطلين(١٥٠). وإزاء ذلك إضطرت «جمعية أصحاب الصنائع» إلى أن تطلب من كل عامل عاطل تقديم شهادة عن آخر عمل له مع ورقة حسن الأخلاق (!!) من مختار محلته وشهادة جنسيته، وأبدت استعدادها لمساعدة الذين لا يستطيعون نيل الشهادة الأخيرة بسبب أوضاعهم المالية(١٥١).

والأهم من كل ما تقدم أن «جمعية أصحاب الصنائع» إشتركت بنشاط في قيادة نضال العمال والحرفيين الذي تحول إلى إحدى أهم سمات حركة التحرر الوطني للشعب العراقي في بداية الثلاثينيات، الأمر الذي نتطرق إلى تفاصيله فيما بعد.

ومن أعمال الجمعية الجديرة بالذكر أنها حاولت إيصال صوت العامل

---

(١٤٨) راجع: «نداء الشعب»، ٢٩ كانون الأول ١٩٣٠.

(١٤٩) راجع: «الإستقلال»، ٤ آذار ١٩٣١.

(١٥٠) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩.

(١٥١) راجع: «العالم العربي»، ٣٠ نيسان ١٩٣٠؛ «الإستقلال»، ٣٠ نيسان ١٩٣٠.

العراقي إلى الخارج بشتى السبل وفي حدود فهمها للأمور. فمثلاً إنها كانت ترغب حتى في تدخل الهيئات الدبلوماسية والدول الأخرى في نزاعات العمال العراقيين مع الشركات الأجنبية(١٥٢). وقد أجرى رئيس الجمعية محمد صالح القزاز إتصالات مستمرة مع «مكتب العمال الدولي» (International Labour Office) بجنيف(١٥٣) و «الإتحاد العالمي لنقابات العمال» (International Federation of Trade Union) ببرلين قبل قبول العراق في عصبة الأمم وبعده(١٥٤)، وأغلب الظن أنه تأثر في عمله هذا بما أبدته العصبة من إهتمام بقضايا العمل والعمال في العراق أثناء البت في موضوع قبول العراق عضواً في هذه المنظمة الدولية(١٥٥). ففي ١٤ أيلول عام ١٩٣٢ بعث القزاز برسالة إلى «مكتب العمال الدولي» تكلم فيها عن «الوضع السيء للعمال العراقيين» وطالب المكتب بابداء المساعدات الممكنة من أجل تطوير العمال العراقيين ثقافياً. وقد تسلم رئيس الجمعية جواب المكتب مع عدد من الكراريس التي تبين مجالات عمل المكتب ونوع المساعدات التي بإمكانه تقديمها للعمال العراقيين(١٥٦).

وبناء على توصية «مكتب العمال الدولي» بدأ القزاز يراسل كذلك «الإتحاد العالمي لنقابات العمال» ببرلين. ففي رسالة بعثها إلى سكرتارية هذه المنظمة بتأريخ ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٣٢ طالب القزاز بتزويد «جمعية أصحاب الصنائع» بمعلومات كافية عن الحركات العمالية في العالم، كما ناشدها

(١٥٢) راجع: «السياسة» (جريدة)، بغداد، ٤ آذار ١٩٣١.
(١٥٣) تأسس كأحدى هيئات عصبة الأمم في العام ١٩٣٢.
(١٥٤) للتفصيل راجع: «وثائق ومراسلات بين نقابات العمال العراقية ومثيلاتها الأجنبية من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٥» (مكتبة المجمع العلمي العراقي).
(١٥٥) حول هذا الموضوع راجع القسم الخاص بالتشريع العمالي في الفصل الثالث من هذا الكتاب. راجع كذلك: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم - ١٩٣١.
(١٥٦) راجع: «وثائق ومراسلات بين نقابات العمال العراقية ومثيلاتها الأجنبية من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٥»، الوثيقة رقم ١.

بمد يد المساعدة إلى العمال «على ضفاف الفرات» لحاجتهم «إلى بعض العون وحزمة ضوء من إخوتهم في الخارج»[١٥٧].

وفي الواقع لم تساعد هذه العلاقات على حدوث تطور نوعي في الحركة العمالية العراقية يومذاك وذلك بسبب وجهة نظر القائمين على أمر تلك المنظمات التي كانت تنصح العمال العراقيين «بالإبتعاد عن السياسة كلياً والإهتمام فقط بالأوضاع العامة للعمال»[١٥٨]. ولكن بالرغم من ذلك فإن مراسلات القزاز مع تلك المنظمات جلبت إنتباه بعض الأوساط الخارجية إلى الواقع المؤلم للعامل العراقي. وحسبما يبدو أن بعض الجرائد الأجنبية أشارت إلى هذه المراسلات بشكل أو بآخر[١٥٩]. ثم إن رفض الحكومة لاشتراك ممثل عن العمال العراقيين في مؤتمر العمال الدولي الذي تقرر عقده في ١٩٣٣ وذلك بناء على دعوة موجهة إلى «جمعية أصحاب الصنائع»، ساعد على كشف الموقف الرسمي من قضية العمال على الصعيدين الداخلي والخارجي[١٦٠]. ولهذا السبب بالذات لم تكن السلطة مرتاحة من العلاقات التي أقامتها الجمعية مع الهيئات الخارجية، فحاولت الضغط عليها لحصرها، بحيث إضطر القزاز إلى أن يبعث رسائله إلى «مكتب العمال الدولي» و «الإتحاد العالمي لنقابات العمال» بصورة سرية عن طريق المسافرين إلى الخارج[١٦١]. وقد بلغت خشية السلطة من هذه العلاقات أنها استولت مرة على الصورة التي أخذت لمسيرة عمالية بسبب خوفها من أن تنشر في الخارج[١٦٢]. ومن الجدير بالذكر أن المسؤولين حاولوا كثيراً إقناع القزاز بأن يبعث ببرقية إلى «مكتب

---

(١٥٧) المصدر نفسه، الوثيقة رقم ١.

(١٥٨) المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٣.

(١٥٩) راجع: «العالم العربي»، ٩ كانون الأول ١٩٣٢.

(١٦٠) راجع: «وثائق ومراسلات بين نقابات العمال العراقية ومثيلاتها الأجنبية من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٥»، الوثيقتان رقم ٥ و ٦.

(١٦١) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.

(١٦٢) «النقابي الأول محمد صالح القزاز يتذكر»، ـ «وعي العمال»، العدد ٥١١، ٢٨ نيسان ١٩٧٩، ص ٣٧.

لعمال الدولي» يؤكد فيها تحسن وضع العمال العراقيين واهتمام الحكومة ـلك[163].

جلبت نشاطات «جمعية أصحاب الصنائع» ودفاع قيادتها الثابت عن هم القضايا التي تخص الشغيلة العراقية، جلبت لها سمعة كبيرة بين أوساط لرأي العام العراقي. ففي الأعوام ١٩٢٩ ـ ١٩٣١ قلما كانت تصدر صحيفة في بغداد دون الإشارة إلى عمل من أعمال الجمعية أو نشر مقتبسات من كلمات قادتها والمحاضرين في ندواتها. وقد تبنت الصحافة في وقت مبكر «أعمال الجمعية المثمرة التي توجب التقدير والإعتبار»[164].

لم ترق نشاطات «جمعية أصحاب الصنائع» وسمعتها للإنكليز والحكام لعراقيين الذين حاولوا وضع العقبات في طريقها بهدف شل أعمالها. فأقدموا قبل كل شيء على خلق جهة منافسة للجمعية تكون في حوزتها إمكانات فضل من شأنها، حسب رأيهم، جذب العمال إليها. وعلى هذا الأساس تم في مطلع عام ١٩٣٠ تأسيس «جمعية عمال الميكانيك العراقية» التي اجتمعت هيئتها المؤسسة في ٣٠ كانون الثاني من العام نفسه[165] بمقر الجمعية في رأس القرية وانتخبت سليم أحمد المصري رئيساً لها وأحمد جاسم سكرتيراً ونائباً للرئيس ومحمد ماهر أميناً للصندوق وكلا من داود سلمان وسلمان شيخ ناصر وعبد الله الجنابي وخليل بربوتي أعضاء في الهيئة الإدارية[166]. وبما أن البطالة كانت تشكل العقدة الأساسية لمشاكل العمال يومذاك فقد نص النظام الداخلي للجمعية الجديدة على منح العامل العاطل نصف راتبه الذي كان يتقاضاه من آخر عمل فصل منه[167]. ولكن مع ذلك لم تستطع «جمعية عمال الميكانيك» أن تلعب أي دور في حياة العمال وبقيت معزولة عنهم إلى أن انتقلت إدارتها

---

(١٦٣) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.

(١٦٤) «المعارف»، ١٠ كانون الأول ١٩٢٩.

(١٦٥) يذكر الدكتور عبد الرزاق مطلك الفهد تاريخاً متأخراً لتأسيس الجمعية عندما يقول إن المدعو سليم المصري تقدم بطلب تأسيسها إلى وزارة الداخلية في ٢٠ شباط ١٩٣٠ (راجع ص ١١٤ من رسالته).

(١٦٦) راجع: «العالم العربي»، ٣١ كانون الثاني و ١ شباط ١٩٣٠.

(١٦٧) : عبد الرزاق مطلك الفهد، المرجع السابق، ص ١١٥.

إلى أيدي المخلصين من أبناء الطبقة العاملة كما سنبين ذلك فيما بعد. وقد جرت محاولات مشابهة لنسف «جمعية أصحاب الصنائع» من الداخل بدس عناصر مشبوهة في صفوفها، الموضوع الذي نعود إلى ذكر تفاصيله أثناء البحث عن الإضرابات العمالية.

وقد إمتدت محاولات السلطة في هذا المجال إلى القزاز نفسه عندما حاول المسؤولون إغراءه بعدد من الوظائف خارج بغداد، وإذ لم تلن قناته أرادوا خدعه بإغراء أكبر فاقترحوا عليه أن يصبح ممثلاً للعراق في «مكتب العمال الدولي». وبعد أن رفض القزاز مثل هذا المنصب المغري فصلوه عن عمله بحجة إنقطاعه عن الدوام(١٦٨)، بينما كان مسؤولو السكك يريدون في الواقع بإجرائهم هذا منعه من الإحتكاك المباشر بعمال هذه المؤسسة ومشاكلهم. وفي الوقت نفسه أبعدوا من بغداد عدداً من أنشط أعضاء الجمعية، منهم العامل درويش مراد الذي انتخب نائباً لرئيس الجمعية في إنتخابات الدورة الثانية لهيئتها الإدارية، وقد عرف بنشاطه الواسع في أعمال الجمعية واشترك في تدريس الميكانيك وإلقاء المحاضرات على منتسبيها(١٦٩). وتمكنوا كذلك من إبعاد نعيم فتوحي عن عمال السكك والجمعية بإعطائه وظيفة أفضل من وظيفته السابقة(١٧٠). وقد لجأ المسؤولون إلى شتى الأساليب لإبعاد الجمعيات العمالية والحرفية الأخرى عن «جمعية أصحاب الصنائع» وللحيلولة دون تعاونها فيما بينها، وحاولوا تشويه سمعة القزاز في نظر زعمائها(١٧١) دون جدوى(١٧٢). كما وضعوا مراقبة مشددة على تحركاته.

ولم يكتفِ المسؤولون بكل ذلك، بل إنهم افتعلوا تهمة للقزاز وستة عشر آخرين من أعضاء الجمعية قدموا بسببها إلى محكمة جزاء بغداد، فحكمت على كل واحد منهم بغرامة قدرها عشرون روبية. ولكن السلطة لم

(١٦٨) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.
(١٦٩) راجع: «العالم العربي»، ٨ تشرين الثاني ١٩٣٠.
(١٧٠) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.
(١٧١) كانوا يؤكدون لهم، مثلاً، بأن للقزاز أهدافاً خاصة يريد إستغلالهم من أجل تحقيقها.
(١٧٢) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩.

ترص بمثل هذا الحكم الذي لم يكن من شأنه تلقين قادة الجمعية درساً يلقي لذعر في نفوسهم، لذا استأنفت الشرطة الدعوى ضدهم، فقررت محكمة لإستئناف رفضها لبطلانها أساساً وأصدرت أمراً يقضي بإعادة الغرامة التي قررتها محكمة الجزاء إلى المتهمين(١٧٣). وتكرر توقيف القزاز ومحاكمته وتلفيق لتهم ضده مراراً. وفي إحدى المرات إتهم بأنه قام بعمل معادٍ للحكومة بينما كان يقبع في سجن بغداد المركزي(١٧٤).

وفي الواقع لم تقتصر نشاطات أعداء التنظيم النقابي العمالي والحرفي على «جمعية أصحاب الصنائع» وحدها، وإن كانت هي المستهدفة بالأساس. فأشارت مجلة «الحاصد»، مثلاً، إلى «العراقيل الكثيرة التي إعترضت طريق جمعية عمال المطابع» خلال السنة الأولى من عمرها(١٧٥). وقد بلغ الأمر بالذين كانوا يقفون وراء الحملة المعادية للجمعيات ومن يغذونها أنهم دبروا أمر إغتيال رئيس جمعية البقالين في وضح النهار عندما كان يهم بالخروج من إحدى البنايات إثر إنتهاء إجتماع عقد لأعضاء الجمعية بتأريخ ٢٠ نيسان ١٩٣١(١٧٦)، مما أثار الأوساط العمالية والحرفية إلى حد كبير، فجرى تشييعه باحتفال مهيب رفعت خلاله الأعلام واللافتات، وأعلنت الجمعيات الأخرى الحداد وقررت عدم الإحتفال بمناسبة العيد الأضحى الذي صادف يوم ٢٨ نيسان، وتعبيراً عن إحتجاجهم إمتنع العمال عن معايدة بعضهم البعض(١٧٧). وأغلب الظن إن الإغتيال جرى بتدبير مسبق ولتحقيق أهداف محددة، مما يبدو واضحاً لا من حيث أسلوبه فحسب، بل كذلك من توقيته الذي صادف عز أيام مد الحركة العمالية والنقابية في العراق. وقد أشارت الصحف الوطنية صراحة إلى ذلك عندما ذكرت في اليوم التالي إن اغتيال رئيس «جمعية البقالين» لم يكن «إلا من جراء حرصه الشديد على مصالح

---

(١٧٣) راجع: «العالم العربي»، ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٠.

(١٧٤) لقاء مع إبراهيم عبد الجبار القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.

(١٧٥) «الحاصد»، العدد ٢٧، السنة الثانية، ٢١ كانون الثاني ١٩٣١، ص ١١.

(١٧٦) راجع: «الإستقلال»، ٢١ نيسان ١٩٣١.

(١٧٧) «العراق»، ٢٧ و ٢٨ نيسان ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ٢٧ نيسان ١٩٣١.

إخوانه البقالين»[١٧٨]. ومما يجدر ذكره بهذا الصدد أن الشخص الذي فرض على الجمعية بعد الحادث إنتهج سياسة مخالفة لسلفه، فقد وقف ضد« جمعية أصحاب الصنائع» في أشد أيام الهجمة الرجعية عليها وأيد مواقف السلطة المعادية للعمال وجمعياتهم[١٧٩].

لم تفت هذه الإجراءات، وغيرها، في عضد «جمعية أصحاب الصنائع» وغيرها، ولم تؤثر على شعبيتها، بل على العكس من ذلك تماماً يلاحظ المتتبع لأحداث تلك المرحلة إلتفافاً متزايداً للعمال وصغار الحرفيين حول شعارات «جمعية أصحاب الصنائع». ففي تلك الفترة بالذات توالت على مقر الجمعية ببغداد طلبات جديدة من المدن الأخرى يطلب فيها أصحابها الإنتماء إليها وفتح فروع لها في مدنهم. كما إجتمع عمال معمل وزارة الأشغال بمقر الجمعية ببغداد وقرروا الإنتساب إليها «بعدما تبين لهم صدق خدماتها للعمال العراقيين ومساعدتهم بطرق متعددة يعرفها الخاص والعام»[١٨٠]. وفي الواقع لعبت الصحافة دوراً كبيراً في نقل الحقائق عن أهداف ونشاطات «جمعية أصحاب الصنائع» إلى الرأي العام العراقي، كما أن الجمعية نفسها لعبت دوراً ملموساً في النشاط الإعلامي العمالي وفي الصحافة العمالية التي ظهرت في هذه المرحلة بالذات.

الإعلام العمالي والصحافة العمالية

تحولت الصحافة المحلية، ولاسيما جرائد المعارضة، إلى وسيلة إتصال بين الجمعيات وأوساط مختلفة من الشعب العراقي منذ أواخر العشرينيات، واستمر هذا التقليد بعد انتهاء عهد الإنتداب كذلك. فكانت هذه الصحافة تنشر أخبار الجمعيات وتعرض مشاكل العمال وتدافع عنهم في بعض

---

(١٧٨) «الإستقلال»، ٢١ نيسان ١٩٣١. يؤكد القزاز على الشيء نفسه (لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩).

(١٧٩) راجع: «صدى العهد»، ٢١ تموز ١٩٣١؛ «العراق»، ١ و ٦ آب و ٢ أيلول و ٣ تشرين الأول ١٩٣١.

(١٨٠) «العالم العربي»، ٢٠ آب ١٩٣٠.

لأحيان. وحاول قادة الجمعيات من جانبهم إستغلال الصحافة المحلية لكسب الرأي العام إلى جانب القضايا التي كانوا يثيرونها في الغالب بأسلوب عاطفي مثلما لاحظنا ذلك عند الحديث عن مسألة البطالة بين العمال. ومما يلاحظ في صحافة تلك الأيام ظهور أسماء مستعارة من نوع جديد مثل «عامل» و «عامل بطال» و «قروي متألم» وغيرها، ممن عالجوا القضايا والنشاطات العمالية الصرفة(١٨١).

ولكن لم يقتصر النشاط الإعلامي العمالي على هذه الناحية، فقد إتخذ بدوره منذ نهاية العشرينيات مساراً جديداً في العديد من أوجهه. حتى أصبح بالإمكان التحدث عن بوادر ظهور صحافة عمالية مستقلة. فإن قادة الجمعيات العمالية والحرفية شعروا بوجوب ولوج هذا الميدان المهم الذي تحول إلى أحد المستلزمات الضرورية للنضال الناجح(١٨٢)، خاصة وانه كانت لبعضهم تجارب في ميدان الصحافة سبقت ظهور جمعياتهم بسنوات. فقد أصدر أول رئيس لجمعية عمال المطابع العراقية عباس حسين آل الجلبي جريدة «أدبية إجتماعية فكاهية إنتقادية» بإسم «الحقائق» في ٢٢ شباط ١٩٢٤ عطلتها الحكومة في أوائل عام ١٩٢٦ بحجة إنحرافها عن الخطة المرسومة للصحف الأدبية. فأصدر الجلبي بعد فترة (في ٣٠ نيسان ١٩٢٧) جريدة أخرى «أدبية إجتماعية فكاهية» بإسم «صدى الحقائق»(١٨٣) تعرضت للتعطيل الإداري هي الأخرى مرات عديدة ثم سحبت الحكومة إمتيازها بعد تسعة أشهر من صدورها(١٨٤).

---

(١٨١) تطرقنا إلى نماذج منها فيما سبق من مواضيع.

(١٨٢) إهتمت الجمعيات والنوادي العراقية بالصحافة منذ أواسط العشرينيات، فأصدر بعضها صحفاً ونشرات دورية خاصة بها من قبيل «المجلة الطبية البغدادية» التي نشرت «الجمعية الطبية» عددها الأول في ١ حزيران ١٩٢٥ ومجلة «المحامي» الشهرية التي صدر عددها الأول في تشرين الأول من العام نفسه وجريدة «الإرشاد» الأسبوعية التي أصدر «نادي الإرشاد» عددها الأول في ٥ تشرين الثاني عام ١٩٢٦.

(١٨٣) كانت الجرائد الفكاهية الإنتقادية تتمتع بسمعة رفيعة في تلك الأيام. و «صدى الحقائق» جريدة عامة لم تتطرق إلى القضايا العمالية.

(١٨٤) راجع: فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، بغداد، ١٩٧٦، ص ١٠٠.

لم يكن إصدار صحيفة عمالية من الأمور الهينة في ظـروف العراق يومذاك. يقول عباس حسين آل الجلبي صاحب «نداء العمال» في إفتتاحية عددها الأول:

«كان بودنا منذ زمن غير يسير أن ننشيء جريدة تنطق بلسان العمال وتخدم مصالحهم وتروج مقاصدهم وتعبر عن آرائهم» ولكن ـ كما يؤكد ـ «حالت دون ذلك حوائل وقامت في وجهنا عقبات كأداء»(١٨٥).

ترجع المحاولات الأولى المعروفة لإصدار صحافة نقابية في العراق إلى العام ١٩٢٩. فبعد مرور أشهر قليلة على إجازة «جمعية تعاون الحلاقين» تقدم رئيسها محمد مكي الأشتري بعريضة إلى وزارة الداخلية يطلب منها السماح له بإصدار جريدة «أدبية إجتماعية إنتقادية مصورة» باسم «التعاون» الذي كان يشير إلى إسم الجمعية. وقد وافقت الوزارة على طلبه بتأريخ ١٦ أيلول عام ١٩٢٩. إلا أن الأشتري تأخر عن إصدار الجريدة لغاية يوم ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٣٠ عندما صدر العدد الأول منها، وكان أحمد عزت محمد الروزبياني مديرها المسؤول والملا حمادي مدير إدارتها ورئيس تحريرها. ولم تصدر من الجريدة سوى أربعة أو خمسة أعداد(١٨٦). ثم أقدم راجي العسكري أحد أعضاء «جمعية عمال الميكانيك» على إصدار الجريدة نفسها باسم «صدى التعاون»، فحصل لها على امتياز جديد بتأريخ ١٤ أيلول ١٩٣٠، وأصدر عددها الأول بعد حوالى ثلاثة أشهر من ذلك التأريخ(في ١٩ كانون الأول ١٩٣٠).

---

(١٨٥) «نداء العمال» العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ١.

(١٨٦) لم يتسن لنا الإطلاع على أعداد «التعاون» التي تخلو منها المكتبات. وحسبما تؤكد بعض المصادر أن الجريدة توارت بعد عددها الرابع (راجع: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الصحافة العراقية، ص ١٢١؛ زاهدة إبراهيم، كشاف الجرائد والمجلات العراقية، بغداد، ١٩٧٦، ص ٤٨). بينما تشير مراجع أخرى إلى أن الجريدة «عطلت بعد صدور عددها الخامس»(راجع: حميد جاعد، الصحافة العمالية. نشأتها، مهامها، أهميتها، ـ مجلة «العامل المعاصر»، بغداد،العدد السابع١٩٧١، ص٢١). وحسب المعلومات الواردة في «كشاف الجرائد والمجلات العراقية» توجد الأعداد ١ ـ ٤ من «التعاون» في مكتبة السيد عزيز إسماعيل بالموصل.

ترتبط المحاولة الثانية لإصدار صحيفة نقابية للشغيلة في العراق باسم رئيس «جمعية أصحاب الصنائع» محمد صالح القزاز الذي طلب إجازة إصدار مجلة نصف شهرية باسم «الصنائع»، فمنحته وزارة الداخلية إمتيازاً بذلك في ٢٩ حزيران عام ١٩٣٠. ولم يعرف حتى الآن بالضبط تأريخ صدور هذه المجلة بسبب ضياع أعدادها. فإن معظم الذين تطرقوا إلى الصحافة العمالية جعلوا من تأريخ منح إمتياز المجلة (حزيران ١٩٣٠) بداية لصدورها[١٨٧]. وقد ورد الشيء نفسه في المراجع البيبليوغرافية عن الصحافة العراقية[١٨٨]. ولكن تتوفر بعض الأدلة الموثوقة التي تدحض هذا الرأي. فبعد التأريخ الذي يذكره هؤلاء المؤلفون وردت في صحافة تلك الأيام إشارات صريحة إلى نية القزاز[١٨٩] لإصدار مجلة «الصنائع». فقد نشرت جريدة «العالم العربي» يوم ١٠ تموز ١٩٣٠ خبراً مفاده أن رئيس «جمعية أصحاب الصنائع» محمد صالح القزاز قد حصل على إمتياز لإصدار «مجلة نصف شهرية بإسم «الصنائع»، وستكون هذه لسان حال للجمعية المذكورة، وهذه أول مجلة عراقية يصدرها عمال عراقيون كلسان حالهم. وسيقوم بتحريرها لفيف من الشباب الناهض، وستصدر قريباً حافلة بالمواضيع الإجتماعية والصناعية وكل ما يهم الطبقات العاملة»[١٩٠]. وكما يبدو واضحاً من سياق أسلوب الخبر الذي يدل على أن مصدره كان «جمعية أصحاب الصنائع» نفسها، فإن مجلة «الصنائع» لم تصدر قبل ١٠ تموز عام ١٩٣٠. ولا يستبعد أن يكون أول عدد منها قد صدر في أواخر صيف أو أوائل خريف سنة ١٩٣٠.

وحسبما يؤكد القزاز لم تصدر من «الصنائع» سوى ثلاثة أعداد فقط،

---

(١٨٧) راجع مثلاً: سليم طه التكريتي، الصحافة العمالية في العراق وما رافق ظهورها من ملابسات سياسية، ـ مجلة «العاملون في النفط»، بغداد العدد ١٠٠، تشرين الأول ١٩٧٠، ص ٢٢؛ قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٥٨ (الهامش رقم ٦).

(١٨٨) راجع: زاهدة إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(١٨٩) لا يتذكر القزاز تأريخ صدور «الصنائع»، ويؤكد أن اعدادها ضاعت منه بسبب الحملات التفتيشية التي تعرض لها مسكنه أكثر من مرة.

(١٩٠) «العالم العربي»، ١٠ تموز ١٩٣٠.

صودر العدد الثالث منها في المطبعة قبل توزيعه(١٩١). وكان القزاز رئيساً لتحرير المجلة وعبد المجيد الرفاعي مديرها المسؤول. وقد حرر فيها كل من محمد مكي الأشتري(١٩٢) ومحمود أحمد السيد وحسين الرحال وعبد الفتاح إبراهيم وعبد الله جدوع وعبد القادر السياب(١٩٣) وغيرهم. وكان يطبع حوالى ١,٥٠٠ نسخة من كل عدد من «الصنائع» التي وجدت سوقاً رائجة حسب مقاييس ذلك الزمان(١٩٤). ومن الجدير بالذكر أن المشرفين على المجلة حاولوا تغيير إسمها إلى «صوت العامل» إلا أن السلطات المسؤولة رفضت إقتراحهم بهذا الصدد(١٩٥).

عالجت مجلة «الصنائع» أهم المشاكل التي كان يعاني منها العامل العراقي، وفي مقدمتها موضوع البطالة، ونشرت مقالات كان من شأنها رفع وعي العمال وتنبيه أذهانهم إلى الواقع العمالي خارج العراق وغير ذلك من المواضيع التي لم ترق للسلطة فاعتبرتها خروجاً على الحدود المسموح بها للمجلة واتخذت من ذلك ذريعة لغلقها(١٩٦). وحول السبب المباشر لمصادرة العدد الثالث من «الصنائع» يقول القزاز إنه يرتبط بموضوع قصيدة ألقيت في اجتماع للجمعية عقد بمناسبة العيد، جاء في مطلعها:

«أعيد لشعب أفسد المال رأسه فخان، ومن خان البلاد له القتل
أعيد لشعب وقعت صك رقه عصابةُ سراق فأنهكه الغل
أعيد وعمال البلاد حقوقها سليبة أطماع ترأسها القتل»

وقد اعتبر المسؤولون البيتين الأولين من القصيدة مساً بشخص الملك. وعندما علم هؤلاء أن نص القصيدة منشور في العدد الثالث من «الصنائع» صادروه في الحال، مع أن القزاز كان قد غير البيتين الأولين من القصيدة

(١٩١) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.
(١٩٢) يقول القزاز أن الأشتري نشر العديد من المقالات في الأعداد الثلاثة من مجلة «الصنائع».
(١٩٣) كان عبدالقادر السياب في تلك الفترة عضواً في الحزب الوطني لأبي التمن.
(١٩٤) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩.
(١٩٥) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.
(١٩٦) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩.

تفادياً للمشاكل بأن جعلها على النحو التالي:

«أعيد لشعب أفسد المال جله فخانوا، ومن خان البلاد له القتل»[197]

إن الصحيفة العمالية الوحيدة التي تتوفر عنها معلومات كافية نسبياً هي جريدة «العامل»[198]. فما أن حصل صاحبها على امتيازها بتأريخ ٩ آب ١٩٣٠ حتى بادر إلى تنظيم مستلزمات إصدارها، ووزع بياناً مطبوعاً بهذا الخصوص على الصحافة والأوساط السياسية والإجتماعية يعلن فيه عزمه على «إصدار جريدة العامل، وهي أسبوعية مصورة، تخدم العمال وتنظر في شؤونهم والدفاع عن حقوقهم»[199].

كان صاحب الجريدة عبد المجيد حسن عاملاً في إحدى المطابع الأهلية وعضواً نشطاً في «جمعية عمال المطابع العراقية»، وبقي عنصراً ثابتاً في الحركة العمالية يومذاك[200].

صدر العدد الأول من «العامل» يوم الإثنين المصادف للثامن من أيلول عام ١٩٣٠ بحجم ٢٨ × ٢١ سم[201]، وقد كتب تحت إسمها أنها «جريدة أدبية، فنية، مصورة، إسبوعية. صاحبها عبد المجيد حسن ومديرها المسؤول فائق القشطيني»[202]. يحتوي هذا العدد على أربع عشرة مادة أهمها «فاتحة العامل» التي جاءت بمثابة إفتتاحية لتوضيح خط الجريدة ومسارها، و «حياة

---

(١٩٧) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩.

(١٩٨) صدرت «العامل» على شكل المجلة وبحجمها، إلا أنها عرفت نفسها بالقارىء كجريدة، وعرفت هكذا منذ صدورها. هناك من يعتبر «العامل» مجلة إسبوعية (راجع: سليم طه التكريتي، المرجع السابق، ص ٢٢).

(١٩٩) «العالم العربي»، ١٣ آب ١٩٣٠.

(٢٠٠) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩.

(٢٠١) إن العدد الموجود من جريدة «العامل» لدى «مكتبة المجمع العلمي العراقي» يحتوي على ١٨ صفحة فقط، ويبدو إنه ناقص. يؤكد الذين كتبوا عن هذه الجريدة أن العدد الأول منها كان يقع في ٢٤ صفحة (راجع: سليم طه التكريتي، المرجع السابق، ص ٢٢).

(٢٠٢) «العامل»، بغداد، مطبعة الآداب، العدد الأول، ٨ أيلول ١٩٣٠. يوجد فقط العدد الأول من هذه الجريدة في «مكتبة المجمع العلمي العراقي».

العامل» لإبراهيم حلمي و «إتحاد جمعيات العمال» لمحمود أحمد[٢٠٣] و «قل إعملوا» لسلمان الصفواني و «فضائل العمال» لأمين أحمد.

وكما يبدو جلياً من العناوين أن جريدة «العامل» كرست نفسها لخدمة قضايا العمال وتثقيفهم، وهذا ما أكدته إفتتاحيتها التي ورد فيها:

«أيها العامل العراقي: هذه جريدتك التي تحمل في صدرها إسمك الكريم. وهي سلاحك الأدبي الذي يحق لك أن تعتز به في كفاحك وجهادك المستديم في سبيل المطالبة بحقوقك المهضومة والدفاع عن قضيتك التي هي جزء من قضية العمال في العالم العربي. وإنها صوتك الصارخ الذي سوف يسمعه العالم طراً فيعلم أنك حي وأنك شاعر بظلامتك، شاعر بفقدان حقك، شاعر بمسؤوليتك الأدبية تجاه نفسك وتجاه إخوانك في أقطارهم المتقاربة التي مزقت وحدتها أيدي الظالمين، شاعر بوجوب النهوض لتشارك الناهضين منهم في السعي إلى غاياتنا المشتركة وتحقيقها وبلوغ المثل العليا لهذه الطبقة المكدودة المستضعفة في الأرض».

وفي خاتمة إفتتاحيتها خاطبت الجريدة العامل العراقي بالقول: «واقترح عليها (على الجريدة ـ ك. م.) ما تراه مفداً للعمال مما يعن لك من آراء وأفكار وقل معها دائماً وأبداً هذا شعارنا في الحياة حتى تتحقق آمالنا: يا عمال العالم اتحدوا!»[٢٠٤].

أما مقالة القاص محمود أحمد السيد «إتحاد جمعيات العمال» فإنها تستحق وقفة خاصة، فهي تلقي الضوء بأسلوب رائع على جوانب مهمة من الواقع الحياتي للعمال العراقيين وحركتهم في أولى مراحلها، كما يمكن الوقوف من خلالها على نظرة المثقفين الثوريين الراديكاليين إلى القوة الجديدة التي ظهرت في البنيان الإجتماعي للشعب العراقي. يقول السيد:

«... وأول ندائي، إلى كل عامل وفلاح في بلادنا، إلى كل مرهق

---

(٢٠٣) هو القاص محمود أحمد السيد.

(٢٠٤) كتب شعار «يا عمال العالم إتحدوا» بخط كبير في الوسط.

معذب مظلوم، إلى جنود الإنسانية الأباة الذين سيظاهر بعضهم بعضاً حين الجهاد الأعظم في سبيل حقوق الطبقة العاملة وحرياتها ومثلها الأعلى، هو النداء الذي نطق، وما يزال ينطق به زعماؤهم وقادتهم منذ عشرات السنين: «يا عمال العالم اتحدوا». وليكن هذا النداء شعار العاملين عندنا على إختلاف أعمالهم ومهنهم. وليعتقدوا بأن تفكك جماعاتهم والتنافس بينهم مؤديان إلى دمارهم وتقهقرهم وبقاء حقوقهم مضاعة إلى حين بعيد».

وعن حقوق العمال كتب محمود أحمد السيد يقول: «وللعمال حقوق كثيرة لا يملكونها، وليس من السهل نيلها، إنها لحقوق الحياة، والموت أولى من العيش بدونها، ما في ذلك من ريب. من حق العامل الهناء، والعامل بائس، ومن حقه أن يأخذ أجراً يكفي سد إحتياجاته وأسرته وهو يأخذ بخساً. ومن حقه أن لا يعمل مدة تزيد على ثماني ساعات وهو الآن يعمل مدة تبلغ الـ ١٤ ساعة في معظم الأحيان. ومن حقه أن لا يكون عاطلاً. ومن حقه تعليم أولاده في المدارس لا نبذهم في الطرق جهلة أو تشغيلهم في المصانع والحرف الشاقة، وأن يكون طعامه مغذياً وثيابه جيدة ومأواه صحياً، لا كهفاً من كهوف الحيوان الحقير. وأن يعالجه وأهله الطبيب إذا مرض أو مرضوا، وأن يحصل على تعويض من المال يساعده على العيش إذا ما أصابته عاهة تحول بينه وبين العمل المستديم واكتساب الرزق، وأن يمنح راتب تقاعد إذا ما شاخ ولم يعد مستطيعاً أداء عمل أو واجب، وأن تعطى أسرته راتب تقاعد بعد موته».

وفي ختام مقالته يؤكد السيد أن العمال لن يفوزوا «بهذه الحقوق إلا إذا تضامنوا ثم ارتبطت جمعياتهم بعضها ببعض تحت لواء جامعة يصح أن نسميها إتحاد جمعيات ونقابات العمال»، وتكون غايتها «الدفاع عن المصالح المشتركة لجمعيات العمال» و «السعي لوضع تشريع ذي قوانين خاصة بحمايتهم وحفظ حقوقهم على قدر ما يستطاع في ظلال النظام الإجتماعي العتيد الذي نجري على سننه مكرهين. ويحيا العامل حراً أبياً»(٢٠٥).

(٢٠٥) كان السيد يخاطب العمال في محاضراته بالأسلوب نفسه، مما يعطيه مكانة خاصة في عملية =

ويحتوي العدد الأول من جريدة «العامل» على مقالات عامة من قبيل «السعادة ومن يجدها» بقلم عبد الرحمن الركابي و «كيف أوجد غوتينبورغ فن الطباعة. لو لم يكن غوتينبورغ متزوجاً تحثه إمرأته على الثبات لخسرت البشرية مدنيتها» و «حديث لمخترع الساعة العراقية الأستاذ عبد الرزاق محسوب الأعظمي» و «الماضي الحزين» بقلم لطفي بكر صدقي و «على الهامش: عمالنا وعمالهم» الذي يتحدث عن إستخدام الكهرباء في الولايات المتحدة على نطاق واسع ويقارن ذلك بواقع العامل والفلاح في العراق، و «على مسرح الفن» الذي يتحدث عن الفرق الفنية في العراق ومواضيع أخرى مشابهة.

وإذا أخذنا جميع الأمور بنظر الإعتبار فإن جريدة «العامل» تحتل مكانة جديرة في تأريخ الصحافة العراقية أسلوباً ومضموناً ومستوى وإخراجاً. وهي الوحيدة بين نظيراتها المعروفة لدينا شخصت مشاكل العمال العراقيين ومستلزمات كفاحهم الناجح بأسلوب أعمق من غيرها[٢٠٦]، فجلبت الأنظار في الحال كجريدة عمالية[٢٠٧].

تختلف الآراء في تحديد الأعداد التي صدرت من جريدة «العامل»، فهناك من يؤكد أنه لم يصدر منها سوى العدد الأول[٢٠٨]، وهناك من يقول إن مجموع ما صدر منها بلغ ثلاثة أعداد[٢٠٩]، إلا أننا، بالرغم من جميع محاولاتنا، لم نعثر إلا على العدد الأول منها. وأغلب الظن أن هذا العدد هو الأول والأخير الذي صدر من جريدة «العامل».

= التوجيه الفكري للعمال في مرحلة أساسية من مراحل تكون ذلك الفكر. وقد قيمت الأوساط العمالية، بما في ذلك جريدة «العامل»، جهود السيد عالياً.

(٢٠٦) شخص المؤلفون العراقيون الذين تطرقوا إلى جريدة «العامل» في مؤلفاتهم، هذه الحقيقة (راجع: حميد جاعد، المرجع السابق، ص ٢٠ - ٢١؛ قيس عبد الحسين الياسري، المرجع السابق، ص ١٥٨).

(٢٠٧) راجع: «العالم العربي»، ١٠ أيلول ١٩٣٠؛ «الحاصد»، العدد ٨، السنة الثانية، ١١ أيلول ١٩٣٠، ص ١٤.

(٢٠٨) راجع: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الصحافة العراقية، ص ١٢١.

(٢٠٩) راجع: عبد الرزاق مطلك الفهد، المرجع السابق، ص ١٣٩.

ولئن كانت جريدة[٢١٠] «نداء العمال» (العدد الأول: ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ٢٨ × ٢٠ سم)[٢١١] دون مستوى «العامل» من أوجه عديدة، إلا أنها، بحكم إعتبارات معينة، تدخل بدورها ضمن الصحافة العمالية. فقد أصدرها رئيس «جمعية عمال المطابع العراقية» عباس حسين آل الجلبي، وأعلنت الصحف المحلية بعد يوم واحد من صدور عددها الأول أنها «تهتم بأحوال العمال وشؤونهم»[٢١٢]، وهو أمر يبدو واضحاً من خلال إستعراض مواد عددها الأول وما ورد في صدره من تعريف للجريدة كصحيفة «إجتماعية إنتقادية أدبية نصف شهرية مصورة. لسان حال عمال الناطق وسلاحهم الأدبي، غايتها خدمة العمال في جميع البلدان العربية»[٢١٣]. وكتبت فوق إسم الجريدة عبارة «على سواعد العمال يشاد كيان الشعوب، وبنهضتهم تذاب قيود الظلم وأغلال الضلالة»[٢١٤].

يحتوي العدد الأول من «نداء العمال» على سبع عشرة مادة هي: «نداء العمال» لصاحب الجريدة و«تطور مركز العمال» بقلم يوسف رجيب[٢١٥] و«من رياض الأدب» لشاعر كبير و «روكفلر المحامي» لراجي الراعي و«إلى العمال الأحرار» لسلمان الصفواني و «أقوال مشاهير الرجال في شرف الصحافة» و «ذكرى يوم ١٣ تشرين الثاني»[٢١٦] و «حوادث العمال الخارجية» و «من رياض الصحف وحقولها» و «متفرقات» و «سوانح وأفكار للأمير شكيب أرسلان» و «رحلة في سبيل مصلحة العمال» بقلم صاحب الجريدة

---

(٢١٠) صدرت «نداء العمال» على شكل المجلة وبحجمها، لكنها عرفت نفسها في صدر صفحتها الأولى كصحيفة، وأشارت في متن مواضيعها مراراً إلى أنها جريدة.

(٢١١) نشرت الصحف المحلية في اليوم التالي نبأ صدورها (راجع: «العالم العربي»، ١٠ أيلول ١٩٣٠).

(٢١٢) «نداء الشعب»، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٢١٣) كان المحامي توفيق الفكيكي هو المدير المسؤول للجريدة.

(٢١٤) «نداءالعمال»، العدد الأول، بغداد، السبت ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٢١٥) كاتب وأديب.

(٢١٦) عبارة عن صورتين، الأولى «لضحية البلاد فخامة عبد المحسن بك السعدون بمناسبة مرور سنة كاملة على الفاجعة المروعة التي مثلت لنا درساً بليغاً في المفاداة للوطن»، والثانية صورة إحتفال المحامين بالمناسبة.

و«مصائب الشرق» بقلم عثمان باشا مرتضى و «الفرد نوبل»، و «جمعية عمال المطابع العراقية» بقلم صاحب الجريدة و «شكوى عمال السكك الحديدية» و«اكتشاف مدرسة يعود تأسيسها إلى أربعة آلاف سنة».

ومن عناوين هذه المواد يبدو واضحاً أن الإهتمام بالصحافة في «نداء العمال» يأتي في المقام الثاني بعد المواضيع العمالية، مما يعكس التوجهات الصحفية لصاحبها(٢١٧) الذي لعب الدور الرئيس في إصدار جريدته الجديدة وتحرير موادها. فلم ينشر العدد الأول من «نداء العمال» سوى صورة كبيرة لمديرها لمسؤول المحامي توفيق الفكيكي مع الوعد بنشر مقال له في العدد الثاني.

حددت «نداء العمال» أهدافها بوعي واضح، فاستهلت الجريدة إفتتاحية عددها الأول بالقول: «نتقدم إلى القراء، عمالاً وغيرهم، بهذه الجريدة الخادمة للوطن والمكافحة عن مبادىء الحرية والمنافحة عن هذه الطبقة التي تتألف منها البشرية... طبقة العمال (التي) على سواعدها قام العمران وشيدت الممالك والحضارات». أما «مبدأ نداء العمال فمستمد من إسمها وما ينطوي عليه من مغازٍ ومعانٍ لسنا في حاجة إلى تفسيرها والتوسع فيها. فإذا قيل نداء العمال فإنما يراد بهذا النداء إستفزاز هممهم وشعورهم إلى التعاون والتكاتف وترقية صناعاتهم ورفاهية مجتمعاتهم». ومن هذا المنطلق فإن الجريدة تأخذ على عاتقها خدمة قضية العمال «التي لم يبق شك في أن سيكون لها أثر بعيد في اعتلاء شأن البلاد وبلوغها الهدف الأسمى»(٢١٨).

ومن الإفتتاحية نفسها يحس المرء بظهور بوادر توجهات جديدة في تفكير القادة النقابيين، فقد ذكر كاتبها: إننا «نصدر هذه الجريدة على أسس المبادىء الصحيحة وعلى قاعدة التضحية في سبيل طبقة نحن من أبنائها، ونحن أدرى

(٢١٧) كما ذكرنا في مستهل هذا القسم فقد أولى صاحب «نداء العمال» عباس حسين آل الجلبي الصحافة إهتماماً كبيراً في بداية حياته العملية.

(٢١٨) «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ١.

حاجاتها، وآذاننا أرهف من كل أذن لاستماع شكاياتها، وقلبنا أكثر حزناً من كل قلب لأناتها»[٢١٩].

وينهي آل الجلبي إفتتاحية العدد الأول من «نداء العمال» بالقول: «ولا يغرب عن أنظار القراء أن جريدتنا وإن كانت لسان جمعيات العمال الذين نتمي إليهم، إلا أننا سوف نعنى عناية بليغة بكل ما يهم الأمة من أمورها العامة، وبخاصة الإجتماعية منها والأدبية والفكرية. فإذا كان العامل خادماً للمجتمع وللوطن، فجريدة «نداء العمال تفاخر باستعدادها لخدمة النهضة العامة، ومقامها رسول رأي وفكرة بين سائر الطبقات الوطنية»[٢٢٠]. ومن الجدير بالذكر أن «نداء العمال» أعلنت أنها ستنشر في أعدادها القادمة صفحة باسم «منبر الطلاب» تخصص لآراء «الطلاب النيرة»[٢٢١].

لم تكن جميع مقالات «نداء العمال» بمستوى إفتتاحيتها، فأسلوب جانب كبير منها يتميز بضعف السبك والعرض. ومع أن الأخطاء الواردة في محتويات العدد الأول ليست كثيرة بوجه عام، إلا أنها «المحتويات» لا تخلو من أخطاء كبيرة في بعض الأحيان[٢٢٢]، بينما كان من المفروض أن تكون هذه الجريدة الأفضل بين الصحف العمالية من حيث الطبع والإخراج والأسلوب لكونها لسان حال «جمعية عمال المطابع».

لا تتوفر معلومات دقيقة عن الأعداد التي صدرت من جريدة «نداء العمال». فقد ورد في بعض المؤلفات أنها احتجبت بعد أربعة أشهر من صدور عددها الأول[٢٢٣]، ومن المؤلفين من يؤكد أن «نداء العمال» توقفت

(٢١٩) «نداء العمال»، العدد الأول، ص ١ - ٢.

(٢٢٠) «نداء العمال»، العدد الأول، ص ٢.

(٢٢١) ورد ذلك على الغلاف الأخير من الجريدة.

(٢٢٢) تقول الجريدة في خاتمة إحدى أهم مقالاتها المكرسة للبحث عن مشاكل عمال الطباعة: «إننا لا نريد من أصحاب المطابع أن لا (؟) يعتبروا العامل حشرة يستطير منها شرر المكروبات القتالة فيعاملوهم بهذه المعاملات القاسية». بينما القصد، كما هو واضح من سياق الكلام، عكس ذلك تماما (راجع: «نداء العمال»، العدد الأول، ص ١٥).

(٢٢٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ص ١٢١ - ١٢٢؛ فائق بطي، المرجع السابق، ص ١١٤؛ زاهدة إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٧٣.

عن الصدور بعد أن نشرت منها ثلاثة أعداد فقط[٢٢٤]، إلا أننا لم نعثر سوى على العدد الأول منها[٢٢٥].

وفي الواقع لم يكن بوسع أي من هذه الصحف أن تدوم طويلاً بسبب الضغط عليها أولاً (كما حدث مع «الصنائع» مثلاً)، ولضعف الوعي وتفشي الأمية بين الذين صدرت هذه الجرائد من أجلهم أو باسمهم ثانياً. ولم يلعب ضعف الإمكانات المادية الدور الأخير في تقرير مصير الصحف العمالية. فكان الواعون من العمال يكتفون في أغلب الأحيان بقراءة ما يرد إلى جمعياتهم من أعداد هذه الصحف مجاناً ويطلعون زملاءهم أحياناً على مضامينها العامة. ويمكن أن نستثني من ذلك مجلة «الصنائع» فقط لأنها كانت، حسبما يبدو، تتسم بطابع التحدي الذي كان يومذاك يستهوي المثقف العراقي إلى حد كبير.

وفي الفترة نفسها ظهرت في مدينة الموصل جريدة تحمل إسم «العمال»، ولا يمكن، حسبما نرى، إدخال هذه الجريدة ضمن الصحافة العمالية[٢٢٦]. فلم يشترك في إصدارها أو تحرير موادها عنصر عمالي. ثم إن الجريدة نفسها لم تتبن القضايا العمالية إلا في الحدود التي تبنتها القوى السياسية المعارضة، وهذا يبدو جلياً من خلال إستعراض مواد عددها الأول وتوضيح بعض الحقائق الأخرى المتعلقة بالجريدة التي لا يمكن فصل اختيار إسمها عن حقيقة ثابتة هي أن «العامل» و «العمال» وما أشبه من أسماء ومصطلحات غدت في تلك المرحلة عناوين مرغوبة لدى جمهرة المثقفين، وذلك بعد أن أثبت العامل العراقي وجوده بشكل مفاجىء وبأسلوب يسترعي الإنتباه. ومن المهم أن نشير أيضاً إلى أن الجهات المسؤولة آنذاك لم تكن مستعدة بأي شكل من الأشكال لأن تجيز جريدة «يومية سياسية» لو لم تكن

---

(٢٢٤) عبد الرزاق مطلك الفهد، المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٢٢٥) يوجد العدد الأول من جريدة «العمال» في مكتبة «المجمع العلمي العراقي».

(٢٢٦) لا يمكن قطعاً الإتفاق مع مؤلف «الصحافة العمالية في العراق» في اعتباره «نداء العمال» «إمتداداً لصحيفة العمال التي صدرت في الموصل» (راجع: رزاق إبراهيم حسن، الصحافة العمالية في العراق، ص ٢٢).

عامة وليست عمالية كما ورد بوضوح في منهاج جريدة «العمال» المنشور على الصفحة الأولى من عددها الأول، وقد منحت الحكومة على أساس ذلك المنهاج إمتياز إصدار الجريدة المذكورة في ٥ أيار سنة ١٩٣١، أي بعد مرور أقل من شهرين على تقديم طلب الإمتياز إلى وزارة الداخلية(٢٢٧).

جاء في صدر «العمال» أنها «جريدة يومية سياسية عامة. تصدر ثلاث مرات في الأسبوع مؤقتاً. صاحبها ومديرها المسؤول سعد الدين زيادة المحامي». وقد صدر العدد الأول من جريدة«العمال»في الخامس من أيلول عام ١٩٣١ وبحجم ٥٦ × ٤٠ سم(٢٢٨).

وقبل أن ننتقل إلى استعراض مضمون العدد الأول من جريدة «العمال» نرى من الضروري التأكيد على أن صاحبها لم يكن على إتصال مباشر(٢٢٩) بالجمعيات العمالية والحرفية العراقية، ولا بفروعها أو أصولها في الموصل، ولا بغيرها من الأوساط العمالية(٢٣٠). وكان من المقرر أن تصبح هذه الجريدة لسان حال حزب سياسي يحمل بدوره إسم «العمال»، والذي أولى منهاجه القضايا السياسية الآنية إهتماماً أكبر من أي موضوع آخر. وأغلب الظن أن الذين كانوا ينوون تأليف الحزب المذكور، وأصدروا فعلاً جريدة «العمال» إنما كانوا يريدون تقليد الأحزاب العمالية الغربية التي كانت تتمتع بسمعة كبيرة بين أوساط سياسية عراقية معينة، الموضوع الذي نعود إلى تفاصيله عند البحث عن موقف القوى السياسية من الطبقة العاملة العراقية.

ومما سبق يبدو واضحاً لماذا قدمت جريدة «العمال» نفسها في افتتاحية

(٢٢٧) قدم سعد الدين زيادة المحامي طلب إجازة الجريدة إلى وزارة الداخلية بتأريخ ١٥ آذار ١٩٣١.

(٢٢٨) طبعت جريدة «العمال» بمطبعة الشعب في الموصل. نشرت الصحافة المحلية في حينه نبأ صدور هذه الجريدة (راجع: «العراق»، ٨ أيلول ١٩٣١).

(٢٢٩) ربما كان لصاحب الجريدة إتصالات غير مباشرة بقيادات عمالية أو حرفية لم تتعد، في أفضل الأحوال، حدود وصيغ علاقات قوى المعارضة بالأوساط العمالية في تلك المرحلة التأريخية.

(٢٣٠) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩.

عددها الأول إلى «الشباب المنور، إلى الوطنيين الغيارى، إلى المخلصين من أبناء البلاد، حاملة لواء الجهاد في سبيل الحرية والإستقلال».

ولكن نفي الصفة العمالية عن هذه الجريدة لا يعني بالضرورة أنها لم تعالج قضايا العمال التي فرضت نفسها في تلك الأيام بشكل جلب اهتمام الجميع. فنشرت «العمال» بعد إفتتاحية عددها الأول(٢٣١) مقالة صغيرة بعنوان «جريدة العمال نصير العمال والبؤساء ولسان حالهم» تقول فيها:

«لم يكن القصد(٢٣٢) من إنشاء جريدة العمال إكتساب ثروة أو ربح منها، كلا... إن القصد هو المدافعة عن حقوق البلاد المغصوبة وفضح الدعايات الإستعمارية التي كانت الغاية منها، ولا تزال، إستغلال ما في البلاد من خيرات وسحب آخر درهم من جيوبنا ليتمتع به أصحاب رؤوس الأموال الأجانب.... فنتيجة الإستعمار، ذهاب الثروات وشقاء الطبقات والعمال والإفلاس الدائم. وها إننا اليوم قد أصبحنا فقراء وكثير من العمال بطالون لا يتمكن أحدهم من تحصيل عدة آنات يعيش بها وأطفاله الجائعون العراة إلا بشق الأنفس، بينما أثمان الحبوبات لم تبلغ درجة رخيصة كما بلغته الآن(٢٣٣)... إذن فنحن إذا قاومنا الإستعمار فإنما نعاون العمال والضعفاء، وفي ذلك محافظة البقية الباقية من ثروة البلاد من أن تذهب إلى الخارج. إذن فجريدة «العمال» قد أنشئت لتكون أداة لمقاومة الإستعمار ونصيراً كبيراً للعمال والضعفاء والبؤساء، وسنسعى جهد الطاقة في هذا السبيل، لذلك... عزمنا على تخصيص حقول خاصة في هذه الجريدة ننشر فيها ما يردنا من الشكاوى من العمال وغيرهم تحت عنوان (شكاوى العمال)، فللعمال شكاوى كثيرة باقية في القلوب لا تنم عنها إلا الزفرات التي تتصاعد

(٢٣١) نعود إلى تفاصيل إفتتاحية العدد الأول من جريدة «العمال» عند البحث عن موقف القوى السياسية من الطبقة العاملة العراقية، لأن جل ما ورد فيها يخص منهاج حزب «العمال» الذي حاول عدد من مثقفي الموصل تأسيسه.

(٢٣٢) ننقل نصها دون تصرف.

(٢٣٣) هبطت أسعار الحبوب في أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات إلى حد كبير، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي تأثرت بها الأسواق العراقية بشكل مباشر.

من الأفواه، والكآبة التي تكسو الهيئات والإصفرار الذي يعلو الوجوه، لذلك فنحن نرجو من جميع طبقات العمال ومن البؤساء إخبارنا بشكاويهم[٢٣٤] سواء كانت ضد بعض الدوائر الرسمية أو ضد بعض الموظفين أو ضد بعض الأشخاص لننشرها بكل ارتياح لأن هذه الجريدة إنما أنشئت لأجل محاربة البؤس والشقاء وحماية الطبقات الضعيفة في هذه البلاد خاصة، فصدر الجريدة مفتوح لقبول جميع المكاتبات بالخصوص هذا... فجريدة العمال هي نصير العمال والبؤساء ولسان حالهم، وستظل كذلك».

ومع أن الجريدة ربطت بشكل جيد بين الإستعمار والواقع المزري للفئات الكادحة في المجتمع العراقي، إلا أنها لم تستطع أن تضع اليد على أهم مشاكل العمال العراقيين. فعلى سبيل المثال أنها طلبت من «العمال والبؤساء» أن يرسلوا إليها شكاويهم ضد «بعض الدوائر الرسمية» أو ضد «بعض الموظفين، أو ضد بعض الأشخاص» دون أن تخطر على بالها الشركات الأجنبية التي كانت تؤلف حينذاك العقدة الأساسية للقسم الأكبر من العمال العراقيين. ومن البديهي أن الجريدة التي تكرس نفسها لخدمة العمال حقاً يكون لزاماً عليها أن تبحث بنفسها عن مشاكلهم وشكاواهم، لا أن تنتظر من يبعث بها إليها. ومما يجدر بالذكر هنا أن جرائد ومجلات أخرى غير عمالية مثل «الشباب» و «الأهالي» عالجت قضايا العمال ومشاكلهم في الفترة نفسها بأسلوب أعمق من جريدة «العمال»، الموضوع الذي نعود إلى تفاصيل بعض جوانبه في مكان آخر من هذا الفصل.

خصصت جريدة «العمال» جانباً كبيراً من صفحتها الثانية للأخبار المحلية العامة، وقسماً أساسياً من صفحتها الثالثة للأخبار العالمية. وفي الصفحة الرابعة من الجريدة يحث علي النعيمي العراقيين على العمل بأسلوب عاطفي، لينتهي العدد الأول منها بقصة سطحية عن موت أم من البرد وإصابة ولدها سليم بالجنون إثر ذلك، وبنصائح يابانية «لسعادة الزوجين»

---

(٢٣٤) ظهرت حقول مشابهة لتلك في جرائد عراقية أخرى عالجت مشاكل العمال وغيرهم، وتطرقت إلى شكاويهم.

تدعو الزوج إلى أن لا يكون «دائم العبوس في حضرة زوجته» فيمزح «معها بين الفترة والفترة» ويقص عليها «إحدى الفكاهات ولو لم تكن تلك الفكاهة طريفة» ويحاول «ارضاء رغبات زوجته أحياناً» ما دام لا يُطلب منه أن يكون «خالص الحب» لها «فهذا لا أهمية له»!!.

صدرت من جريدة «العمال» الموصلية أعداد قليلة(٢٣٥) سارت، حسبما يبدو، على النهج نفسه. فقد نشرت في عددها الصادر يوم ٨ حزيران ١٩٣٢ أخباراً عامة مثل: ذهاب الضباط والجنود البريطانيين مع عوائلهم إلى المصايف، وتشييد فندق في العمادية، وافتتاح طريق بين دهوك والعمادية وما شابه من مواضيع(٢٣٦).

لم تقتصر النواقص، من حيث الشكل والمضمون، على الصحف التي اختارت لنفسها أسماء تمت بصلة مباشرة إلى العمال، بل إنها امتدت كذلك إلى الصحافة العمالية نفسها. فعلى صفحات الأخيرة تصطدم أحياناً بآراء متناقضة(٢٣٧)، وفي أحيان أخرى تقرأ من المواضيع التي قلما كانت الجرائد الأخرى تتطرق إليها، ولا سيما في تلك المرحلة عندما بلغ الصراع بين القوى الوطنية والإستعمار ذروته. وكانت هذه الصحافة تنشر كذلك مواداً غريبة في كل شيء عن الطبقة العاملة. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، نشير إلى مقالة راجي الراعي «من ٤ دولارات إلى المليارات. روكفلر - جان روكفلر» التي نشرها في «نداء العمال» وكأنه يريد بها تحريض العمال العراقيين على أن يحذوا حذو الملياردير الأمريكي روكفلر الذي بدأ «جهاده في الحياة - كما يقول كاتب المقال - خادماً في أحد المكاتب بمرتب شهري قدره ٤ دولارات، ثم أخذ يصعد إلى القمة حتى ملك المليارات»(٢٣٨).

---

(٢٣٥) لم يتسن لنا الإطلاع سوى على العدد الأول من جريدة «العمال» لعدم وجود بقية أعدادها في المكتبات العامة.

(٢٣٦) راجع: «العالم العربي»، ١١ حزيران ١٩٣٢ (نقلت «العالم العربي» الأخبار المذكورة عن جريدة «العمال»).

(٢٣٧) قارن، مثلاً، بين ما ورد في مقالتي «حياة العامل» لإبراهيم حلمي و «إتحاد جمعيات العمال» لمحمود أحمد السيد في: «العامل»، العدد الأول، ٨ أيلول ١٩٣٠، ص ٢ - ٣.

(٢٣٨) «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ٤.

ومهما يكن من أمر فإن كل النشاط الإعلامي العمالي، بما في ذلك الصحافة العمالية نفسها، لا يعدو كونه أحد المؤشرات والمظاهر المهمة للمد الكبير الذي عاشته الحركة العمالية العراقية منذ أواخر العشرينيات من هذا القرن، وقد أسهم ذلك النشاط بشكل مباشر في تغذية المد المذكور الذي تحول إلى إحدى السمات البارزة للحركة الوطنية في العراق يومذاك.

* * *

نهوض الحركة العمّالية العراقية
١٩٢٩ - ١٩٣٢

الظروف الموضوعية

ظهرت في أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات عوامل إقتصادية وسياسية جديدة أدت إلى ظهور أشكال جديدة وتطوير أخرى قائمة في نضال الطبقة العاملة العراقية. فقد شهد كل العالم الرأسمالي والأقطار المرتبطة بعجلته أزمة إقتصادية عامة خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ عانت منها الفئات الكادحة حتى العظم. ولم يكن بوسع العراق أن يبقى في منجى من آثار تلك الأزمة، بل على العكس من ذلك بدأ يعاني من ظواهر إقتصادية لم يعرفها من قبل. فإن الإنتاج من أجل السوق الرأسمالية وانخفاض التصدير في تلك السنوات بمقدار الضعف تقريباً[٢٣٩] جراء الظروف الصعبة التي كانت تعيشها تلك السوق، أدى إلى ركود سوق البضائع المنتجة محلياً بالرغم من انخفاض أسعارها التي تدنت بالنسبة للمنتوجات الزراعية، مثلاً، بمقدار مرتين أو أكثر[٢٤٠]. فإن سعر الطن الواحد من التمور، المحصول الرئيسي للفلاح في الجنوب، إنخفض من ١٠٠ إلى ١٥ روبية فقط[٢٤١]. وفي الوقت نفسه تقلصت واردات البلاد من البضائع الأجنبية بشكل ملموس. ففي العام

(٢٣٩) راجع: عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ص ٢٠٥؛
«Summary of foreign trade statistics, 1927 — 1961», Baghdad, 1961, PP. 2 — 3.

(٢٤٠) راجع: K. M. Langely, Op. Cit., P. 65

(٢٤١) راجع: «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٣٠٩.

١٩٣٠ إنخفضت الكميات المستوردة من الأقمشة بمقدار ٢٥٪ ومن الملابس بمقدار ٤٥٪ ومن الآلات، بما في ذلك المضخات، بمقدار ٤٧٪ بالقياس مع السنة التي سبقته فقط[٢٤٢].

ترك كل ذلك، ولاسيما كساد سوق المحاصيل الزراعية، آثاراً سلبية كبيرة على الوضع الإقتصادي العام للبلاد. فانخفض دخل الفلاح بشكل لم يسبق له مثيل، وعانى التجار، بما في ذلك أصحاب الحوانيت، من أزمة خانقة أودت برساميل العديد منهم، مما جعل «الأسواق بائرة كالمقابر» حسب وصف أحد النواب[٢٤٣].

وفي ظل مثل هذه الظروف كان من الطبيعي أن تتقلص واردات الدولة من الضرائب التي كانت تشكل الركن الأساسي لميزانيتها العامة. ولم يكن مجرد صدفة أن اتخذت الحكومة في وقت مبكر قراراً يقضي بقبول حصتها من ضريبة الحبوب عيناً لعدم توفر النقد الكافي لدى الفلاحين وبسبب تكدس كميات كبيرة من الحبوب في بيوتهم وبيادرهم[٢٤٤]. وفي حالات كثيرة كان أبناء الفئات الإجتماعية الدنيا من سكان المدن يعجزون بدورهم عن دفع ما يترتب عليهم من الضرائب، فكانوا يتعرضون جراء ذلك إلى ضغط الجهات الرسمية[٢٤٥].

ومن أجل التخفيف عن الآثار الخطيرة للأزمة لجأت الدولة إلى إجراءات عقيمة تحولت بدورها إلى عبء جديد أثقل كاهل الفئات الفقيرة والمتوسطة أكثر فأكثر. فألغت وزارة الري والزراعة ومنحت وزير الأشغال والمواصلات السلطات المخولة لوزير الري والزراعة[٢٤٦]. إن هذا القرار

(٢٤٢) راجع: «العالم العربي»، ١٦ تشرين الأول ١٩٣١.

(٢٤٣) القول لنائب الموصل ثابت عبد النور (راجع: «الحكومة العراقية. محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية الثالثة. الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١»، بغداد، بلا، ص ٥١).

(٢٤٤) راجع: «الإستقلال»، ١٤ أيار ١٩٣٠.

(٢٤٥) راجع: «الإستقلال»، ٢٧ أيار ١٩٣٠.

(٢٤٦) «الحكومة العراقية. محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية الثالثة. إجتماع سنة ١٩٣٠»، بغداد، بلا، ص ٢٣٢و ٢٥٥.

الغريب يكفي لاعطاءإنطباع واضح عن طبيعة الإجراءات التي لجأت إليها الحكومة للحد من آثار الأزمة. وقد أدى هذا الإجراء، فضلاً عن نتائجه الأخرى، إلى بقاء عدد كبير من موظفي الوزارة الملغية بدون عمل(٢٤٧). ولم يقتصر مثل هذا المصير على موظفي وزارة الري والزراعة وحدهم، فسرعان ما صدر قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني الذي منح مجلس الوزراء صلاحية إلغاء الوظائف التي يراها غير ضرورية، وإنهاء خدمات الموظفين الذين يقتنع بوجوب الإستغناء عنهم(٢٤٨)، وفعلاً تم فصل عدد كبير من الموظفين العاملين لدى مختلف دوائر الدولة بالإستناد إلى مواد هذا القانون المجحف(٢٤٩)، وقد إمتدت قرارات الفصل لتشمل الموظفين الذين تعتبر وظائفهم حتى اليوم من الملاكات المهمة والنادرة في دوائر الدولة. فبموجب إحدى القوائم استغني عن خدمات ١٠ مهندسين في مختلف أرجاء البلاد(٢٥٠). أما بالنسبة لبقية الموظفين فقد صدر قانون تخفيض الرواتب والمكافآت التقاعدية بنسبة تتراوح ما بين ٥ إلى ٨ بالمائة، مما ترك تأثيراً سلبياً كبيراً على جمهرة الموظفين، وأحدث رد فعل كبيراً بينهم حتى أنهم اتهموا فيما بعد بالتحريض على الإضراب ضد قانون رسوم البلديات(٢٥١). ومما كان يثير الناس أكثر أن الحكومة لم تجرأ حتى في مثل تلك الأيام العصيبة على القيام بإجراء من شأنه مس رواتب الموظفين الإنكليز أو الإستغناء عن خدمات عدد قليل منهم(٢٥٢) مع أن راتب الموظف الإنكليزي الواحد كان يفوق راتب

---

(٢٤٧) راجع: «نداء الشعب»، ٦ شباط ١٩٣١.

(٢٤٨) «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣٠»، ص ٢٦٦ ـ ٢٧٢، ٣٥٤.

(٢٤٩) راجع: «نداء الشعب»، ١ و٢ و ٣ كانون الثاني و ٦ شباط و ٣١ آذار ١٩٣١؛ «صدى العهد»، ٨ تموز ١٩٣١.

(٢٥٠) راجع: «صدى العهد»، ٨ تموز ١٩٣١.

(٢٥١) «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣٠»، ص ٢٤٨ ـ ٢٥١، ٧٢٦ ـ ٧٣٣؛ «صدى العهد»، ٣١ مارت ١٩٣١؛ «العالم العربي»، ١٤ و ٢٠ و ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٢٥٢) «العالم العربي»، ٦ و ٧ تشرين الأول ١٩٣١. أثارت محاولة بسيطة لتخفيض جزء من رواتب الموظفين الأجانب المندوب السامي بشكل أجبر الحكومة العراقية على إعادة النظر في لائحة قانونية أقرها مجلس النواب (للتفصيل راجع: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ٩٧ ـ ٩٨).

نظيره العراقي عدة مرات، مما جعل الموظفين الإنكليز عبئاً ثقيلاً على كاهل الخزينة العراقية. والأنكى من كل ذلك أنه كان يوجد بين هؤلاء من لم يتورع في تلك الظروف عن إتخاذ إجراءات كان من شأنها الضغط على الوضع الإقتصادي المتدهور للحكومة. فعلى سبيل المثال أقدمت مديرية الميناء يومذاك على تشييد بناية كبيرة جديدة إعترف مدير الميناء الكولونيل وارد نفسه «بمخالفتها للضرورة الإقتصادية»، وحاول، مع ذلك، تبرير تلك المخالفة أثناء إفتتاح البناية بحضور الملك فيصل الأول في نيسان عام ١٩٣١(٢٥٣).

وفي هذا المجال يستحق موضوع الضرائب وقفة خاصة ذلك لأن أوضاع الشغيلة تتأثر بصورة كبيرة بالضرائب، ولاسيما غير المباشرة منها، فهي تضغط كثيراً على ميزانية الأسر العمالية والحرفية الصغيرة. وقد تحول الواقع الضريبي في العراق إلى أحد الأسباب الأساسية لاستياء الفئات الكادحة منذ أيام الإحتلال. فإن الخط البياني للضرائب غير المباشرة إتخذ إتجاهاً تصاعدياً باستمرار حتى أنها غدت تشكل ٨٢٪ من الثقل الضريبي العام وأكثر من ٧٠٪ من واردات الميزانية قبل الاستقلال(٢٥٤). وقد رفع قسم غير قليل من هذه الضرائب في سنوات الأزمة الإقتصادية بالذات، ففي العام ١٩٣٠ تم رفع ضريبة الدخل وحدها بمقدار ٥٠٪(٢٥٥).

وكان الوجه الآخر لهذه العملة قاتماً بشكل يثير الإشمئزاز في كل نفس. فإن الشركات الأجنبية، وفي مقدمتها شركات النفط، كانت معفية من دفع العديد من الضرائب والرسوم، وهي لم تكتفِ بذلك، ولم تعر وضع البلاد

---

(٢٥٣) راجع:

«The Times of Mesopotamia», March 17 th 1931 (Golden Souvenir issue).

(٢٥٤) للتفصيل راجع:

«Special Report...», P. 89; «The economic developlent of Iraq. Report of a mission organized by the International Bank of Reconstruction and Development at the request of the Covernment of Iraq», Baltimore, 1952, P. 96;

الدكتور محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(٢٥٥) راجع: «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣٠»، ص ٣٤٥-٢٤٧؛ «العالم العربي»، ٢١ تشرين الأول ١٩٣١.

المالي أي اهتمام، فأخذت تلح في تلك الأيام الصعبة بالذات على منحها إعفاءات جديدة، بما في ذلك الإعفاء من ضريبة الدخل(٢٥٦). وفعلاً إتخذت الحكومة آنذاك قرارات بصدد إعفاء بعض الشركات الأجنبية من الرسوم الكمركية(٢٥٧)، لتلجأ بعد ذلك إلى الإستقراض من «شركة النفط العراقية»(٢٥٨).

عبرت الفئات الحرفية منذ بداية العشرينيات عن إستيائها من الضرائب والرسوم المفروضة عليها، وقد جاء تعبيرها على أشكال مختلفة، بما فيها الاضراب عن العمل أحياناً. فقد أضرب قصابو بغداد في الأول من تموز عام ١٩٢٢ وبقيت العاصمة بدون لحوم لمدة ثلاثة أيام. ولم يتراجع المضربون إلا بعد أن اجتمع بهم المتصرف ووضع أسساً جديدة لرسوم الذبيحة إرتضوا بها(٢٥٩). ووقعت إضرابات مشابهة فيما بعد سواء في بغداد أو في المدن الأخرى من قبيل إضراب قصابي البصرة في أواخر كانون الثاني عام ١٩٢٨(٢٦٠). وفي حالات كثيرة كان الحرفيون، وغيرهم، يمتنعون عن دفع رسوم البلدية، أويتحايلون بشتى الأساليب على الدوائر المختصة باستحصالها. وكانت السلطات المختصة تلجأ إلى صنوف الضغط لإجبار الناس على دفعها، ويلغ الأمر بها حد أنها إستعانت في حالات مختلفة بالقوانين التي وضعها المحتلون أيام الحرب العالمية الأولى(٢٦١).

وقد اتخذ إحتجاج الحرفيين في سنوات الأزمة طابعاً جدياً أوسع من السابق. فبدأت مذكرات الجمعيات وعرائض أصحاب الحرف والحوانيت ببغداد وبرقيات إخوتهم في سائر المدن تتوالى على مجلسي النواب والوزراء وكان الموقعون عليها يطالبون بتخفيض عدد من الرسوم المفروضة عليهم أو إلغائها(٢٦٢). وكان أصحاب العرائض والبرقيات يؤكدون باستمرار على ما

(٢٥٦) راجع: «السياسة» (جريدة)، بغداد، ٢٧ شباط ١٩٣١؛ «العالم العربي»، ٦ آب ١٩٣٢.
(٢٥٧) «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣٠»، ص ٢٧٥.
(٢٥٨) «The Iraqi Directory, 1936», P. 223
(٢٥٩) راجع: «العراق»، ٣ و ٤ تموز ١٩٢٢.
(٢٦٠) راجع: «العراق»، ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٨.
(٢٦١) راجع: «العراق»، ١٧ آب و ٣٠ أيلول ١٩٢٠.
(٢٦٢) راجع: «العالم العربي»، ١٧ شباط ١٩٢٧؛ «العراق»، ١٣ و ٢٠ نيسان ١٩٢٧ و ٦ تموز =

وصلت إليه أوضاعهم الإقتصادية جراء الضغط الضريبي الواقع عليهم. ففي إحدى عرائضهم ذكر الحلاقون، مثلاً، أنهم غدوا «لا يحصلون على قوتهم اليومي»[٢٦٣]. وقد عبر الحرفيون عن إستيائهم بواسطة الإضرابات من جديد. ففي أواسط شباط ١٩٣٠ طالبت «جمعية البقالين» بإلغاء بعض الضرائب التي أثقلت كاهل أعضائها، وعندما لم تستجب السلطة إلى مطاليب الجمعية أعلن بقالو بغداد الإضراب وامتنعوا في ٣١ أيار عن شراء الفواكه والبقول من العلاوي[٢٦٤]. وفي حالات معينة كانت السلطة تضطر إلى إجراء تخفيضات جزئية على بعض رسوم الحرف أو إلغاء قسم منها كما حدث في مطلع تشرين الثاني عام ١٩٣٠ عندما وافقت وزارة الداخلية على إلغاء عدد من الرسوم غير الإعتيادية المفروضة على الدلالين والصرافين وأصحاب المطابع وباعة الأسماك وغيرهم في الموصل[٢٦٥].

هكذا تحولت مسألة الضرائب والرسوم إلى محرك قوي لفئات إجتماعية مختلفة من سكان المدن، فأدت - كما سنرى - إلى أول إضراب عام من نوعه شهده العراق في أواسط العام ١٩٣١.

تحول الوضع السياسي العام للبلاد إلى عنصر أساسي آخر دفع تلك الأوساط إلى سوح النضال الوطني. فمنذ أواخر العشرينيات نشطت الدوائر الإستعمارية والأوساط العراقية الموالية لها لحبك خيوط معاهدة جديدة خلف ظهر الشعب أشد وأمر من جميع المعاهدات التي سبق عقدها بين العراق والدولة المنتدبة بريطانيا التي أرادت أن تضمن بقاء البلاد في فلكها من جميع الأوجه بعد منحها الإستقلال الشكلي عام ١٩٣٢. وكان من شأن ذلك، بالطبع، أن يثير القوى الوطنية ويهزها بعمق، فتوالت الإجتماعات والإحتجاجات والمظاهرات الجماهيرية ضد المؤامرة الجديدة، وبدأ نشاط

= و ٧ أيلول و ٢ تشرين الأول ١٩٢٨ و ٤ و ٦ شباط ١٩٣١؛ «السياسة»، ٨ آذار ١٩٣١.

(٢٦٣) راجع: «نداء الشعب»، ٤ شباط ١٩٣١.

(٢٦٤) راجع: «العالم العربي»، ١٨ شباط ١٩٣٠؛ «الإستقلال»، ١ و ٢ حزيران ١٩٣٠.

(٢٦٥) راجع: «نداء الشعب»، ٥ تشرين الثاني ١٩٣٠.

إعلامي واسع ذو طابع معاد للإستعمار كان من شأنه أن يؤثر على الجميع، ولاسيما في ظروف إستياء الناس العام من أوضاعهم الإقتصادية المتردية. ومن الطبيعي جداً أن تكون الأوساط العمالية والحرفية غير قادرة على أن تبقى بعيدة عن التأثيرات المباشرة بما كان يجري على المسرح ووراء الكواليس، بل إن نضالاتها، ولا سيما إضرابات عمال السكك، قد تحولت في تلك الأيام إلى واحدة من أبرز سمات التعبير العملي عن إستياء الجماهير ضد الإستعمار ومؤسساته.

إضرابات عمال السكك

لاحظنا في الفصول السابقة كيف أن الإنكليز بنوا جميع خطوط السكك العاملة في العراق لخدمة أغراضهم العسكرية أثناء الحرب، وبدوافع ستراتيجية صرفة في السنوات التي أتبعتها. وبسبب صعوباتهم الإقتصادية إضطر الإنكليز إلى أن يبنوا تلك الخطوط من أردأ أنواع المواد المتوفرة لديهم، والتي كان قسم كبير منها من القضبان المستعملة قبلاً في الهند. فجاءت الخطوط مختلفة في مقاييسها(٢٦٦)، متباينة في نوعيتها، وكان الجانب الأكبر من جسورها خشبية لا تتحمل مرور القطارات فوقها إلا بسرعة محدودة جداً. وكانت كل القاطرات المستعملة في العراق قديمة تتراوح أعمارها بين ١٣ و ٢١ عاماً، وقد جلب جميعها من الهند. ومن الجدير بالذكر أن التقارير الرسمية الخاصة تعترف بهذه الحقائق صراحة، بما في ذلك التقرير الذي وضعه الجنرال ف. د. هامند(٢٦٧). وجاء في تقرير رسمي آخر حول هذا الموضوع ما نصه:

«إن القوات العسكرية لم تقصد بمد هذه الخطوط إستعمالها بصورة دائمة، أو لتحقيق

---

(٢٦٦) كانت الخطوط جميعها من المقياس الضيق، فيما عدا خط بغداد ـ الموصل، ذلك لأن الألمان بنوا القسم الأول منه قبل الحرب من المقياس العريض ومن أفضل المواد المعروفة يومذاك كما تعترف بذلك التقارير البريطانية الرسمية.

(٢٦٧) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦، تقرير الجنرال ف. د. هامند.

أغراض إقتصادية تجارية، بل كان جل قصدها نقل الجيوش والعتاد والمهمات الحربية لتسهيل الحركات العسكرية إبان الحرب العامة فقط»[٢٦٨].

ولكن مع ذلك فإن الإنكليز كانوا حريصين على الإحتفاظ بهذا المرفق الحيوي نظراً لحاجاتهم الإقتصادية الجديدة ومخططاتهم الشرق أوسطية الواسعة التي اتخذت بدورها أبعاداً جديدة في ظروف ما بعد الحرب، ولرغبتهم في إحياء مشروع سكة حديد بغداد المعروف الذي أجروا بشأنه إتصالات سرية منذ أوائل عام ١٩٢٨، فقد أراد الإنكليز ربط الخطوط العراقية بالخط الواصل إلى نصيبين، داخل تركيا. ومن أجل كل ذلك سلمت السلطات العسكرية البريطانية السكك إلى إدارة الإنتداب في الأول من نيسان عام ١٩٢٠. وخلال سنتين من ذلك التأريخ زادت نفقات السكك على وارداتها بمقدار ١١٤ لك روبية[٢٦٩] سدتها الحكومة البريطانية[٢٧٠]. ومنذ نيسان عام ١٩٢٣ إنتقلت إدارة السكك إلى الحكومة العراقية بالاسم فقط.

وبالرغم من أن القيمة الفعلية لكل مشاريع السكك كانت بالنسبة للبريطانيين تعادل عملياً لا شيء لأنها نفذت بالأساس لأغراض الحرب، ولأن معداتها كانت مستهلكة منذ البداية حتى أن خطوطها أصبحت بحاجة إلى تبديل شامل منذ أواسط العشرينيات، وذلك باعتراف التقارير الرسمية[٢٧١]، ولاستحالة نقل تلك المعدات إلى أي مكان آخر لأن نفقات نقلها كانت تفوق أسعار بيعها أينما كان[٢٧٢]، أقول بالرغم من كل ذلك

---

(٢٦٨) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢، تقرير اللجنة المالية.

(٢٦٩) يعادل اللك الواحد مئة ألف روبية أو ٧٤٤٨ جنيهاً إسترلينياً.

(٢٧٠) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦، تقرير الجنرال ف. د. هامند.

(٢٧١) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨.

(٢٧٢) قدر أحد الخبراء قيمة جميع ممتلكات السكك بحوالى ٤٥,٥ مليون روبية وقدرتها لجنة أخرى بحوالى ٤٠ مليون فقط (راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦، تقرير الجنرال ف. د. هامند؛ عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ٤٤).

إعتبرت وزارة المستعمرات إدارة السكك مدينة للحكومة البريطانية فألزمتها بدفع مبالغ معينة لها سنوياً على حساب ذلك «الدين» مما كان يزيد من الأعباء المالية للإدارة المذكورة(٢٧٣). وقد ذهبت جميع محاولات الحكومة العراقية في سنوات الإنتداب لنقل ملكية السكك وإدارتها الفعلية إليها سدى بسبب مراوغات وزارة المستعمرات البريطانية ومطالبتها مبالغ تفوق طاقة العراق، مع العلم بأن المفاوض العراقي قدم، كالعادة، تسهيلات وتنازلات كثيرة للجانب البريطاني وأبدى له رغبة صادقة لشراء معدات السكك(٢٧٤).

وتتجسد صورة المهزلة هذه أكثر إذا علمنا أن الحكومة البريطانية بدأت تمتنع عن إبداء أي مساعدة كانت للسكك منذ أن نقلت إدارتها شكلياً إلى الحكومة العراقية. بل إنها إمتنعت عن تقديم قرض لها بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه إسترليني في العام ١٩٢٥ بالرغم من حاجة إدارة السكك الشديدة للأموال لإنجاز بعض مشاريعها الضرورية(٢٧٥). بينما توالت المساعدات السخية والقروض المستمرة من الحكومة العراقية للإدارة نفسها. فقد بلغ مجموع المبالغ التي تسلمتها الأخيرة من الحكومة العراقية خلال الفترة من تموز ١٩٢٣ حتى تموز ١٩٢٦ أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون روبية. ولم تحصل إدارة السكك خلال الفترة نفسها إلا على قرض آخر بمبلغ ٣٣٠ ألف روبية تسلمتها من شركة النفط الفارسية الإنكليزية في ١٤ أيار ١٩٢٥ لتقوم مقابل ذلك بمد السكة إلى خانقين حيث كانت للشركة مصالح مباشرة تطلبت مثل تلك «التضحية الكبيرة» منها!(٢٧٦). بينما توالت القروض العراقية

---

(٢٧٣) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٤ - ١٩٢٨.

(٢٧٤) م. و.و .، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٤ - ١٩٢٨؛ عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ٤٢ - ٥١.

(٢٧٥) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٤ - ١٩٢٨.

(٢٧٦) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦، تقرير الجنرال ف. د. هامند.

الممنوحة لإدارة السكك حتى بعد التأريخ المذكور آنفاً. ففي شهر آب عام ١٩٢٦ قدمت الحكومة العراقية إلى إدارة السكك قرضاً آخر بمبلغ ٦٠٠ ألف روبية[٢٧٧]. وفي مطلع العام ١٩٣٢، أي في أحرج أيام الأزمة الإقتصادية، منحتها قرضاً آخر بمبلغ ٤٨ لك روبية[٢٧٨]. وقد أثار هذا الموقف العراقيين كثيراً[٢٧٩]، وارتفعت أصوات مشروعة تتساءل «لماذا تضمن حكومة العراق ديناً لملك ليس لها» - كما ورد نصاً في وثيقة رسمية لدار الإعتماد البريطاني تحمل تأريخ ١٢ أيلول ١٩٢٥[٢٨٠].

ومن الجدير بالذكر أن مدخولات السكك بدأت ترتفع بالتدريج منذ عام ١٩٢٢ حتى أصبحت تفوق مصاريفها. ففي السنة المالية ١٩٢٢ - ١٩٢٣ بلغ وفرها حوالي ٣٣٥ ألف روبية، وحوالى ٧٩٨ ألف روبية في ١٩٢٣ - ١٩٢٤ وأكثر من ٩٧٠ ألف في ١٩٢٤ - ١٩٢٥[٢٨١].

وبعد أن إستمر هذا الوضع لسنوات قليلة أخرى[٢٨٢] بدأت السكك تعاني بدورها من آثار الأزمة الإقتصادية، حتى أن ميزانيتها بدأت تعاني من عجز نجم عن إرتفاع مصروفاتها على مدخولاتها بمقدار محدود[٢٨٣] كان

---

(٢٧٧) راجع: «العالم العربي»، ٢٦ أيار ١٩٢٧.

(٢٧٨) راجع: «العالم العربي»، ١٧ شباط ١٩٣٢.

(٢٧٩) تطرقت الصحف العراقية إلى موضوع السكك ومشاكلها مراراً، فكان الرأي العام العراقي على بينة من أمر هذه المؤسسة وما كان يعانيه العمال العراقيون على يد إدارتها.

(٢٨٠) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٤ - ١٩٢٨.

(٢٨١) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٩ - ١٩٣٢، تقرير اللجنة المالية.

(٢٨٢) راجع: «الإستقلال»، ١ أيلول ١٩٢٧؛ «العالم العربي»، ١ شباط و٥ أيار ١٩٢٧ و ٨ حزيران ١٩٢٩؛ «العراق»، ١٥ و ٢٤ كانون الأول ١٩٢٧ و ٢ كانون الثاني و ٢ آذار ١٩٢٨.

(٢٨٣) في ذروة الأزمة ظل العجز الشهري لميزانية السكك يتراوح بين حوالي ٢٠٠ الف وأقل من ٧٠٠ ألف روبية (راجع: «الإخاء الوطني»، ٢٣ تشرين الأول ١٩٣١).

بالإمكان تخطيه بأساليب مختلفة. وفي الواقع لم يكن هذا العجز سوى حصيلة عوامل طارئة إرتبطت بآثار أزمة العالم الرأسمالي بشكل مباشر. فقد انخفض نقل الحبوب بواسطة السكك إلى حد كبير بسبب إنخفاض صادراتها إلى الخارج، وحدث الشيء نفسه بالنسبة لواردات البلاد من البضائع الأجنبية. وقد لعبت إدارة السكك نفسها دوراً واضحاً في تفاقم مشاكلها. فإنها كانت تصرف القليل جداً على تطوير قاطراتها وعرباتها وعلى إدامة خطوطها التي كانت تنقطع في أحيان كثيرة جراء الفيضانات، مما كان يؤدي إلى توقف السير عليها. فباعتراف إحدى اللجان الخاصة التي شكلت لوضع تقرير عن مشاكل السكك كان «الإعتناء بالمسافرين قليلاً» إلى درجة لم «يؤمن إقبال الناس على السكك» ولم «يرح المسافرين وأصحاب العلاقات بالنقل والتنقل بالسكك»(٢٨٤).

وهناك عامل مهم آخر يختفي وراء ما آل إليه وضع السكك العراقية. فبقدر ما كانت إدارة هذه المؤسسة بخيلة مع العمال والموظفين العراقيين كانت سخية مع كبار الموظفين الأجانب العاملين لديها. فكان يوجد بين هؤلاء من يعادل راتبه الشهري، بدون مخصصاته المتفرقة، ما يدفع إلى ١٥٠ عاملاً عراقياً، وأحياناً أكثر(٢٨٥). وفي الوقت الذي تحول وجود أعداد كبيرة من العمال والموظفين الأجانب العاملين لدى مؤسسات السكك إلى عقدة أثارت العديد من المشاكل التي دفعت بعدد غير قليل منهم إلى ترك العراق، كما لاحظنا ذلك من قبل، وفي الوقت الذي كانت الإدارة نفسها تطرد أعداداً كبيرة من عمالها العراقيين، كما نلاحظ ذلك فيما بعد، فإنها كانت تجلب في الوقت نفسه أجانب جدداً لتشغيلهم في دوائرها. فقد بلغ عدد القادمين إلى العراق لهذا الغرض ١٩٣ شخصاً في السنة المالية ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ و ٩٠

(٢٨٤) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨.

(٢٨٥) محسوبة على أساس الأجرة اليومية للعامل غير الماهر التي كانت ١٥ روبية فقط وبالقياس مع الأرقام الواردة في الورقة ٨٣ من الملفة المذكورة في الهامش السابق.

شخصاً في السنة التي تلتها و ٤٤ شخصاً خلال ستة أشهر فقط من السنة المالية ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧[٢٨٦].

وكان من السهل جداً على إدارة السكك أن تجعل جموع العمال العراقيين كبوش فداء رخيصة لتخطي صعوباتها المالية الطارئة. فقبل استفحال الأزمة وبروز آثارها المباشرة بادرت هي إلى طرد أعداد كبيرة من العمال بحجة إجراء تنسيقات ضرورية في أعمال مؤسساتها. ثم ابتدعت أسلوب تخفيض ساعات العمل بمقدار ساعتين في اليوم، مما كان يعني تخفيض أجور العمال العراقيين وحدهم بالنسبة نفسها. كما خفضت الإدارة أجور عدد من العمال بنسبة ٥٠٪ بغض النظر عن ساعات عملهم اليومية.

ولكن لم يعد مثل هذه الإجراءات يشكل أمراً عابراً لا يلتفت إليه أحد كما كان عليه الوضع في السابق. فقد أثارت تصرفات إدارة السكك أوساطاً مختلفة، في مقدمتها «جمعية أصحاب الصنائع» التي أجرت إتصالات واسعة مع الجهات المسؤولة وقدمت لها مذكرات ضافية حول الموضوع، مطالبة بوضع حد لتصرفات مسؤولي السكك الكيفية مع العمال العراقيين. وكانت الجمعية تنشر معلومات كافية عن نشاطاتها في هذا المجال بواسطة الصحف المحلية ليكون الرأي العام العراقي على بينة مما يجري[٢٨٧].

تجاهلت إدارة السكك إحتجاجات العمال ومنظماتهم، بل إنها لم تهتم حتى بالمذكرات التي قدمتها إليها بعض الجهات الرسمية العراقية تحت ضغط الرأي العام، فتمادت في إجراءاتها التعسفية بحق العمال العراقيين، متذرعة بحجج كانت واهية في أساسها، مما أدى إلى تردي وضع عمال السكك بشكل لم يسبق له مثيل. فقبل أن ينتهي عام ١٩٣٠ أجرت الإدارة تقليصاً آخر في ساعات عملهم اليومية، مما نجم عنه، مع الإجراءات السابقة، أن لا

---

(٢٨٦) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦، تقرير الجنرال ف. د. هامند.

(٢٨٧) راجع على سبيل المثال: «العالم العربي»، ٤ حزيران و ٩ تموز و١٣ تشرين الثاني ١٩٣٠؛ «نداء الشعب»، ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٠.

يقبض العامل العراقي في الشهر أكثر من أجور ١٢ يوماً فقط(٢٨٨).

وإذ لم تؤدِ جهود «جمعية أصحاب الصنائع» إلى نتيجة ملموسة قررت قيادتها تحريض العمال على إعلان إضراب عام من أجل فرض مطاليبهم العادلة. فنشط القزاز وزملاؤه بهذا الإتجاه إذ وسعوا اتصالاتهم اليومية بالعمال وعقدوا عدداً من الإجتماعات معهم بقصد تهيئتهم للعمل الحاسم الذي ينتظرهم(٢٨٩).

بدأ الإضراب في اليوم الثالث من كانون الأول عام ١٩٣٠ عندما امتنع حوالى ألف عامل(٢٩٠) ينتمون إلى مختلف شعب معامل السكك عن العمل واجتمعوا في ساحة محطة غربي بغداد. وكان هذا الإضراب الأول من نوعه في تأريخ العراق من حيث الحجم والتنظيم وما ترك من آثار ونتائج.

رفع المضربون عدداً من المطاليب التي كانت تستهدف رفع الحيف عنهم، وهي:

١ ـ إرجاع أجور العمال إلى ما كانت عليه.
٢ ـ منح العمال ما يستحقون من أجور خلال أيام العطل الرسمية.
٣ ـ عدم إستقطاع أجرة العامل عندما يحصل على إجازة مرضية.
٤ ـ إلغاء قطع الآنة الواحدة عن كل روبية من أجورهم.

---

(٢٨٨) راجع: «العالم العربي»، ٣ تشرين الثاني ١٩٣٠.
(٢٨٩) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩.
(٢٩٠) تتفاوت المصادر في تقدير عدد المضربين. فحسب المعلومات التي نشرتها قيادة الاضراب في الصحف المحلية بلغ عددهم ٢٢٠٠ عامل (راجع: «نداء الشعب» و «العالم العربي»، ٤ كانون الأول ١٩٣٠). بينما حسب المصادر الانكليزية فإن عدد المضربين لم يتجاوز الثلاثمائة (راجع:
«Baghdad Times»,December 3 and 4 1930; «Special Report...», P. 243
وكما يؤكد القزاز فإن جميع العمال العراقيين في معامل الشالجية إشتركوا في الاضراب (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩). أغلب الظن أن عدد المشتركين في الاضراب لم يتجاوز ألف شخص.

٥ ـ وضع حد لتصرفات مسؤولي السكك الكيفية مع العمال العراقيين والتعامل معهم بأسلوب إنساني(٢٩١).

توجه المضربون إلى بناية وزارة الأشغال والمواصلات، إلا أن رجال الشرطة منعوهم من الوصول إليها. لكن إدارة السكك نشرت بياناً عن الإضراب أعلنت فيه إستعداد المدير العام لقبول وفد يمثل المضربين للتباحث معهم «بحثاً ودياً مما يمكن صنعه»(٢٩٢). فشكل العمال وفداً برئاسة القزاز قابله في اليوم التالي وعرض عليه مطاليب المضربين. وقد استقبل المدير العام وفد العمال «بعلياء أقل عما كان معروفاً عنه» حسب وصف القزاز(٢٩٣)، مؤكداً لهم أن قانون ضريبة الرواتب الذي أصدرته الدولة لا يشمل عمال السكك وأن الإدارة تنظر في قضية تقليص ساعات العمل وتضع حلاً مرضياً لها، كما تعترف بالقزاز ممثلاً عن العمال(٢٩٤). وعلى هذا الأساس عاد المضربون إلى العمل. وكدليل على حسن نيتها شكلت إدارة السكك بعد أيام قليلة لجنة خاصة مهمتها، حسبما ادعت، النظر في السبل التي من شأنها تقليص مصروفاتها والإستغناء عن عدد من العمال الهنود(٢٩٥). ولكن سرعان ما تبين أن هذه الإجراءات لم تكن سوى مناورة أرادت الإدارة بها كسب الوقت لتشن حرباً نفسية تحول دون عودة العمال إلى الإضراب ثانية، كما نلاحظ ذلك واضحاً من خلال إجراءاتها اللاحقة.

يعتبر إضراب عمال السكك، بالرغم من قصر مدته، نقطة ضوء مهمة في تأريخ الحركة العمالية العراقية، ومؤشراً يبين التحولات الجديدة التي طرأت على تلك الحركة. فإن الإنتصار الجزئي الذي حققه العمال بفضل إضرابهم نبه أذهانهم إلى أهمية التعاون فيما بينهم، وجلب أنظار بقية الفئات

---

(٢٩١) راجع: «العالم العربي» و«نداء الشعب»، ٤ كانون الأول ١٩٣٠؛ لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.

(٢٩٢) «نداء الشعب»، ٤ كانون الأول ١٩٣٠.

(٢٩٣) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩.

(٢٩٤) «العالم العربي»، ٦ كانون الأول ١٩٣٠؛ «نداء الشعب»، ٥ كانون الأول ١٩٣٠.

(٢٩٥) «نداء الشعب»، ١٤ كانون الأول ١٩٣٠.

العمالية إلى جدوى الأسلوب الجديد في النضال العمالي. ولم يكن مجرد صدفة أنه لم يمر سوى أقل من شهر واحد على الإضراب عندما قدم أكثر من ألف عامل عريضة إلى الجهات المسؤولة يؤيدون فيها مطاليب عمال السكك ويطالبون «بالتعجيل في وضع قانون العمال... محافظة لحقوق العامل العراقي المضاعة لعدم وجود تشريع خاص يكفلها»[٢٩٦]. ومن المهم أن نلاحظ أن مثل هذا التأثير للإضراب لم يقتصر على العمال وحدهم، فقد تأثرت به كذلك فئات أخرى تنتمي بحكم واقع عملها إلى البورجوازية الصغيرة. ومرة أخرى لم يكن مجرد صدفة أن امتنع صغار الموظفين العراقيين العاملين لدى مؤسسات السكك عن تسلم رواتبهم إحتجاجاً على ما يعانون من اضطهاد وتمييز، وذلك بعد مرور حوالى إسبوعين فقط على إضراب العمال[٢٩٧]. ومما له دلالته الكبيرة في هذا المجال، الملحوظة التي وردت في التقرير الخاص الذي رفعته الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم عن سير الإدارة في العراق خلال سنوات الإنتداب، والتي تقول:

«... هناك علامات تبين أن الشغيلة (في العراق ـ ك. م.) بدأت تعي قوة العمل الجماعي في تعاملها مع مستخدميها». ومما يجدر التأكيد عليه هنا أن هذه الكلمات وردت مباشرة قبل أن يتطرق التقرير إلى موضوع إضراب عمال السكك[٢٩٨].

كما ذكرنا لم يكن تراجع إدارة السكك أمام المضربين سوى مناورة منها. فإنها في الواقع لم تستجب إلى أي من مطاليب العمال، بل على العكس من ذلك إتخذت مجموعة إجراءات جديدة أرادت بها إظهار قوتها وإدخال اليأس في نفوس العمال بأن داست مصالح قسم آخر منهم لتلقين البقية درساً يتعظون به حسب اعتقادها. فعلى النقيض من وعودها أذاعت مديرية السكك عشية عيد الميلاد قراراً يقضي بتعطيل مؤسساتها لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من ٢٥ كانون الأول بحجة حلول العام الجديد[٢٩٩]، مما كان يعني قطع أجور

(٢٩٦) راجع: «العراق»، ٢١ كانون الثاني ١٩٣١.
(٢٩٧) راجع: «نداء الشعب»، ٢٣ كانون الأول ١٩٣٠.
(٢٩٨) «Special Report...», P. 243
(٢٩٩) راجع: «نداء الشعب»، ٢٥ كانون الأول ١٩٣٠.

العمال العراقيين من جديد للفترة نفسها. ثم أقدمت على إجراء فظ آخر لم يبق أدنى شك لدى العمال حول النوايا السيئة لمسؤولي السكك واستهتارهم الصريح بمصالحهم. ففي شباط ١٩٣١ أعلنت الإدارة عن قرار يقضي بتخفيض ساعات العمل اليومية إلى أربع فقط وتقليص رواتب العمال العراقيين وحدهم بالنسبة نفسها على أن يجري تنفيذ القرار إعتباراً من يوم ٢٤ شباط[٣٠٠]. وقد جاء القرار بمثابة ضربة مفاجئة لعمال السكك الذين كانوا ينتظرون إعادة ساعات عملهم اليومية من ست إلى ثمانٍ بموجب الإتفاق الذي تم التوصل إليه إثر إضرابهم الأخير. وجرياً على سياستها في بث روح التفرقة بين العمال قررت الإدارة إستثناء العمال العراقيين الذين ينحدرون من أصل أرمني من قرار تخفيض الأجور[٣٠١].

أحدث القرار الجديد ضجة كبيرة بين عمال السكك، وتبنت «جمعية أصحاب الصنائع» المسألة مرة أخرى فقامت باتصالات واسعة على مختلف الأصعدة، إذ شكل العمال في الحال وفداً برئاسة القزاز لمقابلة كبار مسؤولي السكك. وقابل الوفد فعلاً رئيس المهندسين الميكانيكيين في معامل الشالجية في نفس اليوم الذي صدر فيه القرار[٣٠٢]، ثم قابل المدير العام في اليوم التالي، ولكن دون أن يحصل على نتيجة تذكر.

ومن جانب آخر قام عمال السكك بنشاط إعلامي ملموس بهدف جلب أنظار الرأي العام إلى قضيتهم. وتساءل القزاز في نداء نشره بهذه المناسبة: «ولا ندري ماذا سيكون موقف رجالنا المسؤولين ورجال الهيئات الوطنية ومن يهمهم أمر العمال، ولاسيما الصحافة العراقية...»[٣٠٣]. وقد بدأت الصحف تتحدث عن «الإضطراب الكبير» الذي دب في صفوف عمال

(٣٠٠) «صدى العهد»، ٢٧ شباط ١٩٣١؛ «العراق»، ٢٥ شباط ١٩٣١.

(٣٠١) «الإستقلال»، ٢٧ شباط ١٩٣١.

(٣٠٢) كان رئيس المهندسين الميكانيكيين، حسبما يؤكد القزاز، صلفاً، متعالياً، يعامل العمال العراقيين معاملة العبيد، وقد تطرف كثيراً في الضغط عليهم وفي دفع إدارة السكك إلى إتخاذ إجراءات قاسية بحقهم.

(٣٠٣) راجع: «السياسة»، ٢٦ شباط ١٩٣١؛ «العراق»، ٢٦ شباط ١٩٣١.

السكك، مما جعلهم يكونون «على وشك ترك أعمالهم» لأنهم يفضلون «البطالة على الإشتغال بهذه الصورة»، فاضطر رئيس «جمعية أصحاب الصنائع» وبعض قادتها إلى «بذل جهود كبيرة لتسكين العمال ريثما يأتيهم جواب المدير العام»(٣٠٤).

إلا أن جواب الإدارة كان قاسياً وواضحاً: وضع العمال أمام إختيارين: - إما إبقاء ساعات العمل اليومية على وضعها الجديد أو فصل ١٧٣ عاملاً ليصبح في الإمكان - كما ادعت الإدارة - تشغيل البقية لمدة ٦ ساعات في اليوم، مع وعد غير قاطع بالعمل من أجل إعادة الأمور إلى مجاريها في المستقبل(٣٠٥). وهكذا لم يبق أمام العمال سوى اللجوء إلى السلاح الجديد الذي تعلموا استخدامه وجربوه بنجاح قبل أقل من ثلاثة أشهر مضت - وهو الاضراب.

بدأ الإضراب الثاني لعمال السكك في ٢٦ شباط ١٩٣١، وهو يشكل خطوة أخرى إلى أمام في الحركة العمالية العراقية. فقد اشترك هذه المرة عدد أكبر من العمال في الإضراب(٣٠٦) الذي تميز، إلى جانب ذلك، بتنظيم أفضل نجم عن التجربة والممارسة. من هنا فإن الإضراب الثاني ترك صدى أوسع من الاضراب الأول بين أوساط الرأي العام فأيده عمال بغداد وعدد من المدن الاخرى ووقف إلى جانبه رجال الدين والصحافة والأحزاب ومعظم الجمعيات(٣٠٧).

نشرت «جمعية أصحاب الصنائع» بياناً ضافياً عن الإضراب الجديد وضحت فيه جميع الملابسات التي رافقته ومناورات إدارة السكك لخدع العمال

---

(٣٠٤) «صدى العهد»، ٢٧ شباط ١٩٣١، «السياسة»، ٢٦ شباط ١٩٣١.

(٣٠٥) «Special Report...», P. 244؛ «صدى العهد»، ٢٧ شباط ١٩٣١؛ لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩.

(٣٠٦) قدر عدد المشتركين في الاضراب الثاني لعمال السكك بأكثر من ألف عامل (راجع: «العراق»، ٢ آذار ١٩٣١).

(٣٠٧) بعد انتهاء الاضراب وجه القزاز كلمة شكر إلى هؤلاء «لمساعدتهم عمال السكك المضربين» (راجع: «العراق»، ٢٤ آذار ١٩٣١).

منذ أواخر كانون الأول عام ١٩٣٠ لغاية يوم الإضراب. وأشار البيان إلى مطاليب المضربين التي لم تختلف عما رفعوه أثناء إضرابهم الأول إلا بإضافة طلبين جديدين، الأول منهما كان حول ضرورة إلغاء القرار الذي قلص ساعات العمل اليومية إلى أربع فقط إعتباراً من يوم ٢٤ شباط، والثاني هو «إقصاء الأجانب غير الأخصائيين» من مؤسسات السكك[٣٠٨]. وقد جعل قادة الإضراب عبارة «هضم حقوق العمال ظلم صريح نتيجته الدمار» شعاراً مركزياً كان المضربون يرفعونه أثناء إجتماعاتهم ويؤكدون عليه في اتصالاتهم بالمسؤولين[٣٠٩].

كان من الطبيعي أن تلجأ إدارة السكك إلى المناورات من جديد، فأعلنت عن إستعدادها لإرجاع الأمور إلى وضعها الطبيعي خلال فترة وجيزة تتخذ خلالها الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك، إلا أن العمال أصروا على المضي في إضرابهم إلى أن يحققوا نتيجة من شأنها التخفيف عن وضعهم البائس برفع الحيف عنهم[٣١٠]. فبعد يومين من إعلان الإضراب إجتمع حوالى ١٢٠٠ من عمال السكك في ساحة السراي مطالبين الحكومة بالوقوف إلى جانبهم ليصبح في الإمكان تحقيق مطاليبهم المشروعة. وقد تركزت شعارات المجتمعين على ضرورة مساواتهم بالعمال الأجانب. وبعد مرور حوالى الساعتين على تجمع العمال وإثر رفضهم التفرق حينما طلب منهم ذلك، اضطر وزير الإقتصاد والمواصلات إلى الموافقة على الإجتماع بالقزاز للتفاوض معه بشأن مطاليب المضربين[٣١١]. وبعد أن تعهد الوزير بوقوف الحكومة إلى جانب المضربين حاول العمال الإستمرار في مسيرتهم لعرض قضيتهم على الجهات المسؤولة الأخرى ولجلب أنظار الرأي العام إلى حركتهم أكثر فأكثر[٣١٢]. فبعد أن فشلوا في مواجهة رئيس الوزراء بحجة عدم

(٣٠٨) راجع نص البيان في: «الإستقلال»، ٣ آذار ١٩٣١.
(٣٠٩) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.
(٣١٠) راجع: «العراق» ٢٨ شباط ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ٦ آذار ١٩٣١.
(٣١١) راجع: «صدى العهد»، ٢ مارت ١٩٣١؛ «العراق»، ٢ آذار ١٩٣١.
(٣١٢) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩.

وجوده في مقره قرروا السير إلى البلاط الملكي[٣١٣]. وبالرغم من أن المسيرة إتخذت طابعاً سلمياً صرفاً، ومع أن المشتركين فيها كانوا يرددون الهتافات بحياة الملك ورئيس الوزراء ووزير الإقتصاد والمواصلات، بل وحتى بحياة مدير السكك العام، إلا أن رجال الشرطة رفضوا السماح للعمال بمواصلة مسيرتهم خوفاً من عواقبها المتوقعة «نظراً لكثرتهم» التي كان من شأنها «تشويش الرأي العام»، فطالبوهم بالتفرق وبأن «يذهب كل منهم إلى محله... إمتثالاً للأوامر الرسمية»[٣١٤].

ولكن قبل أن يتفرق العمال قرروا الإجتماع في مساء اليوم التالي (الأول من آذار) في مقر «جمعية أصحاب الصنائع». وقد وجه قادة الإضراب الدعوة إلى ممثلي الجمعيات العمالية والحرفية وإلى عدد من رجال السياسة والصحافة للمساهمة في الإجتماع المذكور. وفي الوقت المحدد توجه العمال والمدعوون إلى بناية الجمعية التي غصت بهم[٣١٥] إلى درجة اضطر عدد كبير منهم إلى الوقوف فوق شرفات المقر وأمام مدخله[٣١٦].

ألقيت في الإجتماع خطب حماسية عديدة تطرق فيها أصحابها إلى وضع العامل العراقي البائس وظروفه الصعبة، وشددوا بشكل خاص على الممارسات اللاإنسانية لإدارة السكك مع عمالها العراقيين، وطالبوا الحكومة بالوقوف بحزم إلى جانب المضربين وممارسة جميع صلاحياتها لإجبار مسؤولي السكك على الاستجابة لمطاليب العمال. وفي الختام قرر المجتمعون بالاجماع عقد اجتماع آخر يوم الجمعة (٦ آذار) بجامع الحيدرخانة، إحدى بؤر ثورة العشرين، والسير من

---

(٣١٣) «صدى العهد»، ٢ مارت ١٩٣١.

(٣١٤) العبارات المشارة إليها هي لمدير شرطة بغداد الذي حضر إلى ساحة السراي على رأس قوة من رجال الشرطة (للتفصيل راجع: «العراق»، ٢ آذار ١٩٣١؛ «صدى العهد»، ٢ مارت ١٩٣١).

(٣١٥) علمًا بأن بناية الجمعية لم تكن صغيرة، فقد كانت تتألف من أربع غرف كبيرة وغرفة واحدة صغيرة مع ممر (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩).

(٣١٦) راجع: «السياسة»، ٤ آذار ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ٣ آذار ١٩٣١؛ «العراق»، ٣ و ٤ آذار ١٩٣١.

هناك لمقابلة كبار المسؤولين ومن ثم العودة إلى مقر الجمعية. وقدم القزاز طلباً رسمياً إلى متصرف بغداد بهذا الصدد(٣١٧)، إلا أن الأخير رفض الطلب.

ومن القرارات المهمة التي إتخذتها الهيئة الإدارية لجمعية أصحاب الصنائع في بداية الإضراب تكوين «لجنة إسعاف العمال» برئاسة السيد يوسف السيد طالب وعضوية كل من يوسف المولى وجميل عيسى ومحمد جميل وطه عباس وداود كيارة. وقد تبرع العديد من العمال والحرفيين وغيرهم إلى هذه اللجنة التي قامت بتوزيع مبالغ الإكتتاب، مع ما في صندوق الجمعية، على المعوزين من العمال المضربين. فقد تسلم أكثر من مئة عامل مساعدات نقدية من «لجنة إسعاف العمال» خلال يومين فقط(٣١٨).

وهكذا تحول الإضراب الثاني لعمال السكك بسرعة إلى الموضوع الأول على الصعيدين الرسمي والشعبي. فقد توالى التأييد للإضراب والمضربين من أوساط مختلفة، وأولت الصحافة على إختلاف ميولها وإتجاهاتها موضوع الإضراب ونشاطات المضربين إهتماماً كبيراً، فاعتبرت الجرائد الوطنية ما أقدم عليه عمال السكك «حركة مباركة» كما ورد نصاً في إحدى إفتتاحيات جريدة «الإستقلال»(٣١٩).

لم يكن بوسع الحكومة العراقية إتخاذ موقف المتفرج في مثل هذا الجو المشحون وجراء ضغط الجمعيات والأوساط العمالية التي كانت تطلب حمايتها في جميع المناسبات. ففي يوم مسيرة العمال وتجمعهم في ساحة السراي (٢٨ شباط) وجه وزير الإقتصاد والمواصلات «كتاباً مستعجلاً إلى مدير السكك العام طالباً منه النظر في مطاليب العمال»(٣٢٠). واجتمع الوزير نفسه مرتين

---

(٣١٧) راجع: «العراق»، ٣ و ٤ آذار ١٩٣١.

(٣١٨) «صدى العهد»، ٤ مارت ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ٤ آذار ١٩٣١؛ «العراق»، ٣ و ٤ آذار ١٩٣١.

(٣١٩) «الإستقلال»، ٦ آذار ١٩٣١.

(٣٢٠) راجع: «العراق»، ٢ آذار ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ١٥ نيسان ١٩٣١.

بالقزاز وبعض أعضاء «جمعية أصحاب الصنائع» للمداولة معهم في قضية الإضراب[٣٢١]. ففي الثالث من آذار دعا الوزير القزاز للاجتماع به. وأثناء الإجتماع الذي حضره كذلك محامي الجمعية داود السعدي وأحد أعضائها الفخريين، طلب الوزير عودة العمال إلى أعمالهم ووعد بمساعدتهم لحل مشاكلهم، ولكن القزاز أكد له أن «العمال لا يذهبون إلى أشغالهم ما لم يتأكدوا من مصدر رسمي أن مطاليبهم ستجاب». وأمام إصرار القزاز إقتنع وزير الإقتصاد والمواصلات بضرورة الجمع بين ممثلي المضربين ومدير السكك العام بحضوره بأسرع ما يمكن، وقد وعد الوزير القزاز بذلك في نهاية الإجتماع[٣٢٢].

وهكذا لم يبق أمام إدارة السكك سوى التراجع. وقد وصفت إحدى الجرائد المحلية تراجع الإدارة بأسلوب يغني الباحث عن التحليل والإستنتاج عندما كتبت في إفتتاحية لها بعنوان «العمال المضربون يعودون إلى عملهم بعد أن أملوا شروطهم»، ما نصه:

«إن إدارة السكك لما وجدت أن العمال جادين)، الصحيح: جادون - ك.م.) في إضرابهم، غير هازلين، وأن الروح المتغلغلة في نفوسهم لا تؤثر عليها الأحابيل التي بثت بين صفوفهم لصدعها وتفريقها، ووجدت سير القطار قد أوشك أن يتعطل[٣٢٣] أرغمت على إجابتهم إلى مطاليبهم»[٣٢٤].

إذن حقق العمال بفضل تماسكهم وإصرارهم أول إنتصار فريد من نوعه في بدايات تحركهم. فقد جمع وزير الإقتصاد والمواصلات رئيس «جمعية أصحاب الصنائع» محمد صالح القزاز ممثلاً عن العمال المضربين مع مدير السكك العام بديوانه في ٤ آذار[٣٢٥]، أي في اليوم السادس من الإضراب،

---

(٣٢١) راجع: «السياسة»، ٥ آذار ١٩٣١.

(٣٢٢) راجع: «صدى العهد»، ٦ مارت ١٩٣١.

(٣٢٣) لم يعمل المضربون على شل حركة القطارات بشكل مباشر حتى لا يسببوا ضرراً للمسافرين، وإلا فإنهم كانوا يستطيعون تحقيق ذلك بشتى السبل فيما لو أرادوا.

(٣٢٤) راجع: «الإستقلال»، ٦ آذار ١٩٣١ (الإفتتاحية).

(٣٢٥) قام الوزير بمهمة الترجمة، وقد أشارت الصحف إلى ذلك. ويقول القزاز بهذا الصدد إن =

وبعد نقاش متواصل إستغرق عدة ساعات تم الإتفاق بين الطرفين على أربع نقاط رئيسة هي:

١ ـ الإستغناء فوراً عن خدمات جميع العمال الأجانب الذين ليس لهم خبرة فنية تفرض إستخدامهم، ومطالبة جميع عمال السكك بإبراز جنسياتهم ليتسنى تحديد عدد الأجانب بينهم بشكل صحيح.
٢ ـ تتعهد الإدارة باستخدام العراقيين بدل الأجانب الذين يستغنى عن خدماتهم.
٣ ـ يبادر إلى سد العجز في ميزانية السكك من رواتب الموظفين والعمال دون استثناء وبنسبة رواتبهم.
٤ ـ يجري العمل بموجب هذا الإتفاق اعتباراً من ١ نيسان، أي من حلول السنة المالية الجديدة(٣٢٦).

وعلى هذا الأساس أوعزت قيادة الإضراب إلى العمال بالعودة إلى أعمالهم إعتباراً من اليوم الخامس من آذار. وفي الموعد المقرر دبت الحياة من جديد في معامل الشالجية بعد أن تعلم عمالها درساً بليغاً على درب النضال إعترفت الأوساط الوطنية بأهميته الكبيرة. ففي تعليق لها على إنتصار العمال كتبت جريدة «الإستقلال» تقول:

«إن هذه الخطوة الموفقة جعلت من العمال(٣٢٧) يعتزون بأنفسهم ويرون في إتحادهم قوة هي وحدها ذخرهم وعمادهم في مطالبتهم بحقوقهم. وإذا كان للعامل من سند فهو أخاه (الصحيح: أخوه ـ ك. م.) العامل الذي يتألم لألمه ويرثي لبلواه ويحن لشكواه. ولا شك أن نجاحهم في هذه الحركة المباركة وانتصارهم في الحصول على بعض حقوقهم ما يشجعهم على

= الوزير كان يحاول أحياناً التخفيف من كلامه، إلا أنه كان يصحح له ويبلغ المدير ما يريد (لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩).

(٣٢٦) م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: د / ١٤، موضوع الملفة: الأحزاب السياسية؛ «السياسة»، ٥ آذار ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ٦ آذار ١٩٣١؛ لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.

(٣٢٧) في النص: جعلتهم.

المضي في هذا السبيل المعبد - سبيل العمال في نيل ما استلب من حقوقهم»[٣٢٨].

وفعلاً تمخض إنتصار الإضراب عن نتائج غير قليلة ظهرت آثارها على الحركة العمالية العراقية في تلك المرحلة مباشرة. فإلى جانب إزدياد ثقة العمال بأنفسهم إرتفعت سمعة «جمعية أصحاب الصنائع» بين الأوساط العمالية والحرفية بشكل لم يسبق له مثيل، مما إنعكس بشكل خاص في التهافت الكبير على الإنتماء إليها خلال الأسبوعين اللذين أعقبا الإضراب، فقد تقدمت جماعات مختلفة من النساجين وعمال البناء والنجارين وغيرهم بطلبات الإنتماء إلى الجمعية «بعد أن تأكدوا من إخلاصها وسعيها الحثيث لتحقيق مطاليب العمال المشروعة»[٣٢٩]. وبعد فترة وجيزة قدم عمال الديوانية والحلة طلبات مشابهة إلى الهيئة الإدارية للجمعية[٣٣٠]. وقد اتخذ هذا الأمر بعداً جديداً عندما بدأ زعماء الجمعيات العمالية والحرفية المختلفة بالتفاوض فيما بينهم من أجل توحيد منظماتهم إما عن طريق لجنة عليا أو ضمن جمعية عامة[٣٣١].

بقي عدد من زعماء الإضراب يشكون في نيات إدارة السكك، إلا أن موقف الوزير و «حماسه» الكبير[٣٣٢] والخوف من أن يفتر إصرار قسم كبير من العمال تحت ضغط ضائقتهم المالية، وفي ظروف ضعف الإمكانات المتوفرة لدى «جمعية أصحاب الصنائع»، إضطر هؤلاء إلى الخضوع للأمر الواقع

---

(٣٢٨) «الإستقلال»، ٦ آذار ١٩٣١.

(٣٢٩) راجع: «العراق»، ١٨ آذار ١٩٣١.

(٣٣٠) راجع: «الإستقلال»، ٣ أيار ١٩٣١.

(٣٣١) راجع: «الإستقلال»، ٩ نيسان ١٩٣١.

(٣٣٢) كان جميل الراوي وزيراً للأشغال والمواصلات، وقد سبق له أن أكد في تعليق له على وضع عمال السكك انه «يود من صميم فؤاده أن يكون العامل العراقي في رفاه وسعادة، ويؤلمه ما يؤلم العامل». وقد إعتبر بعض القادة العماليين قول الوزير «دليلاً ناصعاً وبرهاناً لامعاً على ما يسعى إليه معاليه في سبيل تحسين الحالة» (القول لعباس حسين آل الجلبي رئيس «جمعية عمال المطابع العراقية»، راجع «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ١٥).

والموافقة على إنهاء الإضراب، لتثبت الأيام بسرعة صحة حدسهم. فإن الإجراء الوحيد الذي لجأت إليه إدارة السكك بعد إنهاء الإضراب كان محاولتها تطبيق شرط توفر الجنسية العراقية على حمالي السكك وحدهم(٣٣٣) والذين كان جلهم من العراقيين إلا فيما ندر. وقبل حلول الأول من نيسان، موعد المباشرة بتنفيذ بنود الإتفاق التي أنهي الإضراب على أساسها، بادرت الإدارة إلى طرد ١٢ عاملاً عراقياً وكأنها كانت تريد بعملها هذا جس نبض بقية العمال. ومما يؤكد هذه الحقيقة أن العمال المفصولين كانوا ينتمون إلى شعبتين في معامل السكك، وقد أبدى زملاؤهم إستعدادهم التام للتنازل عن ٦ ٪ من أجورهم للحيلولة دون فصلهم، إلا أن الإدارة تجاهلت هذا الإقتراح كلياً(٣٣٤). ولكنها عندما وجدت «العمال متأثرين تأثراً عميقاً» ويهددون بالإضراب للمرة الثالثة، وأن قادتهم تأهبوا من جديد للعمل السريع بأن أجروا اتصالات واسعة وبعثوا بمذكرات إلى المندوب السامي ورئيس مجلس الأعيان ووزير الاقتصاد والمواصلات ووكيل وزير الداخلية وجميع الصحف(٣٣٥)، تراجعت مرة أخرى وبدأت تناور على عادتها لخلق التردد في نفوس العمال. فأصدرت في ٢ نيسان أمراً يقضي بتشغيل جميع أقسام المعامل ٨ ساعات يومياً، وبعد يومين فقط أبلغت جميع العمال بضرورة إبراز الجنسية العراقية للمباشرة - كما ادعت - بالاستغناء عن الأجانب الذين لا تحتاج السكك إلى خدماتهم، وذلك بموجب البند الأول من الاتفاق. وبهذا الأسلوب «هدأت الإدارة روع العمال»(٣٣٦).

---

(٣٣٣) راجع «الإستقلال»، ٢٩ آذار و ٢٢ أيار ١٩٣١.

(٣٣٤) «الإستقلال»، ١ و ٣ نيسان ١٩٣١.

(٣٣٥) نشر القزاز بياناً مسهباً ضمنه تفاصيل الموقف وتعنت مسؤولي السكك واستهتارهم بمصالح العراقيين. وأشار القزاز في بيانه إلى ما ذكره رئيس المهندسين من أنه «لا يلتفت إلى طلب الجنسية العراقية، وأن إدارة السكك تستغني وتستخدم من تشاء من دون أي إلتفات إلى الجنسيات وأن ليس هناك أفضلية للعراقيين على الأجانب حتى إذا كانوا متماثلين، وأن الأمور سوف تبقى تقريباً كما كانت عليه قبل الاضراب والاجتماع الذي عقد في وزارة الاقتصاد والمواصلات» (راجع «الإستقلال»، ٣ نيسان ١٩٣١).

(٣٣٦) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: د / ١٤، موضوع =

وقبل أن يجف حبر القرارين الأخيرين ظهر في الأفق كل ما يثبت نقيضهما. فقد بادرت إدارة السكك إلى تطبيق سلسلة من الإجراءات الجديدة التي إستهدفت بوضوح تثبيط همم العمال وكسر عزيمتهم دون أن يتحرك المسؤولون العراقيون من مكانهم، مما كان يشير إلى إتفاق مسبق بين الطرفين، الأمر الذي أكده القزاز فيما بعد(٣٣٧).

توالت الاجراءات الجديدة الواحد بعد الآخر بسرعة، وهي تضمنت كل ما لم يكن متوقعاً من قبل العمال. فقد عمدت الادارة إلى تقليص أجور العمال العراقيين وساعات عملهم في الشعب التي لم يشملها هذا الاجراء قبل الإضراب، مثل أقسام النقليات. ثم أصدرت في يومي ١٣ و ١٤ نيسان قرارات تقضي بالاستغناء عن خدمات حوالى ٥٠ عاملاً عراقياً آخر. وبعد فترة فصل عدد آخر من العمال، كما رجعت الخشونة المعهودة إلى تصرفات المسؤولين في الادارة(٣٣٨). ولم تكتفِ مديرية السكك العامة بكل هذه الاجراءات، بل إنها فسخت عقود العمل التي أبرمتها مع عدد من العراقيين والتي كان من شروطها دفع رواتب ثابتة لهم، وفرضت عليهم العمل بأجور يومية حتى تحرمهم بهذه الطريقة من أجورهم في أيام العطل الرسمية والاجازات الطبية، ولتفرض عليهم نسبة تخفيض الأجور حسب ساعات العمل اليومية.

جاء رد فعل العمال وأوساط الرأي العام على إجراءات إدارة السكك قوياً وشاملاً. فقد نشرت «جمعية أصحاب الصنائع» في الحال بياناً إلى «أولي الأمر والرأي العام» أشارت فيه إلى قرارات الفصل الأخيرة، واستهانة مسؤولي السكك بحقوق العراقيين وتجاهلهم المطلق لما أعطوا من وعود وما

= الملفة: الأحزاب السياسية؛ «صدى العهد»، ٧ نيسان ١٩٣١؛ «العراق»، ٧ نيسان ١٩٣١؛ «الاستقلال»، ١ و٣ و٧ نيسان ١٩٣١.

(٣٣٧) راجع: «العالم العربي»، ٥ تشرين الثاني ١٩٣٢.

(٣٣٨) للتفصيل راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: د / ١٤، موضوع الملفة: الأحزاب السياسية؛ «الإستقلال»، ٣ و١٥ و١٦ نيسان ١٩٣١؛ «صدى العهد»، ٣ نيسان ١٩٣١.

حصل من اتفاق. وهدد البيان بالعودة إلى الاضراب في حالة إصرار إدارة السكك على عدم إرجاع المفصولين إلى أعمالهم(٣٣٩). وطلب القزاز من الجهات الرسمية العراقية التدخل بسرعة لوضع حد لما يعانيه عمال السكك(٣٤٠). وفي يوم ٢٦ نيسان وجهت «جمعية أصحاب الصنائع» مذكرة مفصلة إلى شخص الملك بعد «أن أعيتها المراجعات العديدة للوزارات العراقية ومجلسي الأعيان والنواب والمعتمد السامي ومدير السكك العام» كما ورد في نص المذكرة التي بعثت الجمعية بصور منها إلى رئيسي مجلسي النواب والأعيان ورئيس الوزراء والمندوب السامي وعدد من الوزراء مع مدير السكك العام(٣٤١). ولكن لم يتخذ «حامي البلاد وعمالها» أي إجراء من شأنه إغاثة «رعاياه العمال» الذين اضطروا إلى أن يستعينوا «بجلالته بعد أن لم يبق في قوس إصطبارهم منزع»(٣٤٢)، علمًا بأن الرأي العام أصبح على علم بموضوع المذكرة المقدمة إليه(٣٤٣). ولم يطرأ أي تغيير على موقف الملك بعد أن استرعى القزاز التفاته مرة أخرى في ٢٧ حزيران إلى «ما يقاسيه العمال من تصرفات جائرة»، وبعد أن أكد له أن الجمعية تعتبره «الملجأ الوحيد الذي يلتجىء إليه كل مظلوم»(٣٤٤). ولم يكلف الديوان الملكي نفسه بالاجابة على مذكرات القزاز حسب العرف الجاري، بل اكتفى وزير الاقتصاد والمواصلات بإرسال رد إلى القزاز يكرر فيه ما ادعاه من قبل بأنه طلب من مدير السكك العام حل مشكلة العمال «بصورة مرضية»(٣٤٥).

وعلى صعيد الرأي العام فإن «جمعية أصحاب الصنائع» نظمت عدداً

---

(٣٣٩) راجع: «صدى العهد»، ٣ نيسان ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ١٧ نيسان ١٩٣١.

(٣٤٠) راجع: «الإستقلال»، ١٩ نيسان ١٩٣١.

(٣٤١) راجع نص المذكرة في: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: د / ١٤، موضوع الملفة: الأحزاب السياسية.

(٣٤٢) العبارات مقتبسة من نص مذكرة الجمعية الموجهة للملك.

(٣٤٣) راجع: «العراق»، ٧ أيار ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ٢٧ نيسان ١٩٣١.

(٣٤٤) راجع نص المذكرة الثانية في: «العراق»، ٣ تموز ١٩٣١.

(٣٤٥) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم. ١٩٣١؛ «العراق»، ١٧ تموز ١٩٣١.

من الاجتماعات حضرها العمال وممثلو الجمعيات والصحافة والشباب الثوري وعدد من رجال الدين والمعارضة «للمداولة حول الخطة التي سينهجونها تجاه إدارة السكك إذا أصرت على عدم إرجاع العمال المفصولين بعد تأريخ ٤ آذار ١٩٣١»(٣٤٦). واعتبرت القيادة العمالية إستشارة جميع الأطراف في تلك المرحلة الحساسة من تحركهم أمراً ضرورياً بعد أن تطورت المشكلة لتصبح «قضية قومية» لا تهم «عمال السكك فحسب بل تشمل كل عراقي غيور»(٣٤٧). ومن بين الاجراءات التي قرر الحاضرون في اجتماع يوم ١٩ نيسان بمقر الجمعية اللجوء إليها في حالة إصرار إدارة السكك على مواقفها دعوة العراقيين إلى مقاطعة القطارات في تنقلاتهم(٣٤٨) وتشكيل لجان خاصة لبث الدعاية لهذا الغرض واستحصال فتاوى رجال الدين لإنجاح المقاطعة في حالة وقوعها(٣٤٩). وقد حاولت الجمعية استغلال فرصة سنحت لها في هذه الأثناء عندما أصدرت أمانة العاصمة قراراً تمنع بموجبه سير الباصات في الشارع العام. فدعت الجمعية أصحاب السيارات ممن يشملهم القرار إلى تشكيل شركة أهلية بمساعدتها لنقل الزوار بين بغداد والمدن المقدسة لاعتقادها أن ذلك «يكبد السكك الحديدية أضراراً مادية كبرى أكثر مما يكبدها الاضراب»، ولأمل الجمعية الكبير في أن تحتوي الشركة المقترحة عدداً من العمال العاطلين(٣٥٠). وقد تحمست جهات مختلفة لهذا المشروع، بما في ذلك بعض الشخصيات الوطنية والدينية التي تعهدت بمعاضدته بما يتيسر لديها من

---

(٣٤٦) تجاهل هذا التحديد العمال الذين فصلوا قبل آذار، مما يعتبر مكسباً مهمًا لمناورات إدارة السكك.

(٣٤٧) راجع: «صدى العهد»، ٦ نيسان ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ٢٢ نيسان ١٩٣١.

(٣٤٨) لا يستبعد أن قادة الأضراب تأثروا في قرارهم بما وقع من عمل مشابه في سوريا عندما قاطع الناس هناك في الفترة نفسها إستخدام الترامواي والكهرباء إلى أن أجبروا الشركة الفرنسية المختصة على تلبية مطاليبهم. ومما يؤكد هذا الرأي أن القزاز أشار إلى تلك المقاطعة في بيان مطول مطبوع نشره بين الناس في عز أيام الأزمة مع ادارة السكك (راجع نص البيان في: هاشم علي محسن، المرجع السابق، ص ٣٤ ـ ٣٥ و١٠٥).

(٣٤٩) «الإستقلال»، ٢٢ نيسان و١٠ و١٢ أيار ١٩٣١.

(٣٥٠) راجع: «العالم العربي»، ٥ تشرين الثاني ١٩٣٢. يبرر القزاز عدم لجوء العمال إلى الأضراب الثالث بما علقته القيادة العمالية من آمال على مشروع تأسيس هذه الشركة.

وسائل. وعندما نما خبر المشروع إلى إدارة السكك طالب مديرها العام وزير الداخلية بإلغاء القرار المتعلق بمنع الباصات من السير في الشارع العام، فاستجاب الأخير للطلب ونشر بياناً ضمنه تأجيل تنفيذ قرار أمانة العاصمة إلى أجل غير مسمى(٣٥١).

أثارت نشاطات «جمعية أصحاب الصنائع» إدارة السكك والجهات الحكومية التي بدأت تمارس ضغوطاً مختلفة عليها. فإن متصرفية بغداد لم تسمح لها بعقد إجتماع عام في سينترال سينما في العاشر من أيار، مما أجبرها على عقده في مقر الجمعية(٣٥٢). وفي هذه الفترة بالذات تسلم رئيس الجمعية محمد صالح القزاز رسالة تحمل توقيع «فدائي من قبل الأجانب» يهدده بالقتل مع جميع زملائه أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية(٣٥٣).

ومما كان يستفز السلطة أكثر أن نشاطات الجمعية لم تؤدِ إلى فضح موقفها أمام الرأي العام فحسب، بل ساعدت كذلك على ظهور حركة إحتجاج واسعة ضد إدارة السكك تأييداً للعمال و «جمعية أصحاب الصنائع». وقد شملت حركة الإحتجاج هذه العديد من الجمعيات وأصحاب المهن من سواق السيارات ومصلحي الدراجات والبنائين والنجارين وغيرهم(٣٥٤). والمهم أن نشير في هذا المجال إلى أن العمال العراقيين تصرفوا هذه المرة كطبقة واحدة، فقد ارتفعت أصوات الاحتجاج من بين صفوفهم في كل مكان. ففي كركوك كان إستياء عمال النفط من «تصرفات مديرية السكك الجائرة» عاماً، وأنهم «بعد أن اطلعوا على النشرات والبيانات التي أذاعتها جمعية أصحاب الصنائع الموقرة قرروا مساعدتها وتأييدها في كافة أعمالها» وبدأوا ينتظرون نجاح إخوانهم العمال «بفارغ الصبر». كما أبدوا

---

(٣٥١) المصدر نفسه.

(٣٥٢) راجع: «الإستقلال»، ١٠ و١٢ أيار ١٩٣١.

(٣٥٣) راجع: «العراق»، ١٤ نيسان ١٩٣١.

(٣٥٤) راجع: «الإستقلال»، ٢٠ نيسان و٨ و٢٢ و٢٧ أيار و٤ حزيران ١٩٣١؛ «العراق»، ٨ و١١ أيار ١٩٣١؛ «صدى العهد»، ٨ أيار ١٩٣١.

استغرابهم من «وقوف معالي وزير الأشغال موقف المتفرج»[٣٥٥]. أما عمال شركة النفط في خانقين فقد نشروا مذكرة احتجاج في الصحف المحلية ضد «جور وظلم» إدارة السكك وتجاهلها للعمال وحقوقهم «التي لو أردنا بيان مشروعيتها لأبناء البلاد لضاقت به أعمده الصحف» كما ورد في نص المذكرة[٣٥٦]. وطالب العديد من عمال المدن الأخرى الجهات المسؤولة «بالعمل من أجل حل مشاكل عمال السكك»[٣٥٧]. وكان من الطبيعي أن تنبه طبيعة الوضع أذهان الأوساط العمالية، ولاسيما قيادتها إلى موضوع التشريع العمالي أكثر من السابق، فزاد إلحاحها على السلطة لوضع ما أسمته بـ «قانون حقوق العمال»[٣٥٨].

إمتدت آثار هذا الزخم لتشمل الشباب الثوري أيضاً، ولاسيما في العاصمة بغداد. فقد نشر مئة وثلاثون منهم بياناً أعلنوا فيه تأييد «جمعية أصحاب الصنائع» ضد «أعمال مديرية السكك الحديدية الجائرة»[٣٥٩]. وأعلن سكان محلات فرج الله وبني سعيد والكولات ببغداد عن تأييد مشابه بواسطة الصحف المحلية[٣٦٠].

لم يثن كل ذلك، وغيره إدارة السكك والأوساط المسؤولة عن خططها المرسومة التي استهدفت بوضوح ضرب كل الحركة العمالية العراقية في مرحلتها المبكرة. ولم يكن مجرد صدفة أن لجأت الشركات الأجنبية الأخرى إلى اجراءات مشابهة لاجراءات إدارة السكك، مع أنها لم تكن تعاني من أي مشكلة اقتصادية، بل على العكس من ذلك كانت تجني أرباحاً طائلة من ثروات البلاد. فقد بدأت شركة النفط في خانقين ومعمل تصليح البواخر في البصرة بتنسيق قسم من العمال وتقليص رواتب قسم آخر منهم. وأقدمت

---

(٣٥٥) راجع: «صدى العهد»، ٦ أيار ١٩٣١، «الإستقلال»، ٦ أيار ١٩٣١.
(٣٥٦) راجع نص المذكرة في: «الاستقلال»، ٥ أيار ١٩٣١.
(٣٥٧) راجع: «الإستقلال»، ٣ و١٧ أيار ١٩٣١.
(٣٥٨) راجع: «العراق»، ١٠ حزيران و٣١ تموز ١٩٣١؛ «صدى العهد»، ١٤ أيار ١٩٣١.
(٣٥٩) راجع: «صدى العهد»، ٦ أيار ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ٦ أيار ١٩٣١.
(٣٦٠) راجع: «الإستقلال»، ١٩ أيار ١٩٣١.

شركة النفط في كركوك على استخدام عدد آخر من الأجانب في مؤسساتها دون أن تهتم بالمطاليب المتكررة حول ضرورة تشغيل العاطلين من العمال العراقيين الذين بلغ اليأس بهم حداً جعل أكثر من ألف شخص منهم يطالبون بمنحهم «الجوازات والأجور الكافية لتسفيرهم إلى خارج بلادهم التي نشأوا وترعرعوا فيها». كما ورد نصاً في المذكرة التي وجهوها إلى السلطات المسؤولة بواسطة الصحف المحلية[٣٦١].

جعل كل ذلك من العمال مهيأين لخوض معركة جديدة مع مستغليهم. وفي هذه الأثناء إستجدت ظروف حتمت إنفجار حركة جماهيرية عامة عرفت بإضراب الرسوم الذي لعب العمال والحرفيون الدور الأساس في أحداثه، فقد تحول الاضراب الجديد إلى وسيلة مهمة للتعبير من خلالها عن إستيائهم.

العمال وإضراب الرسوم

بلغت آثار الأزمة الاقتصادية في العراق الذروة منذ أواخر عام ١٩٣٠. فقد تدنت القوة الشرائية لدى غالبية الناس إلى الحضيض، إذ أصبح الفلاح بسبب كساد منتوجه، والعامل جراء تخفيض أجوره وما كان يعانيه من مشكلة البطالة، والحرفي نتيجة صعوبة صرف بضاعته، والموظف الصغير بسبب قرارات الفصل والتنسيق وتقليص الراتب، والباعة بحكم اعتماد وضعهم على الفئات المذكورة، أصبحوا جميعاً يعانون من وضع إقتصادي منهار إلى حد خطير ترك بصماته واضحة على وضع الفئات المتوسطة كذلك، ولاسيما التجار وأصحاب الورش والمعامل. فمثلاً باعتراف المسؤولين أنفسهم لم يكن بوسع الباعة الدوارين المرتبطين مباشرة بالأوساط الفقيرة سواء في الريف أو المدينة، أن يحصلوا في تلك الأيام على أربع ، او في أحسن الأحوال على ثماني آنات في اليوم[٣٦٢]، مما كان يشكل مبلغاً بخساً للغاية يعكس ما آل إليه وضع السوق في العراق.

---

(٣٦١) راجع: «العراق»، ٦ آب ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ٢٢ آذار و١٢ حزيران ١٩٣١.

(٣٦٢) راجع: «محاضر مجلس النواب. سنة ١٩٣١، ص ٥٢٩.

لم تلجأ السلطة ومن جانبها إلى إجراءات عملية من شأنها التخفيف من تأثير الضائقة الاقتصادية العامة، وما كان بمستطاعها أصلاً أن تلجأ إلى مثل تلك الاجراءات بسبب ضعفها أمام الشركات الأجنبية وحماتها الانكليز. فلم يبق أمامها سوى الجماهير الكادحة للضغط عليها حتى تحول دون انهيار ميزانيتها العامة التي بدأت تعاني بدورها من مشاكل جدية. فأصدرت الحكومة في ٢ حزيران ١٩٣١ قانوناً جديداً لرسوم البلديات تحولت مضامينه إلى السبب المباشر لتفجير الإستياء الكامن في نفوس الناس.

والواقع أن القانون الجديد تضمن من المواد ما جعل كل كادح عراقي تحت ضغط ضريبي جديد كان غريباً في العديد من مظاهره. فقد جاء القانون برسوم لم تكن موجودة و معهودة من قبل مثل الرسوم التي فرضت على الكلاب(٣٦٣) والحمير والدفينة وفحص السيارات والجسور والمعابر ووسائط النقل بجميع أشكالها والسوائل القابلة للإشتعال وخزن المواد القابلة للاحتراق ورخصة البناء والإعلان وإجازات الحرف على اختلاف أنواعها والتصوير والطباعة والصيدليات والمسارح ومحلات اللهو والفنادق والمطاعم والحراسة وعوائد الرصيف والموازين والمكاييل وغير ذلك من الأمور(٣٦٤). ولقد كان بعض هذه الرسوم مرتفعاً جداً. فبموجب رسم الدفينة، مثلاً، كان من المقرر في البداية أن يدفع أهل المتوفي ٦٠٠ روبية عن الدفن الواحد داخل الحدود البلدية، بينما لم يوجد «في العراق جميعه من يتمكن من دفع هذا الرسم اللهم إلا أفراداً معدودين» كما إعترف بذلك أحد النواب أثناء مناقشة لائحة القانون(٣٦٥). وأصبح الحمال ملزماً بدفع ثلاث روبيات شهرياً من دخله الذي كان بالكاد يصل إلى خمس عشرة روبية(٣٦٦). ثم إن القانون لم

---

(٣٦٣) كان من المقرر أن يدفع صاحب الكلب الساكن داخل حدود البلدية خمس روبيات عنه في السنة.

(٣٦٤) «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣٠»، ص ٣٠٩، ٥٢٠ - ٥٢٨.

(٣٦٥) القول لنائب الموصل إبراهيم عطار باشي (راجع: «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣٠»، ص ٥٢٠).

(٣٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

يضع حدوداً فاصلة معقولة بين أصحاب المهن والمصالح. فكان على الحلاق الذي لايزال في بعض المناطق يحلق لقاء الحنطة أو الشعير أن يدفع شهرياً للبلدية ٥ روبيات، حاله في ذلك حال الصيدلي أو أصحاب معامل الثلج والصودة والطابوق والكاشي. وحتى صباغي الأحذية والنزاحين والباعة المتجولين كانوا ملزمين بأن يدفعوا في الشهر ثلاث روبيات رسوم من مداخيلهم المحدودة(٣٦٧).

ومع أن هذه الشواهد المعبرة وردت على ألسنة النواب أثناء دراسة البرلمان للائحة قانون رسوم البلديات، وبالرغم من المناقشات المسهبة التي دارت حول بنود اللائحة واعتراف العديد من النواب بأن الأزمة الاقتصادية «أخذت بخناق جميع الطبقات وسدت عليهم سبل العيش» فطالبوا بتأخير تشريع القانون أو تخفيض بعض الرسوم الواردة فيه(٣٦٨)، بالرغم من كل ذلك فإن اللائحة مرت بسلام بعد قراءتها الثالثة أمام مجلس النواب، فبلغ عدد المصوتين إلى جانب تشريعها في الجلسة الثانية والخمسين بتأريخ ٤ نيسان ١٩٣١، ٥٣ من أصل ٥٥ عضواً حضروا الاجتماع(٣٦٩).

بذلت السلطة جهوداً كبيرة لتهيئة الأذهان لتقبل القانون الجديد. فقد أصدر ملاحظ مكتب المطبوعات في ٤ تموز بلاغاً مع جدولين مفصلين أراد بهما إثبات «أن قانون رسوم البلديات الجديد فرضت فيه الرسوم بنسبة أوطأ مما هي في إعلان بلفور(٣٧٠) حاكم بغداد العسكري والسياسي»(٣٧١). وقامت الصحف الموالية للسلطة بحملة دعاية واسعة للقانون، وقد بلغ الأمر

(٣٦٧) للتفصيل راجع المصدر نفسه، ص ٥٢٠، ٥٢٩.

(٣٦٨) راجع: «الحكومة العراقية. محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية الثالثة. اجتماع سنة ١٩٣١»، بغداد، ١٩٣١، ص ٣٦ - ٣٧؛ «العراق»، ١١ آذار ١٩٣١.

(٣٦٩) راجع: «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣٠»، ص ٧٣٤ - ٧٣٨. (النائبان اللذان عارضا تشريع القانون هما إبراهيم عطار باشي من الموصل وعبود الملاك من البصرة).

(٣٧٠) يقصد الإعلان رقم ٧١ الذي أصدره الانكليز في ١ نيسان ١٩١٩، وقد فرض رسوماً وضرائب متنوعة أثارت استياء الناس إلى حد كبير، مما انعكس صداه في أحداث ثورة العشرين.

(٣٧١) راجع نص البلاغين في: «صدى العهد»، ٧ تموز ١٩٣١.

بها حد انها لم ترَ فيه «رسمًا أوجه من رسم الكلاب» بحجة أنه يشمل الأجانب وحدهم[٣٧٢].

وبالرغم من ذلك ما أن صدرت الارادة الملكية بنشر القانون وتنفيذه[٣٧٣] حتى دوت أصوات الاحتجاج في كل مكان. وكان الاستياء على أشده بين العمال وصغار الحرفيين الذين لم يكن المسؤولون في غفلة عما سيتركه القانون الجديد من تأثير سلبي على وضعهم المعاشي[٣٧٣].

أخذت الجمعيات العمالية والحرفية المبادرة بيدها وقادت الجماهير إلى حركة فذة في تأريخ العراق المعاصر. فقد اجتمع رؤساء ٢٣ جمعية وصنفاً بمقر «جمعية أصحاب الصنائع» يوم ٢٧ حزيران واختاروا وفداً من بينهم قابل أمين العاصمة وطالبه بإلغاء القانون أو تخفيض الرسوم الواردة فيه. وقدم الرؤساء في اليوم نفسه عريضة باسم العمال إلى وزير الداخلية يطالبونه فيها بإلغاء القانون الجديد الذي لو طبقت أحكامه «لأوصلتنا إلى درجة الهلاك» كما ورد في نصها[٣٧٤].

إستمرت الجمعيات العمالية والحرفية، وعلى رأسها «جمعية أصحاب الصنائع» في حملتها الواسعة لتهيئة الأذهان للقيام بعمل من شأنه «إظهار إستياء الجمهور من أرباب الحرف والصنائع من قانون رسوم البلديات وما جاء فيه من الرسوم الباهظة والضرائب الكثيرة»[٣٧٥].

وعندما لم تسفر مراجعات وعرائض الجمعيات عن نتيجة تذكر بدأت قياداتها تفكر في تنظيم إضراب عام ضد القانون في الثلاثين من حزيران. وما أن علم وزير الداخلية مزاحم الباجه جي بالأمر حتى اتصل برؤساء الجمعيات وتمكن من إقناعهم بتأجيل فكرة الإضراب على أساس أنه ينوي تخفيض الضرائب الواردة في قانون رسوم البلديات بالإستناد إلى صلاحياته،

---

(٣٧٢) «صدى العهد»، ٩ تموز ١٩٣١.

(٣٧٣) راجع: «العراق»، ١٦ كانون الثاني ١٩٣١.

(٣٧٤) راجع: «العراق»، ١ و٢ تموز ١٩٣١.

(٣٧٥) «الإخاء الوطني»، ٢ آب ١٩٣١.

فلم يقع الإضراب في اليوم المقرر إلا في مدينتي الحلة وديالى(٣٧٦). ولكن سرعان ما تبين أن وزير الداخلية يريد كسب الوقت لشق وحدة صف قيادة الجمعيات عن طريق الارهاب(٣٧٧) أو الاغراء. وفعلاً أنه حاول التأثير بأساليب مختلفة على رؤساء بعض الجمعيات(٣٧٨).

دفع موقف وزير الداخلية بزعماء الجمعيات العمالية والحرفية إلى التفكير بالإضراب مرة أخرى، ولاسيما بعد أن أحسوا بحماس الجماهير وتأييدها الكبير لنشاطاتهم. وفي الوقت نفسه حاول القزاز كسب تأييد وعطف أقطاب المعارضة، وفي مقدمتهم جعفر أبو التمن وياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني، إلى جانب الإضراب(٣٧٩) الذي حظي فعلاً بتشجيع منهم، واشترك العديد من أنصارهم في بث الدعوة له، ولا سيما في المدن الأخرى(٣٨٠).

وبعد أن أصبحت الأذهان مهيأة تماما لقبول فكرة الإضراب العام حدد يوم الخامس من تموز موعداً لإعلانه .وقد استجاب الناس لنداء الاضراب بحماس كبير أدى إلى نجاحه بشكل لم يتوقعه حتى القائمون بتنظيمه(٣٨١)، فقد أغلق جميع حوانيت ومقاهي وصيدليات العاصمة ومحلاتها الحرفية أبوابها في ذلك اليوم دون تردد، مما دفع بالحكومة إلى المناورة والإرهاب في آن واحد. ففي اليوم الأول من الإضراب أصدر ملاحظ مكتب المطبوعات بياناً إلى الشعب يجمع مضمونه بين الوعد والوعيد، بين التودد والتهديد. فقد أكد البيان من جهة على أن محتويات القانون الجديد من الرسوم «أمر غير قطعي، قابل للتعديل

---

(٣٧٦) راجع: «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٤١.

(٣٧٧) وردت إشارات صريحة في الوثائق الرسمية عن أسلوب الشدة التي لجأ إليها مزاحم الباجه جي أثناء اجتماعاته برؤساء الجمعيات، حتى أن القزاز أقام الدعوى ضده فيما بعد متهماً إياه بإهانته (راجع: «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٣٧؛ «الإخاء الوطني»، ٢٢ تشرين الأول ١٩٣١).

(٣٧٨) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩.

(٣٧٩) راجع: «العالم العربي»، ٥ تشرين الثاني ١٩٣٢.

(٣٨٠) راجع: سامي عبد الحافظ القيسي، آفاق في الحركة الوطنية. الإضراب العام سنة ١٩٣١ في العراق، ـ «آفاق عربية»، بغداد، العدد التاسع، أيار ١٩٧٦، ص ٧٤.

(٣٨١) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩.

وللتخفيض وللشطب» وأن الحكومة قررت «عدم إكراه أحد على استئناف أعماله، وفتح دكانه، أو مخزنه» أو التدخل «في حرية الناس بفتح مخازنهم أو غلقها»، ومن جانب آخر أكد البيان نفسه عزم الحكومة على «تنفيذ القانون في كل من يتعدى على حرية الغير» وهـدد بسحب إجازات السـواق «إذا لم يستأنفوا العمل حالاً هذا اليوم» وبتطبيق «قانون الصحة على جميع أرباب الصيدليات الذين يغلقون أبواب صيدلياتهم»[٣٨٢]. وفي الوقت نفسه إنتشر أفراد الشرطة في الشوارع العامة رأخذوا يفرقون كل تجمع و «يضربون على أيدي الذين يمنعون الناس من فتح دكاكينهم» كما ورد على لسان إحدى الصحف الحكومية[٣٨٣]. وقد بدأت هذه الصحف بشن حملة واسعة لتشجيع النـاس على العـودة إلى أعمالهم[٣٨٤]. واعتقلت الشـرطة عـدداً من قادة الجمعيات العمالية والحرفية، في مقدمتهم محمد صالح القـزاز ومحمد مكي الأشتري وعبد الله البدري الرئيس الجديد لجمعية عمال المطابع العـراقية ومحمد ياس البياتي وغيرهم ممن اتهموا بالتحريض على الاضراب[٣٨٥].

لم يثبط البيان، وما رافقه من إجراءات، عزائم الناس في شيء. فقد إمتنع الناس عن العودة إلى أعمالهم، واستمرت تجمعات العمال والحرفيين، والشباب في المحلات والأزقة وغيرها من الأماكن، كما نشطت المعارضة على مختلف أجنحتها، ولاسيما المعارضة الوطنية، تشد من أزر المضربين وتشجعهم على الإستمرار في عملهم الذي بهر الكل. وأمام هذا الواقع لجأت الحكومة إلى أسلوب آخر لكسر الاضراب حينما أوعزت إلى المؤسسات البلدية باتخاذ كل ما يلزم في الحال لعرض كميات كبيرة من اللحوم والخضروات والفواكه وغيرها من المواد الضرورية بأسعار زهيدة على الناس الذين رفضوا، مـع ذلك، شراءها، فاضطرت البلديات إلى رميها في نهر دجلة[٣٨٦]. وقد أثار مثل هذا

(٣٨٢) راجع نص البيان في: «صدى العهد»، ٧ تموز ١٩٣١.

(٣٨٣) «صدى العهد»، ٦ تموز ١٩٣١.

(٣٨٤) راجع: «العراق»، ٩ ـ ١١ و١٣ ـ ١٥ و٢٣ تموز ١٩٣١؛ «صدى العهد»، ٨ و٩ و١١ تموز ١٩٣١.

(٣٨٥) «الأخبار»، ٧ تموز ١٩٣١؛ لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.

(٣٨٦) للتفصيـل راجع: عبـد الرزاق الحسـني، تـاريخ الـوزارات العراقيـة، الجـزء الثـالث، ص ١٤٣.

الإجماع الفريد الحماس في نفوس العراقيين في جميع المدن الأخرى التي عبر سكانها عن تأييدهم الحار للإضراب العام في العاصمة، كما بادر العديد من هذه المدن إلى إعلان إضراب مشابه كما حدث في الحلة والديوانية والمنتفك والبصرة وغيرها.

فرض تطور الأحداث بمثل هذه السرعة والحزم تراجعاً آخر على الحكومة، فبعث مزاحم الباجه جي وزير الداخلية ورئيس الوزراءوكالة، وفداً مؤلفاً من قاسم باشا الخضيري رئيس غرفة التجارة(٣٨٧) ومدير الشرطة العام وعدد آخر من الشخصيات الرسمية للتفاوض مع رؤساء الجمعيات في إدارة السجن المركزي، ولم يتوصل الطرفان إلى إتفاق مرض بسبب إصرار القزاز ورفاقه على ضرورة إلغاء «قانون رسوم البلديات» في الحال(٣٨٨). دعا الباجه جي هؤلاء للإجتماع بهم في ديوانه بحضور أمين العاصمة ومتصرف اللواء ورئيس غرفة التجارة وغيرهم وتعهد لهم بأنه في حالة إنهائهم للإضراب سيوعز حالاً «إلى السلطات البلدية أن... تقرر ما تراه في إلغاء بعض الضرائب وتخفيض القسم الآخر بصورة تتناسب مع رغبات الأهلين والضائقة الحالية»(٣٨٩).

جاء هذا الوعد من الوزير بمثابة أسفين دقه في صفوف رؤساء الجمعيات الذين انشقوا على أنفسهم، فمنهم من لم يصدق وعود الباجه جي وطالب باستمرار الإضراب، ومنهم من وقع تحت تأثيرها فطالب بإنهاء الإضراب. وخشية تفاقم الخلاف بين الطرفين إقترح القزاز نشر بيانين، الأول منها باسم الحكومة تتعهد فيه بإلغاء الضرائب الجديدة أو تخفيضها والثاني باسم رؤساء الجمعيات يدعون الناس فيه للعودة إلى أعمالهم بصورة مؤقتة. وفعلاً وزع بعد ظهر السابع من تموز بيان بهذا المضمون وقعه رؤساء ١٨ جمعية دعوا فيه «الشعب العراقي الحر الضارب عن العمل

---

(٣٨٧) رفض أبو التمن الذي كان عضواً في غرفة التجارة الاشتراك في هذا الوفد.
(٣٨٨) لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.
(٣٨٩) راجع: «العراق»، ٨ تموز ١٩٣١.

إستئناف أعماله» وأعلنوا عن تأسيس لجنة برئاسة القزاز وعضوية كل من محمد مكي الأشتري رئيس «جمعية تعاون الحلاقين» وحسون أبو الجبن سكرتير «جمعية البقالين» لمراجعة الجهات المسؤولة «ومفاوضتها في تنفيذ تعهدها» على أن تنشر اللجنة نتائج أعمالها على الناس مباشرة. واختتم رؤساء الجمعيات بيانهم بالقول:

«وإذا لم تبر الحكومة بتعهدها وتنفذ رغائب أرباب المصالح - لا سمح الله - فباستطاعة أصحاب الحرف والصنائع إستئناف الإضراب واتخاذ كافة الوسائل المشروعة التي تجدها كاملة لتحقيق أماني الأمة»[٣٩٠].

ولكن هنا فرضت الجماهير نفسها وسبقت القيادة في موقفها، فلم يستجب للنداء سوى عدد قليل جداً من القصابين وأصحاب الحوانيت والمقاهي، وتنشط مؤيدو الإضراب بما في ذلك بعض النقابيين وأنصار المعارضة بشكل خاص محرضين الناس على الإستمرار في الإضراب، مما دفع الآخرين إلى التراجع عن موقفهم فأغلقوا في اليوم التالي محلاتهم من جديد[٣٩١]. وقد شجع هذا الموقف الجناح المؤيد لاستمرار الإضراب من بين رؤساء الجمعيات، وفي مقدمتهم القزاز، على التراجع عن قرارهم السابق، خاصة وأن وزير الداخلية لم يتخذ من الخطوات ما يطمئنهم ويثبت حسن نياته.

هكذا إشتد الإضراب وتوسع نطاقه وامتدت آثاره بقوة أكبر إلى المدن الأخرى حيث إتخذ الموقف في عدد منها طابعاً خطيراً جراء تدخل رجال الشرطة، مما أدى إلى مقتل بعض المضربين، كما حدث في الناصرية مثلاً[٣٩٢]. وكان الإضراب شاملاً في مدينة البصرة كما نعود إلى تفاصيله فيما بعد.

---

(٣٩٠) راجع: «صدى العهد»، ٨ تموز ١٩٣١؛ «العراق»، ٨ و٩ تموز ١٩٣١. نشرت الجريدة الموالية للحكومة «صدى العهد» البيان في صدر صفحتها الأولى وفي مكان المقال الافتتاحي بالذات. وكما يؤكد القزاز أن السلطة أجرت تغييرات معينة في نص البيان، ولم تنشر هي من جانبها ما اتفق عليه من إصدار بيان مشابه تتعهد فيه بإلغاء الضرائب الجديدة أو تخفيضها، وبأن التوضيح الذي بعثه إلى الصحف بهذا الصدد لم ينشر في حينه (لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩).

(٣٩١) راجع: «العراق»، ٩ و ١٠ تموز ١٩٣١.

(٣٩٢) راجع: «محاضر مجلس النواب. اجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٤٠.

وبهذا الأسلوب تطور الإضراب خلال أيام قلائل إلى حركة وطنية عامة تنادي بسقوط الوزارة وتطالب بوضع حد للظلم والإستبداد[٣٩٣]، مما دفع بالحكومة للجوء إلى أساليب قمعية شديدة للحيلولة دون تطور الأوضاع بشكل يصعب مجابهته. فصدر مرسوم ملكي يقضي بتعديل المادة ٨٤ من قانون العقوبات البغدادي بشكل يمنح رجال الإدارة في المدن والقصبات والنواحي حق تفريق كل إجتماع يضم خمسة أشخاص أو أكثر يرتابون في أمرهم[٣٩٤]. واعتقل عدد آخر من زعماء الحركة ومؤيديها النشطين، ونزلت القوات الحكومية إلى شوارع العاصمة ونصبت الأسلحة الرشاشة في العديد من مناطقها الحساسة، كما وضعت قطعات من رجال الشرطة والجيش في الإنذار تحسباً للطوارىء الجديدة.

أثارت الإجراءات الأخيرة للسلطة سخط المواطنين أكثر، فانهالت برقيات الإحتجاج على الحكومة من مختلف المناطق، وقدمت الأحزاب المعارضة مذكرات إلى نائب الملك[٣٩٥] إحتجاجاً على تصرفات الشرطة التي «كانت قاسية إلى حد بعيد، وكانت خارجة عن حدود الواجب والوظيفة» كما ورد في المذكرة المشتركة للحزبين «الوطني العراقي» و «الإخاء الوطني»[٣٩٦].

تطورت الأحداث بسرعة وتردى الوضع بشكل خطير بحيث أصبح من المتوقع أن يفلت زمام الأمور من أيدي المسؤولين فيتحول الإضراب إلى «ثورة عظيمة في البلاد»، مما أجبر نائب الملك على أن يبرق إلى فيصل الأول طالباً منه «العودة إلى بغداد فوراً»، وإذا تعذر ذلك «فعلى رئيس الوزراء

---

(٣٩٣) راجع: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ١٤٦.

(٣٩٤) راجع: «العراق»، ١٣ تموز ١٩٣١.

(٣٩٥) كان الملك فيصل الأول في زيارة رسمية لتركيا فعين شقيقه الملك علي نائباً له مدة غيابه، وكان رئيس الوزراء نوري السعيد يقوم بجولة في أوروبا ثم لحق بالملك في تركيا، وكان ينوب عنه وزير المالية رستم حيدر إلى أن سافر الأخير بدوره إلى الخارج فأصبح وزير الداخلية مزاحم الباجه جي وكيلاً لرئيس الوزراء.

(٣٩٦) القول لنائب الحلة عبد الرزاق الرويشدي (راجع: «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٣٨).

العودة حالاً»[٣٩٧]. وفعلاً عاد نوري السعيد في يوم الخامس عشر من تموز وباشر بإتخاذ إجراءات سريعة تجمع بين المناورة والحزم حسب طريقته المعروفة في مثل هذه الظروف. ففي ليلة وصوله عقد إجتماعاً عاجلاً مع مجلس الوزراء دام لمدة أربع ساعات، ثم جلب بعد ذلك مباشرة رؤساء الجمعيات من السجن وفاوضهم حول إنهاء الإضراب وتعهد لهم بإعادة النظر في مواد «قانون رسوم البلديات» وعبر عن «عطف الحكومة على مطاليبهم وعزمها على مساعدتهم بكل الوسائل» وفي حضورهم أصدر أوامر الافراج عنهم وعن زملائهم الموقوفين[٣٩٨]. وبعد ذلك أصدر نداء ديماغوغيا إلى أبناء الشعب دعاهم فيه إلى إستئناف أعمالهم ما دامت الحكومة «لم تسن قانون رسوم البلديات إلا رغبة منها في تخفيف الرسوم البلدية عن عاتق أرباب الحرف والصنائع وغيرهم». وأشار في بيانه إلى أن «الحكومة بما لديها من سطوة وقوة» ستعامل «بكل صرامة» محرضي الإضراب الذين إعتبرهم «شرذمة صغيرة»[٣٩٩]. وبإيعاز من نوري السعيد أصدر مجلس أمانة العاصمة في الحال قراراً ألغى بموجبه الرسوم البلدية عن ١٩ صنفاً من أصحاب الحرف والمهن المهمة، بمن فيهم القصابون والبقالون والخبازون وأصحاب بعض المرافق الخدمية الحيوية[٤٠٠]. ولم تمض سوى أيام قلائل حتى صدر قرار مشابه يقضي بإلغاء الرسوم عن ١٧ صنفاً آخر وتخفيض الجانب الأكبر من الضرائب الأخرى الواردة في «قانون رسوم البلديات»[٤٠١]. كما لجأت الوزارة في الحال إلى بعض الإجراءات الشكلية التي أرادت منها الإيحاء وكأنها تهتم بشؤون العمال. فوسعت من سلطات سكرتارية البلديات وادعت أنها تبتغي من ذلك «مراقبة شروط العمل والتحقيق عن أحوال العمال وتهيئة أسباب رفاهيتهم والقيام بمراقبة تنفيذ أحكام القوانين المتعلقة بتنظيم الأعمال».

---

(٣٩٧) راجع: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٣٩٨) راجع: «صدى العهد»، ١٧ تموز ١٩٣١؛ «العراق»، ١٨ تموز ١٩٣١؛ لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩.

(٣٩٩) راجع نص النداء في: «صدى العهد»، ١٧ تموز ١٩٣١.

(٤٠٠) «العراق» و «صدى العهد»، ١٧ تموز ١٩٣١.

(٤٠١) «العراق»، ٢٢ و ٢٣ تموز ١٩٣١؛ «صدى العهد»، ٢٢ و ٢٣ تموز ١٩٣١.

وبشرت الصحافة الناطقة باسم الوزارة بأن الحكومة «عمدت إلى سن لائحة قانونية بعنوان قانون حقوق العمال» الذي يستهدف، كما ادعت، «توفير الرفاهية والعيش لهذه الطبقات العاملة التي أخذ أفرادها يكثرون»(٤٠٢). وبالطبع لم يكن مثل هذه الاجراءات سوى وسيلة لتخدير العمال الذين كانوا يشكلون قوة محركة أساسية للإضراب.

وفي الوقت نفسه ظهر الجانب الآخر من سياسة نوري السعيد الذي استهدف قمع الإضراب في الحال. فبعد يوم واحد من عودته إلى بغداد صدر مرسوم ملكي يحتوي على ست مواد متناقضة كلياً مع روح الدستور باعتراف المسؤولين أنفسهم، والتي كانت من شأنها إنهاء الإضراب عن طريق ضرب قيادته وكل من حرض عليه(٤٠٣). ولكن قبل أن يتمكن رئيس الوزراء من تحقيق خططه في بغداد إنفجرت الأوضاع في البصرة بشكل خطير وسريع. ففي ١٥ تموز أعلنت المدينة الإضراب العام، وسيطر المضربون على الأوضاع فيها لمدة حوالى يومين(٤٠٤) وقعت خلالها مظاهرات جماهيرية معادية للحكومة والإنكليز الذين استعدت قواتهم للدخول إلى المدينة بحجة حماية أرواح البريطانيين فيها. وقد أدى إطلاق الرصاص على المتظاهرين في اليوم الثاني من الاضراب إلى وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى بينهم. وخلافاً لكل الأعراف بوشر بتطبيق بعض مواد «نظام دعاوى العشائر» ضد المضربين من سكان المدينة(٤٠٥) التي نقلت إليها قوة من رجال الجيش والشرطة جواً

(٤٠٢) راجع: «العراق» ٢٧ تموز ١٩٣١ (الإفتتاحية).

(٤٠٣) راجع: «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٣٢ - ٥٠؛ «العراق»، ١٧ تموز ١٩٣١.

(٤٠٤) جاء وصف الأوضاع في البصرة على لسان نوري السعيد بهذا الأسلوب: «بقيت البصرة ٣٦ ساعة بشكل فوضى». وحاول تبرير الإجراءات المشددة التي اتخذتها حكومته بالتأكيد على أنه أراد أن يحول بذلك دون إحتلال المدينة من قبل الانكليز (راجع: «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٤٨).

(٤٠٥) تحول إستخدام «قانون دعاوى العشائر» ضد سكان المدن إلى سابقة خطيرة. فلم يكن قد مضى سوى فترة وجيزة على انتهاء الأضراب عندما تقرر بموجب المادة ٤٠ من القانون المذكور إبعاد شخصيتين سياسيتين من العاصمة هما فهمي المدرس وروفائيل بطي (راجع: «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٢٥٤).

وبواسطة القطار[٤٠٦]. وفي يوم العشرين من تموز طار رئيس الوزراء إلى البصرة ليشرف بنفسه على عملية قمع الاضراب فيها [٤٠٧]، وقد تحقق ما أراده نوري السعيد بفضل الإجراءات المشددة التي لجأ إليها رجال الشرطة وإثر إلقاء القبض على عدد من أنشط رجال الحركة الوطنية في المدينة.

بهذا الأسلوب المراوغ تمكن نوري السعيد من قمع الاضراب العام ضد رسوم البلديات، الحدث الذي يحتل مكانة بارزة في تأريخ العراق السياسي[٤٠٨] سواء بحكم دوافعه أو نتائجه وطبيعة قيادته، ولكونه أول ضربة نوعية إستخدمت سلاح الضغط الاقتصادي لتحقيق مطالب عامة لجماهير الشعب، فحسب بعض المصادر بلغت الخسائر المادية التي نجمت عن الاضراب ما لا يقل عن نصف مليون روبية في اليوم[٤٠٩]. ومن الجدير بالذكر أن الصحافة الأجنبية أشارت إلى خصائص الاضراب ووصفته كحادث «غريب لم يقع نظيره» في العراق من قبل[٤١٠]. وكما يبدو من بعض الشواهد لم تقتصر قيادة الاضراب على رؤساء الجمعيات العمالية والحرفية وبعض أقطاب المعارضة، بل إمتدت لتشمل عناصر جديدة أكثر ثورية منهم، مما يشكل خطوة أخرى على درب تطور نضال الكادحين في العراق. ومن المهم أن نشير هنا إلى ما ذكره نوري السعيد أمام مجلس النواب بهذا الصدد، فقد قال بالنص إن «بعض الجمعيات السرية» قامت بتنظيم الاضراب[٤١١]. ومما يؤيد هذا القول الموقف الذي اتخذه المضربون من دعوة رؤساء الجمعيات لهم بالعودة إلى أعمالهم، وذلك في البيان الذي أصدروه يوم السابع من

---

(٤٠٦) راجع: «العالم العربي»، ٢١ تشرين الأول ١٩٣١.

(٤٠٧) «صدى العهد»، ٢١ تموز ١٩٣١.

(٤٠٨) قيم جعفر أبو التمن الأضراب كأول إنتصار حققه الشعب بعد ثورة العشرين (راجع: «الإخاء الوطني»، ٦ أيلول ١٩٣١).

(٤٠٩) «العراق»، ١٥ تموز ١٩٣١.

(٤١٠) راجع: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ١٤٩. عن إهتمام الصحافة الأجنبية بالأضراب راجع كذلك: «العراق»، ٢٧ تموز ١٩٣١.

(٤١١) راجع: «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٤٧.

تموز[٤١٢]. وقد وردت إشارات إلى دور «مفكري الجمعيات» في التهيئة للاضراب عشية الاعلان عنه[٤١٣].

جعل كل ذلك من ضرب الحركة العمالية في مهدها مهمة آنية أمام الرجعية العراقية. وفي هذا وحده يكمن التفسير المنطقي للحملة الواسعة التي تعرض لها العمال ومنظماتهم في أيام إضرابي عمال السكك والاضراب العام ضد «قانون رسوم البلديات»، ولاسيما بعد انتهاء الأخير مباشرة. فكما ذكرنا في حينه حاولت السلطة بأساليب شتى ضرب «جمعية أصحاب الصنائع» باعتبارها أكثر الجمعيات المجازة إلتصاقاً بالقضايا العمالية وأنشطها في الدفاع عنها. وقد اشتدت الهجمة ضد الجمعية أيام الاضراب العام عندما تمكنت جهات حكومية من شراء ذمم عدد من أعضائها الذين افتعلوا مشاكل في مقر الجمعية يوم إنتخاب أعضاء الهيئة الإدارية الجديدة في ٢١ آب ١٩٣١ واتهموا القزاز وزملاءه بتزوير الانتخابات متخذين من ذلك ذريعة لتقديم عريضة إلى وزارة الداخلية يطالبونها بغلق الجمعية على أساس أنها «تشتغل خلافاً للقوانين وبشكل يضر بالصالح العام» حسب إدعائهم. واتخذت الوزارة من هذه العريضة المفتعلة حجة لكبس مقر الجمعية وغلقها[٤١٤]. وفي تعليق لها على غلق الجمعية ومطاردة رئيسها كتبت جريدة «الإخاء الوطني» تقول:

«قامت الحكومة بسد جمعية أصحاب الصنائع والغاء إجازتها غير مستندة في هذا الإلغاء على أسباب قانونية موجبة، بحيث لما طولبت بهذه الأسباب عجزت عن إبرازها أمام الملأ لتبرير هذا التحكم. ومازالت (السلطة ـ ك. م.) تلاحق معتمد تلك الجمعية وبعض أعضاء هيئتها الإدارية وتتهمهم بأنواع التهم وتجرهم إلى سوح القضاء، ثم لا تلبث المحاكم تبرىء ساحتهم. وكم كانت هذه الضربة من الحكومة لجمعية أدبية عاملة، موجعة، إذ قد شتتت شمل العمال وأصحاب المهن والصنائع وفتتت في عضدهم...»[٤١٥].

وبالمقابل باشرت الصحف الموالية للحكومة، وفي مقدمتها جريدتنا

---

(٤١٢) أشرنا إلى البيان في مستهل البحث عن بدايات الأضراب ضد «قانون رسوم البلديات».

(٤١٣) راجع: «العراق»، ٢ تموز ١٩٣١.

(٤١٤) «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٤٤؛ «العراق»، ٢٤ آب ١٩٣١.

(٤١٥) «الإخاء الوطني»، ١٦ تشرين الأول ١٩٣١.

«العراق» و «صدى العهد»، بشن حملة إفتراء ضد الجمعية مع التركيز على شخص رئيسها محمد صالح القزاز الذي ألقت الشرطة القبض عليه وعلى عدد من رفاقه مرة أخرى[٤١٦] وذلك بتهمة التلاعب في إنتخابات الهيئة الإدارية الجديدة لجمعية أصحاب الصنائع[٤١٧]. وفي هذه الأثناء بالذات أسفرت «جمعية عمال الميكانيك العراقية» عن وجهها الحقيقي فأيدت بحماس إجراءات وزارة الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بجمعية أصحاب الصنائع التي اتهمتها بالتدخل في السياسة وبالعمل «لأغراض لا تتفق والغايات التي أنشئت من أجلها» فشكرت الحكومة «على صنيعها بغلق أبوابها»[٤١٨]. وسلك الرئيس الجديد لجمعية البقالين النهج نفسه بأن تهجم في مناسبات عديدة على «جمعية أصحاب الصنائع» وزعمائها بأسلوب لغوي جيد يشير بوضوح إلى أيد كانت تحركه في الخفاء[٤١٩].

وفي الوقت نفسه توالت الأحكام الصادرة بحق المشتركين في الاضراب، وبشكل خاص في البصرة. وفي أحيان كثيرة كانت دوائر الشرطة تستأنف الأحكام التي تصدر بحق الوطنيين مطالبة المحاكم بإصدار عقوبات أشد وأقسى[٤٢٠].

والأخطر من كل ذلك أن السلطة حاولت إحتواء الطبقة العاملة عن طريق خلق قيادات جديدة لها من عناصر تمكنت من كسبها بأساليب مختلفة. ويأتي على رأس تلك العناصر عبد الرزاق السامرائي الذي كان في حينه عضواً

---

(٤١٦) كان راجي العسكري رئيس «جمعية تعاون المتقاعدين العسكريين» واحداً من بين الذين اعتقلتهم الشرطة. تشكلت هذه الجمعية في مطلع حزيران ١٩٣٠. بهدف «ترقية حالة المتقاعدين وإسعادهم» واعتبرت نفسها «جمعية أدبية إجتماعية ليس لها علاقة بالسياسة». أبدت الجمعية مواقف «جمعية أصحاب الصنائع» فتعرضت للضغط من جانب السلطة (للتفصيل راجع: «الإستقلال»، ٥ و ٦ و ١٢ حزيران ١٩٣٠؛ «العراق»، ٢٢ أيلول ١٩٣١).

(٤١٧) «العراق»، ٢٥ آب ١٩٣١.

(٤١٨) راجع: «العراق»، ١ و ٣١ آب ١٩٣١.

(٤١٩) راجع: «العراق»، ٦ آب و ٢ أيلول و ٣ تشرين الأول ١٩٣١.

(٤٢٠) راجع: «العراق»، ٨ و ٢٠ و ٢٢ و ٣١ آب و ١٢ أيلول ١٩٣١.

نشطاً في «جمعية أصحاب الصنائع»[٤٢١]. وقد أقدم السامرائي على تشكيل جمعية جديدة باسم «جمعية العمال العراقية» لتقوم، كما إدعى مؤسسها، مقام «جمعية أصحاب الصنائع»، فوافقت «حكومة صاحب الجلالة» في الحال على إجازة الجمعية الجديدة وذلك «لما جبل عليه جلالته من حب العمال والرحمة بهم» حسب وصف السامرائي نفسه[٤٢٢]. وكما تبين فيما بعد أن أحد موظفي وزارة الداخلية قام بصياغة النظام الداخلي لجمعية العمال العراقية[٤٢٣].

كانت باكورة أعمال «جمعية العمال العراقية» رفع مذكرة في التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٣١ إلى «حضرة صاحب الجلالة أبا العمال المفدى» تؤيد فيها بحماس بالغ غلق «جمعية أصحاب الصنائع»[٤٢٤]. وفي ختام المذكرة يتوجه السامرائي «خادم جلالته المطيع»[٤٢٥] إلى الملك فيصل الأول بهذا الأسلوب:

«وبما أن كل عمل لا يثمر ثمراً طيباً ما لم يشترك في غرسه جلالتكم فنسترحم من جلالتكم أن تخلعوا على هذه الجمعية رداء شرف بقبولكم أن تكونوا رئيساً لهيئة الإشراف[٤٢٦] لتنيروا لنا يا أبانا طرقنا التي نسلكهاللوصول بالعمال إلى مصاف عمال الأمم الراقية ولتمدوالنا يد المساعدة لنتمكن من مساعدة المحتاجين من العمال، أدامكم الله لنا أباً شفوقاً وللوطن

---

(٤٢١) كان عبد الرزاق السامرائي يشترك بنشاط في ندوات «جمعية أصحاب الصنائع» ويلقي الخطب أثناءها، ووقف في حينه ضد تصرفات الشركات الأجنبية بحق العمال العراقيين (راجع: «الإستقلال»، ٩ حزيران ١٩٣١).

(٤٢٢) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: د / ١٤، موضوع الملفة: الأحزاب السياسية.

(٤٢٣) راجع: «العالم العربي»، ١٥ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٤٢٤) راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: د / ١٤، موضوع الملفة: الأحزاب السياسية.

(٤٢٥) هكذا ذيل السامرائي مذكرته.

(٤٢٦) كان من المقرر أن تتألف « جمعية العمال العراقية» من ثلاث هيئات إحداها إدارية والثانية إستشارية والثالثة للإشراف على أعمال الجمعية.

منقذاً»[٤٢٧]. وكان السامرائي يخاطب نوري السعيد وغيره من كبار المسؤولين بالأسلوب نفسه[٤٢٨].

وفي هذه الفترة عاودت الشركات الأجنبية ضغطها المتطرف على العمال العراقيين. فخلال شهرين فقط (أيلول وتشرين الأول عام ١٩٣١) فصلت شركة النفط العراقية ما يقارب المئة شخص من العراقيين العاملين لديها بحجة التوفير، بينما عينت مكانهم عدداً مماثلاً من الأجانب[٤٢٩]. واستمرت إجراءات الطرد الكيفية بحق العراقيين في الشركة بعد ذلك التأريخ أيضاً[٤٣٠]. وفي ٢٤ تشرين الأول من العام نفسه إستغنت إدارة السكك عن خدمات ٥٦ عاملاً عراقياً وأصدرت تعليمات جعلت شهر العمل بالنسبة للعامل العراقي في جميع معاملها وشعبها ١٨ يوماً فقط وخفضت الأجور بالنسبة نفسها[٤٣١]. وبعد أقل من ثلاثة أشهر إستغنت الإدارة نفسها عن خدمات حوالى ٢٠٠ عامل عراقي آخر وجعلت شهر العمل بالنسبة لبقية العمال العراقيين ١٥ يوماً فقط[٤٣٢]. وقبل أن يتعود عمال السكك على الإجراءات التعسفية هذه أقدمت الإدارة على طرد ١٢٠ عاملاً عراقياً آخر وقلصت أجور الباقين بنسبة ١٢,٥٪[٤٣٣]. وبعد أقل من أسبوعين أصدرت إدارة السكك قائمة أخرى بفصل حوالى ٤٠ نجاراً بالإضافة إلى عدد كبير من البرادين والخراطين العراقيين، وأصدرت أنظمة جديدة تمنحها حق تشغيل العمال في أي وقت كان دون أجور إضافية[٤٣٤].

(٤٢٧) م. و. و.، الوحدة الوثائقية البلاط الملكي، رقم الملفة: د / ١٤، موضوع الملفة: الأحزاب السياسية.

(٤٢٨) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.

(٤٢٩) راجع: «الإستقلال»، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣١؛ «الإخاء الوطني»، ٢٢ و ٢٩ تشرين الأول ١٩٣١.

(٤٣٠) راجع: «العالم العربي»، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٤٣١) راجع: «الإخاء الوطني»، ٢٥ تشرين الأول ١٩٣١.

(٤٣٢) راجع: «العالم العربي»، ٩ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٤٣٣) راجع: «الإخاء الوطني»، ٢ آب ١٩٣٢؛ «العالم العربي»، ٢ و ٣٠ آب ١٩٣٢.

(٤٣٤) راجع: «العالم العربي»، ١٩ آب ١٩٣٢.

لم تكتفِ إدارة السكك بكل هذه الإجراءات التعسفية، بل بدأت تلجأ إلى أعمال مع عمالها العراقيين تعتبر شاذة في كل الأعراف وحسب جميع المقاييس. فإن أحد العمال، مثلاً، سقط من فوق عمود أثناء العمل وبقي طريح الفراش لمدة ثلاثة أشهر ليرجع بعد ذلك ويرى نفسه مفصولاً عن العمل(٤٣٥).

وعلى ما يبدو سرت عدوى هذه التصرفات إلى الشركات والمعامل الأهلية كذلك، خاصة لأن موقف الشركات الأجنبية وتفاقم البطالة جعلا من العمال مستعدين للعمل بأدنى الأجور وفي أقسى الظروف. لذا ليس بغريب أن نرى بعض المؤسسات الأهلية وقد أخذت تشغل عمالها بين إحدى عشرة وأربع عشرة ساعة في اليوم(٤٣٦). واستغنت مطبعة الحكومة بدورها عن عدد من عمالها بحجة تقليص أعمالها، بينما بدأت بإشغال بقية العمال ساعات إضافية «لكثرة أشغالها»(٤٣٧).

لم يفت كل ذلك من عضد الطبقة العاملة العراقية التي بدأ عودها يصلب بفضل الزمن والاحتكاك وقسوة التجارب، فإنها لم تترك سوح النضال كما أراد لها أعداؤها. فبالرغم من الارهاب المتواصل والضربات المتلاحقة شهدت العاصمة والعديد من المدن والمناطق الأخرى نضالات عمالية واعية. فإن زعماء جمعيتي «أصحاب الصنائع» و«تعاون الحلاقين» المغلقتين، وعلى رأسهم القزاز والأشتري، إستمروا في نشاطاتهم، فاحتجوا مراراً ضد موقف السلطة من المنظمتين وطالبوا بإعادة فتحهما. وبلغ مجموع المذكرات التي قدمها القزاز وحده إلى مختلف الجهات المسؤولة أكثر من خمس مذكرات ضافية ألقى فيها الضوء بجرأة على واقع ما يعانيه العمال في ظروف الأوضاع

---

(٤٣٥) راجع: «العالم العربي»، ٣ أيلول ١٩٣٢. أوردنا أمثلة أخرى من هذا القبيل في الفصل الثالث عند البحث عن «مشاكل العمل والعمال الرئيسية وإنعكاساتها على الحركة العمالية».

(٤٣٦) راجع: «العالم العربي»، ٢٠ آب ١٩٣٢.

(٤٣٧) راجع: «العراق»، ٥ تشرين الثاني ١٩٣١.

الشاذة التي خيمت على البلاد[٤٣٨]. وقد دفع هذا الموقف المخلص العمال وصغار الحرفيين، سواء في بغداد أو خارجها، إلى الاستمرار في الالتفاف حول القزاز وتأييد مواقفه بحرارة والاحتجاج في كل مناسبة على غلق «جمعية أصحاب الصنائع» والمطالبة بإعادة فتحها[٤٣٩]. وفي الواقع بلغ عدد العمال الذين طالبوا السلطة بإعادة فتح الجمعية المئات[٤٤٠]. وتصدى العديد من العمال والحرفيين للرد على افتراءات الصحف الحكومية وبعض المندسين ضد القزاز وجمعيته، فإن هذه الحملة الظالمة لم تستهدف سوى «النكاية بالعمال وإحباط نهضتهم» كما جاء في مذكرة مجموعة من العمال بهذا الصدد[٤٤١].

ومن جانب آخر إستمر بعض الجمعيات، وبشكل خاص جمعيتا «عمال المطابع العراقية» و«تعاون الحلاقين» بعد إعادة فتحهما، على مزاولة نشاطاتها الاجتماعية والثقافية والدفاع عن مصالح العمال وصغار الحرفيين[٤٤٢].

تعدى نضال العمال وصغار الحرفيين في أيام الإرهاب التي تبعت الاضراب العام هذا الحد بأن بدأوا بمزاولة العمل الإيجابي المباشر للاحتجاج على ما وصلت إليه أوضاعهم. فلم تمض سوى فترة وجيزة على انتهاء الأضراب العام ضد رسوم البلديات في العاصمة والمدن الأخرى، وعلى ضرب المضربين في البصرة، حتى أعلن عمال وحرفيو أربيل إضراباً مشابهاً في أواخر آب عام ١٩٣١. وقد استمر الأضراب عدة أيام رفع المضربون خلالها

(٤٣٨) راجع: «الإخاء الوطني»، ٢٦ تشرين الأول ١٩٣١ و ٦ كانون الثاني ١٩٣٢؛ «العالم العربي»، ٨ تشرين الأول ١٩٣١ و ٥ و ١٥ كانون الثاني ١٩٣٢؛ «الأخبار»، ١٧ و ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٤٣٩) راجع: «الأخبار»، ١٢ و ١٩ و ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣١؛ «الإخاء الوطني»، ١٩ و ٢١ و٢٣ تشرين الأول و ١ و ١٢ تشرين الثاني ١٩٣١؛ «الإستقلال»، ٢٠ و ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٤٤٠) راجع: «العالم العربي»، ١٤ شباط ١٩٣٢.

(٤٤١) راجع: «الإخاء الوطني»، ١٦ تشرين الأول ١٩٣١ (راجع كذلك صورة إحتجاج صنف الحلويات وباعتها في العدد الصادر يوم ١٩ تشرين الأول ١٩٣١).

(٤٤٢) راجع: «العالم العربي»، ١٠ و ١٩ و ٢٩ كانون الثاني و ٦ و ٢٠ و ٢٢ أيار و ٧ تموز ١٩٣٢.

شعارات معادية لقانون رسوم البلديات الجديد وطالبوا بتخفيض سعر الإنارة والكهرباء، وقاطعوا كل من حاول رفع الأسعار، واتخذوا موقفاً حازماً من الموظفين «الذين يستغلون مراكزهم للتلاعب بقوت الشعب». وقدم المضربون عريضتين إلى الجهات المسؤولة حول مطاليبهم، حملت الأولى حوالى ٥٠٠ توقيع والثانية ما لا يقل عن ٦٠٠ توقيع(٤٤٣).

لم تستهدف الإحتجاجات الجديدة «قانون رسوم البلديات» وحده. ففي أواخر تموز عام ١٩٣٢ إحتج عمال السكك على تخفيض أجورهم بنسبة ١٢,٥٪ مما أدى إلى أن تصبح «حالتهم لا تطاق»(٤٤٤). وتابع العمال العاطلون عن العمل إجتماعاتهم «للمذاكرة فيما بينهم عن الطرق التي سينتهجونها للتوصل إلى تحقيق مطاليبهم»(٤٤٥). وإلى جانب ذلك وقعت إضرابات محدودة في الفترة نفسها. فقد أعلن سواق السيارات الكبيرة الإضراب عن العمل في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٣٢(٤٤٦). وبعدهم مباشرة أعلن سواق التراكتورات العاملون لدى شركة النفط العراقية في الطريق بين بيجي والحديثة الإضراب «بسبب الإجحاف الذي يلاقونه من الشركة وذلك بتشغيلهم ليل نهار». وقد ترك عدد من هؤلاء العمل نهائياً لأنهم بدأوا «يفضلون البطالة على الإشتغال بالطريقة التي تريد الشركة إجبارهم عليها»(٤٤٧).

كان من الطبيعي أن تؤدي هذه المواقف، وغيرها، إلى فشل جميع المخططات الحكومية التي استهدفت الحركة العمالية، وقد انعكس ذلك الفشل بوضوح تام فيما آل إليه مصير المنظمات التي حاولت الجهات الرسمية فرضها على العمال بشتى السبل. فقد توالت الإستقالات من «جمعية العمال العراقية» التي ضمت هيئتها الإدارية عدداً من العناصر المشبوهة من أصحاب

(٤٤٣) راجع: «العراق»، ١ و ٨ أيلول ١٩٣١.
(٤٤٤) راجع: «العالم العربي»، ٣١ آب ١٩٣٢.
(٤٤٥) راجع: «الإخاء الوطني»، ٢ آب ١٩٣٢.
(٤٤٦) راجع: «العالم العربي»، ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٢.
(٤٤٧) راجع: «العالم العربي»، ٢٨ تشرين الأول و ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٢

السوابق ممن صدرت بحقهم أحكام مختلفة[٤٤٨]. ولكن حتى هؤلاء لم يتحملوا تصرفات رئيس الجمعية عبد الرزاق السامرائي الذي بدأ يستغل مركزه ويتلاعب بأموال الجمعية، فاستقال خلال فترة وجيزة أربعة منهم من عضوية الهيئة الإدارية والجمعية نفسها[٤٤٩]. والأنكى من ذلك أن السلطة نفسها إضطرت مرة إلى كبس مقر هذه الجمعية وتفتيش وثائقها وأخذ كفالة من إثنين من زعمائها هما عبد الرزاق السامرائي وسعيد الحداد، وذلك بعد أن غدت تصرفاتها الشاذة حديث المجالس الخاصة والعامة[٤٥٠].

وبعد أن «إشتدت الخلافات» بين مؤسسي «جمعية العمال العراقية» و«كثرت مشاجراتهم» تقدم العشرات من أعضاء الجمعية البالغ مجموعهم ٣٥٠ شخصاً فقط[٤٥١] بعريضة في ١٨ كانون الثاني عام ١٩٣٢ إلى وزير الداخلية يطالبونه بغلق الجمعية وسحب إجازتها لأنها «لا تشتغل لصالح العمال» بل «أسست لخدمة أغراض البعض ومن أناس بعضهم من أصحاب السوابق وليسوا من العمال». وفي ١٦ شباط إجتمع عدد كبير من قياديي الجمعية واتخذوا أربعة قرارات نصت على تأييد طلب غلق الجمعية وإهداء أثاثها إلى «جمعية أصحاب الصنائع» أو إلى أول جمعية عمالية جديدة وتفويض محمد صالح القزاز بتسلم الأثاث وتأييد الطلبات المقدمة إلى الجهات المسؤولة بصدد إعادة فتح «جمعية أصحاب الصنائع» نظراً «لخدماتها الجليلة التي أسدتها للطبقة العاملة ودفاعها عن حقوقها». وأصدر هؤلاء بياناً إلى «منتسبي الجمعية والرأي العام» ضمنوه قراراتهم تلك[٤٥٢].

أما مصير «جمعية عمال الميكانيك» فقد قرره العمال بأسلوب آخر تماماً. فعندما لم تسفر المراجعات المستمرة والطلبات الكثيرة لإعادة فتح «جمعية

---

(٤٤٨) راجع: «الإخاء الوطني»، ١ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٤٤٩) راجع: «الأخبار»، ١٢ تشرين الثاني ١٩٣١، «الإستقلال»، ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٤٥٠) راجع: «الإستقلال»، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣١؛ لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.

(٤٥١) راجع: «العالم العربي»، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٤٥٢) راجع: «العالم العربي»، ٢٢ كانون الثاني و ٢١ شباط ١٩٣٢.

أصحاب الصنائع» بالرغم من وعد نوري السعيد بالإستجابة لطلب العمال حول هذا الموضوع[٤٥٣]، قرر القزاز إحتواء تلك الجمعية التي اختلفت في بعض مواقفها[٤٥٤] وفي نوعية العديد من أعضائها عن «جمعية العمال العراقية». وعلى هذا الأساس وحسب خطة مرسومة إنتمت أعداد كبيرة من العمال إلى «جمعية عمال الميكانيك»، وعندما جرت الإنتخابات الجديدة لهيئتها الإدارية في أواسط نيسان ١٩٣٢ تقدم القزاز بقائمة مستقلة تتألف من القزاز نفسه وسليم أحمد[٤٥٥] ومحمد علي أحمد وسلمان الشيخ ناصر وعبد الرحمن الجدة وعبد الوهاب السعيد وحسين محي والسيد عبد المجيد وسعيد عبد الرزاق، فحصلت القائمة على الأكثرية المطلقة من الأصوات[٤٥٦]. وفي ٢٥ نيسان إنتخب أعضاء الهيئة الإدارية الجديدة محمد صالح القزاز رئيساً لجمعية عمال الميكانيك بإجماع الآراء[٤٥٧].

وبعد نجاح هذه الخطوة ذات المدلول الكبير حاول القزاز وزملاؤه الإلتفاف حول قرار الحكومة الخاص بغلق «جمعية أصحاب الصنائع» بأن أصدروا في ١١ أيار قراراً باسم «جمعية عمال الميكانيك» يقضي بتوحيد الجمعيتين في جمعية جديدة تحمل إسم «إتحاد العمال في العراق»[٤٥٨].

ومع أن هذا الأمر ظل معلقاً بسبب اعتراض وزارة الداخلية على قرار التوحيد ورد الجمعية على اعتراض الوزارة[٤٥٩] فإن «إتحاد العمال» باشر في

---

(٤٥٣) راجع: «صدى العهد»، ١٩ تموز ١٩٣١، لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.

(٤٥٤) أبدت «جمعية عمال الميكانيك» مطاليب عمال السكك أيام إضرابهم الثاني في شباط ـ آذار ١٩٣١، وقد وجه إليها القزاز شكر «جمعية أصحاب الصنائع» (راجع: «العراق»، ٢٤ آذار ١٩٣١).

(٤٥٥) وهو غير سليم أحمد المصري الذي سبق ذكره (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩).

(٤٥٦) راجع: «العالم العربي»، ١٢ آذار و ٢٢ نيسان ١٩٣٢.

(٤٥٧) راجع: «العالم العربي»، ٢٧ نيسان ١٩٣٢.

(٤٥٨) راجع: «العالم العربي»، ١٢ و ٢١ أيار ١٩٣٢.

(٤٥٩) راجع: «الإخاء الوطني»، ٢٧ أيار و ١٠ حزيران ١٩٣٢؛ «العالم العربي»، ١٠ و ١٤ حزيران ١٩٣٢.

الحال ممارسة نشاطات واسعة لم تختلف في شيء عن نشاطات «جمعية أصحاب الصنائع». فقد طالب الحكومة بتشريع قانون خاص لحماية العامل العراقي، وبدأ بتسجيل أسماء العمال العاطلين وأتصل بالشركات والمؤسسات المختلفة لتشغيلهم، وفضح مواقف الشركات الأجنبية تجاه العمال العراقيين، وأخذ يبذل الجهود الممكنة من أجل تقديم خدمات صحية مجانية لأعضائه وتطوير وضعهم الثقافي، وأقام العلاقات الوثيقة مع الجمعيات الأخرى وغير ذلك من الأعمال التي جعلت صوت العامل مسموعاً من جديد(٤٦٠).

وكان من الطبيعي أن يلتف العمال وصغار الحرفيين حول المنظمة الجديدة التي انتمى إليها خلال أيام قلائل عمال سبك المعادن والخراطون ومصلحو وباعة الدراجات وغيرهم. وبعد فترة وجيزة انضمت «جمعية السواقين العراقيين» إليها أيضاً وذلك بهدف «توحيد صفوف العمال وإيجاد جبهة قوية تستطيع الوقوف أمام ما يعترضها من العقبات في سبيل تحقيق أماني العمال ومقاصدهم» كما ورد في قرار الإنضمام(٤٦١).

وكما كان متوقعاً فإن السلطة بدأت تمارس الضغوط بحجج شتى على «إتحاد العمال» وبالأسلوب نفسه الذي إتبعته مع «جمعية أصحاب الصنائع»(٤٦٢). ومهما يكن من أمر فإن تأسيس «إتحاد العمال» وموقف السلطة منه والعديد من القضايا الأخرى التي تطرقنا إليها تدل على أن الطبقة العاملة العراقية قد تحولت عشية الإستقلال إلى قوة إجتماعية لها وزنها وموقعها الملموس في أحداث البلاد. وقطعاً لم يكن مجرد صدفة أن كرس الملك فيصل الأول ولأول مرة في تأريخ العراق جانباً مهمًا من آخر خطاب للعرش ألقاه في عهد الإنتداب أمام البرلمان للبحث عن قضايا العمال حينما ذكر بالنص:

---

(٤٦٠) للتفصيل راجع: «العالم العربي»، ٢٤ و ٣١ أيار و ٣ و ٥ و ٧ و ٢٢ حزيران و ٥ و ٧ و١٤ تموز و٢٠ و ٣١ آب و ١٤ و ٢١ و ٣٠ أيلول و ١٦ كانون الأول ١٩٣٢، «الإخاء الوطني»، ٢ و ١٠ و ٢٧ حزيران و ٤ و ١٢ تموز ١٩٣٢.

(٤٦١) راجع: «العالم العربي»، ١٠ و ١٦ حزيران ١٩٣٢.

(٤٦٢) راجع: «الإخاء الوطني»، ١٢ تموز ١٩٣٢.

«لقد عنيت حكومتنا بحالة العمال الإجتماعية ولهذا الغرض أرسلت وفداً من قبلها[٤٦٣] إلى جنيفا لزيارة مكتب العمال الدولي وستوضع لائحة قانونية لصيانة حقوق العمال وترفيه أحوالهم المادية والأدبية، وتأمل حكومتنا أن تتمكن من أن تعرض عليكم هذه اللائحة مع غيرها من اللوائح التي تتعلق بتحسين حالة البلاد الإقتصادية والمالية والإجتماعية»[٤٦٤].

إن مثل هذا التحول في واقع الطبقة العاملة العراقية جلب إليها أنظار القوى السياسية العراقية التي اتخذت إزاءها مواقف متباينة نابعة من مصالحها وتقييماتها الطبقية للأمور.

موقف القوى السياسية
من الطبقة العاملة العراقية

اتخذت الفئات الحاكمة العراقية مواقف غير ودية أو مواقف تنم عن التجاهل المطلق تجاه الطبقة العاملة وحركتها منذ البداية[٤٦٥]. ففي وقت مبكر أدركت تلك الفئات الوضع السيء للعمال العراقيين الذين «إذا أصابهم حيف لا يسمع لهم صوت»، ولكن كان ذلك فقط «بمناسبة» «إستبدادهم في أمورهم وإرهاقهم للناس بما يطلبونه من الأجور الباهظة، لا رادع يردعهم ولا هم يتبصرون» حسب تعبير جريدة «العراق» الناطقة بإسمها[٤٦٦]. ولم تفقد القيادة العمالية ثقتها بالأوساط الحاكمة إلا بالتدريج، وذلك بعد أن إصطدمت مراراً بوقائع مرة وثابتة. فقد كانت تلك القيادة تسترشد حتى في عز أيام المد في الحركة العمالية عشية الإستقلال بآراء مفكري الأوساط الحاكمة من أمثال توفيق السمعاني رئيس تحرير «صدى العهد» التي كانت تعتبر الجريدة الناطقة بلسان نوري السعيد وتنظامه[٤٦٧].

(٤٦٣) ننقل العبارة دون تصرف.

(٤٦٤) راجع «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٢.

(٤٦٥) تطرقنا إلى جوانب عديدة من موقف الفئات الحاكمة تجاه الطبقة العاملة ضمن المواضيع التي سبق عرضها.

(٤٦٦) «العراق»، ٢٠ و ٢١ حزيران ١٩٢٢.

(٤٦٧) كانت الجمعيات العمالية تدعوه لإلقاء الكلمات في ندواتها.

وتتوفر نماذج مختلفة تبين بوضوح موقف الأوساط الإجتماعية العليا من التحركات والإضرابات العمالية والحرفية، ولاسيما أيام الإضراب العام ضد «قانون رسوم البلديات». فقد وصفت إحدى الجرائد الحكومية الإضراب «بالنكبة»(٤٦٨)واعتبرته أخرى «مهيناً للعقل البشري»(٤٦٩). واعتبر بعض النواب إجراءات السلطة التعسفية ضد المضربين «عطوفة ولينة» لأن الإضراب وقع، حسب رأيهم، «لأسباب غير معقولة»، فطالبوا بالضرب بشدة على ما أسموه «بالأيدي الأثيمة التي تعبث بالأمن»(٤٧٠). وفي الفترة نفسها بعث عدد من «أشراف البصرة وأعيانها وملاكيها» برسالة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد أثنوا فيها بحرارة على «السلطات الإدارية المختصة وعلى متصرف البصرة والشرطة» وقيموا عالياً ما إتخذت هذه الجهات من إجراءات «تستحق آيات الشكر» لكونها قد أدت «إلى قمع هذه الفتنة قبل إستفحالها» كما ورد نصاً في رسالتهم(٤٧١).

وتتوضح طبيعة هذا الموقف أكثر من خلال التمعن في سياسة المعارضة تجاه قضايا الطبقة العاملة وإضراباتها التي كانت تعني الكثير بالنسبة لها وهي بعيدة عن دست الحكم ولا تعنيها في شيء عندما تنتقل السلطة إليها. وحتى في الحالة الأولى كانت تتبنى من الأحداث وتختار فقط ما كان منها بوسعه التأثير على موقع الوزارة القائمة كما نرى ذلك واضحاً من خلال استعراضنا السريع لمواقفها.

وبدءاً إذا تصفحنا مناهج الأحزاب المعارضة في عهد الإنتداب فإننا نرى أكثرها تطرفاً يخلو من أدنى إشارة إلى القضايا العمالية التي فرضت نفسها على المجتمع منذ نهاية العشرينيات(٤٧٢). فلم تكن هذه القضايا تهم المعارضة

---

(٤٦٨) «العراق»، ٢٠ تموز ١٩٣١.

(٤٦٩) «صدى العهد»، ٦ تموز ١٩٣١ (مقتبس من عنوان المقال الإفتتاحي الذي هو: إضراب يوم أمس مهين للعقل البشري ومضر لمصلحة المضربين أنفسهم».

(٤٧٠) «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٤٧١) المصدر نفسه، ص ٤٤؛ «العراق» ٥ آب ١٩٣١.

(٤٧٢) للتفصيل راجع: الدكتور فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق =

إلا في حدود إنعكاساتها السياسية الآنية لأنها لم يكن بوسعها أن تشكل في أي وجه من وجوهها هدفاً ستراتيجياً بالنسبة لها. لذا ليس بغريب أن تخلو صحافة حزب «الإخاء الوطني» (الإخاء الوطني ونداء الشعب والأخبار) أيام المد الكبير في الحركة العمالية من زاوية تعالج شؤون العمال مثل زواياها الأخرى الثابتة التي كانت تعالج قضايا أقل أهمية من قبيل «السيدات والبنات»[473] و«شؤون الطلبة» و«الشعر والبيان» و«الأدب والحياة» والتأريخ وما شابه، علماً أن بعض جرائد الحزب كانت تطبع في ست صفحات، في وقت كان معظم الجرائد الأخرى تصدر في أربع صفحات فقط. وفي الواقع لم تنشر صحافة حزب «الإخاء الوطني» عن العمال وقضاياهم سوى ما كان يردها من أخبار ومعلومات من الجمعيات، وبشكل خاص من «جمعية أصحاب الصنائع»، شأنها في ذلك شأن الجرائد المحايدة بل وحتى الموالية للحكومة. ومما له مغزاه في هذا الصدد أن اهتمامات جريدة «العالم العربي» بالقضايا العمالية كانت تفوق كثيراً إهتمامات صحافة جميع الأحزاب السياسية، وفي مقدمتها أحزاب المعارضة.

مما سبق يبدو واضحاً لماذا لم تتخذ القوى السياسية المعارضة للحكومة أثناء إضرابات عمال السكك إجراء ينم عن موقف مساند جدي للعمال ضد إدارة أجنبية كانت تتلاعب بمصيرهم بشكل مستهتر وعلى رؤوس الاشهاد[474]، علماً بأن القيادة العمالية وجهت نداءات عديدة بهذا الشأن إلى تلك القوى[475]. فعلى سبيل المثال لم تعلق جريدة «نداء الشعب» أيام الإضراب الأول لعمال السكك بشيء على أحداثه سواء في إفتتاحية أو

١٩٢١ - ١٩٣٢، بغداد، ١٩٧٨؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد، ١٩٧٨، ص ٤٩٠ - ٤٩٢.

(٤٧٣) كانت جريدة «الإخاء الوطني» تنشر «صحيفة السيدات والبنات» مرتين في الأسبوع.

(٤٧٤) لا يستبعد إنه فيما لو اتخذت المعارضة موقفاً حاسماً تجاه إدارة السكك بعد الاضراب الأول لعمالها، وفيما لو مارست ضغطاً مشروعاً على الحكومة لدفعها إلى تبني قضية العمال، لما أقدمت الإدارة تلك على إجراءاتها الجديدة بعد الاضراب الأول، ولما تجرأت على الاستهتار بحقوق العمال بمثل أسلوبها الفظ الذي عرضنا تفاصيله في حينه.

(٤٧٥) راجع: «السياسة»، ٤ آذار ١٩٣١؛ «العراق»، ٢٦ شباط ١٩٣١.

غيرها، بينما نشرت في الفترة ذاتها سلسلة مقالات بمناسبة تبديل العملة العراقية من الروبية إلى الدينار![٤٧٦]. ولم يختلف عن ذلك كثيراً موقف الشخصية السياسية الليبرالية المعروفة بمواقفها الوطنية جعفر أبي التمن الذي يميزه القزاز دائماً عن بقية أقطاب المعارضة[٤٧٧].

ولكن ما أن أدركت المعارضة أن بإمكان أحداث الإضراب العام ضد «قانون رسوم البلديات» زحزحة أركان حكومة نوري السعيد حتى نزلت إلى الميدان بحماس وحاولت دفع الحركة بإتجاه سياسي صرف من شأنه تحقيق غاياتها المحددة فقط. فقد أولت صحافتها الموضوع اهتماماً كبيراً، فنشرت سلسلة من المقالات النارية التي كانت تستهدف إثارة الناس بقوة ضد الوزارة القائمة[٤٧٨]. وردت الصحافة الموالية للحكومة مع أجهزة إعلام الأخيرة

---

(٤٧٦) «نداء الشعب»، ٨ ـ ١٠ كانون الأول ١٩٣٠.

(٤٧٧) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ و ٨ / ٩ / ١٩٧٩. يقول القزاز إنه فقد بسرعة ثقته بأقطاب المعارضة فيما عدا أبي التمن، حتى انه رفض اقتراحاً لياسين الهاشمي بإيداع أثاث «جمعية أصحاب الصنائع» بعد غلقها لدى «جمعية المحاربين» وفضل أن يحتفظ بها لدى أبي التمن.

(٤٧٨) دفع هذا الموقف العديد من المؤلفين العراقيين والأجانب إلى اعتبار الأضراب العام ضد «قانون رسوم البلديات» من عمل الأحزاب المعارضة لحكومة نوري السعيد، ولاسيما «الحزب الوطني» (راجع مثلاً: محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث (١٩١٨ ـ ١٩٥٨)، بيروت، ١٩٦٥، عبد الغني الملاح، تأريخ الحركة الديمقراطية في العراق، بغداد، ١٩٧٥، ص ١١٠؛ ن. و. أوهانيسيان، حركة التحرر الوطني في العراق (١٩١٧ ـ ١٩٥٨)، باللغة الروسية، يريفان، ١٩٧٦، ص ٢٣٢). وفي الواقع لا يمكن إنكار الدور الكبير للأحزاب المعارضة، ولاسيما «الحزب الوطني» وشخص رئيسه جعفر أبي التمن، في تطوير أحداث الأضراب والعمل على إدامته، إلا أن قادة الجمعيات العمالية والحرفية، وبشكل خاص قادة «جمعية أصحاب الصنائع» هم الذين خططوا للأضراب وفجروه وقادوه وأنهوه، وهم وحدهم الذين تعرضوا مع أنصارهم للسجن والمطاردة. ومن الجدير بالذكر أن رئيس «جمعية أصحاب الصنائع» محمد صالح القزاز تصدى أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة للرد على الإدعاءات التي تجعل من المعارضة قائدة للأضراب المذكور (راجع: «العالم العربي»، ٢١ تشرين الأول و ٥ تشرين الثاني ١٩٣٢؛ هاشم علي محسن، المرجع السابق، ص ٥٣ ـ ٥٨). ومن المهم أن نشير إلى أنه تتوفر وثائق سرية مهمة تؤيد الحقيقة التي ذكرناها بصورة لا لبس فيها. فقد ورد في تقرير سري بعثه مستشار وزارة الداخلية س. ج. أدموندس إلى شخص الملك بعد انتهاء =

الصاع صاعين في محاولة جادة منها لفضح موقف المعارضة التي كانت «تريد إستغلال الإضراب من أجل بلوغ كراسي الحكم لا غير»(٤٧٩).

وعندما أدرك أقطاب المعارضة القوة الكامنة في جماهير العمال وصغار الحرفيين حاولوا إحتواء الجمعيات التي كانت تعمل من أجلها أو تنطق بإسمها. وقد بلغ الأمر بزعيم الأخائيين ياسين الهاشمي أنه خطط لتحويل «جمعية أصحاب الصنائع» إلى أداة فاعلة بيد المعارضة عندما عرض على رئيسها القزاز الموافقة على تحويل الجمعية إلى فرع تابع لحزب «الإخاء الوطني»(٤٨٠).

وفي الواقع لا يمكن تقييم هذه المواقف الطارئة للمعارضة إلا ضمن إطارها الصحيح الذي لم يتعد أبداً حدود الصراع السياسي من أجل السلطة. ومن الجدير بالذكر أن العديد من أنصار نوري السعيد حاولوا بدورهم إستغلال أحداث الإضراب العام ضد «قانون رسوم البلديات» للتنكيل ببعضهم في حدود الصراع من أجل منافع أكبر ومكاسب أكثر، فقال هؤلاء، مثل رجال المعارضة، الكثير من الحق دون أن يبتغوا سوى الباطل. بل إنهم حاولوا تبرئة ساحة نوري السعيد وإلقاء تبعة كل ما وقع على عاتق

= الأضراب بحوالى ثلاثة أشهر ما نصه: «ليس من الممكن أن يكون السياسيون هم الذين نظموا الأضراب، إنه نظم من قبل زعماء أصحاب المهن والصنائع في بغداد، أما السياسيون فقد إستفادوا من عزم أصحاب المهن والصنائع الأكيد على الأضراب وقاموا بما يمكن أن يعبر عنه بمهمة وكلاء لهم في الجهات» (راجع: م. و. و.، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملفة: د / ٦ / ٣، موضوع الملفة: الداخلية ـ ١٩٣١).

(٤٧٩) راجع: «العراق»، ١١ و ١٣ و ٢٠ و ٢١ و ٢٨ ـ ٣٠ تموز ١٩٣١. إن أعداد جريدة «صدى العهد» الصادرة في الفترة نفسها وما بعدها (لغاية أيلول ١٩٣١) طافحة بالهجوم على المعارضة، ولاسيما على حزب «الإخاء الوطني» لمحاولته إستغلال أحداث الأضراب لخدمة مخططاته السياسية. وقد أشار مزاحم الباجه جي إلى الشيء نفسه وذلك في معرض دفاعه عن موقفه أمام مجلس النواب (راجع: «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٤٤).

(٤٨٠) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩؛ سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٤٤.

وزير داخليته مزاحم الباجه جي الذي لم تكن مسؤوليته، في أسوأ الإحتمالات، أكبر من مسؤولية السعيد فيها وقع[٤٨١]. فقد أشرف الأخير بنفسه على صياغة لائحة «قانون رسوم البلديات» وتشريعها، وقد دافع بحماس بالغ عن المواد الواردة في نص القانون وذلك في معرض رده على إعتراضات عدد من النواب أثناء مناقشته[٤٨٢]. ثم إن أغرب إجراء لجأت إليه السلطة أيام الإضراب، ونقصد به الإستعانة بقانون دعاوى العشائر ضد سكان مدينة البصرة، إنما تم بإيعاز مباشر من نوري السعيد نفسه وذلك بعد عودته من الخارج[٤٨٣].

والمحك الأبلغ من كل ذلك لتقييم مواقف المعارضة من الحركة العمالية والإضرابات التي وقعت في العامين الأخيرين من عهد الإنتداب هو موقفها من قضايا الكادحين عندما كانت في دست الحكم قبل ذلك التأريخ أو بعد أن جاءت إلى السلطة مع إعلان إستقلال البلاد مباشرة. فقبل كل شيء إن الأخائيين لم يلعبوا دوراً أقل من غيرهم في وضع اللبنات الأولى لقانون رسوم البلديات الذي أصبح موضوعه متداولاً في البرلمان منذ العام ١٩٢٦، فاشترك كل من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وغيرهم في صياغة جوانب أساسية منه[٤٨٤]. ولم يمر أكثر من عام واحد حتى قدمت لائحة القانون للبرلمان للمرة الأولى وبشكل «يفوق بيان بلفور (في عهد الإحتلال ـ ك. م.) بالشدة والإرهاق في فرض الرسوم» دون أن يعترض عليها رشيد عالي الذي كان وزيراً للداخلية أو ياسين الهاشمي الذي لم يكن وزيراً للمالية فحسب بل كان أيضاً وكيلاً لرئيس الوزراء[٤٨٥]. ولم يتخذ أحد من هؤلاء أي إجراء ضد توظيف الأجانب الذي تحول إلى عقدة مشاكل

(٤٨١) حول محاولات تبرئة ساحة نوري السعيد والثناء على دهائه في «معالجة كل ما أفسده مزاحم الباجه جي» راجع: «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٣٥ ـ ٤١.
(٤٨٢) المصدر نفسه، ص ٥١٧ ـ ٥٣٨.
(٤٨٣) المصدر نفسه، ص ٤٣.
(٤٨٤) راجع: «العراق»، ٣٠ تموز ١٩٣١.
(٤٨٥) «صدى العهد»، ٧ تموز ١٩٣١.

العمال والموظفين العراقيين، بل على العكس من ذلك فإن أحد أقطاب المعارضة وقع في حينه على عقد يقضي بتوظيف ما ينيف على ١٥٠ أجنبياً مرة واحدة[٤٨٦]. وعندما رجع الأخائيون إلى الحكم لم يطرأ تغيير ملموس على مواقفهم من الفئات الكادحة التي أرادوها كالسابق مجرد ركائز غير واعية يستندون إليها لتثبيت مواقعهم وزعزعة مواقع غيرهم. فبعد مرور أربعة أعوام على الإضراب العام ضد «قانون رسوم البلديات» صرح رشيد عالي الكيلاني أمام مجلس النواب أنه «ليس هناك أزمة أو مشكلة عمال في هذه البلاد، لأن الأغلبية... هم الزراع»[٤٨٧].

ومما لا شك فيه أن مثل هذه المواقف كانت تعكس قبل كل شيء منطلقات طبقية ثابتة نابعة من مصالح وتقييمات فكرية محددة. وربما يكفي القول هنا إن ياسين الهاشمي بالذات حصل في أوج الصراع العمالي عشية الإستقلال على إمتياز يقضي باحتكار صناعة السمنت في العراق[٤٨٨]. وقد ضم مجلس إدارة أول محلج أهلي في العراق عدداً من السياسيين البارزين[٤٨٩]. كما يجب أن لا ننسى أن حركات من قبيل الإضراب العام ضد رسوم البلديات ومقاطعة شركة الكهرباء عام ١٩٣٣ جاءت في توافق تام مع المصالح الإقتصادية المباشرة للبورجوازية العراقية النامية[٤٩٠]. ولم يكن مجرد كلام عابر ما ذكره مزاحم الباجه جي في معرض تعليق له على أحداث إضراب الرسوم من «أن الذين شوقوا ودفعوا أصحاب المهن والصنائع إلى الإضراب هم التجار»[٤٩١]. وفي لقاء مع محمد صالح القزاز أكد أنه كان من

---

(٤٨٦) راجع: «صدى العهد»، ١٤ تموز ١٩٣١.

(٤٨٧) راجع: «محاضر مجلس النواب. الإجتماع الإعتيادي لسنة ١٩٣٥»، ص ٤٣٧.

(٤٨٨) راجع: K. M. Langley, Op. Cit., P. 73

(٤٨٩) Ibid, P. 37

(٤٩٠) لم يكن تخفيض سعر الوحدة الكهربائية، وهو الهدف الرئيس لمقاطعة الكهرباء، ليمس مصالح العمال في شيء لأنهم كانوا محرومين أساساً من إستخدام الكهرباء، ولكنه كان يهم بشكل مباشر البرجوازية، وخاصة أصحاب الورشات والمعامل التي بدأت تستخدم الكهرباء بشكل متزايد.

(٤٩١) راجع: «محاضر مجلس النواب. إجتماع سنة ١٩٣١»، ص ٤٥.

الأفضل لهم أيام الإضراب الأخير التأكيد فقط على إلغاء الضرائب التي كانت تمس مصالح الكادحين بصورة مباشرة[٤٩٢].

ولم يختلف موقف العناصر الراديكالية من البورجوازية الوطنية التي كانت تؤلف جناحاً قوياً من المعارضة، كثيراً عن مواقف أجنحتها الأخرى، علماً أن العمال وصغار الحرفيين علقوا على هذا الجناح آمالاً كبيرة، ولاسيما على شخص جعفر أبو التمن. فلم يكن مجرد صدفة أن القزاز كان يثق به كثيراً ويحاول إستشارته في كل ما يتخذ من قرارات مهمة[٤٩٣] وأن المضربين أيام إضراب الرسوم كانوا يزورونه شخصياً في داره[٤٩٤]. ومع أن أبا التمن إتخذ مواقف أجرأ وأخلص من غيره في مساندة العمال وصغار الحرفيين[٤٩٥] إلا أن ما قام به في هذا المجال ظل دون مستوى الأحداث وأهميتها.

أما جريدة «الإستقلال» التي يمكن إعتبارها بمثابة لسان حال هذا الجناح فإنها لم تتخذ من القضايا العمالية موقفاً مغايراً لمواقف جرائد المعارضة الأخرى. فهي بدورها لم تخصص في أوج مد الحركة العمالية زاوية مستقلة لعرض مشاكل العمال وشكاواهم، فكانت تنشر فقط ما يردها من الجمعيات العمالية والحرفية حول هذا الموضوع وأحياناً باقتضاب أكثر من غيرها. بينما أولت «الإستقلال» «شؤون الطلبة»[٤٩٦] وقضايا المرأة إهتماماً كبيراً إستوجب تخصيص زوايا ثابتة لها كانت تعالج أحياناً مواضيع من قبيل «وسائل التجميل» و «في سبيل الجمال» وما شاكل[٤٩٧].

ولكي نلقي ضوءاً أسطع على موقف هذا الجناح المؤثر من البورجوازية الوطنية تجاه قضايا العمال نورد فيما يلي نص ما ذكره الشاعر الوطني معروف الرصافي بصدد تشريع قانون مستقل للعمل والعمال في العراق الذي تحول

---

(٤٩٢) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩.

(٤٩٣) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.

(٤٩٤) راجع: صادق قدير الخباز، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٤٩٥) للتفصيل راجع: عبد الرزاق عبد الدراجي، المرجع السابق، ص ٣٠٦-٣١٨.

(٤٩٦) كانت إحدى زوايا جريدة «الإستقلال» تحمل هذا الأسم.

(٤٩٧) راجع على سبيل المثال: «الإستقلال»، ١٠ كانون الأول ١٩٣١.

قبل تعليق الرصافي بسنوات إلى شعار مركزي للحركة العمالية العراقية. ذكر الرصافي أمام البرلمان عام ١٩٣٥ ما نصه:

«أما بلادنا فليست بلاداً صناعية بالنظر إلى أن جميع المصنوعات تأتينا من الخارج، وإنما هي بلاد زراعية وليس في بلادنا معامل كثيرة يشتغل فيها الألوف من العمال، كما ولا يوجد خلاف بين هؤلاء العمال وبين من يستخدمون عنده، فلا أدري - والأمر هذا - لمن وضعت هذه اللائحة القانونية. أنا لا أجد داعياً لوضع هذا القانون في بلادنا... أظن أن هذه اللائحة وضعت لمعمل فتاح باشا فقط»(٤٩٨).

وعند تقييمنا لمثل هذا الكلام يجب أن نأخذ في الحسبان أن صاحبه كان مثقفاً بارزاً وواحداً من أنصار «جمعية أصحاب الصنائع» ومن رواد ندواتها(٤٩٩)، وهو شاعر تغنى بالعمال، إلا أنه مع ذلك تجاهل يومذاك ظروف عشرات الألوف من العاملين لدى الشركات الأجنبية(٥٠٠) وفي مؤسسات الدولة بشكل أثار النائب من الجناح نفسه سعيد الحاج ثابت الذي رد عليه في الجلسة ذاتها(٥٠١).

دشنت المواقف الحقيقية للأجنحة المختلفة من البورجوازية إزاء المصالح الحيوية للعمال بداية للإنفصام بينهما عندما بدأ العمال بالبحث عن أساليب نضالية جديدة تتسم بالإستقلالية في الموقف إلى حد كبير، مما كان في صالح الحركة العمالية قطعاً. ومن الشواهد المبكرة على ظهور مثل هذا التوجه رفض محمد صالح القزاز للإقتراح الذي عرضه عليه ياسين الهاشمي بصدد ضم «جمعية أصحاب الصنائع» إلى حزب «الإخاء الوطني»(٥٠٢).

كانت الفئة المثقفة، وفي مقدمتها الشباب الثوري في العاصمة، أقرب القوى الإجتماعية من الطبقة العاملة. فإن هذه الفئة الصغيرة عددياً بدأت

---

(٤٩٨) راجع: «محاضر مجلس النواب الإجتماع الإعتيادي لسنة ١٩٣٥»، ص ٤٤٢.

(٤٩٩) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / و ٨ / ٩ / ١٩٧٩.

(٥٠٠) من المفيد أن نشير إلى أن المعارضة نفسها أشارت في هذه الفترة وأكثر من مرة إلى عشرات الألوف من العمال العراقيين العاملين لدى الشركات الأجنبية وإلى ما كانوا يعانونه من ظروف قاسية (راجع: «الإخاء الوطني»، ١٦ آذار ١٩٣٤ - المقال الافتتاحي).

(٥٠١) «محاضر مجلس النواب. الإجتماع الإعتيادي لسنة ١٩٣٥»، ص ٤٤٣.

(٥٠٢) راجع: سامي عبد الحافظ القيسي، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ١٤٤.

تدرك مشاكل الشعب ومعاناته بصورة أفضل من غيرها، وتضع لها حلولاً أكثر راديكالية من جميع القوى السياسية الأخرى. كما أنها بدأت منذ أيام «ثورة العشرين» تفرض نفسها على الساحة السياسية بشكل ملموس أكثر فأكثر. وكانت خطط هذه الفئة طموحة، تستهدف الإنعتاق الفعلي من جميع أشكال التبعية للإستعمار، وهي كانت واقعة تحت تأثير الأفكار الديمقراطية للأوساط الليبرالية في الغرب، كما بدأت الآراء الإشتراكية تتسرب إلى صفوفها وتعبر عن وجودها منذ أواسط العشرينيات. وكانت هذه الفئة بحاجة إلى قوة جماهيرية تستند إليها في نضالها العادل من أجل تحقيق أهدافها في التحرر السياسي والاجتماعي لجموع الشعب. وهي كانت بفعل طبيعة تكوينها عاجزة عن الانتقال إلى الريف، كما أن أبواب الريف كانت موصدة بوجهها بحكم ما كان يسوده من علاقات عشيرية واقطاعية. فكان العمال، والحالة هذه، أفضل وأقرب قوة تستطيع الفئة المثقفة التأثير فيها والاعتماد عليها، لأن العمال، كما ذكر أحد المثقفين، يؤلفون «الطبقة الصميمة من الشعب، والدعامة الأولى التي يرتكز عليها صرح الاستقلال والحرية»(٥٠٣). وفي هذا المجال جاء التعبير على لسان «الأهالي» صحيفة «جماعة الأهالي» بشكل لا لبس فيه عندما توجهت إلى «شباب الأمة» قائلة لهم:

«وجهوا أنظاركم وعنايتكم إلى هذه الطبقة(٥٠٤) ومازجوها وأفيضوا عليها من حبكم وأخلصوا لها الخدمة كيما تعم النهضة فيكون مستقبل شعبكم السياسي والإقتصادي اللذين تتذمرون منهما اليوم، كما تريدونه. إنكم تقدرون أن تبعثوا في النفوس حركة لا تقاوم إذا مددتم يدكم إلى الدهماء لتطمئن إليكم»(٥٠٥).

ولا شك في أن الراديكاليين من أبناء الفئة المثقفة العراقية كانوا واقعين تحت تأثير نجاحات الحركات العمالية في أوروبا الغربية حيث أصبح للعمال «مكانة من النفوذ وأصبحوا على جانب من الخطورة عند الأوساط السياسية وغير السياسية»(٥٠٦)، بل إنهم غدوا هناك «أسياد كل موقف رهيب...

(٥٠٣) القول لإبراهيم حلمي العمري (راجع: «العامل»، العدد الأول، ٨ أيلول ١٩٣٠).
(٥٠٤) طبقة الدهماء.
(٥٠٥) «الأهالي»، ١٥ نيسان ١٩٣٢.
(٥٠٦) «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ٢.

فالإنقلابات الإقتصادية والتطور الإجتماعي وانهيار الحكومات، كل هذه الأحداث العظيمة التي نشهدها بين آن وآخر في أنحاء العالم ليست في الغالب إلا أثراً ظاهراً أو مستتراً من إرادة العمال». لذا ليس بغريب أن أصبح أصحاب مثل هذه الآراء يرنون إلى اليوم الذي يكون فيه «للعمال العراقيين هذا الأثر العظيم في عالم الحياة»(٥٠٧).

وهكذا بدأ المثقفون يهتمون بقضايا العمال قبل غيرهم. فهم كانوا السباقين في معالجة مشاكل البطالة وغزو الأيدي العاملة الأجنبية من خلال ما نشروا من مقالات على صفحات الجرائد المحلية في وقت مبكر نسبياً(٥٠٨). كما أنهم فضحوا أيضاً في وقت مبكر نسبياً الموقف السلبي للأوساط الحاكمة إزاء العمال، وذلك بأسلوب عاطفي كان من شأنه التأثير على مشاعر العمال وجلب إنتباههم إلى إهتمام المثقفين بقضاياهم. فقبل مد الحركة العمالية إختتم أحد المثقفين مقالة له عن العمال بهذا الأسلوب الذي كان من شأنه هز أعماق البسطاء:

«ضمدوا يا قوم جرح العامل العراقي المتضور وارمقوه ولو بنظرة تنم عن(٥٠٩) عطفكم وحنانكم، فإن حالته أدمت القلوب الصلبة الصلدة، وأدت به نحو البؤس والتعاسة والشقاء، فهل لا تلين قلوبكم، أو لا تهزكم عاطفتكم القومية يا من باسم الشعب توسدتم كراسي الحكم، لقد آن الاوان لفك هذه الأغلال التي لم يشاهدها حتى سجناء باستيل في عهد لويس السادس عشر»(٥١٠).

وقد أبدت بعض المجلات مثل «الحاصد»(٥١١)، وخصوصاً مجلة «الشباب» الشهرية التي كان يصدرها سعيد السامرائي وعبد القادر إسماعيل، إهتماماً ملحوظاً بقضايا العمال وشكاواهم. فإن مجلة «الشباب» التي

---

(٥٠٧) العامل»، العدد الأول، ٨ أيلول ١٩٣٠، ص ٤.

(٥٠٨) راجع: «العراق»، ٢٠ تموز و ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٨؛ «العالم العربي»، ٦ آذار ١٩٣٠؛ «صوت العراق» (جريدة)، بغداد، ١٠ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٥٠٩) في النص: على.

(٥١٠) راجع: «العراق»، ٢٠ تموز ١٩٢٨.

(٥١١) تعتبر «الحاصد» من المجلات الناجحة، أصدرها الأديب الشاعر أنور شاؤول في ١٤ شباط ١٩٢٩.

كان يحرر فيها كتاب من أمثال محمود أحمد السيد ويوسف رجيب، عالجت منذ عددها الأول الصادر في ١٦ آب ١٩٢٩ قضايا الفقر والتسول ودعت الحكومة إلى معالجتها(٥١٢). وما أن تأسست الجمعيات العمالية والحرفية حتى هب مثقفو العاصمة لمساندتها بكل ما توفر لديهم من سبل(٥١٣). فمنهم من إشترك في ندواتها وألقى المحاضرات المفيدة على أعضائها، ومنهم من تبرع للتدريس في الصفوف التي فتحتها هذه الجمعيات بقصد محو الأمية بين متنسبيها من العمال وصغار الحرفيين، ومنهم من تبرع لها بالكتب المدرسية أو الثقافية العامة، ومنهم من قام بكتابة اللوحات لهذه الجمعيات أو بإنجاز أعمال فنية لها مجاناً، وأخذ بعضهم على عاتقه مهمة ترجمة مراسلات «جمعية أصحاب الصنائع» مع الخارج(٥١٤) وغير ذلك من الأعمال التي مكنت الجمعيات من إنجاز المهمات الملقاة على عاتقها بشكل أفضل(٥١٥). وهنا لا بد من الإشارة بشكل خاص إلى دور الحقوقيين في مساندة العمال ومنظماتهم، مما نجم أساساً عن طبيعة مهنتهم التي جعلتهم على إتصال مباشر بمشاكل الناس، والفقراء منهم بشكل خاص. فقد تبرع المحامون في العديد من المناسبات للدفاع عن العمال أمام المحاكم مجاناً، كما لعبوا دوراً ملموساً في الصحافة العمالية كناشرين فيها أو كمسؤولين عن إصدارها. ولم تعقد ندوة عمالية دون أن يحضرها عدد من المحامين(٥١٦).

---

(٥١٢) نشرت مجلة «الشباب» في بداية عددها الأول (١٦ آب ١٩٢٩) مقالاً ليوسف رجيب بعنوان: «أحدث الإجراءات للقضاء على الفقر والتسوّل، فهل لحكومة العراق أن تقتدي بها؟».

(٥١٣) من الأسماء التي يرد ذكرها كثيراً في الصحف الصادرة يومذاك أو يؤكد القزاز على تعاون أصحابها: أحمد حقي الحلي وعبد الفتاح إبراهيم وحسين الرحال وعبد الله جدوع ومحمود أحمد السيد ومصطفى علي وعلي حيدر سليمان وإبراهيم القزاز وغيرهم.

(٥١٤) منهم بشكل خاص عبد الفتاح إبراهيم وعبد الله جدوع (لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩).

(٥١٥) لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ١ / ٨ / ١٩٧٩؛ «العالم العربي»، ١٨ آب و ٥ و١٤ أيلول ١٩٢٩ و ٢٥ و ٢٩ كانون الثاني و ٢٥ شباط و ١٢ حزيران و ٢٦ تموز و ٣ آب ١٩٣٠؛ «السياسة»، ٢٣ شباط ١٩٣١.

(٥١٦) لقاء مع محمد صالح القزاز بتاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩.

لعب المثقفون الثوريون، ولاسيما أولئك الذين ظهرت بوادر الفكر الإشتراكي في آرائهم من أمثال حسين الرحال[٥١٧] والقاص محمود أحمد السيد[٥١٨] والأديب يوسف رجيب[٥١٩] وعبد الله جدوع وإبراهيم القزاز وغيرهم[٥٢٠]، دوراً بارزاً في بلورة الوعي العمالي وتطويره، وفي بث الثقة في نفوس العمال ضد مستغليهم وتأييد ظهور الجمعيات العمالية والحرفية في البلاد، وذلك من خلال إتصالاتهم المباشرة بعدد من قادة هذه الجمعيات وعن طريق الكلمات التي كانوا يلقونها في ندواتها والمقالات التي ينشرونها في صحفها أو غيرها. ومع أن الشواهد كثيرة لتوضيح هذه الحقيقة، إلا أننا نكتفي هنا بعرض بعض آراء الكاتب المعروف محمود أحمد السيد الذي وصفته جريدة «العامل»[٥٢١] كواحد من القلائل ممن «يسعون لنصرة العامل والعروج به إلى مصاف

---

(٥١٧) كان حسين الرحال من أوائل المثقفين العراقيين الذين تأثروا بالآراء الإشتراكية، فقد سافر للدراسة إلى إستانبول ثم إلى المانيا حيث احتك بأفكار الإشتراكيين هناك. وعندما رجع بعد الحرب العالمية الأولى إلى العراق جلب معه بعض المؤلفات التي كان عدد من المثقفين يدرسونها سراً في غرفة أحمد السيد والد صديقه الحميم محمود بجامع الحيدرخانه حيث كان السيد يعمل خطيباً. وكما يؤكد أحد أعضاء هذه الحلقة التثقيفية فإنه لم يكن سهلاً عليهم فهم محتويات تلك الكتب التي تركت، مع ذلك، بصماتها على مواقفهم ونظرتهم إلى الحياة، وبشكل خاص إلى الفئات الكادحة (لقاء مع إبراهيم عبد الجبار القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩؛ عبد اللطيف عبد الرحمن عبد المجيد، الفكر الإشتراكي في الأدب العراقي ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٨ ـ ٢٧).

(٥١٨) عن محمود أحمد السيد راجع كذلك القسم الخاص بـ «جمعية أصحاب الصنائع» و «النشاط الإعلامي العمالي والصحافة العمالية».

(٥١٩) قدمته جريدة «نداء العمال» لقرائها كأحد «مناصري حركة العمال» (راجع: «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ٢).

(٥٢٠) كان إبراهيم القزاز من أصدقاء حسين الرحال ومحمود أحمد السيد المقربين، إشترك معهما في حلقة جامع الحيدرخانة. وقد ساند شقيقه الأصغر محمد صالح بكل ما توفر لديه من سبل، وآزر «جمعية أصحاب الصنائع» التي كان يحضر ندواتها ويخطب فيها أحياناً. تحمس كثيراً للصناعة الوطنية التي دعا الى تشجيعها منذ عام ١٩٢٣ عندما تطرق إلى الموضوع في كتابه الذي نشره في تلك السنة بعنوان «الأبجديات» (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩؛ لقاء مع إبراهيم عبد الجبار القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩).

(٥٢١) يؤكد القزاز على الدور الكبير الذي لعبه هؤلاء في التأثير على الحركة العمالية العراقية خلال مرحلتها المبكرة (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ١ و ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩).

الطبقات العليا، وقد تشبعت روحه بحب المساواة فظهر ذلك الحب على قلمه السيال»(٥٢٢).

توجه السيد في كلمة له ألقاها أمام حفل عمالي أقامته «جمعية عمال المطابع العراقية» عصر يوم الأول من آب عام ١٩٣٠، إلى الحاضرين بالقول:

«إن العمل دليل الحضارة الأول وقوام المدنية والعمران. وهو العنصر المقدس في الحياة والذي يجعل لطبقة العمال شرفاً خاصاً يرفعها على الطبقات الأخرى». وهنا إستشهد السيد بقول لنهرو ذكر فيه «وأن المستقبل للطبقات العاملة التي يتألف منها الشعب كالعمال والفلاحين وأصحاب المهن الحرة والصناعات(٥٢٣)، وأن الخير الذي يرتجى من هؤلاء لخدمة القضية الوطنية لا يرتجى عشر معشاره من أبناء الطبقة الوسطى والعليا». كما حذر الخطيب «العامل العراقي من الوقوع فيما وقع فيه العامل المصري إذ راح يعتمد في جهاده الإجتماعي والإقتصادي على أناس من النواب... ركبوا على أكتافه(٥٢٤) واستغلوا قضيته في البرلمان وعالم السياسة، ولكنهم لم يستطيعوا أن ينفعوه»(٥٢٥).

وفي مقالة له نشرها محمود أحمد السيد في إحدى الجرائد العمالية أكد للعمال أن «تفكك جماعاتهم والتنافس بينهم مؤديان إلى دمارهم وتقهقرهم وبقاء حقوقهم مضاعة إلى حين بعيد»، ذلك لأنه ليس بوسعهم الفوز «بهذه الحقوق إلا إذا تضامنوا» في سبيل «الدفاع عن المصالح المشتركة» و «السعي لوضع تشريع ذي قوانين خاصة بحمايتهم وحفظ حقوقهم على قدر ما يستطاع في ظلال النظام الإجتماعي العتيد الذي نجري على سننه مكرهين»(٥٢٦).

كانت «جماعة الأهالي»(٥٢٧) التي ضمت نخبة من أوعى المثقفين العراقيين في تلك المرحلة، أقرب الفئات المثقفة المنظمة إلتصاقاً بالقضايا

(٥٢٢) «العامل» العدد الأول، ٨ أيلول ١٩٣٠، ص ٣.
(٥٢٣) يقصد نهرو بهم الحرفيين.
(٥٢٤) في النص: أكتافهم.
(٥٢٥) راجع: «الحاصد»، العدد الرابع، السنة الثانية، ١٤ آب ١٩٣٠، ص ١٠ - ١١
(٥٢٦) راجع: «العامل»، العدد الأول، ٨ أيلول ١٩٣٠، ص ٣.
(٥٢٧) للتفصيل عنها راجع: فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، بغداد، ١٩٧٩

العمالية(٥٢٨). فقد دعت هذه الجماعة الشباب إلى أن يوجهوا أنظارهم «إلى طبقة الدهماء» فهي «الجديرة بالخدمة» لأنها «هي الشعب» بالذات كما ورد على لسان جريدة «الأهالي» الناطقة بإسم الجماعة(٥٢٩). ومن هذا المنطلق أولت هذه الجريدة العمال ومشاكلهم اهتماماً أكبر مما أولاه إياهم غيرها. ففي العدد الأول منها أعلنت «الأهالي» أنها ستهتم «كثيراً بشؤون الشباب والعمال والمرأة...»، وأنها تمنح العمال والطلاب خصمًا مقداره ١٠٪ من قيمة الجريدة(٥٣٠). وقد أفردت الجريدة حقلاً خاصاً لمعالجة الشؤون العمالية، كما بدأت بنشر مواضيع إجتماعية بأسلوب جديد تخص «العامل العاطل» في «مدينة التسول»(٥٣١)، ودعت الحكومة إلى تشريع قانون عمالي مستقل من شأنه تخفيف «وطأة الشركات الأجنبية» وإلى تبني مشروع يهدف إلى بناء دور للعمال وإتخاذ التدابير الضرورية لإعاشة العمال العاطلين عن العمل. ونشرت «الأهالي» كذلك مقالات عن العمال مترجمة من اللغات الأخرى(٥٣٢).

جعلت المواقف المخلصة هذه من «جماعة الأهالي» أفضل قوة سياسية وإجتماعية في نظر القيادة العمالية عشية الإستقلال(٥٣٣)، ولكنها لم تستطع، مع ذلك، أن تلعب دوراً بارزاً في قيادة الحركة العمالية يومذاك. فإن إهتمامات الجماعة ظلت، بالرغم من أهميتها، دون طموحات العمال وأدنى مستوى مما بلغته الحركة العمالية في تلك المرحلة. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن الكراسة التي أصدرتها الجماعة آنذاك تحت عنوان «الشعبية ـ المبدأ الذي تسعى (الأهالي) لتحقيقه»(٥٣٤) والتي تعتبر وثيقة مبكرة مهمة حددت نهج

(٥٢٨) راجع المرجع نفسه، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٧.
(٥٢٩) راجع: «الأهالي»، ١٥ نيسان ١٩٣٢.
(٥٣٠) «الأهالي»، العدد الأول، ٢ كانون الثاني ١٩٣٢.
(٥٣١) راجع: «الأهالي»، ٢ تموز ١٩٣٢.
(٥٣٢) راجع: فؤاد حسين الوكيل، المرجع السابق، ص ٢٤٣.
(٥٣٣) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ و ٨ / ٩ / ١٩٧٩.
(٥٣٤) راجع نص الكراسة في: الدكتور فاضل حسين، تأريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بغداد، ١٩٦٣، ص ٤ ـ ٧.

الجماعة، تخلو من أي إشارة مباشرة إلى الطبقة العاملة وقضاياها مع أنها أكدت على حل المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية «بصورة تكفل للمجتمع (العراقي ـ ك. م.) الإطمئنان والرفاه والتقدم». وفي كل الأحوال يمكن تلخيص إهتمامات «جماعة الأهالي» بالطبقة العاملة العراقية في نطاق ما ورد ضمن المادة السادسة من منهاج «جمعية الإصلاح الشعبي»(٥٣٥) التي صيغت بعد إنتهاء الإنتداب بحوالى أربع سنوات. فقد نصت المادة المذكورة على العمل من أجل «سن قوانين تحمي العمال وتضمن حقوقهم وتقدمهم وتحدد ساعات العمل بما لا يزيد عن الثماني ساعات يومياً وتشجيع جمعيات العمال ونقاباتهم وتحديد الحد الأدنى لأجورهم».

تأثر بعض المثقفين العراقيين في أواخر عهد الإنتداب بأفكار الأحزاب الليبرالية الغربية التي كانت تحمل أسماء عمالية(٥٣٦) وبما حققت من نجاحات على الصعيد السياسي، الموضوع الذي أولته الصحافة العراقية، بما فيها الصحافة العمالية(٥٣٧)، إهتماماً ملموساً. وقد بلغ الأمر بجريدة «العالم العربي» أنها أجرت أشبه ما يكون بمقارنة بين «حزب العمال البريطاني» والعمال العراقيين وذلك في مقال إفتتاحي نشرته بمناسبة إجازة «جمعية أصحاب الصنائع»(٥٣٨).

وكما يبدو فإن قسماً من المثقفين حاولوا أن يسلكوا نهجاً مشابهاً أو مقارباً لما هو واقع في الغرب عن طريق تأسيس حزب سياسي يحمل إسم العمال في عز أيام مد الحركة العمالية في العراق. ففي ١٤ آذار عام ١٩٣١ تقدم المحامي سعد الدين زيادة مع «فريق من الشباب الناهض بالموصل» بطلب إلى وزارة الداخلية للسماح له بتأسيس «حزب العمال» ليملأ الفراغ الذي

---

(٥٣٥) تعتبر «جمعية الإصلاح الشعبي» إمتداداً فكرياً وسياسياً لجماعة الأهالي، وقد أجيزت رسمياً بعد إنقلاب عام ١٩٣٦.

(٥٣٦) ولاسيما في إنكلترا.

(٥٣٧) راجع مثلاً: «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ٨ ـ ٩.

(٥٣٨) عنوان المقال هو: «الضرورة تخلق أبطالاً وأعمالاً»، وقد تطرقت الجريدة فيه إلى مكدونالد رئيس وزراء بريطانيا العمالي (راجع: «العالم العربي»، ٤ تموز ١٩٢٩).

نجم عن «عدم وجود الأحزاب السياسية ذات الأسس القويمة والخطة الحكيمة للسير بالرأي العام إلى الهدف المقصود» كما ورد في نص الطلب[٥٣٩]. ومن شأن الأهداف التي اختطها الحزب لنفسه في نظامه الأساسي توضيح طبيعته التي أشرنا إليها. فقد نص النظام الأساسي لحزب العمال المزمع تأسيسه على:

«أ - بذل الجهود لينال العراق الاستقلال التام الحقيقي.
ب - السعي لتسود الصداقة والسلم الدائم بين العراق وبين الدول المجاورة[٥٤٠] والدول الأجنبية.
ج - السعي لنشر التعليم العام.
د - ترويج منتوجات البلاد.
هـ - مراقبة أعمال الحكومة والدفاع عن مصالح الشعب.
و - مقاومة كل فكرة تضر بالوحدة العراقية والعربية.
ز - تأمين حقوق العمال وتحسين حالتهم الأدبية والصحية والمعاشية والسعي لوضع التشريع اللازم لتأمين ذلك.
ح - السعي لتأمين التعاون التام بين جميع أعضاء الحزب بصورة خاصة والمدافعة عن حقوقهم بكل الوسائل المشروعة»[٥٤١].

والواقع أن هذه الخطوة لا تختلف كثيراً عما أقدم عليه ياسين الهاشمي من محاولات لاحتواء الحركة العمالية، وبشكل خاص «جمعية أصحاب الصنائع» في الفترة ذاتها، فلم تلق بدورها أي إهتمام يذكر من جانب العمال وشخص محمد صالح القزاز الذي رفض إقتراحاً لجعله سكرتيراً للحزب المزمع تأسيسه[٥٤٢]. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن «حزب الإخاء الوطني» كان يتمتع حينذاك بنفوذ قوي في الأوساط السياسية بمدينة الموصل. وعلى ما يبدو فإن طالبي تأسيس «حزب العمال» قد اتهموا بموالاة جهات سياسية

---

(٥٣٩) راجع: «العمال»، العدد الأول، ٥ أيلول ١٩٣١.
(٥٤٠) في النص: المتجاورة.
(٥٤١) «العمال»، العدد الأول، ٥ أيلول ١٩٣١.
(٥٤٢) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.

معينة، فدافعوا عن أنفسهم بالقول: «وقد كان أسفنا شديداً عندما بلغنا أن البعض قد أساء الفهم في تلقي طلب تأسيس الحزب عند إذاعته وذهب في تأويل ذلك مذاهب شتى، ولكنا في هذه المناسبة نعلن بصراحة تامة أن القصد من طلب تأسيس حزب العمال لم يكن لمعارضة بعض الأحزاب أو مناصرة الأخرى»(٥٤٣). ويكمن في ذلك حتمًا أحد أسباب عدم إجازة الحزب في حينه(٥٤٤).

ولكن مهما يكن من أمر فإن هذه الإهتمامات تعتبر خير دليل ومؤشر لما صار يتمتع به العمال العراقيون كقوة إجتماعية جديدة فرضت نفسها على حياة المجتمع اليومية، ليدشن ذلك بداية ضرورية للإنتقال إلى مرحلة جديدة في تأريخ الحركة العمالية أعقبت السنة التي أعلن فيها إستقلال العراق بدخوله عصبة الأمم.

(٥٤٣) «العمال»، العدد الأول، ٥ أيلول ١٩٣١.

(٥٤٤) في قسم النشاط الإعلامي العمالي تطرقنا إلى جريدة «العمال» التي كان من المقرر أن تصبح لسان حال «حزب العمال». ومن شأن الحقائق الواردة هناك تعزيز ما ذهبنا إليه بصدد هذا الحزب والقائمين على أمره.

الخاتمة

تعطي المعلومات الواردة في الفصول الأربعة من هذا الكتاب إمكانية التوصل إلى عدد من الإستنتاجات الأساسية عن تأريخ الطبقة العاملة العراقية منذ بدايات تكونها حتى نهاية عهد الإنتداب البريطاني. فقبل كل شيء تأخر تكون الطبقة العاملة في العراق بالقياس مع معظم أقطار المنطقة، كما جرت عملية تبلورها ببطء مما ترك إثاراً مباشرة على ظهور الحركة العمالية العراقية وطبيعة تطورها.

تطورت الحركة العمالية في العراق في توافق تام مع مجمل الحركة الوطنية المعادية للإستعمار والقوى الداخلية المرتبطة به. فلم تظهر في العراق يومذاك حركة إضرابات عمالية مستقلة كالتي ظهرت في البلدان الأوروبية المتطورة، بل وحتى في بلدان أمريكا اللاتينية وبعض الأقطار الآسيوية كالهند مثلاً. ويعود سبب ذلك بالأساس إلى ضعف البورجوازية الوطنية التي كان يأتيها الضغط من نفس الجهات المضطهدة للعمال. ثم إن الطبقة العاملة العراقية كانت ضعيفة كمّاً ونوعاً، فلم يكن بوسع تحركاتها أن تحقق وحدها مكاسب ملموسة. فإن إضرابات عمال السكك، مثلاً، لم تؤدِ إلى نتائج ثابتة إلا بعد إندماجها بحركة وطنية أوسع هي الإضراب العام ضد «قانون رسوم البلديات» في تموز ١٩٣١. وهكذا فإن الحركة العمالية العراقية لم تتحول في فترة بحثنا إلى حركة سياسية مستقلة.

وبحكم هذا الواقع فإن الطبقة العاملة العراقية ظلت على إتصال وثيق

بالقوى الإجتماعية الأخرى، تتأثر بمواقفها وتوجيهاتها إلى حد كبير دون أن تستطيع هي التأثير عليها إلا في حدود ضيقة. وكانت البورجوازية الصغيرة المتمثلة بالفئة المثقفة الثورية أقرب القوى السياسية إلى الطبقة العاملة، تأتي بعدها البورجوازية الوطنية التي عجزت، بحكم واقعها، عن قيادة النضال العمالي، بل وحتى عن التأثير السياسي عليه إلا في نطاق محدود. وفي الواقع لم تحاول البورجوازية الوطنية نفسها أن يتعدى تأثيرها في العمال على ما يمكن وصفه بالناحية الروحية المحدودة، مما أدى إلى عجز هذه البورجوازية عن كسب الطبقة العاملة حتى النهاية، على العكس مما شهدته أقطار أخرى مثل تونس والمغرب.

عانت الحركة العمالية العراقية في مراحلها المبكرة من مجموعة نواقص كانت طبيعية في واقعها، ولم تنج منها أية حركة عمالية نامية مرت بظروف مشابهة. فإن إنخفاض الوعي بين العمال، وإرتباط قطاع كبير منهم بالريف، وعوامل أخرى مشابهة حالت دون أن يتلمسوا بسهولة طريقهم إلى النضال كوسيلة أساسية للتخفيف عن أعبائهم الثقيلة التي قلما وجد لها مثيل[1]. وتوجد إشارات صريحة إلى هذه الحقيقة تعود إلى تلك الفترة. فقد اعترفت جريدة «نداء العمال»، مثلاً، بكون «العمال في هذه الديار حديثي عهد بالنظم الإجتماعية وقليلي خبرة بالمهام الملقاة على كواهلهم»[2].

إنعكست هذه النواقص في الجمعيات التي كانت تمثل ذروة ما توصل إليه وعي العمال في تلك المرحلة. فإن العمال إكتفوا في الغالب «بتأسيس جمعيات بأسماء مختلفة ليس لها من المناهج ما يصح العمل بموجبه والإعتماد عليه»[3]. وفي بعض الحالات كان شخص واحد يقوم بدور قيادي في أكثر من جمعية، مثل عبد الله البدري الذي كان رئيساً لجمعية عمال المطابع

(١) يروي القزاز كيف أنه وزملاءه لاقوا صعوبات جمة لدفع عمال السكك إلى الأضراب في المرة الأولى (لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧٩).

(٢) «نداء العمال»، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣.

وسكرتيراً لاتحاد العمال العراقي في آن واحد[٤]. كما ظهرت أشكال من المنافسات والخلافات بين عدد من الجمعيات القائمة[٥]، بل «وحتى بين أفراد الجمعية الواحدة» مما دفع بالصحافة الوطنية إلى الدعوة لنبذ تلك الخلافات لأن «لا نجاح مع التفرقة»[٦]. فكان من الطبيعي في مثل هذه الظروف أن لم تتحمل العديد من الجمعيات طويلاً «فاندثرت قبل إكمالها العام الأول» من عمرها[٧]. وفي بعض الأحيان لم يتمسك أعضاء هذه الجمعيات بقراراتها التي جاءت في توافق كلي مع مصالحهم ـ فإن الحلاقين، مثلاً، لم يتحملوا القرار المتخذ من قبل جمعيتهم حول جعل نهار كل إثنين عطلة لهم، فاضطرت إلى إلغائه بعد أقل من ثلاثة أشهر فقط[٨].

ولكن بالرغم من كل ذلك فإن تأريخ الحركة العمالية العراقية في مراحلها المبكرة مليء بالصفحات المشرقة والتجارب المفيدة. فإن «العمال العراقيين قد إستيقظوا من رقدتهم الطويلة، وأخذوا يفكرون في مصيرهم، واليقظة والتفكير من أهم بوادر الحياة» كما جاء بإسلوب معبر على لسان «الحاصد» يومذاك[٩]. وقد بدأ العمال العراقيون يدركون فعلاً ولأول مرة وزنهم في المجتمع ويتلمسون بالتدريج الطريق إلى الصراع من أجل ضمان حقوقهم، وينزلون إلى سوح النضال الوطني بوعي أكبر من السابق فتمكنوا من أن يلعبوا الدور الأساس في أحداث مهمة جلبت الأنظار في بداية الثلاثينيات، أحداث بلغت من الأهمية حد أن القوى الوطنية الأخرى حاولت مراراً التجني على الواقع والإدعاء بقيادتها، كما حدث ذلك أكثر من مرة مع الإضراب العام ضد قانون رسوم البلديات، وليس ذلك بأمر نادر الوقوع في التأريخ بشكل عام.

(٤) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.
(٥) لعبت السلطة دوراً ملموساً في خلق هذه المنافسات كما بينا ذلك فيما سبق من مواضيع.
(٦) «الحاصد»، العدد الثالث، السنة الثانية، ٧ آب ١٩٣٠، ص ٦.
(٧) «الإستقلال» ٢٣ شباط ١٩٣١.
(٨) راجع: «العالم العربي»، ٢٠ آب و ٢ أيلول و ٦ تشرين الأول ١٩٢٩.
(٩) «الحاصد»، العدد الثالث، السنة الثانية، ٧ آب ١٩٣٠، ص ٦.

وبالرغم من ضعف القيادة العمالية بوجه عام إلا أن الأحداث خلقت في تلك المرحلة قادة مخلصين كرسوا أنفسهم لخدمة قضية العمال يأتي في مقدمتهم النقابي الأول محمد صالح القزاز الذي جعل من «تخليص العامل العراقي من القيود المحيقة به. . . غايته الوحيدة»[١٠] والذي تميز بالجرأة والثبات، مما جعله عرضة للمطاردة والنفي إلى السليمانية وعانة وديالى، وللسجن حوالي أربع سنوات كانت حصيلة ٤١ دعوى أقامتها السلطة ضده، كما منع من السفر إلى خارج العراق لغاية عام ١٩٥٤[١١]. وليس مجرد صدفة أن يعبر حقد أولي الأمر في العهد الملكي تجاه القزاز عن نفسه حتى اليوم. فقد جاء وصفه في مذكرات أحد رؤساء الوزراء السابقين بـ«الوقاحة والغرور» وذلك لمجرد أنه أصر على موقف وطني أثناء مقاطعة شركة الكهرباء الانكليزية عام ١٩٣٣، ورد على تهديدات رئيس الوزراء بالقول «إننا لا نخاف أحداً»[١٢]، مما يعتبر بحق شهادة معبرة تدل على ثبات الرجل وإصراره المخلص، الأمر الذي لم يتعود مسؤولو تلك الأيام على سماع أمثاله.

ولكن يوجد كذلك بالمقابل من تخلوا عن العمال عند دنو الخطب منهم، ويوجد من تطرف في الدفاع عنهم وتحمس لقضيتهم ليتحول عنهم مع أول التفاتة إليه مثل عبد القادر السياب الذي «أصبح نائباً سعيدياً مزمناً» حسب وصف القزاز له[١٣]. مع ذلك ظلت ظاهرة التبرجز غريبة بالنسبة لأفراد الطبقة العاملة العراقية، مما كان يعكس ضعف التطور الرأسمالي في البلاد حيث لم تبلغ البورجوازية الوطنية مستوى تصبح فيه بحاجة لفئة عمالية مؤثرة تمنحها الإمتيازات الكبيرة لتنفصل في نمط حياتها وأسلوب تفكيرها عن طبقتها. وللأخير لم تظهر هذه الظاهرة إلا في نطاق ضيق في شركات النفط،

---

(١٠) «العالم العربي»، ١٦ آب ١٩٣٠.

(١١) لقاء مع إبراهيم عبد الجبار القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩؛ لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٣١ / ٧ و ٨ / ٩ / ١٩٧٩. وردت في صحافة تلك الفترة تفاصيل كثيرة عما لاقاه القزاز من إضطهاد.

(١٢) راجع: ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً (١٨٩٤ - ١٩٧٤)، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٧، ص ٢٤٧ - ٢٤٨. رد القزاز عليه في مجلة «وعي العمال».

(١٣) لقاء مع محمد صالح القزاز بتأريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٩.

وهي لم تتجاوز عدداً قليلاً من الفنيين غير المسلمين الذين تحول معظمهم فيما بعد إلى أصحاب لأفخم المطاعم والفنادق والمخازن في العاصمة بغداد.

حققت الحركة العمالية العراقية في عهد الإنتداب بعض المكاسب للطبقة العاملة في العراق، يأتي في مقدمتها إثبات وجود هذه الطبقة، وجلب أنظار جميع الطبقات والفئات الإجتماعية إليها كقوة جديدة لها وزنها وإمكاناتها الكبيرة في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. كما لم يبق في وسع الدولة تجاهل هذه الطبقة ومصالحها التي فرضت نفسها على مناهج الوزارات منذ أواخر عام ١٩٣٢(١٤). وصدرت بعد الإستقلال تشريعات تعالج قضايا عمالية مختلفة من قبيل «قانون حصر المهن بالعراقيين رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦» و «قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦». وفي العام ١٩٣٧ صادق العراق على إتفاقية العمل الدولية رقم ١٨ لسنة ١٩٢٥ الخاصة بتعويض العمال عن الأمراض والإصابات الناجمة عن مزاولة المهنة، وبعد ذلك بسنة واحدة صادق على الإتفاقية المعدلة رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٦ المتعلقة بتحديد السن الأدنى لاشتغال الأحداث في أعمال السفن. وقد إتخذت الدولة قرارات أخرى مشابهة في الفترة نفسها(١٥).

وفي مقابل هذه القرارات التي تعتبر، بالرغم من نواقصها، مكسباً مهمًا حققه العمال بنضالهم، حاولت الأوساط الحاكمة عرقلة التطور اللاحق للحركة العمالية بواسطة مجموعة أخرى من القرارات والتشريعات القانونية والإجراءات اللاديمقراطية(١٦) التي إستهدفت الحركة الوطنية برمتها، ويعتبر ذلك بدوره مؤشراً آخر يبين أن الطبقة العاملة العراقية بدأ يصلب عودها بشكل يدخل الحذر في نفوس الحكام.

---

(١٤) وردت قضايا العمال لأول مرة في منهاج وزارة ناجي شوكت التي تألفت في مطلع تشرين الثاني عام ١٩٣٢، فقد أكد المنهاج على ضرورة «تنظيم شؤون العمل وتأمين حقوق العمال» (راجع: «العالم العربي»، ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٢).

(١٥) للتفصيل راجع: «محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٥»، ص ٧١ - ٧٢؛ «معالجات عمالية»، ص ٧٤ - ٧٥.

(١٦) خصص الفصل الرابع من «قانون العقوبات للعام ١٩٣٥»، مثلاً، لما سمي بـ «التجمهر =

إلا أن أهم مكسب حققته الطبقة العاملة العراقية من نضالها في السنوات التي سبقت إعلان الإستقلال هو التجارب والدروس التي إستنبطتها من أحداث تلك المرحلة، مما ساعد الواعين من العمال على تطوير أساليب عملهم النضالي اللاحق وتعميق حقدهم المشروع ضد الإستعمار وعملائه، حتى انهم تحولوا بسرعة إلى قوة محركة أساسية في مجمل حركة التحرر الوطني للشعب العراقي. كما خطت الحركة العمالية نفسها خطوات جديدة إلى أمام إنعكست بشكل خاص في تبلور مسارها الذاتي.

= غير المشروع»، وقد ورد فيه من البنود ما كان يستهدف الحيلولة دون تكرار أحداث شبيهة بالأضراب العام الذي وقع ضد قانون رسوم البلديات. ومن المفيد أن نشير إلى أن هذا القانون شرع في عهد ياسين الهاشمي (راجع: الدولة العراقية. محاضر مجلس النواب. الدورة الإنتخابية الخامسة. الإجتماع الإعتيادي لسنة ١٩٣٤»، بغداد، ١٩٣٥، ص ١٤٨.

ملحق رقم -١-

النظام الداخلي
لجمعيّة أصحاب الصنائع

الفصل الأول

غايات الجمعيّة

المادة الأولى: لا دخل لجمعية أصحاب الصنائع في السياسة والدين، وغايتها الوحيدة تهذيب أصحاب الصنائع من الوجهة الأخلاقية والصناعية والعلمية والإجتماعية ونشر مبادىء الآداب الفاضلة بين أفرادها.

المادة الثانية: تسعى الجمعية إلى ترقية الصنائع في العراق وإرسال من تجد فيهم الكفاءة على حسابها للتخصص في إحدى الصناعات خارج القطر العراقي.

المادة الثالثة: تسعى الجمعية إلى جعل طبيب أو أطباء يقومون بتطبيب المرضى من أفراد الجمعية وعائلاتهم تجاه أجور زهيدة أو رواتب معينة تدفعها الجمعية من صندوقها.

المادة الرابعة: تدعو الجمعية بعض الأطباء والمتخصصين في الصناعة لإلقاء محاضرات عامة كي يستفيد منها المنتمون للجمعية.

المادة الخامسة: تحتفل الجمعية في كل سنة مرة وذلك في يوم إفتتاحها، أي يوم ١ تموز من كل سنة.

المادة السادسة: تنتهز الجمعية الفرص كي تظهر للملأ كافة شعورها تجاه الجمعيات غير السياسية وتؤيد صلاتها معهم.

الفصل الثاني

شروط[1] القبول

المادة السابعة: يقبل في هذه الجمعية كل عراقي حائز (على ـ ك. م.) الشروط التالية:

أ ـ أن لا يقل سنه عن العشرين سنة.
ب ـ أن يكون من ذوي الأخلاق الحسنة.
ج ـ أن لا يكون ساقطاً من الحقوق المدنية.
د ـ أن يكون معروفاً لدى شخصين من المنتمين للجمعية على الأقل.

المادة الثامنة: على طالب الإنتهاء أن يقدم طلباً تحريرياً للهيئة الإدارية، والهيئة هي التي تدقق ما هو مدون في المادة السابعة من هذا النظام.

أ ـ على طالب الإنتهاء أن يقدم رسم دخولية يتراوح قدره بين روبية وروبيتين.
ب ـ على طالب الإنتهاء أن يدفع بدلاً للإشتراك الشهري حسبما تتحمله حالته المالية.
ج ـ يستثنى من ذلك المعوزون[2].

المادة التاسعة: يعتبر العضو منفصلاً عن الجمعية بموجب الأسباب الآتية:

---

(١) في النص: شرائط.
(٢) في النص: المعوزين.

أ - إذا فقد أحد الشروط المدوّنة في المادة السابعة من هذا النظام.
ب - إذا لم يدفع إشتراكه الشهري لمدة ثلاثة أشهر متوالية.
ج - إذا قدم استقالة للهيئة الإدارية وصادقت (الأخيرة - ك. م.) عليها.
د - إذا قام بعمل يؤدي إلى مسؤولية الجمعية.

الفصل الثالث

الهيئة العامة

المادة العاشرة: تتكون الهيئة العامة من جميع المنتسبين للجمعية وفقاً للمادة السابعة، إلا أنه لا يجوز إنتخاب أي عضو للهيئة الإدارية ما لم يسدد إشتراكاته الشهرية وما لم يمض على انتسابه أربعة أشهر على الأقل.

المادة الحادية عشرة: تنتخب الهيئة العامة في أول اجتماع لها هيئة إدارية للجمعية مؤلفة من سبعة أعضاء تدير أعمال الجمعية لمدة سنة كاملة.

المادة الثانية عشرة: تعلن الهيئة الإدارية اليوم والساعة والمحل الذي يجري فيه الإنتخاب، وفي الوقت المعين يحصى عدد الحاضرين فإذا زادوا عن النصف بواحد يتولى الرئاسة أكبر الموجودين سنا، والكتابة أحدهم ويباشر في الإنتخاب، وإذا لم يحصل النصاب يؤجل الإجتماع لمدة أسبوعين ويعلن يوم الانتخاب في الصحف المحلية قبل أسبوع على الأقل، ويباشر في الانتخاب في المرة الثانية مهما كان عدد الحاضرين، قلوا أو كثروا، ويجوز إعادة إنتخاب أعضاء الإدارة السابقين قسماً أو تماماً.

الفصل الرابع

وظائف الهيئة الإدارية

المادة الثالثة عشرة: تنتخب الهيئة الإدارية بأول اجتماع تعقده رئيساً ونائباً للرئيس وسكرتيراً وأميناً للصندوق ومراقباً عاماً.

المادة الرابعة عشرة: الرئيس - يترأس الجلسات التي تعقدها الهيئة الإدارية في الأيام المخصصة ويقوم بتنفيذ المقررات التي تقررها الهيئة الإدارية، ويمثل الجمعية أمام الحكومة وفي الحفلات الرسمية.

المادة الخامسة عشرة: نائب الرئيس - يرأس الجلسات التي تعقدها الهيئة الإدارية عند غياب الرئيس، وله إذ ذاك ما للرئيس من الصلاحيات.

المادة السادسة عشرة: السكرتير - يقوم بالأمور التحريرية ويمسك السجلات المقتضى مسكها، وسجل قرارات الجمعية ويشرف على أعمال مستخدميها.

المادة السابعة عشرة: أمين الصندوق - هو المسؤول عن حفظ مالية الجمعية مباشرة ويحفظ السجلات والأوراق المتعلقة بالأمور المالية وينظم الحسابات الشهرية ويقدمها إلى الرئيس، ولا يجوز له أن يصرف أكثر من عشر روبيات شهرياً، إلا في الأمور الإضطرارية، وعليه أن يبرز مستنداً لصرف المبالغ مهما كان مقدارها.

المادة الثامنة عشرة: عليه أن يقدم في نهاية كل شهر قائمة إلى الهيئة الإدارية مبيناً فيها أسماء الأعضاء الذين سددوا ما عليهم من الإشتراكات مع بيان أسماء الذين لم يسددوها.

المادة التاسعة عشرة: عليه أن يقدم كفالة مالية تقدرها الهيئة الإدارية ولا يجوز له أن يبقي في الصندوق أكثر من ٢٠٠ روبية، وما زاد على المبلغ المذكور يخبر الهيئة الادارية به لتودعه تحت إمضاء الرئيس أو نائبه ، إمضائه في أحد المصارف الذي تنسبه الهيئة الادارية، ولا يجوز سحب أي مبلغ من المصرف إلا بقرار من الهيئة الإدارية.

المادة العشرون: المراقب العام هو الذي يـراقب الحسابـات العامـة والصادرات والواردات ولا يجوز أن يصرف درهم من غير علمه، وعليـه بالاشتراك مع أمين الصندوق أن يقدم إحصاء شهرياً للهيئة الادارية يبين فيه الوارد والمصروف وأن يقدم تقريراً إلى الرئيس في كل خمسة عشر يوماً يبين فيه ملاحظاته حول الجمعية.

الفصل الخامس

الاجتماع

المادة الحادية والعشرون: تجتمع الهيئة الادارية في الأسبوع مرتين على الأقل أو بدعوة من الرئيس عند اللزوم.

المادة الثانية والعشرون: من يتخلف عن الحضور من الأعضاء الاداريين ثلاث جلسات متواليات من دون عذر مشروع يعد مستقيلاً، وكذا من يتخلف خمس جلسات غير متواليات خلال شهر، ويخلفه من حاز دونه من الأصوات في إنتخابات الهيئة العامة.

المادة الثالثة والعشرون: إذا استقال أحد الأعضاء الاداريين يقوم مقامه العضو الذي حاز أكثرية الأصوات من قبل الهيئة العامة، وإذا تساوت الأصوات بين شخصين فللهيئة الادارية الحق في ترشيح من تراه الأنسب لفائدة الجمعية.

الفصل السادس

اللجان

المادة الرابعة والعشرون: تتشكل من أعضاء كل صنعة لجنة قوامها خمسة أشخاص وينتخبون من بينهم رئيساً.

المادة الخامسة والعشرون: وظائف كل لجنة تشجيع الصناعة التي تنتسب إليها وعليها أن تقدم تقريراً شهرياً عن أعمالها للهيئة الادارية.

المادة السادسة والعشرون: إذا أرادت لجنة من اللجان القيام بعمل هام عليها أن تحصل على موافقة الهيئة الادارية قبل كل شيء.

الفصل السابع

المعارض

المادة السابعة والعشرون: تقيم الجمعية معرضين في كل سنة و:

أ ـ يعلن زمن المعرض ومحله في الصحف المحلية قبل إفتتاحه بأربعة أشهر على الأقل.

ب ـ تقدم الجمعية جائزة لا تزيد على عشرة جنيهات ولا تقل عن الخمسة للفائز الأول من كل صنف، وتعلن في الصحف أسماء الفائزين الثاني والثالث.

المادة الثامنة والعشرون: تؤلف هيئة لفحص المواد المقدمة للمعرض من خمسة أعضاء، ثلاثة من محنكي تلك الصناعة وإثنان من الهيئة الادارية (للجمعية ـ ك. م.).

المادة التاسعة والعشرون: على كل من يود الاشتراك في أحد المعارض التي تقيمها الجمعية أن يدفع رسم دخولية قدره خمس روبيات ويقدم طلباً تحريرياً لإدارة الجمعية قبل إبتداء زمن إفتتاح المعرض بشهرين على الأقل.

المادة الثلاثون: إن المواد التي تقدم إلى المعرض ترجع لأصحابها بعد إنتهاء زمن العرض، ولأصحابها الخيار لبيعها أو إهدائها أو إبقائها في الجمعية.

الفصل الثامن

الواجبات

المادة الحادية والثلاثون: على كل منتسب إلى الجمعية إذا خالف مقررات الهيئة الإدارية أو أخل بمبادئها يعاقب بالعقوبات المدرجة في باب العقوبات[٣].

المادة الثانية والثلاثون: المقامرة والسكر داخل بناء الجمعية والدخول إلى الجمعية في حالة السكر ممنوع بتاتاً.

العقوبات

المادة الثالثة والثلاثون: العقوبات التي يعاقب بها المشترك بعد إجراء التحقيق وثبوت المخالفة هي كما يأتي:

أ ـ الإنذار.

ب ـ الإخراج من الجمعية الوقتي.

ج ـ الفصل النهائي.

---

(٣) ننقل نص المادة من دون تصرف.

الفصل التاسع

مواد عامّة

المادة الرابعة والثلاثون: لا يجوز لأي أحد أن يلقي خطاباً في الجمعية أو محاضرة ما لم يخبر الإدارة بموضوع محاضرته واليوم الذي يريد فيه إلقاءها، وعلى الهيئة الادارية أن تخبر بموافقتها على طلبه أو عدم الموافقة، وإذا كانت محاضرته أو خطابه مكتوباً أن يقدم نسخة منه لتحفظ في الجمعية.

المادة الخامسة والثلاثون: للهيئة الادارية الصلاحية في تبديل أو إضافة مواد جديدة على نظام جمعيتها وذلك بموافقة ثلثي أعضائها.

المادة السادسة والثلاثون: للهيئة الادارية الحق في حسم جميع الخلافات[4] التي تنشأ بين أعضائها في داخل الجمعية أو خارجها بكل الطرق المتيسرة لديها.

المادة السابعة والثلاثون: تتوسط الجمعية لإيجاد أعمال لمنتسبيها العاطلين.

المادة الثامنة والثلاثون: يتكون مجلس للنظر في الأمور الهامة ذات العلاقة القوية بمقدرات[5] الجمعية من الهيئة الادارية ورؤساء اللجان.

المادة التاسعة والثلاثون: للجمعية الحق بتشكيل فروع لها في أنحاء القطر العراقي على أن تكون الفروع تابعة للمركز العام بكل ما يفهم من معنى التبعية.

---

(٤) في النص: الإختلافات.

(٥) في النص: في مقدرات.

الملحق رقم - ٢ -

تقرير الدكتور فائق شاكر

نائب الدليم المقدّم إلى مجلس النوّاب
في الجلسة الخامسة عشرة من الاجتماع الاعتيادي
لسنة ١٩٣٠ المصادف ١١ كانون الأول سنة ١٩٣٠

«نظراً لاشتغالي مدة سنوات عديدة في تطبيب العمال في العراق وجدت أن حقوقهم مغدورة بسبب فقدان تشريع خاص يحفظ حقوقهم، لذلك اقترح على الحكومة الموقرة -إستناداً على المادة ٣٩ من النظام الداخلي سن لائحة قانونية تحتوي على النقاط الأساسية الآتية:

أولاً: تحديد ساعات العمل.
ثانياً: إعطاء أجور أيام العطلات والأعياد الرسمية للعمال الدائمين.
ثالثاً: حفظ حقوق العمال من اعتساف أصحاب رؤوس الأموال.
رابعاً: تثبيت حقوقهم أيام المرض والاعتناء بتطبيبهم عند المرض.
خامساً: وضع الضمان اللازم ضد الاستغناءات الكيفية في قضية العمال الدائمين.
سادساً: إعطاء العمال تعويضات إذا أصيبوا بقضاء من جراء العمل.
سابعاً: منح تقاعد من صندوق الشركات للعمال المشتغلين في تلك الشركات سنين طويلة وعجزوا عن العمل لتقدمهم في السن.

ثامناً: منع تشغيل الصبيان.

تاسعاً: ترجيح أبناء البلاد في أعمال الشركات الأجنبية في الأعمال التي يمكن للعامل العراقي اداؤها. يؤيدني في اقتراحي هذا الزملاء المحترمون المحررة أسماؤهم أدناه».

الملحق رقم - ٣ -

نص مشروع "قانون العمل العراقي"

الذي قدمه محمد صالح القزاز
رئيس "جمعية أصحاب الصنائع"

بتاريخ ١٩٣١/٣/٣١ إلى رئاسة مجلسي الوزراء والنواب
ووزراء الداخلية والعدلية والاقتصاد والمواصلات

أولاً: تحديد ساعات العمل بثمان في اليوم نهاراً، على أن يمنح العمال من ضمنها نصف ساعة للإستراحة وتناول الطعام، وست ساعات للذين يشتغلون ليلاً.

ثانياً: منح العمال أجورهم خلال العطل الرسمية.

ثالثاً: منح العمال أجورهم خلال العطل الطبية، وعدم قطع الأجور من الذين يبقون في مستشفيات المعامل.

رابعاً: إعطاء العامل تعويضاً مالياً إذا أصيب بعطل حين إشتغاله وإعطاء عائلته مخصصات إذا توفي أثناء العمل أو إذا أصيب بحادث لا يرجى شفاؤه منه.

خامساً: إعطاء تقاعد للعمال المشتغلين سنوات متعددة عندما يعجزوا عن العمل لتقدمهم في السن.

سادساً: منع تشغيل الأطفال الذين يقل سنهم عن ١٤ سنة في المعامل.

سابعاً: منع تشغيل الأجانب في الأمور التي لا تحتاج إلى اختصاص فني بصورة قطعية.

ثامناً: تدريب أبناء البلاد على مزاولة الأشغال الفنية كي يحلوا محل الأجانب بموجب مدد معينة.

تاسعاً: محافظة حقوق العمال من إضطهاد أصحاب رؤوس الأموال ورؤساء المعامل والشركات إما بتأسيس مكتب للعمال أو بتشكيل لجان

كلجان الانضباط تكون مهمتها النظر في دعاوى العمال وشكاويهم وأسباب إنفصالهم... الخ.

عاشراً: كيفية الاستغناء عن العمال الدائميين واعطاؤهم مساعدات مالية كاكرامية بنسبة إستخدامهم، على أن يرجعوا إلى أشغالهم عندما يكون إحتياج ما في المحلات التي كانوا مستخدمين فيها.

أحد عشر: إعطاء مساعدات مالية سنوياً لمؤسسات العمال التي ثبت تمسك العمال بها والتي تثبت إنها تمثل جماعات العمال، لصرفها على تدريس الأميين منهم ومساعدة مطاليبهم بصورة إضطرارية.

إثنا عشر: بناء منازل محتوية على الشروط الصحية للعمال الذين يعيشون خارج البلد[1] والاعتناء بحالتهم.

ثلاث عشر: تقسيم البعثات التي توفدها الحكومة على حسابها إلى صناعية وعلمية، وتكليف الشركات النفطية وإدارتي الميناء والسكك الحديدية بإيفاد عدد معين من العمال سنوياً لتحصيل العلوم المختصة على حساب تلك الشركات.

أربع عشر: تحديد الأجرة اليومية لأصحاب الصناعات المتنوعة وجعل الحد الأدنى كاف لمعيشة العامل حسبما يتطلبه الوقت.

خمس عشر: تزيد عدد المدارس الصناعية في القطر، وإنشاء شعب ليلية عالية لتدريس العلوم الميكانيكية مجاناً للعمال المستخدمين في المعامل نهاراً.

ست عشر: منح العمال الدائميين عطلة سنوية (اسبوعين) أسوة بالأنظمة المتبعة في سائر البلاد.

سبع عشر: يخصص مبلغ سنوي يصرف من قبل المخترعين لإنجاز إختراعاتهم بعد أن تتأكد المراجع المختصة عن صحة مدعاهم على أن يتعهدوا بدفع المبالغ عند إكمالهم إختراعاتهم أو عند عدم إمكانهم إنجازها.

---

(١) يقصد خارج المدينة.

ثمان عشر: تؤسس مدارس داخلية لتربية أولاد العمال (أصحاب الحرف الواطئة) الذين لا تكفي أجورهم لسد احتياجاتهم وعائلاتهم.

تسع عشر: عدم تشغيل المصابين بأمراض سارية لا يمكن شفاؤهم منها والذين يثبت عليهم سوء السلوك كالسراق الخ.

المصادر والمراجع

- الوثائق والمصادر -

المركز الوطني للوثائق (بغداد)، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي:

رقم الملفة: د / ١٤، موضوع الملفة: الأحزاب السياسية.

رقم الملفة: د / ٦ / ٣، موضوع الملفة: الداخلية - ١٩٣١.

رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٤ - ١٩٢٨.

رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٦ (تقرير الجنرال ف. د. هامند).

رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك (١٩٢٩ - ١٩٣١)، التقرير الخاص الذي أعدته الحكومة العراقية عن السكك.

رقم الملفة: ص / ١٠، موضوع الملفة: السكك ١٩٢٩ - ١٩٣٢. تقرير اللجنة المالية عن السكك الحديدية في العراق.

رقم الملفة: ص / ٣ / ٢، موضوع الملفة: شركة النفط التركية - ١٩٢٢.

رقم الملفة: ص / ٣ / ٢، موضوع الملفة: شركة النفط التركية - ١٩٢٦.

رقم الملفة: ص / ٣ / ٢، موضوع الملفة: شركة النفط العراقية - ١٩٢٧.

رقم الملفة: ص / ٥ / ٣، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم. تقرير وزارة الداخلية عن العمل والعمال في العراق سنة ١٩٣١.

رقم الملفة: ص / ٣ / ٥، موضوع الملفة: العمال وما يتعلق بهم (٧ / ١ - ١٧ / ١٢ / ١٩٣٢).

File N° 144 / 522, 1916
File N° 164 / 102, 1916 - 1917.
File N° 146 / 62, 1918.

File N° 19 / 11, 1921.
File N° 57 / 19 - 9 - 1, 1923.
File N° 19 / 11, 1931.
File N° 80 / 19, Establishment General, 1917.
File N° 164 / 2 - I, Labour Baghdad, 1917 - 1918.
File N° 164/4, Laboureres of Baghdad, — 1918.
File N° 164 / 118, Labour Con:tractor.
File N° 164 / 33, Labour, 1918
File N° 164 / 24, Labour, 1919.
File N° 164 / 37, Labour, 1920 - 1921.
File N° 164 / 20, Labour, The Bombay - Panjab Labour Agency, 1919 - 1920.
File N° 164/ 15, Labour for Mahmudhya canal, 1918.
File N° 164/ 5, Labour from Dizful, 1917 - 1918.
File N°164 / 30, Labour, Maltes Labour for Mesopotamia, 1919.
File N° 164/32, Office of Civil Commissoner - Baghdad, Labour, 1918 - 1920.
File N° 164/4, Progress Reports from the Controller of labour, 1919 - 1920.
File N° 45 / 11, Railways (1922 - 1925)
File N° 45 / 36, Railways - 1924.

«الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦»، بغداد، ١٩٣٦.
الشيخ محمد الشيخ خليفة بن حمد بن موسى النبهاني، التحفة النبهانية، الجزء التاسع (تأريخ البصرة)، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٤٢هـ.
«العراق في رسائل المس بيل»، ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط، قدم له وزاده تعليقاً عبد الحميد العلوجي، بغداد، ١٩٧٧.
«محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٨» (الاجتماع الاعتيادي)، بغداد، ١٩٢٨.
«محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية الثالثة. إجتماع سنة ١٩٣٠» (الاجتماع الاعتيادي)، بغداد، بلا.
«محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية الثالثة. إجتماع سنة ١٩٣١» (الاجتماع الاعتيادي)، بغداد، ١٩٣١.
«محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية الثالثة. الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١»، بغداد، بلا.
«محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية الخامسة. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤»، بغداد، ١٩٣٥.
«محاضر مجلس النواب. الدورة الانتخابية السادسة. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥»، بغداد، ١٩٣٦.

«النصرة في أخبار البصرة للقاضي أحمد نور الأنصاري. تقرير قدمه سنة ١٢٧٧ هـ إلى منيب باشا والي البصرة»، تحقيق الدكتور يوسف عز الدين، بغداد، ١٩٧٦.
«النظام الداخلي لجمعية أصحاب الصنائع»، مطبوع على الآلة الكاتبة ومحفوظ لدى محمد صالح القزاز.
«وثائق ومراسلات بين نقابات العمال العراقية ومثيلاتها الأجنبية من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٥»، مكتبة المجمع العلمي العراقي.
«وليم ويلكوكس (السير)، ري العراق ومقدمة عن مستقبل العراق»، الجزء الأول، بغداد، ١٩٣٧.

«A summary of the history, with suggestions, and recommendations of the Seven Jail Labour and Porter Corps, employed in Mesopotamia from October 1916 to July 1919», Baghdad, 1920.

«Basrah Port. Administration Report for the financial year 1925-1926», Baghdad, 1927.

«Basrah Port. Administration Report for the financial year 1926-1927», Baghdad, 1927.

Edmonds C.J., Kurds, Turks and Arabs. Politics, travel and research in North-Eastern Iraq 1919-1925, London, 1957.

Hamilton A.M., Road through Kurdistan, London, 1937.

«Iraq Railways. Administration Report for the year 1924-1925», Baghdad, 1925.

«League of Nations. Frontier between Turkey and Iraq», Geneva, 1926.

«Mark Sykes, The Caliphs last heritage. A short history of the Turkish Empire», London, 1915.

«Report by His Britannica Majesty's to the Council of the League of Nations on the administration of Iraq for the year 1926», London, 1927.

«Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the administration of Iraq for the year 1931», London, 1931.

«Special report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the progress of Iraq during the period 1920-1931», London, 1931.

«Summary of foreign trade statistics, 1927-1961», Baghdad, 1961.

«The economic development of Iraq. Report of a mission organized by the International Bank of Reconstruction and Development at the request of the Government of Iraq», Baltimore, 1952.

«The Iraqi Directory. A general and commercial Directory of Iraq, 1936», Baghdad, 1936.

Wilson A.T., Mesopotamia 1917-1920. A clash of loyalties, London, 1930.

ـ المقابلات الشخصية ـ

أربع مقابلات مع محمد صالح القزاز في ٣١ / ٧ و ١ و ٢٢ / ٨ و ٨ / ٩ / ١٩٧٩.
مقابلة مع إبراهيم عبد الجبار القزاز بتأريخ ٨ / ٩ / ١٩٧٩.

ـ المراجع ـ
باللغة العربية

أنور المائي، الأكراد في بهدينان، موصل، ١٩٦٠.

«أيام من ثورة العشرين في بغداد»، ترجمة وإعداد الدكتور صالح جواد الكاظم، ـ «العراق»، بغداد، ٢٩ حزيران ١٩٧٨.

«التركيب الطبقي للبلدان النامية»، تأليف مجموعة من العلماء السوفييت، ترجمة الدكتور داود حيدو ومصطفى الدباس، دمشق، ١٩٧٢.

حميد جاعد، الصحافة العمالية. نشأتها، مهامها، أهميتها، ـ مجلة «العامل المعاصر»، بغداد، العدد السابع، ١٩٧١.

حميد حمدان التميمي، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤ ـ ١٩٢١، رسالة ماجستير، بغداد، ١٩٧٥.

خالد حبيب الراوي، من تأريخ الصحافة العراقية، بغداد، ١٩٧٨.

رزاق إبراهيم حسن، تأريخ الطبقة العاملة في العراق بين الإضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨ ـ ١٩٦٨، بيروت، ١٩٧٦.

رزاق إبراهيم حسن، الشخصية العمالية في القصة العراقية، بغداد، ١٩٧٧.

رزاق إبراهيم حسن، الصحافة العمالية في العراق، بغداد، ١٩٧٩.

رزوق شماس، مشكلة العمال في العالم وفي العراق، بغداد، ١٩٣٦.

رؤوف حسن، العمال في القصة الكردية، ـ «العراق»، ١٥ آذار ١٩٧٩.

زاهدة إبراهيم، كشاف الجرائد والمجلات العراقية، بغداد، ١٩٧٦.

سامي عبد الحافظ القيسي، آفاق في الحركة الوطنية. الإضراب العام سنة ١٩٣١ في العراق، ـ «آفاق عربية»، بغداد، العدد التاسع، أيار ١٩٧٦.

سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٣٦، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٧٥.
سعيد عبود السامرائي، الإنماء الصناعي وقواعده الأساسية في العراق، بغداد، ١٩٦٠.
سعيد عبود السامرائي، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، النجف، ١٩٧٣.
سليم طه التكريتي، الصحافة العمالية في العراق وما رافق ظهورها من ملابسات سياسية، - مجلة «العاملون في النفط»، بغداد، العدد ١٠٠، تشرين الأول ١٩٧٠.
شهاب أحمد الحميد، تأريخ الطباعة في العراق. مطابع القطاع الخاص (١٨٣٠ - ١٩٧٥)، الجزء الأول، بغداد، ١٩٧٦.
شهاب أحمد الحميد، المدخل لدراسة تأريخ الطباعة في العراق، مجلة «الثقافة»، بغداد، العدد الثالث، آذار ١٩٨٠.
صادق قدير الخباز، نصف قرن من تأريخ الحركة النقابية في العراق، بغداد، ١٩٧١.
طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق، بغداد، ١٩٣٩.
عباس العزاوي، تأريخ العراق بين احتلالين، المجلد السابع، بغداد ١٩٥٥؛ المجلد الثامن، بغداد، ١٩٥٦.
عبد الرزاق الحسني، تأريخ الصحافة العراقية، الطبعة الثالثة، صيدا ١٩٧١.
عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الطبعة الثالثة، صيدا - بيروت، الجزء الأول ١٩٦٥، الجزء الثاني ١٩٦٥، الجزء الثالث ١٩٦٦.
عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، الطبعة الثانية، صيدا، ١٩٥٨.
عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد، ١٩٧٨.
عبد الرزاق مطلك الفهد، تأريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢ - ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، القاهرة، ١٩٧٧.
عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، بغداد.
عبد السلام الناصري (أبو نصير)، معارك طبقية، بغداد، بلا.
عبد الغني الملاح، تأريخ الحركة الديمقراطية في العراق، بغداد، ١٩٧٥.
عبد اللطيف عبد الرحمن عبد المجيد، الفكر الاشتراكي في الأدب العراقي ١٩١٨ - ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، بغداد، ١٩٧٦.
علي جواد الطاهر، الدكتور، محمود أحمد السيد، بيروت، ١٩٦٩.
علي الوردي، الدكتور، لمحات إجتماعية من تأريخ العراق الحديث، الجزء الخامس، القسم الأول، بغداد، ١٩٧٧.
فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، بغداد، ١٩٧٦.

فاروق صالح العمر، الدكتور، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ - ١٩٣٢، بغداد، ١٩٧٨.
فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، بغداد، ١٩٧٦.
قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٨.
كمال مظهر أحمد، الدكتور، من تأريخ تكون الطبقة العاملة العراقية، - «التآخي»، بغداد، ١ أيار ١٩٧١.
«المجموعة الكاملة لقصص محمود أحمد السيد»، إعداد وتقديم الدكتور علي جواد الطاهر والدكتور عبد الآله أحمد، بغداد، ١٩٧٨.
محمد سلمان حسن، الدكتور، التطور الإقتصادي في العراق. التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (١٨٦٨ - ١٩٥٨)، الجزء الأول، صيدا، بيروت، ١٩٦٥.
محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث (١٩١٨ - ١٩٥٨)، بيروت، ١٩٦٥.
محمد أحمد محمود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢ - ١٩١٨، رسالة ماجستير، بغداد، ١٩٨٠.
«مساهمة في كتابة تأريخ الحركة النقابية في العراق. نبذة تأريخية عن حركة العمال النقابية في العراق خلال ربع قرن»، - مجلة «الثقافة الجديدة»، بغداد، العدد ٣٩، آب ١٩٧٢.
«معالجات عمالية»، منشورات «الثقافة الجديدة»، بغداد، ١٩٧٥.
ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً (١٨٩٤ - ١٩٧٤)، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٧.
«النقابي الأول محمد صالح القزاز يتذكر»، - «وعي العمال»، بغداد، العدد ٥١١، ٢٨ نيسان ١٩٧٩.
نوري خليل البرازي، الدكتور، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، القاهرة، ١٩٦٧.
هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، بغداد، ١٩٤٦.
هاشم علي محسن، تطور الحركة النقابية في العراق، بغداد، ١٩٦٦.

باللغة الكردية

علاء الدين سجادي، كه شتيتك له كوردستانا (رحلة في كردستان)، بغداد، ١٩٥٦.
كه مال مه زهه ر ئه حه د ، جه ند لايه ره يه ك له ميژووى جينى كريكارى كورد (صفحات من تأريخ الطبقة العاملة الكردية)، - «رۆشنبيرى نوێ» (المثقف الجديد) (مجلة)، بغداد، العدد ٧٢، شباط ١٩٧٩.

باللغة الانكليزية

Al-Habib M.M., The labour movement in Iraq, «Middle Eastern Affairs», New York, 1956.

Coke R., Baghdad — the city of the peace, London, 1927.

Dagobert Von Mikusch, Mustafa Kemal between Europe and Asia, London, 1931.

Ghassan R. Atiyyah, Iraq 1908-1921. A political study, Beirut, 1973.

Haldane A.L., The Insurrection Mesopotamia, 1920, London, 1922.

Ireland P.W., Iraq. A study in political development, London, 1937.

Khadhiri R., Labour and industry in Iraq. A Thesis submitted to the Faculty of the University of Mississippi, May 1958.

Kinch E.A., Social effects of the oil industry in Iraq, — «International Labour Review», Geneva, Vol. LXXV, No. 3, March 1957.

Langley K.M., The industrialization of Iraq, Cambridge, 1961.

Longrigg S.H., Four centuries of Modern Iraq, London, 1925.

Longrigg S.H., Iraq 1900 to 1950. A political and economic history, London, 1953.

Morris J., The Hashemite Kings, London, 1959.

Napier G., The Road from Baghdad to Baku, — «The Geographical Journal», London, Vol. LII, No. 1, January 1919.

Shwadran B., The Middle East. Oil and the Great Powers, New York, 1965.

Young H., The independent Arab, London, 1933.

Zaki Saleh, Mesopotamia (Iraq) 1600-1914. A study in British Foreign Affairs, Baghdad, 1957.

باللغة الروسية

أوهانيسيان ن. و.، حركة التحرر الوطني في العراق (١٩١٧ - ١٩٥٨)، يريفان، ١٩٧٦.

«تكون الطبقة العاملة في بلدان آسيا وأفريقيا»، موسكو، ١٩٧١.

كاتلوف ل. ن، انتفاضة ١٩٢٠ الوطنية التحررية في العراق، موسكو، ١٩٥٨.

كارسون ن. ك.، المشرق العربي. العراق، موسكو، ١٩٢٨.

كمال مظهر أحمد، إضراب عمال نفط كركوك عام ١٩٤٦، - مجلة «شعوب آسيا وأفريقيا»، العدد السادس، ١٩٦٨.

كمال مظهر أحمد، من تأريخ تكون الطبقة العاملة العراقية، في كتاب «تكون الطبقة العاملة في بلدان آسيا وأفريقيا»، موسكو، ١٩٧١.
كوبرمان م.، الحركة العمالية في العراق، ـ مجلة «الشرق الثائر»، موسكو، العدد السادس، ١٩٣٤.
ليفين ي.، العراق، موسكو، ١٩٣٧.
ميرسكي ك. ي.، العراق في العهد المضطرب، موسكو، ١٩٦١.
نوفيجيف أ. د.، دراسة إقتصاد تركيا قبل الحرب العالمية الأولى، موسكو ـ لينينغراد، ١٩٣٧.

الصحافة العمالية

«العامل» (جريدة)، بغداد، العدد الأول، ٨ أيلول ١٩٣٠.
«العمال» (جريدة)، الموصل، العدد الأول، ٥ أيلول ١٩٣١.
«نداء العمال»، بغداد، العدد الأول، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠.
«وعي العمال» (مجلة)، بغداد، العدد ٥١١، ٢٨ نيسان ١٩٧٩.

الجرائد والمجلات

«إتحاد الشعب» (جريدة)، بغداد، أيار ١٩٦٠ .

«الإخاء الوطني» (جريدة)، بغداد، آب ـ تشرين الثاني ١٩٣١؛ كانون الثاني، أيار ـ آب ١٩٣٢؛ آذار ١٩٣٤ .

«الأخبار» (جريدة)، بغداد، تموز وتشرين الثاني ١٩٣١ .

«الاستقلال» (جريدة)، بغداد، أيلول ١٩٢٧؛ مارت ١٩٢٩؛ نيسان ـ حزيران ١٩٣١، شباط ـ أيار وحزيران وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٣١ .

«الأهالي» (جريدة)، بغداد كانون الثاني ونيسان وتموز ١٩٣٢ .

«البلاد» (جريدة)، بغداد، تشرين الأول ١٩٢٩ .

«تيكه يشتنى راستى» (فهم الحقيقة) (جريدة باللغة الكردية) بغداد، ١٩١٨ .

«الثقافة الجديدة» (مجلة)، بغداد، أيار ١٩٧١ .

«الحاصد» (مجلة)، بغداد، ١٤ شباط ١٩٢٩؛ ٧ و ١٤ آب و ١١ أيلول و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠؛ ٢١ كانون الثاني ١٩٣١ .

«خه بات ـ النضال» (جريدة)، بغداد، تشرين الأول ١٩٦٠ .

«الدليل» (جريدة)، بغداد، مايس ١٩٢٩ .

«الرصافة» (جريدة)، بغداد، حزيران ١٩٣٠ .

«السياسة» (جريدة)، بغداد، شباط ـ آذار ١٩٣١ .

«الشباب» (مجلة)، بغداد، العدد الأول، ١٦ آب ١٩٢٩ .

«الشعب» (جريدة)، بغداد، تشرين الثاني ١٩٣٠ .

«صدى العهد» (جريدة)، بغداد، شباط ـ أيار وتموز ـ آب ١٩٣١ .

«صوت العراق» (جريدة)، بغداد تشرين الأول ١٩٢٩ .

«العالم العربي» (جريدة)، بغداد، شباط وأيار ١٩٢٧؛ حزيران - تشرين الثاني ١٩٢٩؛ ١٩٣٠؛ كانون الثاني - شباط وحزيران - آب وتشرين الأول ١٩٣١؛ ١٩٣٢؛ كانون الثاني - شباط ١٩٣٣؛ كانون الثاني ١٩٣٦.
«العراق» (جريدة)، بغداد، أيلول ١٩٢٠؛ حزيران - تشرين الأول ١٩٢٢؛ كانون الثاني - شباط وتشرين الأول - تشرين الثاني ١٩٢٤؛ شباط - أيار وكانون الأول ١٩٢٧؛ كانون الثاني و آذار - تموز و أيلول - تشرين الثاني ١٩٢٨؛ شباط ١٩٣٠؛ ١٩٣١.
«العرب» (جريدة)، بغداد، ١٩١٨.
«لغة العرب» (مجلة)، بغداد، تموز ١٩١١؛ كانون الثاني وآذار ونيسان وأيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني ١٩١٢؛ كانون الثاني وآذار وأيار وحزيران ١٩١٣؛ كانون الثاني ١٩١٤.
«المعارف» (جريدة أسبوعية)، بغداد، كانون الأول ١٩٢٩.
«نداء الشعب» (جريدة)، بغداد، تشرين الأول ١٩٢٩؛ تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٣٠؛ كانون الثاني - آذار ١٩٣١.

«Baghdad times», December 1930.
«Basrah times», May 1921.
«The Times of Mesopotamia», March 17th 1931, Golden Souvenir Issue.

الفهرست

ثورة العشرين

في

الاستشراق السوفيتي

تاليف

الدكتور كمال مظهر أحمد

كلية الآداب ـ جامعة بغداد

١٩٧٧

مقدمة

تحتل «ثورة العشرين» بأحداثها وزمانها مكانة بارزة في تأريخ العراق المعاصر • وبالرغم من الدراسات الكثيرة المكرسة لها فان جوانب عديدة منهـا ما تزال بحاجـة الى فحص عميق لا تأريخي فحسب ، بل وكذلك اجتماعي واقتصادي وادبي • فبالنسبة لهذا الاخير ، مثلا ، يحق لنا ان نسأل : ألا تحتوي أحداث «ثورة العشرين» على مواضيع حساسة من شأنها تحريك وجدان القاص العراقي ليقدم للناس دروسا معبرة ونماذج حية تجسد بطولات الاف الشهداء الذين وضعوا اللبنـة الاولى في صرح استقلال البلاد وسيادتها الوطنيـة ؟ • أما الاسئلة التي تفرض نفسها في المجال التأريخي فانها تزيد اهمية من ذلك بكثير•

جذبت «ثورة العشرين» انظار المستشرقين السوفيت منذ بداية العشرينيات ، فتطرق الى وقائعها عدد كبير منهـم • وهم متفقون جميعا على تقييمها عاليا • كما انهم تطرقوا الى مواضيع مهمة هيأت ظروف انفجار الثورة أو رافقتها أو نجمت عنهـا ، باسلوب قلما نجد له مثيلا في الدراسات الاخرى ، ولاسيما الدراسات الاجنبية التي تطرقت الى الموضوع بشكل أو بآخر• وأخيرا فان بحوث المستشرقين السوفيت عن «ثورة العشرين» تحتوي على معلومات مفيدة نادرا ما اطلع عليها القارىء العراقي• كل ذلك دفعني الى اعداد هذه الدراسة التي أرجو ان تكـون مساهمة في وضع «الثورة على منضدة التشريح العلمي» بقصد دراستها «دراسة موضوعيـة في مختلف جوانبهـا الحسـنة

والسيئة»[1]. وارتأيت ان يكون البحث المكثف عن الاستشراق الروسي ومن ثم السوفيتي بمثابة مدخل الى صلب الموضوع لا لانه يحتوي على معلومات قد تكون مفيدة بالنسبة للدارس والمتتبع وطريفة بالنسبة للقارىء فحسب ، بل كذلك لان من شأنه تقديم صورة أوضح للامكانات التي اعطت عددا كبيرا من المستشرقين قدرة التطرق الى جوانب شتى من« ثورة العشرين » باسلوب جاد .

(1) الدكتور علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الخامس (حول ثورة العشرين) ، القسم الاول ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٤ .

لمحة عن الاستعراب الروسي والسوفيتي

جذب الشـــرق كمهبط للوحي ومبعث للاديان الرئيســـة ، وكنقطة اشعاع للحضارات الاولى، وكأغنى بقاع «العالم القديم» قاطبة ، جذب أنظار الاوروبيين على مر العهود باشكال مختلفـة وبدوافع متباينة جاء تغييرها أمرا حتميـا لازم تغيـير الظروف . ولئن كنا نعرف الكثير عن اهتمامات سكان الغرب والى حد أقل الوسط الاوروبي بهذا الشرق ، فان ما نعرفه عـــن اهتمامـات مشابهة لسكان الشرق الاوروبي يكاد يكون قريبا مـــن بعض التصورات الغامضة وصلنا الكثير منه ، ان لم يكن كله ، عـــن طريق «المياه الدافئة» التي تطرق الى جوانب معينـــة منهـا كل مؤرخ غربي قدم شيئا عن أطماع روسيا القيصرية في أقطـــار الشرقين الادنى والأوسط . أما ما يسبق ذلك فان ما نعرفه عنـــه ليس أكثر من بداية الدرس الاول في درب علمي طويل وشائك بامكان بحثه اعطاء اجوبة مقنعة على أسئلة تأريخيـــة واحيانـا سياسية تفرض نفسها بالحاح ، او على اقل تقدير يكون من شأنه اعطاء صورة مفيدة وشيقة عن تاريخ ماض وسيط وحديث . او ليس من الطريف والمفيد بل وحتى من الواجب ان نعرف انه كان للروس أكثر من (ابن فضلان) واحد بلغوا أقاصي المنطقة منذ قرون مضت وكان لكل منهم هدفه ولمعظمهم واجباته . لاشك ان بامكاننا ان نصل الى شيء ما جديد من خلال أحاديث رئيس الدير الروسي دانيال الذي قضى حوالي العامين (١١٠٦ــ١١٠٨) في مناطق شرقية حساسة شهدت صدامات مصيرية رافقت وصول

حملة الصليب الى ارضها يومذاك . فلقد بلغ دانيال القدس بعد سقوطها بيد الصليبيين بفترة وجيزة وسجل ملاحظات ومعلومات عن مناطق ومظاهر زارها تدخل اليوم في عداد الاثار المفقودة ، وتكلم بتفصيل عن ثروات القدس الطائلة وعن الاعداد الكبيرة من الخنازير و «النمور الرقطاء» والاسود وغيرها في حوض الاردن ، ووصف معارك وقعت بين الصليبيين والمسلمين و زار المعسكرين حيث حظي باحترام الطرفين فاصبح لكل ما سجل قيمته كمصدر أصيل مما دفع الاخرين لترجمته الى الفرنسية والالمانية واليونانية لاغراض علمية جغرافية ـ أثنوغرافية وتأريخية[1] .

وبعد فترة ذهب القسيس اگريفين الى مناطق ابعد من التي بلغها سلفه . فقد زار في سبعينيات القرن الرابع عشر الى جانب القدس كلا من دمشق وأنطاكيا ووصل القاهرة والاسكندرية وكتب بدوره عن «فواكه الاردن الكثيرة» وعن «تفاحه الفردوسي» وعن انتاج العرب لكميات كبيرة من الزجاج في فلسطين[2] . ومن بعده قطع ڤاسيلي آسيا الصغرى كلها ، ثم زار سوريا وفلسطين ووصل في كانون الاول من العام ١٤٦٥ الى مدينة القاهرة بعد ان مر قبل ذلك بحلب وحماه وحمص ودمشق والرملة وغزة فأصبح الاول من بين الروس الذين سلكوا مثل هذا الطريق

---

(١) للتفصيل راجع : ب.م. دانتسيگ ، الشرق الادنى في العلم والادب الروسي ، باللغة الروسية ، موسكو ، ١٩٧٣ ، ص ٨ـ١٠ .

(٢) طبعت رحلته في بطرسبورغ في العام ١٨٩٦ (راجع : ب.م. دانتسيگ ، الشرق الادنى في العلم والادب الروسي، ص ١٣ ، ٤٢٠) .

لبلوغ الاراضي المقدسة ووادي النيل . وخلال جولته في هذه الديار ، التي استغرقت ثمانية أشهر ، سجل ڤاسيلي ملاحظات قيمة عن مواقع المدن والانهار ونظم الري والحمامات ، عن الاسواق التجارية والخانات وعن أسوار المدن وتحصيناتها ، عن السكان ومعتقداتهم . فان مدينة حلب ــ كما يذكر ڤاسيلي ــ كبيرة لدرجة يمكن مشاهدتها على بعد كبير . وفي دمشق تجارة نشطة . وان القاهرة كبيرة جدا جدا ، ففيها الاف «من الشوارع والدرابين» التي «تضيئها المصابيح الزيتية» وتحيط بها آلاف مؤلفة من الدور(٣) . ومن بعده باقل من قرن حدد ڤارسانوفي مساحة القاهرة باربعة وعشرين ميلا مربعا (قدر عرضها بميلين وطولها باثني عشر ميلا)(٤) .

تتابعت «الرحلات الروسية» وتشعبت نتائجها وتنوعت دوافعها . فان زاسيم الذي وصل الى القسطنطينية وبعدها زار فلسطين (نيسان ١٤٢٠) ومنها ذهب الى قبرص ، ترك لنا ، من بين ما ترك ، قائمة تحمل أسماء «الاصقاع التي كانت تخضع لسلطان مصر» مع ذكر دقيق لحكام القاهرة ودمشق أشاد باهميتها الاكاديمي كراچكوفسكي(٥) . وازداد بالتدريج عدد التجار الروس الذين وصلوا الى العديد من مدن آسيا الصغرى

---

(٣) راجع : ب.م. دانتسيگ ، الرحالة الروس في الشرق الادنى ، باللغة الروسية ، موسكو ، ١٩٦٥ ، ص٢٠ــ٢١ . طبعت رحلة ڤاسيلي في بطرسبورغ في العام ١٨٨٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

(٥) الاكاديمي ايگنات يوليانوڤيچ كراچكوفسكي ، دراسة عن تأريخ الاستعراب الروسي ، باللغة الروسية ، «المؤلفات المختارة» ، الجزء الرابع ، موسكو ، ١٩٥٨ ، ص ١٦ــ١٧ .

والمشرق العربي ، وكرسوا السنين من حياتهم لهذا الغرض • فان الرحلة التي قام بها التاجر ڤاسيلي ياكوڤليڤيچ گاگار استغرقت اكثر من ثلاث سنوات وشملت مدن القسطنطينية وديار بكر واورفة وحماه وحلب وحمص ودمشق ونابلس والقدس وغزة والقاهرة والاسكندرية • وتكلم عن غوطة دمشق وفواكهها التي أكد انه «لا مثيل لها في العالم كله» • واعطى وصفا دقيقا لمشاق الطريق الى القاهرة التي جلبت منائرها الكثيرة وقلعة الحاكم فيها مع خصوبة وادي النيل واسلوب انتاج السكر في مصر وغير ذلك من الامور انتباهه فسجل عنها ملاحظاته[٦] •

ولئن كنا نعرف الكثير عن رحلة اول اوروبي غربي الى الهند عن طريق البحر وعن دور «ليث البحر» أحمد بن ماجد في ارشاده من مالينديي[٧] وعن تدشين كل ذلك بداية التغلغل البرتغالي في الخليج العربي ، فاننا لا نعرف حتى الان ان التاجر الروسي أفناسي نيكيتين قد سبق ڤاسكودي گاما الى الهند بما لا يقل عن ربع قرن • وكما يذكر الاكاديمي كراچكوفسكي فانه يتفوق على الغربيين الى حد كبير بما يقدم من معلومات • ويورد وصفه لمضيق هرمز في مدخل الخليج العربي دليلا على ذلك ويقول عنه «انه يتباهى قليلا لمعرفته لغات شرقية مختلفة واذ

(٦) راجع : ب.م. دانتسيگ ، الرحالة الروس في الشرق الادنى ، ص ٣٠ـ٣١ .

(٧) نقصد بذلك رحلة فاسكودي گاما في العام ١٤٩٨ والتي ادت الى الكشف لاول مرة عن طريق بحري مباشر من أوروبا الى الهند وذلك في عهد الاستكشافات الجغرافية الكبرى .

الكلمات العربية ـ الفارسية التي يوردها كثيرة للغاية ...»[٨].

كان من الطبيعي ان يزداد عدد الرحالة الروس المتنوعي الاهتمامات الذين زاروا بلدانا مختلفة داخلة في اطار الامبراطورية العثمانية ، بشكل متواز مع تنامي احتكاك الروس بتلك الامبراطورية . وقد قضى بعض هؤلاء الرحالة سنوات عديدة يجوبون خلالها تلك البلدان ويجابهون الاخطار والاهوال في سبيل جمع اكثر ما يمكن من المعلومات التي تحولت فيما بعد الى دليل عمل مساعد للتغلغل الروسي في المنطقة . فيتحدث مؤلف عسكري مجهول في مخطوطة له تحمل اسم «وصف الامبراطورية التركية» عن رحلة طويلة قام بها في مناطق جد شاسعة من الشرق الاوسط وشمالي افريقيا في بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر ، استغرقت حوالي ٦٣ شهرا ، وبالتحديد خمس سنوات وشهرين وعشرين يوما زار خلالها القدس والاسكندرية وابوقير وطرابلس الغرب وتونس والجزائر وغزة ويافا ودمشق وبيروت وحلب والموصل وبغداد وغيرها . وكما جاء في تعليق لناشر هذه الرحلة كتبه في العام ١٨٩٠ فانه «لم يقطع أوروبي آخر في ذلك العهد مثل هذه المساحة الواسعة من الامبراطورية التركية ولم يلاحظ كل هذه الخصائص فيها كما فعل مؤلفنا»[٩] . وكرجل عسكري جلبت انتباهه قضايا لم تجلب انتباه الاخرين الا فيما ندر في مثل ذلك الوقت المبكر .

---

(٨) أ. كراچكوفسكي ، المصدر السابق ، الجزء الرابع ، ص ١٥ـ١٦ .

(٩) مقتبس من : ب.م. دانتسيگ ، الشرق الادنى في العلم والادب الروسي ، ص ٣٤ـ٣٥ .

فهو يتحدث بشيء من التفصيل عن «خصائص العرب الحربية» وعن «خوفهم من الاسلحة النارية» و «تفننهم الكبير في معارك الفرسان»(١٠) ويعطي معلومات مفصلة مهمة عن مواقع الجبال والانهار ، عن اسوار المدن وقلاعها ومداخلها ووجود المدافع فيها او عدم وجودها .

وعن طريق هذه المصادر وغيرها يمكن التوصل الى معلومات تاريخية نادرة بامكانها احيانا تقديم صورة اشمل لاحداث ومواضيع لنا فيها اطلاع اكثر من غيرها . او ليس من الطريف ، بل المفيد ، ان تقرأ ان والي بغداد«داود باشا يعث قبل اعوام ثلاثة مضت ممثلا عنه الى جورجيا بقصد نيل السماح لوالدته بالسفر اليه في بغداد . الا انها ... رفضت باصرار الذهاب الى ارض المسلمين وفضلت حياتها في موطنها الارثدوكسي على حياة النعيم التي كانت تنتظرها في بغداد»(١١) .

في الامكان ايراد أمثلة اخرى كثيرة عن توجهات الروس المبكرة نحو مناطق الشرق الاوسط بدوافع كانت في البداية دينية وتجارية . ومع ظهور السياسة كعنصر محرك جديد دخلت التوجهات تلك مرحلة جديدة ، واتخذت لها طابعا اكثر جدية وتنظيما عما كان عليها في السابق . وكما هو معلوم كانت الحروب الروسية ـ التركية تشكل ذروة التعبير عن التوجه الروسي نحو «المياه الدافئة» الجنوبية واصقاع الشرق الاوسط

---

(١٠) راجع : ا. كراچكوفسكي ، المصدر السابق ، الجزء الرابع، ص ١٧ .

(١١) مقتبس من : ب.م. دانتسيگ ، الشرق الادنى في العلم والادب الروسي ، ص ١٤٧ .

الغنية • فقد شهدت الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن السابع عشر والنصف الثاني من القرن التاسع عشر سلسلة حروب وقعت بين الدولتين من أجل السيطرة على سواحل البحر الاسود والمناطق القريبة منها ـ القفقاس والبلقان مع امتدادات الاولى منها • ان هذه الحروب التي بلغ عددها عشرا وتجاوز مجموع سنواتها ثلاثين عاما ، ازدادت ضراوة وتأثيرا على العلاقات الدولية بشكل متواز مع ازدياد اطماع روسيا وانحلال الامبراطورية العثمانية وتهافت الدول الاوروبية الكبرى على اصقاع الشرق الاوسط المختلفة • ثم جاء مشروع سكة حديد برلين ـ بغداد ورد الفعل الروسي ازاءه ليضفي على المخططات الروسية بعدا جديدا آخر • وقد خصص الروس عشرات الدراسات المستفيضة ووضعوا الخرائط المفصلة للبحث في جميع الاوجه المتعلقة بمشروع سكة حديد بغداد•وبعثوا عددا كبيرا من الاختصاصيين لتعقيبه خطوة فخطوة • وبسرعة بدأ الموضوع ومعه كل ما يتعلق بالمنطقة وسكانها يحتل حيزا كبيرا من التقارير الدبلوماسية المفصلة التي كانت تصل الى وزارة الخارجية الروسية من مصادر شتى عسكرية ومدنية ومن مصادر ذات طابع استخباري(١٢) •

ان القضايا التي عرضناها بشكل مركز للغاية ، فضلا عن عوامل اخرى ، هيأت ارضية مناسبة لظهور الاستشراق الروسي وتطوره بسرعة • فالى جانب الدراسات السوقية والاقتصادية

(١٢) راجع : المهندس يو . ليبيديف ، سكة حديد بغداد وظروف مدها اليوم ، باللغة الروسية ، بطرسبورغ ، ١٩٠٨ ، ب.م. دانتسيگ ، الشرق الادنى في العلم والادب الروسي ، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٥ وغيرها .

بدأت دراسة الشرق علميا في روسيا منذ القرن الثامن عشر[١٣] واستطاعت ان تقطع شوطا كبيرا من التطور خاصة في القرن الماضي الذي شهد ميلاد عدد من المؤسسات التي أولت دراسة بلدان الشرق وشعوبها اهتماما كبيرا مثل «المتحف الاسيوي التابع لاكاديمية العلوم الروسية» الذي تاسس في العام ١٨١٨ في بطرسبورغ ، وقسم الدراسات الشرقية في جامعة بطرسبورغ وقد تم فتحه في العام ١٨٥٥ ، وقسم دراسة اللغات الشرقية التابع للدائرة الاسيوية في وزارة الخارجية الروسية الى جانب جمعيات علمية جغرافية واركيولوجية مختلفة . ان النجاحات التي تم تحقيقها داخل هذه المؤسسات جعلت من المؤرخ المعروف الاكاديمي بارتولد (١٨٦٩ ــ ١٩٣٠) يرى ان الاستشراق الروسي قد تمكن من تحقيق نجاحات اكبر مما حققتها نظائره في بلدان اوروبا الغربية خلال القرن الماضي[١٤] .

بدأ الاستعراب يظهر ويتطور كحقل خاص ضمن الاستشراق الروسي في الفترة نفسها تقريبا . ففي تعليقه على الاستعراب الروسي في القرن الثامن عشر يقول كراچكوفسكي : «ان الحاجة لمعرفة الشرق والثقافة العربية في ذلك العهد أصبحت ملموسة دون شك»[١٥] . وحتى قبل ذلك، وكما يؤكد المستعرب

(١٣) ترتبط الخطوات الاولى لظهور الاستشراق الروسي كحقل علمي مستقل بتأسيس أكاديمية العلوم الروسية في العام ١٧٢٤ حيث بدأ بعد ذلك ظهور دوريات أولت الشرق وشعوبه اهتماما من نوع جديد .

(١٤) ف. بارتولد ، تاريخ دراسة الشرق في أوروبا وروسيا ، باللغة الروسية ، لينينغراد ، ١٩٢٥ ، ص ٢٣٢ .

(١٥) أ. كراچكوفسكي ، المصدر السابق ، الجزء الرابع ، ص٤١ .

الضليع نفسه ، وجدت الكلمات العربية طريقها الى اللغة الروسية، واصبح لنتاجات الحضارة العربية ــ الاسلامية تأثيرها على حقول معينة من الدراسات الفلكية والطبية وغيرها في روسيا[١٦]، بحيث ان شخصية علمية بارزة مثل لومانوسوف (١٧١١ــ١٧٦٥)، الذي تحمل جامعة موسكو اسمه اليوم أخذ يهتم بالمصادر الاصيلة لبعض العلماء المسلمين الكبار[١٧] منهم موفق الدين عبداللطيف بن يوسف البغدادي[١٨]•وكما يؤكد كراچكوفسكي نفسه فان الجذور الاولى للاستعراب الروسي بدأت من نبتة أصيلة غير مقتبسة من الاستعراب الاوروبي[١٩] ، مما يعكس ، بدون شك ، طبيعة الاحتكاك المباشر بين المنطقتين وتنامي الحاجات الجديدة داخل المجتمع الروسي الاقرب من غيره من المجتمعات الاسلامية ومن المشرق العربي •

ولا يمكن بكل تأكيد فصل تطور الاستعراب الروسي عن توجهات القياصرة نحو الجنوب ، وبشكل خاص نحو الاصقاع

---

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٢٨ــ٢٩ .

(١٧) راجع : ب.م. دانتسيگ ، الشرق الادنى في العلم والادب الروسي ، ص ٧٤ــ٧٥ .

(١٨) هو موفق الدين عبداللطيف بن يوسف بن محمد بن علي البغدادي ويعرف بابن اللباد . من فلاسفة الاسلام واحد العلماء المكثرين من التصنيف في الحكمة وعلم النفس والطب والتاريخ والبلدان والادب . مولده ووفاته ببغداد (للتفصيل عنه راجع : «الاعلام» للزركلي ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ، بيروت ، بلا ، ص ١٨٣ــ١٨٤) .

(١٩) ا. كراچكوفسكي ، المصدر السابق ، الجزء الرابع ، ص ٢٩ .

الاسلامية المجاورة لبلادهم ، والتي شكلت سلسلة الحروب الروسية ـ التركية والروسية ـ الايرانية نتيجة حتمية لازمت أحداثها . وهنا نورد بعض الشواهد القليلة لالقاء الضوء على جوانب من هذا الموضوع . ففي كانون الثاني من العام ١٧١٦ صدر قرار خاص من مستوى عالٍ يقضي باختيار خمسة من شبان موسكو لارسالهم الى ايران بقصد تعلم اللغات العربية والفارسية والتركية . ولم تأت اهتمامات بطرس الكبير (١٦٨٢ ـ ١٧٢٥) الشخصية بالاسلام عبثا[٢٠] . فقد تم بامر خاص منه طبع الترجمة الكاملة للمصحف الشريف لاول مرة في العام ١٧١٦ . اما القيصرة كاترين الثانية (١٧٦٢ ـ ١٧٩٦) فانها أمرت بطبع النص العربي للمصحف الشريف في بطرسبورغ بقصد نشره بين مسلمي روسيا كجزء من حملة بلادها الدعائية أثناء حروبها مع تركيا . وللقيصرة كاترين مراسلات خاصة بهذا الصدد[٢١] . ولم ينته القرن الثامن عشر حتى تم اصدار ترجمتين جديدتين للقرآن ، ويقدر بعض المتخصصين مجموع اصداراته خلال ١١ عاما (من ١٧٨٧ حتى ١٧٩٨) بست مرات[٢٢] .

ومن جانب آخر ظهر تدريس اللغة العربية بشكل منظم

---

(٢٠) يربط الاكاديمي كراچكوفسكي المحاولات الاولى لوضع اسس الاستعراب علميا بنشاطات بطرس الكبير الذي يشكل عهده نقطة تحول مهمة في حياة روسيا السياسية والاقتصادية والثقافية (عن رأي كراچكوفسكي راجع ص ٣٥ من بحثه الانف الذكر) .

(٢١) للتفصيل راجع: أ. كراچكوفسكي، المصدر السابق، الجزء الرابع ، ص ٤٠ـ٤١ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٤١،٥٣ .

في مدراس روسيا ، ولا سيما في استراخان ، في وقت مبكر . ففي العام ١٧٦٤ كانت توجد مدرسة في أستراخان تدرس العربية لاطفال الجنود . وفي بداية القرن التاسع عشر بدأ تدريسها في بعض المدارس الثانوية وفي الوسط الجامعي . ومنذ ذلك الوقت أخذ البعض يولون دراسة النحو والصرف العربيين وقضايا اخرى ذات صلة مباشرة بالاستعراب جانبا من اهتماماتهم العلمية[٢٣] . وكان يوجد بين هؤلاء بعض المستشرقين المعروفين من أمثال مؤسس المتحف الاسيوي ، بل الاستشراق الروسي خ.د.فرين (١٧٧٢ ـ ١٨٥١) الذي درس ماضي الروس بالاستناد الى المصادر العربية القديمة[٢٤] . ومن بين الذين يستحقون الاشارة اليهم في هذا المجال الاديب يوسف ايفانوفيج سينكوفسكي (١٨٠٠ ـ ١٨٥٨) الذي يعتبر واحدا من أبرز رواد الاستشراق الروسي وأقدرهم ، وقد نال لقب البروفيسور ولم يبلغ من العمر سوى ٢٢ عاما فقط وعمل استاذا في القسم العربي بجامعة بطرسبورغ بشكل متواصل على مدى ربع قرن كامل (من العام ١٨٢٢ حتى العام ١٨٤٧) ، وهو الى جانب معرفته الكاملة بالعديد من اللغات الشرقية ، درس كذلك الشرق القديم بما في ذلك تاريخ البلدان العربية قبل الاسلام والادب

---

(٢٣) يوجد مخطوط في النحو العربي وضعه الروسي سكيبنيفسكي في العام ١٨١٠ .

(٢٤) من أهم دراساته في هذا المجال :
"Ibn — Fozlan's und anderer Araber Berichte über die Russen älterer Zeit", S. — Pbg., 1823.

الكلاسيكي العربي الذي ترجم صفحات مختلفة منه الى الروسية كما سجل ايضا رحلاته الى الاقطار الشرقية التي زارها في الفترة ١٨١٩ — ١٨٢١ •

ومن المؤشرات الجديرة بالذكر لتبيان مدى تطور الاستعراب الروسي ان آثار الاستعراب وجدت له بعض الانعكاسات في الحياة الثقافية وبين الاوساط الادبية الروسية • فقد ظهرت ترجمة «الف ليلة وليلة» لاول مرة في اثني عشر مجلدا طبعت خلال ثمان سنوات في ستينيات القرن الثامن عشر واعيد طبعها خلال اربعين عاما فقط أربع مرات اخرى[٢٥] • والاهم من ذلك ان عددا من ابرز الادباء الروس تأثروا بشكل او بآخر بحركة الاستعراب ونتاجاتها في بلادهم ، منهم الشاعر الكبير پوشكين (١٧٩٩ — ١٨٣٧) الذي أعد دراسة خاصة عن المصحف الشريف[٢٦] وابدى اعجابه الشديد بالقصيدة العربية ، ولاسيما بنتاجات سينكوفسكي عن الادب العربي • ففي تعليق له عنها ذكر ما نصه : «ان الحكاية العربية لرائعة حقا»[٢٧] • وقبل پوشكين جلب التاريخ والادب العربيان نظر الكاتب الروسي المعروف گوگول (١٨٠٩ — ١٨٥٢) الذي كتب عن الخليفة

---

(٢٥) يعتبر الاكاديمي كراچكوفسكي ذلك دليلا واضحا على النجاح الكبير الذي لقيته الترجمة الروسية لقصص «الف ليلة وليلة» في الوسط الثقافي الروسي يومذاك (راجع : أ. كراچكوفسكي ، المصدر السابق ، الجزء الرابع ، ص٤٢) .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٤١ .

(٢٧) مقتبس من : ب.م. دانتسيگ ، الشرق الادنى في العلم والادب الروسي ، ص ١٢٥—١٢٦ .

المأمون وعن الاسلام[٢٨] . ولا بأس في ان نشير هنا ايضا الى ان الموسيقار الكلاسيكي العالمي المعروف ريمسكي كورساكوف (١٨٨٤ — ١٩٠٨) ابدى بدوره اعجابه بالموسيقى العربية واقتبس منها مقاطع في اعماله الفنية .

العراق في الاستشراق الروسي والسوفيتي

اصبح للعراق موقع بارز في الاستشراق الروسي وفي الدراسات الروسية المختلفة عن الشرق منذ البداية . فمثلما لاحظنا ، زار العديد من الرحالة الروس المدن العراقية المختلفة . ومع احتدام الصراع الاوروبي من اجل التغلغل في اصقاع الشرق الاوسط تضاعفت اهمية العراق في نظر القياصرة وذلك بحكم موقعه وثرواته ووزنه في العالم الاسلامي . وبالنسبة لهذا الاخير فان انظار مسلمي روسيا كانت موجهة نحو العراق اكثر من اي مركز اسلامي آخر[٢٩] . ومنذ القرن التاسع عشر ظهرت قنصليات روسية في بعض المدن العراقية الكبيرة كما زار بعض المستشرقين الروس البلاد وكتبوا عنها . ومن هؤلاء أي.ن.بيريزن (١٨١٨ — ١٨٩٦) الذي زار بغداد والبصرة وكربلاء وبابل والموصل واربيل وغيرها في اواسط العام ١٨٤٣

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٦٣—١٦٤ . راجع كذلك : «غوغول يتحدث عن المأمون» ، ترجمة كامران قرهداغي ، — «آفاق عربية» ، العدد ٩ ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٤ — ١٥٥ .

(٢٩) نجم ذلك عن القرب الجغرافي ووجود الاماكن المقدسة ودراسة معظم علماء المنطقة البارزين في مدارس العراق الدينية والفلسفية .

ودرس المنطقة ونشر في العام ١٨٤٨ بحثا بعنوان «مشاهد على الفرات» أعطى فيه وصفا شيقا لغابات النخيل على جانبي شط العرب حيث ان الانسان بالرغم من «سهولة العيش هناك» يكون «في تنقل مستمر» خاصة وانه «يهرب من الاستبداد التركي» . وفي بحثه الاخر «الموصل» الذي نشره في مجلة «المكتبة للقراءة»[٣٠] (الجزء ١٣٣ ، تشرين الاول ١٨٥٥) يعطي وصفا دقيقا لمدينة الموصل والحياة فيها ويشير الى وجود انكليز وفرنسيين وامريكان في المدينة .

منذ اواخر القرن الماضي ازداد اهتمام الاوساط الرسمية الروسية بالعراق . وقد اعطاها اشتراكها في لجنة تخطيط الحدود بين الدولتين العثمانية والايرانية[٣١] امكانات أكبر للاتصال المباشر بعشائر المنطقة وزيارة ممثليها للعديد من المدن العراقية . فقد زارت اول بعثة روسية برئاسة العقيد ي.چيريكوف الموصل في اواخر نيسان ١٨٤٩ وانتقلت منها عن طريق دجلة الى بغداد . وكتب چيريكوف عن رحلته يقول : «لقناعتي بان في امكان صور تفصيلية للمدن الاسيوية ... ان تكون مفيدة للبحوث والدراسات الجغرافية والاركيولوجية كذلك فقد بذلت قصارى

---

(٣٠) « المكتبة للقراءة ـ أو للمطالعة ـ » مجلة شهرية كانت تصدر في بطرسبورغ في الفترة من العام ١٨٣٤ حتى العام ١٨٦٥ ، أولت نشر البحوث المتعلقة بالشرق جانبا كبيرا من اهتمامها .

(٣١) تقرر بموجب اتفاق ارضروم بين الدولتين الايرانية والعثمانية في العام ١٨٤٧ حول اعادة تخطيط الحدود بينهما ، تشكيل لجنة خاصة لانجاز هذه المهمة يشترك فيها ممثلون عن تركيا وايران وروسيا وانكلترا .

جهدي كي لا تترك مدينة او موقعا تاريخيا على طريق البعثة الروسية دون تبيان تفاصيلها في المخططات»[٣٢] . وقد أمضت البعثة الروسية هذه سبعة اشهر في بغداد زارت خلالها العديد من مدن ومناطق الفرات الاوسط . وفي كانون الاول من العام ١٨٤٩ توجهت عن طريق دجلة الى البصرة ومن هناك سارت الى الخليج وبعد فترة نشر چريكوف بحثا عن سفرته تضمن انطباعاته وملاحظاته وتعليقاته على الاحداث . وكما يقول البروفيسور دانتسيگ فان «لملاحظات چيريكوف عن عشائر اللور والبختيارية والعربية والكردية أهمية كبيرة للغاية» خاصة وانها تحتوي ــ كما يؤكد ــ على معلومات جغرافية كانت تعتبر جديدة في بابها بالنسبة لذلك العهد . وكما يؤكد المستشرق فان أهم قسم من بحث چيريكوف هو الفصل الخاص ببغداد وضواحيها مع وصف المؤلف للرحلات التي قام بها مع اعضاء البعثة الى كربلاء والنجف[٣٣] .

وفي العام ١٩٠٢ قامت بعثة روسية اخرى بقيادة ضابط الاركان العامة ب.شيولكوڤنيكوڤ بزيارة للولايات العثمانية الثلاث في العراق وبعد عودته مباشرة (في العام ١٩٠٤) نشر كتابا ضخما تحت عنوان يعبر بوضوح عن مضمونه وعن اهداف البعثة : «الجيش.وموقع الفرقة التركية السادسة (ولايات بغداد والموصل والبصرة) . تقرير عن مأمورية الى بلاد ما بين

---

(٣٢) مقتبس من : ب.م. دانتسيگ ، الشرق الادنى في العلم والادب الروسي ، ص ٢١٧ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٧ــ٢١٨ .

النهرين في ١٩٠٢ ــ ١٩٠٣» • وقد قيم المتخصصون هذا الكتاب عاليا لما يحتوي عليه من معلومات غنيــة ومفيــدة عن الوضــع السياسي في العراق ومناطق الخليج آنذاك • ومن بين ما يشير اليه شيولكوفنيكوف التغلغل الواســع الذي حققــه الانكليز وموقعهم الممتاز في السوق واحتكاكهم الكبير بالعشائر • ومن المفيد ان نذكر انه قدر ســكان الولايات الثلاث بثلاثة ملايــين واربعمائة الف شخص وقدر عدد افراد القبائل العربية والكردية المتنقلة بحوالي مليون ومائة الف شخص[٣٤] •

سرعان ما تحولت التقارير الدبلوماسية الى مصدر مهم جدا للاستشراق الروسي عن العراق • ويجدر بنا ان نشير هنا بشكل خاص الى الكتاب الضخم الذي الفه القنصل الروسي في البصرة أ•أداموف والذي يقع في ٦١٦ صفحة مــن الحجم الكبــير[٣٥] يتناول بالبحث المستفيض مجموعة من القضايا المهمة من قبيــل الوضع الجغرافي والطبيعي والاداري والاقتصادي لولاية البصرة، نشاطات البعثات التبشيرية والقناصــل الاجانب بين أهلهــا وفي المناطق المجاورة • ويقدم المؤلف من خلال كل ذلك معلومــات احصائية قيمة للغاية بل ان بعضها نادرة جدا • وقد كرس قسم من الكتاب لدراسة تاريخ العراق في العصرين الوسيط والحديث

---

(٣٤) للتفصيل راجع : المصدر نفسه ، ص ٣٣٢ـ٣٣٣ •

(٣٥) أ. اداموف ، العراق العربي • ولاية البصرة في أمسهــا ويومها ، بطرسبورغ ، ١٩١٢ • جلبت أهمية هذا الكتاب أنظار عدد من المؤرخين العراقيين ، وقد عهد « مركــز دراسات الخليج العربي » بترجمته الى الزميل الدكتــور هاشم صالح التكريتي وصاحب هذا البحث •

ولمواضيع أخرى تجعل من البحث مصدرا اصيلا لا غنى عنه لدراسة العراق قبيل الحرب العالمية لاولى •

وفر كل ذلك ، وغيره ، أرضية مناسبة لتطور مبلوس في مجال الاستشراق الروسي الذي اصبح للعراق فيه موقع بارز • وجاءت ثورة اكتوبر الاشتراكية في تشرين الثاني من العام ١٩١٧ لتضفي على هذا الاستشراق ، شكلا ومضمونا ، طابعا جديدا يتوافق مع طبيعة العصر الجديد الذي دشنت الثورة المذكورة بدايته •

★ ★ ★

انتقل الى العهد الجديد ميراث غني تحول الى عنصر أساسي لتشييد استشراق سوفيتي متطور • وقد اولى المعنيون الاستشراق جانبا ملموسا من اهتماماتهم في وقت مبكر ، بحيث حظي حتى باهتمام شخص رئيس الدولة الجديد لينين • فبتشجيع منه تم فتح معهد للاستشراق في موسكو و «معهد اللغات الشرقية الحية» في لينينغراد • وجاء فتح الاول منهما بناء على اقتراح رفعه اليه مكسيم غوركي(٣٦) • ثم تتابع فتح مؤسسات مشابهة في عواصم الجمهوريات الشرقية نفسها (في طاشقند في العام ١٩١٨ وفي باكو في العام ١٩١٩ وفي غيرهما فيما بعد) • وجرت تغييرات مستمرة في الهيكل التنظيمي وفي مخططات العمل حسب الحاجات والتوجهات الجديدة(٣٧) وباسلوب جعل

---

(٣٦) راجع : ن.ا. كوزنيتسوفا و ل.م. كولاگينا ، من تأريخ الاستشراق السوفيتي ، باللغة الروسية ، موسكو ، ١٩٧٠ ص ٩ •

(٣٧) وردت تفاصيل ذلك في عدد من المؤلفات الخاصة =

للاستشراق السوفيتي موقعا بارزا في حقل العلوم الانسانيـة . وربما يكفي ان نورد هنا بعض الشواهد لاعطاء فكرة عامة عن الموضوع . فخلال عشر سنوات فقط (من ١٩١٧ حتى ١٩٢٧) تمت اضافة اكثر من عشرين الف مخطوط وكتاب جديد في حقول الاستشراق المختلفة الى محتويات المتحف الاسيوي التي سرعان ما تجاوزت المائتي الف مجلد . ونما بسرعة عدد الكادر المتفرع للعمل في حقول الاستشراق المختلفة . فقد بلغ عـدد الباحثين العلميين للمتحف الاسيوي في العام ١٩٢٧ تسعة عشر شـخصا فقط وفي العام ١٩٣١ وصل عدد العاملين في معهد الاستشراق ٣٢ شخصا بينما قبل سنوات قلائل بلغ عدد العاملين من حملة الدكتوراه ودكتوراه العلوم في معهد شعوب آسـيا[٣٨] وحده حوالي ٥٠٠ شخص . وخلال ثمان سنوات فقط (١٩٦٠ــ١٩٦٨) دافع في المعهد نفسه اكثر من ٥٠٠ شخص عن رسائلهم العلميـه في شتى مجالات الاستشراق . وفي الفترة نفسها نشر هذا المعهد ١٣٠٠ كتاب وكراس ومجموعات مقالات بلغ المجمـوع الكلي لملازمها حوالي ١٨ ألف ملزمة[٣٩] . وفي الوقت الحاضر يعمـل

= بالاستشراق السوفيتي من بينها المصدر المذكـور فـي الهامش السابق والذي يحتوي على معلومات وافية بهـذا الصدد ، وكذلك في كتاب ك . شرباتوف «الاستعراب في الاتحاد السوفيتي» .

(٣٨) يعرف الان بمعهد الاستشراق التابع لاكاديمية العلـوم السوفيتية .

(٣٩) تطبع عادة من الكتاب الواحد اكثر من الف نسخة ، وفي بعض الاحيان يتجاوز عدد النسخ المطبوعة من كتاب مـا عدة آلاف نسخ .

عدد من المؤسسات المشابهة سواء في المركز او في عواصم الجمهوريات السوفيتية[٤٠] . ومثل هذا التطور الكبير هو الذي جعل من موسكو مكانا طبيعيا لعقد مؤتمر الاستشراق العالمي الخامس والعشرين (٩ ــ ١٦ آب ١٩٦٠) الذي اشترك فيه حوالي الفي عالم مثلوا ٥٠ بلدا وناقشوا خلال اسبوع اكثر من ٦٥٠ بحثا قدمت الى لجان المؤتمر المختلفة وطبعت في خمسة مجلدات ضخمة[٤١] .

تطور الاستعراب ، كفرع رئيس من فروع الاستشراق السوفيتي ، بالوتيرة نفسها . وقد تحولت الثروة الكبيرة من المخطوطات القديمة الى أحد المقومات الاساسية لتطور الدراسات العربية والاسلامية في معاهد الاستشراق السوفيتية . ففي معهد الاستشراق الاوزبكي وحده[٤٢] (في طاشقند) توجد أكثر من ١٦ الف مخطوط ١٠٪ منها دونت باللغة الاوزبكية وحوالي ٤٠٪ منها دونت باللغة الفارسية و ٤٨٪ منها دونت باللغة العربية . وتعود اقدم مخطوطة عربية في مجموعة طاشقند الى العام ٣٤٤ هـ (٩٥٥ م) . وتحتوي مجموعة فرع معهد الاستشراق في لينينغراد كذلك على عدد كبير من المخطوطات العربية القيمة جمع قسم منها بشكل خاص في عهد بطرس الكبير.

---

(٤٠) للتفصيل راجع : ن.أ. كوزنيتسوفا و ل.م كولاگينا ، المصدر السابق ، ص ٧٢-٧٣ ، ٧٧ ، ١٤٦ ، ١٦٠ ، ١٦٤-١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٣ .

(٤١) المصدر نفسه ، ص ١٧٧ ، ٢٠٤ .

(٤٢) اشرف الاكاديمي بارتولد على وضع اسس أرشيف المخطوطات الشرقية القديمة في طاشقند .

وتوجد في دار المخطوطات (ماتيندران) في يريفان عاصمة أرمينيا السوفيتية مئات من الوثائق والمخطوطات العربية • كما ان بامكان المخطوطات الارمنية القيمة الموجودة في هذه الدار القاء أضواء جديدة على مواضيع تاريخية مهمة عن الشرق القديم والوسيط • فمن بين الخمسة عشر الف مخطوطة ووثيقة محفوظة في هذه الدار توجد مصادر كثيرة تعود الى فترة ظهور الاسلام وانتشاره في مناطق القفقاس واواسط آسيا دونها مؤرخون أرمن موثوقون[٤٣] اعتمد على مؤلفاتهم العديد من المؤرخين الاوروبيين المعروفين الذين توصلوا بفضل مدوناتهم الى حل عقد تاريخية كثيرة •

من الطبيعي ان يظهر بفضل هذه الامكانات عدد غير قليل من المستعربين السوفيت الذين ابدعوا بسخاء في مجالات البحث التاريخي والادبي والاقتصادي والثقافي العربي • فان الاعمال المختارة للبروفيسور منذ العام ١٩١٨ والاكاديمي منذ العام ١٩٢١ والعضو في مجمع اللغة العربية بدمشق وعضو اكاديمية العلوم البولونية وعضو الشرف في المجمع العلمي الايراني والجمعية الاسيوية الملكية البريطانية كراچكوفسكي (١٨٨٣ ــ ١٩٥١) ، تقع في ستة مجلدات ضخمة[٤٤]، تحتوي، مع مؤلفاته الاخرى ، على مواضيع أدبية ولغوية وتاريخية في غاية الاهمية من قبيل « الادب الجغرافي العربي » و « أقدم وثيقة

---

(٤٣) للتفصيل راجع :
G. W. Abgar , The Matenadaran , Erevan , 1962

(٤٤) كان كراچكوفسكي على اتصال وثيق بالعديد من المؤسسات والشخصيات العلمية في العالم العربي • ومن بين العراقيين =

عربية في آسيا الوسطى » و « الكتابة العربيـــة في شـــمال القفقاس » و « الثقافة العربية في اسپانيا » و « الصلات الادبية الروسية ــ العربية » وكتاباته عن قاســم أمين وأمين الريحـاني ورزق الله حسون ومي زيادة وسليمان البستاني وطه حســين واليازجي والزهاوي ومحمود تيمور وغيرهم • وفي الواقـــع لا يوجد بين الاوروبيين من أولى دراسة الادب العربي مثل ذلك الاهتمام الكبير الذي أولاه اياه الاكاديمي كراچكوفسكي •

لم يبخل تلاميذ كراچكوفسكي في العطاء • وبحـــكم التغيير الجذري الذي طـرأ على مضمون الاستشراق السوفيتي بعد ثورة اكتوبر ظهرت مواضيع جديدة ومعالجـــات فكريـة للاحداث التأريخية والابداعات الادبية والحيـــاة الثقافيـــة والتطورات الاقتصادية في البلدان العربية ، ويجري تأكيد كبير على دراسة حركات التحرر ــ الوطني العربية التي غالبا ما يعتبرها المؤرخون البورجوازيون ، ولا سيما التقليديون منهـم ، مظهرا سياسيا مجردا(٤٥) وكأن السياسة نفسها لا تدخـــل في اطـار التأريخ عنصرا محركا بارزا ومظهرا خارجيا لاحــداث وعلاقات عميقة الغور في قاعدة المجتمع • وهنا بامـــكان عناوين بعض

= كان على اتصال بالاب انستاس الكرملي ، وقد تطـرق العالمان الى اعمال بعضهما العلمية في دراساتهما (للتفصيل راجع : كوركيس عواد ، الاب انستاس الكرملي . حياتـه ومؤلفاته ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص ٣٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٥٠ ، أ. كراچكوفسكي ، المصدر السابق ، الجزء الثالث ، ص ٥ ، ٨١ ، ٢٣٥) .

(٤٥) يصف أمثال هؤلاء المؤرخين حركات التحرر بمثل هـــذه السطحية : «انها سياسة وليست تأريخا » !! .

المؤلفات السوفيتية المبكرة اعطاء فكرة عامة عن التحول المذكور. فقد نشر م.ق. فرونزه في العام ١٩٢٥ كتابا تحت عنوان «رسل الحضارة الاوروبية في مراكش» . وفي العام نفسه نشر ف.أ. روتشتين «احتلال مصر واستعبادها» . ومنذ فترة ليست بقصيرة يدرس المؤرخون والاقتصاديون السوفيت مواضيع حيوية مثل ظهور العلاقات الاقطاعية وانحلالها وميلاد العلاقات الرأسمالية وتطورها ومسائل التحول الاجتماعي والاثنوغرافي وتكون الطبقة العاملة والمسألة الزراعية والحركات الفلاحية وظهور الافكار الجديدة والتطور اللاراسمالي في المجتمعات العربية .

يحتل العراق موقعا جديرا في الاستشراق السوفيتي ، فقد تخصص العديد من المستشرقين السوفيت في دراسة تأريخه القديم والوسيط والحديث بشكل خاص ، كما تحولت الابداعات الادبية لابرز شعراء العراق (الزهاوي والرصافي وغيرهما) وكتابه الى مواضيع لرسائل جامعية وبحوث علمية . ويولي المستشرقون السوفيت دراسة التطور الاقتصادي في العراق ومشاكله جانبا كبيرا من اهتماماتهم . فان موضوع العلاقات الزراعية في الريف العراقي والاصلاح الزراعي ونتائجه ، مثلا ، تحول الى عناوين بارزة لحوالي عشر رسائل ودراسة علمية مستقلة(٤٦) .

---

(٤٦) طبعت احدى هذه الرسائل على شكل كتاب مستقل بعنوان «القضية الزراعية في العراق المعاصر » ، موسكو ، ١٩٦٦، (١٧٥ صفحة) وهو من تأليف الدكتور س.ن. اليتوفسكي.

الساحقة من مؤرخينا ، بينما لكل من هذه الأحداث مفهومه الخاص يتبع اسمه طابع الحدث وأهدافه والقوى العاملة فيه . فالثورة لا بد لها من ان تستهدف أو تؤدي الى حدوث تغيير جذري في القاعدة وفي القمة ، كأن تؤدي الى تغيير العلاقات الاقطاعية باخرى رأسمالية وتفضي الى انتقال السلطة من الاقطاعيين الى البورجوازيين مما يشكل طفرة نوعية كبيرة الى أمام ، والثورة الفرنسية الكبرى نموذج مثالي لهذا النوع من التحول . وأحيانا تشكل حركة ما بالرغم من أهميتها وسعة نطاقها وعمق نتائجها وجسامة ضحاياها ونبل أهدافها مجرد انتفاضة جماهيرية أو حركة تحررية موجهة ضد مستعبد اجنبي، وهي لا تقل أهمية عن الثورة ، بل تشكل في أغلب الاحيان مقدمة ضرورية لثورة لاحقة ، الا اننا لا نستطيع وصفها بالثورة اذا توخينا الدقة العلمية . وان ما حدث في العام ١٩٢٠ هو نموذج لهذا النوع من التحرك الثوري الذي يسميه الغربيون بالتمرد بينما اختارت له الجماهير العراقية اسم « ثورة العشرين » التي أصبحت مصطلحا متداولا على الالسن وفي جميع المؤلفات العراقية تقريبا . اما المستشرقون السوفيت فانهم يسمون الاحداث التي وقعت في الصيف من العام ١٩٢٠ بانتفاضة وطنية عامة .

اول دراسة موضوعية عن «ثورة العشرين»

لم يتسن للعراقيين بسبب ظروف البلاد السياسية البحث عن تفاصيل « ثورة العشرين » ، وهم أولى به من غيرهم ،

لفترة غير قصيرة من الزمن . وللغربيين ، والانكليز منهم بشكل خاص ، وجهة نظرهم ازاء ما وقع في العام ١٩٢٠ من أحداث عبرت قبل كل شيء وأكثر من اي شيء عن اصرار مشروع وتمسك أصيل لشعب كامل بحقه في الاستقلال والحرية والسيادة ، بينما هم يرون في ذلك التحرك الثوري الطبيعي « تمردا »(٤٨) أو رد فعل رجعيا شرقيا على الحضارة الاوروبية(٤٩) أو نتيجة عوامل جانبية كاختلاف الدين والتقاليد وجهل الموظفين البريطانيين للغة العربية(٥٠) أو وليد تفسير خاطىء

---

(٤٨) هكذا سمى قائد القوات البريطانية العاملة في العراق هالدين الذي اشرف على العمليات العسكرية ضد الثوار كتابه الذي طبعه بعد مرور حوالي العامين على انتهاء «ثورة العشرين» :

A.L.Haldane, The Insurrection in Mesopotamia, Edinburgh, 1922.

(٤٩) هذا ما يحاول ان يوحي به فوستر خلال عرضه المقتضب لمقدمات واحداث الثورة

(H. A. Foster , The Making of Modern Iraq, Norman , Oklahoma , 1935, PP. 79-86).

(٥٠) راجع مثلا :

S. H. Longrigg , Iraq 1900 to 1950 , London , third impression , 1968 , PP. 133 - 116

يوصم لونكريك كل من وقف ضد البريطانيين بشتى النعوت ويضفي على كل من وقف الى جانبهم خير الصفات وأحسنها (راجع على سبيل المثال ص ١٠٣–١٠٤ و١٤٤ وغيرها من الكتاب نفسه) .

لمفهوم الانتداب[٥١] . ومن الطبيعي ان تتحول « ثورة العشرين » حسب مثل هذه المفاهيم الى معوق أمام المهام الحضارية للسلطات البريطانية في العراق[٥٢] .

تقابل هذه الصورة المشوهة صورة من نوع آخر تعتبر ـ حسبما نعلم ـ اول تقييم موضوعي لاحداث «ثورة العشرين» . ففي العام ١٩٢٢ نشر المؤرخ البارز وأحد رواد الاستشراق السوفيتي ف.أ.گوركو ـ كرياجين[٥٣] بحثا مفصلا تحت عنوان «حركة التحرر ـ الوطني في المشرق العربي ، بلاد ما بين

---

(٥١) راجع مثلا :

" The letters of Gertrude Bell" , London , 1930, P. 434

(٥٢) هكذا قيم المؤرخ الامريكي فليب آيرلند جميع الحركات والانتفاضات التحررية للشعب العراقي ، بما فيها « ثورة العشرين » (راجع :

P. W. Ireland , Iraq . A study in political development , London , 1937 , PP. 195 , 275 etc..

(٥٣) هو ڤلاديمير اليكسندروڤيچ گوركو ـ كرياجين (١٨٨٧ ـ ١٩٣١) . عضو في هيئة ادارة « جمعية الاستشراق العلمية » التي تأسست في العام ١٩٢١ ، عضو في هيئة تحرير مجلة الجمعية « الشرق الجديد » . منح لقب البروفيسور في العام ١٩٢٨ . له مؤلفات عديدة عن العلاقات الدولية وعن تاريخ واثنوغرافيا شعوب اقطار الشرقين الادنى والاوسط والقفقاس منها كتابه « المشرق العربي والامبريالية » الذي طبع في العام ١٩٢٦ . كما نشر سلسلة مقالات عن حركات التحرر ـ الوطني العربية في اعداد مختلفة من مجلة « الشرق الجديد » .

النهرين»[٥٤] كرس جانبا كبيرا منــه لدرس مقــدمات «ثورة العشرين» واحداثها مع نتائجها . في بداية البحث يعطي كرياجين وصفا عاما عــن جغرافية العراق وســكانه مع ثرواته ووضعــه الاقتصادي ، ومن خلال ذلك يبين لمــاذا توجهت انظار الدول الغربية منذ القرن الماضي الى هــذه البلاد التي أكــد «شــاعر الاستعمار الانكليزي ويلكوكس[٥٥]» امكانيــة رفع الارض الزراعية فيها الى خمسة ملايين هكتار ، والتي أعطت ولاية واحدة من ولاياتها الثلاث[٥٦] في العام ١٩٠٥ حوالي ١٣٤ ألف طن من القمح و ٧٣ ألف طن من الشعير[٥٧] علما بان الاحصاءات التركية تشير الى ان ٥٥ر٢٪ فقط من الارض الصالحــة للزراعة تستغل في هذه الولاية ، بينما في ولاية بغداد تستغل ٢٨ر٠٪ وفي ولاية البصرة ٣١ر٠٪ فقط . من هنا فان «فلاحي ميسوپوتاميا يعيشون ظروفا بائسة كتلك التي يعيشها فلاحو مصر وسوريا أو الرعية في

(٥٤) ف.أ. كرياجين ، حركة التحرر ـ الوطني في المشــرق العربي ــ بلاد ما بين النهرين ، ـ « الشرق الجديد » ، موسكو ، الكتاب الثــاني ، ١٩٢٢ ، ص ٢١٢ ــ ٢٤٨ . « الشرق الجديد » من اولى مجلات الاستشراق السوفيتي. كانت تصدر على شكل كتب ضخمة يتجاوز عدد صفحات الواحد منها السبعمائة صفحة . صدر العــدد الاول من « الشرق الجديد » في العام ١٩٢٢ واخر عدد في العــام ١٩٣٠ وبلغ ما صدر منها ٢٩ كتابا .

(٥٥) يقصد وليام ويلكوكس المعروف .

(٥٦) يقصد ولاية الموصل .

(٥٧) ف.أ. كرياجين ، المصدر السابق ، ص٢١٨ــ٢١٩ . يعطي المؤلف أرقاما اخرى مفصلة عن انتاج الفواكــه والثروة الحيوانية في المنطقة نفسـها (ص.٢٢٠ــ٢٢١) .

الاناضول»[٥٨] . أما الطبقة العاملة فانها لم تتبلور بعد ، وان معظم عمال البلاد هم من العمال الحرفيين الذين يتراوح عددهم بين ١٠٠ و ١٥٠ ألف شخص . وان أعلى الاجور بالنسبة لهؤلاء تتراوح بين ٣ ــ ٤٫٥ قروش في اليوم للرجل ولا تتجاوز ثلاثة قروش بالنسبة للمرأة العاملة[٥٩] . اما البورجوازية فانها ضعيفة بشكل عام ، لكنها أكثر تطورا في جنوبي البلاد[٦٠] . وان «هذه البورجوازية الوليدة مع فئة الانتليكينتسيا الصغيرة المنحدرة منها ، تلعب دورا كبيرا في تطوير الشعور الوطني المحلي ...»[٦١] الذي اصبح الانعتاق من النير العثماني واعلان الاستقلال شعاره الرئيس .

هكذا لم يكن من السهل على العراقيين تحمل عبء ثقيل جديد جاءهم مع الاحتلال البريطاني لبلادهم . ومهما تفنن المستعمرون في تغطية أهدافهم الحقيقية لتمسكهم الشديد ببلاد ما بين النهرين بحجة وقوعها على طريق الهند [٦٢] ، فانهم لا يستطيعون اخفاء الواقع ، انهم يريدون ثروات الشعب العراقي ،

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .
(٥٩) المصدر نفسه ، ص ٢٣١ .
(٦٠) يقصد بذلك البصرة التي غدت بحكم موقعها حلقة وصل للاتصال بالسوق الرأسمالية العالمية ، فظهرت فيها شركات تجارية مختلفة زاول العديد منها تصدير المنتوجات الزراعية بما في ذلك التمور المحلية .
(٦١) ف.ا. كرياجين ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .
(٦٢) يستشهد في ذلك بأقوال رئيس الوزراء لويد جورج ولسان حاله جريدة « ديلي كرونيكل » في عددها الصادر يوم ٢٤ تموز ١٩١٩ .

نفطه ، اكثر من أي شيء آخر لذا ترى المهندسين والضباط الانكليز يعملون بحماس كبير استدعى بعض الحذر حتى من جريدة الـ «تايمس» التي بدأت تخشى ان لا تجني الاوساط المالية ثمار جهودها الا بعد مضي فترة غير قصيرة(٦٣) • وكان من الطبيعي ان يجهد المحتلون الجدد من اجل ضمان اكبر ما يمكن من الموارد المحلية للصرف على مشاريعهم ولاقامة نظام اداري قوي اصبح وجوده شرطا ضروريا لانجاز خطط الانكليز البعيدة المدى ، خاصة وانه لم يعد بامكان دافع الضريبة البريطاني تحمل اكثر مما تحمل في سنوات الحرب فاصبح لزاما على المسؤولين سحب جانب كبير من قطعاتهم العاملة في الشرق • وفي العراق ظهرت اجهزة جديدة ادارية وبوليسية لم تراع في الغالب ظروف البلاد وتقاليد الناس الاجتماعية وقيمهم الروحية • وهي الى جانب ذلك كانت اكثر مركزية من الجهاز العثماني ، خاصة فيما يتعلق بجمع الضرائب • وتحولت منطقة الفرات الاوسط الى شيء اشبه ما يكون بحقل تجريبي لاعمال الاجهزة الجديدة • وعلى الصعيد الدولي نجحت الديلوماسية الانكليزية في ضمان بقاء بلاد ما بين النهرين في حوزة بريطانيا التي نالت «حق» الانتداب عليها •

جاء كل ذلك على طرفي نقيض مع طموحات الشعب العراقي الذي بدأ يعاني من ضغط سياسي واقتصادي واجتماعي احتاجت ازاحته الى تحرك ثوري فعال • وهكذا لم تمض على انتهاء

---

(٦٣) يستند المؤلف الى اقوال الجريدة في عددها الصادر يوم ١٣ ايلول ١٩١٩ •

الحرب العالمية الاولى سوى فترة قصيرة حتى بدأت بوادر الانتفاضات المعادية للاحتلال البريطاني تظهر هنا وهناك ، بين الاكراد في الشمال والعرب في الوسط والجنوب • وهي لم تكن معزولة ـ كما يبين المؤلف ـ عن احداث المنطقة ، بل انها تفاعلت مع آثارها ، ولا سيما مع الاحداث السياسية المتلاحقة التي بدأت تشهدها ساحتا سوريا والاناضول(٦٤) • ومن أروع ما شهدته المنطقة في هذه المرحلة التاريخية التعاون الفعال بين الشيعة والسنة على درب مقارعة العدو المشترك ، فقد «أعلن مجتهدو كربلاء والنجف الجهاد المقدس ضد الانكليز ، فقام علماء السنة بدعاية متحمسة له » واعتبر الطرفان كل متعاون مع الانكليز مارقا وهكذا «تركزت الحملة كلها بين رجال الدين الذين يعتبر حجة الاسلام ••• الشيرازي واحدا منهم»(٦٥) •

(٦٤) يقول المؤلف ان « خمسين شيخا من بغداد والبصرة » اشتركوا في مؤتمر أرضروم الذي عقده الوطنيون الاتراك أيام نضالهم بقيادة مصطفى كمال . ان هذا الامر يحتاج الى تقص خاص من لدن المختصين خاصة ، فالعدد ، لكثرته ، يبدو بعيدا عن الواقع . ويؤكد المؤلف وجود اتصالات اخرى بين الوطنيين العراقيين ومصطفى كمال ويتحدث عن وفد عراقي وصل دياربكر لاجراء المحادثات بين الطرفين من أجل النضال المشترك . وهنا من الضروري ان نشير الى ان للمؤلف اطلاعا واسعا على تأريخ تركيا الحديث بحيث عهد اليه بكتابة بحث بعنوان « صراع الدول وظهور حركة التحرر ـ الوطني في تركيا » ليكون بمثابة مدخل للترجمة الروسية للاجزاء الاربعة من كتاب مصطفى كمال أتاتورك « طريق تركيا الحديثة » (الجزء الاول ، موسكو ، ١٩٢٩ ، ص XIX — LXIV) .

(٦٥) ف.أ. كرياجين ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

تمخضت كل ذلك عن « انتفاضة واسـعة في العام ١٩٢٠ » ادت الى تحرير مناطق كثيرة والى توجيـه ضـربات مؤلمة الى المؤسسات البريطانية والى السكك والاسلاك وغيرها . فاضطر الانكليز لجلب تعزيزات كبيرة من الهنـد . وبدأ لويد جورج وچرچل يحاولان تبرير ما وقع في بلاد ما بـين النهرين ويعلنان للرأي العام ان الامر هناك ليس سـوى « ظاهرة عابرة » نجمت عن تحرك « عشائر بدوية متفرقة » لا غير في الامكان « ردعهـا بسهولة »[٦٦] . لكن ضربة الشعب العراقي لم تكن بمثل هـذه البساطة ، انها كلفت خزينة الدولة البريطانية مبالغ طائلـة بحيث حاولت المعارضة استغلالها في نضالها ضد حكومة لويد جورج ، وحتى ان بعض الصحف[٦٧] بدأت تصف الاحتـلال البريطاني للعراق بـ «مغامرة لويـد جورج وچرچـل» التي تسـتهدف ـ باعتراف جريدة الـ «تايمس» ـ «خدمة التريستات فحسب». وكان رئيس الوزراء البريطاني السابق أسكويث أكثر المعارضين تحمسا لاستغلال «الفشـل البريطاني في ميسوپوتاميا» ضـد حكومة لويد جورج[٦٨] ، حتى انه طالب بترك ولايتي الموصل

(٦٦) يستند المؤلف في ذلك الى ما نشـرته جريـدة « ديلي كرونيكل » في عددها الصادر يوم ٢٤ تمـوز ١٩٢٠ . يستشهد المؤلف في سرد بعض الاحداث التي رافقت «ثورة العشرين » ببعض المصادر النادرة مثل جريدة « چيمن » التي كانت تصدر في مشهد .

(٦٧) منها الـ « تايمس » و الـ « اوبزرڤر » والـ « ديلي تلغراف » وغيرها .

(٦٨) اصبح لويد جورج رئيسا للوزارة البريطانية في العـام ١٩١٦ خلفا لاسكويث .

وبغداد لشأنهما والاحتفاظ بولاية البصرة فقط ، وهو ما نادى به آخرون من المعارضين ضمن حملتهم الدعائية ضد الحكومة . الا انه «بالرغم من كل هذه المعارضة في الصحافة وفي البرلمان فانه ليس من السهل على المستعمرين الانكليز التنازل عن نفط ما بين النهرين ...» لذا «فانهم يجهدون انفسهم في البحث عن اسباب الانتفاضة والمسؤولين عن وقوعها ، لكنهم لا يجدون تلك واولئك بالطبع حيثما يجب ان يجدوها ويجدوهم» . فهم يرون «اسباب الانتفاضة في تأخير توقيع معاهدة السلم مع تركيا» وفي رد الفعل العفوي «بين السكان المتخلفين ضد الانظمة البريطانية ...» وهكذا فان «سببا واحدا «لا» يراود الانكليز وهو انهم ظهروا في ميسوبوتاميا كمحتلين قساة يحاولون استغلال البلاد باستهتار مبعدين باساليبهم الكولونيالية الصرفة كل فئات الشعب عن انفسهم ...»(٦٩) . في ذلك يكمن سبب انتفاضة شعب اراد الاستقلال فأصر على النضال بحيث اضطر البريطانيون لاستخدام « ستة اسراب من الطائرات» ضده فتمكنوا بواسطتها وبمساعدة القوات البرية الهائلة من «قمع الانتفاضة وقتيا» فقد «جعلت تجربة العام ١٩٢٠ كلا من چرچل ولويد جورج يفهمان جيدا ان ما تحقق من نجاح عسكري امر غير ثابت الى حد كبير وان تهدئة البلاد بحاجة الى استخدام اساليب اخرى جديدة»(٧٠) . وهكذا توجه السير پيرسي كوكس على جناح السرعة الى بغداد ، وبدأت تراجعات شكلية في اسلوب الادارة ،

---

(٦٩) ف.أ. كرياجين ، المصدر السابق ، ص٢٤٢-٢٤٣ .

(٧٠) المصدر نفسه ، ص٢٤٣ .

ونشط لورانس من جديد في توزيع الاموال ، فباعتراف جريدة الـ «تايمس»[٧١] وزع الابن المدلل للويد جورج خـلال سنتين فقط مليوني جنيه استرليني تلقى منها احد امراء نجد المتنفذين ٦٠ ألف جنيه[٧٢] مقابل عدم تدخله في أمر اختيار الامير فيصل ملكا على العراق[٧٣] .

من جانب آخر كان مـن الضروري «تهدئة» المعارضة في الداخل أيضا ، فتم اصدار «كتاب ابيض» عن ميسوبوتاميا حاول مؤلفوه اثبات ان حكومة لويد جورج لا تنوي تحويـل العراق الى امتداد للهند في الشرق الاوسط ولا تعتمد في ادارته الا على السكان الاصليين في الغالب (! !) . وللاثبات قدم «الكتاب الابيض» هذه الارقام : يعمل في العـراق ١١٫٨٢٩ موظفا مدنيا ٨٫٥٦٦ منهم عراقيون و ٢٫٢١٦ منهم هنود ولم يتجاوز عـدد الموظفين الانكليز «من ذلك الرقم الكبـير» الالف فقط[٧٤] . ولكن «نسي» هذا «الكتاب الابيض» ان يشير الى ان العراقيين يشغلون بالاساس الوظائف الادارية الكتابية والتنفيذية الصغيرة فقط ، وان الالف انكليزيا هم حكام البلاد الفعليون ، و «نسي» ايضا ان ١٧٪ فقط من مجموع ٢٥٠٠ شخص مـن العاملين في مشاريع السكك في ١٩١٨ ــ ١٩١٩ كانوا من السكان الاصليين

(٧١) يستند الى اعداد الـ « تايمس » الصادرة في الايـام ٢٧و٢٨و٢٩ كانون الاول من العام ١٩٢١ .
(٧٢) كان من المقرر ، كما يؤكد المؤلف ، جعل هذا المبلغ منحـة سنوية مقطوعة .
(٧٣) ف.ا. كرياجين ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .
(٧٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤٤ .

بينما كان ٨٠٪ منهم من الهنود والبقية كانوا من الاوروبيين(٧٥).

اذاً حاول الانكليز الالتفاف على نتائج «ثورة العشرين» والاستفادة من دروسها لتحقيق أهداف ثابتة بأساليب جديدة ولكن ظل شبح الثورة، مع ذلك، جاثماً امام انظار المسؤولين الانكليز يقض مضاجعهم. وهذا ما يفسره بشكل واضح البيان التفصيلي الذي قدمه وزير الحربية البريطاني الى مجلس العموم في حزيران من العام ١٩٢١ عن توزيع القوات البريطانية في الشرق الاوسط على الوجه التالي: في القسطنطينية ٥٫٢٠٠ انكليزي و ٥٫٥٠٠ هندي وفي مصر ١٣٫٨٠٠ انكليزي مع ٣٫٢٠٠ هندي وفي فلسطين ٤٫٤٠٠ انكليزي مع ١٠٫٨٠٠ هندي، اما في العراق فكان يوجد ١٠٫٠٠٠ انكليزي و ٥٠٫٠٠٠ هندي (فقط!)، أي حوالي ٦٠٪ من مجموع القوات العاملة في كل المنطقة(٧٦).

هكذا تمكن المؤرخ السوفيتي گوركو ـ كرياجين من تقديم اول صورة موضوعية مقنعة عن «ثورة العشرين» وعن التوقعات التي أثارتها على المدى البعيد قبل ان يمضي عليها أكثر من عامين فقط. وهذا الاخير يعطي بحثه أهمية أكبر بغض النظر عن العديد من النواقص الواردة فيه والتي نعود الى عرض قسم منها فيما بعد.

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٤ (الهامش ٢). ان هذا الواقع هو الذي جعل من موضوع اشغال العراقيين في المؤسسات الحكومية واحداً من الشعارات الرئيسة للحركة العمالية العراقية في العشرينيات.

(٧٦) المصدر نفسه، ص٢٤٧.

عاد الى بحث الموضوع نفسه مستشرقان سوفيتيان آخران هما المؤرخ الحربي ن.كارسون في كتابه «المشرق العربي . العراق»[77] و ي.ليڤين في كتابه «العراق»[78] . ولم يختلف هذان المستشرقان في تقييماتهما لـ «ثورة العشرين» عن سلفهما گوركو ـ كرياجين وان كانا قد عالجاها باختصار اكثر وذلك بحكم ورودها ضمن عرض تاريخي ـ اقتصادي ـ اجتماعي شامل شكلت احداث العام ١٩٢٠ احدى حلقاته . فقد كرس ليڤين مثلا حوالي ثلاث صفحات فقط للتحدث عن احداث «الثورة» نفسها[79] التي يرى فيها رد فعل منطقيا على محاولات

(٧٧) ن. گ.كارسون ، المشرق العربي . العراق ، موسكو ، ١٩٢٨ . نيكولاي گريگوريڤيچ كارسون (١٨٧٦ـ١٩٥٨) مؤرخ حربي سوفيتي معروف . زاول التدريس في الاكاديمية العسكرية . له عدد من المؤلفات عن المواقع الحربية التي شهدتها مناطق القفقاس وايران وتركيا في سنوات الحرب العالمية الاولى ، كما ان له كتابا عن « الحرب الايطالية الحبشية » (موسكو ، ١٩٣٨) وآخر عن « الحرب اليونانية ـ التركية » (موسكو ، ١٩٤٠) .

(٧٨) ي. ليڤين ، العراق . ميسوبوتاميا المعاصرة ، موسكو ، ١٩٣٧ .

(٧٩) المصدر نفسه ، ص ٥٠ — ٥١ . يبلغ مجموع صفحات الكتاب ١٣١ صفحة . يبحث الفصل الاول منه في الوضع الجغرافي للبلاد والفصل الثاني عن « ماضي العراق » وكرس الفصل الثالث من الكتاب للبحث عن تاريخ العراق في أواخر العهد العثماني وفترة ما بعد الحرب العالمية الاولى (ص ٤٣ — ٦٤) وفيه يتحدث المؤلف عن «ثورة العشرين » . اما الفصول الستة الاخرى من الكتاب فقد كرست لمعالجة قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية =

المستعمرين لمنع العراقيين من حقهم الطبيعي للتمتع بالاستقلال ومحاولتهم فرض الانتداب على بلادهم بالرغم من ارادتهم . ويعتبر ليفين كذلك « تعاون الشيعة والسنة في جبهة واحدة ضد العدو المشترك» من المظاهر السياسية المهمة لـ «ثورة العشرين»[80] التي استنبط الانكليز من احداثها درسا مهما هو أنه من الافضل بالنسبة لمصالحهم مساومة الفئات الاجتماعية العليا والحكم عن طريقها بدل الوجود العسكري المباشر «في بلاد معادية لدودة»[81] .

رسالة علمية عن ((ثورة العشرين))

في بداية الخمسينيات اختار ل.ن.كاتلوف[82] «ثورة

= وادارية .

ارتأينا ان نقدم مثل هذه التفاصيل عن المستشرقين السوفيت ومؤلفاتهم ، وهي بامكانها استكمال الصورة التي قدمتها مجلة « المورد » في عددها الاخير حول هذا الموضوع (راجع : ي.م. سميلانسكايا ، التأريخ الاقتصادي للدول العربية ، ترجمة الدكتور فاروق صالح العمر ، ـ « المورد » ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣٢ـ٢٤٠) .

(٨٠) ي . ليفين ، المصدر السابق ، ص٥١ .

(٨١) المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

(٨٢) الدكتور ليف نيكولايفيج كاتلوف واحد من المستعربين السوفيت المعروفين . يتميز بعمقه العلمي في تحليل الاحداث والربط بينها . له عدد كبير من المؤلفات يأتي في مقدمتها كتابه القيم « نشوء حركة التحرر ـ الوطني في المشرق العربي (اواسط القرن التاسع عشر ـ ١٩٠٨) » =

العشرين» موضوعا لرسالة علمية لنيل شهادة الدكتوراه ، ممـا يدل بحد ذاته على الاهتمام الذي أولاه الاستشراق السوفيتي لمجمل حركة التحرر ــ الوطني للشعب العراقي والتي تشـكل «ثورة العشرين» احـدى ذرواتها المبكرة . قدم ل.ن.كاتلوف رسالة غنية في محتواها ، عميقة في تحليلاتها واستنتاجاتها العلمية، فاستحق عنها ، بجدارة ، اللقب العلمي الرفيع . وقد تجلى ذلك مرة اخرى في القرار الذي اتخذه المجلس العلمي لمعهد شعوب آسيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية حول طبع الرسالة في كتاب مستقل جاء نشره[٨٣] قبل انتصار ثورة ١٤ تموز باشهر قلائل ليضفي على استنتاجات المؤلف طابعا خاصا الى حـد ما.

يحمل الكتاب عنوان «الانتفاضة الوطنية ــ التحررية للعام ١٩٢٠ في العراق»[٨٤] ويتألف من مقدمة واربعة فصول وخاتمة.

= (٣٢٤ صفحة) . للتفصيل راجع التقريض الذي نشرناه عن هذا الكتاب في « آفاق عربية » ، العـدد ٢ ، ١٩٧٥ ، ص ١٣٤ ــ ١٥٢ .

(٨٣) نشر المؤلف قبل ذلك جزءا كبيرا من رسـالته على شكل مقال مستقل بعنوان « النضال التحرري ــ الوطني العراقي قبيل انتفاضة ١٩٢٠. » (يقع في ٣٣ صفحة) وهو عرض مركز للفصول الثلاثة الاولى من الكتاب الذي نحن بصدده ، ولا سيما الفصل الثالث منه .

(٨٤) نشر الدكتور عبدالواحد كرم في العام ١٩٧١ الترجمـة العربية لهذا الكتاب تحت عنوان « ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق » واعادت « دار الفارابي » في بيروت نشر « طبعة ثانية منقحة » للكتاب في العام ١٩٧٥ وقـد راجعها الاستاذ عبدالرزاق الحسني مصححا العديد مـن الهفوات التي وردت في الطبعة الاولى من الكتاب، ولاسيما=

يبحث المؤلف في الفصل الاول عن « الكيان الاجتماعي — الاقتصادي للعراق في بداية القرن العشرين» • وفي الفصل الثاني عن «العراق خلال الحرب العالمية الاولى وسياسة المحتلين الانكليز» • وفي الفصل الثالث عن «حركة التحرر الوطني في العراق قبيل انتفاضة العام ١٩٢٠» • وفي الفصل الرابع والأخير عن «انتفاضة العام ١٩٢٠»[٨٥]• استخدم المؤلف ، فيما عدا المصادر الفلسفية ، ١٢٧ مرجعا باللغات العربية والانكليزية والروسية والفرنسية والالمانية يدخل ما لا يقل عن نصفها ضمن المصادر الاصيلة من وثائق ومنشورات رسمية ومذكرات ويوميات وغيرها يستخدم قسم كبير منها لدراسة موضوع «ثورة العشرين » لاول مرة • كما استفاد المؤلف ، وعلى نطاق واسع ، من الصحف الصادرة في فترة بحثه ، وبشكل خاص الصحف الانكليزية التي استقى منها دلائل ومؤشرات مهمة ادان بها بشكل منطقي مواقف واجراءات مختلفة للمحتلين الانكليز •

تكمن اهمية دراسة الدكتور كاتلوف قبل كل شيء ، على ما نعتقد ، في انها تعطي أجوبة مقنعة على اسئلة مهمة تفرض نفسها على الدارس والمتتبع بالحاح • فلماذا جاء رد الفعل الثوري في العراق على الاحتلال الانكليزي بمثل هذه السرعة

= ما كان يتعلق منها بأسماء المواقع والاعلام . ولكن ، مع ذلك ، فان الكتاب بحاجة الى اعادة نظر جذرية لما ورد فيه من تشويه غير مقصود لمقاطع وفقرات مختلفة مما اثر بشكل ملموس على قيمته العلمية .

(٨٥) توخينا تعريب عناوين فصول الكتاب دون تصرف .

وبزخم فاق ما حدث في العديد من اصقاع الشرق الاوسط وغيرها في تلك المرحلة التاريخية ، مع العلم بأن الانكليز جاءوا الى العراق في فترة بلغ فيها استياء الشعب من الحكم العثماني المتخلف اوجه ، بحيث بدأت قطاعات واسعة منه تتمنى تبديله باشراف اوروبي متقدم . ثم ما هي العوامل الكامنة التي دفعت فئات كبيرة من الاوساط الاجتماعية العليا والجماهير الكادحة المتخلفة وعيا للوقوف في خندق واحد بوجه الانكليز بمثل ذلك الحماس المتقد . ولماذا لعبت مناطق الفرات الاوسط دورا أكبر من غيرها في الاحداث الثورية ، ولم وقفت غيرها بعيدة عنها بشكل أثر على مسيرتها . واخيرا لماذا تمكن الاعداء من القضاء على «الثورة» مع ان الجماهير العراقية لم تبخل في تقديم الضحايا الجسيمة ؟ .

في الامكان ايجاد تفسير مقنع لكل ذلك خلال اللوحة الحية التي يقدمها المؤلف في الفصلين الأول والثاني من كتابه . والمهم انه يستند في رسمه لتلك اللوحة وفي تقييماته الى شهود «من أهلها» ، وبشكل خاص الى الانكليز الذين وقفوا وراء جميع الاحداث الدامية التي شهدتها ربوع الرافدين يومذاك .

لم يحتج الفلاح العراقي الى ذكاء ليحس ، بل وليتلمس مباشرة ، كيف ان الوضع الجديد الذي نجم عن خروج العثمانيين ومجيء الانكليز لم يؤد الى تحسن ولو جزئي في حياته البائسة ، بل على العكس من ذلك تماما اصبح لزاما عليه أن يتحمل أعباء جديدة أثقلت كاهله الى حد كبير . فان الفلاح الذي كان أمام اختيارين في العهد العثماني : «تحمل ما هو عليه من وضع

(لا يحتمل ــ ك٠م٠) او الموت جوعا) حسب وصف الرحالة الانكليزية آنا بلانت (A. Blunt)[٨٦] اصبح ملزما بعـــد الاحتلال مباشرة ــ وباعتراف الوثائق البريطانية نفسها ــ بدفع ضرائب أكثر من السابق واداء اعمال شاقة بالسخرة والتنازل عن ارضه دون تعويض والرضوخ أكثر لكل إقطاعي مد يد التعـاون للمحتل الجديـد ٠ والان لندع الأرقام تحدد لنا البعد الواقعي لهذا الموضوع الحساس :

تعترف الوثائق البريطانية صراحة بأن الضرائب المباشـرة في المناطق المحتلة ارتفعت في العام ١٩١٨ ــ ١٩١٩ بمقدار ١ر٦٥ مرة بالمقارنة مع ما كانت عليـه في العام ١٩١١ ــ ١٩١٣ ٠ اما في السنة المالية التالية (١٩١٩ ــ ١٩٢٠) فانها ارتفعت بمقدار أكثر من مرتـين ٠ وتتجسد هـذه الصورة أكثر اذا علمنا ان واردات الادارة المدنية البريطانية في العراق خلال ١٩١٧ ــ ١٩١٨ بلغت ١٥٢ر٥ لك[٨٧] روبيه جاء اكثر من نصفها (٧٩ر٥ لك) مـن الضرائب الزراعية والبقية تقريبا (٦٧ر٥ لك) من الرسـوم ، بينما أصبح الخط البياني للواردات نفسها في العام التـالي على هذا النحو : بلغت الواردات ٢٩٣ لك جاء اكثر مـن ثلثيهـا (٢١٧ر٥ لك) من الضرائب الزراعية بينمـا انخفض المقـدار النسبي والمطلق للرسوم المجباة بحيث بلغت هذه المرة ٦٥ لكا فقط ٠ وتتجسد الصورة نفسها اكثر من خلال ما ذكره احـد الموظفين الاداريين البريطانيين الذي اعترف بان معـدل ما كان

---

(٨٦) ل.ن. كاتلوف ، الانتفاضة الوطنيـة ــ التحررية للعـام ١٩٢٠ في العراق ، موسكو ، ١٩٥٨ ، ص ٤٤ ، ١٩٩ .

(٨٧) « لك » كلمة هندية الاصل وتعنى مئة الف .

يصيب الفرد العراقي من الضرائب المجباة بلغ ضعف ما كان يصيب الفرد في مقاطعة البنجاب الهندية التي مضت حوالـــي مئتي عام على الوجود البريطاني فيهـــا ٠ والابلغ مـــن ذلك ما نشـــرته الـ «ديلي ميل» في عز ايام الثورة بهذا الصـــدد ٠ فقد كتبت الصحيفة الانكليزية في عددها الصادر يوم ١٢ تموز ١٩٢٠ تقول ما نصه : «كشفت ميزانية العراق للسنة ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ عـن ضرائب بلغت خمسة ملايين ونصف المليون جنيه استرليني ، اي ما يعادل جنيهين للفرد الواحد من السكان ٠ وفي قطر شـــرقي تعتبر هذه الضرائب شيئا لم يسمع به تقريبـــا ٠ ففي بريطـــانيا العظمى ، التي كانت يوما ما غنية جدا ، كانت كل ضريبتنا قبل الحرب ثلاثة جنيهات ونصف الجنيه فقط للفرد الواحد»[٨٨] ٠ من هنا لا يبدو غريبا ان المؤسسة الوحيدة التي ظلت تعمل ضمن الادارة المدنية البريطانيـــة طيلة ســـنوات الحرب كانت ٠٠٠ مديرية الواردات ! ! ٠

كان على الفلاح العراقي ان يؤدي للمحتلين الانكليز ما كان يؤديه للعثمانيين من اعمال السخرة او اعمال الزاميـــة لقاء أجر قليل مما كان يعني ابعاد الوف مؤلفة من الفلاحين وغيرهم عن اعمالهم الاصلية ٠ وباعتراف المسؤولين البريطانيين انفسهم لم تعدم حالات كانوا يلجأون فيها الى استخدام القوة لجمـــع الناس من المناطق النائية بسبب حاجتهم الى الايدي العاملة لانجاز مشاريعهم العســـكرية وغيرهـــا والتي مس قســـم منها مصالح

---

(٨٨) د. صالح جواد الكاظم ، عن ثورة العشرين وبعدها القومي ، ــ « العراق » ، بغداد ، ٣٠ حزيران ١٩٧٧ ٠

المنتجين الزراعيين مباشرة . فحسبما يشير التقرير الخاص الذي رفع الى مجلس العموم واللوردات عن سير الادارة في العراق ، انجزت السلطات البريطانية في منطقتي سوق الشيوخ والعمارة مشاريع لرفع مستوى المياه في نهر دجلة وهور الحمار بقصد تسهيل الملاحة أمام السفن التي كانت تزود قوات الاحتلال بالمؤن والذخيرة مما ادى ـ باعتراف التقرير نفسه ـ الى قطع المياه عن حقول الرز العائدة للعديد من العشائر المحلية في حوض دجلة (٨٩) .

ومنذ البداية تبنت سلطات الاحتلال سياسة زراعيه من شأنها تقليص الملكية الزراعية الصغيرة للفلاحين ، وهو ما اعترفت به جريدة الـ «تايمس» دونما مواربة في عددها الصادر في ٢٣ أيلول من العام ١٩١٩ . وان ضغط الضرائب والرسوم على أبناء هذه الفئة من اصحاب الاراضي تحول الى عبء جديد على امكاناتهم الاقتصادية المحدودة ، ذلك لان مقدار مثل تلك الرسوم كان يبلغ في بعض الاحيان ، وباعتراف الوثائق البريطانية ، حوالي ربع قيمة الارض الاصلية . واصبحت هذه الاخيرة تخضع كذلك لمشيئة الحكام الجدد الذين استولوا على مساحات واسعة من الاراضي المحيطة بالمدن الكبيرة لانجاز مشاريعهم بأسعار كانت دون السعر الحقيقي للارض آنذاك (٩٠) مما أثار استياء العديد من ملاكي تلك المدن .

---

(٨٩) ل.ن. كاتلوف ، الانتفاضة الوطنية ـ التحررية للعام ١٩٢٠ ، ص ٦٧ـ٧٠ .

(٩٠) المصدر نفسه ، ص ٧٥ ـ ٧٦ ، ٧٨ .

لم يستطع العثمانيون حتى النهاية فرض سيطرة مباشرة على مناطق واسعة من الفرات الاوسط . وظل الامر على وضعه بالنسبة للانكليز كذلك حتى العام ١٩١٧ حيث بقي السكان ، وكذلك «العديد من الشيوخ والملاكين المعينين من قبل الانكليز ممثلين عن السلطة» ، يتجاهلون الاوامر الصادرة عنها ، فامتنعوا عن دفع الضرائب واستمروا في صلاتهم التجارية مع المناطق المحتلة من قبل الاتراك . ولكن ما ان استتبت الامور بالنسبة للمحتلين الجدد حتى تبنوا سياسة خاصة ازاء هذه المنطقة ، فبدأوا بارسال قطعات من قواتهم الى بعض المناطق الستراتيجية فيها ، واقاموا الاجهزة الادارية في أجزاء مختلفة منها ، واستعانوا ببعض الشيوخ الذين سبق ان طردوا من قبل عشائرهم ، وابعدوا بالمقابل العديد من الشيوخ «الجامحين» من الذين رفضوا التعاون معهم كما بدأ البعض منهم يشكون في مستقبلهم . وقد بلغ الامر بالحكام الجدد حد انهم بدأوا حتى بالتدخل في شؤون العتبات المقدسة التي تقلصت مواردها ووضعت جميع اراضي الوقف التابعة لها تحت اشراف مباشر للسلطات الانكليزية التي هيمنت في الوقت ذاته على مرافق الحياة المختلفة في مدينتي النجف وكربلاء . وكما تشير التقارير البريطانية فقد حرم كل معارض لمثل هذه السياسة المركزية من متنفذي المدينتين من المنح المالية ، بل وتعرض قسم منهم للنفي والابعاد[91] . وكان

(٩١) المصدر نفسه ، ص ٧٩ — ٨٠ . من الجدير بالذكر ان الحاكم البريطاني العام السر ارنولد ولسن يعترف ، ولكن مع التبرير ، بتأثير جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يوردها الدكتور كاتلوف في تحريك العراقيين ضد =

من الطبيعي جدا ان تولد مثل هذه السياسة رد فعل قويا بين اوساط اجتماعية مختلفة في هذه المنطقة الحساسة ذات التقاليد الثورية المعروفة [٩٢] .

أثارت هذه العوامل نفسها ، مع غيرها ، سكان العديد من المدن العراقية . فان ازمة الحرفيين التي بدأت مع اندماج البلاد بالسوق الرأسمالية العالمية قد تعمقت أكثر مع الاحتلال البريطاني . وفيما عدا الكومبرادور[٩٣] لم تكن الفئات التجارية الاخرى مرتاحة من آثار السياسة الاقتصادية الجديدة ، خاصة وانها أدت الى انخفاض القوة الشرائية لدى اوساط واسعة من

= الانكليز (راجع :
A. T. Wilson, Mesopotamia 1917 - 1920. A clash of loyalities, London, 1931 , PP. 311 - 312).

(٩٢) من المعروف ان مناطق الفرات الاوسط كانت تشكل واحدة من الاصقاع الاقل استقرارا والاكثر مشاكل في العهد العثماني ، وهي شهدت سلسلة من الانتفاضات والتحركات هزت السلطة العثمانية في كل البلاد ، وفرضت نوعا من الاستقلال الذاتي للمنطقة ، ولا سيما للمدينتين المقدستين فيها ،. فلم يكن من السهل للانكليز « ترويضها » . وليس عبثا ان يشكو السيربيرسي كوكس من عشائر المنطقة ويعتبر النجف وكربلاء « المشكلة الاكثر ازعاجا » (راجع :
H. A. Foster , Op. Cit., P. 57).

(٩٣) تكونت هذه الفئة مع الاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية وهي كانت تتألف بالاساس من عناصر يهودية وفارسية وهندية وأرمنية . كان « الكومبرادور » أكثر الفئات الاجتماعية تحمسا للاحتلال البريطاني الذي أدى الى ظهور امكانات جديدة امامها .

الجماهير العراقية . وسرعان ما اصابت الخيبة القطاعات المدنيـة التي كانت تربط ازدهار البلاد الحضـاري وانتماشـها بمقدم الاوروبيين[٩٤] . وربما يكفي ان نقتصر هنا على ايراد مثل معبر واحد عن واقع مؤلم لا تزال آثار صورة مشوهة له تراود اذهان الكثيرين[٩٥] . فان الانكليز خصصوا لاحتياجات التعليم في كل العراق خلال السنة المالية ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ مبلغا يعادل حوالي ٧٠ ألف ليرة تركية ، وهو ما لم يفعلـه حتى العثمانيـون الذين خصصوا في العام ١٩١١ ـ ١٩٢٠ نصف ذلك المبلغ (٣٤ ألف ليرة) لامور التعليم في ولاية بغداد وحدها . فكان من الطبيعي ان لا يتجاوز عدد المدارس في كل العراق قبل انفجـار الثورة بأشهر قليلة ٩٠ مدرسـة بضمنها المدارس الخاصة[٩٦] . بينما في العام ١٩١٤ بلغ عدد المدارس في البلاد ١٩٢ مدرسـة رسميه

---

(٩٤) كانت الفئات المدنية العراقية مستاءة من السياسة العامة للعثمانيين ، وهي كانت واقعة تحت تأثير سحر الحضـارة الغربية . ولم تكن في ظروف يسمح لها بالفرز بين تلك وواقع سياسة الدول الاوروبية الكبرى ، فكان لا بـد لهـا من الاحتكاك المباشر بها حتى تفهم طبيعتها كما هي في الواقع .

(٩٥) هذا لا يعني اننا ننكر حقيقة ان مجيء الانكليز هيأ ظروفا احسن من العهد العثماني لتطور البلاد ، الا ان مثـل ذلك الامر يرتبط بطبيعة الحضارة الراسمالية نفسها التي مـن شأنها التاثير حتى على « اكثر الشعوب بربرية » ، ثم ان الاستغلال الاستعماري « الامثل » يحتاج الى مقومـات خاصة تفرض اقامة مشاريع متطورة كالسكك ومحطـات توليد الطاقة وغيرهـا .

(٩٦) ل.ن. كاتلوف ، الانتفاضة الوطنية ـ التحررية للعـام ١٩٢٠ في العراق ، ص ٧٤ ـ ٧٥ .

وأهلية[٩٧] . وقد جذب ذلك أنظار بعض المثقفين قبل الثورة مباشرة [٩٨] .

أو لم «يحق» للمحتلين الجدد ، اذا ، ان يتعاملوا بكل خشونة وتعال مع من يسمح او لا يسمح لنفسه بالوقوف بوجههم او الاعتراض عليهم . فان الانكليزي المعروف ببرودة دمه وتقدمه أخذ يلتجيء في ارض الرافدين الى اساليب مختلفة في تعامله مع الناس كانت تبدو حتما غريبة ، بل ومضحكة في نظر مجتمعه الذي جاء منه . فحسبما يروي شاهد عيان كان البريطانيون يتصرفون بقسوة بالغة مع المواطنين . فكان الضرب ـ مثلا ـ نصيب كل من يسمح لنفسه بعدم الوقوف عند مقدم أحدهم ، ولم ينج من مثل هذه «المكرمة» حتى المسنون والاطفال، ولم يتردد من اللجوء اليها حتى بعض كبار مسؤوليهم[٩٩] . فماذا بقي امام الشعب العراقي سوى الانتفاضة والثورة ، وهل كان في امكان بعض التناقضات الداخلية الحيلولة دون جمع فئات من القمة واخرى من القاعدة في خندق واحد في مثل تلك

---

(٩٧) راجع : عبدالرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ـ١٩١٧ ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص ٢٥٢.

(٩٨) راجع : علي ال بازركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ٩١ـ٩٢ .

(٩٩) ل.ن. كاتلوف ، الانتفاضة الوطنية ـ التحررية للعام ١٩٢٠ في العراق ، ص ٨٤ . سجل هذه الحقيقة العديد من المؤرخين العراقيين الذين عاصروا بداية الاحتلال البريطاني للبلاد منهم محمد طاهر العمري في كتابه « تاريخ مقدرات العراق السياسية » ورفيق حلمي في كتابه « ياد داشت » (المذكرات) .

الظروف ؟ . ومع أن ميلاد « الانتفاضة الوطنية ـ التحررية للعام ١٩٢٠ » كان أمرا حتميا، ورد فعل منطقيا على سياسة الظلم والاستعباد وتعبيرا صادقا عن ارادة شعب في التحرر والاستقلال، وقد جاءت في توافق تام مع سير التاريخ في مرحلته الجديدة التي « دشنت ثورة اكتوبر الاشتراكية » بدايتها ، وبالرغم من زخم احداثها ، التي كرس لها المؤلف الفصل الرابع من كتابه(١٠٠) ، فان المستعمرين تمكنوا من القضاء عليها في نهاية الامر وحجموا نتائجها الى حد لم يتفق مع ما قدمته الجماهير من تضحيات . ولا يربط الدكتور كاتلوف هذا الامر بمجرد الاختلاف الكبير في ميزان القوى بين الطرفين، وان كان يولي ذلك اهتماما كبيرا ويضعه بين العوامل الاساسية التي ادت الى اخفاق «ثورة العشرين»(١٠١) . فقد تفاعلت عوامل اساسية أخرى لا تقل أهمية في رسم مثل تلك النتيجة ، عوامل شكلت ثغرات كبيرة عرف المستعمرون كيف ينفذون من خلالها .

ان قرونا من الاستغلال الاقطاعي الاسيوي المتخلف وان قوة بقايا الاشكال المبكرة من النظام القبلي وعوامل اخرى حددت من وعي الفلاحين ـ جيش الثورة الرئيس ـ الى حد

---

(١٠٠) كرس الدكتور كاتلوف الفصل الثالث من كتابه (ص ٨٦ ـ ١١٨) للتحدث عن التحركات الثورية التي سبقت « ثورة العشرين » وبشكل خاص تلك التي وقعت في المناطق الكردية وفي النجف وغيرها ويقيم اهميتها بالنسبة لاحداث الثورة نفسها في انها بينت بالتجربة امكانية تحدي اكبر قوة استعمارية واجبارها على التراجع.

(١٠١) ل.ن. كاتلوف ، الانتفاضة الوطنية ـ التحررية للعام ١٩٢٠ في العراق ، ص١٨٦ .

كبير ، فحيثما تحرك رئيس العشيرة تحرك معه الفلاحون ، ومتى ما ألقى هو السلاح القوا هم بدورهم السلاح وتركوا سوح النضال . بل ان قطاعات واسعة من الفلاحين لم تحمل السلاح أصلا بالرغم من استيائها وذلك لمجرد سبب «بسيط» واحد هو ان الانكليز تمكنوا من كسب زعمائها الى جانبهم قبل الاحتلال أو بعده مباشرة ، كما حدث بالنسبة لمناطق واسعة في حوض دجلة الجنوبي وغيره حيث بقيت «العشائر» موالية للانكليز ، مما كان يعني تحديد نطاق المناطق الثائرة أولا وتسهيل مهمة القوات المعادية بتركيز نشاطها العسكري على أقل المساحات ثانيا .

ولم يترك النزاع القبلي واستغلال الواقع القومي والديني للشعب العراقي اثرا اقل في خلق الظروف نفسها . ففي هذه المرحلة كان المجتمع العراقي مقسما بالاساس الى «عدة مئات من القبائل العربية والكردية الكبيرة والصغيرة التي كانت تضم (كل واحدة منها ــ ك٥٠م) العشيرة في مقابل بقية سكان البلاد» ، ومن هنا اصبح النزاع القبلي من الظواهر الاجتماعية المألوفة . ففي منطقة سوق الشيوخ وحدها كانت تعيش حوالي ٥٠ عشيرة صغيرة متنازعة فيما بينها . وكانت الموصل منطقة نزاع بين عشيرتي شمر وعنزة[١٠٢] . وهكذا التهت عشائر كثيرة بنزاعاتها في ايام الثورة الحاسمة ، واتخذت بعض القبائل موقف المتفرج من الاحداث الدامية لان «اعدائها» برزوا ، لسبب او لاخر ، في مقارعة المستعمرين . وغذى الضباط الانكليز منذ اذ

(١٠٢) المصدر نفسه ، ص٦١ .

وطأت اقدامهم ارض العراق روح النزاع هذه بين أبناء العشائر والقوميات والاديان والمذاهب المختلفة . فمثلا لم يكن من الصعب على الانكليز استغلال الظروف الصعبة للاثوريين لتحويل قطاع واسع منهم الى آلة لقمع الحركات المناهضة لوجودهم[١٠٣]. وبالسهولة نفسها اوحى الضباط السياسيون الى العديد من رؤساء العشائر الكردية وكأن ما يجري في الوسط والجنوب أمر ثانوي «يخص العرب وحدهم» .

انعكس واقع البنية الاجتماعية نفسها على تحرك المدن العراقية أيام «ثورة العشرين» . فان العلاقة بين المدينة والريف كانت لا تزال تتحرك في اطار ضيق . فالفقر المدقع للمواطن قد حال دون نمو العلاقات الاقتصادية بينهما بشكل سريع . وعلى سبيل المثال نذكر هنا ان الفرد العراقي ظل الى ما قبل الحرب العالمية الاولى يشتري من البضائع المستوردة ، وفي أحسن الاحوال ، حوالي ١٨ مرة أقل من الفرد الايطالي و ١١ مرة أقل من المصري و ٧ مرات أقل حتى من المعدل العام في الامبراطورية العثمانية نفسها[١٠٤] . وقد حال الاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية دون استمرار التطور الطبيعي للانتاج الحرفي في المدينة

(١٠٣) يدين المؤلفان الاثوريان السوفيتيان بارمتاي ومار يوحنا دور القيادة الاثورية في دفع بسطاء الاثوريين ـ ضحايا القياصرة الروس والحكام الانكليز ـ للاشتراك في قمع « ثورة العشرين » (راجع : ك.ب. ماتفييف (بارمتاي) و ى.ي. مار يوحنا ، القضية الاثورية خلال وبعد الحرب العالمية الاولى، باللغة الروسية ، موسكو ، ١٩٦٨، ص٨٤) .

(١٠٤) احتسبت بالاستناد الى الارقام الواردة في ص٤٩ ـ ٥٠ من كتاب ل . ن . كاتلوف .

بشكل يفضي الى ظهور فئات اجتماعية متنفذه من نوع جديد . فقد تقلص عدد أنوال النسيج العاملة في مدينة بغداد وحدها ، مثلا ، من ١٢ ألف نول في النصف الاول من القرن التاسع عشر الى مئات قليلة فقط في بداية القرن العشرين[١٠٥] . وكان مجال التطور أمام الصناعة الوطنية ضيقا الى حد كبير بحيث ان استيراد آلة نسيج يدوية واحدة من الخارج الى بغداد كان يعد «حادثة تستحق اهتماما خاصا» حسب تعبير القنصل البريطاني[١٠٦] . من هنا فان عملية تكوين البورجوازية الوطنية كانت تجري بشكل بطيء واصطدم تطورها بعوائق كبيرة نجم معظمها من ضغط الرأسمال الاجنبي الذي تضاعف مع الاحتلال البريطاني . لذا اصبح الاستقلال السياسي للبلاد مسألة حيوية بالنسبة لها ، فصاغ ذلك ثوريتها التي أهلتها لان تلعب دورا ملموسا في جبهة القوى المعادية للاستعمار ، الا ان نفوذها اقتصر حينذاك على عدد قليل من المدن الكبيرة . وكانت تقابل هذا الجناح البورجوازي أجنحة اخرى قوية كانت مستعدة للتساوم مع الاجنبي ، أو ساومت فعلا معه وذلك بحكم عوامل محددة . فالبورجوازية التجارية الكبيرة الوسيطة (الكومبرادور) كانت ، كما ذكرنا ، تقف بحماس ضد كل ما من شأنه عرقلة تثبيت النفوذ السياسي والاقتصادي الغربي في البلاد ، وكان لهؤلاء وزن خاص في مدينة البصرة . وليس عبثا ان نشرت جريدة الـ «تايمس» في عددها الصادر في ٩ تشرين الاول من العام ١٩٢٠

---

(١٠٥) المصدر نفسه ، ص٥١ .

(١٠٦) المصدر نفسه ، ص٥٠ .

بارتياح واضح نبأ ما أعلنه «عدد من وجهاء البصرة» عن تأييدهم للادارة البريطانية و « استنكارهم لكل اضطراب في البلاد» .

اما المرابون المرتبطون بالاستغلال الاقطاعي للفلاح فقد اتخذوا موقفا مشابهـا للموقف الذي اتخذته اكثر القوى الاقطاعية تخلفا . ومع ان محاولات المستعمرين لفرض سيطرتهم المطلقة على مختلف مرافق الحياة الاقتصادية للبلاد قد أضرت بمصالحهم في بداية الاحتلال الى حد ما ، الا انهم ظلوا يعادون كل تحرك من شأنه احداث أي اختلال في الريف . وقد انعكست مساومات معظم الفئات البورجوازية في المواقف التي تبنتها بعض الاحزات والمنظمات والشخصيات السياسية (بوجه خاص جمعية العهد وقادتها) في تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ البلاد . وتتوفر دلائل مقنعة حول هذا الامر . ففي الايام الاولى للثورة قدم جعفر العسكري أحد ابرز قادة«جمعية العهد» طلبا الى المسؤولين الانكليز يعرب فيه عن استعداده لتقديم خدماته للادارة البريطانية في بغداد . وفي أحرج أيام الثورة نشر الزعيم الروحي للجمعية نفسها الامير فيصل تصريحا في جريدة الـ « تايمس » (١٤ آب ١٩٢٠) يعرب فيه عن اخلاصه «لفكرة الاتحاد العربي ـ الانكليزي»(١٠٧) .

---

(١٠٧) المصدر نفسه ، ص١٢٦ . وردت أقوال مشابهة لتصريحات الامير وبشكل خاص لما نشرته جريدة التايمس عن «وجهاء البصرة» ، في الكلمة التي القاها السيد مزاحم الباجهجي في المأدبة التي اقامها عبداللطيف باشا المنديل في البصرة بمناسبة توديع الحاكم العام السابق ولسن (للتفصيل راجع : عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، الطبعة الثالثة الموسعة ، صيدا ، ١٩٧٢ ، ص٢٤٢ ـ ٢٤٣) .

كانت الطبقة العاملة كذلك في دور التكوين • وكان العمال الموسميون يؤلفون قسما كبيرا من افرادها الذين ظلوا ، بالرغم من ظروفهم الصعبة ، يشكلون قوة غير واعية وغير منظمة ، ولم يتمتعوا الا بوزن محدود للغاية في الحياة السياسية للبلاد وان كانوا هم والحرفيون يشكلون قوة التحرك الرئيسة في المدينة التي لعب فيها المثقفون (الشعراء ورجال الدين وغيرهم) دورا قياديا فعالا •

هكذا ، وبحكم العوامل التي ذكرناها فان التحرك الثوري في المدن العراقية ظل دون مستوى الاحداث • فلم تتحرك معظم المدن أصلا ، ثم ان حركة المدن في ايام الثورة لم تنصب في مجرى منظم موحد مع أحداث الريف العراقي ، ويمكن استثناء النجف وكربلاء والى حد أقل بغداد فقط من ذلك •

من خلال هذه اللوحة تمكن ل•ن•كاتلوف من وضع اليد على جميع الثغرات التي تخللت «ثورة العشرين» والتي تمكن العدو من النفوذ من خلالها والالتفاف على الثورة ثم اخماد نيرانها وتحديد نتائجها في أطر ضيقة اذا ما قيست بالمد الثوري العارم والضحايا الكبيرة التي قدمتها الجماهير العراقية بسخاء ، ذلك لان نتائج تلك الثغرات لم تكن أقل تأثيرا من أسلحة المستعمرين الفتاكة في عملية القضاء على الثورة التي استغرقت خمسة اشهر كاملة يستعرض المؤلف مراحلها بشيء من التفصيل•

وبالرغم من اخفاق «ثورة العشرين» في تحقيق أهدافها الاساسية ، الا انها أدت الى نتائج مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي • فقد دشنت بداية مهمة لحركة التحرر ـ الوطني

للشعب العراقي وشكلت ضربة قوية أضعفت مواقع المستعمرين وأثرت على هيبتهم لا في العراق وحده بل وفي المنطقة كلهـا كذلك • ففي ايام الثورة اضطر الانكليز لنقل ما لا يقل عن ١٤ ألف جندي من قواتهم المتمركزة في المناطق الشمالية ـ الغربية من ايران مما اضعف موقفهم في مجابهة نضال الشعب الايراني ضد تدخلاتهم ، ولا سيما ضد المعاهدة الانكلو ـ ايرانية للعام ١٩١٩[١٠٨] •

بعد الدكتور كاتلوف عالج عدد آخر من المستشرقين السوفيت موضوع «ثورة العشرين» وفي الاطار نفسه ، وذلك ضمن بحوث خصصت لدراسة تاريخ العراق المعاصر او حركات التحرر ـ الوطني لشعوب المنطقة • فقد تطرق الى جوانب عديدة منها المتخصص في تاريخ العراق الحديث الدكتور أ•ف•فيدچينكه ، وبشكل خاص في كتابه «العراق في النضال من أجل الاستقلال»[١٠٩] حيث كرس الفصل الثالث منه لموضوع «انتفاضة العام ١٩٢٠» • وهو لا يختلف عن زميله ل•ن•كاتلوف في تقييمه لاحداث الثورة • وعندما يتطرق الى تناسب القوى

---

(١٠٨) ل . ن كاتلوف ، الانتفاضة الوطنية ـ التحررية للعام ١٩٢٠ ، ص١٩٢ .

(١٠٩) أ . ف . فيدچينكه ، العراق في النضال من اجل الاستقلال ، موسكو ، ١٩٧٠ . يقع الكتاب في ٣١٥ صفحة من الحجم الكبير ويعتبر ، بالرغم من بعض الهفوات الواردة فيه ، من احسن الدراسات السوفيتية عن التاريخ السياسي للعراق الحديث . اشترك المؤلف في كتابة العديد من البحوث المتعلقة بتاريخ العراق ، منها بحوث انسكلوپيدية .

الطبقية فيها يؤكد أ٠ف٠فيدچينكه على انه «وقف على راس حركة الجماهير الفلاحية تلك الفئات الاقطاعية التي تأثرت مصالحها من السياسة المركزية للمحتلين الانكليز » وان « البورجوازية الوطنية لعبت دورا ملموسا في النضال التحرري (للشعب العراقي — ك٠م٠) في هذه المرحلة» خاصة لانها كانت «تتمتع بالنفوذ بين سكان المدن الذين ساهموا بنشاط في النضال ضد الكولونياليين »(١١٠) ٠ وكدليل على الدور الذي لعبه سكان المدن في الحياة السياسية للعراق بعد الحرب مباشرة يشير المؤلف بشكل خاص الى الانتفاضة التي وقعت في مدينة النجف في مايس ١٩١٨ والتي «قادتها المنظمة الوطنية جمعية النهضة الاسلامية» ٠ ومن خلال تطرقه الى العوامل الخارجية التي لعبت دورها في تنبيه أذهان الوطنيين العراقيين أكثر لما يجري حولهم ، يذكر الدكتور فيدچينكه انتشار أنباء انتصارات الشعوب السوفيتية على المستعمرين وذلك عن طريق الناس الذين كانوا يأتون من ايران ومناطق القفقاس لزيارة العتبات المقدسة وبواسطة بعض الصحف الانكليزية والهندية التي كانت تصل الى العراق(١١١) ٠

(١١٠) أ . ف . فيدچينكه ، العراق في النضال من اجل الاستقلال ، ص١٧ ٠

(١١١) المصدر نفسه ، ص١٦ . في كتاب هالدين المنوه عنه (ص ٢٧) اشارة الى مسألة تأثير الزوار الايرانيين الى العتبات المقدسة . اما الدكتور كاتلوف فانه يشير بهذا الصدد الى جريدة «الحبل المتين» بشكل خاص . ومن الجدير بالذكر ان الانكليز انفسهم قد ساهموا بشكل غير مباشر في تنبيه اذهان العراقيين الى ما كان يجري في =

أما المستشرق الجورجي أ.م.مينتيشاشفيللي فقد كرس بدوره قسما من الفصل الثاني من كتابه «العراق في سنوات الانتداب الانكليزي »[112] للبحث عن النضال التحرري للشعب العراقي منذ بداية الحرب العالمية الاولى ، ولا سيما للاحداث التي شهدتها البلاد في العام ١٩٢٠ ويعطي ــ بالاستناد الى مصادر مختلفة ــ صورة واقعية عن زخمها من خلال الارقام التالية عن خسائر الطرفين التي بلغت ٤٢٦ قتيلا و ٦١٥ مفقودا و١٢٢٨ جريحا في صفوف المحتلين يقابلها حوالي ٨٥٠٠ قتيل في صفوف الثوار . كما ان اخماد «ثورة العشرين» كلف الخزينة البريطانية ١٠٠ مليون جنيه استرليني[113] . فلا عجب اذا ، اذا ادرك المسؤولون الانكليز انه «ليس بوسعهم الحفاظ على هذه

= روسيا بعد انتصار ثورةاكتوبر هناك، ولاسيما عن طريق صحافتهم التي كانوا يصدرونها باللغات العربية والكردية والفارسية والانكليزية . فان جريدتي «العرب» و «تيكه‌يشتني راستي» (فهم الحقيقة) طافحتان بالمواد التي يحاول اصحابها تبيان «الآثار السيئة» التي تركها الغاء النظام القيصري وانتقال السلطة الى العمال والفلاحين . ويقر العديد من المسؤولين الانكليز (كيرترودبيل والميجرسون وغيرهما) تأثير افكار اول ثورة اشتراكية في العالم وكذلك المد العارم للنضال التحرري لشعوب المنطقة على فكر الاوساط العراقيةالمختلفة، والمثقفة منها بشكل خاص.

(١١٢) أ . م . مينتيشاشفيللي ، العراق في سنوات الانتداب الانكليزي ، باللغة الروسية ، موسكو ، ١٩٦٩ . انجز الزميل الدكتور هاشم صالح التكريتي ترجمة هذا الكتاب الذي يقع في حوالي ثلاثمائة صفحة الى اللغة العربية .

(١١٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ ــ ١٠١ .

البلاد (العراق ـ ك.م.) بنظام كولونيالي مكشوف» والتجأوا الى اسلوب جديد في حكم البلاد أعتمد على «ملك واحد والف شيخ» حسب التعبير المستعار لمؤلفي كتاب «العراق أمس واليوم»(١١٤) .

وقد استنبط المسؤولون الانكليز هذا الدرس بعد إن جربوا ، دون جدوى ، كل اساليب القسوة مع القوى الوطنية العراقية منذ ان وطأت اقدام جنودهم ارض الرافدين والتي بلغت ذروتها ايام «ثورة العشرين» . وهنا يورد المستشرق المعروف البروفيسور ب.م. داتنسيك(١١٥) أقوال « الجاسوس الانكليزي المحنك » لورانس الذي ذكر في تعليق له على اساليب قمع الثورة في العراق ما نصه :

«ان حكمنا أكثر قسوة من الحكم التركي القديم. فالاتراك اكتفوا باستخدام ١٤ ألف شخص وقتلوا في

---

(١١٤) ي . ميلوقانوف و ف . سيف الملوكوف ، العراق أمس واليوم ، موسكو ، ١٩٥٩ ، ص ١٣ .

(١١٥) البروفيسور ب . م . دانتسيك مستشرق سوفيتي معروف ، له دراسات كثيرة عن مختلف اقطار الشرق الاوسط كرس قسما غير قليل منها لدراسة تاريخ العراق وحياته الاقتصادية . ففي العام ١٩٥٥ أصدر كتابا بعنوان «العراق . دراسة جغرافية مختصرة» . وفي العام ١٩٦٠ أصدر كتابا آخر بعنوان «العراق في الماضي والحاضر» واشترك في كتابة مادة «العراق» في «الانسكلوپيديا التاريخية السوفيتية» (الجزء السادس، موسكو ، ١٩٦٥، ص ١٩٥ ـ ٢١٢) وفي الطبعة الاخيرة من «الانسكلوپيديا السوفيتية الكبرى» (الجزء العاشر ، موسكو ، ١٩٧٢ ، ص٣٩٤ ـ ٤٠٣) .

السنة ٢٠٠ عربي من أجل الحفاظ على النظام • اما نحن فنحتفظ بجيش قوامه ٩٠ ألف شخص مع مطارات حربية ودبابات وسفن نهرية مسلحة ومصفحات ، وقتلنا في هذا الصيف أثناء الانتفاضة (في العراق – ك٠م٠) حوالي عشرة آلاف شخص»(١١٦) •

الى جانب كل ذلك وردت اشارات مختلفة الى «ثورة العشرين» في مختلف طبعات دوائر المعارف السوفيتية(١١٧) وفي العديد من الكتب الدراسية الجامعية(١١٨) وغيرها • والمهم ان نشير بهذا الصدد الى انه خصص مبحث خاص لموضوع الثورة في الطبعة الاخيرة من «الانسكلوپيديا السوفيتية الكبرى» مما يشكل ، حسب معلوماتنا ، الحالة الوحيدة بالنسبة لاصدارات

---

(١١٦) ب . م . دانتسيگ، العراق في الماضي والحاضر، ص٢٣.

(١١٧) راجع : «الانسكلوپيديا السوفيتية الكبرى» ، الطبعة الثانية ، الجزء الثامن عشر ، موسكو ، ١٩٥٣ ، ص٣٨٨ ، الطبعة الثالثة ، الجزء العاشر ، موسكو ، ١٩٧٢ ، ص٣٩٦، «الانسكلوپيديا السوفيتية الصغرى» ، الطبعة الثالثة ، الجزء الرابع ، موسكو ، ١٩٥٩ ، ص١٧٥ ، «الانسكلوپيديا التاريخية السوڤيتية»، الجزء السادس ، موسكو، ١٩٦٥، ص١٩٩ .

(١١٨) راجع على سبيل المثال : «تاريخ حركات التحرر – الوطني والحركات العمالية العالمية» ، الجزء الثاني ، موسكو ، ١٩٦٢ ، ص٤١٠ – ٤١١ . ورد البحث عن «ثورة العشرين» في هذا الكتاب تحت عنوان مستقل هو «الانتفاضة الشعبية للعام ١٩٢٠» . راجع كذلك الطبعة الثانية للكتاب نفسه (موسكو ، ١٩٦٩ ، ص٥٦٧–٥٦٨) .

دوائر المعارف المعروفة في العالم ، وقد كتبه ل٠ن٠كاتلوف[١١٩]٠

وقبل ان نأتي الى عرض ما ورد في آخر دراسة سوفيتية عن «ثورة العشرين» يجدر بنا ان تتطرق بايجاز الى تقييم أحد الاساتذة العراقيين المعروفين لكتاب الدكتور كاتلوف «الانتفاضة الوطنية ــ التحررية للعام ١٩٢٠» الذي يعبر اكثر من غيره عن نظرة الاستشراق السوفيتي الى أحداث النضال التحرري للشعب العراقي بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة ٠

بين الوردي وكاتلوف

انتقد الدكتور علي الوردي «الباحث الروسي» كاتلوف[١٢٠] على اساس ان «في ذهنه «مسطرة» يريد تطبيقها على المجتمع العراقي بوجه عام وثورة العشرين بوجه خاص» ٠ ولانه يريد «في دراسته ان يثبت اولا ان المجتمع العراقي كان قبل ثورة العشرين يسيطر عليه النظام الاقطاعي ، وان الذين قاموا بالثورة هم جماهير الفلاحين والبدو والعمال والحرفيين ، ثم يستدرك (أي كاتلوف ــ ك٠م٠) فيقول ان قيادة الثورة

(١١٩) راجع : «الانسكلوپيديا السوڤيتية الكبرى» ، الطبعة الثالثة ، الجزء العاشر ، ص٤٠٤ . يوجد كذلك بحث مستقل في الجزء السادس من «الانسكلوپيديا التاريخية السوفيتية» (ص٢١٧ ــ ٢١٩) تحت عنوان «انتفاضة العام ١٩٢٠ العراقية» وقد كتبه الدكتور كاتلوف ايضا .

(١٢٠) يستند الاستاذ الوردي الى الترجمة العربية لكتاب الدكتور كاتلوف (راجع الهامشين ٨٤ و ١٢٥) .

كانت في يد شيوخ العشائر ورجال الدين والبورجوازية الوطنية» . ويضيف الدكتور الوردي «ولست أدري كيف يمكن ان تكون الثورة قامت ضد الاقطاع بينما شيوخ العشائر ورجال الدين هم الذين تولوا قيادتها»[١٢١] .

من المسلم به ان الاحداث التاريخية تخضع لقوانين معينة أجهد المؤرخون والفلاسفة انفسهم في سبيل كشف أسرارها منذ القديم ، وبشكل خاص منذ «عصر النهضة» الاوروبية . والاحداث التاريخية كانت ، وتبقى وليدة عوامل محددة تتأثر بظروف الزمان والمكان . وقد حاول الدكتور كاتلوف في ضوء هذه الحقيقة تقديم صورة واقعية عن «ثورة العشرين» كظاهرة تاريخية تفاعلت في خلقها مجموعة عوامل نابعة من الظروف الموضوعية للمجتمع العراقي نفسه[١٢٢] . ثم انه لم يحاول ان «يثبت ان المجتمع العراقي كان قبل ثورة العشرين يسيطر عليه النظام الاقطاعي» . فذلك مما لا يحتاج لمحاولة اثباته ، وقد بين كاتلوف حقيقة واقعة نقل عنها صورا لرسم البنية الاجتماعية للشعب العراقي قبل «ثورة العشرين» حتى يمكن فهم العوامل الكامنة وراء مواقف وتصرفات فئات اجتماعية مختلفة غالبا ما يوليها الاستاذ الوردي نفسه اهتماما واضحا في دراساته . ولم يذكر كاتلوف «ان الذين قاموا بالثورة هم جماهير الفلاحين والبدو والعمال والحرفيين» بل آكد مرارا ، وعلى اساس مادي ملموس ، ان جميع الفئات الاجتماعية تقريبا اسهمت في الثورة ،

(١٢١) راجع : الدكتور علي الوردي ، المصدر السابق ، الجزء السادس ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٣١٩ .

(١٢٢) تطرقنا الى أهمها ضمن عرضنا للكتاب .

ولكن اختلف دورها وموقعها في احداثها • فان «جيشها الرئيس ووقودها» كان من الفلاحين والبدو في الريف ومن الحرفيين العمال وبسطاء الناس في المدينة(١٢٣) ، بينما قاد هؤلاء واولئك رجال الدين ورؤساء العشائر والمثقفون ، وهو يقول ذلك دون أي استدراك • كما لم يذكر ان «الثورة قامت ضد الاقطاع» بل على العكس من ذلك صحح بمعالجته الواقعية للموضوع أخطاء غيره ممن سبقوه بهذا الصدد كما نبين ذلك فيما بعد • ولا شائبة فيما يوجه من انتقادات لقيادة الثورة ، مع تقديره للجوانب الايجابية الكثيرة فيها • وكل ما هنالك ان الدكتور كاتلوف يرى أن الاستغلال الاقطاعي الطويل قد حول الفلاح العراقي الى أداة غير واعية مما شكل ثغرة كبيرة في القاعدة التي استندت اليها كل الحركة الثورية في العراق يومذاك • وتأتي صياغة المؤلف لهذا الموضوع على النحو التالي عندما يتطرق ، على سبيل المثال ، الى الوضع في المناطق الشمالية فيقول :

---

(١٢٣) تقدر ضحايا «ثورة العشرين» بالالاف وكان جميعهم تقريبا من الفلاحين فيما عدا عدد قليل منهم كانوا من فقراء المدن . اما اقصى ما اصاب قادتها فقد اقتصر على السجن والابعاد ومصادرة الاملاك أو الاموال في حالات معينة ، ولكن سرعان ما اعيدت الاوضاع الى «حالتها الطبيعية» لمعظم هؤلاء من «ضحايا» الثورة . وهنالك من افراد القمة من اثروا على حساب الثورة واصبحت لهم مكانة بارزة في القوائم الانكليزية الخاصة . واننا عندما نذكر هذه الحقيقة لا نريد الانتقاص من دور قادة «ثورة العشرين» ، لكن من الاجحاف ، بالمقابل ، طمس دور وقود الثورة — جماهير الشعب ، بغض النظر عن مستوى وعيها يومذاك .

«وبالرغم من الاستغلال الفظ للفلاحين من قبل الاقطاعيين فان العلاقات بين المستغلين (بفتح الغين) والمستغلين (بكسر الغين) ... لم تكن قد اتخذت بعد طابع تناقض طبقي حاد . فان عملية الاستقطاب الطبقي للفلاحين قد تأخرت ، ولا سيما من جراء استمرار وجود بقايا النظام القبلي(١٢٤) التي استغلتها القمة الاقطاعية بذكاء والتي ولدت اوهاما باطلة بين الجماهير الكادحة . وان كل هذا خفف بشكل محدد من حدة الصراع الطبقي وتحول الى اساس لنفوذ ملموس للقمة الاقطاعية ، والذي (أي النفوذ ــ ك.م.) تعاظم أكثر بحكم جمع زعماء معظم المناطق الكردية والاثورية واليزيدية بين السلطتين الدينية والدنيوية في أيديهم»(١٢٥) . ومن الزاوية نفسها يقيم الوضع في المناطق الاخرى من البلاد وهو وضع تقع مسؤوليته على طبيعة الهيكل الاجتماعي والعلاقات السائدة فيه آنذاك . وكل ذلك من الامور التي تركت بصماتها على ميلاد «ثورة العشرين» ومسارها مع نتائجها في ظروف العراق الخاصة زمنا ومكانا . وفي ضوء ذلك ، مع حقائق اخرى ، يرى الدكتور ل.ن.كاتلوف وغيره انه لم تتوفر في العراق في بداية العشرينيات الظروف لظهور

---

(١٢٤) يقصد الاشكال المبكرة من النظام القبلي حيث تلعب علاقات الدم والقرابة دورا اساسيا في تنظيم الصلات العشيرية .

(١٢٥) ل . ن . كاتلوف ، الانتفاضة الوطنية ـ التحررية للعام ١٩٢٠ في العراق ، ص٣٦ . اقتبسنا هذه الفقرة بالذات لا لتعبيرها الدقيق عن الواقع الاجتماعي السائد في العراق آنذاك فحسب ، بل كذلك كنموذج للترجمة غير الدقيقة للكتاب (راجع ص٣٨ من الطبعة الثانية للترجمة العربية) .

قيادة اخرى غير تلك التي قادت الثورة . لكن ذلك لا يتناقض مع التأكيد على انه لو كانت قيادة الجماهير العراقيـة بيد فئات اجتماعية أكثر وعيا وثباتا لربما تمكنت الحركة من تحقيق نتائج أفضل من تلك التي حققتها . وليس عدم الثبات وتغيير الخنادق في خضم الاحداث من الصفات الخاصة بالاقطاع العراقي ، بل انهما وغيرهما يرتبطان بطبيعة النظام الاجتماعي القائم نفسه . وتاريخ أوروبا في العصر الوسيط وأواخره مليء بالشواهد على ذلك . ثم ان قيادات اخرى حققت في العراق على مدى سبعة عقود أخـيرة نتائج أكبر واهم مـن تلك التي حققتهـا «ثورة العشرين» بالرغم من أهميتها التاريخية الكبيرة . ومـن نافلة القول ان ذلك نجم عن حقيقة مجردة هي «ان ثورة العشرين في انتصارها وهزيمتها لم تخضع لارادة أحد من البشـر ، بل انهـا جرت تبعا للظروف التي أحاطت بها» لان «الانسان في معظم أحداث التاريخ يجري وفق ما تملي عليـه ظروفـه ...»(١٢٦) وهذا غاية ما أراد ل.ن.كاتلوف تبيانه من خلال دراسته لأحداث «ثورة العشرين» .

ان تقدير هذه الامور بشكل خلاق هو الذي يميز البحوث السوفيتية المكرسة لدراسـة «ثورة العشرين» عـن تقييمات الغربيين لها . وهذا ما يبدو جليا في آخر دراسة في الاستشراق السوفيتي عن الثورة .

---

(١٢٦) الدكتور علي الوردي ، المصدر السابق ، الجزء الخامس ، القسم الاول ، ص٣٥١ .

«ثورة العشرين»
في آخر دراسة سوفيتية

نشر رئيس قسم الدراسات العربية في معهد الاستشراق التابع لاكاديمية علوم أرمينيا السوفيتية الدكتور ن . و . اوهانيسيان في العام ١٩٧٦ آخر كتاب في الاستشراق السوفيتي عن «حركة التحرر — الوطني في العراق»[١٢٧] .

يبحث المؤلف في الفصل الثالث «اقامة الانتداب الانكليزي ونضال القوى المعادية للاستعمار في العراق من اجل الغائه»[١٢٨] عن «ثورة العشرين» التي كرس لها القسم الثاني من هذا الفصل تحت عنوان « انتفاضة ١٩٢٠ الوطنية العامة » (ص ١٤٥ — ١٧٣) ، فتكون لموضوع الثورة بذلك مكانة بارزة في الكتاب ،خاصة اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان جوانب كثيرة من الفصلين السابقين والقسم الاول من الفصل الثالث تتعلق

---

(١٢٧) ن . و . اوهانيسيان ، حركة التحرر — الوطني في العراق (١٩١٧ — ١٩٥٨) ، باللغة الروسية ، يريفان ، ١٩٧٦ . يقع الكتاب في ٣٩٤ صفحة وهو في الاصل رسالة علمية تقدم بها المؤلف لنيل شهادة دكتوراه العلوم . نشر المؤلف قبل ذلك بحثا مفصلا بعنوان «نضال القوى الديمقراطية العراقية من اجل الغاء الانتداب الانكليزي (١٩٢٠-١٩٣٢)» وذلك في كتاب «بلدان وشعوب الشرقين الادنى والاوسط» ، يريفان ، ١٩٦٧ .

(١٢٨) ن . و . اوهانيسيان ، حركة التحرر — الوطني في العراق ، ص١٣٩ — ٢٣٨ .

بمقدمات الثورة والظروف التي تمخضت عنها ، كما ان مواضيع مختلفة من الاقسام المتبقية من الفصل الثالث نفسه تدخل ضمن نتائج الثورة السياسية بشكل خاص ٠

وبما ان المستشرقين السوفيت الآخرين اشبعوا أحداث «ثورة العشرين» بالبحث المستفيض فقد كرس الدكتور اوهانيسيان الجانب الاكبر من جهده لمناقشة امور تستحق العرض في اطار جدلي ٠ وتأتي على رأس تلك الامور نظرة المؤلفين والمسؤولين الغربيين وتقييماتهم للثورة ٠ فهو يناقش آراء هؤلاء (پيرسي كوكس و أدموندس و بولارد وغيرهم) ، كما يناقش الصحافة الانكليزية (وبشكل خاص جريدة الـ «تايمس») التي تحاول تصوير ما حدث في العام ١٩٢٠ كنتيجة لعدم فهم العراقيين لمعنى الانتداب ومضمونه ، ويعتبر ذلك مدعاة للسخرية لان «العراقيين فهموا ومحصوا جيدا معنى الانتداب كشكل جديد من اشكال القيمومة والحماية الكولونياليتين»[١٢٩] ٠ ولا تدعو الى سخرية اقل آراء جريدة الـ «تايمس» التي اعادت نشرها حتى جريدة "Indian Daily Times"[١٣٠] والتي ترى «اسباب الفوضى في ميسوبوتاميا» في «طبع العرب» الذي «يتنافى» مع النظام أياً كان ٠ فقد اكدت الجريدة ان «ميسوبوتاميا كانت دائما مسرحا للاضطرابات الكبيرة ، وان ما يحدث اليوم من فوضى (هناك ـ ك٠م٠) ليس سوى استمرار للامس ٠ فان سكان

---

(١٢٩) المصدر نفسه ، ص١٤٧ . اشارت صحافة الثورة نفسها الى شيء من هذا القبيل .

(١٣٠) في عددها الصادر يوم ٥ تشرين الاول ١٩٢٠ .

ميسوبوتاميا لا يثقون بأي سلطة كانت ... ان العرب لا يثقون بأحد» (!!) . وكما يذكر المؤلف يبدو ان هذه الحجة لم تشف غليل الصحيفة الانكليزية فوصمت سكان الرافدين ، الى جانب ذلك ، بالتعصب الاعمى الذي تجسد أكثر ــ برأي الجريدة ــ لان انفجار الثورة صادف ايام رمضان(١٣١) «حيث يزداد تعصب المسلمين بشكل خاص»(١٣٢) . وبالاضافة الى مثل هذه الامثلة ذات الدلالة يحدد المستشرق الارمني السوفيتي الطابع السطحي والاستعلائي لمعظم الدراسات الغربية التي تعرضت لموضوع «ثورة العشرين» .

من المواضيع المهمة الاخرى التي يناقشها الدكتور اوهانيسيان صدى احداث العام ١٩٢٠ في انكلترا والتي ولدت رد فعل قويا بين اوساط سياسية مختلفة ، بحيث لم يقتصر الأمر على الفئات الليبرالية التي سئمت الحرب وآثارها الاقتصادية ، بل شمل المحافظين أيضا ولكن من منطلق آخر تماما . فالاوساط اليمينية كانت متذمرة لان حكومة لويد جورج لم تستطع ضمان

---

(١٣١) في الواقع صادف اليوم الاول من رمضان العام ١٩٢٠ التاسع من آيار ، وهذا يعني ان الثورة عندما اندلعت كان قد مضى على انتهاء العيد حوالي ثلاثة اسابيع .

(١٣٢) ن . و . اوهانيسيان، حركة التحرر ــ الوطني في العراق، ص١٤٨ . في تعليلات ارنولد ولسن لاسباب الثورة اشارات مشابهة لتلك التي أوردتها جريدة الـ «تايمس» ، فهو بدوره يرى احد دوافع انفجار الشعب العراقي في «نفوذ مجتهدي الشيعة المعادي» والذين «كانوا ــ كما يدعي ــ ضد جميع الحكومات منذ أيام الخلافة»
(A.T.Wilson, Op. Cit., P. 312)

الاستقرار في بلاد مابين النهرين • وقد عبرت الصحافة الانكليزية عن التذمر الناجم عن الوضع في العراق بأشكال وأساليب مختلفة • فوصمت جريدة الـ «تايمس» في عددها الصادر يوم ٧ آب ١٩٢٠ «سياسة الحكومة تجاه ميسوبوتاميا» بالغباء وطالبت بأعادة النظر فيها •

اما جريدة الـ «اوبزيرفر» فانها اعتبرت في عددها الصادر يوم ٢٣ آب ١٩٢٠ ان من المضحك «التفكير في ان واجبنا الاساسي هو فرض قوانيننا على شعب بين لنا بوضوح تام انه ليس بحاجة لها» • وجاء أبلغ تعبير حول الموضوع نفسه على لسان جريدة الـ «ساندى تايمس» التي ذكرت في عددها الصادر يوم ٢٣ آب ١٩٢٠ ما نصه :

«أو ليس من الافضل لنا ان نعترف بفشلنا ونكف عن التدخل في حياة ثلاثة ملايين عربي يودون شيئا واحدا فقط : التمتع بأمكانات تسمح لهم بأن يصبحوا سادة مصيرهم ؟ • ان روما لم تضمحل عندما تنازل ادريانوس عن فتوحات ترايانوس[١٣٣]» •

---

(١٣٣) في هذا التشبيه تكمن بلاغة الجريدة . فمن المعروف ان امبراطور روما ترايان (او ترايانوس Traianus) قد حقق خلال فترة حكمه (٩٨ ــ ١١٧م) فتوحات واسعة امتدت الى مناطق شرقية مختلفة ، الا ان خلفه الامبراطور ادريان (او أدريانوس ــ هدريانوس Hadrianus) (١١٧ ــ ١٣٨م) تنازل عن ممتلكات الامبراطورية في الشرق وذلك بسبب عدم توفر الإمكانات الضرورية التي تتيح له الحفاظ على تلك المناطق .

ولكن لم يكن من السهل على البورجوازية الانكليزية التنازل عن بلاد ما بين النهرين ، لذا سرعان ما اتخذت انتقادات قطاعات كبيرة من المعارضة «طابع النصح» وهذا ما دفع الاوساط الحاكمة للاستمرار على سياستها الرامية الى قمع «ثورة العشرين» مهما كلف الامر . فقد اعلن وزير الخزانة چمبرلن صراحة انه «ليس من سبيل آخر سوى :الاستمرار على زيادة القوات (العاملة في العراق ــ ك٠م٠) الى ان يتم القضاء على الانتفاضة نهائيا» . وجاءت صياغة رئيس الوزراء للموضوع نفسه اكثر وضوحا حتى من ذلك عندما قال : «يجب الا يخامرنا التفكير على اي حال في ترك ميسوبوتاميا خوفا من المصروفات الباهظة» ذلك لان بأمكان هذه البلاد «ان تكون ثمينة جدا بالنسبة لنا»(١٣٤) .

ومن بين القضايا الاخرى التي يناقشها الدكتور اوهانيسيان موضوع اشتراك الاكراد في «ثورة العشرين» والعوامل التي أدت الى ان يكون ذلك الاشتراك محدودا(١٣٥) .

موقع الاكراد في «ثورة العشرين»

عالج صاحب هذا البحث موضوع اشتراك الاكراد في

---

(١٣٤) ن . و . اوهانيسيان، حركة التحرر ــ الوطني فيالعراق، ص١٦٥ .

(١٣٥) المصدر نفسه ، ص١٦٠ ــ ١٦٣ .

«ثورة العشرين» في بعض من دراساته باللغة الروسية[١٣٦] . ومهما كان حجم ذلك الدور فان له أهميته التاريخية كنقطة بداية في اطار العمل الثوري العربي ـ الكردي الموحد موجه المستعمر ، وتكتسب دراسته اهمية علمية لعدم القاء الضوء الكافي عليه حتى الان .

ان «ثورة العشرين» كأي حادثة اجتماعية تأثرت عضويا بعوامل معينة حددت مسارها أو هيأت الظروف لقيامها . وكان أحد هذه العوامل النضال المرير الذي خاضه الشعب الكردي في العراق ضد المحتلين الانكليز قبيل العام ١٩٢٠ . فلم تمض اكثر من ستة أشهر على فرض السيطرة البريطانية في الايام الاخيرة للحرب العالمية الاولى على المناطق الشمالية حتى انتفضت عشيرة گويان ضدها ، كما اغتيل عدد كبير من الضباط الانكليز في مناطق مختلفة من بادينان . وفي أواخر ربيع العام ١٩١٩ انتفضت مناطق واسعة ضد الانكليز بقيادة الشيخ محمود الذي كان يتمتع بسمعة كبيرة بين رجال الفكر في أواسط وجنوب البلاد ، ولا سيما بعد اشتراكه مع العشائر العربية في موقعه شعيبة ضد الانكليز في بداية الحرب العالمية الاولى .

انتشرت انباء الانتفاضات الكردية بسرعة بين الناس في

---

(١٣٦) تطرق صاحب هذا البحث الى موضوع «ثورة العشرين» اكثر من مرة ضمن دراساته التي نشرها باللغة الروسية. كما نشر تقريظا حول الطبعة الاولى من كتاب الدكتور عبدالله الفياض «الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠» (بغداد ، ١٩٦٣) وذلك في العدد الخامس (١٩٦٤) من مجلة «اسيا وافريقيا اليوم» وهي من منشورات اكاديمية العلوم السوفيتية .

المناطق الاخرى واصبحت حديث مجالسها السياسية ، خاصة وان الاستياء من الانكليز اتخذ بالتدريج طابعا جماهيريا شاملا. وقد ساعدت أحداث كردستان على كشف القناع عن وجه المحتل الجديد وسياسته الماكرة كما بينت أنه لا يستطيع باسلحته الفتاكة فرض ارادته على الجماهير . وهي بهذا لعبت ، كما يذكر ل . ن . كاتلوف ، «دورا كبيرا في تهيئة الجماهير الكادحة من عربية وكردية للمعارك المقبلة ضد المحتلين»(١٣٧) . ومن هنا ظهرت اولى بوادر التفاعل العضوي بين النضال التحرري للشعبين في مرحلته الجديدة والتي انتقلت أيام «ثورة العشرين» الى اسلوب عملي انعكس في شكل محدود من النضال المشترك لقواهما الوطنية .

غير ان اشتراك الاكراد في «ثورة العشرين» اتخذ في الغالب طابعا عفويا ، مع ان قادة الثورة قدروا الى حد ما أهمية اشتراك العشائر الكردية المسلحة فيها(١٣٨) . وقد جاء اشتراكهم على اي حال باشكال متباينة(١٣٩) . ففي بغداد اشتركت الاوساط الكردية في المظاهرات والاجتماعات الجماهيرية التي نظمت هناك قبيل الثورة وفي أيامها(١٤٠) . وكما يشير الاستاذ رفيق حلمي ،

---

(١٣٧) ل . ن . كاتلوف ، الانتفاضة الوطنية ــ التحررية للعام ١٩٢٠ ، ص١٠٦ .

(١٣٨) راجع : عادل غنيمة ، تطور الحركة الوطنية في العراق ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص٩ .

(١٣٩) هنا نتطرق الى الموضوع بشكل مركز لانه بحاجة الى بحث مستقل .

(١٤٠) ينقل الاستاذ رفيق حلمي في مذكراته صورا واقعية عن احداث صيف العام ١٩٢٠ في بغداد وذلك لاشتراكه فيها.

أحد السياسيين الاكراد النشيطين يومذاك ، في مذكراته اشترك مصطفى بك الذي كان من الاكراد المعروفين في بغـــداد ، في النشاطات المعادية للانكليز أيام الثورة بحماس • حتى انه تعرض الى الملاحقة بسبب ذلك • وكان جلال بابان واحدا من مؤسسي « حرس الاستقلال » القلائل • وتعاون حمدي بابان بدوره مع المعارضة الوطنية في بغداد قبيل وأيام الثورة • وقد حاول عدد من الوطنيين الكرد من أمثال رفيق حلمي والمحامي فائق توفيق (المعروف بفائق طابو) اقامة نوع من الصلات مع قادة الثـورة في بغداد عن طريق مصطفى بك الاتف الذكر[١٤١] •

ومنذ شهر آب ، ولا سيما بعد ان انتقلت نيران الثـورة الى منطقة ديالى ، انتفضت بعض العشـائر الكردية في مناطق خانقين وكفري ، منها عشيرة دلو وقسم من عشيرة الجاف بقيادة ابراهيم خان وويس بك[١٤٢] اللذين تمكن رجالهما من تحرير بلدة كفري التي ادت أحداثها الى مقتل حاكم المدينة السياسي الكابتن سالمون (G. H. Salmon) • وتوترت الاوضاع في منطقة أربيل بسرعة حيث لم تؤد محاولات السلطات البريطانية

---

(١٤١) للتفصيل راجع : رفيق حلمي ، يادداشـت (المذكرات) ، الجزء الثالث ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص٧٦ — ٧٧ ، ٨٢ •

(١٤٢) للتفصيل راجع : عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص١٨٥ — ١٨٦ ، مكرم الطالباني ، ابراهيم خان ثائر من كردستان ، بغداد ، ١٩٧١ ، ص٧٢ — ١٠٣ (يذكر المؤلف خطأ ان بداية الانتفاضة في منطقة كفري كانت في أواخر تشرين الاول) ،

S. H. Longrigg, Op. Cit., pp. 124 — 125.

الى عزلها عن أحداث الثورة في الوسط والجنوب • فقبل ان تتخذ الثورة طابعها المسلح عقد أهالي أربيل أكثر من اجتماع عبروا فيه عن تأييدهم المطلق لمطاليب قادتها في بغداد • وفي ١٢ آب ١٩٢٠ دبرت جماعة من سكان المدينة هجوما خاطفا في مضيق رواندوز على حاكم المدينة السياسي الكابتن هيي الذي نجا من الموت باعجوبة • كما جرت محاولات عديدة لاغتيال مساعده • وبامكان ما يرويه الكابتن هيي في مذكراته عن تلك الايام اعطاء فكرة واضحة عن الوضع في منطقة اربيل • يقول هيي ما نصه :

« .. لقد غدت سلطاتي كضابط سياسي معدومة عمليا ، ومن جراء الخدمات الطبية التي قدمها كل من خورشيد آغا وأحمد أفندي تمكنت من ممارسة بعض النفوذ » • كما يذكر أيضا ان الناس بدأوا يتوقعون هروبه في كل لحظة ، خاصة بعد ان اضطر البريطانيون لنقل موجودات الخزينة من أربيل الى كركوك[١٤٣] ، كما تم فعلا اجلاء العديد من الموظفين الانكليز من المدينة • وبسبب الظروف المتوترة هذه اضطر الحاكم البريطاني العام ارنولد ولسن للسفر الى أربيل بطائرة خاصة في ٨ أيلول حيث اجتمع بالمسؤولين وبكثير من سكان المدينة الذين القى فيهم خطابا مطولا تحدث فيه عن « الانتصارات الكبرى » التي احرزتها القوات البريطانية في مناطق الفرات الاوسط وأشار

---

(١٤٣)
W. R. Hay, Two years in Kurdistan. Experiences of a Political Officer 1918 — 1920, London, 1921, pp. 325 — 326.

بشكل خاص الى « هدوء الوضع في السليمانية »(١٤٤) . ولكن بالرغم من ذلك لم تمر سوى أيام معدودات على عودة الحاكم العام الى بغداد حتى تم الكشف عن خطة لطرد الانكليز واقامة حكم محلي مما أجبر المسؤولين على ارسال قوتين من كركوك والموصل تمكنتا بمساعدة بعض العشائر الموالية في منطقة دزه‌يى من اعادة السيطرة البريطانية على المدينة(١٤٥) . ولكن ظل الناس ينظرون بازدراء الى الانكليز ، وبصورة خاصة الى الذين كانوا يتعاونون معهم من السكان الاصليين(١٤٦) . وليس أدل على ذلك مما أبداه حاكم المدينة من قلق على مصير ولسن أثناء زيارته لاربيل مع ان ثلاث طائرات حربية رافقته الى هناك ، كما اتخذت اجراءات واسعة لضمان سلامته(١٤٧) .

صحيح ان الاوضاع لم تكن متوترة في السليمانية وما والاها بالقياس مع معظم المناطق الاخرى ، ذلك لانه لم تكن قد انقضت بعد سوى اشهر قلائل على الضربة القوية التي وجهتها القوات الانكليزية الى حركة الشيخ محمود في هذه الاصقاع ، كما تمكن حاكم المدينة الميجر سون من التأثير على أوساط متنفذة

---

(١٤٤) راجع :
A. T. Wilson, Mesopotamia 1917 — 1920. A clash of loyalities, London, 1930, p. 288

(١٤٥) راجع :
A. L. Haldane, Op. Cit., pp. 246 — 247; W.R.Hay, Op. Cit., pp. 333, 345.

(١٤٦) راجع : W. R. Hay, Op. Cit., p. 239

(١٤٧) Ibid, pp. 333, 335 — 337

فيها وضمن ولاء العديد من رؤساء العشائر للسلطة بحيث قام بابكر آغا البشدري بارسال عدد من رجاله المسلحين الى المدينة تحسبا للطوارىء[148] . وكل ذلك يدل على ان الوضع في السليمانية لم يكن هادئا بالشكل الذي صوره ولسن لسكان أربيل . فبالرغم من حالة الجزر التي أصابت الحركة الوطنية في المنطقة الا ان اوساطها المثقفة (بما في ذلك الفئات الموالية للحركة الكمالية في تركيا) استقبلت أنباء الثورة بارتياح كبير . وقد شهدت بعض نواحيها حركات عفوية معادية للانكليز في تلك الايام ، كما حدث في سنگاو مثلا . وقد اضطر الكابتن ليز للذهاب من السليمانية على رأس قوة عسكرية الى هناك حيث اتصل بالشيخ عبدالقادر وتمكن من ارجاع الامور الى وضعها الطبيعي[149] . ولم تمض سوى فترة وجيزة حتى قامت مجموعة من أفراد عشيرة دزلي المعروفة بموالاتها للشيخ محمود بالهجوم على دار السيدة المتنفذة المؤيدة للانگليز خان بهادر عادلة الجاف في حلبجة فقامت طائرتان حربيتان بتدمير قريتي بارام آوا وبلخه وقرى أخرى في منطقة هەورامان[150] .

---

(١٤٨) أشارت الى ذلك
"Journal of the Central Asian Society" London, Vol. XV, pt. III, 1928, pp. 266 — 268.
(راجع كذلك : ل . ن . كاتلوف ، الانتفاضة الوطنية — التحررية للعام ١٩٢٠ في العراق ، ص١٣٩) .

(١٤٩) راجع جريدة «پێشکەوتن» (التقدم) ، السليمانية ، العدد ١٨ ، ٢٦ آب ١٩٢٠ . كان الانكليز هم الذين يصدرون هذه الجريدة .

(١٥٠) «پێشکەوتن» ، العدد ٢٢ ، ٢٣ أيلول ١٩٢٠ .

كانت الاوضاع متوترة في كويسنجق ورواندوز ، خاصة بعد ان تمردت عشيرة سورچي المعروفة ضد الانكليز ، فقام رجالها في الاول من ايلول ١٩٢٠ بتحرير باتاس ومن هناك اتجهوا الى رواندوز حيث حاصروا قوة الليڤي[١٥١] المعسكرة بداخلها والتي تمكنت من الانسحاب بصعوبة وبعد معركة فقدت فيها ١٨ من أفرادها[١٥٢] . انسحب الانكليز من كويسنجق كذلك ، وقام رجال العشائر بقطع اسلاك الاتصال الهاتفي التي كانت تربطها باربيل .

توترت الاوضاع في بعض مناطق بادينان كذلك ، وقد وقعت معركة كبيرة بين رجال العشائر الكردية وجنود الليڤي في منطقة واقعة الى الشمال الشرقي من الموصل وذلك في اواسط أيلول من العام ١٩٢٠ وقد اسفرت عن الحاق خسائر جسيمة بالاكراد تقدرها بعض المصادر بحوالي ٢٠٠ اصابة قتل ٦٠ منهم وغرق الاخرون في الزاب الكبير[١٥٣] .

---

(١٥١) «الليڤي» (Levy) أي المجندون ، قوة عسكرية شكلتها السلطات البريطانية لتحل محل قواتها العاملة في العراق وذلك بهدف تقليص مصروفاتها العسكرية في البلاد . كان من المقرر ان يكون ضباطها من الانكليز وجنودها من السكان المحليين . الا ان الاخيرين اتخذوا موقفا سلبيا من تشكيلات «الليڤي» التي اقتصرت الى حد كبير على الاثوريين الذين استغل المسؤولون الانكليز ظروفهم العصيبة واتبعوا معهم اساليب شتى لدفعهم الى صفوفها.

(١٥٢) راجع : **A. L. Haldane, Op. Cit., P. 246**

(١٥٣) **Ibid, p. 247** ، «العالم العربي» ، بغداد ٥ كانون الثاني ١٩٣٢ .

وفي كردستان كذلك وقف العديد من رؤساء العشائر ومتنفذي المدن الى جانب الانكليز ولعبوا دورا كبيرا في الحيلولة دون انتشار نيران الثورة الى مناطق كثيرة • كما انهم اسهموا فعلا في قمع بؤر الثورة وبوادرها هنا وهناك مثلما سبقت الاشارة الى بعض شواهده • والى جانب ذلك تمكن الانكليز من تحريك بعض العشائر الكردية الايرانية ايضا ضد الثوار • فمثلا تمكن القنصل البريطاني في كرمنشاه من توجيه رجال عشيرتي سنجاوي وكلهور ضد ابناء عشيرة دلو كما ارسل عددا من « المتطوعين » من افراد الكلهور للقيام بحراسة منشآت النفط في منطقة نفطخانة القريبة من الحدود(١٥٤) •

هكذا نجد صورة مصغرة لاحداث « ثورة العشرين » في المناطق الكردية التي لم تبق ، ولم يكن بالامكان ان تبقى بعيدة عن آثار الاحداث الكبيرة التي هزت المناطق الاخرى من البلاد• والواقع انه لولا الظروف الخاصة التي حددت افق تفكير القيادتين العربية والكردية فضلا عن بعض العوامل الاخرى ، لكان في الامكان تطوير الاحداث في كردستان بشكل اكثر فاعلية ، وهو أمر كان يخشاه المحتلون كثيرا لما كان ينطوي عليه من مضاعفات متوقعة • ومع ذلك فان «ثورة العشرين» دشنت بداية جديرة للنضال العربي ــ الكردي المشترك الذي تحول الى عنصر محرك أساسي لمجمل حركة التحرر ــ الوطني في العراق •

---

(١٥٤) راجع :
P. W. Ireland, Op. Cit., P. 270; A. L. Haldane, Op. Cit., pp. 158 — 160.

ملاحظات وانتقادات

بالرغم من جميع جوانب القوة التي تشكل الصفة الغالبة للدراسات السوفيتية عن «ثورة العشرين» ، فانها لا تخلو ، مع ذلك ، من بعض الثغرات والهفوات التي نجم قسم كبير منها عن عدم توفر امكانات الاطلاع المباشر للباحثين السوفيت على مصادر أصيلة مهمة عنها ترجع الى ايام الثورة نفسها ، وبشكل خاص صحافة الثورة وبياناتها مع فتاوى ونداءات قادتها[١٥٥] وكذلك الصحافة الموالية للانكليز والتي كانت تصدر في بغداد وهي جميعها مليئة بالمواد والحقائق والمعلومات المتباينة التي من شأنها القاء الضوء على امور كثيرة ظلت جوانب منها غامضة بالنسبة للمستشرق السوفيتي • فعلى سبيل المثال لا الحصر نورد هنا موضوع تأثير ثورة اكتوبر الاشتراكية على المد الثوري الذي شهده العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى مباشرة •

لا شك في ان ثورة اكتوبر كأول ثورة اشتراكية في العالم قد تركت آثارا واضحة على ميزان القوى على الصعيد الدولي وعلى النضال التحرري للشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة •

---

(١٥٥) صدرت في النجف صحيفتان ناطقتان بلسان الثورة هما «الاستقلال» و «الفرات» ، ومع انه صدرت من الاولى ثمانية اعداد ومن الثانية خمسة اعداد فقط ، الا انها تأتي على رأس قائمة المصادر الاصيلة عن «ثورة العشرين» . ولكن الى جانب هاتين الصحيفتين أصدر الثوار مناشير عديدة ضمت اخبار القتال وتوجيهات القادة واهداف الثورة .

وبالنسبة للعراق تتوفر مصادر كثيرة ، معظمها انكليزية سرية ، تشير بوضوح الى مثل ذلك التأثير و «بوجه خاص» لان بفضل «الثورة البلشفية» تم الكشف عن «المعاهدات السرية المعقودة بين فرنسا وانجلترا عام ١٩١٦ لتقسيم المشرق العربي»[١٥٦] . وتتوفر عشرات الادلة المقنعة التي تظهر بوضوح مدى الخوف الذي انتاب المسؤولين الانكليز من جراء ذلك . وهنا يجدر بنا ان نشير الى دليل جديد ذي مغزى عميق في هذا المجال . فقد حدد تقرير لوزارة الحرب البريطانية في ١٧ شباط ١٩٢١ العوامل التي تجعل من الامير فيصل مرشحا مفضلا لعرش العراق ، ومنها «عدم اتفاقه مع البلشفيك» مما يجعل من اختياره ملكا «ذا اثر كبير» للحيلولة ــ كما جاء في التقرير ــ دون انتشار النفوذ البلشفي في المنطقة[١٥٧] . ولم يأت ذلك عبثا ، فأن بعض قادة الحركة الوطنية في العراق اجروا اتصالات مباشرة مع السلطة الجديدة في روسيا منهم عدد من زعماء «ثورة العشرين» المنفيين (الخالصي والصدر)[١٥٨] وكذلك الزعيم الكردي الشيخ محمود

---

(١٥٦) «آفاق عربية» ، بغداد ، العدد الثالث ، تشرين الثاني ١٩٧٦ ، ص٣ ــ ٤ .

(١٥٧) F. O. 371/6349

(١٥٨) في البحث الذي نشرناه بعنوان «حقائق اخرى عن مؤتمر شعوب الشرق» («آفاق عربية» ، العدد ١٢ ، ١٩٧٦) أشرنا الى المذكرة التي بعثتها «لجنة الدفاع الوطني» في تشرين الاول ١٩٢٢ الى وزير الخارجية السوفيتي لرفعها الى مؤتمر لوزان احتجاجا على عقد المعاهدة البريطانية ــ العراقية وهي كانت بتوقيع (الصدر ، الخالصي ، حلمي =

وغيرهم (١٥٩) .

ولكن مهما كان ذلك التأثير كبيرا في اطار الترابط الافقي بين الاحداث التأريخية فانه لم يبلغ حد ان يتوجه « الشخصية الدينية والسياسية المعروفة الخالصي » الى «صورة لينين» قائلا : «ان الشرق الذي ايقظته ينتظر الفرصة لكي يحقق أفكار حياتك حول اتحاد شعوب الشرق ، حول حق كل انسان ، بله كل شعب، كبيره او صغيره ، متحضره او متأخره ، في الحياة والاستقلال».

بقي ان نعرف ان مؤلفي كتاب «العراق بالامس واليوم» يذكران مثل هذا القول الخطير في مجاله دون الاستناد الى اي

= وآخرون) . بعد نشر البحث اكد احد الاخوان المتصلين بأسرة السيد ياسين الهاشمي وعلى لسانها ان الموقع الثالث على المذكرة حلمي هو ياسين الهاشمي . ومع ان حلمي كان لقبا مركبا لياسين الهاشمي في بداية شبابه ، الا ان الوقائع التاريخية تلقي ظلالا من الشك على هذا الامر ، ذلك لان ياسين الهاشمي كان لتوه قد رجع من سوريا الى العراق بعد محاولات مضنية اسفرت اخيرا عن موافقة الملك فيصل والانكليز على عودته . ولقد اتبع الهاشمي آنذاك سياسة حذرة وذكية اهلته لان يتبوا كرسي الوزارة لاول مرة في نفس الشهر الذي بعث فيه الساسة المنفيون بمذكرتهم الى مؤتمر لوزان (للتفصيل راجع : سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ — ١٩٣٦ ، الجزء الاول ، البصرة ، ١٩٧٥ ، ص٢٩ ، ١١٢—١٣٥) .

(١٥٩) للتفصيل راجع : «آفاق عربية» ، العدد ١٢ ، آب ١٩٧٦ ، ص٩٢ — ٩٣ ، «الثقافة الجديدة» ، بغداد ، العدد ٢٩ ، تشرين الاول ١٩٧١ ، ص١٦٢ — ١٦٣ .

وغيرهم[159] .

ولكن مهما كان ذلك التأثير كبيرا في اطار الترابط الافقي بين الاحداث التأريخية فانه لم يبلغ حد ان يتوجه « الشخصية الدينية والسياسية المعروفة الخالصي » الى «صورة لينين» قائلا : «ان الشرق الذي ايقظته ينتظر الفرصة لكي يحقق أفكار حياتك حول اتحاد شعوب الشرق ، حول حق كل انسان ، بله كل شعب، كبيره او صغيره ، متحضره او متأخره ، في الحياة والاستقلال».

بقي ان نعرف ان مؤلفي كتاب «العراق بالامس واليوم» يذكران مثل هذا القول الخطير في مجاله دون الاستناد الى اي

= وآخرون) . بعد نشر البحث أكد احد الاخوان المتصلين بأسرة السيد ياسين الهاشمي وعلى لسانها ان الموقع الثالث على المذكرة حلمي هو ياسين الهاشمي . ومع ان حلمي كان لقبا مركبا لياسين الهاشمي في بداية شبابه ، الا ان الوقائع التاريخية تلقي ظلالا من الشك على هذا الامر ، ذلك لان ياسين الهاشمي كان لتوه قد رجع من سوريا الى العراق بعد محاولات مضنية اسفرت اخيرا عن موافقة الملك فيصل والانكليز على عودته . ولقد اتبع الهاشمي آنذاك سياسة حذرة وذكية اهلته لان يتبوأ كرسي الوزارة لاول مرة في نفس الشهر الذي بعث فيه الساسة المنفيون بمذكرتهم الى مؤتمر لوزان (للتفصيل راجع : سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ ــ ١٩٣٦ ، الجزء الاول ، البصرة ، ١٩٧٥ ، ص٢٩ ، ١١٢ــ١٣٥) .

(١٥٩) للتفصيل راجع : «آفاق عربية» ، العدد ١٢ ، آب ١٩٧٦ ، ص٩٢ ــ ٩٣ ، «الثقافة الجديدة» ، بغداد ، العدد ٢٩ ، تشرين الاول ١٩٧١ ، ص١٦٢ ــ ١٦٣ .

مصدر موثوق ، بل وحتى غير موثوق[١٦٠] • والاغرب عندي ان الدكتور فيدچينكه نقل عنهما هذا القول مع تغيير «بسيط» هو ان الخالصي «كتب ذلك الى لينين»[١٦١] •

فلو اطلع المستشرقون السوفيت على ما كتبته صحافة «ثورة العشرين» عن «ثورة البلاشفة» لجاءت تقييماتهم حول الموضوع بشكل اعمق واكثر واقعية • فقد كتبت جريدة «الفرات» النجفية في عددها الثاني (٢٨ ذي القعدة ١٣٣٨) تقول «لا تزال تخامرنا الشبه والشكوك في حقيقة امر البلشفيك وفي مبلغ اخلاص نياتهم وذلك قبل الاطلاع على مقاصدهم الحقيقية ، والوقوف على المظهر الذي سيظهرون به في ايران ، ومن جملة ما يحملنا على الشك فيهم استبدادهم الظاهر وعدم سماحهم لكل من حكومات آذربيجان وارمينيا بالتمثيل» • وكتبت الجريدة نفسها في عددها التالي (٥ ذي الحجة ١٣٣٨) تقول :

«استاء الشعب الايراني من الاتفاقية المشهورة بين الحكومتين الايرانية والانكليزية (العام ١٩١٩ ــ ك•م•) ، وتهدد هاتين الحكومتين بالثورة الداخلية فانتهز البلشفيك هذه الفرصة واخرجوا جيوشا كبيرة في انزلي واحتلوها ••• وقد تقهقرت القوة الانكليزية المرابطة في شمال ايران امامهم بدون

---

(١٦٠) ي . ميلوفانوف و ف . سيف الملوكوف ، المصدر السابق ، ص١١٦ . ونحن نؤكد ما ذكرناه مع ان الخالصي كان واحدا من اكثر مثقفي العراق اطلاعا على اوضاع المنطقة وحقيقة الثورة الاشتراكية الاولى ، وآثارها على فئات اجتماعية ايرانية مختلفة .

(١٦١) أ . ف . فيدچينكه ، المصدر السابق ، ص١٦ .

محاربة ، فعلى هذا اصبح القطر العراقي مهددا بغزوات البلشفيك من شرقه وشماله ، اما القوات الانكليزيـة الموجودة في العراق فأنها ستنسحب امام تقدم البولشفيك وتترك حبل البلاد عـلى غاربها فيلزمنا الان لتقرير خطتنا النهائية وتأمين مستقبلنا تجاه هذا الموقف الحرج وذلك اما بان نحارب البلشفيك مع الانكليز، بعد أخذ الضمانات الكافية من هؤلاء للاستقلال ، او بان نحارب الانكليز مع البلشفيك» • ولا ينكر ، مـع ذلك ، ان الجريدة نفسها قد اقرت في عددها الثاني المنـوه عنـه ان « الثـورة البلشفية ••• اصبح تأثيرها عاما هاج الشعوب لطلب حريتهـا وتبديل نظام الكون » • كما ان هناك من المصادر ما تشير الى ان الثوار في بغداد طبعوا منشورات هددوا الحكومة البريطانية فيها بانهم سيتعاونون مع البلشفيـــك اذا امتنعت هي عن منحهم الاستقلال التام[١٦٢] • وهذا يبدو منطقيا كتكتيك التجأ اليـه الثوار للضغط السياسي على الانكليز الذين لم يخفوا مخاوفهم من البلاشفة •

وهنـا يجدر بنـا ان نشير الى ان المصـادر والوثائق والدراسات السوفيتية قاطبة تخلو من ادنى اشارة الى مساعدات مالية ابدتها السلطة الجديدة في روسيا الى ثوار العشرين • وهي من الامور غير القابلة للاخفاء • فمثلا تتوفر بين أيدينا عشـرات المصادر التي تؤكد بشكل خاص على المساعدات التي قدمهـــا السوفيت الى الحركة الكمالية في تركيا • من هنا فأننا لا نرى

---

(١٦٢) للتفصيل اكثر راجع : الدكتور عبدالله الفياض ، الثـورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، الطبعة الثانية ، بغـداد ، ١٩٧٤ ، ص٢٨٣ — ٢٨٨ •

داعيا لمحاولة بعض المؤلفين «اثبات» امر لم يرد عكسه في الجانب المقابل[١٦٣] .

من المآخذ المهمة الاخرى التي تستحق التسجيل هنا ان بعض الدراسات السوفيتية المبكرة نظرت الى الفلاح العراقي بنظار اوروبي ، وادانت بعض الفئات الاجتماعية العليا اكثر مما تستحق او تتحمل في ظروف العراق المحددة آنذاك . فأن نضال الفلاحين ، وبكل اسف ، لم يتخذ في ايام الثورة «طابعا عفويا معاديا للملاكين » ولم يستطع ان يتحول إلى « نضال من اجل الارض» وبشكل «يدخل الرعب في القمة البورجوازية ـ الاقطاعية » كما يذكر ليڤين[١٦٤] . الا ان الدراسات السوفيتية المتأخرة عن حركة التحرر ـ الوطني للشعب العراقي صححت مثل هذه الهفوات . ومن الجدير بالذكر ان گوركو ـ كرياجين هو واحد من المستشرقين السوفيت الذين تعرضوا فيما بعد للانتقاد بسبب بعض من آرائهم وتقييماتهم الخاطئة[١٦٥] . فقد ورد ، مثلا ، في بحثه عن «ثورة العشرين» مثل هذا «المصطلح» : «الاكراد نصف المتوحشين»[١٦٦] الذي يعتبره المؤرخون السوفيت من « انحدار بورجوازي » . وقد ارتكب هو[١٦٧]

---

(١٦٣) راجع على سبيل المثال المصدر نفسه ، ص٢٨٥ .

(١٦٤) ي . ليڤين ، المصدر السابق ، ص٥١ .

(١٦٥) راجع : ن . أ . كوزنيتسوڤا و ل . م . كولاگينا ، المصدر السابق ، ص٢٤ .

(١٦٦) ڤ . أ . كرياجين ، المصدر السابق ، ص٢٣٧ .

(١٦٧) يشكو گوركو كرياجين بنفسه من عدم توفر معلومات كافية لدراسة جميع أوجه النضال التحرري للشعب العراقي آنذاك .

وغيره من المستشرقين اخطاء كبيرة في تحديد اسماء الاعلام والمواقع ، وفي عرض بعض الحوادث والارقام . فلم يكلف قمع «ثورة العشرين» الانگليز مليون جنيه استرليني كما يذكر ب.م. دانتسيگ[168] ، ولا يمكن الاتفاق مع ن . م . اوهانيسيان في ان الكرد « لم يشتركوا » في الثورة [169] ، ولا مع ل.ن. كاتلوف في ان ما انجز من سكة حديد بغداد قبيل الحرب «وجه ضربة قوية» الى اعمال النقل «بواسطة العربات والدواب وكذلك النقل بالقوارب عبر دجلة» علما بانه يذكر أن ما تم تشييده من الخط المذكور آنذاك اقتصر على ما كان يربط بين بغداد وسامراء فقط[170] . وكان في الامكان تقديم صورة اعمق عن عوامل ما يمكن وصفه بالخمول الثوري في بعض المناطق من خلال النظر الى التباين في شكل الملكية بين مناطق الفرات الاوسط والمناطق المجاورة في حوض دجلة حيث كان رؤساء العشائر والملاكون بشكل عام مرتبطين بخيوط الالتزام الموقت مع خزينة الدولة التي استغلت هذه الناحية منذ اواخر العهد العثماني للحد من تحركات هؤلاء[171] . في الامكان ايراد أمثلة اخرى من هذا النوع .

(١٦٨) ب . م . دانتسيگ ، العراق ... ، ص٢٣ .
(١٦٩) ن . و . اوهانيسيان ، نضال القوى الديمقراطية ... ، ص٢٥ .
(١٧٠) ل . ن . كاتلوف ، الانتفاضة الوطنية ـ التحررية للعام ١٩٢٠ في العراق ، ص٥٥ .
(١٧١) هذا ما أكده لي السيد مجيد الخليفة ردا على استفساري منه حول سبب عدم اشتراكه هو ورجاله في «ثورة العشرين» .

الاستنتاج الاخير

لا يمكن للملاحظات التي ابديناها ان تنتقص من الاهمية العلمية للدراسات السوفيتية عن «ثورة العشرين» . فان مجموعة كبيرة من المستشرقين السوفيت بذلوا جهودا مثابرة لدراستها باسلوب موضوعي ، وتوصلوا الى استنتاجات مهمة عن العوامل التي ادت الى انفجار الثورة وطبيعة القوى التي اسهمت فيها واسباب فشلها في تحقيق غاياتها الاساسية وبالشكل الذي ارادته القوى الوطنية العراقية المخلصة . وبهذا جاءت دراساتهم على طرفي نقيض مع آراء معظم المؤرخين والمؤلفين الغربيين الذين تحدثوا عن الثورة بشكل او باخر . واخيرا فان مثل ذلك الاهتمام الكبير الذي اولاه مثل ذلك العدد الكبير من المستشرقين السوفيت[١٧٢] لاحداث «الثورة العراقية الكبرى» انما يدل على الوزن الكبير الذي يتمتع به النضال التحرري للشعب العراقي والذي دشنت «ثورة العشرين» بداية مرحلته الجديدة التي افضت في نهاية الامر الى تحرير العراق من ربقة الاستعمار .

---

(١٧٢) الى جانب العدد الكبير من المستشرقين السوفيت الذين عرضنا جوانب من آرائهم ودراساتهم عن «ثورة العشرين»، فقد تطرق الى الموضوع نفسه مستشرقون معتبرون آخرون منهم گ . ي . ميرسكي في كتابه «العراق في الفترة المضطربة ١٩٣٠ — ١٩٤١» ، موسكو ، ١٩٦١ .

المراجـــــع

«الاعلام» للزركلي ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ، بيروت .
«آفاق عربية» ، مجلة ، بغداد ، الاعداد ٢ ، ١٩٧٥ ، ٣ و ٩ و ١٢ ، ١٩٧٦ ، ٩ ، ١٩٧٧ .
«پيشكهوتن» (التقدم) ، جريدة ، السليمانية ، ١٩٢٠ .
«الثقافة الجديدة» ، مجلة ، بغداد ، العدد ٢٩ ، ١٩٧١ .
رفيق حلمي ، يادداشت (المذكرات) ، باللغـة الكرديـة ، الجـزء الثالث ، بغداد ، ١٩٥٦ .
سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسـين الهاشـــمي ودوره فـي السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ ، الجزء الاول، البصرة ، ١٩٧٥ .
سميلانسكايا ي . م . ، التاريخ الاقتصادي للدول العربيـــة ، ترجمة الدكتور فاروق صالح العمر ، ـ مجلـة «المورد» ، بغداد ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ١٩٧٧ .
الدكتور صالح جواد كاظم ، عن ثورة العشرين وبعدها القومي ، ـ «العراق» ، بغداد ، ٣٠ حزيران ١٩٧٧ .
عادل غنيمة ، تطور الحركة الوطنية في العراق ، القاهرة ، ١٩٦٠.
«العالم العربي» ، جريدة ، بغداد ، كانون الثاني ، ١٩٣٢ .
عبدالله الفياض ، الدكتور ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٧٤ .
عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، الطبعة الثالثـة الموسعة ، صيدا ، ١٩٧٢ .
عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ ـ ١٩١٧ ، بغداد ، ١٩٥٩ .
علي آل بزركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، بغداد ، ١٩٥٤ .
علي الوردي ، الدكتور ، لمحات اجتماعية من تاريـــخ العـــراق الحديث ، الجزء الخامس ، القسم الاول ، بغداد ، ١٩٧٧ ،

الجزء السادس ، بغداد ، ١٩٧٦ .
فريق المزهر ، ال فرعون ، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ، بغداد ، ١٩٥٢ .
كوركيس عواد ، الاب انستاس الكرملي . حياته ومؤلفاته ، بغداد ، ١٩٦٣ .
محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، الجزء الثالث ، بغداد ، ١٩٢٥ .
مكرم الطالباني ، ابراهيم خان ثائر من كردستان ، بغداد ، ١٩٧١ .

باللغة الروسية

آداموف أ. ، العراق العربي . ولاية البصرة في امسها ويومها ، بطرسبورغ ، ١٩١٢ .
كمال مظهر احمد ، الدكتور ، الانتفاضة الكبرى ، ـ مجلة «اسيا وافريقيا اليوم» ، موسكو ، العدد الخامس ، ١٩٦٤ .
اليتوفسكي س.ن ، القضية الزراعية في العراق المعاصر ، موسكو ، ١٩٦٦ .
«الانسكلوبيديا التاريخية السوفيتية» ، الجزء السادس ، موسكو ، ١٩٦٥ .
«الانسكلوبيديا السوفيتية الصغرى» ، الطبعة الثالثة ، الجزء الرابع ، موسكو ، ١٩٥٩ .
«الانسكلوبيديا السوفيتية الكبرى» ، الطبعة الثانية ، الجزء الثامن ، موسكو ، ١٩٥٣ .
«الانسكلوبيديا السوفيتية الكبرى» ، الطبعة الثالثة ، الجزء العاشر ، موسكو ، ١٩٧٢ .
اوهانيسيان ن.و. ، حركة التحرر ـ الوطني في العراق (١٩١٧ ـ ١٩٥٨) ، يريفان ، ١٩٧٦ .
اوهانيسيان ن.و. ، نضال القوى الديمقراطية العراقية من اجل الغاء الانتداب الانكليزي (١٩٢٠ ـ ١٩٣٢) ، في كتاب : «بلدان وشعوب الشرقين الادنى والاوسط» ، يريفان ، ١٩٦٧ .

«تاريخ حركات التحرر ــ الوطني والحركات العمالية العالميــة» ،
الطبعة الاولى ، الجزء الثاني ، موسكو ، ١٩٦٢ ، الطبعـــة
التالثة ، موسكو ، ١٩٦٩ .
بارتولد ف. ، الاكاديمي ، تاريخ دراسة الشرق في أوروبا وروسيا،
لينينغراد ، ١٩٢٥ .
دانتسيك ب.م. ، البروفيسور ، الرحالة الروس في الشـــرق
الادنى ، موسكو ، ١٩٦٥ .
دانتسيك ب.م. ، البروفيسور ، الشرق الادنى في العلم والادب
الروسي ، موسكو ، ١٩٧٣ .
دانتسيك ب.م. ، البروفيسور ، العراق . دراســة جغرافيـــة
مختصرة ، موسكو ، ١٩٥٥ .
دانتسيك ب.م. ، البروفيسور ، العراق في الماضي والحاضــر ،
موسكو ، ١٩٦٠ .
شرباتو= گ . ، الاستعراب في الاتحـاد السوفيتي ، موســكو ،
١٩٥٩ .
« العراق المعاصر » ، مجموعة مؤلفين ، موسكو ، ١٩٦٦ .
كاتلوف ل.ن ، الانتفاضة الوطنية ــ التحرريــة للعام ١٩٢٠ في
العراق ، موسكو ، ١٩٥٨ .
كاتلوف ل.ن ، نشوء حركة التحرر ــ الوطني في المشرق العــربي
(اواسط القرن التاسع عشر ــ ١٩٠٨) ، موسكو ، ١٩٧٥ .
كاتلوف ل.ن ، النضال التحرري ــ الوطني للشعب العراقي قبيل
انتفاضة ١٩٢٠ .
كارسون ن.گ. ، المشرق العربي . العراق ، موسكو ، ١٩٢٨ .
كراچكوفسكي ا.ي. ، الاكاديمي ، دراسة عن تاريخ الاستعراب
الروسي ، ــ «المؤلفات المختارة » ، الجزء الرابع ، موسكو ،
١٩٥٨ .
كوزنيتسوفا ن.ا. وكولاگينا ل.م. ، مـــن تاريـخ الاستشـــراق
السوفيتي ، موسكو ، ١٩٧٠ .
گوردكو كرياجين ف.ا. ، حركة التحرر ــ الوطني في المشــرق

العربي ــ بلاد ما بين النهرين ، ــ ((الشرق الجديد)) ، الكتاب الثاني ، موسكو ١٩٢٢ .
كوركو كرياجين ف.ا. ، المشرق العربي والامبريالية ، موسكو ، ١٩٢٦ .
ليبيديف يو ، المهندس ، سكة حديد بغداد وظروف مدها اليوم ، بطرسبورغ ، ١٩٠٨ .
ليڤين ي. ، العراق . ميسوبوتاميا المعاصرة ، موسكو ، ١٩٣٧ .
ماتڤييف ك.پ (بارمتاي) ومار يوحنا ي.ي. ، القضية الاثورية خلال وبعد الحرب العالمية الاولى ، موسكو ، ١٩٦٨ .
مصطفى كمال (اتاتورك) ، طريق تركيا الحديثة ، الجــزء الاول ، موسكو ، ١٩٢٩ .
ميرسكي گ.ي. ، العراق في الفترة المضطربة (١٩٣٠ـ١٩٤١) ، موسكو ، ١٩٦١ .
ميلوڤانوف ي. وسيف الملوكوف ف. ، العراق امس واليــوم ، موسكو ، ١٩٥٩ .
مينتيشاشڤيللي ا.م. ، العراق في سنوات الانتداب الانكليزي ، موسكو ، ١٩٦٩ .
فيدچينكه ا.ف. ، العراق في النضال من اجل الاستقــلال ، موسكو ، ١٩٧٠ .

★ ★ ★

Abgar G. W., The Matenadaran , Erevan , 1962.
Foster H. L. , The Making of Modern Iraq , Oklahoma, 1935.
Haldane A.L., The Insurrection in Mesopotamia, Edinburgh , 1922 .
Hay W.R., Two years in Kurdistan. Experiences of a Political Officer 1918 - 1920 , London , 1921 .

Ireland P. W. , Iraq . A study in political development, London, 1937.
" The letters of Gertrude Bell " , London , 1930.
Longrigg S . H . , Iraq 1900 to 1950 , third impression, London, 1968.
" The Public Record Office " , London , F. O. 371/6349 .
Wilson A. T., Loyalities Mesopotamia 1914 — 1917 . A personal and historical record , London , 1930 .
Wilson A. T., Mesopotamia 1917 - 1920 . A calsh of loyalities . A personal and historical record , London , 1931 .

جدول الخطأ والصواب

الخطـأ	الصفحة	السطر	الصواب
نقص	٣	٣	تقص
المتفرع	٢٢	٦	المتفرغ
133	٢٩	٢١	113
بين	٣٤	١١	بيد

المحتويات

د . کەمال مەزهەر ئەحمەد

شۆڕشی بیست

لــە

ڕۆژهەڵاتناسیی سۆڤیەتدا

ــ بە زمانی عەرەبی ــ

بەغدا ، ١٩٧٧

Dr. Kamal M.A.

The Iraqi Revolution of 1920

As Understood by Soviet

Orientalists

BAGHDAD, 1977

ثمن النسخة ٣٠٠ فلس

٤٫٠٠٠ نسخة

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد
(٨٧٦) لسنة ١٩٧٧

رأي للمناقشة

الإطار الزمني لتأرخ العراق
الحديث والمعاصر

تأليف
الاستاذ الدكتور
كمال مظهر احمد

٢٠٢١

رأي للمناقشة

الإطار الزمني لتأرخ العراق
الحديث والمعاصر

تأليف
الاستاذ الدكتور
كمال مظهر احمد

٢٠٢١

٩٥٦,٧
أ٣٨٤ أحمد، كمال مظهر
رأي للمناقشــة الإطــار الزمنــي لتاريــخ العــراق الحديــث والمعاصــر / كمــال مظهــر احمــد- بغــداد: طبعــة الكتــاب ٢٠٢١.
( ) ص؛ ( ) سم
١- العراق – تاريخ حديث – آ –العنوان.
م.و
٢٠٢١ /١١٩٣

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١١٩٣) لسنة ٢٠٢١

أصـل الدراسـة، بحـث منشـور فـي مجلـة ((الحكمـة)) العـدد(ه)، تشـرين الثانـي (نوفمبـر) ١٩٩٨، ووجدنـا أهميتـه الضروريـة، لنشـره بكتـاب، مـن أجـل الفائـدة للباحثيـن والمهتميـن بتأريـخ العـراق الحديـث والمعاصـر، وقـد وافقـت عقيلـة المرحوم العلامـة الاسـتاذ الدكتـور كمـال مظهـر احمـد، الحاجـة شـهلاء طاهـر الحيـدري علـى طبعـه، وفـق الله الجميـع.

أ.د عادل تقي عبد البلداوي   **أ.د سنان صادق حسين الزيدي**

سلامُ اللهِ على الكمال الأحمد

شعر: أ.د عبد المطلب محمود

قضى اللهُ أن تحيا كمالاً وأحمدا
قضى اللهُ أن تمضي لِتبقى مُخلدا

قضى يا كمالَ العِلمِ أنْ بكَ نحتفي
مُقيما .. أحالَ الموتَ مَيْتاً وأجهَدا

قضى اللهُ أن تلقاهُ بالحقِّ مؤمِناً
كما عشتَ .. بالحقِّ المُبينِ مؤيَّدا

صَحِبْتَ من التاريخِ ما زِدتَهُ غِنىً
وعلَّمتَ أجيالاً فصارتْ لكَ الصَّدى

فتَحتَ خبيئاتِ الوثائقِ كاشفاً
ودائِعَها .. واخترتَ منها المؤَكَّدا

وقلَّبتَ آراءً ..ومَحَّصتَ عالَماً
فأثبَتَّ ما بالعقلِ صارَ مُسَدَّدا

رمَيتَ وراءَ الظَّهرِ ما لم تثقْ بهِ
من القَولِ واخترتَ الصَّوابَ متى بَدا

وكان لكَ الفضلُ العظيمُ على الألى
بكَ استرشدوا إذ كنتَ بالحُبِّ مُرشِدا

أضَأتَ لهم منهُم عقولا ،فكُلُّهمْ
لِفضلِكَ بالعِرفانِ أصبَح مُنشِدا

وكلٌّ رأى فيكَ الأخَ - الصاحبَ الذي
فتحتَ لهُ قلباً كبيراً بهِ أهتدى

وما بخِلَتْ يوماً يداكَ لطالبٍ
لِعلمِكَ، بل ظلَّت كَروحِكَ مَقصَدا

فإن جاءَكَ اليومَ المُحِبّونَ خُشَّعاً
لِيُفوا ببعضِ الحُبِّ والفضلِ قُصَّدا

فَهُم يا الكمالَ المُظهِرَ الأحمدَ أرتَقَوا
إليكَ، فقد نِلتَ السَّماواتِ أحمدا

وها أنتَ (كُردستانُ) لم تكُ وحدَها
لِفقدِكَ هبَّتْ تذرف الدَّمعَ مُجهَدا

ولكنَّه هذا العراقُ .. جميعُهُ
بكاكَ، وقد أضحى لِنعشِك مرقَدا

فما عِشتَ إلاّ رافِداً في رُبوعِهِ
يُرَوّي مع البلّوطِ نَخلاً وأكبُدا

وما عِشتَ إلاّ للعراقِ أهلهِ
وتاريخِهِ، عُرباً وكُرداً، مُجَسَّدا

فنَمْ في جوارِ الخالِدينَ مُكَرَّماً
عليكَ سلامُ اللهِ .. حَيّاً مُوَسَّدا

يُعد تقسيم التاريخ العام والخاص، البشري والقومي أو الوطني على مراحل من موضوعات علم التاريخ المهمة. تعود أولى المحاولات لاجراء مثل هذا التقسيم الى العصر الوسيط [١] الذي اجمع مؤرخوه على توزيع تاريخ العالم على اربع مراحل، أو عصور هي الاشوري - البابلي والميدي – الفارسي- والاغريقي - ألمقدوني، ثم في الاخير ألروماني، مما كان يتوافق مع مستوى الفهم التاريخي في ذلك العصر، ((ومع تقاليد الحضارة الاغريقية والرومانية القديمة، وتقاليد الكتاب المقدس)) [٢]. أما العصر الوسيط نفسه عدّ في ذلك الوقت مجرد امتدادٍ لعهد الامبراطورية الرومانية، واستخدم مصطلح ((رودا الثانية))، أو بيزنطة وما عُرف بالامبراطورية الرومانية المقدسة للتعريف به.

كما هو معروف ان علم التاريخ ودراسته دخلا مرحلة جديدة مهمة في مسار تطورهما في عصر النهضة الاوربية، شأنهما في ذلك شأن معظم حقول المعرفة الانسانية الاخرى[٣]. حدد مفكروا ذلك العصر لاول مرة مفهوم ((العصر الوسيط (Medium Oevum) [٤] باعتباره نقيضا للعصر القديم (Antiquitas) الذي رأوا فيه عصر انعتاق الفكر من قيود الكثلكة، وبالتالي عصر اهتمام ((بالحياة وبالانسان اكثر من أي شيء آخر))، ورأوا في احياء ذلك العصر بداية للعصر الحديث في التاريخ، مما يعني ان هؤلاء المفكرين يعدون رواد تقسيم التاريخ الى القديم والوسيط والحديث[٥]. ورأى هؤلاء خصائص التاريخ الحديث ((الاساسية، المميزة له عن العصرين السابقين في تطوير الايدولوجية العلمانية، والصراع من اجل تحرير الانسان والمجتمع من سطوة السلطة المطلقة للكنيسة الكاثوليكية))[٦]. وكان ذلك يعني، تحديداً، ان عصرهم - عصر النهضة هو التاريخ الحديث بعينه الرأي الذي لا يزال يتمسك به العديد من مؤرخي الغرب.

تحدد هذا المفهوم اكثر في ((عصر النور)) الاوربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر حين تحول تقسيم تاريخ العالم على مراحل القديم والوسيط والحديث الى تقليد متبع في الجامعات الغربية مع اختلاف في تحديد الاطار الزمني للتاريخ الحديث، فعلى مدى ردح طويل من الزمن، ولم يزل حتى اليوم احياناً، اصبح سقوط عاصمة الدولة البيزنطية القسطنطينية على يد محمد الفاتح سنة ١٤٥٣ يُعد حداً فاصلاً بين العصرين الوسيط والحديث، وذلك قياسا على تقليد اخر تمسك به مفكروا الكنيسة الكاثوليكية بصورة خاصة يري في سقوط

روما على يد برابرة الشمال في العام ٤٧٦م حدا فاصلاً بين العصرين القديم والوسيط من تاريخ العالم. لكن الرأي الاكثر شيوعاً في الجامعات الاوربية الغربية الان يذهب الى اعتبار النهضة، وحركة الاصلاح الديني، وما رافق الاولى منهما بصورة خاصة من ظواهر النهوض العلمي واختراع الطباعة وماشابه، بداية للعصر الحديث. فيما يصر مفكروا الولايات المتحدة الامريكية واقطار امريكا اللاتينية منذ القرن الماضي على اعتبار اكتشاف عالمهم الجديد من قبل كريستوف كولومبس في العام ١٤٩٢ بداية لذلك العصر. أما مفكروا ((المادية التاريخية))[٧] فانهم في تقسيمهم لتاريخ العالم عموماً على مراحل متميزة يعتمدون الانظمة الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية أساساً للتحول والانتقال، فان مرحلة المشاعية والعبيد هي القديم من التاريخ في نظرهم، ومرحلة الاقطاع هي الوسيط منه، لتكون الرأسمالية بعدها اطاراً زمنياً للعصر الحديث، ومايعدونه ازمة مرحلتين، أو حقبتين متداخلتين، تبدأ الاولى منهما مع الثورة الانكليزية (١٦٤٠-١٦٤٨) وتنتهي بالحرب البروسية - الفرنسية وتأسيس كومونة بارس (١٨٧٠) التي تؤشر، في رأيهم ايضاً، بداية الحقبة الثانية من التاريخ الحديث[٨].

إن مجرد اختلاف المفكرين الذين يعتمدون الاحداث المتميزة اساساً لتقسيم تاريخ العالم على مراحل هو مأخذ لا يصح ان لا يؤخذ بنظر الاعتبار، أضف إلى ذلك أن نهجهم يلغي عاملي الزمان والمكان، وكذلك عنصر التدرج في الانتقال التاريخي الذي لا يمكن الا ان يكون عملية معقدة، متداخلة بحكم الواقع، وهو أمر يقرونه هم انفسهم احياناً بصورة معبرة.

ان المؤرخ الانكليزي المعروف على نطاق واسع لدى اوساطنا الجامعية هربرت فيشر (١٨٦٥-١٩٤١)[٩] سجل الملاحظة الآتية الدقيقة في معرض حديثه عن بداية مرحلة التاريخ الاوربي الحديث:

((ليس من السهل على الباحث ان يحدد تاريخاً فاصلا بذاته بين العصرين الوسيط والحديث، فالانتقال بينهما حدث بالتدريج، ولم يسر على وتيرة واحدة، ثم هو في بلد ما أسرع منه في بلد آخر، هذا الى ان التحول لم يعم العالم بأسره بحيث تركه خالياً من رواسب العصور الوسطى))[١٠].

رأينا في هذا المدخل ضرورة تفرضها حقيقة ان الباحثين لدينا قلما يتصدون لمعالجة موضوعات من هذا القبيل، حتى ان المرء يلاحظ تداخلاً واضحاً

فـي الجمـع بيـن الحديـث والمعاصـر مـن التاريـخ علـى صعيـد الدراسـة الجامعيـة وماقبلهـا، ففـي الكتـاب الا نمـوذج الـذي ألفـه علـي حيـدر سـليمان فـي العـام ١٩٢٩((للصفوف الثالثة من المدارس المتوسطة))، والذي اعيد طبعه في العام ١٩٣٣ يبدأ التاريخ الحديث بالكلام عن ((أوجه الحضارة الاوربية في القرون الوسطى)) و((الحضارة الاوربية في عصر النهضة)) وينتهي بتأسيس الدولة العراقية الحديثة الى حين عهد الملك غازي[١١]، وللاشادة بالكتاب، وبمستوى التعليم يومذاك أنوه الى وزارة الثقافة والاعلام إعادت طبع الكتاب قبل مدة لأن محتواه الرفيع يضمن نقل فكرة علمية واضحة عن أهم جوانب التاريخ الحديث لغير المعنيين به، او المتخصصين فيه.

أما الكتاب القيم الآخر ((التاريخ الحديث للصف الخامس الاعدادي (الثانوي) ((الذي اشترك في تأليفه في الاربعينيات اثنان من أبرز مؤرخينا هما الدكتور زكي صالح والدكتور مجيد خدوري[١٢] فانه يبدأ بعصر الثورة الفرنسية ونابليون)) وينتهي بالتحدث عن تاريخ تأسيس الدول العربية المعاصرة، فضلاً عن تركيا زمن مصطفى كمال وإيران في عهد رضا شاه، واخيراً عن نشوب الحرب العالمية الثانية[١٣].

على الغرار نفسه يبدأ اخيراً كتاب مدرسي طبع بعنوان (التاريخ الحديث) للصف الخامس الادبي بـ(عصر الثورة الفرنسية ونابليون)، وينتهي بموضوع إعلان الجمهورية الجزائرية في الثالث من آب سنة ١٩٢٦ ضمن فصل شامل يحمل عنوان ((التطورات الاولية بعد الحرب العالمية الثانية والانتفاضات الوطنية في آسيا وافريقيا)) [١٤].

والأغرب، في الاقل بالنسبة لنا، ان يرى مؤرخون جامعيون مرموقون (الدكتور محمد انيس والدكتور جعفر خصباك وغيرهما)، في الغزو المغولي للعراق، وسقوط بغداد على يد هولاكو سنة ١٢٥٨، او في الاحتلال العثماني له وللمنطقة بأسرها بداية لتأريخها الحديث عموماً[١٥] مع العلم ان الحالتين تمثلان، مع بعض التفاوت، انحداراً تاريخياً صوب احلك حقب العصر الوسيط حسب جميع المقاييس.

يلاحظ الشيء نفسه بالنسبة للكتب الجامعية المنهجية منها والمساعدة، المؤلفة منها والمترجمة باستثناء حالات نادرة[١٦].

ولا تستثنى من ذلك الكتب المؤلفة في تاريخ العراق والوطن العربي الا ماندر

ايضـاً[١٧].

لاغـرو اذن، ان تعانـي دراسـتنا المتخصصـة عـن تاريـخ العـراق الحديـث والمعاصـر مـن التداخـل نفسـه، وان يطـول الامـر ابـرز مؤرخينـا، فـان المدخـل الـى تاريـخ العـراق الحديـث لـدى الاسـتاذ الحسـني، مثـلاً، يبـدأ منـذ اقـدم الازمنـة وينتهـي بتحديـد ((المصالـح البريطانيـة فـي العـراق))، منـذ ((فجـر القـرن السـابع عشـر للميـلاد))، ليأخـذ الموضوعـان منـه فصليـن فـي كتابـه ((تاريـخ العراق السياسـي الحديـث)) الذي يحتـل المرتبـة الثانيـة مـن حيث الاهميـة بعـد كتابـه ذائـع الصيـت ((تاريـخ الـوزارات العراقيـة)) بيـن العـدد الكبيـر مـن مؤلفاتـه، وقـد نـال جائـزة المجمـع العلمـي العراقـي لأحسـن كتـاب صـدر فـي العـراق عـام١٩٤٩[١٨]. أمـا ((تاريـخ العـراق السياسـي الحديث))لـدى الاسـتاذ الحسـني فانـه يبـدأ فـي الفصـل الثالـث مـن كتابـه مـع احتـلال القـوات البريطانيـة للعـراق فـي سـنوات الحـرب العالميـة الاولـى، ويسـتمر ليشـمل معظـم احـداث العهـد الملكـي فـي العـراق.

امـا لونكويـك فانـه يطبـق المقيـاس الاوربـي علـى تاريـخ العـراق الحديـث، اذ يبـدأ أثـره القيـم ((اربعـة قـرون مـن تاريـخ العـراق الحديـث)) بوصـف العـراق ووقائعـه اعتبـارا مـن العـام١٥٠٠ تحديـداً، وينهيـه بملحقـات مـن ذلـك التاريـخ فـي مطلـع القـرن العشـرين[١٩]. فـي حيـن اختـار لكتابـه الاخـر المتمـم لكتابـه الاول مجـرد عنـوان ((العـراق ١٩٠٠ حتـى ١٩٥٠)) مـن دون وصمـه بالحديـث او المعاصـر[٢٠].

والموضـوع الاخيـر، أي المعاصـر كأطـار زمنـي لمرحلـة قائمـة بذاتهـا، لـم يـول فـي دراسـتنا التاريخيـة اهتمـام يذكـر. هنـا يجـب ان نسـجل للتاريـخ حقيقـة مهمـة فـي سياق موضوعنـا، وهـي ان ((استـاذ التاريـخ الحديـث فـي دار المعلميـن العاليـة)) الدكتـور زكـي صالـح هـو اول مـؤرخ عراقـي وصـف تاريـخ العـراق فـي المرحلـة التـي تبـدأ بالاحتـلال البريطانـي بعـد نشـوب الحـرب العالميـة الاولـى بالمعاصـر، وذلـك فـي كتابـه القيـم، والدقيـق فـي عنوانـه ومحتـواه ((مقدمـة فـي دراسـة العـراق المعاصـر)) الـذي طبعـه سـنة ١٩٥٣، واعتمـده قسـم التاريـخ فـي دار المعلميـن العالية اساسـاً لدراسـة تاريـخ العـراق المعاصـر حتـى سـقوط النظـام الملكـي. كـرس المؤلـف البـاب الاول مـن كتابـه، وبواقـع ثلاثـة فصـول لموضـوع ((نشـأة الدولـة (ص٨-١٣٣)، والبـاب الثانـي منـه، وبواقـع فصليـن لدراسـة)) المحيـط الطبيعـي ((للعـراق (ص١٣٥-١٨٤)، والبـاب الثالـث والاخيـر منـه، وبواقـع فصليـن ايضـاً لموضـوع ((وسـائل البحـث)) (ص١٨٥-٢٣٥)، وهـذا الاخيـر يعـد اول دراسـة علميـة مركـزة

عراقية عن منهج البحث التاريخي(٢١).

لا يُصح تحديد الانتقال من مرحلة تاريخية الى اخرى جديدة بصورة اعتباطية، او بالاستناد الى مقاييس وضوابط تنطبق على مجتمعات اخرى عاشت تحولات نوعية في ميادين الحياة كافة، الامر الذي يعد شرطاً اساسياً لوضع حد فاصل بين مرحلتين تاريخيتين بالنسبة لاي مجتمع كان. فان ظهور العلاقات الرأسمالية في رحم المجتمعات الاقطاعية الاوربية الغربية بدءاً بفلورنسا الايطالية، ومن ثم تطور تلك العلاقات وما رافق ذلك من افرازات على جميع الصُعد منذ اواخر القرن الثالث عشر مهد الطريق للانتقال لاحقا، وبالتدريج من العصر الوسيط الى العصر الحديث في ذلك الجزء من العالم الذي تغير شكل مجتمعاته، وواقع اقتصاده، وبالتالي طبيعة افكاره واحداثه السياسية.

هكذا كان الحال مع العراق، شأنه في ذلك شأن معظم اقطار الشرقين الادنى والاوسط، مع اختلاف في الزمان، وطبيعة مصدر دوافع التحولات التي عاشها، فضلا عن سرعة تلك التحولات النسبية قياساً بما شهدته اوربا الغربية من تحولات في حينها، ينبغي التأكيد على هذه النقطة الاخيرة قبل الخوض في تفصيلات الموضوع، فان التحول جرى في الغرب نتيجة تطورات داخلية طبيعية افضت الى تراكم كمي متدرج تمخض عنه في النهاية تحول نوعي رافقته نقلة تاريخية كبيرة واضحة المعالم، فيما جرى التحول في العراق، وماشابهه من اقطار، بفعل عامل خارجي مهيأ ترك بصماته بقوة على جميع افرازاته ونتائجه.

هنا ننتقل الى صلب الموضوع فنشير الى حقيقة معروفة تتعلق بانتقال الرأسمالية في اوربا الغربية الى مداها الاقصى مع ظهور الانقلاب الصناعي هناك، وتحديداً في انكلترا في ستينات القرن الثامن عشر، وبلوغ الانقلاب نفسه مرحلة النضج، والتكامل في غضون قرن ونيف، الامر الذي أسفرت عنه نتائج كبيرة تجاوزت اثارها اوربا الغربية، فأمتدت لتمس اصقاعنا بقوة، فان الانتقال الى الانتاج الآلي كان يعني حدوث فيض هائل في الانتاج لم يكن بوسع الاسواق المحلية استيعابه، فازدادت الحاجة الى الاسواق لتصريفه بصورة لم يسبق لها مثيل. من أجل التوضيح نورد بعض النماذج، مع التوكيد بصورة خاصة على انكلترا لا لكونها الدولة الرائدة فقط في ميدان الانقلاب الصناعي، بل ايضاً بسبب اهتمامها المتزايد بالعراق الذي ارتبط بها اقتصادياً وسياسياً

اكثـر مـن ايـة دولـة رأسمالية اخـري.

يُعد انتـاج الفحـم الحجـري وحديـد الزهـر احـد المؤشـرات الاساسـية لقيـاس مـدى التطـور الصنـاعـي لبلـد مـا، خصوصـاً فـي المراحـل المبكـرة مـن مسـار ظهـور الانقـلاب الصنـاعـي وتطـوره.

ظلـت انكلتـرا تحتـل المرتبـة الاولـى فـي الانتـاج العالـي فـي كلتـا المادتيـن علـى مـدى ردحٍ طويـل مـن الزمـن(٢٢). فـاذا كان انتاجهـا السـنوي مـن الفحـم الحجـري بلـغ فـي بدايـات الانقـلاب الصنـاعـي٤,٧ مليـون طـن فقـط، ومـن ثـم ٦,٢ مليـون طـن فـي العـام ١٧٧٠(٢٣)، فـان انتاجهـا منـه ارتفـع الـى ١٢,٥ مليـون طـن فـي عـام ١٨٢٠، والـى ١٥مليـون طـن فـي عـام ١٧٣٠، وفـي العام١٨٧٠كانـت حصـة انكلتـرا وحدهـا مـن مجمـوع الانتـاج العالمـي مـن الفحـم الحجـري تؤلـف ٥١,٥ ٪(٢٤).

بأمـكان الارقـام التـي نوردهـا بصـدد انتـاج مختلـف انـواع المعـادن عمومـاً، وانتـاج حديـد الزهـر خصوصـاً ان يجسـد لنـا حركـة التطـور الصنـاعـي فـي انكلتـرا بصـورة افضـل، ذلـك لان الطلـب علـى الفحـم الحجـري بسـبب الحاجـة الكبيـرة الـى اسـتخدامه اليومـي فـي الظـروف المناخيـة لاوربـا عمومـاً كان كبيـراً قبـل الانقـلاب الصنـاعـي وبعـده ايضـا. ففـي عـام ١٧٢٠ بلـغ مجمـوع ماتـم صهـر مـن مختلـف انـواع المعـادن فـي انكلتـرا ٢٥ ألـف طـن فقـط، فيمـا ارتفـع الرقـم الـى ٦١ ألـف طـن فـي عـام ١٧٨٨، ومـن ثـم الـى ١٠٩ آلاف طـن فـي العـام ١٧٩٦، والـى ٢٢٧ألـف طـن فـي عـام ١٨٠٦. أمـا بالنسـبة لحديـد الزهـر تحديـداً فـان انتاجـه فـي انكلتـرا ارتفـع فـي غضـون القـرن الثامـن عشـر بمقـدار ٩٠٠٪ وخـلال ثلاثـة عقـود فقـط (مـن اواخـر القـرن الثامـن عشـر حتـى نهايـة العقـد الاول مـن القـرن التاسـع عشـر) ارتفـع بمقـدار ٤٠٠٪(٢٥). بعـد ذلـك ارتفـع انتـاج حديـد الزهـر فـى انكلتـرا بوتائـر اسـرع، ففـي عـام ١٨٥٠ مثـلاً، وصـل انتاجـه الـى حوالـي ٢,٣مليـون طـن بعـد ان كان يبلـغ اكثـر مـن نصـف مليـون طـن بقليـل فـي عـام ١٨٣٠، ومـن ثـم ارتفـع الـى حوالـي ٦ملاييـن طـن فـي عـام ١٨٧٠، أي مايعـادل ٥٠٪ مـن مجمـوع كل الانتـاج العالمـي منـه فـي تلـك السـنة (٢٦)، ثـم وصـل الـى حوالـي ٩ملاييـن طـن مـع حلـول القـرن العشـرين(٢٧).

أمـا فـي فرنسـا، التـي نزلـت الميـدان بعـد انكلتـرا بمـدة، وكانـت ترنـو بدورهـا الـى الشـرق بتلهـف، فـان الصـورة كانـت علـى النحـو الاتـي: فـي غضـون المـدة الممتـدة بيـن عامـي ١٨١٥ و ١٨٦٩ فقـد ارتفـع إنتـاج الفحـم فيهـا بمقـدار اكثـر مـن

ثلاث مرات، وحديد الزهر بمقدار ثلاث مرات ونصف المرة، والفولاذ بمقدار حوالي ثماني مرات[٢٨]. وفي غضون ٤٣سنة من (١٨٧٠ حتى ١٩١٣) ارتفع انتاج الفحم فيها بمقدار عشر مرات وفي العام ١٩٠٠ بلغ انتاج الفولاذ فيها من ١,٩ مليون طن في العام ١٩٠٠ الى ٣,٦ مليون طن في العام ١٩١٣[٢٩].

أنموذج آخر من فرنسا: في العام ١٨٣٠ بلغ عدد المحركات البخارية المستخدمة في معاملها ٦٢٥ محركاً، مجمل طاقتها عشرة الاف حصان، في العام ١٨٥٢ ارتفع عدد المحركات تلك الى٦٠٨٠، ومن ثم الى ٢٦٢٢١ في عام ١٨٦٩ توزعت على اكثر من ٢٢ الف معمل بعد ان كان عدد المعامل الفرنسية التي تستخدم المحركات البخارية لا يصل الى ربع ذلك العدد[٣٠].

تؤشر الارقام الاخيرة في اطار زمانها مدى التطور الصناعي الكبير الذي حصل في اوربا الغربية، مع العلم ان فرنسا تأخرت عن انكلترا في مضمار استخدام المحركات البخارية بأشواط، فقد سجل جيمس واط الانكليزي اختراعه، كما هو معروف، سنة ١٧٦٩لتبلغ طاقة المحركات المستخدمة في بلاده في ميداني الانتاج الصناعي والنقل معاً خلال قرن واحد فقط حوالى ٤,٥ مليون حصان[٣١].

شهدت اوربا الغربية، اذن، انقلاباً كبيراً في ميدان الانتاج الصناعي في المرحلة التي نحن بصدد معالجتها، فان انتاج معامل النسيج في انكلترا، مثلاً، ارتفع من٢٠مليون يارد مربع في عام ١٧٩٦ الى ١٢٤ مليون يارد مربع في عام ١٨١٤[٣٢].

ليتوالى ارتفاع انتاج الاقمشة في انكلترا، وغيرها من اقطار اوربا الغربية في العقود التالية بوتائر سريعة للغاية. فان ما استهلكته معامل النسيج الانكليزية من القطن وحده في العام ١٨٧٠ بلغ ٥٠٠ الآف طن، والفرنسية ١٠٠ ألاف طن، والالمانية ٨٠ الف طن[٣٣]. وفي ظل ماعرف بـ((الثورة الصناعية الثانية)) في الاقطار الرأسمالية حدث ((نمو عاصف في القوي المنتجة)) فقد تضاعف الانتاج الصناعي من ١٨٧٩ حتى ١٩٠٠ بمقدار ثلاث مرات، ومن ١٨٧٠ حتى ١٩١٣ بمقدار خمس مرات [٣٤].

بوسع المتتبع ان يورد عشرات الامثلة المعبرة الاخرى عن ابعاد الانقلاب الصناعي في اوربا الغربية، والذي نجمت عنه نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة امتدت اثارها الى خارج القارة الاوربية بقوة. فقبل كل شيء

ان الفيض الهائل في الانتاج الصناعي كان يفوق كثيراً طاقة استيعاب الاسواق المحلية والمجاورة، لذا كان لابد من ايجاد اسواق اخرى واسعة لتصريفه، الامر الذي كان يتوفر جميع مسلتزمات تحقيقه لدى الاوربيين الغربيين، من شأن بعض المعلومات التي نوردها بصدد مدى تطور تجارة التصدير الانكليزية ان توضح هذا الجانب من الموضوع. ففي غضون عقدين انتهيا من بزوغ فجر القرن التاسع عشر (١٧٨٠-١٨٠٠) ارتفع مقدار ما صدرته انكلترا من الاقمشة القطنية وحدها بمقدار خمس عشرة مرة[٣٥]. وفي غضون عقدين آخرين (١٨٣٠ - ١٨٥٠) ارتفعت قيمة مجمل صادرات انكلترا من ٤٥ مليون باون استرليني الى ٧٠مليون، ومن ثم بلغت ٢٤٤مليون باون بعد مرور عقدين آخرين، أي في عام ١٨٧٠ لتبلغ نسبة الزيادة حوالي ٣٥٠٪ قياساً بالعام ١٨٥٠، و ٧٠٠٪ قياساً بالعام ١٨٣٠[٣٦].

جاء جانب من التطور الصناعي الكبير في اوربا الغربية على حساب تطورها الزراعي الذي اصيب عدد من فروعه الحياتية المهمة بقدر من التعثر لاسباب متشابكة لا مجال للخوض في جميع تفاصيلاتها هنا. فلقد جرى التركيز في هذا الميدان على انتاج المواد التي تدخل في خدمة الصناعة الحديثة بصورة مباشرة على حساب المواد الغذائية. لذا لا غرو ان تقلص انتاج القمح، مثلاً، في انكلترا - الدولة الصناعية الاولى في العالم[٣٧]، الى اقل من مليوني طن بقليل في العام ١٩٠٠ بعد ان كان اكثر من مليونين ونصف مليون طن في العام ١٨٧٠[٣٨]. مع العلم ان تطور وسائل الانتاج هو الذي خصصت لزراعة القمح الانكليزي الى مستوى ادنى من ذلك، لان مساحة الاراضي التي خصصت لزراعة القمح في البلاد قد تقلصت الى النصف في غضون المدة الممتدة بين عامي ١٨٧٩و ١٨٩٥[٣٩].

لم يكن الوضع افضل من ذلك بالنسبة لحقول انتاجية زراعية اخرى، فان انكلترا بدأت تعيش ازمة زراعية حقيقية منذ اواخر العقد الثامن من القرن الثامن عشر[٤٠]. في المرحلة ذاتها امتدت آثار الازمة الزراعية الى الثروة الحيوانية ايضاً بحيث اضطرت انكلترا الى ان تستورد في عام ١٨٩٠-١٨٩١ مالا يقل عن ٣٦٪ من كمية اللحم المستهلك في اسواقها، في حين انها كانت تستورد قبل ذلك باقل من ثلاثة عقود ١٠٪ منها فقط[٤١].

أحدث هذا الواقع خللاً كبيراً جداً بين العرض والطلب بالنسبة للمواد الغذائية في

أقطار اوربا الغربية، ولم ينجم ذلك عن تقلص الانتاج الزراعي والحيواني بقدر مانجم عن الواقع الديموغرافي الجديد لتلك الاقطار التي شهدت انفجاراً سكانياً هائلاً نتيجة انخفاض معدل الوفيات، وارتفاع معدل الولادات ومعدل العمر فيها بسبب تحسن الوضع الصحي العام، والازدهار الاقتصادي الذي عاشته بفضل الانقلاب الصناعي. من أجل التوضيح نقتصر هنا ايضاً على تسجيل بعض الشواهد العامة والخاصة. فعلى صعيد القارة الاوربية ككل بلغ مجموع سكانها مابين ٩٠ و ٩٥ مليون نسمة في عام١٦٠٠[٤٢] وحوالي ١١٨,٥ مليون نسمة في العام ١٧٠٠ وحوالي ١٤٠مليون نسمة في العام ١٧٥٠ وحوالي ١٨٧ مليون نسمة في عام ١٨٠٠[٤٣]. توالى بعد ذلك نمو عدد سكان القارة باطراد، وبوتيرة أسرع نسبياً، مما تجسد بصورة خاصة في ارتفاع عدد سكان مدن اقطارها الغربية. فالى اواخر القرن الخامس عشر كان معظم الاوربيين يعيشون في الريف، وكان الرقم خمسة الاف[٤٤] يعد الحد الادنى لتحديد حجم المدينة، فيما لم يتعد نفوس اكبر المدن الاوربية يومذاك، من قبيل لندن وبارس والبندقية وميلان، مائة ألف نسمة[٤٥]. في القرن السادس عشر، وفي أفضل الاحوال، بالكاد تضاعف عدد سكان تلك المدن[٤٦]، وجرى ذلك اصلاً على اساس الهجرة من الريف الى المدينة اكثر من رأي اعتبار آخر، فان عدد سكان باريس، مثلاً، ازداد بمقدار ثلاث مرات في بداية القرن السادس عشر قياسا بما كان عليه في بداية القرن الرابع عشر في حين لم يطرأ أي تغيير يذكر على المجموع العام لسكان فرنسا في غضون الحقبة ذاتها[٤٧]. أما في ظل الاجواء التي هيأتها افرازات الانقلاب الصناعي فان عدد سكان اقطار اوربا الغربية ومدنها ارتفعا معاً، بغض النظر عن الخلل النسبي بينهما لصالح المدينة على حساب الريف. نأخذ انكلترا انموذجاً لتوضيح الموضوع، فقد بلغ عدد نفوسها ٤,٥ مليون نسمة في بداية القرن التاسع عشر[٤٨]. وفي القرن التاسع عشر، الذي يهمنا اكثر من غيره، اتخذ نمو السكان في انكلترا سياقاً لم يسبق له مثيل، ليتخذ الامر بُعداً اجتماعيا واقتصاديا عميقاً، اذ وصل عدد سكانها لغاية العام ١٨٥١ الى٢٧ مليون نسمة، وفي غضون عقدين آخرين فقط، أي لغاية العام ١٨٧١، ارتفع الرقم الى ٣١,٥ مليون نسمة[٤٩]. يلاحظ الشيء نفسه بالنسبة لجميع اقطار اوربا الغربية، فخلال العقود السبعة الاولى من القرن التاسع عشر ارتفع نفوس فرنسا من ٢٧الى ٣٦ مليوناً، ونفوس المانيا من ٢١ الى ٣٨ مليوناً.

واذا اخذنـا مـدن تلـك الاقطـار قياسـاً للتوضيـح نقـول ان نسـبة زيـادة سـكان بعضهـا ارتفعـت خـلال ثلاثـة قـرون بمقـدار يتـرا وح مابيـن عشـر مـرات وثلاثيـن مـرة. فـان نفـوس بـارس، علـى سـبيل المثـال، اقتـرب مـن المليـون نسـمة قبـل حلـول العقـد الرابـع مـن القـرن التاسـع عشـر[٥٠]، ليرتفـع الـى ١,٨ مليـون فـي العـام ١٨٧١[٥١]، فيمـا بلـغ عـدد سـكان لنـدن فـي العـام ١٨٥١ حوالـي ٢,٣ مليـون نسـمة ثـم بلـغ فـي غضـون عقـد واحـد فقـط ٢,٨ مليـون نسـمة، أي بزيـادة مقدارهـا نصـف مليـون شـخص[٥٢]، وفـي غضـون عقـد آخـر، أي فـي العـام ١٨٧١، ارتفـع الرقـم الـى٣,٣ مليـون[٥٣].

مـن البديهـي ان الملاييـن الجديـدة مـن البشـر اصبحـت بحاجـة ملحة الـى المواد الغذائيـة، وغيرهـا مـن المـواد التـي ألفـت البلـدان المتخلفـة عـن الركـب الحضـاري أفضـل مصـدر لهـا، بمـا فـي ذلـك بلـدان الشـرقين الادنـى والاوسـط.

ثـم ان التطـور الصنـاعـي الهائـل الـذي شـهدته اوربـا الغربيـة جعـل اقطارهـا بحاجـة أيضـاً الـى اصنـاف مختلفـة مـن المـواد الاوليـة التـي غـدت مطلوبـة للتعويـض عـن نقـص انتاجهـا محليـاً. وهـذا تحديـداً زاد مـن حاجـة اوربـا الغربيـة الـى اسـواق المنطقـة لا باعتبارهـا فقـط سـوقاً لتصريـف فائـض انتاجهـا، بـل ايضـاً وبالمتسـوى نفسـه مصـدراً لمـا تحتـاج اليـه مـن مـواد غذائيـة واوليـة. تبعـا لذلـك نشـطت تجـارة اسـتيراد اوربـا الغربيـة بوتائـر موازيـة لصادراتهـا.

ففـي العـام ١٨٥٠ بلغـت قيمـة اسـتيرادات انكلتـرا ٩٩مليـون بـاون اسـترليني (قيمـة صادراتهـا فـي تلـك السـنة كانـت ٧٠ مليـون بـاون اسـترليني كمـا اسـلفنا)، وفـي العـام ١٨٧٠ ارتفـع الرقـم الـى ٣٠٣ مليـون بـاون اسـترليني (مقابـل ٢٤٤ مليـون قيمـة صادراتهـا) [٥٤].

وكانـت المـواد الغذائيـة والاوليـة تؤلـف الجانـب الاكبـر مـن قيمـة تلـك الاسـتيرادات، انهـا بلغـت فـي العـام ١٩١٣، مثـلاً، ٧٤٪ منهـا [٥٥].

تبعـا لـكل ذلـك تغيـرت نظـرة الـدول الرأسـمالية الـى المسـتعمرات، وازداد تهافتهـا للاسـتحواذ علـى أوسـع مسـاحة ممكنـة مـن اراضـي بلـدان آسـيا وافريقيـا وامريـكا اللاتينيـة فـي خضـم صـراع دولـي مسـتحفل[٥٦]، كان قصـب السـبق فيـه لانكلتـرا.

بفضـل كونهـا الدولـة الصناعيـة الاولـى فـي العالـم لغايـة ١٨٩٦[٥٧] الجـدول الاتـي [٥٨] يجسـد لنـا الأمـر بدقـة :

السنة	انكلترا مساحة مستعمراتها (مليون كم^2)	عدد سكان مستعمراتها (مليون نسمة)	فرنسا مساحة مستعمراتها (مليون كم^2)	عدد سكان مستعمراتها (مليون كم^2)	المانيا مساحة مستعمراتها (مليون كم^2)	عدد سكان مستعمراتها (مليون نسمة)
١٨٧٦	٢٢,٥	٢٥١,٩	٠,٩	٦	-	-
١٨١٤	٣٣,٥	٣٩٣,٥	١٠,٦	٥٥,٥	٢,٩	١٢,٣

لكن الامر لم يقتصر على هذه المساحات الشاسعة من المستعمرات التي خضعت للدول الرأسمالية الكبرى بصورة مباشرة، ذلك لان العديد من دول العالم التي كانت تتمتع بالاستقلال السياسي قد تحولت في المرحلة ذاتها عملياً الى دول شبه مستعمرة تابعة لتلك الدول بصورة، او بأخرى منها الصين وتركيا العثمانية مع ممتلكاتها وايران وافغانستان وسيام وعدد كبير من اقطار امريكا اللاتينية، بحيث الفت البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة معاً ٦٨,٨٪ من مساحة العالم[٥٩] و ٦٠٪ من سكانه في العام ١٩١٤[٦٠].

غيرت التحولات العميقة هذه وجه العالم بأسره، وانعكست على مسار تاريخه بصورة مباشرة ويأتي العراق على رأس قائمة بلدان الشرقين الادنى والاوسط التي عاشت المتغيرات الجديدة، وذلك بفضل امكاناته الاقتصادية الكبيرة، وموقعه السوقي المتميز، وقد كان كلاهما معروفين للاوربيين منذ عهد هيرودوتيس (القرن الخامس قبل الميلاد). وازدادت معلوماتهم عنه باطراد في العهد الجديد بفضل الرحالة الذين بدأوا يتوافدون عليه منذ القرن السادس عشر[٦١]، لكن اهتمامهم به بقي في البداية محدوداً، ولم يخل تصورهم عنه من شوائب، حتى ان بعضهم بقي لغاية اوائل القرن السابع عشر يخلط بين بغداد وبابل، ولم تتجاوز انطباعات العديد منهم عن بغداد ((الوصف العام)). فلغاية العقد الرابع من القرن السابع عشر كان الرحالة يتحدثون عن جوامع بغداد ((المعدودة، وخاناتها العشرة المتداعية، وحالتها العمرانية السيئة))، وبانها ((غير مأهولة بما يناسب سعة رقعتها)). فيما نراهم ينظرون اليها مع بدايات الانقلاب الصناعي من زاوية اخرى تماماً، فيرونها كـ((أكبر مخزن في الشرق))، ومن ثم بعد ذلك بعقود قليلة يغدو من الصعب في نظرهم ((ايجاد بلد احسن موقعاً، واكثر

ملاءمة للزراعة من زاوية بغداد))[٦٢].

كان العراق يمثل يومذاك فراغاً اقتصادياً، بل وحتى سياسياً الى حد كبير، ينطوي على طاقات كبيرة كامنة مؤهلة للانطلاق والتغيير، وهذا هو الذي حدث بالتدريج في البداية، وبسرعة اكبر مع مرور الوقت، وذلك بفعل افرازات الانقلاب الصناعي، وبغض النظر عن ارادة العثمانيين وتخلفهم.

فقد بدأ العراق يندمج بالاسواق الرأسمالية العالمية منذ بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وجاء افتتاح قناة السويس في العام ١٨٦٩ بمثابة قوة دفع مهمة اضفت على عوامل عملية الاندماج تلك بعدا جديدا[٦٣].

من شأن مجموعة من الارقام الاحصائية المحددة عن تجارة العراق الخارجية في غضون حوالي نصف قرن اتبع افتتاح قناة السويس ان يبين لنا بوضوح ابعاد صورة اندماج العراق بالاسواق الرأسمالية العالمية. فقد ارتفعت قيمة صادارات العراق من ١٥٠ ألف دينار سنوياً في الحقبة الممتدة بين عامي ١٨٤٦ و ١٨٧١ الى حوالي ثلاثة ملايين دينار في السنة التي سبقت نشوب الحرب العالمية الاولى، وهذا يعني زيادة مقدارها ٢٠ مرة خلال نصف قرن.

واذا اخذنا مفردات هذه الصادرات خلال المرحلة ذاتها فان الصورة تكون على النحو الآتي: ارتفعت كمية الحنطة المصدرة بمقدار ١٤ مرة، والصوف بمقدار ٤٢ مرة (من ٣٠٠ طن الى ١٢,٦٠٠ طن)، والشعير بمقدار اكثر من ٢٥٠ مرة من ٣٠٠ طن اكثر من ٧٧ الف طن)[٦٤] واحتلت التمور دائماً مكانة الصدارة في قائمة الصادرات العراقية، فقبيل الحرب العالمية الاولى صدّر في السنة التي اعقبت الحرب مباشرة ما قيمته ١,٦ مليون دينار[٦٥].

يلاحظ الشيء نفسه على تجارة الاستيراد العراقية، فقد ارتفعت قيمة البضائع المستوردة من حوالي ٢٩٠ الف دينار سنوياً في الحقبة الممتدة بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧١ الى حوالي ٥,٣ مليون دينار عراقي في السنة التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى، بمعنى ان تجارة الاستيراد العراقية ازدادت باكثر من اثنتي عشرة مرة خلال نصف قرن فقط[٦٦].

رافق هذا التطور الكبير تحول هائل مماثل، وسريع في علاقات العراق التجارية التي ظلت الى حين الاندماج بالاسواق الرأسمالية العالمية تقتصر اساساً على أقطار المنطقة ذاتها، وكانت تجارة محدودة اصلاً.

الحقائق القليلة الآتية توضح ابعاد الموضوع. حسب تقديرات المختصين تراوح

مجموع تجارة صادرات العراق الى اقطار الشرق الاوسط في أواسط العقد السابع من القرن التاسع عشر مابين ١٠٠و ١٣٠ألف دينار في السنة، مما كان يفوق مجموع قيمة صادارات العراق الى كل أوربا والهند معاً، فيما تقلص نصيب اقطار المنطقة من تجارة العراق الخارجية بصورة حادة في غضون نيف وعقد واحد فقط ليؤلف ٦٠٪ منها مقابل حوالي ٩٤٪ هي نصيب الامبراطورية البريطانية وبقية بلدان العالم الرأسمالي من التجارة تلك. ففي العام ١٨٧٩ مثلاً، بلغ مجموع صادرات التمور العراقية ٨,٧١٨ طناً، شحنت ٤,١٣٩ طناً منها الى موانئ انكلترا وحدها، وخلال اربع سنوات فقط ارتفع الرقم الاول بمقدار حوالي مرة ونصف المرة ليبلغ ١١,٣٠٦ أطنان، بلغت حصة الموانئ البريطانية منها ١٠,٣٠٦ طناً فقط. وفي العام ١٨٩٠ لم تتجاوز قيمة مجموع صادرات العراق الى تركيا ١٠,٣٥٠ دينار، بينما كانت ولاية الموصل المجاورة لتركيا تصدر لوحدها اكثر من ثلثي منتوجاتها الى الاقطار الاوربية قبيل الحرب العالمية الاولى [٦٧]، مع العلم ان القيمة الكلية لتجارة الولاية الخارجية السنوية قدرت في تلك الحقبة بما لا يقل عن ٣ ملايين باون استرليني[٦٨].

اقتضى تحول ثقل العلاقات التجارية للعراق لصالح العالم الرأسمالي الاهتمام بوسائط الاتصال بينه وبين أهم اقطار ذلك العالم، فظهرت الصلات البريدية بينهما لاول مرة، وبذلت المساعي لتطويرها مع مرور الزمن بهدف تقليص ((المدة بين الزوراء وبارس ولوندرة [٦٩] وهامبورغ[٧٠].

لاشك في أن هذا التطور الملموس فرض تحولاً نوعيا في اسلوب التعامل التجاري الذي غدا يخضع لضوابط جديدة، ولقيم لم تكن معروفة في الأسواق العراقية من قبل، انه تحول من اسلوب بسيط الى آخر اكثر تعقيدا، وتحديداً. فقد ظهرت شركات خاصة اجنبية ومحلية للتصدير والاستيراد، وتأسست غرف للتجارة، ظهرت نواتها الاولى في بغداد على شكل مؤسسة متواضعة نشرت في الخامس من نيسان ١٨٨٤ في الجريدة الرسمية إعلاناً بينت فيه ((لزوم قيد الدلالين والسمسارين اسماءهم، وان يحصلوا على اجازة)). وفي غضون نيف وربع قرن تحولت هذه المؤسسة الى ((اول غرفة تجارة بصورة صحيحةً، والتي اعلنت ((لزوم تسجيل الشركات، والحصول على اجازة بالاشتغال اعتباراً من ٢٦ جمادي الاولى سنة ١٣٢٨ هـ الموافق للخامس من حزيران سنة ١٩١٠م)) [٧١].

كمـا عرفـت المصــارف طريقهـا الـى العـراق لاول مـرة حين فتـح ((المصـرف العثمانـي))[٧٢] أول فـرع لـه فـي بغـداد سـنة ١٨٩٠، ليتبعـه بعـد مـدة فرعـان آخـران فـي كل مـن البصـرة والموصـل[٧٣]. وفـي أوائـل ايـار ١٩١٢ وصـل بغـداد ((رجـال انكليـز)) خصيصـاً مـن أجـل دراسـة الامكانـات المصـرفيـة فـي البـلاد[٧٤].

اسـفرت الزيـارة عـن تأسيس المصـرف الشـرقي (مقـره فـي لنـدن) فـرعٍ لـه فـي بغـداد، وكركـوك[٧٥]، وقـد تعـزز موقـع هـذا المصـرف الـى درجـة بحيـث ان ((الحكومـة العراقيـة بـدأت تعتمـد عليـه، وتتعامـل منـذ لحظـة تأسيسـها))[٧٦].

فـي ظـل هـذه الاجـواء تحـول النقـد الـى أسـاس التعامـل والتبـادل، لتختفـي المقايضــة التــي تعـد سـمة اساسـية مـن سـمات الاقتصــاد الاقطـاعـي، أفضـت هـذه الظاهـرة الـى ازديـاد الحاجـة الـى النقـد، والـى تراكـم كمياتــه، وتنـوع انواعــه، وتسـريع حركتـه، وانتشـاره علـى نطـاق واسـع، بـل وحتـى الـى تزويـره مـن شـأن معلومـة فريـدة فـي بابهـا وردت علـى صفحـات ((الـزوراء)) ان تلقـي الضـوء علـى كل هـذه الامـور بصـورة واضحـة. ففـي عددهـا الصـادر يـوم السـادس والعشـرين مـن شـهر رمضـان سـنة ١٢٩٦هـ الموافـق للرابـع عشـر مـن ايلـول ١٨٧٩م نشـرت الـزوراء الخبـر الآتــي :

((القـت الحكومـة القبـض علـى عصابـة لتزييـف النقـود، وعلـم انهـا قلـدت بغايـة المهـارة المجيـدي[٧٧] وروبيـة الهنـد، وقيمتهـا عشـرة قـروش وخمـس عشـرة بـارة، والسـكة الروسـية المسـماة منـاط[٧٨] وتسـاوي ١٧قرشـاً ونصـف القـرش، ونشـروا كثيـراً منهـا بيـن العشـائر وأهـل القـرى والقصبـات))

وفــي اواسـط كانــون الاول ١٨٩٢نشــرت ((الــزوراء)) خبــراً آخـر عـن تزييـف النقـود فـي العـراق، مـع تحذيـر ((الحكومـة النـاس مـن التـداول بهـا))[٧٩].

انعكس التطـور الكمـي الكبيـر، والتحـول النوعـي الملمـوس فـي تجـارة العراق الخارجيـة علـى جميـع مرافـق المجتمع هيكلاً واقتصـاداً وفكـراً، وهـز اركـان العلاقـات الاقطاعيــة التقليديـة التــي كانـت تسـوده. فقبـل كل شـيء بـدأ الانتـاج الطبيعـي القائـم علـى اسـاس الاكتفـاء الذاتـي والمقايضــة، بالاختفـاء ليحـل محلـه الانتـاج مـن أجـل السـوق، ومقابـل النقـد، وتغيـرت بالتالـي النظـرة الـى الارض لتصبـح سـلعة مرغوبـة بعـد ان كانـت مشـاعة بيـن افـراد العشـيرة، بـل وحتـى متروكـة فـي حـالات غيـر قليلـة، فـي حيـن أقبـل عليهـا الجميـع فـي المرحلـة الجديـدة، أذ لـم يقتصـر الامـر علـى المتنفذيـن مـن ابنـاء العشـيرة، بـل إمتـد ليشـمل البـدو والمتنقليـن وتجـار المـدن ايضـاً.

أدى الاقبال المتزايد على الارض الى عرضها في المزايدة كأي سلعة اخرى، بحيث ان الامر تحول الى ظاهرة مألوفة في كل انحاء العراق تقريباً منذ بدايات العقد الثامن من القرن التاسع عشر، وخصوصاً وان المال الذي كان يجنى من بيع الاراضي الاميرية تحول الى مصدر مهم لخزينة الدولة[٨٠]. تبعاً لذلك ارتفعت اسعار الارض عموماً، سواء في الريف ام في داخل المدن وضواحيها، ((فان أثمانها في بغداد وماجاورها)) ارتفعت ((أضعاف الاضعاف))، ولاسيما ((ماكان واقعا على احدى ضفتي دجلة))[٨١].

لم تقتصر ظاهرة ارتفاع الارض الزراعية، والاقبال المتزايد على شرانها على بغداد وحدها. ففي البصرة يتراوح سعر جريب[٨٢] الارض الزراعية في العام ١٨٨٩ مابين خمسة آلاف قرش وعشرة الاف قرش بعد ان كان بحدود ٣٢-٣٣قرشاً قبل ذلك التاريخ بمدة وجيزة كما وردت تفصيلاته القضائية في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة في أواخر العهد العثماني. تشير المعلومات الفريدة الواردة في السجلات نفسها الى ان جميع اصحاب المال في البصرة، بمن فيهم المسيحيون الذين عرف عنهم انصرافهم الى اعمال التجارة وامتهان الحرف، بدأوا في المرحلة الجديدة يتهافتون على شراء الارض الزراعية، كما فعل ذلك، مثلا، ((حنا النصراني وكيل الخواجة يوسف وأخيه)) في منطقة العشار بتاريخ ٢٥ربيع الثاني ١٣١٠هـ (١٨تشرين الاول ١٨٩٢)[٨٣].

إنعكست التحولات هذه على واقع الريف قبل أي شيء آخر، فقد تغير من الداخل جذرياً، ولاسيما من حيث العلاقات القائمة بين افراد مجتمعه الصغير قمة وقاعدة لتغدو العلاقات الأبوية (البنزيركية) القائمة بينهما جزءاً من الماضي، كما تغيرت قراهم حجماً وعدداً بعد ان حذا البدو حذو اهلها ليغدوا بدورهم بالتدريج جزءاً من الماضي، فقد تقلصت نسبتهم من ٣٥٪ من مجموع السكان في العام ١٨٦٧ الى ٢٥٪ في العام ١٨٩٠، والى ٧٪ في العام ١٩٠٥، والى ٧٪ في العام ١٩٣٠، ومن ثم الى١٪ فقط حسب ثاني احصاء رسمي دقيق أجري في العراق عام ١٩٥٧، فيما ارتفعت نسبة سكان الريف لغاية العام ١٩٣١ من ٤١٪ الى ٥٣٪ و ٥٩٪ و ٦٨٪ بالتتابع[٨٤].

تغير الريف ايضاً من حيث روابطه التي اصبحت وثيقة بالمدينة، معتمدة عليها، ومن ثم اصبح الريف يتبع المدينة في كل شيء، الامر الذي لم يخل من مدلول حضاري وفكري، وبالتالي من مدلول سياسي تحول الى واقع ملموس

فاعل مع مرور الزمن.

وهنا قدر لابناء الفئة الجديدة المعروفة بالسركال (٨٥) ان يؤدوا بعض الدور في تعزيز الروابط بين الريف والمدينة التي بدأت تجذب اليها المتنفذين من اهل الريف، ممن اصبحوا بحاجة الى وكلاء يشرفون على مصالحهم، حالهم في ذلك حال تجار المدن الذين انتقل اليهم بدورهم جزء من أرض الريف الزراعية، ليتحولوا بذلك الى نواة الفئة الجديدة هي الاخرى التي يُعرف المنتمون اليها عادة بالملاكين الغائبين، وهم خليط من أهل المدن وأهل الريف.

أدت موجات المهاجرين من الريف الى المدينة بسبب تفاقم الاستغلال الاقطاعي في ظل الاجواء الجديدة، دوراً اكبر في تعزيز الروابط تلك، خصوصاً وان الباحثين عن العمل في المدينة من فقراء الريف لم يفقدوا لحقبة طويلة من الزمن روابطهم الروحية والمادية بموطنهم الاصلي، انهم تحولوا في حالات غير قليلة الى عمال وفلاحين في آن واحد بحكم واقع عملهم الموسمي، بمعنى انهم اصبحوا مدنيين وريفيين في نفس الوقت لا من حيث السكن حسب، بل ومن حيث اسلوب العمل ايضاً، وقد بلغ تعداد هؤلاء رقما لا يستهان به، اذ تراوح عدد العاملين منهم في ميدان جني التمور وتعبئتها للتصدير وحده مابين ٢٠ و ٢٥ألف شخص قبل الحرب العالمية الاولى بمدة(٨٦).

تحولت وسائط النقل الحديثة، التي دخلت العراق في وقت مبكر نسبياً، الى اداةٍ اضافية مهمة لتعزيز الروابط بين الريف والمدينة، ولتكوين السوق الموحدة بالتالي. ومما له مغزاه في هذا الصدد ان السفن التي تعمل بقوة البخار دخلت حيز الاستخدام في بلاد مابين النهرين بعد اختراعها في عام ١٨٠٧ بمدة وجيزة، خصوصاً وان الانكليز والالمان وغيرهم أولوا الملاحة في انهار دجلة والفرات وشط العرب اهتاماً خاصاً(٨٧).

فان ((شركة بيت لنج)) المعروفة التي تأسست في عام ١٨٤٠ لاغراض تجارية بدأت بعد مرور مدة على تأسيسها تسير باستمرار باخرتين للنقل في نهر دجلة. ومع أن الباب العالي لم يسمح لهذه الشركة باستخدام اكثر من باخرتين، وبالرغم من الضغوط التي كانت تتعرض لها احياناً(٨٨)، فانها حققت نجاحات مشهودة في مجال عملها، بحيث ان رأسمالها الاصلي قد ارتفع من ١٥ ألف باون عند التأسيس الى ١٠٠ ألف باون عشية الحرب العالمية الاولى،

والـى ٣٠٠ ألـف بـاون فـي العـام ١٩١٩(٨٩).

أدت السيارات فـي هذا المضمـار دوراً اكبـر مـن ذلـك. شـوهدت اول سـيارة فـي العـراق علـى الطريـق بيـن الحلـة وبغـداد قبـل ان ينتهـي القـرن التاسـع عشـر بحوالـي عقديـن مـن الزمـن(٩٠)، وفـي حـدود العـام ١٩٠٠حـاول بصريـان تأسـيس شـركة نقل للسـيارات بيـن البصـرة والعشـار(٩١)وبعـد مـرور اثنتـي عشـرة سـنة بدأت السـيارات بنقـل المسـافرين بيـن بغـداد وديالـى، وهـي كانـت تقطـع المسـافة بينهمـا خـلال اقـل مـن سـاعة واحـدة حسـب ((لغـة العـرب))(٩٢).

سـرعان ماغـدت السـيارات تؤلـف وسـاطة نقـل اساسـية بيـن مختلـف المناطـق فـي العـراق، بمـا فـي ذلـك النائيـة منهـا. فـي العـام ١٩٢٦، علـى سـبيل المثـال، لـم تقـم ايـة سـيارة بايـة رحلـة بيـن السـليمانية وحلبجـة، وبلـغ عـدد رحـلات السـيارات بيـن السـليمانية وكركـوك فـى تلـك السـنة ٣٠٠رحلـة فقـط، بينمـا بلـغ عـدد الرحـلات بيـن السـليمانية وحلبجـة ٦٠٢رحلـة، وبيـن السـليمانية وكركـوك ٢٤٢٤رحلـة فـي العـام ١٩٢٨(٩٣).

فكـر الاوربيـون منـذ وقـت مبكـر فـي مـد خطـوط حديديـة تختـرق وادي الرافديـن، وتصـل سـواحل الخليـج العربـي مـن جهـة، وترتبـط بالشـبكة المتصلـة باوربـا مـن جهـة اخـرى. ولمـا عـرف بسـكة حديـد بغـداد - برليـن قصتهـا المعروفـة لـدى الجميـع. لـذا لا غـرو ان وجـدت سـكك الحديـد طريقهـا الـى العـراق قبـل معظـم اقطـار الشـرق الاوسـط ففـي صبـاح ٢٧تمـوز ١٩١٢وضـع ((رئيـس الاشـغال الالمانـي)) ببغـداد بحضـور جميـع المسـؤولين يتقدمهـم شـخص الوالـي، فضـلا عـن ٤٠مهندسـاً اختصاصيـاً مـن جنسـيات اوربيـة مختلفـة، الحجـر الاسـاس لذلـك القاطـع مـن ((سـكة حديـد بغـداد)) الـذي كان مـن المقـرر ان يختـرق الاراضـي العراقيـة (٩٤). وفـي غضـون اقـل مـن عاميـن اسـتورد الالمـان اكثـر مـن ٤٠ألـف طـن مـن المـواد والمعـدات الضروريـة لتنفيـذ المرحلـة الاولـى مـن مشـروعهم الـذي انجـزوا منـه قبـل نشـوب الحـرب العالميـة الاولـى ٧٤ميـلاً ربطـت بيـن بغـداد وسـامراء، كانـت كلهـا ((مـن الدرجـة الاولـى)) باعتـراف تقريـر بريطانـي خـاص (٩٥).

إمتـدت آثـار هـذه الظواهـر الـى المدينـة العراقيـة بقـوة، فبـدأ واقعهـا يتغيـر مـن جميـع الاوجـه. وبسـرعة اكبـر ممـا حـدث بالنسـبة للريـف. فقد توسـعت اسـواق المـدن ومحلاتهـا التـي بـدأت تتجـاوز اسـوار العصـر الوسـيط، وتتداخـل فيمـا بينهـا لتتحـدث، وتفقـد طابعهـا التقليـدي. كمـا ظهـرت مجموعـة جديـدة مـن المـدن اسـتجابة

لمتطلبات وجودها، منها الحي في مطلع القرن التاسع عشر، والديوانية في العام ١٨٥٨، والعمارة في العام ١٨٦١، ومن ثم الكوت والناصرية والرمادي معاً في العام ١٨٦٩، أي في عام افتتاح قناة السويس، وعموماً يرجع تاريخ تشييد كل من قلعة صالح والمجر الكبير وعلي الغربي وكميت وشيخ سعد والصويرة والشطرة والشامية وابو صخير والمسيب والهندية والمحمودية وسوق الشيوخ والزبير الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما توسعت المدن التاريخية القائمة، وارتفع عدد سكانها، فقد ازداد عدد سكان البصرة، مثلا، من ١٠آلاف نسمة في العقد الرابع من القرن التاسع عشر الى ١٥ألفاً في اواسط ذلك القرن، ومن ثم الى ٦٠ ألفاً في بداية القرن العشرين، فيما ارتفع عدد سكان بغداد من ٢٠ألفاً في العام ١٨١٣ الى حوالي ٨٠ ألفاً في العام ١٨٧٨، ومن ثم الى مالا يقل عن ١٤٥ ألفاً في العام ١٩٠٠، ليتضاعف ألرقم بعد ذلك بسرعة، بحيث غدت بغداد مدينة مزدحمة، متحركة بمعنى الكلمة، جاء وصفها قبل الحرب العالمية الاولى هكذا:

((سكان بغداد يزدادون سنة بعد سنة، حتى أن المسير في الطرق، ولاسيما في الاسواق اصبح صعباً لما هناك من إزدحام المارة، وكثرة العجلات والدراجات والخيل وانواع الدواب))[٩٦].

بحكم هذا التطور أصبحت المدن بحاجة الى خدمات عامة فرضت ظهور دوائر مختصة بذلك صيغ لاسمها مصطلح جديد من كلمة عربية تقليد - تركي - عثماني : بلد - بلدي - بلدية التي تحولت الى اسم شائع، ومتداول على نطاق واسع حتى اليوم. ففي مطلع العام ١٨٧٨ تم تأسس بلدية الأعظمية، ثم اجرى تشكيل بلدية اخرى في جانب الكرخ ((في نيسان ١٨٧٨[٩٧]، وذلك ((بناء على جسامة بغداد)) كما ورد نصاً في ((الزوراء)). وفي العام ١٨٩٣ استحدثت دائرة بلدية ثالثة في بغداد[٩٨]. وقد مارس اهل المدن اول اشكال الانتخاب من خلال اختيار اعضاء مجلس البلديات التي جرى تطويرها باستمرار، من ذلك انتخاب رئيس واعضاء دوائر بلدية الكرخ الذي بوشر به في نيسان ١٨٧٨[٩٩].

كان مجرد تأسيس البلديات يؤشر واقع التغيير الذي طرأ على كبريات المدن العراقية التي بدأت تخطو خطواتها الاولى باتجاه التحديث في مواكبة مطلوبة، ومتوافقة مع روح العصر. ففي مطلع تموز سنة ١٨٧٩((أوقدت المصابيح في بعض المحلات من دائرة البلدية الاولى من بغداد))، وكان ذلك

((مبدأ استعمالها)) مما يعد، دون شك، حدثاً مهما لزمانه تحدثت عنه الزوراء)).
محلياً و ((الجوائب)) عربياً[100]. وقبل ان ينتهي القرن التاسع عشر بسنوات نصبت ((دائرة البلدية)) بأمر الوالي حسن باشا[101]. ((ماكنتي ماء)) لتنظيم الاسالة في بلدتي بغداد الاولى والثانية. وبعد مدة قصيرة ((مددت انابيب متصلة بمضخة الماء من المصبغة الى محلات عديدة))[102]. وفي ((نحو اوائل)) كانون الاولى سنة ١٩١١ تم ((وضع التلفون بين بغداد والكاظمية))، الامر الذي دفع الاب انستاس ماري الكرملي الى ان يبحث عن مصطلح يناسب الجهاز السحري الجديد في العربية فأختار له المسرة[103].

تغير واقع المجتمع المدني نفسه تغيراً جذرياً في المرحلة الجديدة، فتنوع تركيبه، وتعقد الى حد كبير. فقبل كل شيء طرأ تغير كبير، وملموس على وزن التجار الكمي على إثر ظهور مئات المحال التجارية والدكاكين الجديدة، كما ظهرت في صفوف التجار فئة جديدة لم تكن معروفة من قبل، تحولت الى حلقة وصل بين الاسواق المحلية واسواق العالم الرأسمالي، والتي تعرف عادة بالكومبرادور[104]. وقد حذا هؤلاء حذو الاجانب، فأسسوا بدورهم عدداً من شركات التصدير اولا، ومن ثم شركات للاستيراد بعد ذلك. ففي العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر، أي بعد مرور وقت قصير على بداية عملية الاندماج بالاسواق الرأسمالية العالمية، كانت هنالك ست شركات عراقية مقابل ست شركات اوربية تقوم بتصدير التمور الى الخارج، اصحابها ابراهيم المنديل وعبدالله الشبيلي ومراد نوح وأصغر وشركاؤه وغيرهم. وكان عدد هؤلاء في تزايد مستمر. ففي عام ١٩٣٦ بلغ عدد مصدري التمور المسجلين في العراق ١٠٢، اما عدد العاملين المسجلين بتجارة التصدير والاستيراد في البصرة وحدها فقد بلغ في السنة ذاتها اكثر من ٨٠شخصاً كان ١١ منهم يؤلفون هيئة ادارة غرفة تجارة البصرة[105].

اختفت بالمقابل، عشرات من محلات الانتاج الحرفي من اسواق المدن ودورها لانه لم يكن بوسع منتوجها المحدود مقاومة منافسة البضاعة الاجنبية المستوردة الاجود نوعاً، والارخص سعراً، والاكثر تنوعاً، والتي لقيت، بحكم ذلك، رواجاً كبيراً لدى العراقي الذي كان يقبل على شراء ((الحاجة مهما غلا ثمنها)) بمجرد ((سماعه اسم باريس)) مرتبطاً بها حسبما ورد في ((الزوراء)) نصاً في عددها الصادر يوم التاسع من تشرين الثاني ١٨٧٢[106]. اما ماتبقى

من المحلات الحرفية لاسباب مختلفة فانها اضطرت الى ان تتجاوز الضوابط الموروثة من العصر الوسيط، وان تأخذ ببعض اسباب الانتاج الحديث من حيث الوسائل والعلاقات، بمعنى انها انتقلت الى مرحلة اعلى قياساً بالماضي، مما كان يؤشر بدور قدراً من التحول، بينما انتقل معظم الحرفيين الذين افلسوا، مع ماكانوا يحملونه من حقد في اعماقهم على كل ما يمت للاجانب بصلة، الى صفوف الطبقة العاملة الوليدة التي كانت تمثل بدورها حالة جديدة في عراق ما بعد منتصف القرن التاسع عشر كما نبين ذلك بعد قليل.

في المرحلة ذاتها ظهرت في رحم المجتمع المدني العراقي النواة الاولى لتلك الشريحة الاجتماعية التي كرس ابناؤها مالديهم من مال متراكم، كلا او جزءاً، للانتاج الصناعي الحديث. فقد وجدت المكائن الحديثة المتصلة بحياة الفرد المعايشة طريقها الى العراق منذ العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر، اذ تأسست في كبريات المدن معامل للثلج، ومطاحن حديثة، ومعامل لانتاج المياه الغازية وغيرها. ففي الثاني من ذي العقدة ١٢٩٩هـ، الموافق للخامس عشر من ايلول سنة ١٨٨٢م نشرت ((الزوراء))، على سبيل المثال، خبراً هذا نصه: ((تأسست في بغداد ماكنة الثلج، والآن اسست في البصرة ايضاً)) [١٠٧]. وقبل الحرب العالمية الاولى بمدة تم تأسيس شركة صغيرة للنسيج في بغداد استوردت لاعمالها أنوال يدوية حديثة من الخارج[١٠٨]، كما استوردت آلة ميكانيكية حديثة لصنع الطابوق[١٠٩]. واستورد احد البصريين مكائن آلية لحزم جذور عرق السوس قصد تصديرها الى الخارج، كما أسست شركات صغير للنقل حققت ارباحاً جيدة، مثل ((شركة العربات بالخيل)) لنقل المسافرين بين البصرة والعشار التي أسسها تاجر أرمني في حدود ١٨٩٦[١١٠]، و ((شركة تجارة مراكب البصرة)) التي دشنت اعمالها في كانون الثاني ١٩١٢بتشغيل باخرتين[١١١]. وبالنسبة لموضوعنا لا يخلو الخبر التالي الذي نشرته ((لغة العرب)) في نهاية العام نفسه من مغزى:

((قدم اواخر ايلول (١٩١٢) جماعه من مهندسي الانكليز للاشتغال بالقداد (الترامواي) الكهربائي الذي سيجري بين الاعظمية والقرارة))[١١٢].

وبدوافع ثقافية وسياسية، نأتي على تفصيلات بعض جوانبها لاحقاً. بدأ العراقيون منذ اواخر القرن الماضي، يهتمون بتأسيس المطابع الحديثة، خصوصاً بعد ان ((شاهدوا بأعينهم ماجنته الحكومة من الفوائد والثمرات من

مطبعتها التي كانت قد جلبها مدحت باشا)) بتعبير ورد في ((لغة العرب)) قبل الحرب[١١٣]. في العام ١٩٠٨ بلغ عدد المطابع الحديثة التي كانت تعمل بقوة البخار في العراق ١٤ مطبعة، ٨ منها كانت تتبع خزينة الدولة[١١٤]، وقد وصفت المطابع العاملة في العراق يومذاك بانها كانت ((مطابع حديثة .. تضاهي احسن المطابع المعروفة في الشرق الاوسط))[١١٥]، منها على سبيل المثال، مطبعة الشابندر التي أنشأها ((أحد تجار بغداد محمود أفندي الشابندر سنة ١٣١٦هـ/ ١٩٠٧م ((وكانت)) مطبعة كاملة الادوات، فيها آلتان بخاريتان تطبع كل منها ٣٠٠٠ نسخة في الساعة، وفيها)) أدوات كثيرة وحروف عربية وتركية وفارسية وفرنسوية جميلة، صرف عليها منشؤها ٢٥٠٠ ليرة)) وكانت ((مطبعة دنكور)) المعروفة ((تعنى عناية خاصة بطبع المناشير التجارية))، أجل المناشير التجارية[١١٦].

وقبل ذلك بحوالي ١٦ سنة تحدثت ((الزوراء)) عن تأسيس ((مطبعة دار السلام ببغداد))[١١٧]. ومنذ ذلك الوقت تم جلب المسابك والمقاطع والآت للتنحيس والصقل والتذهيب والتجليد الى عدد من المطابع العراقية[١١٨].

وهذا الأخير، مع ما سبق ذكره يعني، من بين مايعني، احتكاك العامل العراقي بوسائل الانتاج الحديثة، والعامل العراقي بواقعه وحجمه الجديد كان يمثل بدوره اضافة نوعية الى الهيكل الاجتماعي المتغير منذ اواسط القرن التاسع عشر و اواخره التي شهدت بدايات تكون الطبقة العاملة العراقية الحديثة مع كل ماينطوي عليه هذا التكون من معان ونتائج[١١٩]. وهنا ينبغي ان نشير الى ان انجازات عدد من الولاة العثمانيين في المرحلة ذاتها، وباعتبارها ايضاً استجابة لحاجات استجدت، قد تحولت، بالرغم من حجمها المتواضع، الى مصدر آخر من مصادر الطبقة العاملة العرافية الحديثة، من ذلك المعمل الميكانيكي الذي اقامه الوالي نامق باشا في عام ١٨٦٤ لصنع الالبسة العسكرية من الصوف المغزول محلياً. وهنا يبرز دائماً اسم الوالي المتنور مدحت باشا الذي تحدث في العدد الاول من جريدته ((الزوراء)) عن ((السفن في البحار)) و ((حركة طرق الحديد من اقطار لاقطار بواسطة البخار))، وعن ((القوة الألقتريقية .. والمعامل و ((غير ذلك من التسهيلات المفيدة)) و ((الصنايع المتنوعة)) التى جعلت من الاوربيين ((يعيشون بالفرح والرفاهية في هذه الدنيا))[١٢٠]. وهذا يعني، باختصار ان مدحت باشا رأى من الضروري تحديث العراق، فبذل مابوسعه من

جهد في هذا المآل مما أفضى الى توسيع معمل النسيج (العبخانة) الذي أسسه سلفه نامق باشا، وجلب له ماكنة حديثة تبلغ قوتها ٧٠حصاناً، وطور صناعة الاسلحة محلياً، وأسس ((شركة ترامواي بغداد – الكاظمية)) التي مدت اول سكة في تاريخ العراق بلغ طولها ٧كيلومترات، مع العلم انها كانت في الوقت نفسه أول شركة مساهمة في تاريخ العراق، أقبل الناس، حسب شهادة ((الزوراء))، على اقتناء اسهمها بحماس، اذ ((صارت السهام تباع بكثرة، وفي عشرة ايام، او اثني عشر بلغت ٧٨٤حصة لما حصل من تشويق واقبال، ثم استمر بيع الاسهم)). ومن المفيد ان نشير الى ان الشركة حققت أرباحاً مغرية تراوحت مابين ١٨و٢٠٪[١٢١].

ومع وصوله الى بغداد في عام ١٨٦٩ جلب مدحت باشا ((مطبعة راقية، فاخرة تدار بالبخار)) لم تضاهها ((أحسن مطبعة في مصر))[١٢٢].

لم تقتصر اعمالها على طبع اول جريدة في تاريخ البلاد، بل طبعت كذلك بعض الكتب والسالنامات وماتحتاجه دوائر الدولة من قرطاسية بطاقة طبع قدرها ٣٥٠٠ورقة في الساعة، مما كان يؤلف قفزة مذهلة في زمانها، وبعد مدحت باشا استورد الولاة الاخرون عدداً اخر من المطابع، اسست احداها في البصرة سنة ١٨٨٩، واخرى في الموصل، واثنان في بغداد. واستورد حازم بك آخر مطبعة حكومية في عام ١٩٠٥[١٢٣].

أولى العديد من الولاة العثمانيين استخدام البواخر للنقل في العراق جانباً من اهتمامهم، فان رشيد باشا، الذي تولى الولاية عام ١٨٥٢، أوصى بشراء عدد من السفن البخارية من اوربا، واستورد من اجل ادامتها بعض المعدات التي أسس لها (الدميرخانة .. أو الحدادخانة) (دار الحدادة) في جانب الكرخ من بغداد. اما نامق باشا المذكور آنفاً فقد اوصى المصانع البلجيكية بصنع عدد من السفن البخارية لتشغيلها في نهر دجلة وفي عهده وصلت فعلا باخرتان باشرتا العمل في حدود عام ١٨٦١، ومن اجلهما قام بتطوير ((الدميرخانة)) فجلب عمالاً من اوربا تمكنوا من تأهيلها لانتاج الاسلحة ايضاً[١٢٤].

أولى مدحت باشا موضوع تسيير البواخر في انهار البلاد اهتماما اكبر من غيره خصوصاً وانه كان يرغب في منافسة الشركات الاجنبية في هذا المضمار، وضمان مورد جيد لخزينة الدولة. من اجل تحقيق ذلك اشترى مدحت باشا باخرتين حديثتين ليرتفع عدد البواخر الحكومية في عهده الى ثمان، أسس شركة

نهرية خاصة للاشراف على امورها، واختزن لها الفحم الحجري في عدن ومسقط وبندر عباس وبوشهر. وكانت هذه البواخر اولى البواخر العثمانية التي عبرت قناة السويس، وبلغت اقصى ما يمكن باتجاه الشمال في دجلة والفرات، كما أصلح امور ((الدميرخانة)) وطورها بعد ان اهلت في اواخر عهد سلفه وقد تحدثت ((الزوراء)) عن كل ذلك باعتزاز(١٢٥).

اذا أخذنا جميع ظروف الزمان والمكان بنظر الاعتبار يكون بوسعنا ان نقول ان ماتحقق في ميدان التطور الصناعي والنقل منذ اواسط القرن التاسع عشر لم يكن شيئاً قليلا، ثم انه كان يؤشر تحولاً نوعيا بغض النظر عن كمه، وهذا هو المهم بالنسبة لموضوعنا. نضيف الى ذلك ونقول ان العراقيين غدوا يرنون الى ابعد بكثير مما تحقق، ليضفي الامر بعداً آخر على ابعاد حركة التحديث التي فرضت نفسها. هنا نقتصر على تسجيل انموذج معبر واحد لمجرد التوضيح سبق ان المحنا اليه. في ٢٨شباط ١٩١٢ منحت الحكومة محمود جلبي الشابندر حق تأسيس ترامواي كهربائي ليربط الأعظمية ببغداد والقرارة، مع امتياز اقامة محطة لتوليد الكهرباء في بغداد(١٢٦). تحدثت الصحافة بهذه المناسبة الفريدة في بابها عن ((تسوق جميع اهل الحاضرة)) الى ((تنوير بغداد بالكهربائية))، وسجلت بفرح غامر نبأ سفر ((وطنينا الفاضل محمود جلبي الشابندر)) الى ((ديار الافرنج لجلب مهندسين مهرة))(١٢٧)

كما تحمست بالقدر نفسه لنبأ وصول عدد من المهندسين الانكليز الى بغداد في ايلول العام نفسه لدراسة ظروف العمل وخططه(١٢٨).

صحيح ان الحلم الكبير هذا لم ير النور في حينه لاسباب ليس من المتعذر التكهن بها، لكن الامر لا يخلو، مع ذلك، من مغزى كبير بالنسبة لما نحن بصدد معالجته في اطار هذا البحث.

كل ماسبق يعني اننا اصبحنا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر امام مجتمع جديد، واقتصاد جديد في العراق، والمجتمع الجديد مع الاقتصاد يفرضان في كل زمان ومكان، وفق قاعدة ثابتة، افكاراً واراء ومواقف جديدة تختلف جذرياً عما هو سائد وقديم، وتتخطاهما لتفرض نفسها مع قيمها على الساحة، وهذا بحد ذاته يعني تأريخاً جديداً في وقائعه وحوادثه وظواهره وهو المطلوب الاساس من هذا البحث برمته.

واذا فصلنا قليلاً في الموضوع من أجل التوضيح نرى بان المجتمع

العراقي عاش في تلك المرحلة مخاضاً فرضته التحولات والمهمات الجديدة. فان تطور التجارة وتوسعها، وان دخول الآلة الحديثة في عملية الانتاج لاول مرة، وان الصراعات المتفاقمة التي نجمت عن مشكلة الارض، وقضايا اخرى كثيرة لا ضرورة لذكرها،

تطلبت مثقفين غير تقليديين يفهمون القانون، ويعرفون اللغات، ويجيدون استخدام الآلة الحديثة والاشراف عليها وما الى ذلك إستوجب ذلك ظهور المدارس الحديثة في العراق منذ مطلع العقد الثامن من القرن التاسع عشر، أي بعد مرور حوالي قرن على ظهور التعليم الرسمي الحديث في اكثر اجزاء الامبراطورية العثمانية تطوراً.

ففي عهد مدحت باشا تم تأسيس مجموعة من المدارس الحديثة، بما فيها مدارس رشدية عسكرية ومدنية اعتمدت في دوراتها الاولى على خريجي الكتاتيب، وفي ١١ حزيران سنة ١٨٧٣ تأسس في بغداد اول ((مكتب اعدادي)) وافتتح للطلاب، حسب اعلان ((الزوراء))(١٢٩). سرعان ماوجدت المدارس الحديثة طريقها الى المدن الاخرى ايضاً بعد ان اقتصرت في البداية على مدينة بغداد وحدها. فقبيل ثورة الاتحاديين، مثلا، تقرر تأسيس ٢٤ مدرسة ابتدائية للذكور مع ٣مدارس ابتدائية للاناث في انحاء مختلفة من البلاد(١٣٠).

مع تطور التعليم اصبح من الضروري تأسيس ثلاثة دور لاعداد المعلمين في عام ١٩٠٠، توزعت على بغداد والموصل والبصرة. وبعد مدة تقرر فتح دار للمعلمين يكون دوامها مسائياً، واعلن عن شروط قبول اول دورة فيها ضمت ٤٠ طالباً(١٣١). ولا غرو ان يتحول ((وضع الحجر الاول لدار المعلمين في بغداد)) عند ((الساعة العاشرة عربية من نهار الجمعة ٨كانون الاول)) سنة ١٩١١ الى يوم مشهود في تارخ بغداد، يحضره ((والي بغداد))، وآمر الفيلق والرؤساء الروحانيون والدنيويون من جميع الملل والطوائف(١٣٢).

ويعود تأسيس اول ((مدرسة للصنائع)) الى مطلع العقد الثامن من القرن التاسع عشر، وقد بلغ عدد طلابها في ذلك الحين حوالي ١٥٠ طالباً. وبعد مدة تم تأسيس مدرستين اخرتين للصنائع، واحدة في الموصل والثانية في كركوك. وقد اصبح لخريجي هذه المدارس دورهم باعتبارهم عمالاً ماهرين استخدم الالمان عدداً منهم في اعمال مشروع سكة حديد بغداد(١٣٣). بل ان مدارس الصنائع هذه تحولت بدورها الى رافد آخر من روافد تعزيز الفئة

المثقفة العراقية الجديدة، زودت صفوفها بكادر نوعي لم يكن معروفاً من قبل.

ومما له مغزاه ان ابناء كبار شيوخ العشائر بدأوا يرنون ايضاً الى الحصول على اسباب الثقافة الحديثة. ففي حزيران ١٨٩٢ توجه الى استانبول عدد من ابناء شيوخ اشهر العشائر العراقية مثل شمر وربيعة والدليم وغيرها للدراسة في ((عشيرت مكتبي)) (مدرسة العشائر) التي أسست خصيصاً لامثالهم هناك[١٣٤] حتى يكون لهم ((نصيبهم من نعم المعرفة والحضارة)) كما ورد في النظام الداخلي للمكتب. وقد درس هؤلاء لاول مرة في حياتهم مواد معرفية مثل الحساب والهندسة والمحاسبة، فضلا عن اللغات التركية والفرنسية والفارسية[١٣٥].

تجاوزت الرغبة في ((الاكتمال بنور العلم)) الصفوة في الريف لتحرك بصورة غير متوقعة عوامه ايضاً، فاذا باهالي الهويدر ((وهي قرية من قرى بغداد)) يسعون ((في انشاء مكتب أهلي لتخريج اولادهم في الادب والعرفان)) ويجمعون في مابينهم ((٧٧١٥ قرشاً صاغاً اعانة لفتح المكتب))[١٣٦].

أدت البعثات التبشيرية، ولاسيما مدارسها، دوراً مؤثراً في مضمار نشر التعليم الحديث. فان اول مدرسة حديثة في تاريخ العراق هي المدرسة التي أسسها الاباء الدومنيكان في الموصل سنة ١٨٥٧، كما أسس المبشرون ايضاً اول مدرسة مسانية، واول مدرسة للبنات في بغداد سنة ١٨٦٨، ومن ثم اول روضة للاطفال سنة ١٨٧٥، وكانت المدارس التبشيرية عموماً تضم في صفوفها عددا من الطلبة من الجنسين. ففي عام ١٩٩٧ بلغ عدد طلاب وطالبات المدارس التسع التي كانت تتبع الاباء الدومنيكان وحدهم اكثر من ٦٠٠ طالب وطالبة[١٣٧].

ان المدارس التبشيرية، التي ضمت في صفوفها طلبة مسلمين ايضاً، تجاوزت المدارس الرسمية الحديثة في نواحٍ عدة، منها اهتمامها الكبير باللغات الاوربية الاكثر شيوعاً التي غدت معرفتها مطلوبة لاول مرة في تاريخ العراق، وتحولت الى ظاهرة مرغوبة اخترقت اسوار حتى مدينة مقدسة مثل النجف الاشرف.

تضم ملفة محمد باقر الشبيبي في ((دار صدام للمخطوطات)) رسالة فريدة في هذا الباب ارسلها صاحبها الى الأب انستاس ماري الكرملي قبل الحرب العالمية الاولى طالباً منه انْ ((يبعث له كتباً عن اللغة الفرنسية))، ((لانني،

كما كتب له بالنص، مشغول في هذا العهد بتعلم حبيبتي اللغة الفرنسية))[١٣٨].

أدت المدارس التي اسسها الاوربيون دوراً متميزاً في هذا المجال، منها ((مدرسة الالمان في بغداد)) التي أسست في العام ١٩٠٩ والتي كان ((القاء الدروس فيها باللغة الالمانية))، فضلاً عن اهتمامها بتدريس ((اللغات العربية والتركية والفرنسوية))، كما افردت حلقة للشبان ليتلقوا اللغة الالمانية في وقت هو غير وقت التدريس[١٣٩].

على أي حال ضخت المدارس الحديثة، الرسمية منها والتبشيرية ومن ثم الاهلية بعد ذلك، اناساً الى الساحة يحملون افكاراً جديدة، ويعملون باسلوب يختلف كلياً عن اسلوب اسلافهم، وادوا لاحقاً دوراً متميزاً في حياة المجتمع، وتطوراته السياسية والفكرية، نشير هنا، على سبيل المثال فقط، الى علَمَينْ منهم، الاول الشاعر الثوري معروف الرصافي الذي تخرج في المدرسة الرشدية ببغداد، وقد وصفها بانها كانت بمثابة ((حياة جديدة بالنسبة له))[١٤٠]. ومادمنا بصدد تحديد الاطار الزمني لتاريخ العراق الحديث فيكون مناسباً ان نختار احد ابرز مؤرخي ذلك التاريخ عباس العزاوي انموذجاً ثانياً، وقد اشار العزاوي نفسه في اكثر من مناسبة، وباعتزاز واضح، الى انه من خريجي دورة العام ١٩٠٣ لـ((المكتب الرشدي ببغداد)) حسب تعبيره[١٤١].

بدأ خريجوا المدارس الحديثة يتوقون بالتدريج الى التحصيل العلمي خارج العراق، ولاسيما في العاصمة استانبول، فتوجه عدد متزايد منهم الى هناك لاكمال دراستهم، خصوصاً في مدارسها العسكرية التي تضمن لهم العيش. في حين تألفت اول وجبة من خريجي ((مكتب الاعداد العسكري)) الذين ارسلوا في حزيران ١٨٨٢[١٤٢] الى مكتب الحربية باستانبول، وذلك لاجل اكمال التحصيل من ١٣ طالبا كما اعلنت ((الزوراء)) عن ذلك[١٤٣]، فان عدد احدى الوجبات اللاحقة من طلبة ((الاعدادي العسكري)) ارتفع بمقدار اكثر من اربع مرات، اذ بلغ ٥٤ طالباً حسب اعلان ((لغة العرب)) هذه المرة[١٤٤].

في ظل النظام الاقطاعي يسود نوع من الاستقرار في العلاقات تفرضه بالاساس اعراف العشيرة وضوابطها، دع عنك بساطة المجتمع نفسه الذي لا يعاني، عادة، من تناقضات حادة، ومشكلات متفاقمة. لذا لا عجب ان اقتصر القضاء الرسمي في بغداد ردحاً طويلاً من الزمن على قاضٍ واحد، او على قاضيين كانا ينظران في قضايا الناس في داريهما عادة، وكان لرجل الدين الكلمة

الاخيرة في حل كل مايتعلق بقضايا الشرع، وانْ لم يسمع احد باسم المحامي، او مهنته في طول العراق وعرضه. لكن المشكلات الجديدة التي تحولت الى جزء من حياة المجتمع اليومية بسبب التطورات، والتحولات التي عاشها منذ العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر فرضت تجاوز ذلك، ومهدت الطريق امام ادخال قوانين جديدة وتطبيقها، منها قانونا الارض والطابو ومايتعلق بهما من تعليمات دشنت بداية لسلسلة من القوانين الجديدة تشغل حيزاً واضحاً في ((الوقائع العراقية))(١٤٥) حتى اليوم. وربما ان اصحاب المصالح اصبحوا بحاجة الى مساعدة اناس يفهمون القانون، والذين اصبحوا يعرفون بالاوقاتيين(١٤٦)، فان عدداً من المثقفين العراقيين توجهوا الى استانبول، واحياناً الى بارس، للتخصص فيه قبل قيام الحرب العالمية الاولى بمدة، لم يكن ذلك كافياً لضمان العدد المطلوب من المحاميين والحكام لمؤسسات الدولة، ولإصحاب الحاجة. فكان لابد، اذن من تأسيس مدرسة الحقوق في العهد العثماني عام ١٣٢٤ رومي (١٩٠٨ميلادي) بناءً على اقتراح ناظم باشا احد المفتشين الاداريين الاتراك الذي زار العراق(١٤٧)، ولتكن نواة اولى للتعليم العالي في العراق.

من شأن قصة قصيرة ذات مغزى عميق ارتبطت بمدرسة الحقوق هذه ان تلقي الضوء على ابعاد كثيرة من الافرازات التي عاشها العراق في تلك المرحلة، وخصوصاً مايتعلق منها بدور الفئة المثقفة الجديدة. ووزنها في المجتمع، وهي، فضلا عن ذلك، قصة مشابهة الى حد كبير لقصص شهدتها ساحات العديد من بلدان اوربا الغربية في حدود القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وذلك من منطق واحد هنا وهناك، وهو ان المحامين يبرزون في الساحة بسرعة لارتباطهم المباشر بادق تفصيلات مشكلات الناس ومعاناتهم.

خلاصة القصة هي ان قرار تأسيس ((مدرسة الحقوق الذي اتخذ قبيل انتصار ثورة الاتحاديين عام ١٩٠٨بايام، اثار الحماس في نفوس عدد من الشباب ((الذين كانت لهم رغبة ملحة في دراسة القانون))، فرفعوا عريضة الى رئيس اللجنة الاصلاحية طالبوا فيها تنفيذ الارادة السلطانية ((بصدد تأسيس المدرسة بعد ان تلكأ المسؤولون في تنفيذها بحجة ((عدم وجود بناية صالحة)) لها، وحين إفتتحت المدرسة اقبل عليها هؤلاء الشبان، بحيث وصل عدد طلابها في العام ١٩١٠ الى ١١٨ طالبا. واذا بالقطب الاتحادي جمال باشا السفاح الذي تولى ولاية العراق في تموز ١٩١١يحاول غلق ابواب مدرسة الحقوق لانه

اصبح لها ((قيمتها في تنبيه الاراء، وتوجيه الافكار)) حسب وصف شاهد عيان متتبع لدورها[١٤٨]. وواتت السفاح الفرصة المناسبة مع اكتشاف السلطات المحلية في بغداد ((نشاطاً سياسياً سرياً)) بين طلاب المدرسة الذين استهوتهم، على مايبدو، افكار اللامركزية .

جاء رد فعل الطلاب و ((وجهاء بغداد)) على نية جمال باشا قوياً، فألف الاولون ((جمعية حقوق بغداد)) للدفاع عن مستقبل مدرستهم، ووجهوا مع الاخيرين برقيات احتجاج الى استانبول ليفرضوا ارادتهم في النهاية بالصورة التي ارادوها[١٤٩]، والتي جاء التعبير عنها على لسان الاب انستاس ماري الكوملي باسلوب زمانه في الزاوية الثابتة لمجلته ((لغة العرب)) ((تاريخ وقائع الشهر في العراق وماجاوره)) على النحو الآتي :

((كان في نية حضرة والينا جمال بك ان يلغي مكتب الحقوق في بغداد بوسائط تهون هذه الضربة على اهل هذه المدينة، لكن لما رأى في العرب من المدافعة التي لا تُنكر، وانه يخلف هذا الالغاء سوء عقبى، عدل عن فكره الاول، واليوم يجري المكتب على مألوف عادته))[١٥٠].

يمكن لنا ان نتصور ابعاد هذا الموضوع بصورة افضل، وفي اطار الصراع بين القديم والجديد لصالح الاخير منهما، اذا ذكرنا ان مهنة المحاماة اثارت في بداية ظهورها في العراق الاستياء بين الناس حسب رواية ((الزوراء)) في عدد صادر لها في العام ١٨٧٢[١٥١]، بينما اصبحت للمهنة ذاتها هيبتها، ووزنها في المجتمع بسرعة فتحولت الى لقبٍ مرموق لعوائل معروفة (الاوقاتي والوكيل)، كما منح قداسة البابا احد ممارسيه، هو عبدالجبار الخياط الذي وصفته ((الزوراء)) في عددها الصادر يوم العاشر من صفر سنة ١٣١٨ هـ الموافق للتاسع من حزيران سنة ١٩٠٠ كـ((أحد وكلاء الدعاوى المشاهير في بغداد)) وساماً تقديريا. ومن المفيد ان نشير الى أن حكمت سليمان، الذي عرف بكونه احد أثقف وزراء العهد الملكي، واكثرهم تنوراً، كان مديراً لمدرسة الحقوق قبيل الحرب العالمية الاولى[١٥٢].

تحولت الفئة المثقفة العراقية الحديثة، اذن، الى حقيقة ملموسة داخل المجتمع المدني كماً ونوعاً. بالنسبة للكم نقتبس معلومة طريفة تنطوي على اكثر من مغزى وردت في جريدة ((الزوراء)) التي تحدثت عن نسبة المتعلمين في بغداد في عددها الصادر يوم ٢٣حزيران ١٩٠٠ هكذا.

((ان بلدتنا مع مايطلم من جسامتها و (وسعتها) وكثرة نفوسها لم يوجد فيها في السابق الا بنسبة خمسة في الماية ممن يحسن كتابة اسمه، واما الآن فانا نجد بنسبة ستين في الماية ممن له بضاعة علمية وتحريرية كافية لافهام المرام بحال وسطى، فضلاً عن انهم يحسنون القراءة والكتابة، ولم يبق هذا الفضل والكمال منحصرين في الرجال، بل شمل النساء ايضاً. ولاشك انه يستنبط من هذا المقياس الصحيح ان مستقبل هذا الدور السعيد الذي دخلت به بلدتنا سيكون منوراً ساطعاً، جداً، فلذا ان بلدتنا لا تزال تظهر الفخر والتباهي لما صارت له مظهراً من النعم الجليلة العرفانية))[١٥٣].

يقدر لونكريك عدد المتعلمين في المدن العراقية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بما يتراوح مابين ٥ و ١٠٪منهم من مجموع سكانها، بعد ان كانوا يؤلفون في اوساط ذلك القرن ٠,٥٪ منهم[١٥٤].

اما من حيث النوع فان الفئة المثقفة العراقية لم تعد تقتصر على رجال الدين المتضلع بعضهم في الفقه، وعلى خريجي الكتاتيب وحدهم، بل ظهر في صفوفها خريجوا المدارس الحديثة ومعلمون ومدرسون ومحامون وصحفيون وغيرهم ممن غدوا يؤلفون اكثريتها بالتدريج. كما احتك هؤلاء، وغيرهم من سكان المدن، بالمثقفين الاوربيين بصورة مباشرة وغير مباشرة، مما أثر على اسلوب تفكيرهم، وقد سبق ان أشرنا في اكثر من مناسبة الى نمط هذا الاحتكاك، وحجمه، وهنا نضيف حقيقة واحدة الى المعلومات تلك، خصوصاً وانها تؤشر بدايات زخم الوجود الاوربي الغربي في العراق. نشرت ((الزوراء)) في عددها التاسع الصادر في آب سنة ١٨٦٩ احصاء عن عدد سكان بغداد ورد فيه ان عدد الانكليز الموجودين في المدينة بلغ ٢٦٥ شخصاً، وبلغ عدد الروس فيها ١٤، والنمساويين ٣، مع العلم ان مجموع سكان بغداد بلغ، وفق الاحصاء المذكور، ١٨٤٠٧ نسمة فقط[١٥٥].

تغير اسلوب حياة المثقفين العراقيين اكثر من غيرهم، وازدادت، بحكم مجموعة المتغيرات هذه، احتياجاتهم، وتنوعت لتأخذ الصحافة على سبيل المثال. فان ((الزوراء)) اول جريدة في تاريخ الصحافة العراقية، و ((الموصل)) الجريدة الثانية في ذلك التاريخ (صدرت سنة ١٨٨٥)، ومن ثم ((البصرة)) الجريدة الرسمية الاخيرة فيه (صدرت سنة ١٨٨٩) لم تقتصر في كتاباتها على تسجيل الفرامين والتعليمات والوقائع الرسمية، بل تعدى ذلك الى نشر الاخبار العالمية،

وقضايا الفكر والعلم احياناً. فان ((الزوراء)) تحدثت عن الثورة الفرنسية التي كان مؤسس الجريدة نفسه واقعاً تحت تأثير افكارها، وعن ((كومونة بارس)) وبعض من وقائعها، وعن الاضرابات العمالية في عدد من الاقطار الاوربية وكيف انها اجبرت سلطات تلك الاقطار على ((تحسين مستوى الاجور))، كما تحدثت عن ((حقوق الانسان)) في العالم المتمدن بصورة معبرة، وتطرقت بصور مختلفة الى مفردات الجمهورية والاستبداد، بل وحتى الى الاشتراكية، وأولت موضرع الحرية في السنوات الاولى من عمرها، التي تزامنت مع عهد مدحت باشا في العراق والارهاصات الثورية في قلب الدولة العثمانية، اهتماماً واضحاً، وكان انموذجا في ذلك ماتمتع به الشعبان البريطاني والسويسري من مظاهر الحرية التي تجسدت، حسب قول الجريدة، في ((حقهما في انشاء نوادٍ سياسية، وممارسة نقد السلطات القائمة في بلديهما))، وقد تبنت بريطانيا حرية الصحافة ((بحكم العرف والعادة)). وفي السياق ذاته بينت ((الزوراء)) كيف ان الصحافة تحولت الى جزء من حياة الغربيين، ففي لندن وحدها، على سبيل المثال، تصدر ١٥٩ جريدة، وفي اسكتلندا ١١٠ جرائد اما عدد الجرائد التي تصدر في الولايات المتحدة الامريكية، كما ذكرت في عددها الصادر يوم ٨ كانون الاول ١٨٧٤ ، فانه يربو على ألف جريدة[١٥٦].

بدأت النواة الفكرية هذه تنمو ولو ببطء، فتحولت ((الديمقراطية والارستقراطية)) مع مرور الوقت الى احد هموم المثقف العراقي الذي بدأ يبحث عن مغزاها، وعن منشأهما الفلسفي، الموضوعة التي عالجتها مجلتا ((العلم)) و ((لغة العرب)) قبل أن يضع العام ١٩١١ اوزاره بأشهر[١٥٧].

تحدثت ((الزوراء)) في الوقت ذاته، ولو بصورة مقتضبة، عن عمالقة الفكر والادب والعلم العالميين، منهم فيكتور هيجو وتولستوي والكسندر دوما وغيرهم، ولم يخل حديثها عنهم من جمال التعبير المحبب الى النفس، من ذلك ((حكمة الشعر)) و ((شعر الحكمة)) لدى صاحب ((البؤساء)) فيكتور هيجو. بل ذهبت ((الزوراء)) الى الحديث عن ((اكبر معجزات)) زمانها، وكانت تقصد بها قانون الجاذبية لنيوتن، لتتحول هذه البداية المتواضعة الى مقالة علمية مطولة، وواضحة عن ((الجاذبية العامة))، وعن ((الجذب والدفع الكهربائيين)) لجميل صدقي الزهاوي على صفحات ((لغة العرب))[١٥٨] التي تحدثت عن ((عصر النجار المسعود))، عصر ((النور والمنطاد والصعود))[١٥٩]. ومن ذا الذي يصدق

ان تتحدث صحيفة عراقية قبل ان ينتهي القرن التاسع عشر باحدى وعشرين سنة عن الاقتصادي البريطاني المعروف آدم سمث وكتابه ((ثروة الامم))(١٦٠).

لا غرو، اذن، ان اقبل المثقف العراقي على قراءة ((الزوراء)) والصحف العربية التي كانت ترد الى العراق قبل ظهور ((الزوراء)) بسنوات(١٦١). أما عن اقبال الناس على ((الزوراء)) نفسها فربما يكفي ان نشير الى ان عدد المشتركين فيها في بلدة صغيرة منزوية مثل رواندوز قد بلغ ١١ مشتركاً في عام ١٨٧٧، ثم ارتفع الى ٢٩ مشتركاً في غضون سنة واحدة فقط، الامر الذي سجلته ((الزوراء)) بتباهٍ مشروع حين كتبت عنه تقول:

((في السنة السابقة كان مشتركو جريدتنا في قضاء رواندوز عبارة عن أحد عشر ذاتاً وبيتاً، كذلك ظهر بهذه السنة ثمانية عشر ذاتاً بعد مشترين، يعني انه وجد للزوراء الان في القضاء المذكور تسعة وعشرون مشترياً))(١٦٢).

وهنا ينبغي ان نشير الى ان الكردية هي لغة اهل راوندوز، فيما كانت ((الزوراء)) تنشر موادها باللغتين العربية والتركية. وهذا يعني ببساطة ان الاقبال على اعداد ((الزوراء)) الالف والخمسمائة كان اكبر من ذلك بكثير في المدن الاخرى. من شأن انطباعات احد قراء ((الزوراء)) ان توضح لنا ذلك. ففي ١١ ايلول ١٨٧٢ اكد القارئ المذكور انه ((ينتظر بفارغ الصبر وصول الجريدة لانها)) بثمن بخس تعطينا تفصيلات الوقوعات التي تقع في آخر الدنيا)). واضاف الى ذلك قوله ان عدداً ((من أهالي بغداد (متوغلون) بقراءة الجريدة))(١٦٣).

فرضت الظاهرة الحضارية النوعية المهمة هذه نفسها على المجتمع العراقي مع مرور الزمن، بل بسرعة نسبية لا بأس بها حسب جميع مقاييس الزمان والمكان. هنا تؤلف ثورة الاتحاديين، مع افرازاتها على جميع الصعد، نقطة تحول مهمة في المسار. نبقى مع الصحافة، فنشير الى انه في غضون ثلاث سنوات اتبعت الثورة (١٩٠٨-١٩١١) صدرت في العراق زهاء ٧٠ جريدة. مع عدد كبير من المجلات كان جلها غير رسمية باستثناء الجرائد الثلاث ((الزوراء)) و ((الموصل)) و ((البصرة)) التي ورثها الاتحاديون، واستمروا على اصدارها، وكان هذا العدد يضاهي ماكان يصدر في بيروت احدى بؤر الفكر الحديث في المنطقة بأسرها(١٦٤). تعززت مكانة الصحافة في نفوس القراء في المرحلة الجديدة من مسار تطورها، فتغنى بها الشعراء،

وعدّوها ((صوتاً للشعوب وصيتها))[١٦٥].

في مرحلة مابعد ثورة الاتحاديين وجدت الصحافة، والمثقفون عموماً، مجالاً أرحب للتعبير والمعالجة، الامر الذي انعكس على نمو الوعي الفكري والسياسي وتطوره بصورة ملموسة. فظهرت، بحكم ذلك، شعارات ومطالب جديدة لم تكن معروفة، او مطلوبة من قبل، مثل التأكيد على ضرورة التمتع بنوع من الحكم الذاتي، او اللامركزي، والتعليم باللغة العربية التي عاشت، رغم كل امكاناتها المعروفة، حالة تطور ملموس فرضته الحاجة الى مصطلحات وتعابير جديدة تمت صياغة معظمها بالاستناد الى ذخيرتها الفنية، كما تم اقتباس قسم منها لتعذر ذلك في البداية في الاقل، خصوصاً فيما يتعلق باسماء عدد من المخترعات الحديثة، وأسماء المحاصيل التي لم تكن معروفة من قبل، مثل التبغ والطماطة والبطاطا وغيرها من المحاصيل التي بدأت الدولة في تشجيع زراعة بعضها قبل انتهاء القرن التاسع عشر، كما فعلت بالنسبة للبطاطا مثلا، والتي كتبت عنها الصحف يومذاك بالصيغة المتداولة عامياً حتى اليوم، أي البتيتة[١٦٦].

كما ظهرت، في الوقت ذاته، اساليب جديدة في صور التحرك والتعبير العلمي، اقتربت في العديد من ظواهرها من صور التحرك في الغرب منذ قرون، نضيف الى الانموذج المعبر الذي ذكرناه عن موقف طلبة ((مكتب الحقوق)) من محاولة غلق مدرستهم انموذجاً معبراً آخر سبقه من حيث الزمن بما لا يقل عن ثلاث سنوات، وهو قرار العراقيين ((مقاطعة البضائع النمسوية من جراء قضية اعلان ضم البوسنة والهرسك الى النمسا))[١٦٧].

ان الحديث عن التحرك الفكري والسياسي للمثقفين في تلك المرحلة، او عن معالجة التحول النوعي في طبيعة الاحداث السياسية العراقية عموماً منذ اواخر القرن التاسع عشر يحتاج الى ماهو اوسع بكثير من نطاق مثل هذا البحث، ولكن لمجرد الاستدلال نتوقف قليلاً عند أضيق حلقة في الموضوع، اقصد بالحلقة تلك بدايات ظهور العمال على المسرح، مما كان يؤلف، بالرغم من تواضعه، حالة نوعية جديدة في تاريخ العراق دون شك.

لاحظنا بدايات تكون الطبقة العاملة الحديثة كواقع اجتماعي لم يكن معروفاً في عراق ماقبل اواسط القرن التاسع عشر. وبحكم طبيعة ميلاده المرتبط اساساً بالرأسمال التجاري الاجنبي فقد ظل الوليد الجديد يؤلف قوة

ضعيفة في الكيان الاجتماعي، وكان الريف يؤلف المصدر الرئيسي لنشوئه، ونموه، لذا لم ينقطع الحبل السري بينهما على مدى حقبة طويلة من الزمن، فلقد اتخذ العمال الجدد من العمل في المشاريع الحديثة وسيلة للحيلولة دون الانهيار الكلي لاقتصادهم الزراعي في ظروف تفاقم الاستغلال الاقطاعي، حتى انهم غالباً ماكانوا يضطرون الى ابقاء افراد اسرهم في الريف لانهم لم يكونوا قادرين على تأمين حياتهم في المدينة، ثم ان القرية كانت ملاذ العامل الوحيد في حالة البطالة او المرض او الشيخوخة، فكان عليه ان يحافظ على خيوط متينة من الصلات بها، فهنالك العشيرة حيث النخوة والضمانة الوحيدة له ولأفراد اسرته.

فضلا على ذلك فان التحولات الاقتصادية التي عاشها العراق منذ اواسط القرن التاسع عشر فرضت ان يؤلف العمال الوقتيون، او الموسميون الجانب الاكبر من افراد الطبقة العاملة الوليدة، مما انعكس بقوة على تكوين وعيهم الذاتي الخاص والسياسي العام بل وحتى على التكوين النفسي لمعظمهم والذي كان اقرب الى نفسية الفلاح منها الى نفسية العامل، لذا فان طبقتهم لم تكن تؤلف بعد سوى مجرد كائن اجتماعي جديد لم يكتمل تكونه، ناهيك عن وعيه المجهري الذي كان دون مستوى الجنين، فلم يعرف، والحالة هذه، السبل التي عليه ان يختارها من اجل وضع بداية ولو متواضعة على طريق تحسين وضعه.

على الرغم من كل ذلك ظهر نوع من التحرك العمالي في العراق قبل نشوب الحرب العالمية الاولى بعدة عقود، الظاهرة التي لم تر الساحة العراقية مثيلاً لها من قبل. ففي عام ١٨٦٧ قرر العمال الذين كانوا يقومون بتشييد احد السدود في منطقة المنتفك الامتناع عن العمل، ولم يعودوا اليه الا تحت تهديد السلاح، وقد تطرقت صحافة العاصمة استانبول الى وقائع هذا الحدث، وهو لا يخلو من بعض المغزى[١٦٨].

بعد مرور ستة وثلاثين عاماً انتقلت الظاهرة الجديدة هذه الى داخل المدن، وباسلوب اكثر تطوراً. ففي اواخر خريف ١٩١٢ اجتمع عمال الدباغة في الأعظمية ببغداد ((في احدى الردهات)) الا ((ان رئيسهم وبلسانهم الكتخدا[١٦٩]، زاد راتبهم، فعدلوا عن غايتهم شاكرين له))[١٧٠].

نجحت التجربة اذن، فتحولت الى سابقة شجعت، اغلب الظن، عمال الدباغة انفسهم على ان يخوضوا محاولة اخرى بعد مرور سنة واحدة فقط،

اتسمت بقدر اكبر من التنظيم والاصرار. ففي جزئها السابع من السنة الثالثة الذي صدر في كانون الثاني عام ١٩١٤نشرت مجلة ((لغة العرب)) في زاويتها الثابتة ((تاريخ وقائع الشهر في العراق وماجاوره)) الخبر الآتي الذي ينطوي على اكثر من مغزى:

((اعتصاب دباغي الاعظمية: اعتصب دباغو الاعظمية منذ اوائل المحرم (تشرين الثاني ١٩١٣)، وطلبوا زيادة اجورهم بنسبة ربع ماكانوا يعطون[١٧١]، وتركوا العمل الى ان اضطر اصحاب المعامل الى تحقيق رغبتهم، فعادوا الى اشغالهم. وكان زعيمهم في هذه المرة احد خريجي المدرسة الابتدائية سابقاً)) [١٧٢].

لا نري داعياً للتأكيد على جميع المعاني التي ينطوي عليها هذا الخبر، خصوصاً ما يتعلق بمدة الاضراب التي استغرقت اكثر من شهر، لكن نرى من الضروري ان نتساءل هل لا تعني العبارة الاخيرة من الخبر، والتي تقول ان زعيم الاضراب الثاني لدباغي الأعظمية كان احد خريجي المدارس الابتدائية، ظهور نوع من التداخل السياسي بين الشرائح الاجتماعية المدنية المختلفة في تلك المرحلة، وهل لا يعني ذلك قدراً ما من التحول الفكري النوعي لدى بعض ممثلي تلك الشرائح، ولاسيما الفئة المثقفة منها. ومن أجل تسهيل مهمة الاجابة عن السؤال نسجل حقيقتين، الاولى هي أن دباغي الأعظمية كانوا يؤلفون في تلك الحقبة وزناً عددياً ملموساً في المنطقة[١٧٣]، والحقيقة الثانية هي ان قائد الاضراب الثاني ((أحد خريجي المدرسة الابتدائية سابقاً)) كان عبد الهادي الاعظمي الذي استمر على مواقفه الايجابية من الفئات الاجتماعية الفقيرة بمحلته، فقد افتتح على حسابه الخاص من أجلهم دورة مسائية لمكافحة الامية في الأعظمية ١٩٢٤[١٧٤].

بعد هذا التفصيل، الذي نرجو ان لا يكون مملاً، نتواصل الى الاستنتاج الاخير، ونقول ان المجتمع العراقي قد تغير تغيراً نوعياً واضحاً في جميع الميادين في المرحلة التي تبدأ في حدود العقدين الاولين من بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وان افرازات ذلك التغيير نقلته الى مرحلة جديدة تختلف في معظم ظواهرها، وخصائصها عن المراحل التي سبقتها، فيما تشبه في العديد من معطياتها، مع الفارق بحكم عوامل روحية ومادية كثيرة لا مجال لتعدادها، ماشهدته العديد من اقطار اوربا الغربية والوسطى في عصر النهضة.

من هنا يكمن ان نؤشر العقدين المذكورين بداية لتأريخ العراق الحديث، وان نؤيد رأي استاذنا الدكتور زكي صالح في جعل الحرب العالمية الاولى بداية للمعاصر من ذلك التاريخ.

وكأية حالة مشابهة يمكن تقسيم العهدين الحديث والمعاصر من تارخ العراق الى مجموعة من المراحل المتداخلة تتميز عن بعضها البعض قليلاً، او كثيراً بحكم طبيعة وقائعها نتيجة تغيير حاكم، او نظام، او بسبب تفاقم الصراع داخلياً او خارجياً، او لاسباب اخرى. فيصلح عهد مدحت باشا، مثلاً، اطاراً زمنيا بذاته لانه شهد تطورات مهمة لزمانها، كما تصلح الحقبة التى تشمل اواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين اطاراً زمنياً اخر خصوصاً وانها تزامنت مع تفاقم انحلال النظام العثماني ووجوده في العراق، ومع ازدياد التغلغل الاوربي فيه، فيما دشنّت ثورة الاتحاديين عام ١٩٠٨بداية مرحلة جديدة في كل اجزاء الامبراطورية العثمانية، بما ذلك العراق، وتصلح سنوات الحرب العالمية الاولى، او عهد الاحتلال البريطاني المباشر الذي يبدأ مع نشوب الحرب باعلان الانتداب (١٩٢٠-١٩٣٢)، او عهد الملك فيصل الاول (١٩٢١-١٩٣٣) الذي يتزامن مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة مع مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وشهدت الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٣٣-١٩٤١ صراعاً متفاقماً من أجل السلطة، جعل من الاضطراب السياسي سمة المرحلة الاساسية، ليبدأ بعد ذلك مايُعرف عادة بالاحتلال البريطاني الثاني الذي لم ينته الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤١-١٩٤٦) حين بدأ ما يمكن وصفه بعهد النهوض الثوري الذي انتهى الى تغيير نوعي تجسد في ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨. وتنطوي كل واحدة من هذه الحقب على عدد كبير من المحطات التي تصلح الواحدة منها أساساً لدراسة تاريخية مستقلة، من ذلك، على سبيل المثال، ثورة العشرين التي يمكن ان تكون موضوعاً للعديد من الدراسات من حيث الاسباب والوقائع والنتائج، ومن حيث الفكر والقوى الفاعلة في صفوفها قمة وقاعدة، او ضدها، وربما حتى من حيث المناطق التي انفجرت وتطورت فيها. كما يصلح المجتمع واقتصاده وافكاره ان يكون اساساً لموضوعات مختلفة، الامر الذي ينطبق ايضا على موقع العراق الدولي، وعلاقاته الخارجية.

يبقى ان نؤكد واحداً من الشروط المنهجة، المطلوب توفرها في البحث التاريخي الناجح هو تحديد اطاره الزمني، وعصره بصورة صحيحة، ودقيقة.

هوامش الدراسة

١- يُفضل ان نقول العصر الوسيط لا العصور الوسطى، كونه عصراً واحداً، واذا توخينا صيغة الجمع حينذاك يكون من الاجدر ان نستخدم عبارة ((القرون الوسطى)) كونها تنطبق على واقع ان العصر الوسيط يتكون من عدة قرون. واضح ان اختيار مصطلح ((العصور الوسطى)) جرى على اساس ترجمة ((The Middle Ages))، وتأتي مفردة الكلمة الاخيرة بمعنى الدور والطور والجيل والدهر لا العصر فقط، كما تأتي ايضاً الحقبة التي تعني المدة، وهي من الحقب والحقاب والاحقاب التي تعني لغوياً ثمانين سنة او اكثر.

٢- Novaya Istoria" , chast pervaya 1640-1780,
Pod Akademika
(A.L. Narcochnitskovo في الهوامش القادمة)

٣- الدكتور كمال مظهر احمد، النهضة، ١٩٧٩، ص١١٩- ١٣٣.

٤- باللاتينية.

٥- الدكتور كمال مظهر احمد، المصدر السابق ص٣٥-٣٦، ١٢٠.

٦- A.L Narochnitskil, Op. Cit, p.٦.

٧- تحولت ((المادية التاريخية)) في ظل الانظمة الاشتراكية الى علمٍ قائم بذاته كان يدرس على الصعيد الجامعي. ينظر:
"Istoricheski Materialism", Moskva,1974, 332,

٧-٨- A.L. Narochnitskil, Op. Cit., p.٦

٩- تُرجم العديد من مؤلفاته الى اللغة العربية، وتعتمد على نطاق واسع في التدريس الجامعي.

١٠- هربرت فشر، اصول التاريخ الاوربي الحديث من النهضة الاوربية الى الثورة الفرنسية، ١٩٧٠، ص٧.

١١- علي حيدر سليمان، تاريخ المدنية الاوربية الحديثة، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٣٣، ٦٣٢ صفحة.

١٢- اشترك في تأليف الكتاب ايضاً كل من نهاد عبد المجيد و أحمد عبد الباقي.

١٣- ((التاريخ الحديث للصف الخامس الاعدادي))، الطبعة الثالثة، بغداد، ١٩٥٠، ص١، ٤١٦، ٤٣٦.

١٤- ((التاريخ الحديث للصف الخامس الادبي))، تأليف لجنة في وزارة التربية،

الطبعة السادسة والعشرون، بغداد، ١٩٨٥، ص٣، ٣٥٥.
١٥- ينظر: الدكتور محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، القاهرة، (د.ت)، ص٣؛ الدكتورابراهيم خليل احمد، من بحوث الندوة القومية لكتابة التاريخ. واقع دراسات تاريخ العرب الحديث ومستقبلها، ((الجمهورية)) (جريدة) بغداد، العدد ٦٦٨١، ٣٠كانون الاول ١٩٨٧.
١٦- منها ((دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر)) التي اصدرتها جامعة الموصل سنة ١٩٨٨، وهي من تأليف الدكتور خليل علي مراد وجاسم محمد حسن والدكتور عبد الجبار غفور، يقابلها ((تاريخ العالم الحديث ١٩١٤-١٩٤٥)) الذي طبقته الجامعة نفسها في العام ١٩٨٣.
١٧- من النوادر تلك ((تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر)) للدكتور ابراهيم خليل احمد، جامعة الموصل، ١٩٨٧.
١٨- يقع الكتاب في ثلاثة أجزاء، واعيد طبعه حتى الآن ست مرات، ليحتل بذلك المرتبة الثانية بين مؤلفات الحسني، فقد اعيد طبع ((تاريخ الوزارات العراقية)) سبع مرات. أما الطبعة الاولى للاجزاء الثلاثة من ((تاريخ العراق السياسي الحديث)) فكانت في العام ١٩٤٨ (مطبعة العرفان، صيدا – بيروت).
١٩- S.H. Longrigg, Four Centuries of Modern, Oxford, ١٩٢٥, pp. ٣٢٤.-١,٣٢٠

ترجم الكتاب الى العربية جعفر الخياط ونشره للمرة الاولى سنة ١٩٤١، ثم اعيد طبعه مراراً (الطبعة السادسة، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٥، ٤٦٠ صفحة). ترجم عنوان الكتاب من دون تصرف: "اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث"

٢٠- S.H. Longrigg, Iraq ١٩٠٠ to ١٩٥٠. A Political, Social, and Economic History, Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, ١٩٥٣ (Second Impression, ١٩٥٦), ٤٣٦PP.Affairs, Oxford University Press, ١٩٥٣ (Second Impression,

ترجمه سليم طه التكريتي الكتاب الى اللغة العربية، ونشره في جزءين بعنوان "العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠. تاريخ سياسي، اجتماعي، واقتصادي"، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد ١٩٨٨ (يقع الجزءان في ٦٦٢صفحة).

٢١- الدكتور زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٣، ٢٣٥ صفحة.
٢٢- العديد من الارقام والوقائع والشواهد التي ترد في هذا البحث مقتبسة من محاضرات جامعية وعامة القاها الباحث في مناسبات مختلفة، وهي تستند اصلاً الى مصادر شتى نشير الى ما يتسنى الرجوع اليه لاعداد هذا البحث.
١٨١٥ gg,-٢٣- K.N. Tatinova, Ocherki po Istorii Anglii ١٦٤٠ Moskva, ١٩٥٨, P.٣١١.
١٩١٧, Moskva,-٢٤- K.N. Erofeev, Ocherki po Istorii Anglii ١٨١٥ ١٩٥٩, PP.٥, ١٢٠.
٢٥- K.N. Tatarinova, OP. Cit., PP.٣١١, ٣٧٨.
٢٦- في العام ١٨٥٠ كانت حصتها تؤلف ٦٠٪ من مجموع الانتاج العالمي.
١٢٠.-٢٧- N.A. Erofeev, OP .Cit., PP. ٣٦, ٧٩, ١١٩
٢٨- A.L. Narochnitski, OP. Cit., P.٤٧٠.
٢٩- V.I. Antiokhina-Moskovchenjo, Frantsia v nachale xx vek ١٩١٤),- "Jstoria Frantsii", VOI. II, Moskva, ١٩٧٣, P.٥١٦.-١٩٠٠
٣٠- A.L.Narochnitski, OP. Cit., PP.٢٧٦,٤٧٠.
٣١- I bid, P.٤٥٣.
٣٢- "K.N. Tatarinova, OP. Cit., P..٣٧٩.
٣٣- "Novaya Istoria", Chast II, Moskva, ١٩٣٩, P.٥٥.
٣٤- الدكتور هاشم صالح التكريتي، الاستعمار. اشكاله، تطوراته، اساليبه، سلسلة الموسوعة التاريخية الميسرة، وزرة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٨٩، ص٣٥.
٣٥- K.N.Tatarinova, OP. Cit., P.٣٧٩.
٨٠.-٣٦- N.A. Erofeev, OP. Cit., PP.٣٧,٧٩
٣٧- كانت هكذا حتى سنة ١٨٩٦ حين تفوقت الولايات المتحدة الامريكية عليها، كما تجاوزتها المانيا قبيل اندلاع نيران الحرب العالمية الاولى.
٣٨- N.A.Erofeev, OP. Cit., P.١٢٢.
٣٩- "Novaya Istria, ١٩١٨-١٨٧٠", Moskva, ١٩٧٣, P.٧٦.
٤٠- امتدت آثار الازمة الى أهم حقول الإنتاج الزراعي في البلاد.
٤١- N.A. Erofeev, OP.Cit., P.١٢٢.

٤٢- "Novaya Istoria", Chast I, Moskva, ١٩٧٨, P.١٠.
٤٣-M.Beloff, The Age of Absolutism, ١٨١٥-١٦٠٠, Fifth Printing, New York, ١٩٦٦, P.١٢.
٤٤- في القرن الرابع عشر بلغ عدد سكان مدينة طولون ٢٨٠٠ شخصاً، ولايبزك الفي شخص فقط.
ينظر:
D.Hay ,Europe in the Fourteenth and Fifteenth Centuries, ٢٩.-London, ١٩٦٨, PP. ٢٨
٤٥- C.Hayes ,Modern Europe to ١٨٧٠, New York, ١٩٥٩, P.٨٥.
٤٦- H.G.Koenigsberger and G.L.Mosse ,Europe in the Sixteenth ٢٩.-Century, London, ١٩٦٨, PP.٢٨
١٣٠٩,-٤٧- J.H.M.undy, Europe in the High Middle Ages, ١١٥٠ London, ١٩٧٣, P. ١٢٥.
٤٨- K.N.Tatarinova, OP. Cit., P.٢٢٧.
٤٩- N.A.Erofeev, OP., Cit., P.٨٠.
١٨٤٨ godi),-٥٠- F.V. Potiomkin, Iyoulskaya Monarchia (١٨٣٠ "Istoria Frantsii" , Tom II, Moskva, ١٩٧٣, P/ ٢٤٠.
٥٣٤.-٥١- "Novaya Isoria", Chast I, Moskva, ١٩٣٩, PP, ٥٣٣
٥٢- N.A. Erofeev, OP . Cit., PP. ٣٨,٨٠.
٥٣٤.-٥٣- "Novaya Isoria", Chast I, Moskva, ١٩٣٩, PP, ٥٣٣
٨٠.-٥٤- N.A. Erofeev, OP .Cit., PP.٧٩
٥٥- I bid, P.١٧٠.
٥٦- للتفصيل ينظر: الدكتور هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص٣٩-٤٢.
٥٧- يراجع الهامش رقم ٣٧.
٥٨- مقتبس من:
"Sovetskaya Bolshaya Entsikloperdia", Ftoroe Izdanie, Tom XXII, Moskva, ١٩٥٣, P. ٣٣
٥٩- في مصدر آخر ٦٧٪ في العام ١٨٧٨ و ٨٤,٤٪ في العام ١٩١٤. ينظر:

هاري ماجدوف، الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨١، ص١١٣.

٦٠- K.N.Brutents Kolonii I Kolonialnaya Politika, "Sove-tskaya Bolshaya Entsiklopedia", Tretee Izdanie, Tom XII, Moskva, ١٩٧٣, P.٤٤٨.

٦١- للتفصيل عن الرحالة الذين زاروا العراق وعن مؤلفاتهم ينظر:

٣٤٠.-S.H.Longrigg, Four Centuries.., PP .٣٣١

٦٢- مقتبس من: الدكتور علاء موسى كاظم نورس، احوال بغداد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. دراسة لمختارات مما كتبه الرحالة الاجانب، من منشورات دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٩-١١، ٢٢، ٢٧.

٦٣- تعد قناة السويس اقصر طريق مائي بين موانئ محيطي الاطلسي والهندي، وقد ادى افتتاحها في السابع عشر من تشرين الثاني سنة ١٨٦٩ الى تقريب المسافة بين الموانئ تلك بمقدار ٨ الى ١٥ ألف كيلومتر قياساً بالطريق السابق الذي كان يدور حول القارة الافريقية.

٦٤- للتفصيل ينظر: الدكتور محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق. التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨، الجزء الاول، صيدا- بيروت، ١٩٦٥، ص ٩٤-٩٥، ١٠٣، ١٠٦-١٠٧، ١٠٩-١١١، ٥٠٦ -٥٠٧، ٥١٠- ٥١١.

٦٥- ((دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية)) بغداد، ١٩٣٥، ص ٥٣٥.

٦٦- محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٢٢٠-٢٢١، ٢٢٣، ٦٣٠-٦٣١.

٦٧- المصدر نفسه، ص٨٩-٩٠، ٩٤-٩٥، ١٠٣، ١٢٩-١٣١ وغيرها.

٦٨- "The Iraqi Directory. A General and Commercial Directory of Iraq. ١٩٣٦", Baghdad, ١٩٣٦, P.٢.

٦٩- المقصود بالزوراء، بغداد، ولوندرة لندن.

٧٠- ((لغة العرب))، الجزء السابع عدد محرم ١٣٣٠هـ، كانون الثاني ١٩١٢، ص٢٧٩.

٧١- مقتبس من: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، المجلد الثامن، بغداد، ١٩٥٦، ص٧٠، ٢٤٦.

٧٢- تأسس في العام ١٨٦٣ برأسمال بريطاني-فرنسي مشترك.

٧٣- M.A.Kamal, Natsionalno-osvoboditelnoe dvijenie V Irakscom ١٩٣٢gg., Baku, ١٩٦٧, P.١٧.-Kurdistane ١٩١٨

٧٤- ((لغة العرب))، الجزء الثاني عشر عدد جمادي الاخرة ١٣٣٠ هـ، آيار ١٩١٢، ص٤٩١.

٧٥- M.A. Kamal, OP. Cit., P.١٧.

٧٦- ((دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية))، ص٨٣١. وعن توسع شبكة المصارف العاملة في العراق ينظر المصدر نفسه، ص٨٣١-٨٣٤.

٧٧- كانت السلطات العثمانية تنسب فئات قسم من عملتها الى اسماء السلاطين، مثل المجيدي نسبة الى السلطان عبد المجيد، والرشادي نسبة الى السلطان رشاد.

٧٨- كان الروبل يمثل وحدة العملة الاساسية الروسية منذ مطلع القرن الثامن عشر، وظل هكذا بعد سقوط النظام القيصري أيضاً، وكان يطلق الروبل في مناطق ما وراء القفقاس اسم ((منات)).

٧٩- مقتبس من: عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد الثامن، ص٢٢،٤٧.

٨٠- عن ذلك ينظر: المصدر نفسه، ص١٤-١٥، ٣٨.

٨١- ((لغة العرب))، الجزء الثاني عدد شعبان ١٣٣٠ هـ، آب ١٩١٢، ص٧٦.

٨٢- الجريب يساوي ٣٩٦٧م^{٢}.

٨٣- وردت معلومات تفصيلية مفيدة عن ذلك في الفصلين الاول والثاني من رسالة الدكتوراه غير المنشورة لكاظم باقر علي المعنونة ((الاحوال الاجتماعية في البصرة ١٨٦٩-١٩١٤)) (كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٥).

٨٤- الدكتور محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٥١-٥٨.

٨٥- من كلمتي ((سه ر)) و ((كار)) المستخدمتين في اللغتين الفارسية والكردية، وهما تعنيان حرفياً رأس العمل.

٨٦- L.N. Kotlov, Natsionalno-Osvobogitelnoe vosstanie ١٩٢٠ goda V Irake, Moskva, ١٩٥٨, P.٥٤.

٨٧- للتفصيل يُنظر:

١٩١٤. A study in British-Zaki Saleh, Mesopotamia (Iraq) ١٦٠٠ ٢٠٢.-foreign Affairs, Baghdad, ١٩٥٧, PP. ١٤٩

٢٩٤.-٨٨- S.H.Longrigg, Four Centuries.., PP. ٢٩٣
٨٩- R. Coke, Baghdad. The City of the Peace, London, ١٩٢٧. ١٨٩;-P.٢٤١; Zaki Saleh, OP. Cit., PP. ١٥٩, ١٨٨

عباس العزاوي تاريخ العراق بين احتلالين، المجلد السابع، بغداد، ١٩٥٥، ص١٥٧.

٩٠- ((رحلة مدام ديولافوا الى كلدة- العراق سنة ١٨٨١م (١٢٩٩ هـ)))، نقلها الى العربية عن الفارسية علي البصري، بغداد ١٩٥٨، ص١٢٣.

٩١- الشيخ محمد الشيخ خليفة بن حمد بن موسى النبهاني، التحفة النبهانية، الجزء التاسع: تاريخ البصرة، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٢٤ هـ (١٩٢٣م). ص٦٤-٦٥.

٩٢- ((لغة العرب))، الجزء الخامس من السنة الثانية عدد ذي القعدة وذي الحجة ١٣٣٠ هـ، تشرين الثاني ١٩١٢، ص٢١١.

٩٣- ((العالم العربي)) (جريدة)، ٢٢ كانون الاول ١٩٢٩.

٩٤- ((لغة العرب))، الجزء الثالث عدد رمضان ١٣٣٠ هـ، ايلول ١٩١٢، ص١١٧.

٩٥- دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية: البلاط الملكي، رقم الملف ص/١٠، موضوع الملف: السكك ١٩٢٦، تقرير الجنرال ف.د. هامند.

٩٦- ((لغة العرب))، الجزء السابع من السنة الثانية عدد صفر سنة ١٣٣ هـ، كانون الثاني ١٩١٣، ص ٣١٩-٣٢٠.

٩٧- ورد لدى المؤرخ عباس العزاوي خطأ العام ١٨٧٩، لأن العدد ٨١٧ من جريدة ((الزوراء)) الصادر يوم ٢٠ ربيع الثاني ١٢٩٦ هـ، الذي استقى منه معلوماته، يوافق ١٤ نيسان ١٨٧٨ لا ١٨٧٩.

ينظر عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، المجلد الثامن، بغداد ١٩٥٦، ص ٤١-٤٥.

٩٨- المصدر نفسه، ص١٢٣.

٩٩- المصدر نفسه، ص٣٥، ٤٠، ٤٥.

١٠٠- المصدر نفسه، ص٤٦.

١٠١- تولى الولاية في اواسط سنة ١٨٩١، وبقي في منصبه حتى حزيران سنة ١٨٩٦ نقل بعدها الى سوريا.

١٠٢- عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد الثامن، ٢١٢١، ١٧٣.
١٠٣- ((لغة العرب))، الجزء الثامن عدد صفر ١٣٣٠، شباط ١٩١٢، ص٣٢٠.
١٠٤- نسبة الى كلمة ((الكومبرادور)) الاسبانية التي تعني المشتري، وقد تبلورت بمعناها الاصطلاحي في مرحلة الاستكشافات الجغرافية الكبرى (النصف الثاني من القرن الخامس عشر – النصف الاول من القرن الثامن عشر) حين تحول التجار الاسبان في بدايتها الى حلقة وصل بين اوربا والعالم الجديد، ظهر كفئة اجتماعية مؤثرة في المستعمرات والبلدان التابعة في مرحلة اندماجية بالاسواق الرأسمالية العالمية.
١٠٥- ((دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية))، ص٩٠٦-٩٠٨، الدكتور محمد سلمان حسن، المصدر السابق ص١٣٩ – ١٤٠.
١٠٦- مقتبس من: عبد الرزاق احمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ١٩٠٨ – ١٩٣٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص١٦.
(*) وردت عبارات والفاظ في النصوص المنقولة عن جريدة الزوراء ومجلة لغة العرب اثبتها كاتب المقال كما هي دون تصحيح او تعديل تماشياً مع الامانة العلمية - **الحكمة**.
١٠٧- مقتبس من: عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد الثامن، ص٦٥.
١٠٨- K.M.Langley, The Industrilization of Iraq, Cambridge, ١٩٦١, P.٣٠.
١٠٩- الدكتور محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٣٠٤.
١١٠- الشيخ محمد الشيخ خليفة بن حمد بن موسى النبهاني، المصدر السابق، الجزء التاسع، ص٦٤-٦٥.
١١١- ((لغة العرب))، الجزء التاسع عدد محرم ١٣٣٠، كانون الثاني ١٩١٢، ص٢٧٦.
١١٢- ((لغة العرب))، الجزء الخامس من السنة الثانية عدد ذي القعدة وذي الحجة ١٣٣٠ تشرين الثاني ١٩١٢، ص٢١١.
١١٣- ((لغة العرب))، الجزء السابع عن كانون الثاني ١٩١٣، ص٣٠٣.
١١٤- عن المطابع في تلك المرحلة يراجع: الشيخ محمد الشيخ خليفة بن حمد بن موسى النبهاني، المصدر السابق، الجزء التاسع، ص٦٦-٦٧ شهاب احمد

الحميد، تاريخ الطباعة في العراق. القطاع الخاص (١٨٣٠-١٩٧٥)، الجزء الاول، بغداد، ١٩٧٦.

١١٥- ((لغة العرب))، الجزء السابع من السنة الثامنة عن صفر ١٣٣١ هـ، كانون الثاني ١٩١٣، ص ٣٠٣ _ ٣٠٥.

١١٦- ((لغة العرب))، العدد نفسه، ص٣٠٨.

١١٧- عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد الثامن، ص١١٧.

١١٨- ((لغة العرب))، الجزء السابع من السنة الثامنة عن صفر سنة ١٣٣١ هـ، كانون الثاني ١٩١٣، ٣٠٤-٣٠٥.

١١٩- للتفصيل عن ذلك ينظر: كمال احمد، الطبقة العاملة العراقية التكون وبدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص ٥- ٥٢.

١٢٠- ((الزوراء))، الثلاثاء ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٨٦،٣ حزيران ١٢٨٥.

١٢١- عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد السابع، ٢٤٠ _ ٢٤١.

١٢٢- ((لغة العرب))، الجزء السابع من السنة الثامنة عدد صفر سنة ١٣٣١ هـ، كانون الثاني ١٩١٣، ص٣٠٤.

١٢٣- ((لغة العرب))، العدد نفسه، ص ٣٠٤ _ ٣٠٥، المجلد الثامن ص١٧١.

١٢٤- عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد السابع، ص١٠٩ _ ١٣٦، ١٥٣ _ ١٥٤، ٢٢٢ _ ٢٢٣.

١٢٥- المصدر السابق نفسه، ص١٨٨ _ ١٨٩، ٢٢٢ _ ٢٢٣، الشيخ النبهاني، المصدر السابق، ص٦٣ _ ٦٤.

١٢٦- ينظر عن ذلك في: ((العراق)) (جريدة)، بغداد، ٢٣ حزيران ١٩٢٨.

١٢٧- ((لغة العرب))، الجزء الحادي عشر عدد جمادي الاولى ١٣٣٠ هـ، مايس (ورد في المجلة نيسان خطأ) ١٩١٢، ص٤٥٥.

١٢٨- ((لغة العرب))، الجزء الخامس من السنة الثانية عدد ذي القعدة وذي الحجة ١٣٣٠ هـ، تشرين الثاني ١٩١٢، ص٢١١.

١٢٩- مقتبس من: عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد الثامن، ص٢١.

١٣٠- المصدر نفسه، ص١٥٦- ١٥٧.

١٣١- المصدر نفسه، ص٢٤٦.

١٣٢- ((لغة العرب))، الجزء السادس عدد ذي القعدة وذي الحجة ١٣٢٩ هـ، كانون الأول ١٩١١، ص٢٤٣.

١٣٣- The Iraqi Directory.A General and Commercial Directory of Iraq, ١٩٣٦", P.٥٥٥.

١٣٤- عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد الثامن، ص ١١٩.

١٣٥- للتفصيل ينظر: الدكتور فاضل مهدي بيات، مدرسة العشيرة في استانبول. صفحة من تاريخ علاقة الدولة العثمانية بالعشائر العربية، بحث غير منشور، ص ٧ – ١٩.

١٣٦- ((لغة العرب))، الجزء السادس عدد ذي القعدة وذي الحجة ١٣٢٩ هـ، كانون الاول ١٩١١، ص٢٤٢.

١٣٧- للتفصيل ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري، المصدر السابق، ص ٧٢ – ٧٥.

١٣٨- مقتبس من المصدر نفسه، ص٧٦.

١٣٩- ((لغة العرب))، الجزء السادس عدد ذي القعدة وذي الحجة ١٣٢٩ هـ، كانون الاول ١٩١١، ص٢٤٢.

١٤٠- مقتبس من: عبد الرزاق احمد النصيري، المصدر السابق، ص١٥.

١٤١- عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد السابع، ص ٢٠٦ – ٢٠٧، المجلد الثامن، ص١٣٧.

١٤٢- ورد عام ١٨٨١ خطأ لدى المؤرخ عباس العزاوي، ذلك لأن العدد ١٠٢٨ من ((الزوراء)) الصادر في ٧ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ، الذي استقى منه معلوماته، يوافق ٢٤ حزيران ١٨٨٢ لا ١٨٨١ كما يذكر ذلك: ينظر:المصدر نفسه المجلد الثامن، ص ٥٩ – ٦٥.

١٤٣- مقتبس من المصدر نفسه، ص٦٥. ظلت الوجبات الاولى محدودة العدد، فان وجبة العام ١٨٩٠، مثلاً، كانت تتألف من ١٤ طالباً (المصدر نفسه، ص ١٠٧).

١٤٤- ((لغة العرب))، الجزء الثالث عدد رمضان ١٣٣٠، ايلول ١٩١٢، ص ١٦٤.

١٤٥- نسبة الى الجريدة الرسمية المعروفة ((الوقائع العراقية)) التي صدر عددها الاول في ٨ كانون الاول سنة ١٩٢٢.

١٤٦- كان يقصد بالاوقات والاوقاتي الوكيل بالخصومة.

١٤٧- ((دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥ – ١٩٣٦ المالية))، ص ٧١١.

١٤٨- عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد الثامن، ص ١٥٧.
١٤٩- للتفصيل عن ذلك ينظر: الدكتور ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩ – ١٩٣٢، البصرة ١٩٨١، ص ٥٦، ٥٤-٥٥.
١٥٠- ((لغة العرب))، الجزء السابع عدد محرم ١٣٣٠ هـ، كانون الثاني ١٩١٢، ص ٢٧٠ – ٢٧١.
١٥١- ينظر: عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد الثامن، ص ١٢.
١٥٢- المصدر نفسه، ص١٣٨، ٢٥٠ – ١٥١.
١٥٣- ((الزوراء))، العدد ١٨٦٩، ٢٤صفر ١٣١٨.
١٥٤- S.H.Longrigg, Four Centuries.., P.٣١٦.
١٥٥- مقتبس من عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد السابع، ص١٨٧.
١٥٦- هذه النماذج مقتبسة من المادة الغنية، والمعبرة التي اوردها عبد الرزاق احمد النصيري في رسالته للدكتوراه (ينظر الحاشية رقم ١٠٦). ص١٥- ٢٢.
١٥٧- عن ذلك ينظر: ((لغة العرب))، الجزء الثالث في رمضان ١٣٢٩ هـ، ١٩١١، ص١٠٤.
١٥٨- ((لغة العرب))، الجزء الحادي عشر من السنة الثانية عدد جمادي الاخرة ١٣٣١ هـ، ايار ١٩١٣، ص ٤٨٩ – ٤٩٢.
١٥٩- من قصيدة ((يا زمان البخار))، للدجيلي في ((لغة العرب))، الجزء السادس عدد ذي القعدة وذي الحجة ١٣٢٩ هـ، كانون الاول ١٩١١، ص٢٠٤ – ٢٠٥.
١٦٠- كان ذلك في عددها الصادر يوم ٨ آذار ١٨٧٩، ينظر:
عبد الرزاق احمد النصري، المصدر السابق، ص٢٠.
١٦١- نقل النص من دون تصرف.
١٦٢- ((الزوراء))، العدد ٧٦٣ ، ٧ جمادي الاخرة ١٢٩٥ هـ، ٨ حزيران ١٨٧٨.
١٦٣- مقتبس من: عبد الرزاق احمد النصيري، المصدر السابق، ص٢٣.
١٦٤- المصدر نفسه، ص ١١١، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، الجزء الاول الثالثة، صيدا – بيروت، ١٩٧١، ص٧، ٢٩ - ٣٥، ٥٧ – ٧٣.
١٦٥- تنظر قصيدة ((الصحف)) لمحمد باقر الشبيبي في صدر الجزء الثالث عدد رمضان ١٣٣٠ هـ، ايلول ١٩١١ من مجلة ((لغة العرب)).
١٦٦- عباس العزاوي، المصدر السابق، المجلد الثامن، ص ١٣٦ – ١٣٧.

١٦٧- المصدر نفسه، ص١٧٢.
١٦٨- عن ذلك ينظر: عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ الحركة العمالية في العراق، ١٩٢٢ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، ١٩٧٧، ص٩٤؛ محمد احمد محمود، احوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢ ـ ١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص ٤٦ ـ ٤٧.
١٦٩- الكتخدا لفظة فارسية الاصل كان ارباب السياسة والحكم يستعملونها لمعتمد الوالي ومدير اشغاله، وكمصطلح مركب تأتي بمعنى الرئيس، في الكردية (كويخا) أي عمدة القرية، أو مختارها.
١٧٠- ((لغة العرب))، الجزء الخامس من السنة الثانية عدد ذي القعدة وذي الحجة ١٣٣٠ هـ، تشرين الثاني ١٩١٢، ص٢١٦.
١٧١- أي بنسبة ٢٥٪.
١٧٢- ((لغة العرب))، الجزء السابع من السنة الثالثة عدد صفر ١٣٣٢ هـ، كانون الثاني ١٩١٤، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢.
١٧٣- ((لما إشتد الغلاء بالاعظمية.. وظهر الفقر عند كثير من الايتام والارامل)). ((عقد)) الرئيس الثاني لمكتب التربية الاسلامية ورئيس الدباغين الشيخ عبد الرزاق جلبي اجتماعاً خيرياً دُعي اليه جميع الدباغين. فلما اجتمعوا ابان لهم لزوم الاهتمام بالمنقطعين كالايتام والارامل، فجمعوا في تلك الجلسة ٣٠ ليرة عثمانية وزعت عليهم ليلاً وهم في بيوتهم)) تنظر: ((لغة العرب))، الجزء الحادي عشر من السنة الثانية عدد جمادي الاخرة ١٣٣١، ايار ١٩١٣، ص ٥٣٤.
١٧٤- كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٣٤.